

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
 " ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسرار كتب صحيح البخاري

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً
 وأشرف على مقابلة نسق الطبعة والمطبعة
 عبد العزيز بن عبد الله بن باز
 الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه
 محب الدين الخطيب

رقم كتبه وأبوابه وأمازيجه
 محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثالث

دار المعرفة
 بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
(ج ١)	٥ - الغسل	(ج ١٢)	٨٦ - الحدود	(ج ٤)	٣٧ - الإجارة
(ج ١٣)	٩٢ - الفتن	(ج ٥)	٤١ - الحرث والمزراعة	(ج ١٣)	٩٣ - الأحكام
(ج ١٢)	٨٥ - الفرائض	(ج ٤)	٣٨ - الحوالة	(ج ١٣)	٩٥ - أخبار الأحاد
(ج ٦)	٥٧ - فرض الخمس	(ج ١)	٦ - الحيض	(ج ١٠)	٧٨ - الأدب
(ج ٧)	٦٢ - فضائل الصحابة	(ج ١٢)	٩٠ - الجيل	(ج ٢)	١٠ - الأذان
(ج ٩)	٦٦ - فضائل القرآن	(ج ٥)	٤٤ - الخصومات	(ج ١٢)	٨٨ - استتابة المرتدين
(ج ٤)	٢٩ - فضائل المدينة	(ج ٦)	٥٧ - الخمس	(ج ٢)	١٥ - الاستسقاء
(ج ٣)	٢٠ - فضل الصلاة	(ج ٢)	١٢ - الخوف	(ج ٥)	٤٣ - الاستقراض
(ج ١١)	٨٢ - القدر	(ج ١١)	٨٠ - الدعوات	(ج ١١)	٧٩ - الاستئذان
(ج ٢)	١٦ - الكسوف	(ج ١٢)	٨٧ - الديات	(ج ١٠)	٧٤ - الأشربة
(ج ١١)	٨٤ - كفارات الأيمان	(ج ٩)	٧٢ - الذبائح والصيد	(ج ١٠)	٧٣ - الأضاحي
(ج ٤)	٣٩ - الكفالة	(ج ١١)	٨١ - الرقاق	(ج ٩)	٧٠ - الأطعمة
(ج ١٠)	٧٧ - اللباس	(ج ٥)	٤٨ - الرهن	(ج ١٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة
(ج ٥)	٤٥ - اللقطة	(ج ٣)	٢٤ - الزكاة	(ج ٤)	٣٣ - الاعتكاف
(ج ٤)	٣٢ - ليلة القدر	(ج ٢)	١٧ - سجود القرآن	(ج ١٢)	٨٩ - الإكرام
(ج ٤)	٢٧ - المحصر	(ج ٤)	٣٥ - السلم	(ج ٦)	٦٠ - الأنبياء
(ج ١٠)	٧٥ - المرضى	(ج ٣)	٢٢ - السهو	(ج ١)	٢ - الإيمان
(ج ٥)	٤١ - المزراعة	(ج ٦)	٥٦ - السير	(ج ١١)	٨٣ - الأيمان والنذور
(ج ٥)	٤٢ - المساقاة	(ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة	(ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق
(ج ٥)	٤٦ - المغالمة	(ج ٥)	٤٧ - الشربة	(ج ١)	١ - بدء الوحي
(ج ٧ - ٨)	٦٤ - المغازي	(ج ٥)	٥٤ - الشروط	(ج ٤)	٣٤ - البيوع
(ج ٥)	٥٠ - المكاتب	(ج ٤)	٣٦ - الشفعة	(ج ٤)	٣١ - التراويج
(ج ٦)	٦١ - المناقب	(ج ٥)	٥٢ - الشهادات	(ج ١٢)	٩١ - التعبير
(ج ٧)	٦٣ - مناقب الأنصار	(ج ١)	٨ - الصلاة	(ج ٨)	٦٥ - تفسير القرآن
(ج ٢)	٩ - موافقت الصلاة	(ج ٥)	٥٣ - الصلح	(ج ٢)	١٨ - تقصير الصلاة
(ج ١١)	٨٣ - النذور	(ج ٤)	٣٠ - الصوم	(ج ١٣)	٩٤ - التمني
(ج ٩)	٦٩ - النفقات	(ج ٩)	٧٢ - الصيد	(ج ٣)	١٩ - التهجيد
(ج ٩)	٦٧ - النكاح	(ج ١٠)	٧٦ - الطب	(ج ١٣)	٩٧ - التوحيد
(ج ٥)	٥١ - الهبة	(ج ٩)	٦٨ - الطلاق	(ج ١)	٧ - التيمم
(ج ٢)	١٤ - الوتر	(ج ٥)	٤٩ - العتق	(ج ٤)	٢٨ - جزاء الصيد
(ج ١)	١ - الوحي	(ج ٩)	٧١ - العقبة	(ج ٦)	٥٨ - الجزية والموادعة
(ج ٥)	٥٥ - الوصايا	(ج ١)	٣ - العلم	(ج ٢)	١١ - الجمعة
(ج ١)	٤ - الوضوء	(ج ٣)	٢٦ - العمرة	(ج ٣)	٢٣ - الجنائز
(ج ٤)	٤٠ - الوكالة	(ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة	(ج ٦)	٥٦ - الجهاد والسير
		(ج ٢)	١٣ - العيدين	(ج ٣)	٢٥ - الحج

(*) وضعت هذا الفهرس وفق المعجم المقهوس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كتاب التهجد

١ - باب التهجد بالليل ، وقوله عز وجل ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ نَافِلَةً لَّكَ ﴾

١١٢٠ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا سليمان بن أبي مسلم عن طاووس بن سميع بن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال : اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد لك ملك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ، ولك الحمد أنت الحق ، وعدك الحق ، وإقوالك حق ، وقولك حق ، والجنة حق والنار حق ، والنبئون حق ، ومحمد ﷺ حق ، والساعة حق . اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت أو لا إله غيرك » . قال سفيان : وزاد عبد الكريم أبو أمية « ولا حول ولا قوة إلا بالله » . قال سفيان قال سليمان بن أبي مسلم سمعته من طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

[الحديث ١١٢٠ - أخرجه في : ٦٣١٧ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٤٢ ، ٧٤٩٩]

قوله (باب التهجد بالليل) في رواية الكشميني « من الليل ، وهو أوفق للفظ الآية ، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر . وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه ، وقد أجمعوا إلا شذوذا من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة ، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريبا . قوله (وقوله عز وجل ومن الليل فتهجد به) زاد أبو ذر في روايته « أسهر به ، وحكاه الطبري أيضا ، وفي المجاز لأبي عبيدة : قوله (فتهجد به) أي أسهر بصلاة . وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة ، وهو من الأضداد ، يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام ، حكاه الجوهرى وغيره . ومنهم من فرق بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الوجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عن النوم . وقال الطبري : التهجد السهر بعد نومة ، ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : التهجد المصلى ليلا . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة . قوله (نافلة لك) النافلة في اللغة الزيادة ، ف قيل معناه عبادة زائدة في فرائضك . وروى الطبري عن ابن عباس « ان النافلة للنبي ﷺ خاصة ، لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته ، وإسناده ضعيف . وقيل معناه زيادة لك خالصة لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب ، وتطوعه هو ﷺ يقع غالبا لكونه لا ذنب عليه ، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن ، وعن قتادة كذلك ، ورجح الطبري الأول وليس الثاني يبعد من الصواب . قوله (إذا قام من الليل يتهجد)

في رواية مالك عن أبي الزبير عن طاوس : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل ، وظاهر السباق أنه كان بقوله أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد ، وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث مبنيته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره . وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نورا ، الحديث . وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه . **قوله** (قيم السموات) في رواية أبي الزبير المذكورة . قيام السموات ، وسيأتي السلام عليه في التوحيد ، قال قتادة : القيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره . **قوله** (أنت نور السموات والأرض) أي منورها وبك يتمدى من فيهما . وقيل : المعنى أنت المنزه عن كل عيب ، يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح تقول : فلان نور البله أي مزيه . **قوله** (أنت ملك السموات) كذا للأكثر ، وللكشميني ، لك ملك السموات ، والأول أشبه بالسباق . **قوله** (أنت الحق) أي المحقق الوجود الثابت بلا شك فيه ، قال القرطبي : هذا الموصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي فيه أنه إله ، أو بمعنى أن من سماك إلها فقد قال الحق . **قوله** (ووعدك الحق) أي الثابت ، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مختص بالأبجاذدون وعد غيره ، والتشكيك في البواري للتعظيم قاله الطيبي^(١) . والقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد . لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني . **قوله** (ولقاؤك حق) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن مآل الحق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال . وقيل : معنى (ولقاؤك حق) أي الموت ، وأبطله التروى . **قوله** (وفولك حق) تقدم ما فيه . **قوله** (والجنة حق والنار حق) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان ، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق . **قوله** (ومحمد ﷺ حق) خصه بالذكر تعظيما له ، وعطفه على النبيين إيدانا بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجرده عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة في إثبات نبوته كما في التشهد . **قوله** (والساعة حق) أي يوم القيامة ، وأصل الساعة القطعة من الزمان ، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها مما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق البالغة في التأكيد . **قوله** (اللهم لك أسلمت) أي اتقدت وخضعت (وبك آمنت) أي صدقت (وعليك توكلت) أي فوضت الأمر إليك تاركا للنظر في الأسباب العادية^(٢) (ولإليك أنبت) أي رجعت إليك في تدبير أمري . **قوله** (وبك خاصمت) أي بما أعطيتني من البرهان ، وبما لقنتني من الحجج . **قوله** (وإليك حاكمت) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتلك الحكم بيننا ، لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم مجموع صلوات

(١) في محطلة الرياض : القرطبي

(٢) ليس هذا التفسير مجيد . والصواب في تفسير التوكل عند أهل التحقيق أنه الاعتماد على الله والثقة به ، والإيمان بأنه مقدر الأشياء ومدير الأمور كلها ، مع النظر في الأسباب العادية من العبد وقيامه بها . فالتوكل مركب من شيئين : أحدهما الاعتماد على الله والثقة به والتفويض إليه لكونه قد علم الأشياء وقدرها وله القدرة الشاملة والمشيئة النافذة . والثاني النظر من العبد في الأسباب الدنيوية والتهنية وقيامه بها . وافة أهل

هذه الأفعال عليها أشعاراً بالتخصيص وإفادة للحصر ، وكذا قوله (ولك الحمد) وقوله (فاغفر لي) قال ذلك مع كونه مغفورا له إما على سبيل التواضع والمهضم لنفسه وإجلالا وتعظيما لربه أو على سبيل التعليم لآمنه لتقتدي به كذا قيل ، والاولى أنه لمجموع ذلك ، وإلا لو كان للتعليم فقط لكنني فيه أمرهم بأن يقولوا . **قوله** (وما قدمت) أى قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه . **قوله** (وما أسررت وما أعلنت) أى أخفيت وأظهرت ، أو ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . زاد فى التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان : وما أنت أعلم به منى ، وهو من العام بعد الخاص أيضا . **قوله** (أنت المقدم وأنت المؤخر) قال المذهب : أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم فى البعث فى الآخرة والمؤخر فى الدنيا زاد فى رواية ابن جريج أيضا فى الدعوات : أنت إلهى لا إله لي غيرك . قال الكرماني : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الأعراض أيضا منه ، والمالك إلى أنه حاكم عليها لإيجادها وإعدامها بفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلذا قرن كلا منها بالحمد وخصص الحمد به . ثم قوله : أنت الحق ، إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد ، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإتابة والضرع إلى الله والخضوع له انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي ﷺ بمظمة ربه وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له بحقوقه والإقرار بصدق وعده ووعدته ، وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به ﷺ . **قوله** (قال سفيان ، وزاد عبد الكريم أبو أمية) هذا موصول بالاستناد الأول وهو من زعم أنه معلق ، وقد بين ذلك الحميدى فى مسنده عن سفيان قال : حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح سمعت طارسا ، فذكر الحديث وقال فى آخره : قال سفيان : وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بك ، ولم يقلها سليمان . وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق اسماعيل القاضى عن على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى فيه فقال فى آخره : قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان : ولا إله غيرك ، قال : ولا حول ولا قوة إلا بالله ، قال سفيان : وليس هو فى حديث سليمان انتهى . ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده فى هذه الزيادة لكنه على الاحتياط . ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها ، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فأدرجها فى حديث سليمان أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير عن سفيان فذكرها فى آخر الخبر بغير تفصيل ، وليس لعبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق - فى صحيح البخارى إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخارى التخرىج له فلاجل ذلك لا يعدونه فى رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة فى الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسجودى فى الاستبصار ، وسيأتى نحوه للحسن بن عمار فى البيوع ، وعلم المزى على هؤلاء علامة التعليق وليس بجديد ، لأن الرواية عنهم موصولة ، إلا أن البخارى لم يقصد التخرىج عنهم ، ومن هنا يعلم أن قول المنذرى : قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبو أمية فى كتاب التجد ليس بجديد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه ، وأما قول ابن طاهر : إن البخارى ومسلما أخرجا لعبد الكريم هذا فى الحج حديثا واحدا عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن على فى القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه ، فإن عبد الكريم المذكور هو الجزورى . والله المستعان . **قوله** (قال سفيان) هو موصول أيضا ، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طائوس لإبراده

له أولا بالنعنة ، ووقع في رواية الحميدى التصريح بالسبح كما تقدم ، ولأبى ذر وحده هنا قال على بن خشرم قال سفيان الخ ، ولعل هذه الزيادة عن الفربرى فان على بن خشرم لم يذكره في شيوخ البخارى ، وأما الفربرى فقد سمع من على بن خشرم كما سيأتى في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والحضر ، فكان هذا الحديث أيضا كان عنده عاليا عن على بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو . واثقه أهل

٢ - باب فضل قيام الليل

١١٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر . ح

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر : عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ ، فتمنيت أن أرى رؤيا فقصتها على رسول الله ﷺ ، وكنت غلاما شابا ، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله ﷺ ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا من مطوية كلتي البئر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجلت أقول : أعوذ بالله من النار . قال : فلقينا ملك آخر فقال لي : لم ترغ »

١١٢٢ - « فقصتها على حفصة ، فقصتها حفصة على رسول الله ﷺ فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل . فكان بعد لا ينাম من الليل إلا قليلا »

[الحديث ١١٢٣ - أطرا له في : ١١٥٧ ، ٣٧٣٩ ، ٣٧٤١ ، ٧٠١٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣٦]

قوله (باب فضل قيام الليل) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في رؤياه ، وفيه « فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فكان بعد لا ينাম من الليل إلا قليلا ، وظاهره أن قوله « فكان بعد لا ينাম الخ ، من كلام سالم ، لكن وقع في التعبير من رواية البخارى عن عبد الله بن محمد شيخه هنا بإسناده هذا « قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ومقتضاه أن في السياق الأول إدراجا ، لكن أورد في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره « قال سالم : وكان عبد الله لا ينাম من الليل إلا قليلا ، فظهر أن لا إدراج فيه ، وأيضاً فكلام سالم في ذلك مغاير لكلام الزهري فأتى الإدراج عنه أصلا ورأسا ، وشاهد الترجمة قوله « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل ، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير « ان عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل ، وهو آيين في المقصود ، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب فاكتمى بحديث ابن عمر ، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، وكان البخارى توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الحميدى ، وهشام هو ابن يوسف الصنعاني ، ومحمود هو ابن غيلان . قوله (كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكر للغالب . قوله (فتمنيت أن أرى) في رواية الكشميني « أنى أرى ، وزاد في التعبير من وجه آخر « قلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ، ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير راتها . قوله (كان ملكين) لم أتف على تسميتها . قوله (فذهبا بي إلى النار

فاذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا وكان اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا بي إلى النار فتلقاها ملك فقال: لن تراع، خليا عنه، وظاهر هذا أنهما لم يذهبا به، ويجمع بينهما بحمل الثاني على إدخاله فيها فالتقدير أن يذهبا بي إلى النار فيدخلاني فيها، فلما نظرتا فاذا هي مطوية، ورأيت من فيها واستعدت، فلقينا ملك آخر. **قوله** (فاذا هي مطوية) أي مبنية والبئر قبل أن تبني تسمى قلييا. **قوله** (وإذا لها قرنان) هكذا للجهمور، وحكى الكرماني أن في نسخة وقرنين، فأعربها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئا مضافا حذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه وتقديره: فاذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بالجر أي يريد عرض الآخرة، أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أي فاذا بي وجدت لها قرنين انتهى. والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناآن تمد عليهما الخشبة العارضة التي تعلق فيها الحديدية التي فيها البكرة، فان كانا من بناءهما القرنان وأن كانا من خشب فهما الزرنوقان بزاي منقوطة قبل المهملة ثم نون ثم قاف، وقد يطلق على الخشبة أيضا القرنان، وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل المحرم في باب الاغتسال للحرم، من كتاب الحج. **قوله** (وإذا فيها أناس قد عرفتهم) لم أقف على تسمية أحد منهم. **قوله** (لم تراع) يضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أي لم تحف، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا، وفي رواية الكشميهني في التعبير: لن تراع، وهي رواية الجهمور باثبات الألف، ووقع في رواية القاسبي: لن تراع، بحذف الألف. قال ابن التين: وهي لغة قليلة. أي الجزم بلن - حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهدا. وتمتع بقول الشاعر:

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر: ولن يحل للعنين بعدك منظر. وزاد فيه: إنك رجل صالح، وسيأتي بعد بضعة عشر بابا بزيادة فيه وتقصان. قال القرطبي: إنما فسر الشارع من وثبا عبد الله ما هو ممدوح لأنه عرض على النار ثم عوفي منها، وقيل له لا روع عليك وذلك لصلاحه، غير أنه لم يكن يقوم من الليل لحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل مما يتق به النار والدنو منها فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك. وأشار المهلب إلى أن السر في ذلك كون عبد الله كان ينام في المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فنه على ذلك بالخوف بالنار. **قوله** (لو كان) لو لتعني لا للشرط ولذلك لم يذكر الجواب، وفي هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب، وفيه تنبيح للخير والعلم، وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. (تنبيه): سياق هذا المتن على لفظ محمود، وأما سياق عبد الله بن محمد فسبأني في التعبير، وأغفل المزي في الأطراف طريق محمود، وهي واردة عليه

٣ - باب طول السجود في قيام الليل

١١٢٣ - **حَرْشَن** أبو الهيثم قال أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرني عُرْوَةُ أَنَّ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَصَلُّ إِحْدَى ثَمَرَةِ رَكْعَةٍ، كَانَتْ تَلْكَ صَلَاتُهُ، يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَفْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكُعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ. ثُمَّ يَضْجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَقًّا يَا نَبِيَّهَ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ »

قوله (باب طول السجود في قيام الليل) أورد فيه حديث عائشة وفيه « كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية ، وهو دال على ما ترجم له ، وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة أنه عليه السلام كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » ، وفي مسند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الليل في سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت ، رجاله ثقات . **قوله** (ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجيد إن شاء الله تعالى

٤ - باب ترك القيام المريض

١١٢٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا سفيان** عن **الأسود** قال سمعت **جندبا** يقول « **اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم** فلم يقيم ليلة أو ليلتين »

[الحديث ١١٢٤ - أطرافه في : ١١٢٥ ، ٤٩٥٠ ، ٤٩٥١ ، ٤٩٨٣]

١١٢٥ - **حدثنا محمد بن كثير** قال **أخبرنا سفيان** عن **الأسود بن قيس** عن **جندب بن عبد الله** رضى الله عنه قال « **احتبس جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم** ، فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطاناه ، فزأت **والضحى** ، والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك وما قلى »

قوله (باب ترك القيام) أى قيام المريض . **قوله** (عن الأسود) هو ابن قيس ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي كما في الإسناد الذى بعده ، وسفيان هو الثوري فهما ، ووم من زعم أنه ابن عينة . ووقع التصريح بسامع الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير . **قوله** (**اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم**) أى مرض ، ووقع في رواية قيس بن الربيع التى سيأتى التنبيه عليها بلفظ « مرض » ، ولم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكاية ، لكن وقع فى الترمذى من طريق ابن عينة عن الأسود في أول هذا الحديث عن جندب قال « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غار ، فدميت إصبه فقال : هل أنت إلا إصبع دميت ، وفى سبيل الله ما لقيت » . قال د وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأنزل الله (ما ودعك ربك) انتهى ، فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة فى الصحيح ، وليس كما ظن ، فإن فى طريق عبد الله بن شداد التى يأتى التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان فى أوائل البعثة ، وجندب لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم إلا متأخرا ، كما حكاه البغوى فى معجم الصحابة ، عن الإمام أحمد . فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب إحداهما رسالة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يحضرها فروايتها لها رسالة من مراسيل الصحابة ، والثانية شهدا كما ذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من عطف إحداهما على الأخرى فى رواية سفيان اتحادهما والله أعلم . **قوله** (فلم يقم ليلة أو ليلتين) هكذا اختصره المصنف ، وقد ساقه فى فضائل القرآن تاما أخرجه عن أبي نعيم شيخه فيه هنا باسناده المذكور فزاد « فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى (والضحى) إلى قوله (وما قلى) ، ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفيان بلفظ آخر وهو « احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت امرأة من قريش ، الحديث . وقد وافق

أبا نعيم أبو أسامة عند أبي عوانة ، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الاسماعيلي ، ورواية زهير التي أشرنا إليها في التفسير كرواية أبي نعيم ، لكن قال فيها « فلم يبق ليلة أو ليلتين أو ثلاثا » ورواية ابن عينة عن الاسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير ، فالظاهر أن الاسود حدث به على الوجهين لحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر ، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين لحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ، وقد رواه شعبة عن الاسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال « قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطا عنك » وزاد النسائي في أوله « أبطا جبريل على النبي ﷺ » ، فقالت امرأة ، الحديث . وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان ، لأن هذه المرأة عبرت بقولها « صاحبك » وتلك عبرت بقولها « شيطانك » . وهذه عبرت بقولها « يا رسول الله » وتلك عبرت بقولها « يا محمد » . وسياق الأولى يشعر بأنها قالت تأسفا وتوجعا ، وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكما وشماتة . وقد حكى ابن بطال عن تفسير بق بن مخلد قال « قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطا عنه الوحي : إن ربك قد فلك » ، فزلت والضحي ، وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإلحاح ، لأن خديجة قوية الإيمان لا يلبق نسبة هذا القول إليها ، لكن اسناد ذلك قوى أخرجه اسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد وهو من صفار الصحابة والاسناد اليه صحيح ، وأخرجه أبو داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها « شيطانك » وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر . وفي رواية اسماعيل وغيره « ما أرى صاحبك » بدل « ربك » ، والظاهر أنها عنت بذلك جبريل . وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ ذلك ، وغلط سنيد في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه « قالت خديجة » ، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها « شيطانك » فهي أم جميل الدوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لهب كما روى الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي اسحق عن زيد بن أرقم قال « قالت امرأة أبي لهب لما مكث النبي ﷺ أياما لم ينزل عليه الوحي : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد فلك » ، فزلت والضحي ، رجاله ثقات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الاسود في حديث الباب « فقالت امرأة من أهله ومن قومه ، ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف . وعند ابن عساكر أنها إحدى عماته » ، وقد وقفت على مستنده في ذلك ، وهوما أخرجه قيس بن الربيع في مسنده عن الاسود بن قيس راويه ، وأخرجه القرطبي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه « فأنت إحدى عماته أو بنات عمه فقالت : إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ردعك » . (تنبيه) : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى . وقد ظهر بسياق تمكلة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد أخرجه وإن كان السبب مختلفا لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه ، وسياق بقية الكلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرتها « فلم يبق القيام وكان يحب التهجد »

٥ - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والتوافل من غير إيجاب

وطرق النبي ﷺ فاطمة وعليهما السلام ليلة للاصلاة

١١٢٦ - **حدثنا** ابنُ مَعَاتِلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْقِظَ لَيْلَةً فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، ماذا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفَتَنِ ، ماذا أُنْزِلَ مِنَ الْخِزَانِ ، مَنْ يَوْظُ صَوَاحِبُ الْجُبُرَاتِ ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ »

١١٢٧ - **حدثنا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاعِلَةٌ بِنْتُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَتْ قَالَتْ : أَلَا تَصْلِيَانِ ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا ، فَانصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ بَصْرٍ يُخَذُّهُ وَهُوَ يَقُولُ (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا)

[الحدث ١١٢٧ - أطرافه في : ٤٧٢٤ ، ٧٢٢٧ ، ٧٤٦٥]

١١٢٨ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفَرِّضَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا »

[الحدث ١١٢٨ - طرفه في : ١١٧٧]

١١٢٩ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، وَلَمْ يَنْتَهَى مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ »

قوله (باب تحريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في رواية الأصل وكريمة . صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ، قال ابن المنير : اشتملت الترجمة على أمرين : التحريض ، ونفي الإيجاب . لحدث أم سلمة وعلى الأول ، وحدث عائشة الثاني . قلت : بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها وكان يدع العمل وهو يحبه ، لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الإفراط كما سيأتي تقريره ، وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب العلم . قال ابن رشد : كان البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل ، لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار لأنه لا يفوت . قال : ويحتمل أن يقال إن مشاهدة حال المخبر حينئذ أثر لا يكون عند التأخير ، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعين ما يخبرهن به ولسمعن ما يعظهن به . ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله قيام الليل ، ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في الملوك وغير ذلك ، ويكون قوله والنوافل ، من عطف الخاص على العام . قلت : وهذا على رواية الأكثر كما بيته ، لا على رواية الأصل

وكريمة . وما نسب إلى فهم البخارى أولاً هو المعتمد ، فانه وقع في رواية شعيب عن الزهرى عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث ، من يوقظ صواحب الحجر ، يريد أزواجه حتى يصلين ، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة ، وأن فيه التحريض على صلاة الليل ، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك إلزامهن بذلك . وجرى البخارى على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، وستأتى بقية فوائد حديث أم سلة في الفن . وهب الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك ، وأما حديث على فعلى بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين ، وهذا من أصح الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده . وحكى الدارقطنى أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهرى فقال : عن على بن الحسين عن الحسن بن على ، وكذا وقع في رواية حجاج ابن أفى منيع عن جده عن الزهرى في تفسير ابن مردويه ، وهو وهم والصواب : عن الحسين ، ويؤيده رواية حكيم ابن حكيم عن الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائى والطبرى . قوله (طرفة فاطمة) بالنصب عطفاً على الصمير ، والطورق الايتان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد . وحكى ابن فارس أن معنى وطرق ، أقى ، فعلى هذا يكون قوله : ليلة ، ليلى وقت الحجى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة . قوله (ألا تصلين) قال ابن بطل : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائمى من الأهل والقرابة لذلك . ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة ودخل النبى ﷺ على وعلى فاطمة من الليل فابقظنا للصلاة ، ثم رجع إلى بيته فعلى هوىاً من الليل فلم يسمع لنا حساً ، فرجع إلينا فأيقظنا ، الحديث . قال الطبرى : لولا ما علم النبى ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنه وابن عمه في وقت جعله الله لحلقه سكننا ، لكنه اختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعوة والسكون امثالاً لقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) الآية . قوله (أنفستا بيد الله) اقتبس على ذلك من قوله تعالى (الله يتوفى الانفس حين موتها) الآية . ووقع في رواية حكيم المذكورة : قال على : جلست وأنا أحرك عيني وأنا أقول : والله ما نصلى إلا ما كتب الله لنا ، إنما أنفستا بيد الله ، وفيه إثبات المشيئة لله ، وأن العبد لا يفعل شيئاً إلا بإرادة الله . قوله (بعثنا) بالمشاكة أى أيقظنا ، وأصله إثارة الشيء من موضعه . قوله (حين قلت) في رواية كريمة (حين قلنا ، . قوله (ولم يرجع) بفتح أوله أى لم يبعثى ، وفيه أن السكوت يكون جواباً ، والإعراض عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقا في نفسه . قوله (يضرب نخذه) فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف ، وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة ، وأراد منه أن ينسب التخصيص إلى نفسه . وفيه جواز الاتزاع من القرآن ، وترجيح قول من قال إن اللام في قوله (وكان الانسان) للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعلى حيث لم يكتم ما فيه عليه أدنى غضاضة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه . ونقل ابن بطل عن المهلب قال : فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في الزواجر حيث قنع ﷺ بقول على رضى الله عنه : أنفستا بيد الله ، لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل ، ولو كان فرضاً ما عذره . قال : وأما ضربه نخذه فقرأته الآية فدل على أنه ظن أنه أحرجهم قندم على إنباههم ، كذا قال ، وأقره ابن بطل ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . قال النووى : المختار أنه ضرب نخذه تعجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به ، والله أعلم . وأما حديث عائشة الأولى فيشتمل على حديثين : أحدهما ترك العمل خشية اقتراضه ، ثانيهما ذكر صلاة الضحى . وهذا الثانى سياتى الكلام عليه في باب من لم يصل الضحى . وقوله في الأولى (إن) بكسر الهمزة وهى المنخفضة من الثقيلة ، وفيها ضمير

الثاني . وقوله (ليدع) بفتح اللام أى يترك ، وقوله (خشية) بالنصب متعلق بقوله ليدع ، وقوله (يفرض) بالنصب عطفا على يعمل ، وسياق الكلام على قوائمه في الحديث الذي بعده . وزاد فيه مالك في الموطأ و قالت وكان يجب ما خف على الناس . . وأما حديث عائشة الثاني فهو بإسناد الذي قبله . وقوله (صلى ذات ليلة في المسجد) تقدم قبل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة ، انه صلى في حجرته ، وليس المراد بها بيته وإنما المراد الحجير التي كان يحتججها بالليل في المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلي فيه ويجلس عليه بالنهار ، وقد ورد ذلك مبينا من طريق سعيد المقبري عن أبي سلة عن عائشة ، وهو عند المصنف في كتاب الثباس ولفظه و كان يحتجج حصيرا بالليل فيصلي عليه ويبسطه بالنهار فيجلس عليه ، ولاحد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن عائشة ، فأمرني أن أنصب له حصيرا على باب حجرتي ففعلت فخرج ، فذكر الحديث . قال النووي : معنى يحتجج يحوط موضعا من المسجد بحصير يستر ليصلي فيه ولا يمر بين يديه ما ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه . وتعليقه الكرماني بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتججها كان في المسجد قال : ولو كان كذلك لزم منه أن يكون تاركا للأفضل الذي أمر الناس به حيث قال فصولا في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، ثم أجاب بأنه إن صح أنه كان في المسجد فهو إذا احتجج صار كأنه بيت بخصوصيته . أو أن السبب في كون صلاة التطوع في البيت أفضل عدم شوبه بالربا غالبا ، والنبي ﷺ منزوع عن الربا في بيته وفي غير بيته . قوله (ثم صلى من القابلة) أى من الليلة المقبلة . وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد ، وفي رواية المستملي ، ثم صلى من القابل ، أى الوقت .

قوله (ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة) كذا رواه مالك بالمشك ، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم في الجمعة ، فصلى رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا ، ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب و يتحدثون بذلك ، ونحوه في رواية عمرة عن عائشة الماضية قبل صفة الصلاة ، ولاحد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب و فلما أصبح تحدثوا أن النبي ﷺ صلى في المسجد من جوف الليل ، فاجتمع أكثر منهم ، زاد يونس و فخرج النبي ﷺ في الليلة الثانية فصلوا معه ، فأصبح الناس يذكرون ذلك . فكثير أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة بعجز المسجد عن أهله ، ولابن جريج و حتى كان المسجد يعجز عن أهله ، ولاحد من رواية معمر عن ابن شهاب و اتلأ المسجد حتى اغتصص بأهله ، وله من رواية سفيان بن حسين عنه و فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله . . **قوله** (فلم يخرج) زاد أحد في رواية ابن جريج و حتى سمعت ناسا منهم يقولون : الصلاة ، وفي رواية سفيان بن حسين و فقالوا ما شأنه ، وفي حديث زيد بن ثابت كما سيأتى في الاعتصام و ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج لإيهم ، وفي حديثه في الأدب و دفرعوا أصواتهم وحضروا الباب . .

قوله (فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعت) في رواية عقيل و فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ، وفي رواية يونس و ابن جريج و لم يخف على شأنكم ، وزاد في رواية أبي سلة و اكلفوا من العمل ما يطيقون ، وفي رواية معمر أن الذي سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ، ولم أر في شيء من طرقه بيان عدد صلاته في تلك الليالي ، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال و صلى بنا رسول الله ﷺ في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر ، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ، ثم دخلنا فقلنا : يا رسول الله ، الحديث . فان كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر من جاء في

الليلة الثالثة فلذلك اقتصر على وصف ليلتين ، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس « كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان ، فحُثت فمقت الى جنبه ، فجاء رجل فقام حتى كنا رهطاً ، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله ، الحديث ، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى . قوله (الا أنى خشيت أن تفرض عليكم) ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الحثية ، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين . قوله (أن تفرض عليكم) في رواية عقيل وابن جريج ، فتعجزوا عنها ، وفي رواية يونس ، ولكنني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها ، وكذا في رواية أبي سلة المذكورة قبيل صفة الصلاة ، وخشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل ، وقوله ، فتعجزوا عنها ، أى تشق عليكم فتتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز السكلي لأنه يسقط التكليف من أصله . ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها ، وفي ذلك إشكال ، وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر ، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوحى إليه أنك إن واطيت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت ، وقيل خشي أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب ، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال : قوله « تفترض عليكم ، أى تظنونه فرضاً فيجب على من ظن ذلك ، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريره فانه يجب عليه العمل به . قال وقيل : كان حكم النبي ﷺ أنه إذا واطب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى . ولا يخفى بعد هذا الأخير ، فقد واطب النبي ﷺ على رواتب الفرائض وتابعه أصحابه ولم تفرض ، وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشى أن يخرج إليهم والزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه ، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادة . قال : ويحتمل أن يكون خشي من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيصعب من تركها بترك اتباعه ﷺ . وقد استشكل الخطابي أصل هذه الحثية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال « من خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى ، فإذا أمن التبدل فكيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وهذا يدفع في صدور الأجوبة التي تقدمت . وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ ، وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - يعنى عند المواظبة - فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع . قال : وفيه احتمال آخر ، وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها والزمتم ما استعفى لهم نبيهم ﷺ منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم ، كما ألزم ناس الرهبانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال (فارعوها حق رعايتها) فخشى ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك ، فقطع العمل بشفقة عليهم من ذلك ، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي ، وهو مبنى على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفي كل من الأسرين نزاع . وأجاب الكرماني بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى (لا يبدل القول لدى) الأمن من نقص شيء من الخمس ، ولم يتعرض الزيادة انتهى . لكن في ذكر التضعيف بقوله « من خمس وهن خمسون » إشارة إلى عدم

الزيادة أيضا ، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر ، ودفع بعضهم في أصل السؤال بأن الزمان كان قابلا للنسخ فلا مانع من خشيعة الافتراض ، وفيه نظر لأن قوله (لا يبدل القول لدى) خبر والنسخ لا يدخله على الراجح ، وليس هو كقوله مثلا لهم صوموا الدهر أبدا فإنه يجوز فيه النسخ . وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل ، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التفضل بالليل ، ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت ، حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فمنهم من التجميع في المسجد إشفافا عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم . ثانيا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون ذلك زائدا على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها . ثالثا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس . وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة ، لأن الخشيعة المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ، ولذلك جهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتي في الصيام إن شاء الله تعالى . وفيه جواز القرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب ، وفيه أن الكبير إذا فعل شيئا خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرافة بهم ، وفيه ترك بعض المصالح لخوف المفسدة وتقديم أهم المصلحتين ، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة كما تقدم وفيه نظر (١) لأن نية لم ينقل ولا يطلع عليه بالظن ، وفيه ترك الأذان والإقامة للتوابع إذا صليت جماعة

٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان يقوم حتى تطفئ قدماء . والفطور : الشقوق . انفطرت : انشقت

١١٣٠ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا مسعر عن زياد قال : سمعت المغيرة رضي الله عنه يقول « إن كان النبي ﷺ يقيم - أو يصلي - حتى ترم قدماء - أو سقاء - فيقال له ، فيقول : أفلا أكون عبدا شكورا ؟ » [الحديث ٩١٣٠ - طرفه في : ٤٨٣٦ ، ٦٤٧١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ بالليل) كذا للشمسني من طريقين عنه ، وزاد في رواية كريمة « حتى ترم قدماء ، والباقيين د قيام الليل للنبي ﷺ » . **قوله** (وقالت عائشة : كان يقوم) كذا للشمسني ، ولغيره « قام رسول الله ﷺ » . **قوله** (حتى تطفئ) بناء واحدة ، وفي رواية الأصيل « تفتط ، بمثنتين » . **قوله** (والفطور الشقوق) كذا ذكره أبو عبيدة في المجاز . **قوله** (انفطرت : انشقت) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولا عن الضحاك ، قال :

(١) هذا النظر ليس بعيد ، والصواب جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة عمدا بظاهر هذا الحديث ، ومحدث ابن عباس حين صل النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة التي بات فيها عند ميمنة ، ولأحداث أخر وردت في هذا الباب . ولا فرق بين الرفضة والنافقة لأن الأصل المنسوبة بينهما في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، ولا يخص هنا فيما أعلم . والله أعلم

وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك ، وكذا حكاه اسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس ، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح . **قوله** (عن زياد) هو ابن علاقة ، وللصنف في الزقاق عن خلاد بن يحيى عن مسعر ، حدثنا زياد بن علاقة ، . (تنبيه :) هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسعر عنه ، وغالهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسعر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال : الصواب عن مسعر عن زياد ، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الحراني عن مسعر عن علي بن مسعر عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة ، وأخطأ فيه أيضاً ، والصواب مسعر عن زياد بن علاقة . **قوله** (ان كان يقوم أو ليصلي) إن مخافة من الثبيلة و . يقوم ، بفتح اللام ، وفي رواية كريمة ، يقوم يصلي ، وفي حديث عائشة « كان يقوم من الليل » . **قوله** (حتى ترم) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع وهو نادر ، وفي رواية خلاد بن يحيى « حتى ترم أو تفتق قدماء » ، وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذي « حتى انتفخت قدماء » . **قوله** (قدماء أو ساقاء) وفي رواية خلاد « قدماء » ، ولم يشك ، وللصنف في تفسير الفتح « حتى تورمت » ، وللنسائي من حديث أبي هريرة « حتى تزلع قدماء » ، بزى وعين مهمة ، ولا اختلاف بين هذه الروايات : فانه إذا حصل الانتفاخ أو الورم حصل الوله والشفق والله أعلم . **قوله** (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل ، وفي تفسير الفتح « قيل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر » ، وفي رواية أبي عوانة « فقيل له أنتكلف هذا » ، وفي حديث عائشة « فقالت له عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك » ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار « فقيل له تفعل هذا وقد جاءك من الله أن قد غفر لك » . **قوله** (أفلا أكون) في حديث عائشة « أفلا أحب أن أكون » (عبدا شكورا) وزادت فيه « فلما كثر لحه صلى جالسا » ، الحديث ، والفاء في قوله « أفلا أكون » ، للسيبة ، وهي عن محذوف تقديره « أتترك تهجدى فلا أكون عبدا شكورا » ، والمعنى أن المغفرة سبب لكون التهجد شكرا فكيف أتركه ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث أخذ الإنسان على نفسه بالشدّة في العبادة وإن أضر ذلك ببدنه ، لأنه عليه السلام إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلا عن لم يأمن أنه استحق الثناء . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفيض الى الملل ، لأن حال النبي عليه السلام كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يعمل من عبادة ربه وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح أنه قال « وجعلت قرّة عيني في الصلاة » ، كما أخرجه النسائي من حديث أنس ، فأما غيره عليه السلام فإذا خشي الملل لا ينبغي له أن يكره نفسه ، وعليه يحمل قوله عليه السلام « خذوا من الأعمال ما تطيقون » ، فإن الله لا يعمل حتى تملوا . وفيه مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) وقال القرطبي : ظن من سأله عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفا من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فنتحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك ، فأقدم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيتمتع كثرة الشكر على ذلك ، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، فنكثر ذلك منه سمي شكرا ، ومن ثم قال سبحانه وتعالى (وقليل من عبادي الشكور) . وفيه ما كان النبي عليه السلام عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه ، قال العلماء : إنما ألزم الانبياء أنفسهم بشدة الخوف لعلهم يعظم نعمته الله تعالى عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبذلوا مجهودهم في عبادته لئودوا ببض شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد . والله أعلم

يحقق عمله الماضي على من يراه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد ، وحكى عن قوم أن معنى قوله « أحب الصلاة » هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال مخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام أكثر الليل ، قال : « وعنده هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل . لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجملة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام ، ومقدار ذلك الفائت مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا . فالأولى أن يجرى الحديث على ظاهره وعمومه ، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة ففقدار تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا ، فالطريق أننا نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا . والله أعلم (تنبيه) : قال ابن التين : هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره فهو في حق الأمة ، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا) انتهى ، وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي ، وقد تقدم في حديث ابن عباس ، فلما كان نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، وهو نحو المذكور هنا . نعم سيأتي بعد ثلاثة أبواب أنه ﷺ لم يكن يجرى الأمر في ذلك على وثيرة واحدة . والله أعلم .

قوله (وأحب الصيام إلى الله صيام داود) يأتي فيه ما تقدم في الصلاة ، وستأتي بقية مباحث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (كان ينام نصف الليل الخ) في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عند مسلم وكان رقد شطر الليل ، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره . قال ابن جريج : قلت لعمر بن دينار عمرو بن أوس هو الذي يقول يقوم ثلث الليل ؟ قال : نعم انتهى . وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي فيكون في الرواية الأولى إدراج ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرو بن أوس ذكره ، أي بسنده فلا يكون مدرجا . وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك ثم ، والسبب في ذلك أن أجاز في حديث الباب أن تحصل السنة بنوم السدس الأول مثلا وقيام الثلث ونوم النصف الأخير ، والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب . (تنبيه) : قال ابن رشيد : الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له ، إلا أنه ليس نصا فيه ، فبينه بالحديث الثالث وهو قول عائشة « ما أفاء السحر عندي إلا نائما » وأما حديث عائشة الأول فوالد هبدان اسمه عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ، وقوله « عن أشعث » هو ابن أبي الشعثاء المحاربي ، وقوله « الدائم » أي المواظبة العرفية ، وقوله « الصارخ » أي الديك . ووقع في مسند الطيالسي في هذا الحديث « الصارخ الديك » والصرخة الصيحة الشديدة ، وجرت العادة بأن الديك يصبح عند نصف الليل غالبا قاله محمد بن ناصر ، قال ابن التين : وهو موافق لقول ابن عباس « نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وقال ابن بطلان : الصارخ بصرخ عند ثلث الليل ، وكان داود يتحرى الوقت الذي ينادي الله فيه « هل من سائل » كذا قال ، والمراد بالدوام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدرهم المطلق . **قوله** (حدثنا محمد) زاد أبو ذر في رواية « ابن سلام ، وكذا نسبه أبو علي بن السكن ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي « محمد بن سالم ، بتقديم الألف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي : سألت أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسما فيه أبو محمد . قلت : وليس في شيوخ البخاري أحد يقال له محمد بن سالم . **قوله** (عن الأشعث) يعني بإسناده المذكور ، وظن بعضهم أنه موقوف على أشعث فأخطأ ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السرى ، وأبو داود عن إبراهيم بن موسى الرازي كلاهما عن أبي الأحوص بهذا الإسناد بلفظ « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقلت لها : أي حين كان يصلي ؟ قالت : إذا سمع الصارخ قام فصلي ، لفظ إبراهيم وزاد مسلم في أوله « كان يحب الدائم ،

والإسماعيلي من رواية خلف بن هشام عن أبي الأحوص بالإسناد ، سألت عائشة : أى العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : أدومه ، قال الإسماعيلي لم يذكر البخارى فى رواية أبي الأحوص بعد الأشمت أحدا ، وأثبت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله ، قام فصل ، بخلاف رواية شعبة فانها بحجة . وفى هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل ، وفيه الاقتصاد فى العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحا . وأما حديث عائشة الثانى فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله ، ذكر أبى ، وقد رواه أبو داود عن أبى توبة فقال ، حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبىه ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبىه عن عمه أبى سلمة بن عبد الرحمن . **قوله** (ما ألفاه) بالفاء أى وجدته ، والسحر مرفوع بأنه فاعله ، والمراد نومه بعد القيام الذى مبدؤه عند سماع الصارح جمعا بينه وبين رواية مسروق التى قبلها . **قوله** (تعنى النبى ﷺ) فى رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم ، ما ألقى رسول الله ﷺ السحر على فراشى - أو عندى - إلا نائم ، وأخرجه الإسماعيلي عن محمود الواسطي عن ذكرى بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ ، ما ألقى النبى ﷺ عنى بالاحرار إلا وهو نائم ، وفى هذا التصريح برفع الحديث . (تنبيه) : قال ابن التين : قولها ، إلا نائما ، تعنى مضطجعا على جنبه لأنها قالت فى حديث آخر ، فإن كنت يقظانة حدثنى وإلا اضطجع ، انتهى . وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحل هذا التأويل لأن السياق ظاهر فى النوم حقيقة وظاهر فى المداومة على ذلك ، ولا يلزم من أنه كان ربما لم يتم وقت السحر هذا التأويل ، فندار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخفيض ، والثانى أرجح واليه ميل البخارى لأنه ترجم بقوله ، من نام عند السحر ، ثم ترجم عقبه بقوله ، من تسحر فلم يتم ، فأومأ إلى تخصيص رمضان من غيره ، فكان العادة جرت فى جميع السنة أنه كان ينام عند السحر ، إلا فى رمضان فإنه كان يتشغل بالسحور فى آخر الليل ، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه . وقال ابن بطال : النوم وقت السحر كان يفعله النبى ﷺ فى البالي الطوال وفى غير شهر رمضان ، كذا قال ، ويحتاج لإخراج البالي القصار إلى دليل

٨ - باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح

١١٣٤ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا روح قال حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، إن نبى الله ﷺ وزيد بن ثابت رضى الله عنه تسعرا . فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله ﷺ إلى الصلاة فصل . قلنا لألس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما فى الصلاة ؟ قال : كقدر ما يقرأ الرجل خمسين آية .

قوله (باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح) كذا للأكثر ، وللهوى والمستمل ، من تسحر ثم قام إلى الصلاة . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورق ، وروح هو ابن عبادة . **قوله** (فلما فرغا من سحورهما) المقصود بالفرغ هنا هو الفراغ من السحور . والمراد بالصلاة صلاة الصبح ، وقبلها صلاة الفجر . وقد تقدم ترجمته . ويأتى الكلام على بقية فوائد الحديث فى كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

٩ - باب طول القيام في صلاة الليل

١١٣٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ ليلة ، فلم يزل قائما حتى هممت بأمر سوء . قلنا : وما هممت ؟ قال : هممت أن أفقد وأدرك النبي ﷺ »

١١٣٦ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا خالد بن عبد الله عن حصين عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك »

قوله (باب طول القيام في صلاة الليل) كذا للأكثر ، وللمعوى والمستعمل ، طول الصلاة في قيام الليل ، وحديث الباب موافق لهذا لأنه ذال على طول الصلاة لا على طول القيام بخصوصه ، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلا لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صحيحه ﷺ ، ففي حديث الكسوف ، فرجع نحونا من قيامه ، وفي حديث حذيفة الذي سأذكره نحوه ، ومضى حديث عائشة قريبا أن السجدة تكون قريبا من خمسين آية ، ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه كان يقرأ بما يزيد على ذلك . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود . **قوله** (بأمر سوء) بزيادة إلى سوء ، وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل ، وقد كان ابن مسعود قويا محافظا على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وما هم بالعمود إلا بعد طول كثير ما اعتاده . وأخرج مسلم من حديث جابر « أفضل الصلاة طول القنوت ، فاستدل به على ذلك . ويحتمل أن يراد بالقنوت في حديث جابر المشيوع ، وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل ، وسلم من حديث ثوبان « أفضل الأعمال كثرة السجود ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ . وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله « هممت بأمر سوء ، حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والفاء في ركعة ، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحوما قام ، ثم قام نحوما ركع ، ثم سجد نحوما قام . وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين ، فلمله ﷺ أحياء تلك الليلة كلها . وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضي ذلك تطويل الصلاة والله أعلم . (تنبيه) : ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني ، وهو من الأفراد المقيسة ، فإن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش . **قوله** (عن خالد بن عبد الله) هو الواسطي ، وحصين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضا ، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة . واستشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال : لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة . قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه ، أو أن البخاري أجملته المنية قبل تهذيب كتابه ، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتأهب ، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا يتبها له

هذا التهجيد الكامل . وقد قال ابن رشيد : الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لفوله إذا قام للتهجد ، أي إذا قام لعادته ، وقد تبين عاده في الحديث الآخر ، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ، ولا شك أن في التسوك عوناً على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للاطالة . وقال البسدر بن جماعة : يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضار حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم ، يعني المثار إليه قريباً ، قال : وإنما لم يخرجها لكونه على غير شرطه ، فاما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو أنه بأحد حديثي حذيفة على الآخر . وأقربها توجيه ابن رشيد . ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة فضعف الكاتب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف البياض

١٠ - باب كيف صلاة النبي ﷺ ، وكما كان النبي ﷺ يصلي من الليل ؟

١١٣٧ - حدثنا أبو البيان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إن رجلاً قال : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثني مثني ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة »

١١٣٨ - حدثنا مسدد قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني أبو جرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة . يعني بالليل »

١١٣٩ - حدثنا إسحق قال حدثنا عبيد الله قال أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر »

١١٤٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر وركعتا الفجر »

قوله (باب كيف صلاة الليل ، وكما كان النبي ﷺ يصلي بالليل) ؟ أورد فيه أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر : صلاة الليل مثني مثني ، والحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر ، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل ، وأنه ﷺ صح عنه فعل الفصل والوصل . ثانياً حديث أبي جرة عن ابن عباس : كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل . وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ : كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضاً ، وتقدم أيضاً بيان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . ثالثاً حديث عائشة من رواية مسروق قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر . رابعاً حديثها من طريق القاسم عنها : كان يصلي من الليل ثلاث عشرة منها الوتر وركعتا الفجر ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه : كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فثلاث عشرة ، فأما ما أجاب به مسروقاً فرادها أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة ، فتارة كان يصلي سبعا وتارة تسعا وتارة إحدى عشرة . وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله ، وسيأتي

بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصلح في الليل ، ولفظه « ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة » الحديث ، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم . وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سبق في « باب ما يقرأ في ركعتي الفجر » بلفظ « كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة » ثم يصل إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين ، فظاهره يخالف ما تقدم فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة الشتاء لكونه كان يصلها في بيته ، أو ما كان يفتتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها عند المصنف وغيره « يصل أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لها في رواية الزهري ، والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وهذا يجمع بين الروايات . وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ « كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث » ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع ، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك ، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصراب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويسان الجواز والله أعلم . وظهر لي أن الحكم في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التجدد والوتر يختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار - الظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار - فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً . وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها

(تنبيه) : إسحق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبيد الله المذكور في ثاني حديثيها هو ابن موسى ، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين المتوالين بواسطة وبغير واسطة وهو من كبار شيوخه ، وكان أولها لم يقع له سماعه منه ، والله أعلم

١١ - بِاسْمِ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ ، وَنَوْمِهِ ، وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُمُوا إِلَى اللَّهِ قُلُوبًا قَلِيلًا ، أَوْ نَفْسًا قَلِيلًا ، أَوْ زِدْ لَهُ وَتَرَى الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا . إِنَّا سُنِّقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَلَاثًا ، إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا . إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا » . وقوله ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَأَخْرَجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما : شَأْنُ قَامٍ بِالْحَبَشَةِ . وَمَاءٌ قَالَ مُوَاطَّاءُ لِلْقُرْآنِ ، أَشَدُّ مُوَاقِفَةً

لسمعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ . لِيُؤْاطِقُوا : لِيُؤَاطِقُوا

١١٤١ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنسا رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يُفطرُ من الشهر حتى نَظُنُّ أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نَظُنُّ أن لا يفطر منه شيئا . وكان لا تشاء أن تراه من الليل مُصليا إلا رأيتُهُ ، ولا تأمأ إلا رأيتُهُ »

تأبئة سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد

[الحديث ١١٤١ - أطرافه في : ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ٣٥٦١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ من الليل من نومه ، وما نسخ من قيام الليل ، وقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل) كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت « ان الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة - يعني يا أيها المزمل - فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولا ، حتى أزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضيته ، واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث - لكونه على غير شرطه - بما أخرجه عن أنس فان فيه « ولا تشاء أن تراه من الليل تأمأ إلا رأيتُهُ ، فانه يدل على أنه كان ربما نام كل الليل وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام . وهذا يظهر مطابقة الحديث للترجمة . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي عن ابن عباس شاهدا لحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم ، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب متقدم على فرض الحس ليلة الاسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح ، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ اقتراض قيام الليل إلا ما تيسر منه لقوله (فافرقوا ما تيسر منه) ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس . واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة ، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية ، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية . نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة ، وقوى محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الخبط ، وكان ذلك بعد الهجرة . لكن في إسناده على بن زيد بن جندعان وهو ضعيف . وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن طحلاء عن أبي سلة عن عائشة قالت « احتج رسول الله ﷺ حصيرا ، فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة اليه قبل خمسة أبواب وفيه « اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فان خير العمل أدومه وإن قل ، ونزلت عليه (يا أيها المزمل) فكتب عليهم قيام الليل وأزلت منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيستعلق به ، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به ، فانه يقتضى أن السورة كلها مدنية ، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حاجة فيما تفرده به ، ولو صح ما رواه لاقتضى ذلك وقوع ما غنى عنه ﷺ حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم ، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع ، والله أعلم .

قوله (يا أيها المزمل) أي المتلطف في ثيابه ، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال « يا أيها المزمل أي يا محمد قد زملت القرآن ، فكأن الأصل يا أيها المزمل . قوله (قم الليل إلا قليلا) أي منه . وروى ابن أبي

حاتم من طريق وهب بن منبه قال : القليل ما دون المعشار والصدس ، وفيه نظر لما سيأتي . **قوله** (نصفه) يحتمل أن يكون بدلا من « قليلا » فكأن في الآية تخيرا بين قيام النصف بتمامه أو قيام أنقص منه أو أزيد ، ويحتمل أن يكون قوله « نصفه » بدلا من الليل و « لإقليلا » استثناء من النصف حكاه الزعرى ، وبالأول جزم الطبري ، وأسند ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني . **قوله** (ورتل القرآن ترتيلا) أي اقرأه متريلا بتبيين الحروف وإشباع الحركات . روى مسلم من حديث حفصة « أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » . **قوله** (قولنا نقيلا) أي القرآن . وعن الحسن « العمل به » أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج أيضا من طريق أخرى عنه قال « نقيلا في الميزان يوم القيامة » وتأوله غيره على نقل الوحي حين ينزل كما تقدم في بدء الوحي . **قوله** (أن ناشئة الليل . قال ابن عباس نشأ قام بالحبشية) يعني فيكون معنى قوله تعالى « ناشئة الليل » أي قيام الليل ، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عن قال : « إن ناشئة الليل هو كلام الحبشة ، نشأ قام . وأخرج عن أبي ميسرة وأبي مالك نحوه ، وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي ميسرة عن ابن مسعود أيضا . وذهب الجمهور إلى أنه ليس في القرآن شيء بغير العربية وقالوا : ما ورد من ذلك فمر من توافق اللغتين ، وعلى هذا فناشئة الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام ، أو اسم فاعل أي النفس الناشئة بالليل أي التي نشأت من مضجعتها إلى العبادة أي تنهض ، وحكي أبو عبيد في « الغريبين » أن كل ما حدث بالليل وبدا فهو ناشئ وقد نشأ . وفي « المجاز » لآني عبدة : ناشئة الليل أثناء الليل ناشئة بعد ناشئة . قال ابن التين : والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل - أي المقبلة بعضها في أثر بعض - هي أشد . **قوله** (وطاء قال : مواطأة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه) وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد أشد وطاء أي يوافق سمعه وبصره وقلبه بعضه بعضا ، قال الطبري : هذه القراءة على أنه مصدر من قولك وطأ اللسان القلب مواطأة ووطاء ، قال : وقرأ الأكثر وطئا يفتح الواو وسكون الطاء ، ثم حكى عن العرب وطئنا الليل وطئا أي سرنا فيه ، وروى من طريق قتادة (أشد وطئا) أثبت في الخير (وأقوم قبلا) أبلغ في الحفظ . وقال الأخفش : أشد وطئا أي قياما ، وأصل الوطء في اللغة الثقل كما في الحديث « اشد وطئا لك على مضر » . **قوله** (ليواطئوا ليوافقوا) هذه الكلمة من تفسير براءة ، وإنما أوردناها هنا تأييدا للتفسير الأول ، وقد وصله الطبري عن ابن عباس لكن بلفظ « ليشابهوا » . **قوله** (سبحا طويلا) أي فراغا ، وصله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وغيرهم ، وعن السدي سبحا طويلا أي تطوعا كثيرا كأنه جعله من السبحة وهي النافلة . **قوله** (حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني ، وحيد هو الطويل . **قوله** (أن لا يصوم منه) زاد أبو ذر والأصيل « شيئا » . **قوله** (وكان لا تقاض أن تراه من الليل مصليا الخ) أي إن صلاته وتوهمه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتا معيناً بل بحسب ما تيسر له القيام . ولا يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام ، فإن عائشة تخبر عما لها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالباً في البيت ، فغير أنس محمول على ما وراء ذلك . وقد مضى في حديثها في أبواب الوتر « من كل الليل قد أوتر » فدل على أنه لم يكن يخص الوتر بوقت بعينه . **قوله** (تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد) كذا ثبت الواو في جميع الروايات التي اتصلت لنا ، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من الناسخ فإن أبا خالد الأحمر اسمه سليمان ، وحديثه في هذا سيأتي موصولا في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٢ - باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

١١٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عَقَدٍ ، يَضْرِبُ عَلَى مَكَانِ كُلِّ عَقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ . فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ . فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ . فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَائِبًا لِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثًا لِنَفْسِهِ كَسَلَانً »

[الحديث ١١٤٢ - طرئه في ٣٢٦٩]

١١٤٣ - **حَدَّثَنَا** مُؤَمَّلُ بْنُ هُشَامٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَا قَالَ : أَمَّا الَّذِي يُفْلَعُ رَأْسُهُ بِالْحَجْرِ فَانه يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيُرْفِضُهُ وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ »

قوله (باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل) قال ابن التين وغيره : قوله إذا لم يصل ، مخالف لظاهر حديث الباب ، لأنه دال على أنه يعقد على راس من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى بعد ذلك تحل عقده بخلاف من لم يصل . وأجاب ابن رشيد بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله عقد بلفظ الفعل ولفظ الجمع ، ثم رأيت الإيراد بعينه للمازري ثم قال : وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة ، وكأنه قدر من انحلت عقده كأن لم تعقد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون الصلاة المثنوية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التدوير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة ، وكأن هذا هو المراد لإبراهيم لحديث سمرة ختب هذا الحديث لأنه قال فيه وينام عن الصلاة المكتوبة ، ولا يمكن على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يحاج عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمرة مطلقا غير مقيد بالمكتوبة ، والوعيد علامة الوجوب ، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حلا للطلق على المقيد . ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوي وقواه بما ذكرته من حديث سمرة ، فحمدت الله على التوفيق لذلك . ويقره ما ثبت عنه ﷺ أن من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف ليلة ، لأن مسمى قيام الليل يحصل للثوم بقيام بعضه ، فليحذف بصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورة تحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كن قام الليل في حل عقد الشيطان . وخفيت المناسبة على الاسماعيلي فقال : ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل . ويتمجب من اغفاله آخر الحديث حيث قال فيه وينام عن الصلاة المكتوبة ، والله أعلم . قوله (الشيطان) كان المراد به الجنس ، وفاعل ذلك هو القرين أو غيره . ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس ، وتجويز نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه ، ولذلك أوردته المصنف في باب صفة إبليس ، من بدء الخلق . قوله (قافية رأس أحدكم) أي مؤخر عنقه ، وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة ، وفي النهاية : القافية التقفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه . وظاهر

قوله «أحدكم» التعميم في المخاطبين ومن في معناهم ، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره ، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ، ومن تناوله قوله (أن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح ، وفيه بحث سأذكره في آخر شرح هذا الحديث ان شاء الله تعالى . قوله (إذا هو نام) كذا للأكثر ، وللحموى والمستمل (إذا هو نام ، وزن فاعل ، والاول أصوب وهو الذي في الموطأ . قوله (يضرب على مكان كل عقدة) كذا للمستمل ، وللبعضهم يحذف « على ، والكشفي بلفظ « عند مكان » . وقوله « يضرب ، أى بيده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لها فائلاً ذلك ، وقيل معنى يضرب يصحج الحسن عن التسائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى (فضربنا على آذانهم) أى حجبنا الحسن أن يبلغ في آذانهم فيقتبها ، وفي حديث أبي سعيد « ما أحد ينام إلا يضرب على سماخه بجريز معقود ، أخرجه المخلص في قوائمه ، والسمخ بكسر المهملة وآخره معجمة ويقال بالصاد المهملة بدل السين ، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر « ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جريز قدر سبعين ذراعاً . قوله (عليك ليل طويل) كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع ، ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ عن مالك « عليك ليل طويلاً ، وهي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم ، قال عياض : رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أى باق عليك . أو باضمار فعل أى بقى . وقال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الغرور من حيث انه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله « فارقد » وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحديث يكون قوله « فارقد » ضائفاً ، ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام واللباس عليه . وقد اختلف في هذه العقدة ف قيل هو على الحقيقة وأنه كما يعتقد الساحر من يسحره ، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الخيط فتعقد منه عقدة وتتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك ، ومنه قوله تعالى (ومن شر الفئانات في العقد) وعلى هذا فالمعقود شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره ؟ الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر . ويؤيده ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي جبلاً . ففي رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً « على قافية رأس أحدكم جبل فيه ثلاث عقدة » ، ولأحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ « إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريز ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً « ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جريز معقود حين يرقد ، الحديث ، وفي الثواب لأدم بن أبي اياس من مرسل الحسن نحوه . والجريز بفتح الجيم هو الحبل ، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة ، ويرد التصريح بأنها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فأبهم فاعله في حديث جابر ، وفسر في حديث غيره . وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم . وقيل المراد به عقد القلب وتسميته على الشيء كأنه يوسوس له بأه يقى من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام . وتحلل العقد كناية عن عله بكذبه فيما وسوس به . وقيل العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ، ومنه عقدت فلانا عن امرأته أى منعت عنها ، أو عن تثبيطه عليه النوم كما قد شد عليه شداداً . وقال بعضهم : المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم ، لأن من أكثر الأكل والشرب كثير نومه . واستجده المحب الطبري لأن الحديث يقتضى أن العقد تقع عند النوم فهي غيره ،

قال القرطبي : الحسكة في الاختصار على الثلاثة أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فإن اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل . وقال البيضاوي : التقيد بالثلاث إما للتأكيد ، أو لأنه يريد أن يقطع عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منع من كل واحدة منها بعقده عقدها على رأسه وكان تخصيص القفا بذلك لكونه على الوهم وبجمال تصرفه وهو أطول القوى للشيطان وأسرعها إجابة لدعوته . وفي كلام الشيخ المولى أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من الحافظة وهي الكثرة المحصل من القوى ، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به . قوله (انحلت عقده) بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخارى ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالإفراد ، ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فإن فيها ذكر الله انحلت عقدة واحدة ، وإن قام قترضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وكأنه محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى الوضوء إذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الأول ما سياتى في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ د عقده كلها ، ولمسلم من رواية ابن عيينة عن أبي الزناد : انحلت السند ، وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كن نام متمكنا مثلاً^(١) ثم انتبه فعلى من قبل أن يذكر أو يتطهر ، فإن الصلاة تجزئه في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله د فإذا صلى انحلت عقده كلها ، إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهره على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه فالمنحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بالتحلل الأخيرة التي بها يتم التحلل العقد ، وفي رواية أحمد المذكورة قبل د فإن قام فذكر الله انحلت واحدة ، فإن قام قترضاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وهذا محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها . قوله (طيب النفس) أى لمروره بما وفقه الله له من الطاعة ، وبما وعده من الثواب ، وبما زال عنه من عقد الشيطان . كذا قيل ، والذي يظهر أن في صلاة الليل سرا في طيب النفس وإن لم يستحضر المصلئ شيئاً مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى (إن ناشئة الليل هي أشد وطئاً وأقوم قبلاً) وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً ، واستثنى بعضهم - ممن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلى - من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقطع ، والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع التوبة والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصر . قوله (وإلا أصبح خبيث النفس) أى بتركه ما كان اعتاده أو أراد من فعل الخير ، كذا قيل ، وقد تقدم ما فيه . وقوله (كسلان) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله د وإلا أصبح ، أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان ، وإن أتى ببعضها وهو كذلك ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فن ذكر الله مثلاً كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلاً . وروينا في الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص في حديث أبي سعيد الذي تقدمت الإشارة إليه د فإن قام فصلى انحلت العقد كلن ، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها ، وقال ابن عبد البر : هذا الذم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيمها ، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فقلبت عليه فنام فقد ثبت أن

(١) هذا فيه ظر . والصواب أن النوم ينقض الوضوء وإن كان النائم متمكناً لحديث صفوان د لكن من غائط وبول ونوم ، فنه . والله أعلم

الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة . وقال أيضا : زعم قوم أن هذا الحديث يعارض قوله ﷺ : لا يقول أحدكم خبثت نفسي ، وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المرء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذما لقلعه ، وإسك من الحديثين وجه ، وقال الباجي : ليس بين الحديثين اختلاف ، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس - إسكون الخبث بمعنى فساد الدين - ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيرا منها وتفعيلا . قلت : تقرير الاشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن ، وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل التماسي ، وبمحصل الانقصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتفغير والتحذير

(تنبيهات) : الأول ذكر الليل في قوله : عليك ليل ، ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ، وهو كذلك ، لكن لا يبعد أن يحكى مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . ثانيا : ادعى ابن العربي أن البخاري أو ما هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله : يعقد الشيطان ، وفيه نظر ، فقد صرح البخاري في خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه حيث قال : من غير إيجاب ، وأيضاً لما تقدم تقريره من أنه حل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي أيضاً ، ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين . قال ابن عبد البر : شذ بهض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين ، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له : ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلي المكتوبة ؟ فقال : لعن الله هذا ، إنما يتوسد القرآن . فقيل له : قال الله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ قال : نعم ، ولو قدر خمسين آية . وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الوجوب . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أنه قال : إنما قيام الليل على أصحاب القرآن ، وهذا يخص ما قل عن الحسن ، وهو أقرب ، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضاً . ثالثاً : قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتي في الوكالة من حديث أبي هريرة الذي فيه : أن قارى آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان ، معارضة ، وليس كذلك ، لأن العقد إن حمل على الأمر المعنوي والقرب على الأمر الحسى وكذا العكس فلا إشكال ، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلاً أن يماسه ، كما لا يلزم من ماسه أن يقربه بسرقة لو أدى في جسده ونحوه ذلك . وإن حلا على المعنويين أو العكس فيجاب بادعاء الخصوص في عموم أحدهما . والأقرب أن الخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام ، فكذا يمكن أن يقال يخص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم . رابعاً : ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في « شرح الترمذي » أن السر في استفتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين المباداة إلى حل عقد الشيطان ، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتام الصلاة ، وهو واضح ، لأنه لو شرع في صلاة ثم أقسدها لم يساو من أتمها ، وكذا الوضوء . وكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة وينتهي بانتهائها . وقد ورد الأمر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبي هريرة فاندفع إيراد من أورد أن الركعتين الخفيفتين إنما وردتا من فعله ﷺ كما تقدم من حديث عائشة ، وهو منزه عن عقد الشيطان ، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لأمكن أن يقال : يحمل فعله ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان . وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي هريرة في آخر الحديث : خلوا عقد

الفساد بالبول قال الرازي : بال سهيل في الفضيخ ففسد . وكفى بذلك من طلوحة لأنه وقت إفساد الفضيخ فعبّر عنه بالبول . ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد ، قال الحسن إن بوله واهقه لثقل ، وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، حسب الرجل من الخيبة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه ، وهو موقف صحيح الاسناد . وقال الطبري : خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم . فإن المسامح هي موارد الانتباه . وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجاوب وأسرع نفوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

١٤ - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

وقال الله عز وجل ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ أي ما ينامون ﴿ وَالْأَسْحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾

١١٤٥ - **حَرْش** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

[الحديث ١١٤٥ - طرفه في : ٦٣٦١ ، ٧٤٩٤]

قوله (باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) في رواية أبي ذر الدعاء في الصلاة . قوله (وقال الله عز وجل) في رواية الأصملي « وقول الله » . قوله (ما يهجعون) زاد الأصملي (أي ينامون ، وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك ، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم ، ونقل عن قتادة وعباد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتجددون . ومن طريق المنهال عن سعيد بن عباس قال : معناه لم تكن تمنحهم عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا . ثم ذكر أقوالا آخر ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحاً لهم بكثرة العمل . قال ابن التين : وعلى هذا تكون « ما ، زائدة أو مصدرية ، وهو أبلغ الأقوال وأقدها بكلام أدل الآلة ، وعلى الآخر تكون « ما ، نافية ، وقال الخليل : هجع يهجع هجوعاً وهو النوم بالليل دون النهار . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في النزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة . وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا ، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين ، وقال بعض أصحاب مالك عنه : عن سعيد بن المسيب بلغها . ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه . وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة ، قال الدارقطني : وهو وهم ، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني ، ولهم راد آخر يقال له الأغر أيضاً لكنه اسمه وكنيته أبو مسلم ، وهو كوفي . وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضاً أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السديمي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً مرفوعاً ، وغلط من جعلهما واحداً . ورواه عن أبي هريرة أيضاً سعيد بن مرجانة وأبو صالح عند مسلم وسعيد القبري وعطاء مولى أم صبية بالمهمله مضمرها وأبو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند أنسائي . وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمر بن عتبة عند أحمد

وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي، وعن أبي الدرداء وعبيدة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني، وعن عتبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في «كتاب السنة»، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة. قوله (عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما،. قوله (يُنزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور^(١) لأن القول بذلك يفرض إلى التحيز تعالى الله عن ذلك. وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: ففهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم. ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة، والمحب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جملاً وإما عناداً، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤثراً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الائمة الأربعة والسفيانيين والحادين والأوزاعي والليث وغيرهم، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف. ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما يكون بعيداً مهجوراً فأول في بعض وفوض في بعض، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد، قال البيهقي: وأسلبها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه، من الدلائل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب حينئذ التفويض أسلم. وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقال ابن العربي: حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث، وعن السلف إصرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول^(٢). فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفضاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الاجسام يكون في الماني، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة انتهى. والحاصل أنه تأوله بوجهين: إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه. وقد حكى أبو بكر ابن فورق أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أى ينزل ملكاً، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ «أن الله يهمل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له، والحديث. وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «ينادي مناد هل من داع يستجاب له، الحديث. قال القرطبي: وهذا يرتفع الاشكال، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني «ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول:

(١) مراده بالجمهور جمهور أهل السلام، وأما أهل السنة - وهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان - فانهم يثبتون جهة الجهة، وهي جهة العلو - ويؤمنون بأنه سبحانه فوق العرش بلا تمثيل ولا تكيف. والأخلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، فنبه واحذر. والله أعلم

(٢) هنا خطأ ظاهر مصادم لصريح النصوص الواردة بإثبات النزول، وهكذا مقاله البيضاوي بيده باطل، والصواب ما قاله السلف الصالح من الإيمان بالنزول وإصرار النصوص كما وردت من إثبات النزول فهو سبحانه هل الوجه الذي يليق به من غير تكيف ولا تمثيل كسائر صفاته. وهذا هو الطريق الأسلم والأقوم والأعظم والأحكم، فحسبك به، وحض عليه بالنواجذ، واحذر ما خالفه تفر بالسلامة. والله أعلم

لا يسأل عن عبادى غيرى ، لانه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور . وقال البيضاوى : ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتحيّز امتنع عليه الزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع أخفض منه ، فالراد نور رحمة ، أى يقتضى من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام الى مقتضى صفة الاكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة . قوله (حين يبقئ لك الليل الآخر) برفع الآخر لأنه صفة الثلث ، ولم تختلف الروايات عن الزهرى في تعيين الوقت . واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره ، قال الترمذى : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك . ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء : أولها هذه ، ثانیها إذا مضى الثلث الاول ، ثالثها الثلث الاول أو النصف ، رابعها النصف ، خامسها النصف أو الثلث الأخير ، سادسها الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهى محمولة على المقيدة ، وأما الى باؤ فان كانت أو للشك فالجزم به مقيم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لسكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الأفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم يحتّم أن يكون الزول يقع في الثلث الاول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثانى ، وقيل يعمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التى وردت بها الاخبار ، ويحمل على أن النبى ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فآخبر به ، ثم أعلم به في وقت آخر فآخبر به ، فمقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم . قوله (من يدعونى الخ) لم تختلف الروايات على الزهرى في الاقتصار على الثلاثة المذكورة وهى الدعاء والسؤال والاستغفار ، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار ، وذلك إما دينى وإما دنيوى . ففي الاستغفار إشارة الى الاول ، وفي السؤال إشارة الى الثانى ، وفي الدعاء إشارة الى الثالث . وقال الكرماني : يحتّم أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة « هل من نائب فأتوب عليه ، وزاد أبو جعفر عنه « من ذا الذى يستترقى فأدركه ، من ذا الذى يستكشف الضر فأكشف عنه ، وزاد عطاء مولى أم صبية عنه « ألا سقيم يستشفى فيشفى ، ومعانيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه « من يقرض غير عديم ولا ظلم ، وفيه تحريض على عمل الطاعة ، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وزاد حجاج بن أبى منيع عن جده عن الزهرى عند الدارقطنى في آخر الحديث « حتى الفجر ، وفي رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عند مسلم « حتى ينفجر الفجر ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة « حتى يطلع الفجر ، وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك ، إلا أن في رواية نافع بن جبير عن أبى هريرة عند النسائى « حتى ترجل الشمس ، وهى شاذة . وزاد يونس في روايته عن الزهرى في آخره أيضا « ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله ، أخرجهما الدارقطنى أيضا . وله من رواية ابن سمان عن الزهرى ما يشير الى أن قائل ذلك هو الزهرى . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة في الترجمة ومناسبة الترجمة التى بعد هذه لهذه . قوله (فاستجيب) بالنصب على جواب الاستفهام وبالرفع على الاستئناف ، وكذا قوله (فأعطيه ، وأغفر له) وقد قرئ بهما في قوله تعالى (من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له) الآية . وليست الدين في قوله تعالى « فاستجيب ، للطلب بل استجيب بمعنى أجب ، وفي حديث الباب من الفوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله ، وتفضيل تأخير الوتر لكن ذلك في حق من طمع أن يتبته ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستغفار، ويشهد له قوله تعالى ﴿والمستغفرين بالأسحار﴾ وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين لأن سبب التخلف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كالأحتراس في الماطم والمشرّب والملبس أو لاستعمال الداعي أو بأن يكون الدعاء بأثم أو قطيعة رحم، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة المبدأ أو لأمر بريد الله

١٥ - باب من نام أول الليل وأحيا آخره

وقال سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما: نائم. فلما كان من آخر الليل قال: قم

قال النبي ﷺ «صدق سلمان»

١١٤٦ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة - وحدثني سليمان قال حدثنا شعبة - عن أبي إسحق عن

الأسود قال «سألت عائشة رضي الله عنها: كيف صلاة النبي ﷺ بالليل؟ قالت: كان ينام أوله، ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فإذا أذن للأذان وثب، فان كانت به حاجة اغتسل، وإلا توضأ وخرج»

قوله (باب من نام أول الليل وأحيا آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسيته. قوله (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء) ثم الخ) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال «أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء، فرار سلمان أبا الدرداء، فذكر القصة وفي آخرها فقال: إن لنفسك عليك حقا، الحديث. وقوله ﷺ «صدق سلمان، أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان. قوله (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر وقال أبو الوليد، وقد وصله الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد، وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سليمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفة «فإذا كان من السحر أوتر، وزاد فيه، فان كانت له حاجة إلى أهله، وقال فيه «فان كان جنباً أقاض عليه من الماء، وإلا توضأ، وبمعناه أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق، قال الاسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها «كان إذا أود أن ينام وهو جنب توضأ». قلت: لم يرد الاسماعيلي بهذا أن «يت الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره المناظر على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء» قال الترمذي: يرون هذا غلطاً من أبي إسحق، وكذا قال مسلم في التمييز، وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن «عبد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هرون أنه قال: هو وهم. انتهى وأظن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها «فإذا كان جنباً أقاض عليه الماء، أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الأخرى من ثم غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما نام جنباً قبل أن يغتسل والله أعلم. وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريباً. وقوله فيه «فان كانت به حاجة اغتسل، يعبر عليه ما في

رواية مسلم ، أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، ويحاج بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى ، وحافظ بعضهم على اللفظ . والله أعلم

١٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره

١١٤٧ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن **سعيد بن أبي سعيد المقبري** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** أنه أخبره أنه « سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن . ثم يصلي ثلاثا . قالت عائشة : قلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر ؟ قال : يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي »

[الحديث ١١٤٧ - طراه في ١٣ ، ٢٠٩٩]

١١٤٨ - **عمر بن محمد بن المنثري** حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما رأيت النبي ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا ، حتى إذا كبر قرأ جالسا ، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ، ثم ركع »

قوله (باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره) سقط قوله بالليل ، من نسخة الصغاني . ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل ، وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة ، وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندها منع ذلك فأجابها بأنه ﷺ ليس في ذلك كغيره ، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضا ، ونذكر فيه إن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده . **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة . **قوله** (حتى إذا كبر) بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام ، وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التخصيص . **قوله** (فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع) فيه رد على من اشترط على من اقتنع الساقطة قاعدة أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وهو محكي عن أشهب وبعض الحنفية . والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه « كان إذا قرأ قائما ركع قائما ، وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا ، وهذا صحيح ، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها ، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه . والله أعلم . وقد أنكر هشام ابن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه ، أخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال : ولا مخالفة عندي بين الخبرين لأن روايه عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعدا أو قائما ، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالسا وبعضها قائما . والله أعلم

١٧ - باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

١١٤٩ - **حدثنا** إسحاق بن نصر **حدثنا** أبو أسامة عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ، فاني سمعتُ دف نعليك بين يدي في الجنة . قال : ما عملتُ عملاً أرحى عندي أني لم أظهر طهوراً في ساعة ليلٍ أو نهارٍ إلا صليتُ بذلك الطهور ما كُتِبَ أن أصلي » . قال أبو عبد الله : دف نعليك ، يعني تحريك

قوله (باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار) كذا ثبت في رواية الكشميني ، وغيره ، بعد الوضوء ، واقتصر بعضهم على الشق الثاني من الترجمة وعليه اقتصر الاسماعيل وأكثرو الشراح ، والشق الاول ليس بظاهر في حديث الباب إلا إن حمل على أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سنذكره من حديث بريدة . قوله (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد النسي وصرح به في رواية مسلم من هذا الوجه . وأبو زرعة هو ابن عمر بن جرير بن عبد الله البجلي . قوله (قال لبلال) أي ابن رباح المؤذن ، وقوله « عند صلاة الفجر » فيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام لأن عادته ﷺ أنه كان يقص ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه كما سيأتي في كتاب التعبير بعد صلاة الفجر . قوله (بأرجى عمل) بلفظ أفضل التفضيل المبني من المفعول ، وإضافة العمل إلى الرجاء لأنه السبب الداعي اليه . قوله (في الإسلام) زاد مسلم في روايته « منفعة عنده » . قوله (أني) بفتح الهمزة ومن مقدرة قبها صلة لأفضل التفضيل ، وثبت في رواية مسلم ، ووقع في رواية الكشميني « أن » بنون خفيفة بدل « أني » . قوله (فاني سمعت) زاد مسلم « الليلة » ، وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام . قوله (دف نعليك) بفتح الهمزة ، رضخا المحب الطبري بالإجماع والفاء مثقلة ، وقد فسر المصنف في رواية كريمة بالتحريك ، وقال الخليل : دف الظار إذا حرك جناحيه وهو فأنم على رجله ، وقال الحميدي : الدف الحركة الخفيفة والسير اللين . ووقع في رواية مسلم « خشف » بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وتخفيف الفاء ، قال أبو حبيد وغيره : الخشف الحركة الخفيفة . ويؤيده ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر « سمعت خشفة » ووقع في حديث بريدة عند أحمد والترمذي وغيرهما « خششة » بمعجمتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا . قوله (طهورا) زاد مسلم تاما ، والذي يظهر أنه لا مفهوم لها ، ويحتمل أن يخرج بذلك الوضوء اللفوي ، فقد يفعل ذلك لطرود النوم مثلا . قوله (في ساعة نيل أو نهار) بتونين ساعة وخفض ليل على البسمل ، وفي رواية مسلم « في ساعة من ليل أو نهار » . قوله (إلا صليت) زاد الاسماعيل « لرز » . قوله (ما كُتِبَ لي) أي قدر ، وهو أعم من الفريضة والنافلة . قال ابن التين : إنما اعتقد بلال ذلك لأنه علم من النبي ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال ، وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر ، وهذا التقرير يتدفع إيراد من أورد عليه غير ما ذكر من الأعمال الصالحة . والذي يظهر أن المراد بالأعمال التي سأله عن إرجائها الأعمال المتطوع بها ، وإلا فالفريضة أفضل قطعا . ويستفاد منه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة ، لأن بلالا توصل إلى ما ذكرنا بالاستنباط فهو النبي ﷺ . وقال ابن الجوزي : فيه الحث على الصلاة عقب الوضوء لثلاثي يبقى الوضوء خاليا عن مقصوده . وقال الملب : فيه أن الله يعظم المجازاة على ما يسره العبد من عمله . وفيه سؤال الصالحين عما يهديهم الله له من الأعمال الصالحة ليقبض بها غيرهم في ذلك . وفيه أيضا سؤال الشيخ عن عمل تليذه ليحضره عليه . ويرغب فيه إن كان حسنا ، وإلا فيناه . واستدل به على جواز

هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله ، في كل ساعة ، . وتعقب بأن الأخذ بعمومه ليس بأولى من الأخذ بعموم النهي . وتعقب ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الظهور إلى آخر وقت الكراهة لتضع صلاته في غير وقت الكراهة . لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة ، ما أصابني حدث قط إلا توضأت عنده ، ولأحد من حديثه ، ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين ، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أي وقت كان . وقال الكرماني : ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم . لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت . ويحتمل أن يكون في البيضة لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المراج . وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله ، في الجنة ، ظرف للسماع ويكون الهدف بين يديه خارجا عنها انتهى . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لأن السياق مشعر بآيات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة ، وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجا عنها . وقد وقع في حديث بريدة المذكور ، يا بلال بم سبقتني إلى الجنة ، وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة . ويؤيد كونه وقع في المنام ما سيأتى في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا ، رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشقة فقيل هذا بلال ، ورأيت قصرا بفنائه جليلة فقيل هذا لعمر ، الحديث . وبعده من حديث أبي هريرة مرفوعا ، بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقيل : هذا لعمر ، الحديث ، ففر أن ذلك وقع في المنام ، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى ، ولذلك حرم النبي ﷺ له بذلك . ومغيب بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في البيضة فاتفق مثله في المنام ، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع ، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزله ، وفيه منقبة عظيمة لبلال . وفي الحديث استسباب إدامة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرا ومن بات طاهرا عرجت روحه فسخت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والعرش سقف الجنة كما سيأتى في هذا الكتاب . وزاد بريدة في آخر حديثه ، فقال النبي ﷺ بهذا ، وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل . ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ ، لا يدخل أحدكم الجنة عمله ، لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله ، واقتسام الدوخل بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا (١) . وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة

(تنبيه) قول الكرماني : لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته ، مع قوله إن النبي ﷺ دخلها ليلة المراج وكان المراج في البيضة على الصحيح ظاهرهما التناقض ، ويمكن حمل النبي ﷺ إن كان ثابتا على غير الأنبياء ، أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت ، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عن استعمال طلست الذهب ليلة المراج

(١) وأحسن من هذا الجواب أن الأعمال الصالحة هي سبب دخول الجنة ، وهنوبا يكون برحمة الله وفضله ، لا بمجرد العمل كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن يدخل الجنة أحدكم بصله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتخلفني الله برحمة منه وفضل ، انتهى

١٨ - باب ما يُكره من التشديد في العبادة

١١٥٠ - **حزنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن مهزيب عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « دخل النبي ﷺ فإذا حبلٌ ممدود بين السارين ، فقال : ما هذا الحبل ؟ قالوا : هذا حبل زينب ، فإذا فترت تعلقت . فقال النبي ﷺ : لا ، حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا فتر فليقعده »

١١٥١ - قال : وقال عبد الله بن سلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كانت عندى امرأة من بنى أسد ، فدخل على رسول الله ﷺ فقال : من هذه ؟ قلت : فلانة ، لا تنأم الليل - تذكر من صلاتها - فقال : مه ، عيسكم ما تطبقون من الأعمال ، فإن الله لا يملأ حتى يملأوا »

قوله (باب ما يكره من التشديد في العبادة) قال ابن بطال : إنما يكره ذلك خشية الملل الفضى إلى ترك العبادة . **قوله** (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (دخل النبي ﷺ) زاد مسلم في روايته المسجد . - **قوله** (بين سارين) أى اللتين في جانب المسجد ، وكأنهما كانتا مهودتين للخاطب ، لكن في رواية مسلم « بين سارين » بالتنكير . **قوله** (قالوا هذا حبل زينب) جزم كثير من الشراح بما للخطيب في مهماته بأنها بنت جحش أم المؤمنين ، ولم أر ذلك فى شيء من الطرق صريحا . ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن أبي شبة رواه كذلك ، لكنى لم أر فى مسنده ومصنفة زيادة على قوله « قالوا لزينب » أخرجه عن إسماعيل بن عليه عن عبد العزيز ، وكذا أخرجه مسلم عنه وأبو نعيم فى المستخرج من طريقه ، وكذلك رواه أحمد فى مسنده عن إسماعيل ، وأخرجه أبو داود عن شيخين له عن إسماعيل فقال عن أحدهما زينب ، ولم ينسبها ، وقال عن الآخر « حنة بنت جحش » فهذه قرينة فى كون زينب هى بنت جحش . وروى أحمد من طريق حماد عن حميد عن أنس أنها حنة بنت جحش أيضا ، فعمل نسبة الحبل اليهما باعتبار أنه ملك لإحدهما والأخرى المتعلقة به ، وقد تقدم فى كتاب الحيض أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زينب فيما قيل ، فعلى هذا فالحبل لحنة وأطلق عليها زينب باعتبار اسمها الآخر . ووقع فى صحيح ابن حزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز : فقالوا ليمونة بنت الحارث ، وهى رواية شاذة ، وقيل يحتمل تعدد القصة ، وهم من قسرها بجورية بنت الحارث فإن لتلك قصة أخرى تقدمت فى أوائل الكتاب والله أعلم . وزاد مسلم « فقالوا لزينب نصلى » . **قوله** (فإذا فترت) يفتح المشناة أى كسلت عن القيام فى الصلاة ، ووقع عند مسلم بالشك « فإذا فترت أو كسلت » . **قوله** (فقال النبي ﷺ لا) يحتمل النوى أى لا يكون هذا الحبل أو لا يحمده ، ويحتمل النهى أى لا يفعلوه . وسقطت هذه الكلمة فى رواية مسلم . **قوله** (نشاطه) يفتح النون أى مدة نشاطه . **قوله** (فليقعده) يحتمل أن يكون أمرا بالقعود عن القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائما والقعود فى أثنائها ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه . ويحتمل أن يكون أمرا بالقعود عن الصلاة أى بترك ما كان عزم عليه من التفتل ، ويمكر أن يستدل به على جواز قطع التافلة بعد الدخول فيها ، وقد تقدم فى باب الوضوء من النوم ، فى كتاب الطهارة حديث « إذا نسى أحدكم فى الصلاة فلم يزل حتى يعلم ما يقرأ » وهو من حديث أنس أيضا ، ولعله طرف من هذه القصة . وفيه حديث عائشة أيضا « إذا نسى أحدكم وهو يصلى

فليرقه حتى يذهب عنه النوم ، وفيه دلتلا يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر ، هذا أو معناه ، ويجيء من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب . وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها ، والأمر بالانقباض عليها بنشاط . وفيه إزالة المنكر بآيد واللسان . وجواز تنقل النساء في المسجد . واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة ، وسيأتي ما فيه في باب استئانة البدن في الصلاة ، بعد الفراغ من أبواب التطوع . قوله (وقال عبد الله ابن مسلمة) يعني القعني كذا للأكثر ، وفي رواية الجوى والمستمل وحديثنا عبد الله ، وكذا رويناه في الموطأ ورواية القعني ، قال ابن عبد البر : تفرد القعني بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية روايته فانهم اقتصروا منه على طرف مختصر . قوله (تذكر) للمستمل بلفظ المضارع المؤنث ، وللحموى بضمه على البناء المفعول بالتذكير ، والكشميني فذكر . بقاء وضم المعجمة وكسر الكاف ، ولكل وجه . وعلى الأول يكون ذلك قول عروة أو من دونه ، وعلى الثاني والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة ، وهو على كل حال تفسير لقولها لا تنام الليل ، ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب ، وسئل الشافعي عن قيام جميع الليل فقال : لا أكرهه إلا لمن خشي أن يضر بصلاة المسبح . وفي قوله يُتْلَى في جواب ذلك ، دمه ، إشارة إلى كراهة ذلك خشية الفتور والملا على فاعله لئلا ينقطع عن عبادة التزمها فيكون رجوعاً عما بذل لربه من نفسه وقوله « عليكم ما تطيقون من الأعمال » هو عام في الصلاة وفي غيرها . ووقع في الرواية المتقدمة في الإيمان بذكر قوله « من الأعمال » لحمله الباجي وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها ، وحمله على جميع العبادات أولى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله « ان الله لا يمل حتى تملا » في باب « أحب الدين الى الله أدومه » من كتاب الإيمان . وبما يلحق هنا أتى وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالاً في بعض طرق الحديث وهو قوله « ان الله لا يمل من الثواب حتى تملا من العمل » أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل ، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم

١٩ - باب ما يُكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه

١١٥٢ - **حدثنا** عباس بن الحسين قال **حدثنا** مكي بن عبد الله عن الأوزاعي - وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي - قال **حدثنا** يحيى بن أبي كثير قال **حدثني** أبو سلمة بن عبد الرحمن قال **حدثني** عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ « يا عبد الله ، لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » . وقال هشام **حدثنا** ابن أبي العسر قال **حدثنا** الأوزاعي قال **حدثنا** يحيى بن عمرو بن الحسك بن ثوبان قال **حدثني** أبو سلمة . . مثله . وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قوله (باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه) أي إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة . قوله (**حدثنا** عباس بن حسين) هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القطراني أخرجه عنه البخاري هنا وفي الجهاد فقط . ومبشر بوزن مؤذن من البشارة ، وعبد الله المذكور في الاسناد الثاني هو ابن المبارك ، وقد صرح في سياقه بالتحديث في جميع الاسناد فأمن بتدليس الأوزاعي وشيخه . قوله (مثل فلان) لم أقف على تسميته في شيء من

الطرق ، وكان إيهام مثل هذا القصد السترة عليه كالذى تقدم قريبا في الذى نام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصا معينا ، وإنما أراد تنفير عبده بن عمرو من الصنيع المذكور . قوله (من الليل) أى بعض الليل وصحط لفظه من ، من رواية الأكثر وهى مرادة . قال ابن العربي : في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكتف لتاركه بهذا القدر بل كان يذمه بأبلغ الذم ، وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير . من صفحه . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تعريض ، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة ، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة باتي قبلها لأن الحاصل منهما الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها ، لأن التشديد فيها قد يودى إلى تركها وهو مذموم . قوله (وقال هشام) هو ابن عمار ، وابن أبي العشرين بلفظ الممدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي ، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أى ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من الزيد في متصل الاسانيد ، لأن يحيى قد صرح بسماحه من أبي سلمة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحدث ، ورواية هشام المذكورة وصلها الاسماعيلي وغيره . قوله (بهذا) في رواية كريمة والأصل مثله . قوله (وتابعه عمرو بن أبي سلمة) أى تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم ، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه ، وظاهر صنيح البخارى ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة ، وظاهر صنيح مسلم يحالفه لأنه اقتصر على الرواية الزائدة ، والراجح عند أبي حاتم والدارقطنى وغيرهما صنيح البخارى . وقد تابع كلا من الروایتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالأختلاف منه ، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيجمل على أن يحيى حله من أبي سلمة بواسطة ثم لقيه فحدثه به فسكان برويه عنه على الوجهين وانه أعلم

٢٠ - باب ١١٥٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان بن عمرو عن أبي العباس قال سمعت عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال « قال لى النبي ﷺ : ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصور النهار ؟ قلت إني أفعل ذلك . قال : فانك إذا فعلت ذلك مجتعت عينك وتعبت نفسك ، وإن لنفسك حقاً ولأهلك حقاً ، فسم وأفطر ، وقم وأتم »

قوله (باب) كذا في الأصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الذى قبله وتعلقه به ظاهر ، وكأنه أوما إلى أن المتن الذى قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النبي ﷺ له في قيام الليل وصيام النهار . قوله (عن عمرو عن أبي العباس) في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان وحدثنا عمرو سمعت أبا العباس ، وعمرو هو ابن دينار ، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر . قوله (ألم أخبر) فيه أن الحكم لا يبنى إلا بعد التثبت ، لأنه ﷺ لم يكتف بما نقل له عن عبد الله حتى لقيه واستثبته فيه ، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم . أو هلطه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك . قوله (مجتعت عينك) بفتح الجيم أى غارت أو ضمنت لكثرة السهر . قوله (نفعت) بنون ثم قال مكسورة أى كلت ، وحكى الاسماعيلي أن أبا يعلى رواه له « نفعت » بالاء بدل النون واستضعفه . قوله (وإن لنفسك عليك حقاً) أى تعطيا ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للأنسان من الأكل والشرب والراحة التى يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ، ومن حقوق النفس فعلها عما سوى

الله تعالى ، لكن ذلك يختص بالملقات الغلبية . قوله (ولاهلك عليك حقا) أى تنظر لم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة ، والمراد بالأهل الزوجة أو أعم من ذلك من تلزمه نفقته ، وسياق بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام . قوله ه حقا في الموضعين الأكثر بالنصب على أنه اسم إن ، وفي رواية كريمة بالرفع فيهما على أنه الحسب والاسم خير الشأن . قوله (فسم) أى فإذا عرفت ذلك فسم تارة (وأفطر) تارة لتجمع بين المصلحتين . وفيه إيماء إلى ما تقدم في أوائل أبواب التهجده أنه ذكر له صوم داود ، وقد تقدم الكلام على قوله « قم ونم » وسياق في الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله « وإن لعينك عليك حقا » وفي رواية « فإن لوزرك عليك حقا » أى لضعف . وفي الحديث جواز تحدث المزمع بما عزم عليه من فعل الخير ، وتفقد الإمام لأمور رعيته كليتها وجزئياتها ، وتبليغهم ما يصلحهم . وفيه تحليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك ، وأن الأولى في العبادة تقديم الواجبات على مندوبات ، وأن من تكلف الإبداء على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب . وفيه الحض على ملازمة العبادة لا به بالتفصيل مع كراهته له التشديد على نفسه حصه على الاقتصاد كأنه قال له ولا يمتنع اشتغالك بحقوق من ذكر أن تضعي حق العبادة وترك المندوب جملة ، ولكن اجمع بينهما

٢١ - باب فضل من تمار من الليل فصل

١١٥٤ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جعدة بن أبي أمية حدثني عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « من تمار من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : اللهم اغفر لي - أو دعا - استجيب . فإن تومنا قيلت صلاته »

١١٥٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني الهيثم بن أبي سنان أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه - وهو بقصص في قصصه - وهو يذكّر رسول الله ﷺ : إن أحبا لكم لا يقولن للرفث ، يعنى بذلك عبد الله بن رواحة :

وفينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشأ معروف من القجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به مؤقنات أن ما قال واقع
يبعث ينفى عنه عن فراشه إذا استنقذ بالمشركين المضامع
تأبؤه خفي . وقال الزبيدي أخبرني الزهري عن سعيد ، والأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه

[الحديث ١١٥٥ - طرفه في : ٦١٥١]

١١٥٦ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا خاد بن زيد عن أيوب عن فافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « رأيت علي عبد النبي ﷺ كأن يبدى قطعة استبرق فكأنى لأربد مكانين الجنة إلا طارت إليه .

وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ ، فَخَطَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ : لَمْ تُرْعَ ، خَلِّيًا عَنْهُ .

١١٥٧ - فَصَّصَتْ حَصَصَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . فَسَكَنَ عَبْدُ اللَّهِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ بِصَلَّى مِنَ اللَّيْلِ .

١١٥٨ - « وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَعَتْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ »

[المحدث ١١٥٨ - طرفه في ٢٠١٥ ، ٦٩٩١]

قوله (باب فضل من تمار من الليل فصل) تعار بمهمة وراء مشددة . قال في المحكم : تعار الظلم معارضة صاح ، والتمار أيضاً السهر والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام . وقال نواب : اختلف في تمار فقيل : انتبه ، وقيل تكلم ، وقيل علم ، وقيل تملأ وأن انتهى . وقال الأكثر : التمار اليقظة مع صوت ، وقال ابن التين : ظاهر الحديث أن معنى تمار استيقظ لأنه قال « من تمار فقال » فمط القول على التمار انتهى . ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صارت به المستيقظ ، لأنه قد بصوت بغير ذكر . فخص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تمار دون استيقظ أو انتبه ، ولما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه وبقظته ، فأكرم من انصف بذلك بأجابه دعوته وقبول صلاته . قوله (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وجميع الاسناد كله شاميون ، وجنادة بضم الجيم وتخفيف النون مختلف في صحته . قوله (عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني) كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم ، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني ، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - وهو الحافظ الذي يقال له دحيم - عن أبيه عن الوليد مقروناً برواية صفوان بن صالح ، وما أظنه إلا وهما فانه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة ، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيم ، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن سليم عن دحيم ، ورواية صفوان شاذة فان كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ، ويؤيده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فانه قال اللهم اغفر لي الخ ، ووقع في هذه الرواية « كان من خطاياهم كيوم ولدته أمه » ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء ، وقال في أوله « ما من عبد يتعار من الليل » بدل قوله « من تمار » لكن تحالف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها . قوله (له الملك وله الحمد) زاد علي بن المديني عن الوليد « يحيى ويميم » أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني . من « الحلية » من وجهين عنه . قوله (الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة « ولا إله إلا الله » وكذا عند الإسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح ، لكن عند الإسماعيلي بالعكس ، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب .

قوله (ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني « العلي العظيم » . قوله (ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا) كذا فيه بالشك ويحتمل أن تكون للتنويع ، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيل بلفظ « ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فدعا ، استجيب له ، شك الوليد ، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ « غفر له ، قال الوليد » أو قال دعا استجيب له ، وفي رواية على بن المديني « ثم قال : رب اغفر لي ، أو قال : ثم دعا ، واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول . قوله (استجيب) زاد الأصيل « له ، وكذا في الروايات الأخرى . قوله (فان توشأ قلت) أي إن صلي . وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت « فان توشأ وصل ، وكذا عند الإسماعيل وزاد في أوله « فان هو عزم فقام وتوشأ وصل ، وكذا في رواية على بن المديني . قال ابن بطلان : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمة محمد عليها ويزهه عما لا يليق به بتسليمه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة إلا بموته أنه إذا دعاه أجابه ، وإذا صلي قبلت صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يفتن العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى . قوله (قبلت صلاته) قال ابن النير في الحاشية : وجه ترجمة البخاري بفضل الصلاة ، وليس في الحديث إلا الفصول ، وهو من لوازم الصحة سواء كانت فاصلة أم مفضولة لأن القبول في هذا الموطن أرجى منه في غيره ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ، فلأجل قرب الرءاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى . والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر دائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودي ما حصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه (١) لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أني أعلم أن الله قبل لي حسنة واحدة . (فائدة) : قال أبو عبد الله الفربري الراوي عن البخاري : أجريت هذا الذكر على لسان عند انقباضي ثم تمت فأتاني آت فقرأ (وهدوا إلى الطيب من القول) الآية . قوله (المهيثم) بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة مفتوحة ، وسنان بكسر المهملة ونونين الأولى خفيفة . قوله (أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه) أي مواعظه التي كان أبو هريرة يذكر أصحابه بها . قوله (وهو يذكر رسول الله ﷺ إن أعا لكم) معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد إلى حكاية ما قبل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات . قوله (إن أعا لكم) هو المسموع للهيم ، والرفث الباطل أو الفحش من القول ، والقاتل يعني هو المهيثم ، ويحتمل أن يكون الزهري . قوله (إذا انشق) كذا الأكثر وفي رواية أبي الوقت « كما انشق » والمعنى مختلف وكلاهما واضح . قوله (من الفجر) بيان للعروف الساطع ، يقال سطع إذا ارتفع . قوله (المعنى) أي الضلالة . قوله (يجاني جنبه) أي يرفقه عن الفراش ، وهو كناية عن صلاته بالليل ، وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السر والتقلب على الفراش كما تقدم ، وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا) الآية . (فائدة) : وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الأبيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق سلة بن وهران عن عكرمة قال : كان عبد الله بن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته ، فقام إلى جاريته فذكر القصة في رؤيتها إياه على الجارية وجده ذلك واتماسها منه القراءة لأن الجنب

(١) فبا قاله الداودي نظر ، وظاهر التمسك بخالفه ، ولا يلزم من قبول بعض الأعمال عدم التذنب على أعمال أخرى من السيئات ما التمس صراطها ، فنبه . والله أعلم

لا يقرأ . فقال هذه الآيات ، فقال : آمنه بالله وكذبت بصرى ، فأعلم النبي ﷺ فنصحه حتى بدت نواجه . قال ابن بطلان : إن قوله ﷺ : إن أعيا لكم لا يقول الروث ، فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام انتهى . وليس في سياق الحديث ما يوضح بأن ذلك من قوله ﷺ ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة ، وبيان ذلك سيأتي في سياق رواية الزبيدي المعلقة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . **قوله** (تابعه عقيل) أي عن ابن شهاب ، فالضمير لبونس ، ورواية عقيل هذه أخرجه الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن حمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية بونس . **قوله** (وقاله الزبيدي الخ) فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الاسناد ، فاتفق بونس وعقيل على أن شيخه فيه الهيم ، وخالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أي ابن المسيب والأعرج أي عبد الرحمن بن هرمز ، ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فانهم حفاظ آيات ، والزهري صاحب حديث مكث ، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية بونس لمناجاة عقيل له ، بخلاف الزبيدي ورواية الزبيدي هذه المعلقة وسلبها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضا من طريق عبد الله بن سالم الحصى عنه ولفظه : إن أبا هريرة كان يقول في قصصه : إن أعيا لكم كان يقول شعرا ليس بالرفث ، وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات ، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفا بخلاف ما جزم به ابن بطلان والله أعلم . **قوله** (حدثنا أبو الثمان) هو السدوسي . **قوله** (إلا طارت إليه) سيأتي في التعبير بلفظ إلا طارت في اليه ويأتي بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى . **قوله** (وكان عبدا لله) أي ابن عمر (يصل من الليل) هو كلام نافع ، وقد تقدم نحوه عن سالم . **قوله** (وكانوا) أي الصحابة . وقوله (أنها) أي ليلة القدر . **قوله** (فليست بها في العشر الأواخر) كذا في الكشميني . وغيره : من العشر الأواخر ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام . (تنبيه) : أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهو وارد عليه . والله التوفيق

٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن وهب عن أبي أيوب قال **حدثني** جعفر بن زبيدة عن عراك بن مالك عن أبي سلمة بن عائشة رضي الله عنها قالت « صلى النبي ﷺ العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالسا ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعها أبدا »

قوله (باب المداومة على ركعتي الفجر) أي سفرا وحضرا . **قوله** (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ . **قوله** (عن عراك بن مالك عن أبي سلمة) خالف الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن زبيدة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما أحدا . أخرجه أحد والنسائي ، وكان جعفر أخذه عن أبي سلمة بواسطة ثم حله عنه . وليزيد فيه إسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم . وكان لعراك فيه شيعتين ، والله أعلم . **قوله** (وصلى) في رواية الكشميني ثم صلى ، وليس فيه ذكر الوتر ، وهو في رواية الليث ولفظه : كان يصل

بثلاث عشرة ركعة تسعا قائما وركعتين وهو جالس ، . قوله (وركعتين بين النداءين) أي بين الأذان والإقامة ، وفي رواية البيث ثم يهل حتى يؤذن بالأولى من الصبح فيركع ركعتين ، ، ولمسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح ، . قوله (ولم يكن يدهما أبدا) استدل به لمن قال بالوجوب ، وهو منقول عن الحسن البصري أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ، كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين ، والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح . ونقل المرفعياني مثله عن أبي حنيفة . وفي جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، لو صلاهما قاعدا من غير عذر لم يجز ، واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات . وقال الشافعي في الجديد : أفضلها الوتر . وقال بعض أصحابه : أفضلها صلاة الليل لما قدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عند مسلم . (تلييه) قوله ، أبدا ، تقرر في كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل ، وأما الماضي فيؤكد بقط . ويجاب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة لإجراء الماضي مجرى المستقبل كأن ذلك دأبه لا يتركه

٢٣ - باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

١١٦٠ - حدثنا عبد الله بن يزيد - حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو الأسود عن عروة بن

الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ،

قوله (باب الضجعة) بكسر الضاد المعجمة لأن المراد الهيئة ، وبفتحها على إرادة المرة . قوله (أبو الأسود) هو النوفلي بغير عروة . قوله (على شقه الأيمن) قيل الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق نوما لكونه أبلغ في الراحة ، بخلاف الأيمن فيكون القلب معلقا فلا يستغرق . وفيه أن الاضطجاع إنما يتم إذا كان على الشق الأيمن ، وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شيبة ، فهو محمول على أنه لم يلفظها الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحمته فانه قال في آخر كلامه : إذا سلم فقد فصل ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فانه شذ بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحسب من اضطجع كما تقدم . وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع ، وأرجح الأقوال مشروعته لفصل لكن لا بعينه كما تقدم . والله أعلم

٢٤ - باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٦١ - حدثنا بشر بن الحارث - حدثنا سفيان قال حدثني سالم أبو النضر عن أبي سلة عن عائشة رضي

الله عنها « أن النبي ﷺ كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة »

قوله (باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع) أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها ، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحلوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب ، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للتهجد وبه جزم ابن العربي ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول « إن النبي ﷺ لم يضطجع لسة ، ولقد كان يداوب

ليته فيستريح ، في إسناده راو لم يسم . وقيل إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح . وعلى هذا فلا اختصاص ، ومن ثم قال الشافعي : تنأى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مثنى وكلام وغيره حكاه البيهقي ، وقال النووي : المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة . وقد قال أبو هريرة راوى الحديث : إن الفصل بالمشي إلى المسجد لا يكفي ، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد ، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح ، وردده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال ، والحق أنه تقوم به الحجة . ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالأيمن ، ومن أطلق قال : يختص ذلك بالقادر ، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يوسى بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر ؟ لم أقف فيه على نقل ، إلا أن ابن حزم قال : يوسى ولا يضطجع على الأيسر أصلاً ، ويحمل الأمر به على التدب كإسائتي في الباب الذي بعده . وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد وهو يحكى عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة . قوله (كان إذا صلى ركعتي الفجر) وسنذكر مسند ذلك في الباب الذي بعده . قوله (حدثني وإلا اضطجع) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطجع ، وإلى هذا جئنا المصنف في الترجمة ، وكذا ترجم له ابن خزيمة . والرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، ويعكز على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن هدي عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث ، وكان يصلي من الليل ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع ، فإن كنت بقطي تحدث معي . وإن كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن ، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال ، فاما أن يحدثها وإما أن ينام ، لكن المراد بقوله نام أي اضطجع ، ويذهب ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ : فإن كنت بقطي تحدث معي . وإن كنت نائمة اضطجع . قوله (حتى يؤذن) بضم أوله وفتح المعجمة الثقيلة ، وفي رواية الكشميني و حتى نودي ، واستدل به على عدم استحباب الضجعة ، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل يدل تركها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب . (تنبيه) : تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه ﷺ وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر ، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً ، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم

٢٣١ - باب الحديث بعد ركعتي الفجر

١١٦٨ - مَرْشَا عَلَى بن عبد الله حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ أَبُو النُّضَرِ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ كُنْتُ مُسَبِّحَةً حَدَّثَنِي ، وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ « قُلْتُ لِسَفْيَانَ فَإِنْ

(١) الباب رقم ٢٥ وأحاديثه الستة بأرقام ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ تأتي في ص ٤٨ - ٤٩ بعد الانتهاء من شرح الحديث رقم ١١٧١ وسببه الشارح على ذلك هناك

بعضهم يرويه رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ، قل سفيان : هو ذلك

قوله (باب الحديث بعد ركعتي الفجر) أعاد فيه الحديث المذكور ولفظه « كان يصلي ركعتين ، وفي آخره : قلت لسفيان فان بعضهم يرويه ، ركعتي الفجر ، قال سفيان : هو ذلك . والفاصل « قلت لسفيان ، هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده بقوله « بعضهم ، مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر لحدثني عن سالم فذكره ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن الخزومي عن ابن عبيدة بلفظ « كان يصلي ركعتي الفجر ، واستدل به على جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح خلافا لمن كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحا عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما . (تنبيه) : وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان ، قال سالم أبو النضر حدثني أبي ، وقوله « أبي ، زيادة لا أصل لها ، بل هي غلط محض حمل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثني راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي ، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريبا عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد ، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة ، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة ، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلا لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ . وبالله التوفيق

٢٧ - باب تعاهد ركعتي الفجر ، ومن سماها تطوعا

١١٦٩ - **حديث** بيان بن عمرو حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت « لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا على ركعتي الفجر »
قوله (باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها) في رواية الحموي والمستمل « ومن سماها ، أي سنة الفجر . قوله (تطوعا) أورده في الباب بلفظ النوافل ، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه ، في رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي « قلت لعطاء أواجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع ؟ فقال : حدثني عبيد بن عمير ، فذكر الحديث . وجاء عن عائشة أيضا تسميتها تطوعا من وجه آخر ، فعند مسلم من طريق عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع النبي ﷺ ، فذكر الحديث وفيه « وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين . » قوله (بيان) بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة . ويحيى بن سعيد هو القطان . قوله (عن عطاء) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج « حدثني عطاء . » قوله (عن عبيد بن عمير) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده « أخبرني عبيد بن عمير . » قوله (أشد تعاهدا) في رواية ابن خزيمة « أشد معاهدة ، ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج « ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر ، زاد ابن خزيمة من هذا الوجه « ولا إلى غنيمة ،

٢٨ - باب ما يُقرأ في ركعتي الفجر

١١٧٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي بالليل ثلاث عشرة رَكعة ، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ »

١١٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ . ح . وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ لِرَكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ »

(باب ما يقرأ في ركعتي الفجر) هو بضم و يقرأ ، على البناء للجهر . قَوْلُهُ (ثلاث عشرة رَكعة) عاقل لما مضى قريباً من طريق أبي سلمة عن عائشة ، لم يكن يزيد على إحدى عشرة ، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك . قَوْلُهُ (خَفِيفَتَيْنِ) قال الاسماعيل : كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر . قلت : ولما ترجم به المصنف وجه وجهه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً ، وهو قول يحيى عن أبي بكر الأصم وإبراهيم بن علي ، فنبه على أنه لا بد من القراءة . ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً ، أو قرأها مع شيء يسير غيرها ، واقصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيها ، وسنذكر ما ورد من ذلك بعد . واختلف في حكمة تخفيفهما ف قيل : ليجاد إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي ، وقيل : ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الغرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام . والله أعلم . قَوْلُهُ (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، ويقال اسم جده عبد الله . وقوله « عن عمته عمرة » هي بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة ، وعلى هذا فهي عمه أبيه . وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري أبو الرجال ، ووجه الخطيب في ذلك وقال : إن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئاً ، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمته . وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة فقال : عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة ، ووجهه فيه أيضاً . ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان . قَوْلُهُ (ح) وحدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ (في رواية أبي ذر) قال وحدَّثَنَا ، وأقل قال هو المصنف أبو عبد الله البخاري ، وزهير هو ابن معاوية الجعفي . قَوْلُهُ (حدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الأنصاري . قَوْلُهُ (عن محمد بن عبد الرحمن) كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخى عمرة ، وبذلك جزم أبو الأوصح عن يحيى بن سعيد عند الاسماعيل ، وتابعه آخرون عن يحيى . وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثني أبو الرجال ، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال ، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان ، لكن رجح الدارقطني الأول ، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة (١) ، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الإسناد اثنين .

قوله (هل قرأ بأمر الكتاب) في رواية الحوى ، بأمر القرآن ، زاد مالك في الرواية المذكورة : أم لا ؟ (تنبيه) : ساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد ، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه بلفظ « إذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين » ، أقول : لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وكذا رواه مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل : أو لم يصل إلا ركعتين . ورواه أحمد أيضا عن يحيى القطان عن شعبة بلفظ « كان إذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول : هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وقد تمسك به من زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا ، وتعقب بما ثبت في الأحاديث الآتية . قال القرطبي : ليس معنى هذا أنها شكت في قراءته ﷺ الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في التوافل ، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات . قلت : وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته لقراءتها في غيرها من صلاته . وقد روى ابن ماجه بإسناد قوى عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر وكان يقول : نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة « كان يقرأ فيهما بهما ، وسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ « قرأ فيهما بهما » ، وللقزويني والنسائي من حديث ابن عمر « رمقت النبي ﷺ شهرا فكان يقرأ فيهما بهما » ، وللقزويني من حديث ابن مسعود مثله بغير تنقيح ، وكذا للزوار عن أنس ، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترغيب في قراءتهما فيهما . واستدل بحديث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن وهو قول مالك ، وفي البيهقي من الشافعي استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملا بالحديث المذكور ، وبذلك قال الجمهور ، وقالوا : معنى قول عائشة « هل قرأ فيهما بأمر القرآن » أي مقتصرًا عليها أو ضم إليها غيرها ، وذلك لإسراعه بقراءتهما ، وكان من عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه . وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة فيهما وهو قول أكثر الحنفية ، ونقل عن النخعي ، وأورد البيهقي فيه حديثا مرفوعا من مرحل بن سعيد بن جبير وفي سنده راو لم يسم ، وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر ، ونقل ذلك عن أبي حنيفة . وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحسن البصري ، واستدل به على الجهر بالقراءة في ركعتي الفجر ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث أبي قتادة في صلاة الظهر ، وبمعنا الآية أحيانا ، وبذلك على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة « يقرأ فيهما القراءة » وقد صححه ابن عبد البر ، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يتعين قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع سورتي الاخلاص . وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه ﷺ « كان يقرأ في ركعتي الفجر (قولوا آتينا بالله) التي في البقرة ، وفي الأخرى التي في آل عمران (١) » . وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها . ويؤيده أن قول عائشة « لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا » ، فدل على أن الفاتحة كان مقررا عندهم أنه لا بد من قراءتها . والله أعلم

(تنبيه) : هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينا بالباب الآتي بعد وهو « باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلو بعضها

(١) هي قوله تعالى « قل يا أهل الكتاب تتلوا إل كلمة سواء بيننا وبينكم » الآية ، كما جاء ذلك صريحا في إحدى روايتي مسلم

بعضاً ، قال ابن رشيد : الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض . ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله « باب الحديث بعد ركعتي الفجر » كالميلين للحديث الذي أدخل تحت قوله « باب من تحدث بعد الركعتين » إذ المراد بهما ركعتا العجر ، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى . وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجيد لقربهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار ، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرح من صلاة النهار . والله أعلم

٢٥ - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى

وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
وقال يحيى بن سعيد الأنصاري : ما أدركتُ قُبَاهُ أَرْضِنَا إِلَّا يَسْلُوْنَ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ النَّهَارِ

١١٦٢ - **حَرْشٌ** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي اللَّوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْكَدِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلَأُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يَمْلَأُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ : إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَعِذُّكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ . فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْضْهُ لِي ، وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ . وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ : عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ ، وَاقْضْ لِيَ الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ أَرْضِنِي . قَالَ : وَيُسَيِّ حَاجَتَهُ »

[الحديث ١١٦٢ طرفاه : ٦٣٨٢ ، ٣٩٠]

١١٦٣ - **حَرْشٌ** الْمُسْكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ لَزُرقٍ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعَةَ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ السَّجْدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَصِلَ رَكَعَتَيْنِ »

١١٦٤ - **حَرْشٌ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ »

١١٦٥ - **حَرْشٌ** ابْنُ بُسْجَرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ »

١١٦٦ - **حديث** آدم قال أخبرنا شعبة أخبرنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم الإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين »

١١٦٧ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا سيف بن سليمان المكي سمعت مجاهدًا يقول « أتى ابن عمر رضي الله عنهما في منزله فقيل له : هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة . قال فقبلت فأجذ رسول الله ﷺ قد خرج ، وأجذ بلالًا عند الباب قائمًا ، فقلت : يا بلال ، صلى رسول الله ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم . قلت فأن ؟ قال : بين هاتين الأسطوانتين ، ثم خرج فصل ركعتين في وجه الكعبة . »

قال أبو عبد الله : قال أبو هريرة رضي الله عنه « أو صاني النبي ﷺ بركعتي الضحى » وقال عتبان « غدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعدما امتد النهار وصفتنا وراه ، فركع ركعتين »

قوله (باب ما جاء في التطوع متى متى) أى في صلاة الليل والنهار ، قال ابن رشد : مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردتها أن المراد بقوله في الحديث ، متى متى ، أن يسلم من كل ركعتين . **قوله** (قال محمد) هو المصنف . **قوله** (ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد ، وعكرمة والزهري) أما عمار فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر ، أنه دخل المسجد فصل ركعتين خفيفتين ، أسنده حسن . وأما أبو ذر فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شبة أيضًا من طريق مالك ابن أوس عن أبي ذر ، أنه دخل المسجد فأق سارية وصلى عندها ركعتين . . وأما أنس فكأنه أشار إلى حديث المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيتهم ركعتين وقد تقدم في الصفوف ، وذكره في هذا الباب مختصرا . وأما جابر ابن زيد وهو أبو الشفاء البصري فلم أقف عليه بعد ، وأما عكرمة فروى ابن أبي شبة عن حرمي بن عمار عن أبي خلدة قال « رأيت عكرمة دخل المسجد فصل في ركعتين ، وأما الزهري فلم أقف على ذلك عنه موصولا . **قوله** (وقال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ) لم أقف عليه موصولا أيضا . **قوله** (فقها أرضنا) أى المدينة ، وقد أدرك كبار التابعين بها كعبد بن المسيب ، ولحق قليلا من صفار الصحابة كأنس بن مالك . ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنتان معلقان : أولها حديث جابر في صلاة الاستخارة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ، ثانيا حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، ثالثا حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سلمة وقد تقدم في الصفوف ، رابعا حديث ابن عمر في روائب الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، خامسا حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة ، سادسا حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلية وسيأتي الكلام عليه في الحج ، سابعا قوله ، وقال أبو هريرة أوصاني النبي ﷺ بركعتي الضحى ، هذا عارف من حديث سيأتي في كتاب الصيام يشامه ، ثامنا قوله « وقال عتبان بن مالك ، هو عارف من حديث تقدم في مواضع مطولا ومختصرا : منها في « باب المساجد في البيوت ، وسيأتي قريبا في « باب صلاة النوافل جماعة . » ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعة موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل

والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحبه : ينجيز في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدلل بقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى ، على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيتنقل المصل بالليل أوتارا ، فبين أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثنى فيم الليل والنهار . والله أعلم

(خاتمة) : اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثا ، المعلق اثنا عشر حديثا ، والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى ثلاثة وأربعون حديثا ، والخالص ثلاثة وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وأحدى عشرة ، وحديث أنس كان يقطر حتى نظن ان لا يصوم ، وحديث سمرة في الرؤيا ، وحديث سلمان وأبي الدرداء ، وحديث عبادة « من تعار من الليل ، وحديث أبي هريرة في شعر ابن رواحة ، وحديث جابر في الاستحارة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار . والله أعلم

٢٩ - باب التطوع بعد المكتوبة

١١٧٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد الظهر وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة . فأما المغرب والشاء في بيته . قال ابن أبي الزناد عن موسى بن عتبة عن نافع « بعد العشاء في أهله . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع

١١٧٣ - وحدثنني أختي حفصة « أن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطأ الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع . وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عتبة عن نافع « بعد العشاء في أهله »

(أبواب التطوع) لم يفرد المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول . قوله (باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولا بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة . قوله (صليت مع النبي ﷺ سجدتين) أي ركعتين ، والمراد بقوله « مع » التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلاة إلا التجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في روائب الفرائض ، وسيأتى بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ، فذكرها . قوله (قبل الظهر) سيأتى الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله (فأما المغرب والعشاء في بيته) استدلل به على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف روائب النهار ، وحكى ذلك عن مالك والثوري ، وفي الاستدلال به لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عهد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالبا وبالليل يكون في بيته غالبا ، وتقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ « وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى يصصرف » والحكمة في ذلك أنه كان يسادر إلى الجمعة ثم يصصرف إلى الغائلة ،

بخلاف الظاهر فإنه كان يبرد بها وكان يقبل قبلها ، وأغرب ابن أبي ليلى فقال : لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه « أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت ، وقال إنه حكى ذلك لآبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه . قوله (وحدثني أختي حفصة) أي بنت عمر ، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر . قوله (بمحدثين) في رواية الكشميني « ركعتين » . قوله (وكانت ساعة) قائل ذلك هو ابن عمر ، وسيأتي من رواية أيوب بلفظ « ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها ، وحدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطاع الفجر صلى ركعتين ، وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعهما ، وقد تقدم في أواخر الجملة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً . قوله (وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع) أي عن ابن عمر (بعد العشاء في أهله) أي بدل قوله « في بيته » . قوله (تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع) أما رواية كثير فلم تقع لي موصولة ، وأما رواية أيوب فتقدمت الإشارة إليها قريباً . وفي حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض روايات تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور ، وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا توقفت في ذلك حاية للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك ، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور

٣٠ - باب من لم يتطوع بعد المكتوبة

١١٧٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت أبا الشعثاء جابرًا قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ثمانيناً جميعاً وسبعاً جميعاً » قلت : يا أبا الشعثاء ، أظنك آخر الظهر وعجل العصر ، وعجل العشاء وأخر المغرب . قال : وأنا أظنه

قوله (باب من لم يتطوع بعد المكتوبة) أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فبدل على ترك التطوع بعد الأولى وهو المراد ، وأما التطوع بعد الثانية فسكرت عنه ، وكذا التطوع قبل الأولى محتمل

٣١ - باب صلاة الضحى في السفر

١١٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن ثوبان عن موزع قال « قلت لابن عمر رضي الله عنهما : أنصلي الضحى ؟ قال : لا . قلت : فمعمّر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالنبي ﷺ ؟ قال : لا إخاله »

١١٧٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول « ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصل الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة فاعتزل وصلى ثمانين ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »

قوله (باب صلاة الضحى في السفر) ذكر فيه حديث مروق و قلت لابن عمر أتصلي الضحى ؟ قال : لا . قلت : فمهر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالتابي عليه السلام ؟ قال : لا إخاله ، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة . وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة ، وقال ابن بطلان : ليس هومن هذا الباب وإنما يصلح في باب من لم يصل الضحى ، وأظنه من غلط الناسخ . وقال ابن المنير : الذي يظهر لي أن البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفيا كحديث ابن عمر هذا وإثباتا كحديث أبي هريرة في الوصية أنه لا يصلي الضحى نزل حديث النبي على السفر وحديث الإثبات على الحضر ، ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة و صلاة الضحى في الحضر ، وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول : لو كنت مسيحا لالتحمت في السفر ، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر بحسب السهولة لفعلها ، وقال ابن رشيد : ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر ، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه : ونم على وتر ، فانه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يفترق لايضاء أن لا ينام إلا على وتر ، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام . قال ابن رشيد : والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفيا وإثباتا ، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضرا وسفرا ، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في باب من لم يتطوع في السفر ، عن ابن عمر قال وصحت النبي عليه السلام فكان لا يزيد على ركعتين . قال ويحتمل أن يقال : لما نفي صلاتها مطلقا من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر - فحمل على السفر لأنه المناسب للتحفيف ، لما هرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهارا . قال : وأورد حديث أم هانئ ليعين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبد شرعت الضحى وإلا فلا . قلت : ويظهر لي أيضا أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله عليه السلام صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات ، فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاها أو لا لا يقتضي رد ما جزم به أنس ، بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك ، وحديث أنس المذكور صحيحه ابن خزيمة والحاكم .

قوله (عن توبة) بمشاة مفتوحة وروا ساكنة ثم موحدة مفتوحة وهو ابن كيسان الغنبري البصري ، تابعي صغير ماله عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر . **قوله** (عن مروق) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة ، وفي رواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي سمعت موقا المعجلي وهو بصري ثقة ، وكذا من دونه في الإسناد ، وليس لمروق في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث . **قوله** (لا إخاله) بكسر الهمزة وفتح أيضا والحاء معجمة أي لا أظنه . وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره ، وقد جما عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : إنها محدثة وإنما لمن أحسن ما أحدثوا ، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجره عائشة وإذا ناس يصلون الضحى ، فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة ، وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال : سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال : بدعة ونصمت البدعة . وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال : لقد قتل عثمان وما أحد يسبحها ، وما أحدث الناس شيئا أحب إلى منها . وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال :

ما صليت الضحى منذ أسلمت ، إلا أن أطوف بالبيت . أى فأصلى في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى ، بل على نية الطواف . ويحتمل أنه كان ينويها معاً . وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا يوم يقدم مكة ، فانه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلى ركعتين . ويوم يأتي مسجد قباء . وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر ، وكان النبي ﷺ لا يصلى الضحى إلا أن يقدم من غيبة ، فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا أن يأتي قباء . وهذا يحتمل أيضاً أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى . ويحتمل أن يكون ينويها معاً كما قلناه في الطواف . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رقبته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ، أو الذي نقاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه وأى قوما يصلونها فأنكر عليهم وقال : إن كان ولا بد فني بيوئلكم . قوله (ما حدثنا أحد) في رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ، وأدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى ، إلا أم هاني ، وسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال : سألت وحرصت على أن أجدهم أحدًا من الناس يخبرني أن النبي ﷺ سبح سبعة الضحى فلم أجدهم غير أم هاني بنت أبي طالب حدثني ، فذكر الحديث . وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ . وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه ، سألت في زمن عثمان والناس متوافرون ، . قوله (غير) يارفع لأنه بدل من قوله أحد . قوله (أم هاني) هي بنت أبي طالب أخت على شقيقته ، وليس لها في البخاري سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة . قوله (دخل بينها يوم فتح مكة فاعتسل وصلى) ظاهره أن الاعتسل وقع ث بينها ، ووقع في الموطن ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هاني أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل ، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه . ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هاني وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته . ويحتمل أن يكون نزل في بينها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصبح القولان . وأما السر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله أعلم . قوله (ثمان ركعات) زاد كريب عن أم هاني : فسلم من كل ركعتين ، أخرجه ابن خزيمة . وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل . وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين ، فسأله أمرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين ، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين ، ورأت أم هاني بقية الثمان ، وهذا بقوى أنه صلاتها مفصلة والله أعلم . قوله (فلم أر صلاة قط أخف منها) يعنى من صلاة النبي ﷺ . وقد تقدم في أواخر أبواب التقصير بلفظ ، فأرأته صلى صلاة قط أخف منها . وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة ، لا أدري أفيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب ، واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به ، وقد ثبت من فعله ﷺ أنه

صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة . واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى ، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك ، قالوا : وإنما هي سنة الفتح ، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك . وقال عياض أيضا : ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيه . وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو دارود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبحة الضحى ، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح ، ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى ، وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة فصلى ثمان ركعات ، فقلت ما هذه ؟ قال : هذه صلاة الضحى ، واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات . واستبعد السبكي ووجهه بأن الأصل في العبادة التوقف ، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ ، وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى ، وسيأتى من حديث عتيان قريبا مثله . وحديث عائشة عند مسلم ، وكان يصلى الضحى أربعاً ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه ﷺ صلى الضحى ست ركعات ، وأما ما ورد من قوله ﷺ ففيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً ، من صلى الضحى ثلث عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة ، أخرجه الترمذى واستغربه . وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف . وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ، من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين (١) ، ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين ، ومن صلى ثلث عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وفي إسناده ضعف أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً ، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه : أكثرها ثلث عشرة . وقال النووي في شرح المهذب : فيه حديث ضعيف ، كأنه يشير إلى حديث أنس ، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوى وصح للاحتجاج به . ونقل الترمذى عن أحد : أن أصبح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ . وهو كما قال ، ولهذا قال النووي في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثلث عشرة ، ففرق بين الأكثر والأفضل . ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة بتسليمه واحدة فالحق نفلًا مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات . فأما من فصل فانه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نفلًا مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه جزم الخليلي والرويانى من الشافعية إلى أنه لا أحد لا أكثرها . وروى من طريق إبراهيم النخعي قال : سألت رجل الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى ؟ قال : كم شئت . وفي حديث عائشة عند مسلم وكان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، وهذا الإطلاق قد يحمل على التقيد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة وافقه أعلم . وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات لحكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء وأبي ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى و ابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره ، وحديث نعم بن حماد عند النسائي ، وحديث أبي أمامة وعبد الله

(١) في معطولة الرياض ، من الثمانين .

ابن عمرو والنواس بن سميان كلهم بنحوه عند الطبراني، وحديث هبة بن عامر وأبي مرة الطائفي كلاهما عند أحمد بنحوه، وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم، وحديث أبي موسى رفعه، من صلى الضحى أربعا بنى الله له بيتا في الجنة، أخرجه الطبراني في الأوسط، وحديث أبي أمامة مرفوعا «أندرون قوله تعالى (وإبراهيم الذي وفى) قال: وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى» أخرجه الحاكم، وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة: الأول مستحبة، واختلف في عددها فقبل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة، وقبل أكثرها ثمان، وقبل كالاول لكن لا تشرع ستا ولا عشرة، وقبل كالثاني لكن لا تشرع ستا، وقبل ركعتان فقط، وقبل أربعا فقط، وقبل لا حد لاكثرها. القول الثاني لا تشرع إلا لسبب، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب، واتفق وقوعها وقت الضحى، وتعددت الأسباب: لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات، ونقله الطبري من فضل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه ﷺ صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح، وصلاته في بيت عتيان لإجابة لسؤاله أن يصلى في بيته. مكانا يتخذة مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختصره الراوى فقال «صلى في بيته الضحى»، وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصرا قال أنس «ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ» وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يحيى من مغيبه لأنه كان ينهى عن الطروق ليلا فيعبد في أرواء النهار فيبدأ بالمسجد فيصلّى وقت الضحى. القول الثالث لا تستحب أصلا، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود. القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها، وهذه لإحدى الروايتين عن أحمد. والحجة فيه حديث أبي سعيد «كان النبي ﷺ يصلى الضحى حتى تقول لا بدعها، ويدعها حتى تقول لا يصلها»، أخرجه الحاكم. وعن عكرمة «كان ابن عباس يصلها عشرا ويدعها عشرا»، وقال الثوري عن منصور «كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة»، وعن سعيد بن جبير «إني لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتما على». الخامس تستحب صلاحها والمواظبة عليها في البيوت، أى للأمن من الخشية المذكورة. السادس أنها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال «الصلوات خمس»، وعن أبي بكره أنه رأى ناسا يصلون الضحى فقال «ما صلاحها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابها»، وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستندا وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نقسا من الصحابة (لطيفة): روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلّى الضحى بسور منها والشمس وضحاها والضحى، انتهى. ومناسبة ذلك ظاهرة جدا

٣٢ - باب من لم يصل الضحى ورآه واسما

١١٧٧ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت

« ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضُّحَى، وإني لأُسَبِّحُهَا »

قوله (باب من لم يصل الضحى ورآه) أى الترك (واسما) أى مباحا. قوله (ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضُّحَى) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة، وأصلها من التسبيح، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذي

في الفريضة نافلة أقبل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتمسيح في الفريضة . قوله (واني لأسبجها) كذا هنا من السبحة ، وتقدم في « باب التحريض على قيام الليل ، بلفظ « واني لأستحبها » من الاستحباب ، وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه ، لكن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يستلزمه ، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة أوردتها مسلم : فعنده من طريق عبد الله بن شقيق : « فأتت عائشة : أكان النبي ﷺ يصل الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يحى . من مغيبه ، » وعنده من طريق معاذة عنها « كان رسول الله ﷺ يصل الضحى أربعاً ويؤيد ما شاء الله ، ففي الأول نفي رؤيتها لذلك مطلقاً ، وفي الثاني تقييد النبي بغير الحى . من مغيبه ، وفي الثالث الإثبات مطلقاً . وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيوخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، فيقدم من روى عنه من الصحابة الإثبات ، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما . قال البيهقي : عندى أن المراد بقولها « ما رأيته سبجها » أى داوم عليها . وقولها « واني لأسبجها » أى أداوم عليها ، وكذا قولها « وما أحدث الناس شيئاً » تعنى المداومة عليها . قال : وفي بقية الحديث - أى الذى تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت « ولأن كان ليدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ، انتهى . وحكى المحب الطبري أنه جمع بين قولها « ما كان يصل إلا أن يحى » من مغيبه ، وقولها « كان يصل أربعاً ويؤيد ما شاء الله » بأن الأول محمول على صلاته ليأبها في المسجد ، والثاني على البيت . قال : وبمكر عليه حديثها الثالث - يعنى حديث الباب - وبجواب عنه بأن المنى صفة مخصوصة ، وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان . وقال عياض وغيره : قوله « ما صلاها » معناه ما رأيته يصلها ، والجمع بينه وبين قولها « كان يصلها » أنها أخبرت في الإنكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها . وقيل في الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون نعت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص ، وأنه ﷺ إنما كان يصلها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت « يصل أربعاً ويؤيد ما شاء الله » ،

(تنبيه) : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، وعندها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح . وقول الماوردى في الحاوى إنه ﷺ وأظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات بمكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال إن نفي أم هانئ لذلك يلزم (١) منه العدم لأنها تقول : يحتاج من أثبته إلى دليل ، ولو وجد لم يكن حجة ، لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبته ، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه

٣٣ - باب صلاة الضحى في السفر ، قاله عتيان بن مالك عن النبي ﷺ

١١٧٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة حدثنا عباس الجريدي هو ابن فروخ عن أبي عثمان التهمدي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، ويوم على وتر »

[الحديث ١١٧٨ - طريقه في : ١٩٨١]

(١) كذا في النسخ ، ولعله « لا يلزم »

١١٧٨ - حدثنا علي بن الجعيد أخبرنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت أنس بن مالك الأنصاري قال « قال رجل من الأنصار - وكان ضحاً - لاني ﷺ «إني لا أستطيع الصلاة معك . فصنع لاني ﷺ طعاماً فدعاه إلى بيته ، ونصح له طرفة حصير بماه فصل على ركعتين . وقال فلان ابن فلان ابن جارود لأنس رضي الله عنه : أكان النبي ﷺ يصلي الضحى ؟ فقال : ما رأيته صلى غير ذلك اليوم »

قوله (باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتيان بن مالك عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما رواه أحمد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبعة الضحى فقاموا وراهم فصلوا بصلاته ، أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولاً لكن ليس فيه ذكر السبعة ، وكذلك أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً في مواضع وسيأتي بعد ما بين . قوله (حدثنا عباس) بالموحدة والمهمل ، والجري بضم الجيم . قوله (أوصاني خليلي) الخليل الصديق الخالص الذي تحلف بحبه القلب فصار في خلاله أي في ما علمه ، واختلف هل الخلة أرفع من المحبة أو بالعكس ، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه ما تقدم من قوله ﷺ ولو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أبا بكر ، لأن الممتنع أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلاً لا العكس ، ولا يقال إن الخالة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول : إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك ، أو لعله أراد مجرد الصفة أو المحبة . قوله (ثلاث لا أدعهن حتى أموت) يحتمل أن يكون قوله « لا أدعهن الخ ، من جملة الوصية ، أي أوصاني أن لا أدعهن ، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه . قوله (صوم ثلاثة أيام) بالخفض بدل من قوله « ثلاث ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله (من كل شهر) الذي يظهر أن المراد بها البيض ، وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم . قوله (وصلاة الضحى) زاد أحمد في روايته « كل يوم ، وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي عثمان بلفظ « ركعتي الضحى ، قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله ، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تتصافر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واظب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه . قوله (ونوم على وتر) في رواية أبي التياح « وأن أوتر قبل أن أنام ، وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يبق بالاستيقاظ ، ويتناول من يصل بين النومين . وهذه الوصية لأبي هريرة ورد مثلاً لأبي الدرداء فيما رواه مسلم ، ولأبي ذر فيما رواه النسائي . والمحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بالشرع ، ولينجبر ما لعله يقع فيه من نقص . ومن فوائد ركعتي الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه « ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى ، وحكي شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي أنه اشترى بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها بمعنى ، فصار كثير من الناس يتركونها أصلاً لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه ما ألقاه الشيطان على ألسنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث أبي ذر . (تنبيهان) : الأول اقتصر في الوصية لثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات

البدنية ، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال . وخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلاً ونهاراً بخلاف الصيام . (الثاني) ليس في حديث أبي هريرة تقييد بسفر ولا حضر ، والترجمة مختصة بالحضر ، لكن الحديث يتضمن الحضر لأن إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وحمله على الحضر والسفر ممكن ، وأما حمله على السفر ذون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف . **قوله** (قال رجل من الأنصار) قيل هو عتيان بن مالك ، لأن في قصته شهياً بقصته ، وقد تقدم هذا الحديث عن آدم عن شعبة بهذا الاستناد والمثل في باب هل يصلي الإمام بمن حضر ، من أبواب الإمامة مع الكلام عليه . **قوله** (يصلي الضحى) قال ابن رشد : هذا يدل على أن ذلك كان كالمعارف عندهم وإلا فصلاته عليه السلام في بيت الأنصارى وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى . قلت : إلا أننا قدمنا أن القصة لعتيان بن مالك ، وقد تقدم في صدر الباب أن عتيان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف ، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته . **قوله** (ما رأيته صلى) في الرواية الماضية « يصلي الضحى » . **قوله** (إلا ذلك اليوم) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع ، والله أعلم

٣٤ - باب الرُّكُوتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

١١٨٠ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال **حدثنا حماد بن زيد** عن **أبيوب** عن **نافع** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال « **حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَاتٍ** : رَكَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَتَيْنِ بَعْدَ الْمِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا »

١١٨١ - **حدثتني حفصة** « أنه كان إذا أَدَنَّ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْقَبْرُ صَلَّى رَكَتَيْنِ »

١١٨٢ - **حدثنا مسدد** قال **حدثنا يحيى** عن **شعبة** عن **إبراهيم بن محمد بن المنشئ** عن **أبيه** عن **عائشة** رضي الله عنها « أن النبي ﷺ كان لا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَتَيْنِ قَبْلَ الْفَلَاحَةِ » .
تابعه **ابن أبي عدي** و**عمرو** عن **شعبة**

قوله (باب الرُّكُوتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ) ترجم أولاً بأروايب التي بعد المكتوبات ، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها ، وقد تقدم الكلام على ركتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأما حديث عائشة فقوله فيه « أنه كان لا يدع أربعاً قبل الظهر » لا يطابق الترجمة ، ويحتمل أن يقال : مراده بيان أن الرُّكُوتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ليستا محتاجين بحديث يتمتع الزيادة عنهما . قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر « أن قبل الظهر ركتين » وفي حديث عائشة « أربعاً » وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال : ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركتين من الأربع . قلت : هذا الاحتمال بعيد ، والأولى أن يحمل على حالين : فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً ، فويل : هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركتين وفي بيته يصلي أربعاً ، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركتين ثم يخرج إلى المسجد فيصل ركتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأسرين ، ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة « كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج »

قال أبو جعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها. قوله (عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر) بيمين مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء. قوله (عن أبيه عن عائشة) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه سمعت عائشة، أخرجه الإسماعيلي، وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقاً وأخبره أن حديث وكيع وهم، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعاً على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباها أنه سمع عائشة، قال الإسماعيلي: ولم يكن يحيى بن سعيد - يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه - ليحمله مدلساً، قال: والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى. وبذلك جزم الدارقطني في الملل، وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيد متصل الأسانيد، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً، فاما أن يكون سقط عليه أو على من بعده، أو يكون الوهم في زيادته عن دون عثمان بن عمر. قوله (تابعه ابن أبي عدي) زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق. قوله (وعمر بن شعبة) يعني عمرو بن مرزوق، وقد وصل حديثه البرقاني في المصاحفة

٣٥ - باب الصلاة قبل المغرب

١١٨٣ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة قال: حدثني عبد الله الزبيدي عن النبي ﷺ قال «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ» - قال في الثالثة - : لِمَنْ شَاءَ، كراهية أَنْ يَتَخَذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، [الحديث ١١٨٣ - طرقة في: ٢٣٦٨]

١١٨٤ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب قال سمعت سُرَيْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ قال «أُنِيتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ فَقُلْتُ: أَلَا أَعْجَبُكَ مِنْ أَبِي تَعِيمٍ، يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ»

قوله (باب الصلاة قبل المغرب) لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر، وقد ورد فيها حديث لابي هريرة (١) مرفوع لفظه «رحم الله امرأه أصل قبل العصر أربعاً، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان، وورد من فعله أيضاً من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه «انه كان يصلي قبل العصر أربعاً» وليس على شرط البخاري. قوله (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم. قوله (حدثني عبد الله المزني) هو ابن مفضل بالمعجمة والفاء المشددة. قوله (صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) زاد أبو داود في روايته عن الفريبري عن عبد الوارث بهذا الإسناد «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، وَأَعَادَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

(١) هذا وهم، والصواب «لابن عمر»، كما يسلم ذلك من الأصول التي عزاه إليها الشارح، وقد نسب في بلوغ المرام لابن عمر فأصاب. والله أعلم

ثلاث مرات . وهو موافق لقوله في رواية المصنف ، قال في الثالثة لمن شاء ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج ، وصلا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثاً ثم قال : لمن شاء . قوله (كراهية أن يتخذها الناس سنة) قال المحب الطبري : لم يرد في استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها . ومعنى قوله وسنة ، أى شريعة وطريقة لازمة ، وكان المراد انخراط مرتبها عن رواتب الفرائض ، ولهذا لم يعد لها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم ، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي ﷺ وأظب عليها ، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب كم بين الأذان والإقامة ، من أبواب الأذان . قوله (البرزى) بفتح التحتانية والواو بعدها نون وهو مصرى . وكذا بقية رجال الاسناد سوى شيخ البخارى وقد دخلها . قوله (ألا أعجبك) بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب . قوله (من أبي تميم) هو عبد الله بن مالك الجبشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعي كبير مخضرم أصيل في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فشهد فتح مصر وسكنها ، قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، ولم يذكر الزبي في التهذيب ، أن البخارى أخرج له ، وهو على شرطه فيرد عليه بهذا الحديث (١) . قوله (يركع ركعتين) زاد الاسماعيل . حين يسمع أذان المغرب ، وفيه : فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغضه ، وهو بمعجمة ثم مهملة أى أعياه . قوله (فقال عقبة الخ) استدلل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما يئنه في الباب السابق ، وقال قوم : إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متأهياً بالطهر وستر العورة لئلا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ، ولا يخفى أن محل استحبابها ما لم تقم الصلاة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق ، وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي : لم يفعلها أحد بعد الصحابة ، لأن أبا تميم تابعي وقد فعلها . وذكر الأثر عن أحمد أنه قال : ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث . وفيه أحاديث جياذ عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، إلا أنه قال ولمن شاء ، فمن شاء صلى

٣٦ - باب صلاة النوافل جماعة ، ذكره أنس وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١١٨٥ - حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري « أنه عَقَلَ رسول الله ﷺ وعَقَلَ حَجَّةَ بَيْتِهَا في وجهه من برٍّ كانت في دارهم »

١١٨٦ - فَرَمَ محمودُ أَنَّهُ سَمِعَ عِتيانَ بنَ مالكٍ الأنصاري رضى الله عنه - وكان مِنَّ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رسولِ الله ﷺ - يقول « كُنْتُ أَصْلَى لِقَوْمِي بَيْتِي سَالِمًا ، وكانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ ، فَيُسْقَى عَلَى اجْتِيَاذِهِ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ . فَجِئْتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ له : إني أنكرتُ بَصْرِي ، وإنِ الوادئ الذي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ ، فَيُسْقَى عَلَى اجْتِيَاذِهِ ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فُتُصِّلِي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا

(١) نيس الرد عليه بظاهر ، لأن البخارى رحمه الله لم يخرج عن أبي تميم هنا خبراً مرفوعاً ولا موقوفاً ، وإنما وقع ذكره في أثناء الرواية من غير احتياج به . والله أعلم

أَتَخَذُ مُصَلًّى . فقال رسول الله ﷺ : سأفعل . ففدا إلى رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما اشتدَّ النهار . فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه ، فقام رسول الله ﷺ فكبر ، وصفتنا وراه ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم . فحبستنه على خريز يصنع له ، فسمع أهل الدار رسول الله ﷺ في بيتي فتاب رجال منهم حتى كثروا رجال في البيت ، فقال رجل منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه . فقال رجل منهم : ذاك مُنافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : لا تقول ذلك ، ألا تراه قال لا إله إلا الله يعني بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، أما نحن فوالله ما نرى وده ولا حديثه إلا إلى المناقين . قال رسول الله ﷺ : فإن الله قد حرّم على النار من قال لا إله إلا الله ﷻ يعني بذلك وجه الله . قال محمود : فحدثنا قوماً فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ - في غزوة التي توفى فيها وي زيد بن معاوية عليهم بأرض الروم - فأنكرها على أبو أيوب قال : والله ما أظن رسول الله ﷺ قال ما قلت قط . فكبر ذلك على ، فجمعت فقه على أن سلمتني حتى أقبل من غزوتي أن أسأل عنها عتيان بن مالك رضي الله عنه إن وجدته حياً في مسجدي قومه ، فقلت فاهلكت ببحجة - أو بعمرة - ثم مريت حتى قدمت المدينة ، فأتيت بني سالم ، فاذا عتيان شيخ أعمى يصلي لقومه ، فلما سلم من الصلاة سلمت عليه وأخبرته من أنا ، ثم سألته عن ذلك الحديث ، فحدثني كما حدثني أول مرة .

قوله (باب صلاة النوافل جماعة) قيل مراده النفل المطلق ، ومحمّل ما هو أهم من ذلك . قوله (ذكره أنس وعائشة عن النبي ﷺ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم ، وفيه دفتفت أنا والقيم وراه ، الحديث ، وقد تقدم في الصفوف وغيرها . وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ بهم في المسجد بالليل ، وقد تقدم السلام عليه في باب التحريض على قيام الليل . قوله (حدثنا إصحق) قيل هو ابن راهويه ، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الاسناد ، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون لإصحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور . قوله (أخبرنا يعقوب) التعبير بالإخبار قرينة في كون إصحق هو ابن راهويه ، لأنه لا يعبر عن شيوخته إلا بذلك ، لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرها بلفظ التحديث ، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . قوله (وعقل بجة) تقدم السلام عليه في كتاب العلم . قوله (كان في دارهم) أي الدلو ، وفي رواية الكشميهني دكان ، أي البستر . قوله (فزعم محمود) أي أخبر ، وهو من إطلاق الزعم على القول . قوله (فيشق على) في رواية الكشميهني فيشق ، بصيغة الماضي . قوله (أين تحب أن أصلي) بصيغة الجمع كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني بالإفراد . قوله (ما فعل مالك) هو ابن الدخشن . قوله (لا أراه) بفتح الهزة من الرؤية . قوله (قال محمود بن الربيع) أي بالاسناد الماضي (لحدثنا قوماً) أي رجلاً (فيهم أبو أيوب) هو خالد بن زيد الأنصاري الذي نزل عليه

رسول الله ﷺ لما قدم المدينة . **قوله** (التي توفى فيها) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل ويغيب قبره فدفن إلى جانب جدار القسطنطينية . **قوله** (يزيد بن معاوية) ابن أبي سفيان ، **قوله** (عليهم) أي كان أميرا ، وذلك في سنة خمسين وقيل بعدها في خلافة معاوية ، ووصلوا في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية . **قوله** (فأنكرها على) قد بين أبو أيوب وجه الإنكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور ، وأما البايع له على ذلك فقيل إنه استشكل قوله « إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله ، لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار ، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة ، لكن الجمع يمكن بأن يحمل التحريم على الخلود ، وقد وافق محمودا على رواية هذا الحديث عن عتيان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوي جدا ، وكأن الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتيان ليسمع الحديث منه ثانيا مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه ، ولهذا قنع بسماعه عن عتيان ثانيا مرة . **قوله** (حتى أقفل) بقاف وفاء أي أرجع وزنا ومعنى ، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسوطا في « باب المساجد في البيوت ، وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة التوافل جماعة ، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة ، فأما أن يكون مشتهرا ويجمع له الناس فلا ، وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع لما يحشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة ، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم ، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطا ، وملاطفة النبي ﷺ بالأطفال ، وذكر المراءى من العلة معتذرا ، وطلب عين القبلة ، وأن المكان المتخذ مسجدا من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه ، وأن النبي عن استيطان الرجل مكانا إنما هو في المسجد العام ، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير ، وأن من عيب بما يظهر منه لا بعد غيبة وإن ذكر الإنسان بما فيه على جهة التعريف جائز ، وأن التلطف بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين ، وفي استنباط طالب الحديث شيخه عما حدث به إذا خشي من نسيانه ولإعادة الشيخ الحديث ، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك . وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان

٣٧ - باب التطوع في البيت

١١٨٧ - **حدثنا** عبد الأعلى بن حماد **حدثنا** وهيب عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبورا »
تابعه عبد الوهاب عن أيوب

قوله (باب التطوع في البيت) أورد فيه حديث ابن عمر واجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في « باب كراهية الصلاة في المقابر ، من أبواب المساجد مع الكلام عليه . **قوله** (تابعه عبد الوهاب) يعنى الثبوت عن أيوب ، وهذه المناجاة وصلها مسلم عن محمد بن المنقر عنه بلفظ « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١ - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١١٨٨ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك عن قرعة قال سمعت أبا سعيد رضي الله عنه أربعا قال سمعت من النبي ﷺ ، وكان غرام مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة

١١٨٩ - **حدثنا** علي حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد : للمسجد الحرام ، ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى »

١١٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن زباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأفرغ عن أبي عبد الله الأفرغ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام »

قوله (باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) ثبت في نسخة الصغاني البسمة قبل الباب ، قال ابن رشيد : لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وإن كان مجمعا اليهما في الحديث لكونه أفرده بعد ذلك بترجمة ، قال : وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى . وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل يختص بصلاة الفريضة كما سيأتي . **قوله** (أخبرني عبد الملك) هو ابن عمير كما وقع في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** (عن قرعة) بفتح القاف وكذا الزاوي ، وحكى ابن الأثير سكنها بعدها مهملة ، هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود ، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الاسناد سمعت قرعة مولى زياد ، وهو هذا وزياد مولا هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ، ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأفران لأنهما من طبقة واحدة . **قوله** (سمعت أبا سعيد أربعا) أى يذكر أربعا أو سمعت منه أربعا أى أربع كلمات . **قوله** (وكان غراما) القائل ذلك هو قرعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري . **قوله** (ثنتي عشرة غزوة) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئا ، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرجال فظن الداودي الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن ، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف ، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرجال فقط ، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في إجلالة اختصار الحديث ، وقال ابن رشيد : لما كان أحد الأربع هو قوله « لا تشد الرجال » ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي

يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقطف الحديث ، وكأنه قصد بذلك الإغماض ليلبه غير الحافظ على قاعدة الحفظ ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب فانه ساقه بتمامه خامس ترجمة . قوله (وحدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وسعيد هو ابن المسيب . ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال وحدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بافظ تشدد الرحال ، قوله (لا تشدد الرحال) يضم أوله بلفظ التني ، والمراد النهي عن السفر الى غيرها ، قال الطبري : هو أبلف من صريح النهي ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال بالمهمة جمع رحل وهو البعير كالسرج للفرس ، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخروج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الراجل والحبل والبغال والخمر والمشى في المعنى المذكور ، ويدل عليه قوله في بعض طرقه ، (إنما يسافر ، أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة . قوله (إلا) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشدد الرحال الى موضع ، ولازمة منع السفر الى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي . قوله (المسجد الحرام) أى المحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب . والمسجد بالخفض على البدلية ، ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم ، وقيل يختص بالموضع الذي يصلى فيه درن البيوت وغيرها من أجزاء الحرم ، قال الطبري : ويتأيد بقوله « مسجدى هذا » لأن الإشارة فيه الى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ « إلا الكعبة » وفيه نظر لأن الذى عند النسائي « إلا مسجد الكعبة » حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي عن طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد . قوله (ومسجد الرسول) أى محمد ﷺ ، وفي العدول عن « مسجدى » إشارة الى التعظيم . ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الآتى قريباً « ومسجدى » . قوله (ومسجد الاقصى) أى بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف الى الصفة ، وقد جوزوه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي) والبصريون يؤولونه باضمار المكان ، أى الذى بجانب المكان الغربي ومسجد المكان الاقصى ونحو ذلك ، وسعى الاقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وسيأتي في ترجمة إبراهيم الخليل من أحاديث الأنبياء . ويان ما فيه من الاشكال والجواب عنه ، وقال الزحخشري : سعى الاقصى لانه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل لبعده عن الأقدار والحيث ، وقيل هو أقصى ما بالنسبة الى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه . وليبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر وبجند البيا . الأولى وعن ابن عباس إدخال الآلاف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس يسكون القاف وبفتحها مع التشديد ، والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضاً ، وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمله ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهمله وكسر اللام الخفيفة ، وأوردى سلم يسكون الواو وبكسر الراء بعدها تحنانية ساكنة قال الأصبغ :

وقد طفت للسال آفاته دمشق لخص فأورى سلم

ومن أسماء كورة وبيت إيل وصهيون ومصر وآخرة مشقة وكورشيل وياوس بموحدتين ومعجمة ، وقد تتبع أكثر هذه الاسماء الحسين بن غالويه القوي في كتاب « ليس » ، وسيأتي ما يتعلق بمكة والمدنية في كتاب الحج . وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبله الناس وإليه حجهم ، والثاني كان قبله الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى . واختلف في شد الرجال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء . وأمواتا وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجوفى : يحرم شد الرجال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حسين إلى اختياره . وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفارى على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له : لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت ، واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته ، ووافقه أبو هريرة . والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرجال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتى ذكرها بلفظ « لا ينبغي للعلی أن تعمل ، وهو لفظ ظاهر في غير التحريم ^(١) » ومنها أن التمسى مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطلان ، وقال الخطابي : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أى لا يلزم الوفاء بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرجال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في التمسى ، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ « لا ينبغي للصلی أن يشد رجاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي ، وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدتها بالاعتكاف فيها حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يمتكف في غيرها ، وهو أغص من الذى قبله ، ولم أر عليه دليلاً ، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعية والبويعلى واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعية في الأم : يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعية ، وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر ، أن رجلاً قال للنبي ﷺ « إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلى في بيت المقدس ، قال : صل ههنا ، وقال ابن التين : الحجة على الشافعية أن إعمال المطى إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيها قربة فوجب أن يلزم بالنذر كل مسجد الحرام انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف بطول ذكره محله كتب الفرع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد

(١) ليس الأمر كما قال ، بل هو ظاهر في التحريم والتنسيع ، وهذه اللفظة في عرف الشارح شأنها عظيم كما في قوله تعالى ﴿ وما ينبغي للرجل أن ينذر ولداً به وقوله ﴿ ذلوا مساجدكم ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء به الآية

الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتسكني صلاته في أى مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به ، وعن الخطاب رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينقذ نذر ، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد فباء لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي ، قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وحسب فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشير إلى ما رده الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل^(١) إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أشعب المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدبا لا أصل الزيارة فانها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذى الجلال وإن مشروعيته محل لإجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب . قال بعض المحققين : قوله « إلا إلى ثلاثة مساجد » المستثنى منه محذوف ، فاما أن يقدر عاما فيصير : لا تشد الرحل إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أحص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني ، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المنذوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فمعنى الحديث : لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم . قوله (زيد بن رباح) بالوحدة ، وعبيد الله بالتصغير ، والأغرب هو سليمان شيخ الزهري المتقدم . قوله (صلاة في مسجدى هذا) قال النووي : ينبغي أن يحرص المصلى على الصلاة في الموضع الذى كان في زيارته ﷺ دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ،

(١) هذا اللازم لا بأس به ، وقد ألزمه الشيخ ، وليس في ذلك بشاعة بحمد الله عند من عرف السنة ومواردها ومصادرها ، والأحاديث الروية في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم كما ضيفة بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في مناسكه وغيره ، ولو صحت لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد بل تكون عامة مطلقة ، وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة بعضها وبقيدها ، والشيخ لم ينسكرك زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من دون شد الرحال ، وإنما أنسكرك شد الرحل من أجلها مجردا عن قصد المسجد . فتنبه وافهم . والله أعلم

بل صحح النووي أنه يعم جميع الحرم . **قوله** (إلا المسجد الحرام) قال ابن بطلان : يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد فاته مساو لمسجد المدينة أو فاضلا أو مفضولا . والأول أرجح لأنه لو كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل ، بخلاف المساواة انتهى . وكأنه لم يقف على دليل ثانى ، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا ، وفي رواية ابن حبان ، وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ، قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، ومثله لا يقال بازى . وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعا ، صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ، وفي بعض النسخ ، من مائة صلاة فيما سواه ، فمل الأول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة ، وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات ، لكنه من رواية عطاء في ذلك عنه ، قال ابن عبد البر : جائز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير ، وروى البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء رفعه ، الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدى بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بمئتين صلاة ، قال البزار لإسناده حسن . فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام ، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره ، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال : معناه فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ، قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمئتين وتسعين صلاة ، وحسبك بقول يؤل إلى هذا ضعفا . **قال** : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه ، وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فانما فضله عليه بمائة صلاة ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ، ويشير إلى مسجد المدينة . وللتساقط من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أبي هريرة وفي آخره ، إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة ، واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمانة تشرف بتفضيل العبادة فيها على غيرها عما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله ﷺ ، ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ، مع قوله ، موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدى بن الحراء قال ، رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الحزرة فقال : والله إنك لخير أرض أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ، وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه

الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم . وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي ﷺ لحكي الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن محله ما يرتب عليه الفضل للعابد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود ، وقال النووي في شرح المهذب : لم أر لأصحابنا نقلا في ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها ، أما من أقر به وأنه ليس أفضل بعد مكة فقد أنزلها منزلتها . وقال غيره : سبب تفضيل البقعة التي ختمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يغلق رواء ابن عبد البر في أواخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقفا ، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة ، فعلى هذا فالبقعة التي ختمت أعضاءه من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم . واستدل به على تضعيف الصلاة مطلقا في المسجدين ، وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره أن ذلك يختص بالفرائض لقوله ﷺ : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عموميه فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا . ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يمتد إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره ، فلو كان عليه صلاتان فعلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم . وقد أومأ كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه : حسب الصلاة بالمسجد الحرام فباعت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة ، لكن هل يجتمع التضعيفان أو لا ؟ محل بحث

٢ - باب مسجد قباء

١١٩١ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن علية أخبرنا أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصل من الضحى إلا في يومين : يوم يقدم مكة فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصل ركعتين خلف المقام ، ويوم يأتي مسجد قباء فإنه كان يأتيه كل سبت ، فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصل فيه . قال : وكان يحدث أن رسول الله ﷺ كان يزوره راكبا وسائرا .

[الحديث ١١٩١ - أطرافه في : ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ٣٧٦]

١١٩٢ - قال : وكان يقول « إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ، ولا أمتنع أحدا أن يصل في أي ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحرروا صلوات الشمس ولا غروبها »

قوله (باب مسجد قباء) أي فضله ، وقبائه بضم القاف ثم موحدة ممدودة عند أكثر أهل اللغة ، وأنكر السكري قصره لكن تحكاه صاحب العين ، قال السكري : من العرب من يذكره فيصرفه ومتهم من يؤثمه فلا

بصرفه . وفي المطالع : هو على ثلاثة أميال من المدينة . وقال ياقوت : على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة . وسمى باسم بئر هناك . والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ ، وسيأتي ذكر الخلاف في كونه المسجد الذي أسس على التقوى في باب الهجرة ، إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) في رواية أبي ذر (هو الدورق) . **قوله** (كان لا يصل العنحي) تقدم الكلام عليه قريباً . **قوله** (وكان) أي ابن عمر . **قوله** (يزوره) أي يزور مسجد قباء . **قوله** (وكان يقول) أي ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في أواخر المواقيت . وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذي بها وفضل الصلاة فيه ، لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة

٣ - باب من أتى مسجد قباء كل سبت

١١٩٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً ، وكان عبد الله رضي الله عنه يفتله» **قوله** (باب من أتى مسجد قباء كل سبت) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها ، لانه قيد فيها في الموقوف بخلاف المرفوع فأطلق ، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال «لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلى من أن أتى بيت المقدس مرتين ، لو يملون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل» . **قوله** (ماشياً وراكباً) أي بحسب ما تسير ، والواو بمعنى أو . **قوله** (وكان عبد الله) أي ابن عمر كما ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي

٤ - باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً

١١٩٤ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يأتي قباءً راکباً وماشياً» **قوله** (حدثنا عبيد الله عن نافع) نافع فيصلي فيه ركعتين . **قوله** (باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم . **قوله** (حدثنا يحيى) زاد الاصيلي «ابن سعيد ، وهو القطان ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري» . **قوله** (زاد ابن نمير) أي عبد الله (عن عبيد الله) أي ابن عمر . وطريق ابن نمير وصلها مسلم وأبو يعلى قالوا «أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا أبي به» وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده «حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ، فذكره بالزيادة ، وادعى الطحاوي أنها مدرجة ، وأن أحد الرواة قاله من عنده لعله أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصل . وفي هذا الحديث على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم (١) لكون

(١) هذا فيه نظر . والصواب أنه التحريم كما هو الأصل في نهيه صلى الله عليه وسلم . والجواب عن حديث قباء أن المراد بشد الرحل في أحاديث التنهي الكناية عن السفر لا مجرد شد الرحل ، وعليه فلا إشكال في ركوب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وقد سبق لشارح ما يرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث التنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . فذهب . والله الموفق

النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً ، وتغيب بأن يجبه ﷺ إلى قبا . إنما كان لمواصلة الانصار وتفقد حالم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت

٥ - باب فضل ما بين القبر والمنبر .

١١٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة »

١١٩٦ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن عبيد الله قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوض »

[الحديث ١١٩٦ - أطرافه في : ١٨٨٨ ، ٦٥٨٨ ، ٧٢٣٥]

قوله (باب فضل ما بين القبر والمنبر) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض ، وترجم بذكر القبر ، وأورد الحديثين بلفظ البيت ، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر ، قال القرطبي : الرواية الصحيحة « بيتي » وبروي « قبرى » ، وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكنه . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** (ومنبري على حوض) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر ، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضاء المدينة من أواخر كتاب الحج ، ويأتي السلام على الملق هناك إن شاء الله تعالى مستتر

٦ - باب مسجد بيت المقدس

١١٩٧ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت قزعة مولى زياد قال « سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث بأربع عن النبي ﷺ « فأعجبني وآتقني قال : لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجاً أو ذو محرم . ولا صوم في يومين : الفطر والأنحى . ولا صلاة بعد صلاتين : بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب . ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، ومسجدي »

قوله (باب مسجد بيت المقدس) أى فضله . **قوله** (وآتقني) بالمد ثم نون مفتوحة ثم كاف ساكنة بعدها نونان ، يقال آتق كذا إذا أعجب ، وشئ موق أى معجب ، وقوله « وأعجبني » من التأكيد بغير اللفظ ، وحكى ابن الأثير أنه روى « أيتقني » بفتح التاء بدل الألف قال : وليس بشئ ، وضبطه الأصيل « آتقني » بمشاة فوقانية من التوق ، وإنما يقال منه توقى كشوقى . **قوله** (لا تسافر المرأة) سياتى الكلام عليه في الحج . **قوله** (ولا صوم) سياتى في الصوم ، وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت ، وقوله (ولا تشد الرحال) تقدم قريبا

دفع التشويش عن النفس ، قال : وكان الاولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله ، وقال ابن عباس ، انتهى .
وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإجماعية في مستخرجه فقال : قوله ، إلا أن يحك جلدا ، ينبغي أن يكون
من صلة الباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة ، وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي العلامة هلاه
الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه من أدركناه ، وهو وهم ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر على ،
كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزو بن جرير الضبي عن
أبيه - وكان شديد لزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال : كان علي إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى
على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا ، هكذا روينا في السفيينة
الجرأندية ، من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ : إلا
أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ، وهذا هو الموافق لترجمة ولو كان أثر على انتهى عند قوله ، الأيسر ، لما كان فيه تعلق
بالترجمة إلا بعد ، وهذا من فوائد تخرج التعليقات . والرصغ بسكون الصاد المهمة بعدها معجمة قال صاحب
العين : هو لغة في الرصغ ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد . وقال صاحب المحكم : الرصغ مجتمع الساقين
والقدمين . ثم إن ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مطلقة ، وكأن
المصنف أشار إلى أن إطلافا مقيد بما ذكر ليخرج العبث ، ويمكن أن يقال : لما تعلق بالصلاة لأن دفع ما يؤذى
المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، ويدخل في الاستعانة التعلق بالحبل عند التمسك والاعتماد على العصا
ونحوهما ، وقد رخص فيه بعض السلف ، وقد مر الأمر بحل الحبل في أبواب قيام الليل ، وسيأتي ذكر الاختصار
بعد أبواب . قوله (وأخذ بأذني اليمنى يفتلها) هو شاهد الترجمة ، لأنه أخذ بأذنه أولا لإدراكه من الجانب الأيسر
إلى الجانب الأيمن ، وذلك من مصلحة الصلاة . ثم أخذ بها أيضا لتأنيسه لكون ذلك ليلا كما تقدم تفرقه في أبواب
الصفوف . قال ابن بطال : استنبط البخاري منه أنه لما جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت
استعانته في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى ، وقد تقدم الكلام على بقية فرائد
حديث ابن عباس في أبواب الوتر

٢ - باب ما يُدعى من الكلام في الصلاة

١١٩٩ - **حدثنا** ابن نُمَيْرٍ قال **حدثنا** ابن فضال **حدثنا** الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي
الله عنه قال « **كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ** وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا . فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ
يَرُدِّ عَلَيْنَا وَقَالَ : إِنْ فِي الصَّلَاةِ شَغْلًا »

[الحديث ١١٩٩ - طراه في ١٢١٦ ، ٢٨٧٥]

حدثنا ابن نُمَيْرٍ **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** هُرَيْرٌ بن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة
عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه

١٢٠٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن إسماعيل عن الحارث بن شبيب عن أبي حمزة الشيباني

قال : قال لي زيد بن أرقم « إن كنا لتسكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ ، يسكلم أحدنا صاحبه بحاجته ، حتى تزكت » حافظوا على الصلوات الآية ، فأمرنا بالسكوت »

[الحديث ١٢٠٠ - طرقة في : ٤٥٣]

قوله (باب ما ينهى من الكلام في الصلاة) في رواية الأصيل والكشميني ما ينهى عنه ، وفي الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه كسيأتي حكاية الخلاف فيه . قوله (حدثنا ابن نمير) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، نسب إلى جده ، ولم يدرك البخاري عبد الله . قوله (كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة) في رواية أبي وائل و كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا ، وفي رواية أبي الأحوص و خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة ، وسيأتي لل مصنف بعد باب نحوه في حديث التشهد . قوله (التجاشي) بفتح التون وحكى كسرهما ، وسيأتي تسميته والإشارة إلى شيء من أمره في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . (فائدة) : روى ابن أبي شيبة عن مرسل ابن سيرين أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وقد بوب المصنف لمسألة الإشارة في الصلاة بترجمة مفردة وسيأتي في أواخر مجود السهو قريباً . قوله (قل يرد علينا) زاد مسلم في رواية ابن فضيل و قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فردد علينا ، وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة . قوله (إن في الصلاة شغلا) في رواية أحمد عن ابن فضيل و شغلا ، بزيادة اللام للتأكيد ، والتنكير فيه للتنويع ، أي بقرأة القرآن والذكر والدعاء ، أو للتعظيم أي شغلا وأي شغل لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بمحذته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره . وقال النووي : معناه أن وظيفة المصل الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا ينبغي أن يهرج على غيرها من رد السلام ونحوه ، زاد في رواية أبي وائل و إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وزاد في رواية كلثوم الخزاعي و إلا يذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله فأتين . فأمرنا بالسكوت . قوله (هريم) بهاء وراء مصغرا ، والسلوى بفتح المهملة ولا ميم الأولى خفيفة مضمومة ، ورجال الإسنادين من الطريقين كلهم كوكيون ، وسفيان هو الثوري ، ورواية الأعمش بهذا الإسناد ما عد من أصح الأسانيد . قوله (نحوه) ظاهر في أن لفظ رواية هريم غير متحد مع لفظ رواية ابن فضيل وأن معناهما واحد ، وكذا أخرج مسلم الحديث من الطريقين وقال في رواية هريم أيضا و نحوه ، ولم أقف على سياق لفظ هريم إلا عند الجوزقي فانه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه ولم أر بينهما مغابرة ، إلا أنه قال و قدمنا ، بدل رجعنا ، وزاد و فقيل له يا رسول الله ، والباقي سواء . وسيأتي في الهجرة من طريق أبي عوانة عن الأعمش أوضح من هذا ، والحديث طرق أخرى منها عند أبي داود والنسائي من طريق أبي لبلى عن ابن مسعود ، وعند النسائي من طريق كلثوم الخزاعي عنه ، وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق أبي الأحوص عنه ، وسيأتي التنبيه عليه في باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن ، من أواخر كتاب التوحيد . قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، والحارث بن شبيب لمس له في البخاري غير هذا الحديث ، وأبوه بمجمة وموحدة وآخره لام مصغر ، وليس لأبي عمر وسعيد ابن أبياس الشيباني شيخه عن زيد بن أرقم غيره . قوله (إن كنا لتسكلم) بتخفيف التون ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله و أمرنا ، لقوله فيه و على عهد النبي ﷺ ، حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا .

قوله (يكلم أحدهما صاحبه بمحاجته) تفسير لقوله د تكلم ، والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه . **قوله** (حتى نزلت) ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ، فيقتضى أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند التجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضا فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى ، وكان ابن مسعود مع الفريقين ، واختلف في مراده بقوله د فلما رجعنا ، هل أراد الرجوع الأول أو الثاني ، فجنح القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة ، وحملوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقفه . وجنح آخرون إلى الترجيع فقالوا : يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ ، بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه ، وقال آخرون : إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني ، وقد ورد أنه قدم المدينة والتي ﷺ يتجهز إلى بدر ، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال د بعثنا رسول الله ﷺ إلى التجاشي ثمانين رجلا ، فذكر الحديث بطوله وفي آخره د فتمجّل عبد الله بن مسعود فشهد بدرا ، وفي السير لابن إسحق : أن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا ، فمات منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلا فشهدوا بدرا . فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء ، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجنب نحا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ، ويقوى هذا الجنب رواية كلثوم المتقدمة فأنها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى (وقوموا لله قانتين) وأما قول ابن حبان : كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ، قال : ومعنى قول زيد بن أرقم د كنا نتكلم ، أي كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن ، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه ، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق ، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وبأن في حديث زيد بن أرقم د كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ ، كذا أخرجه الترمذي قانتني أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم . وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله د كنا نتكلم ، من كان يصل خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين ، وهو متعقب أيضا بأنهم ما كانوا بمكة مجتمعون إلا نادرا ، وبما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال د كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاتهم فيقتضى ثم يدخل معهم ، حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة ، فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها . **قوله** (حافظوا على الصلوات الآية) كذا في رواية كريمة ، وساق في رواية أبي ذر وأبي الوقت الآية إلى آخرها ، وانتهت رواية الاصيل إلى قوله (الوسطى) وسيأتى الكلام على المراد بالوسطى والقنوت في تفسير البقرة ، وحديث زيد بن أرقم ظاهر في أن المراد بالقنوت السكوت . **قوله** (فأمرنا بالسكوت) أي عن الكلام المتقدم ذكره لا مطلقاً فإن الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويترجح بما دل عليه لفظ د حتى ، إلى النهاية والفناء التي تشرع بتعليل ما سبق عليها لما يأتي بعدها .

(تنبيه) : زاد مسلم في روايته ، ونهينا عن الكلام ، ولم يقع في البخاري ، وذكرها صاحب المدة ولم ينه أحد من شراحها عليها ، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالنهي ليس نهيًا عن صده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله ، ونهينا عن الكلام ، وأجيب بأن دلالة على صده دلالة التزام ، ومن ثم وقع الخلاف فلهذا ذكر لكونه أصرح والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين هل الآخر ، وليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه يطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ، وقبل ليس في هذه القصة نسخ لأن إباحة الكلام في الصلاة كان بالإراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخًا . وأجيب بأن الذي يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكمًا شرعيًا ، فإذا ورد ما يخالفه كان نافيًا وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله ، ونهينا عن الكلام ، يقتضي أن كل شيء يسمى كلامًا فهو منهي عنه حلاً للفظ على ما هو . ويحتمل أن تكون اللام لله - سدد الراجع إلى قوله ، يكلم الرجل منا صاحبه بم حاجته ، وقوله ، فأمرنا بالسكوت ، أي عما كانوا يفعلونه من ذلك . (تكميل) : أجمعوا على أن الكلام في الصلاة - من عالم بالتحريم عائد لغیر مصلحتها أو انقضاء مسلم - مبطل لها ، واختلفوا في السامعي والجاهل فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، ويبطلها الحنفية مطلقًا كما سيأتي في الكلام على حديث ذي اليمين في السور ، واختلفوا في أشياء أيضًا كمن جرى على لسانه بغير قصد أو نعمة لإصلاح الصلاة لسوء دخل على إمامه أو لانقضاء مسلم لثلاث يقع في مهلكة أو فتح على إمامه أو سبب لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على السلام أو تقرب بقرية كاعتقت عبيد لله ، ففي جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه ، وستأتي الإشارة إلى بعضه حيث يحتاج إليه . قال ابن المنير في الحاشية : الفرق بين قليل الفعل للعامة فلا يبطل وبين قليل الكلام أن القمل لا تخلو منه الصلاة غالبًا لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبي غالبًا مطردًا ، والله أعلم

٣ - باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال

١٢٠١ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضي الله عنه قال : « خرج النبي ﷺ يصلح بين بني عمرو بن عوف ، وحانت الصلاة ، فجاء بلال أبو بكر رضي الله عنهما فقال : حيس النبي ﷺ ، فنؤم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئتم . فأقام بلال الصلاة ، فتقدم أبو بكر رضي الله عنه فصلًا ، فجاء النبي ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقًا حتى قام في الصف الأول ، فأخذ الناس بالتصفيح . قال سهل : هل تدرؤن ما التصفيح ؟ هو التصفيق . وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلفف في صلاته ، فلما أكثروا التفت ، فإذا النبي ﷺ في الصف ، فأشار إليه : مسكانك . فرفع أبو بكر يديه تحية الله ، ثم رجع القهقري وراءه ، وتقدم النبي ﷺ فصلًا »

قوله (باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة) قال ابن رشيد : أراد إلحاق التسبيح بالحمد مجامع الذكر لأن الذي في الحديث الذي ساقه ذكر التحميد دون التسبيح . قلت : بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصرًا ، وقد تقدم في « باب من دخل ليؤم الناس » من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه ورفعه

أبو بكر يديه بحمد الله تعالى ، وفي آخره « من نابه شيء في صلاته فليسبح » ، وسيأتي في أواخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا . **قوله** (للرجال) قال ابن رشيد : قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء . وقد أشعر بذلك تبويه بعد حيث قال « باب التصفيق للنساء » ، ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين ، وقد قال في الحديث « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » ، فكأنه قال : لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء ، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين ، لأن في إعمال العموم إبطالا للمفهوم . ولا يقال إن قوله « للرجال » من باب اللقب ، لأننا نقول : بل هو من باب الصفة ، لأنه في معنى الذكور البالغين انتهى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور . وفيه من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطا : جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الزائت ، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم ، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر « إن شئتم » مع هله بأنه أفضل للماضرين . وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها . وأن من سبح أو حمد لأمر ينوبه لا يقطع صلاته ولو قصد بذلك تنبيه غيره خلافا لما قال بالبطلان . وقوله فيه « فقال سهل » ، أي ابن سعد راوى الحديث « هل تدرون ما التصفيق هو التصفيق » ، وهذه حجة لمن قال إنها بمعنى واحد ، وبه صرح الخطابي وأبو علي القاسمي والمجوهري وغيرهم ، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك ، وتعقب بما حكاه عياض في الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليدين على الأخرى ، وبالضاد يباطنها على باطن الأخرى ، وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للالتذار والتنبيه وبالضاد بجميعهما للهو واللب ، وأغرب الداودي فزعم أن الصحابة ضربوا بكفهم على أعقابهم ، قال عياض : كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم فقيه « فجعلوا يضربون بأيديهم على أعقابهم » ،

٤ - باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم

١٢٠٢ - **رواه** عرو بن عيسى حدثنا أبو عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال « كنّا نقول : التحية في الصلاة ونسئ ويسلم بعضنا على بعض . فسمعه رسول الله ﷺ فقال : قولوا التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . فانكم إن فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والأرض »

قوله (باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره وهو لا يعلم) كذا الأكثر ، وزاد في رواية كريمة بعد على غيره « مواجهة » ، وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحموي استقام الماء من غيره وإضافة مواجهة ، قال : ويحتمل أن يكون بتنوين غير وقح الجيم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الاول ، ويحتمل أن يكون بناء التأكيد فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة ، ومفهومه أنه إذا كان مواجهه تبطل ، قال : وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما عليهم ما يستقبلون ، لكن يرد عليه أنه لا يستوى حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ، ويبعد أن يكون

الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعا مقروا فورد النسخ عليه فيقع الفرق انتهى . وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان ، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة . وقوله في هذا السياق « وسمى ناسا بأعيانهم ، يفسره قوله في السياق المختصم « السلام على جبريل السلام على ميكايل الخ » وقوله « يسلم بعضنا على بعض » ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم

٥ - باب التصفيق للنساء

١٢٠٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

١٢٠٤ - **حدثنا** يحيى **أخبرنا** وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

قوله (باب التصفيق للنساء) تقدم الكلام عليه قبل باب . وسفيان في الإسناد الأول هو ابن حينة ، وفي الثاني هو الثوري ، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر ، وكأن منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بمغضص صوتها في الصلاة مطلقا لما يخفى من الاقتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء ، وعن مالك وغيره في قوله « التصفيق للنساء ، أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة ، وتقدم رواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر « فليسبح الرجال وليصفق النساء » فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة ، قال القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبرا ونظرا

٦ - باب من رجع القهقري في صلاته أو تقدم بأمر ينزل به

رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

١٢٠٥ - **حدثنا** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله قال يونس قال الزهري **أخبرني** أنس بن مالك أن المسلمين يتناهم في الفجر يوم الاثنين وأبو بكر رضي الله عنه يصل بهم ، ففجأهم النبي ﷺ قد كشف ستر حجرة عائشة رضي الله عنها ، فنظر إليهم وهم صنفون ، فتنبسم يضحك . فتسكن أبو بكر رضي الله عنه على عتيبه وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة ، وهم المسلمون أن يقتنوا في صلاتهم قرعا بالنبي ﷺ حين رأوه . فأشار بيده أن أتموا . ثم دخل الحجرة وأخفى الستر . وتوفي ذلك اليوم »

قوله (باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به ، رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديث الماضي قريبا فيه ، فرفع أبو بكر يديه لحمد الله ثم رجع القهقري . وأما قوله « أو تقدم » فهو مأخوذ من الحديث أيضا ، وذلك أن النبي ﷺ وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الاتهام به فامتنع

أبو بكر من ذلك ، فتقدم النبي ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الإمام الى موقف المأموم . ويحتمل أن يكون المراد بحدِيث سهل ما تقدم من الجمعة من صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى يسجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد إلى مقامه ، والله أعلم . واستدل به على جواز العمل في الصلاة إذا كان بسيرا ولم يحصل فيه التوالى . قوله (حدثنا بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (قال يونس قال الزهري) أي قال قال يونس وهي تحذف خطأ في الاصطلاح لا نطقا . قوله (ففجأهم) قال ابن التين : كذا وقع في الأصل بالالف وحقه أن يكتب بالياء لان عينه مكسورة كوطئهم انتهى ، وبقية فوائد المتن تقدمت في باب أمل العلم والفضل أحق بالإمامة ، من أبواب الإمامة ، وبأبي الكلام عليه مستوفى في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى

٧ - باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة

١٢٠٦ -- قال الأئمة حدثني جعفر عن عبد الرحمن بن مُرْسَر قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه : قال رسول الله ﷺ « نادت امرأة ابنها وهو في صومعة قالت : يا جريج . قال : اللهم أمي وصلاقي . قالت : يا جريج ، قال اللهم أمي وصلاقي . قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمي وصلاقي . قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظروني وجه المياميس . وكانت تأتي إلى صومعته راعية ترعى القنم ، فولدت ، فقيل لها : بمن هذا الولد ؟ قالت : من جريج نزل من صومعته . قال جريج : ابن هذه التي تزعم أن ولدها لي ؟ قال : يا بابوس ، من أبوك ؟ قال : راعي القنم . »

[الحديث ١٢٠٦ - أخرجه في : ٢٤٨٢ ، ٣٤٣٦ ، ٣٤٦٦]

قوله (باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة) أي هل يجب إجابتها أم لا ؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا ؟ في المسألتين خلاف ، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط . قوله (وقال الليث) وصله الاسماعيل من طريق عاصم ابن على أحد شيوخ البخاري عن الليث مطولا ، وجعفر هو ابن ربيعة المصري ، وجريج بيمين مصفر . وقوله في وجه المياميس في رواية أبي ذر ، وجوه ، بصيغة الجمع والمياميس جمع مومسة بكسر الميم وهي الزانية ، قال ابن الجوزي : اثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها وخرج على إشباع الكسرة وحكى غيره جوازه ، قال ابن بطال : سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام في الصلاة كان في شرعهم مباحا ، فلما آثر استمراره في صلاته ومتاجاته على إجابتها دعت عليه لتأخيرها حقا انتهى . والذي يظهر من ترديده في قوله دعت أمي ، وصلاقي ، أن الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجها ، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (لو كان جريج عالما لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادة ربه ، ويزيد هذا مجهول ، وحوشب بمهمة ثم معجزة وزن جعفر ، وروى الديلماني فزعم أنه ذو ظلم ، والصواب أنه غيره لأن ذا ظلم لم يسمع من النبي ﷺ ، وهذا وقع التصريح بسأعه . وفوله فيه ديا بابوس ، بموحدين بينهما ألف سا ذمة والثانية مضمومة وآخره مهمة قال التراز : هو الصغير ، وقال ابن بطال : الرضيع ، وهو بوزن جاسوس . واختلف هل هو عربي أو مغربي ؟ وأغرب الداودي الشارح فقال : هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر ، وقد قال الشاعر :

حنت قلوصى الى بابوسها جزعا . وقال الكرمانى : إن صحت الرواية بقنوين السين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة ، وسيأتى بقية السلام عليه في ذكر بنى اسرائيل

٨ باب مسح الحصى في الصلاة

١٢٠٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال **حدثني** معيقب **عن** النبي **ﷺ** قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال : إن كنت فاعلا فواحدة »

قوله (باب مسح الحصى في الصلاة) قال ابن رشيد : ترجم بالحصى والمئن الذي أورده في التراب ، لينبه على إلحاق الحصى بالتراب في الإقتصار على التسوية مرة . وأشار بذلك أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ ، الحصى ، كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ ، المسح في المسجد يعني الحصى ، قال ابن رشيد : لما كان في الحديث ، يعني ، ولا يدري أي قول الصحابي أو غيره عدل عنها البخاري إلى ذكر الرواية التي فيها التراب . وقال الكرمانى : ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد في التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى . قلت : قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ ، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة تسوية الحصى ، وأخرجه الترمذى من طريق الأوزاعي عن يحيى بلفظ ، سألت النبي **ﷺ** عن مسح الحصى في الصلاة ، ففعل البخاري أشار إلى هذه الرواية . أو إلى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال ، سألت النبي **ﷺ** عن كل شئ حق عن مسح الحصى فقال : واحدة أو دع ، ورواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر بلفظ ، إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى ، وقوله ، إذا قام ، المراد به الدخول في الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة به . (تنبيه) : التقييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد إذ ذاك ، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره عما يصل عليه من الرمل والقذى وغير ذلك . **قوله** (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ، وفي رواية الترمذى من طريق الأوزاعي عن يحيى وحدثني أبو سلمة ، ومعيقب بالمهمله وباللقاف وآخره موحدة مصغر هو ابن أبي فاطمة الدوسي حليف بنى عبس شمس ، كان من السابقين الأولين ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد . **قوله** (في الرجل) أى حكم الرجل ، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار في جميع المكلفين . وحكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة ، وفيه نظر فقد حكى الخطابي في المالم ، عن مالك أنه لم ير به بأسا وكان يفعله فكأنه لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال : لأنه حرام إذا زاد على واحدة لظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا تولى أو لا . مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع ، والذي يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع ، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة . لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه مائلا . وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال ، إذا سجدت فلا تمسح الحصى ، فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها ، فهذا تعليل آخر والله أعلم . **قوله** (حيث يسجد) أى مكان السجود ، وهل يتناول المعنى الساجد ؟ لا يبعد ذلك . وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال ، ما أحب أن لي حمر النعم وأن مسح مكان جبيني من الحصى ، وقال

عياض : كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف . قلت : وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدى لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح . **قوله** (فواحدة) بالنصب على إضمار فعل أى بماسح واحدة ، أو على التثنية لمصدر محذوف ، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أى فواحدة تكفى ، أو إضمار المبتدأ أى فالشروع واحدة . ووقع في رواية الترمذى : « ان كنت فاعلا فرة واحدة » .

٩ - باب بسط الثوب في الصلاة للجمود

١٢٠٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر **حدثنا** غالب عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كُتِبَ نَسْلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ أَحَدُنَا أَنْ يُكْمِكَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ » .

قوله (باب بسط الثوب في الصلاة للجمود) هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضا ، وهو أن يعتمد لإلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، وتقدم الخلاف في ذلك وتقررة من فرق بين الثوب الذى هو لابه أو غير لابه . **قوله** (حدثنا بشر) هو ابن المغضل ، وغالب هو القطان كما وقع في رواية أبي ذر

١٠ - باب ما يجوز من العمل في الصلاة

١٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة **حدثنا** مالك عن أبي النضر عن أنس بن مالك عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كُنْتُ أُمِدُّ رَجُلِي فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَإِذَا سَجَدَ غَرَضِي ، فَزَعَمْتُهَا ، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا » .

١٢١٠ - **حدثنا** محمود **حدثنا** شعبة **حدثنا** شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضى الله عنه « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ رَضِيَ لِي فُسْدًا عَلَى لَتِيقَطِ الصَّلَاةِ عَلَيَّ ، فَأَسْكَنْتَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَذَعَّتُهُ ، وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَوْفِقُهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سَابِغٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْفِي أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ فَرَدَّهُ اللَّهُ خَائِبًا » ثُمَّ قَالَ النَّصْرُ بْنُ مُبَيْلٍ : فَذَعَّتُهُ بِالذَّالِ ، أَيْ خَفَعَتْهُ . وَفَذَعَّتُهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْنَ ﴾ أَيْ يُدْفَعُونَ . وَالصَّوَابُ فَذَعَّتُهُ ، لِأَنَّهُ كَذَا قَالَ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ وَالْتَاءِ .

قوله (باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أى غير ما تقدم ، وأورد فيه حديث عائشة في نومه في قبلة النبي ﷺ وغزوه لها إذا سجد ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة على الفراش ، في أوائل الصلاة . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان ، وشعبة بمجعة وموحدتين الأولى خفيفة . **قوله** (ان الشيطان عرض) تقدم في باب ربط الغريم في المسجد ، من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ « ان غفرتنا من الجن تفلت على » وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير ابليس كبير الشياطين . **قوله** (فسجد على) بالمجعة أى حمل . **قوله** (ليقطع) في رواية الحموى والمستعمل بحذف اللام . **قوله** (فدعته) يأتى ضبطه بعد . **قوله** (فنظروا) في رواية الحموى

والمستعمل ، أو تنظروا إليه ، بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتي الكلام على بقيته في أول بدء الخلق إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال النضر بن شميل فذنته بالذال) يعنى المعجمة وتخفيف العين المهملة (أى خنفته ، وأما فذنته بالمهملة وتشديد العين فن قوله تعالى (يوم يدعون الى نار جهنم) أى يدفعون والصواب الاول ، إلا أنه - يعنى شعبة - كذا قاله بتشديد العين) انتهى . وهذا السلام وقع في رواية كريمة عن السكسيمي ، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهى في كتاب ، غريب الحديث للنضر ، وهو في مروياتنا من طريق أبي داود المصاحفى عن النضر كما بينته في تعليق التعليق

١١ - باب إذا افلئت الدابة في الصلاة

وقال قتادة : إن أخذ ثوبه يذبح السارق ويدع الصلاة

١٢١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الأزرق بن قيس قال « كنا بالأهواز قاتل الخوارج ، فبينما أنا على جرف نهر إذا رجل يصلى ، وإذا يلجأ دابته بيده ، فجعلت الدابة تمزجه ، وجعل يذمها - قال شعبة : هو أبو رزة الأسلى - فجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ . فلما انصرف الشيخ قال : إني سمعت قولكم ، وإني عزوت مع رسول الله ﷺ ست عزوات أو سبع عزوات وثمان ، وشهدت تبسره ، وإني إن كنت أن أراجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها رجع إلى ما فيها فيشقى على »

[الحديث ١٢١١ - طرد في : ٦٢٢]

١٢١٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة قال : قالت عائشة « خست الشمس ، فقام النبي ﷺ فقرأ سورة طويلة ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع رأسه ، ثم استفتح بشورة أخرى ، ثم ركع حتى قضاهما وسجد ، ثم فعل ذلك في الثانية ثم قال : إنها آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرج عنكم . لقد رأيته في مقامى هذا كل شيء وعِدته ، حتى لقد رأيته أريد أن أخذ قطعا من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم ، ولقد رأيته جهنم يحيط ببعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت ، ورأيته فيها عمرو بن لُحى وهو الذى سبب السائب »

قوله (باب إذا افلئت الدابة في الصلاة) أى ماذا يصنع ؟ . **قوله** (وقال قتادة الخ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمناه وزاد : فیری صبا علی بر فیتخوف أن یسقط فیها ، قال : ينصرف له . **قوله** (كنا بالأهواز) بفتح الهزة وسكون الهاء هى بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت في خلافة عمر ، قال في المحكم : ليس له واحدة من لفظه ، قال أبو عبيد البكري : هى بلد يجمعها سبع كور فذكرها . قال ابن خرداذبة : هى بلاد واسعة متصلة بالجبل واصهبان . **قوله** (الخوارج) بهملات أى الخوارج ، وكان الذى يقاومهم اذ ذاك المهلب بن أبي صفرة كما في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيلي ، وذكر محمد بن قدامة الجوهري في كتابه : أخبار الخوارج ،

أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة ، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن ولي عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي على البصرة وولى المهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج ، وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه . وهو يعكر على من أروخ وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها . قوله (على جرف نهر) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء ، وهو المكان الذي أكله السيل . وللكشيمى بفتح المهملة وسكون الراء أى جانبه ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب ، كنا على شاطئ نهر قد نصب عنه الماء ، أى زال وهو قوى رواية الكشيمى ، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة ، كنت في ظل قصر مهران بالأهواز على شاطئ دجيل ، وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر . قوله (إذا رجل) في رواية الخوى والكشيمى ، إذا جاء رجل . قوله (قال شعبة هو أبو برزة الأسلى) أى الرجل المصل ، وظاهره أن الأزرق لم يسمه لشعبة ولكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره ، فإذا هو أبو برزة الأسلى ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل ، لجاء أبو برزة ، وفي رواية حماد في الأدب ، لجاء أبو برزة الأسلى على فرس فصلى وخلاهما فاطلقت فانيهما ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس ، أن أبا برزة الأسلى مشى إلى دابته وهو في الصلاة ، الحديث ، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن تلك الصلاة كانت صلاة البصر ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل ، ففقت الدابة في قبته فاطلقت فأخذنا ثم رجع القبري . قوله (لجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ) في رواية الطيالسي ، فانا بشيخ يصلى قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنسكست الدابة فنكص معها ، ومعنا رجل من الخوارج فجعل يسبه ، وفي رواية مهدي أنه قال : ألا ترى إلى هذا الحمار ، وفي رواية حماد فقال : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . قوله (أو ثمانيا) كذا للكشيمى ، وفي رواية غيره ، أو ثمانى ، بغير ألف ولا توين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : الأصل أو ثمانى غزوات خذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله ، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ « سبع غزوات » بغير شك . قوله (وشهدت تيسره) كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق ، من التيسير ، وحكى ابن التين عن الداودى أنه وقع عنده « وشهدت تستر » بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال : معنى شهدت تستر أى قتها ، وكان في زمن عمر انتهى . ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع ، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي ﷺ يجوز مثله ، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره ، قال فقلت للرجل ما أرى الله إلا عذرك ، شتمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي رواية مهدي بن ميمون ، فقلت اسكف فعل الله بك ، هل تدري من هذا ؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور ، وفي هذا الحديث من الفوائد جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر ، وأشار أبو برزة بقوله « ورأيت تيسره » إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : إن كل شيء يخشى إتلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله . وقوله « مألها » يعنى الموضع الذى ألفتها واعتادته ، وهذا بناء على غالب أمرها ، ومن الجائز أن لا ترجع إلى مألها بل توجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تصحيح المال المنهى عنه . (تنبيه) : ظاهر سياق هذه القصة أن أبا

برزة لم يقطع صلاته . ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق ، فأخذها ثم رجع القهقري ، فانه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة . وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن قصدتها ما كان كثيرا . وهو مطابق لثاني حديث الباب لأنه يدل أنه **يُتَوَلَّى** تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها . فهو عمل يسير ومشي قليل فليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن تذهب دابته ، قال : ينصرف . قيل له أوتيم ؟ قال : إذا ولي ظهره القبلة استأنف . وقد أجمع العلماء على أن المشي الكثير في الصلاة المفروضة يقطعها فيجعل حديث أبي برزة على القليل كما قررناه . وقد تقدم أن في بعض طرقه الصلاة المذكورة كانت العصر . قوله (وإن أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب الي من أن أدعها) قال الدهيل : إنى وما بعدها اسم مبتدأ وأن أرجع اسم مبدل من الاسم الاول وأحب خبر عن الثاني وخبر كان محذوف ، أى إنى إن كنت راجعا أحب الي . وقال غيره أن كنت بفتح الهزمة وحذفت اللام وهى مع كذبت بتقدير كونى وفي موضع البدل من الضمير فى أنى ، وأن الثانية بالفتح أيضا مصدرية . ووقع في رواية حماد : فقال ان منزلى متراخ - أى متباعد - فلو صليت وتركته - أى الفرس - لم أت أهلى الى الليل ، أى لبعد المسكان . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . ويونس هو ابن يزيد . وقد تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهرى مستوفى . وقوله : فلما قضى ، أى فرغ . ولم يرد القضاء الذى هو ضد الاداء . قوله (لقد رأيت فى مقامى هذا كل شئ وعدته) فى رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم . وعدهم ، وله فى حديث جابر : عرض على كل شئ تولجونه . قوله (لقد رأيت) كذا للأكثر والحموى والمستمل : لقد رأيته ، ولمسلم : حتى لقد رأيته ، وهو أرجه . قوله (أريد أن أخذ قطعنا) فى حديث جابر : حتى تناورات منها قطعنا فقصرت يدي عنه ، والقطع بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيرا يروونه بالفتح والكسر هو الصواب . قوله (قطعنا من الجنة) يعنى عنقود عنب كما تقدم فى الكسوف من حديث ابن عباس . قوله (حين رأيتمنى جعلت أقدم) قال السكرماني : قال فى جهنم حين رأيتمنى تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فانه قد وقع كذا قال ، وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعا فى حديث جابر عند مسلم ولفظه : لقد جئ . بالنار ، وذلك حين رأيتمنى تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه دهم جئ . بالجنة ، وذلك حين رأيتمنى تقدمت حتى قت فى مقامى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث فى أبواب الكسوف . قوله (ورأيت فيما عمرو بن لحي) باللام والمهملة مصدر وسيأتى شرح حاله فى أخبار الجاهلية . قوله (وهو الذى سب السوائب) جمع سائبة ، وسيأتى الكلام عليها فى تفسير سورة المائدة ان شاء الله تعالى . وفى هذا الحديث أن المشي القليل لا يبطل الصلاة ، وكذا العمل اليسير ، وأن النار والجنة مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التى تقدمت مستقصاة فى صلاة الكسوف . ووجه تعلق الحديث بالزجزة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير ، لأن الذى تنفلت دابته يحتاج فى حال إمساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة ، وقد أشرت إلى ذلك فى آخر حديثه . وأغرب السكرماني فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبب الدواب مطلقا سواء كان فى الصلاة أم لا

١٢ - باب ما يجوز من البصاق والنفخ فى الصلاة
ويذكر عن عبد الله بن عمرو : ففتح البى **بِطَرَفِ** فى سجدة لله فى كسوف

١٢١٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد عن أيوب عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتعيط على أهل المسجد وقال : إن الله قبل أحدكم ، فإذا كان في صلاته فلا يبرقن - أوقال : لا يتخمنن - ثم نزل فحتمها بيده »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره

١٢١٤ - **حديث** محمد بن حذافا عنده عن حماد بن أسد قال : سمعت قتادة بن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا كان في الصلاة فأنه ينجس يده ، فلا يبرقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى »

قوله (باب ما يجوز من البهاق والتفخ في الصلاة) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرقان وهما أقل ما يتألف منه الكلام ، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز ، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا ، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققا ففعله يضر وإلا فلا . **قوله** (ويذكر عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام وقتنا معه ، الحديث بطوله ، وفيه وجعل ينفخ في الأرض ويكي وهو ساجد ، وذلك في الركعة الثانية ، وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقة المجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في المهي عن البراق في القبلة ، فأما حديث ابن عمر فقوله فيه « أن الله قبل أحدكم ، بكسر الفاف وفتح الموحدة أي مواجهه ، وقد تقدم في باب حرك البزاق باليد من المسجد ، من أبواب المساجد مع الكلام عليه ، وزاد في هذه الرواية وتفطيط على أهل المسجد ، ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك . **قوله** (فلا يبرقن أو قال لا يتخمنن) في رواية الاسماعيلي « لا يبرقن أحدكم بين يديه ، **قوله** فيه (وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره) في رواية الكشيحي عن يساره ، هكذا ذكره موقوف ولم تتقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر ، لكن وقع عند الاسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ « لا يبرقن أحدكم بين يديه ، ولكن ليبرق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه ، فإساقه كله معطوفا بعضه على بعض ، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله « فلا يبرقن بين يديه ، والباقي موقوف . وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعا ، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده ، قال ابن بطال : وروى عن مالك كراهة التفخ في الصلاة ، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام ، وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحق ، وفي المدونة : التفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة .

وعن أبي حنيفة ومحمد : إن كان يسمع فهو بمنزلة السلام وإلا فلا ، قال والقول الأول أولى ، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالتاء والفاء ، قال وقد اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة فدل على جواز النفخ فيها إذا لا فرق بينهما . ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى كلامه ، ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحيح عندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البسك أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنحن حرقان بطلت الصلاة وإلا فلا ، قال ابن دقيق العيد : وإعاضل أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما السلام أن يكون كل حرفين كلاما ، وإن لم يكن كذلك فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فإيراح شرطه في مساواة الفرع للأصل ، قال : والأقرب أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف حيث لا يسمى المفوظ به كلاما فما أجمع على إلحاقه بالسلام الحق به وما لا فلا . قال : ومن ضعيف التعليل قولهم لإبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه ﷺ نفخ في الكسوف انتهى . وأجيب بأن نفخه ﷺ محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف ، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو فإن فيه ، ثم نفخ في آخر سجدة فقال أف أف ، فصرح بظهور الحرفين . وفي الحديث أيضا أنه ﷺ قال وعرضت على النار فجعلت أنفخ خشبة أن يمشاكم حرها ، والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد إليه فانتفى قول من حمله على الغلبة ، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء . وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم . وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاما حتى يشدد الفاء ، قال : والنافع في نفخة لا يخرج الفاء صادقة من مخرجها ، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مبطل أفهما أو لم يفهما ، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل . (تنبيهان) : الأول قل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين ، وكان الفرق بين الضحك والبسك . أن الضحك يهلك حرمة الصلاة بخلاف البسك ونحوه ، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البسك من أجل الخوف من الله تعالى لا تبطل به الصلاة مطلقا . (الثاني) ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت ، رأى النبي ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ ، فقال : يا أفلح ترب وجهك ، رواه الترمذي وقال : ضعيف الاستناد . قلت : ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بأعادة الصلاة ، وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى . وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني وعن زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند البزار وأسناد الجميع ضعيفة جداً ، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شبة ، والرخصة فيه عن قدماء بن عبد الله أخرجه البيهقي

١٣ - باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته

فيه سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته ، فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين ، لكنه بلفظ وما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح ، وسيأتي في آخر باب

من أبواب السهو بلفظ ، والتصفيق ، ، ومناسبتة للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة

١٤ - باب إذا قيل المصلي تقدم أو انتظر فانتظر - فلا بأس

١٢١٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عائدو أزهر من الصغر على رقابهم ، فقبل للنساء : لا ترفقن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً »

قوله (باب إذا قيل المصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس) قال الاسماعيلي : كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة ، وليس كما ظن ، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة انتهى . والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لمن ومن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها . والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم وبحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ، وحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا . قال ابن بطال : قوله « تقدم » أي قبل رفيقك وقوله « انتظر » أي تأخر عنه . واستنبط ذلك من قوله للنساء « لا ترفقن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً » فيقتضي امتثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهم . وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام ، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأفعال ، وجوز التبرص في أثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة . ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة . وقرع ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة فقال : فيه جواز إصفاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة . **قوله** (حدثنا محمد بن كثير) هو المنبدي البصري ، ولم يخرج البخاري للكوافي ولا للشامي ولا للصفاي شيئاً . وسفيان هو الثوري . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة

١٥ - باب لا يرُدُّ السلام في الصلاة

١٢١٦ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا ابن فضال عن الأحمر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علي » . فلما رجعنا سلمت عليه فلم يرد علي وقال : إن في الصلاة سُتلاً »

١٢١٧ - **حدثنا** أبو نمير حدثنا عبد الوارث حدثنا كثير بن شذان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ في حاجة له ، فانطلقت ، ثم رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرد علي » ، فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، فقلت في نفسي : لعلي رسول الله ﷺ وجد علي أني أبغأت عليه . ثم سلمت عليه فلم يرد علي » ، فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى . ثم سلمت

عليه فردّه هلى فقال : إنما مَنَعْنِي أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ أَنْ كُنْتُ أَصْلَى . وكان على راحلته متوجّها الى غير القبلة »
قوله (باب لا يرد السلام في الصلاة) أى باللفظ المتعارف ، لأنه خطاب آدمى . واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كان يقول : اللهم اجعل على من سلم على السلام . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك ، وقد تقدم قريباً في باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة . ثم أورد حديث جابر ، وهو دال على أن الممنوع الرد باللفظ . **قوله** (شظير) بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والد كثير ، وهو في اللغة السوء الخلق . **قوله** (بشى النبي ﷺ في حاجة) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق . **قوله** (فلم يرد على) في رواية مسلم المذكورة فقال لى بيده هكذا ، وفي رواية له أخرى « فأشار إلى ، فيحمل قوله في حديث الباب « فلم يرد على » أى باللفظ . وكان جابراً لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه فلذلك قال : فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، أى من الحزن . وكأنه أبهم ذلك إشعاراً بأنه لا يدخل من شدته تحت العبادة . **قوله** (وجد) بفتح أوله والجيم أى غضب . **قوله** (أنى أبطأت) في رواية الكشميهنى « أن أبطأت ، بنون خفيفة . **قوله** (ثم سلمت عليه فرد على) أى بعد أن فرغ من صلاته . **قوله** (وقال : ما منعني أن أرد عليك) أى السلام (إلا أنى كنت أصلى) ولمسلم « فرجعت وهو يصلى على راحلته ووجهه على غير القبلة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلى لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوى الحديث ، وكرهه عطاء والشعبى ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة : لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور^(١) وقالوا : يرد إذا فرغ من الصلاة - أو وهو فيها - بالإشارة . وسيأتى اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب مجود السهو

١٦ - باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به

١٢١٨ - **رواه** قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال « بلغ رسول الله ﷺ أن بنى عمرو بن عوف بقاء كان بينهم شىء ، فخرج يصلح بينهم في أنس من أصحابه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضى الله عنهما فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حَسَّ وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤمَّ الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال الصلاة وتقدم أبو بكر رضى الله عنه فسكر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشى في العنوف يشقُّ شقاً حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيح - قال سهل : التصفيح هو التصفيق - قال وكان أبو بكر رضى الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكَثَر الناس التفت ، فإذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه بأمره أن يصلّى ، فرفع أبو بكر رضى الله عنه يده حمدة الله ، ثم رجع التفتري رواه حتى قام في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصل للناس . فلما

(١) هذا القول أصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من سلم عليه وهو يصل ، بل ثبت عنه أنه رد عليهم بالإشارة ، فعمل ذلك على مبرورية بالسلام على المصل وأنه يرد بالإشارة . والله أعلم

فَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ تَأْتِيكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ . مِنْ تَأْتِيهِ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ . ثُمَّ تَفَقَّتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَثَرْتُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِأَبْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قوله (باب رفع الايدي في الصلاة لأمر ينزل به) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم ، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم . **قوله** (وحانت الصلاة) الواو فيه حالية ، وفي رواية الكشميني ، وقد حانت الصلاة . **قوله** (ان شئت) في رواية الحموي : ان شئتم . **قوله** (من الصف) في رواية الكشميني ، في الصف . **قوله** (فرفع أبو بكر يده) في رواية الكشميني ، يديه ، بالثنية ، وهذا موضع الترجمة . ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يبطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع ، وقد أقر النبي ﷺ أبو بكر على ذلك . **قوله** (حيث أشرت عليك) وفي رواية الكشميني ، حين أشرت إليك ، وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت اليه قريبا

١٧ - باب التحذير في الصلاة

١٢١٩ - **حدثنا أبو الثَّعَالِي** حَدَّثَنَا **حَدَّثَنَا** عَنْ **أَيُّوبَ** عَنْ **مُحَمَّدٍ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ عَنِ التَّخْفِيرِ فِي الصَّلَاةِ » . وقال هشامٌ وأبو هلالٍ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[الحديث ١٢١٩ - طريقه في : ١٢٢٠]

١٢٢٠ - **حدثنا عمرو بن علي** حَدَّثَنَا **بُحَيْرٌ** حَدَّثَنَا **هَشَامٌ** حَدَّثَنَا **مُحَمَّدٌ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا »

قوله (باب الخصر في الصلاة) بفتح المعجمة وسكون المهملة أى حكم الخصر ، والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة . **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد ومحمد هو ابن سيرين . **قوله** (نهى) بضم النون على البناء للجهول وفاعل ذلك النبي ﷺ كما في رواية هشام . **قوله** (وقال هشام) يعنى ابن حسان (وأبو هلال) يعنى الواسي (عن ابن سيرين الخ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب ، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستعمل (نهى) على البناء للفاعل ولم يسمه ، وسماه الكشميني في روايته ، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ (نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصرا ، وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ، ولفظ (عن الخصر في الصلاة ، وأما رواية أبي هلال فوصلها الدارقطني في الأفراد ، من طريق عمرو بن مَرْزُوق عنه بلفظ (عن الاختصار في الصلاة . **قوله** (نهى) بالضم على البناء للفعول ، وفي رواية الكشميني (نهى النبي ﷺ . **قوله** (مختصرا) في رواية الكشميني (مختصرا ، بضم السين ، بضم السين ، وللإسراع على من طريق سليمان بن حرب (حدثنا حماد بن زيد قال : قيل لأبيوب إن هشاما روى عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الاختصار في الصلاة ، فقال : إنما قال التخصر . وكان سبب التخصر

أيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير التخصير كما سيأتي . وقد فهمه ابن أبي شبة عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه : قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاضعته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود وقته الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور من تفسيره . وحكى المروزي في الغريبين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة . وقيل أن يحذف الطمأنينة . وهذا القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ممكنًا لكن رواية التخصير والتخصير تأييدها ، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه لغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخضرة أى عصا يتوكأ عليها في الصلاة . وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ . وبؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاضعتي ، فلما صلى قال : هذا الصلْب في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه . واختلفت في حكمة النهي عن ذلك فقيل : لأن إبليس أهبط متخصرا أخرجه ابن أبي شبة من طريق حميد بن هلال موقفا ، وقيل : لأن اليهود تكسر من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة . زاد ابن أبي شبة فيه في الصلاة ، وفي رواية له « لا تشبهوا باليهود » وقيل : لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شبة أيضا عن مجاهد قال « وضع اليد على الخفق استراحة أهل النار » وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد رواءه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد باسناد حسن ، وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المذهب ، وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي ، وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني في « باب التخصير في الصلاة » : « وروى أنه استراحة أهل النار » وما أظن أن قوله روى إلخ إلا من كلامه لامن كلام البخاري ، وقد ذكرت من رواه والله الحمد ، والله أعلم

١٨ - بِاسْمِ يُفَكِّرُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ

وقال عمر رضي الله عنه : إني لأجهزُ جيشي وأنا في الصلاة

١٢٢١ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا روح حدثنا عمر هو ابن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة بن المارث رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ المصير ، فلما سلم قم سريعا دخل على بعض نساءه ، ثم خرج ورأى ما في وجود القوم من تعجبهم لسرعته فقال : ذكرت - وأنا في الصلاة - تبرا عندنا فكبرته أن يسمي - أو يبيت - عندنا ، فأصرت بقسمته »

١٢٢٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر عن الأعرج قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « إذا أدن باله لادة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فإذا سكت المؤذن أقبل ، فإذا توب أدبر » ، فإذا سكت أقبل ، فلا يزال بالمرء يقول له اذكر ما لم يكن يذكر حتى لا يدرى كم صلى . قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : إذا فعل أحدكم ذلك فليستجده سجدتين وهو قاعد ، وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة رضي الله عنه

١٢٢٣ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه « يقول الناس : أكثر أبو هريرة ، ففقت رجلاً قلت : بما قرأ رسول الله ﷺ الباردة في الغتمة ؟ فقال : لا أدري . فقلت : لم تشهدها ؟ قال : بلى . قلت : لئن أنا أدري ، قرأ سورة كذا وكذا »

قوله (باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة) الشيء بالنصب على المفعولية ، والتفكير بالرجل لا مفهوم له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء ، قال المصنف : التفكير أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان ، ولكن يفتقر الحال في ذلك ، فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف مما يكون في أمر الدنيا . **قوله** (وقال عمر : إن لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه هذا سواء ، قال ابن التين : إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كأن يقول : أجهز فلانا ، أفدم فلانا ، أخرج من العدد كذا وكذا ، فيأتى على ما يريد في أقل شيء من الفكرة . فاما أن يتابع التفكير ويكثر حتى لا يدري كم صلى فهذا اللامى في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى . وليس هذا الإطلاق على وجهه ، وقد جاء عن عمر ما يأباه ، فروى ابن أبي شيبة عن طريق هروء بن الزبير قال : قال عمر « إنى لأحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة ، وروى صالح بن أحمد حبل في كتاب المسائل ، عن أبيه من طريق حماد بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ ، فلما انصرف قالوا : يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال : إنى حدثت نفسي وأنا في الصلاة بعير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ، ثم أعاد وأعاد القراءة . ومن طريق عياض الأشعري قال صلى عمر المغرب فلم يقرأ ، فقال له أبو موسى : إنك لم تقرأ ، فأقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال : صدق ، فأعاد . فلما فرغ قال : لا صلاة ليست فيها قراءة ، إنما شغلني عير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها . وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الفكرة . ويؤيده ما روى الطحاوي من طريق ضميم بن جوس عن عبيد الرحمن ^(١) بن حنظلة بن الراهب « أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بهاخمة الكتاب مرتين فلما فرغ ولم يجد يحدق السور ، ورجل هذه الآثار نفات ، وهى محمولة على أحوال مختلفة ، والآخر كأنه منذهب لعمر . ولغذه المسألة النفات إلى مسألة الخشوع في الصلاة ، وقد تقدم البحث فيه في مكانه . **قوله** (حدثنا روح) هو ابن عبادة ، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المسكي ، وقد تقدم هذا الحديث وشي من قوائمه في أواخر صفة الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه **يُتَفَكَّرُ** في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة . **قوله** (عن جعفر) هو ابن دبيعة المصري . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل أبواب الأذان مستوفى ، وشاهد الترجمة قوله « حتى لا يدري كم صلى » فإنه يدل على أن التفكير لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها . **قوله** (قال

(١) كذا في الأصول التي في أيدينا ، ولعل المصواب « عن أبي عبد الرحمن » لأن ضميم المذكور إنما روى عن عبد الله بن حنظلة وهو يكنى أبا عبد الرحمن ، وليس له رواية عن عبد الرحمن بن حنظلة كما يعلم ذلك من الاستيعاب ، و « الاسماء » و « تهذيب التهذيب »

أبو سلة بن عبد الرحمن : إذا فعل أحك ذلك فليجد محمد بن وهو قاعد ، وسمعه أبو سلة من أبي هريرة (هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلة كما سيأتي في خامس ترجمة من أبواب السهو ، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وربما تبادل إلى الذهن من سياق المصنف أن هذه الزيادة من رواية جعفر ابن ربيعة عن أبي سلة ، وليس كذلك ، وسيأتي في سادس ترجمة أيضا من طريق الزهري عن أبي سلة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعا بخلاف ما يرويه سياقه هنا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى هناك . قوله (قال قال أبو هريرة) في رواية الاسماعيل عن أبي هريرة ، قوله (يقول الناس أكثر أبو هريرة) أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ : أن الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وإن كنت ألزمه لشيع بعثي ، فلقبت رجلا فقلت له : بأى سورة ، فذكر الحديث وقال في آخره : أخرجه البخاري عن أبي مصعب انتهى . ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري . وكان البيهقي يبع أطراف خلف فانه ذكرها ، وقد قال ابن عساکر : لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى . ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث ، لكن قال بعد قوله « لشيع بعثي : حين لا أكل الخبز ولا ألبس الحرير ، فذكر قصة جعفر بن أبي طالب ، فعمل البيهقي أراد هذا ، وكان المقبري وغيره من رواة كان يحدث به تاما تارة ومختصرا أخرى . وقد وقع عند الاسماعيل من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث ، وحفظت من رسول الله ﷺ وعاءين ، الحديث وفيه « أن الناس قالوا : أكثر أبو هريرة ، فذكره . وقوله « حفظ الخ ، تقدم في العلم مع الكلام عليه ، وتقدم في العلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة « أن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت ، الحديث وسيأتي في أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلة عن أبي هريرة قال « أنكم تقولون إن أبا هريرة أكثر ، الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره ، وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش ، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به مما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث . قوله (فلقبت رجلا) لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة ، وقوله « بكمس الموحدة بغير ألف لأبي ذر وهو المعروف ، وللاكثر بإثبات الألف وهو قليل ، أي بأى شيء . قوله (البارحة) أى أقرب ليلة مضت . وفي هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إقتضائه وضبطه ، بخلاف غيره . وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرب . أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأقنها ، كذا ذكر النكرمانى هذين الاحتمالين ، وبالأول جزم غيره والله أعلم

(غائبة) اشتمت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثا . لملق من ذلك ستة والبقية موصولة . المكرر منها فيها رقبا معنى ثلاثة وعشرون حديثا وبقية حاضرة ، وإفقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في قصة انفلات دابته ، وحديث عبد الله بن عمرو الملق في التفخ في السجود ، وحديث أبي هريرة في التخصر ، وحديثه في القراءة في القنمة . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب السهو

١ - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

١٢٢٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحينة رضي الله عنه أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه . فلما قضى صلاته ونظرنا نسيمة كبرت قبل التسليم فسجد سجدة وهو جالس ، ثم سَلَّمَ »

١٢٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحينة رضي الله عنه أنه قال « إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما . فلما قضى صلاته سجد سجدة ، ثم سَلَّمَ بعد ذلك »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة) وللكشميني والأصيلي وأبي الوقت « ركعتي الفرض ، وسقط لفظ « باب ، من رواية أبي ذر . والسهو الغفلة عن الشيء . وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان ، وليس بشيء . واختلف في حكمه فقال الشافعية : مسنون كله ، وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وعن الحنابلة التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً ، وبين السنن القولية فلا يجب . وكذا يجب إذا سها بزيادة فعمل أو قول يطلما عمده . وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي في أبواب القبلة « ثم ليسجد سجدة » ، ومثله لمسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب . وقد ثبت من فعله ﷺ ، وأفعاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب ولا سجا مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » . **قوله** (عن عبد الرحمن الأعرج) كذا في رواية كريمة ، ولم يسم في رواية الباقرين . **قوله** (عن عبد الله بن بحينة) تقدم في التشهد أن بحينة اسم أمه أو أم أبيه ، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بحينة بألف . **قوله** (صلى لنا) أي بنا أو لأجلنا ، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بهم ، ويأتى في الأيمان والنذور من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بنا » . **قوله** (من بعض الصلوات) بين في الرواية التي تنها أنها الظهر . **قوله** (ثم قام) زاد الصحاح عن ثمان عن الأعرج « فسبحوا به ففضي حتى فرغ من صلاته ، أخرجه ابن خزيمة . وفي حديث معاوية عند النسائي وعقبة بن عامر عند الحاكم جميعاً نحو هذه القصة بهذه الزيادة . **قوله** (فلما قضى صلاته) أي فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه . وقد استدلل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين . به قال أبو حنيفة ، وتعقب بأن السلام لما كان للتحويل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كن فرغ من صلاته

يريد على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج ، وحق إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم ، وقد على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه . والزيادة من الحفاظ مقبولة .

قوله (ونظرنا تسليمة) أى انتظرنا ، وتقدم في رواية شعيب بن غنظ ، وابتلع الناس تسليمة ، وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه عليه السلام في قصة ابن بحينة قبل السلام سهوا ، أو أن المراد بالسجدة سجدتا الصلاة ، أو المراد بالتسليم التسليم التام ، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده . **قوله** (كبر قبل التسليم فسجد سجدتين) فيه مشروعية سجود السهو وأنه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهيا لم يلزمه شيء أو عامدا بطلت صلاته لأنه يعتمد الاتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة ، وأنه يكبر لهما كما يكبر في غيرهما من السجود . وفي رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب ، يكبر في كل سجدة ، وفي رواية الأوزاعي ، فكبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم ، أخرجه ابن ماجه ، ونحوه في رواية ابن جريح كما سيأتي بيانه عقب حديث الليث . واستدل به على مشروعية التكبير فيما والجر به كما في الصلاة ، وأن بينهما جلسة فاصلة ، واستدل به بعض الشافعية على الإكتماء بالسجدة السهوية في الصلاة ، ولو تكرر من جهة أن الذي فات في هذه القصة الجلوس والشهد فيه وكل منهما لو سها المصل عنده على انفراده سجد لأجله ولم ينقل أنه عليه السلام سجد في هذه الحالة غير سجدتين ، ونعقب بأنه ينبغي على ثبوت مشروعية السجود لترك ما ذكر ، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا الحديث فيستلزم اثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه ، وقد صرح في بقية الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس كما سيأتي من رواية الليث ، نعم حديث ذى الدين دال لذلك كما سيأتي . **قوله** (وهو جالس) جملة حالية متعلقة بقوله وسجد ، أى أنشأ السجود جالسا . **قوله** (ثم سلم) زاد في رواية يحيى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية الليث الآتية ، وسجد ، أى أنشأ السجود معه مكان ما نسي من الجلوس ، واستدل به على أن سجود السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك . نعم رد على من زعم أن جميعه بعد السلام بالخفيفة وسيأتي ذكر مستندهم في الباب الذي بعده ، واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعدد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور ، ورجعه الغزالي وناس من الشافعية ، واستدل به أيضا على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم . ونقل ابن حزم فيه الإجماع ، لكن استثنى غيره ما إذا ظن الإمام أنه سها فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فيما سجد له وفي تصويرها عسر ، وما إذا تبين أن الإمام محدث ، ونقل أبو الطيب الطبري أن ابن سيرين استثنى المسبوق أيضا ، وفي هذا الحديث أن يسجد السهو لا تشهد بعده إذا كان قبل السلام وقد ترجم له المصنف قريبا وأن التشهد الأول غير واجب وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة ، وأن من سها عن التشهد الأول حتى قام إلى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سبى بها عليه السلام فلم يرجع ، فلو تعدد المصل الرجوع بعد تلبسه بالركن بطلت صلاته عند الشافعي خلافا للجمهور ، وأن السهو والنسيان جائزان على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فبما طريقه التشريع . وأن عمل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد السهو قبل أن يتشهد ساهيا أعاد عند من يوجب التشهد الأخير وهو الجمهور

٢ - باب إذا صلى خمسا

١٢٢٦ - **عنه** أبو الوليد حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظَهْرَ حَسًّا ، فَقِيلَ لَهُ : أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ حَسًّا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ »

قَوْلُهُ (باب إذا صلى حسا) قيل أراد البخارى التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والزهري وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون غارجا . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة فيم الحكم جميع حالها فلا تخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيبا للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضا لما وقع من الخلط . فانه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي ﷺ بسجود السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم ، وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضا فقصه ذى اليدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان ، وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحد ، فقد قال غيره : بل طريق أحد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي ﷺ في ذلك لرأبته كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام . وقال إسحق مثله ، إلا أنه قال : ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان . فلهذا مذهب من قولى أحمد ومالك ، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر . وأما داود فجرى على ظاهره فقال : لا يشرع بسجود السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي ﷺ فيها فقط . وعند الشافعي بسجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية كله بعد السلام ، واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلل بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن يسجد السهو بعد السلام لئلا يضره قبله لعدم عليه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ . وأجلب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي : إذا شك أحدكم في صلاته فليستعز الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين ، وقد قصد في أبواب القبلة ، وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي . وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في النهاية ، الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في منزههم ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر لأنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه ، والخلاف عند الحنفية قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداه قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في المقنع ، من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعمد ، وإلا فبإدراكه

ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال : الاجماع الذى نقله الماوردى وغيره قبل هذه الآراء فى المذاهب المذكورة .
وقال ابن خزيمة : لا حجة للعراقيين فى حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : ان مجلس الصلّى فى الرابعة مقدار
التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسجود ، وان لم يجلس فى الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل فى حديث
ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه
بها . قوله (عن الحكم) هو ابن عتبة العقبة الكوفى . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعى . قوله (صلى الظهر
خسا) كذا جزم به الحكم ، وقد تقدم فى أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم أنهم من هذا السياق وفيه قال
إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص . قوله (فقبل له أزيد فى الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟) أخرجه مسلم وأبو داود
من طريق إبراهيم بن سويد النخعى عن ابن مسعود بلفظ : فلما انفتل توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا :
يا رسول الله هل زيد فى الصلاة ؟ قال : لا ، فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مسأرتهم ، وهو
دال على عظيم أدبهم معه عليه السلام . وقولهم : هل زيد فى الصلاة ، يفسر الرواية الماضية فى أبواب القبلة بلفظ : هل
حدث فى الصلاة شيء . (تنبيه) : روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصرا ولفظه : ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد
بحدق السجود بعد السلام والسلام ، أخرجه أحد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم ، قال ابن خزيمة : ان كان
المراد بالسلام قوله : وما ذاك ، فى جواب قولهم : أزيد فى الصلاة ، فهذا نظير ما وقع فى قصة ذى الدين وسياق
البحث فيه فيها ، وإن كان المراد به قوله : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فقد اختلف الرواة فى الموضع الذى قالها
فيه ، فى رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من بحدق السجود ، وفى رواية غيره أن ذلك كان قبل ، ورواية
منصور أرجح . والله أعلم . قوله (فسجد بمحدثين بعد ما سلم) يأتى فى خبر الواحد من طريق شعبة أيضا بلفظ
« فثنى رجله وسجد بمحدثين » ، وتقدم فى رواية منصور « واستقبل القبلة » ، وفيه الزيادة المشار إليها وهى « اذا شك
أحدكم فى صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه » ، ومسلم من طريق مسهر عن منصور « فأبكم شك فى صلاة فليظفر أخرى
ذلك الى الصواب » ، وله من طريق شعبة عن منصور « فليتحرك أقرب ذلك الى الصواب » ، وله من طريق فضيل بن
عياض عن منصور « فليتحرك الذى يرى أنه الصواب » ، زاد ابن حبان من طريق مسهر « فليتم عليه » ، واختلف فى
المراد بالتحرك فقال الشافعية : هو البناء على اليقين لا على الأغلب ، لأن الصلاة فى الذمة ييقن فلا تسقط إلا بيقين .
وقال ابن حزم : التحرك فى حديث ابن مسعود بفسره حديث أبي سعيد ، يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ : واذا لم
يبدأ أصلى ثلاثا أو أربعا فليطرح الشك ولين على ما استيقن ، وروى سفيان فى جامعه عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر قال « اذا شك أحدكم فى صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم » انتهى . وفى كلام الشافعى قوله ولفظه : قوله
« فليتحرك » أى فى الذى يظن أنه نقصه فليتمه ، فيكون التحرك أن يعيد ما شك فيه ويبنى على ما استيقن ، وهو
كلام عربى مطابق لحديث أبي سعيد ، إلا أن الألفاظ تختلف . وقيل : التحرك الأخذ بغالب الظن ، وهو ظاهر
الروايات التى عند مسلم . وقال ابن حبان فى صحيحه : البناء غير التحرك ، فالبناء أن يشك فى الثلاث أو الأربع
مثلا فعليه أن يلغى الشك ، والتحرك أن يشك فى صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبنى على الأغلب هنده . وقال
غيره : التحرك لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أحد فى المشهور :
التحرك يتعلق بالإمام فهو الذى يبنى على ما غلب على ظنه ، وأما المنفرد فيبنى على ثبوتين دائما . وعن أحد رواية

أخرى كالشافعية ، وأخرى كالحنفية . وقال أبو حنيفة : إن طرأ الشك أولاً استأنف ، وإن كثرت بني على غالب ظنه ، وإلا فعلى اليقين . ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعي ، وأن التحري هو القصد قال الله تعالى ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَادًا ﴾ وحكى الأثر عن أحمد في معنى قوله **تَحَرَّوْا** ، لا غرار في صلاة ، قال : أن لا يخرج منها إلا على يقين ، فهذا يقوى قول الشافعي . وأبعد من زعم أن لفظ التحري في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو ممن دونه لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفقته ، لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، واستدل به على أن من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تفسد خلافا للكوفيين ، وقولهم يحمل على أنه قد في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه ، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافا لبعض المالكية إذا كثرت ، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة ، وعلى أن من لم يعلم بسهو إلا بعد السلام يسجد للسهو ، فإن طال الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت محله ، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالفناء ، وتعقبه السجود أيضا بالفناء ، وفيه نظر لا يخفى . وعلى أن الكلام المعد فيما يصلح به الصلاة لا يفسدها ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ، وأن من تحول عن القبلة ساهيا لا إعادة عليه ، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة . واستدل البيهقي على أن عزوب النية بعد الاحرام باصلا لا يبطلها . وقد تقدمت بقية مباحث في أبواب القبلة

٣ - باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدةً ثنتين مثل سجود الصلاة أو أطول

١٢٢٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سدة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله انقضت ؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه : أحق ما يقول ؟ قالوا : نعم . فصلّى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدةً ثنتين » . قال سعد : « رأيت عروة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين ، فسلم وتكلم ، ثم صلى ما بقى وسجد سجدةً ثنتين وقال : هكذا فعل النبي ﷺ »

قوله (باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدةً ثنتين مثل سجود الصلاة أو أطول) في رواية لغير أبي ذر « فسجد » والاول أوجه ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفاً تقديره ما يكون الحكم في نظائره . أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين . نعم ورد التماس في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وسيأتي البحث في كونهما قصتين أو أولاً في الكلام على تسمية ذي اليمين ، وأما قوله « مثل سجود الصلاة أو أطول » فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة كما في الباب الذي بعده . **قوله** (صلى بنا رسول الله ﷺ) ظاهره أن أبا هريرة حضر القصة ، وحمله الطحاوي على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين ، وسبب ذلك قول الزهري : إن صاحب القصة استشهد بيدر . فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين^(١) . لكن اتفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهري

(١) صوابه بأكثر من أربع سنين ، لأن غزوة بدر وقعت في رمضان من السنة الثمانية من الهجرة ، وإسلام أبي هريرة وقع عام خير في أول سنة سبع ، فأمل .

وهم في ذلك ، وسببه أنه جعل القصة لذى الشمالين ، وذو الشمالين هو الذى قتل بيدر وهو خزاعى واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة . وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ بحدة لأنه حدث هذا الحديث بعد النبي ﷺ كما أخرجه الطبراني وغيره . وهو سلى واسمه الخرباق على ما سياتى البحث فيه . وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلة عن أبي هريرة ، فقام رجل من بنى سليم ، فلما وقع عند الزهرى بلفظ ، فقام ذو الشمالين ، وهو يعرف أنه قتل بيدر قال لأجل ذلك : إن القصة وقعت قبل بدر ، وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لسلك من ذى الشمالين وذى اليمين وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهى قصة ذى اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقيل يعمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضاً ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبباً للاشتباه . ويدفع الجواز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة في هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ ، بيننا أنا أصل مع رسول الله ﷺ ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى رحمه الله في اختلاف الحديث ، قوله (الظاهر أو العصر) كذا في هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك ، وتقدم في أبواب الإمامة عن أبي الوليد عن شعبة بلفظ ، الظاهر ، بغير الشك ، ولمسلم من طريق أبي سلة المذكور ، صلاة الظهر ، وله من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة ، العصر ، بغير شك ، وسياق بعد باب للصف من طريق ابن سيرين أنه قال : وأكثر ظنى أنها العصر ، وقد تقدم في باب تشبيك الأصابع في المسجد ، من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ ، إحدى صلاتي العشي ، قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا . ولمسلم ، إحدى صلاتي العشي ، إما الظهر وإما العصر ، والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يعمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة ولفظه ، صلى ﷺ إحدى صلاتي العشي - قال أبو هريرة - ولكنني نسيتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، وطراً الشك في تعيينها أيضاً على ابن سيرين وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر ، فإن قلنا إنها قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة . قوله (فسلم) زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة ، في الركعتين ، وسياق في الباب الذى بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفي الذى يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بأنهم من هذا السياق ونستوفى الكلام عليه ثم . قوله (قال سعد) يعنى ابن إبراهيم راوى الحديث ، وهو بالاسناد المصدر به الحديث ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة مفرداً . وهذا الأثر يقوى قول من قال : إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، لكن محتمل أن يكون عروة تكلم ساهياً أو ظاناً أن الصلاة تمت ، ومرسل عروة هذا بما يقوى طريق أبي سلة الموصولة ، ومحتمل أن يكون عروة حمله عن أبي هريرة ، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء .

٤ - باب من لم يتشهد في سجدة السجود

وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا . وقال قتادة : لا يتشهد

١٢٢٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنين ، فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ : « صدق ذو اليمين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّي التّينِ أخريين ، ثمّ سلّم . ثمّ كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثمّ رفع »

حديث سليمان بن حرب حدثنا حماد عن سلمة بن علقمة قال « قلت لمحمد : في سجدة السهو تشهد ؟ قال : ليس في حديث أبي هريرة »

قوله (باب من لم يتشهد في سجدة السهو) أي إذا سجدهما بعد السلام من الصلاة ، وأما قبل السلام فالجهور على أنه لا بعيد التشهد ، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ، وعن البويطي عن الشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف ، وعن عطاء يتخير ، واختلف فيه عند المالكية ، وأما من سجد بعد السلام لحكى الترمذي عن أحمد وإسحق أنه يتشهد ، وهو قول بعض المالكية والشافعية ، ونقله أبو حامد الاسفراييني عن القديم ، لكن وقع في مختصر المزني ، سمعت الشافعي يقول : إذا سجد بعد السلام تشهد ، أو قبل السلام أجره التشهد الأول ، وتأول بعضهم هذا النص على أنه تفريع على القول القديم وفيه ما لا يخفى . **قوله** (وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما . **قوله** (وقال قتادة لا يتشهد) كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري ، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : يتشهد في سجدة السهو ويسلم ، ففعل ، ولا ، في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك . **قوله** (فقام رسول الله ﷺ فصلّي اثنين) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام ، وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائما . وأجيب بأن المراد بقوله فقام أي اعتدل ، لأنه كان مستنهدا إلى الخشبة كما سيأتي ، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة . وقال ابن المنير في الحاشية : فيه إجماع إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام ، كذا قال وهو بعيد جدا . **قوله** في آخره (ثم رفع) زاد في باب خبر الواحد ، من هذا الوجه « ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع ، وسيأتي الكلام على التكبير في الباب الذي يليه . **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد ، وكذا ثبت في رواية الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب . **قوله** (عن سلمة بن علقمة) هو التميمي أبو بشر ، وربما اشتبه بسلمة بن علقمة المزني وكنته أبو محمد الكونهم بصريين متقاربى الطبقة ، لكن الثاني بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخاري شيئا . **قوله** (قلت لمحمد) هو ابن سيرين ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « سألت محمد بن سيرين ، . **قوله** (قال ليس في حديث أبي هريرة) في رواية أبي نعيم « فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئا وأحب إلى أن يتشهد ، وقد يفهم من قوله ، ليس في حديث أبي هريرة ، أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك ، فقد رواه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك ، عن محمد بن سيرين عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسجد ، فسجد محمد بن ثم تشهد ثم سلم ، قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حبان : ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى . وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر . وضعفه البيهقي وابن عبد البر

وغيرهما وروى أشعث نحافته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين ، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد . وروى السراج من طريق سلة بن علقمة أيضا في هذه القصة ، قلت لابن سيرين : فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد شيئا ، وقد تقدم في باب تشييك الأصابع ، من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال : وبُعث أن عمران بن حصين قال : ثم سلم ، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم ، فصارت زيادة أشعث شاذة ، ولهذا قال ابن المنذر : لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت . لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي ، وعن المغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعف ، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن ، قال العلائي : وليس ذلك ببعيد ، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة

٥ - باب من يُكَبِّرُ في سجدة السهو

١٢٢٩ - **حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ** حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** عَنْ **مُحَمَّدٍ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « **صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ** إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ - قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا الْقَصْرُ - رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا ، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَنَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ ، وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ ، فَقَالُوا : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ ؟ وَرَجُلٌ يَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أُنْسِيتَ أَمْ قَعَصَرْتَ ؟ قَالَ : لَمْ أُنْسَ وَلَمْ نَقْصُرْ . قَالَ : بَلَى قَدْ نَسِيتَ . فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ »

١٢٣٠ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا **ثَنَا لَيْثُ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** عَنِ **الْأَعْرَجِ** عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ** الْأَسَدِيِّ **حَلِيفِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ** « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ . فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، وَسَجَدَ مَعَهُ النَّاسُ مَعَهُ ، مَسْكَانًا مَا نَسَى مِنَ الْجُلُوسِ »
تَابَهُ **ابْنُ جُرَيْجٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** فِي التَّكْبِيرِ

قَوْلُهُ (باب يكبر في سجدة السهو) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة لإحرام أو يكتفى بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء . وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو ، قال : وما يتحمل منه بسلام لا بد له من تكبيرة لإحرام ، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال : فكبر ثم كبر وسجد للهو ، قال أبو داود : لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد ، فأشار إلى شذوذ هذه الزيادة . وقال القرطبي أيضا : قوله يعني في رواية مالك الماضية فصل رَكَعَتَيْنِ ثم سلم ثم كبر ثم سجد ، يدل على أن التكبيرة للإحرام لأنه أتى بهم التي تقتضي التراخي ، فلو كان التكبير للسجود لكان معه ، وتعقب بأن ذلك من نصرف الرواة ، فقد تقدم من طريق ابن عرون عن ابن سيرين بلفظ : فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد ، فأني بوار المصاحبة التي تقتضي المعية .

والله أعلم . قوله (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون .
 قوله (وأكثر ظني أنها المعصر) هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور ، وإنما رجح ذلك عنده لأن في حديث
 عمران الجرم بأنها المعصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل . قوله (ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد) أي في جهة القبلة .
 قوله (فوضع يده عليها) تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ «فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، أي
 موضوعة بالعرض» . وسلم بن طريق ابن عينة عن أيوب ، ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغمضا ،
 ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان متدا بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان
 ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح . قوله (فأبأ أن يكلمه) في رواية ابن عون «فأبأه»
 بزيادة الضمير ، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذواليدن فغلب عليه حرصه
 على تعلم العلم . قوله (وخرج سرعان) بفتح المهملة ، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصل ضبطه بضم
 ثم إسكان كأنه جمع سريع ككثيب وكشبان والمراد بهم أوائل الناس خروجا من المسجد وهم أصحاب الحاجات
 غالبا . قوله (فقالوا أقصرت الصلاة) كذا هنا بهزة الاستفهام ، وتقدم في رواية ابن عون بمخذه فتحمل تلك
 على هذه ، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجوزوا بوقوع شيء بغير علم وهابوا النبي ﷺ أن يسألوه ولما استفهموه
 لأن الزمان زمان النسخ . وقصرت بضم القاف وكسر المهملة على البناء بالمفعول أي أن الله قصرها ، وبتحقيق ضم
 على البناء للماعل أي صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح . قوله (ورجل يدعو النبي ﷺ) أي
 يسميه (ذا الدين) والتقدير وهناك رجل ، وفي رواية ابن عون «وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذا الدين»
 وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبدل قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه
 كان يعمل بيديه جميعا ، وحكى عن بعض شراح والتنبية ، أنه قال : كان قصير الدين فكأنه ظن أنه حميد الطويل
 فهو الذي فيه الخلاف ، وقد تقدم أن العوالب التفرقة بين ذي الدين وذو الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم
 ذي الدين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن
 حصين عند مسلم ولفظه «فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول» وهذا صنيع من يوحد حديث أبي
 هريرة بحديث عمران وهو الأرجح في نظري ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على
 ذلك الاختلاف الواقع في السياقين ، ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنتين وأنه ﷺ قام إلى خشبة في
 المسجد ، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة ، فأما الأول فقد حكى
 العلاني أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده ، ولكن طريق الجمع يكتفى
 فيها بأدنى مناسبة ، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذي الدين في كل مرة استفهم النبي ﷺ
 عن ذلك واستفهم النبي ﷺ الصعابة عن صحة قوله ، وأما الثاني فلعن الراوي لما رأى تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة
 ظن أنه دخل منزله لتكون الخشبة كانت في جهة منزله ، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن
 عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، ولموافقة ذي الدين نفسه له على سياقه كما
 أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم ، وقد تقدم في باب
 تشبيك الأصابع ، ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبي هريرة كان يرى التوحيد بينهما ، وذلك أنه

قال في آخر حديث أبي هريرة : نبش أن عمران بن حصين قال : ثم سلم . **قوله** (فقال : لم أنس ولم تقصر) كذا في أكثر الطرق ، وهو صريح في نفي النسيان ونفي التقصر ، وفيه تفسير البراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند مسلم « كل ذلك لم يكن ، وتأيد ما قاله أصحاب المعاني : إن لفظ كل إذا تقدم وعقبا النفي كان نفيا لكل فرد لا للجموع ، بخلاف ما إذا تأخرت كأن يقول لم يكن كل ذلك ، ولهذا أجاب ذو اليمين في رواية أبي سفيان بقوله « قد كان بعض ذلك ، وأجابه في هذه الرواية بقوله « بلى قد نسيت ، لأنه لما نفي الأمرين وكان مقررا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالتقصر ، وهو حجة لمن قال : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع ، وإن كان عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية ونحو الخلاف بالأفعال ، لكنهم تعقبوه . نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله « لم أنس ولم تقصر ، ثم تبين أنه نسي ، ومعنى قوله لم أنس أي في اعتقادي لا في نفس الأمر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين ، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره ، وأما من منع السهو مطلقا فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة فقيل : قوله لم أنس نفي للنسيان ، ولا يلزم منه نفي السهو . وهذا قول من فرق بينهما ، وقد تقدم رده . ويكنى فيه قوله في هذه الرواية « بلى قد نسيت ، وأقره على ذلك . وقيل : قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يعتمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في « باب الترجع نحو الفيلة ، ففيه « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأنبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله « إنما أنا بشر ، ولم يكتف بأثبت وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسيانا فقال « كما تنسون ، وهذا الحديث يرد أيضا قول من قال معنى قوله لم أنس انكار اللفظ الذي نفاه عن نفسه حيث قال « لا أنسى ولكن أنسى ، وإنكار اللفظ الذي أنكره على غيره حيث قال « بشنا لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا ، وقد تعقبوا هذا أيضا بأن حديث أبي لا أنسى لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد ، وأما الآخر فلا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فإن الفرق بينهما واضح جدا ، وقيل إن قوله لم أنس راجع إلى السلام أي سلمت قصدا بأننا على ما في اعتقادي أني صليت أربعا وهذا جيد ، وكان ذا اليمين فهم المصوم فقال « بلى قد نسيت ، وكان هذا القول أوقع شككا احتاج معه إلى استكثبات الحاضرين . وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذي اليمين عدلا ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده . وبهذا يجاب من قال إن من أخبر بأمر حسي بحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقة ، فإن سبب عدم القطع كون خبره معارضا باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به . وفيه أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحدا أو منعت العادة ^(١) غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره . وفيه العمل بالاستصحاب لأن ذا اليمين استصحب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أقوال النبي ﷺ للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للسخ ، وبقيّة الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسخ فكشوا ، والرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بأن الصلاة

قصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام . وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافى سهوا ، قال يحنون : إنما بنى من سلم من ركعتين كما في قصة ذي اليمين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص وأردم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلا في الصباح ، والذين قالوا يجوز البناء مطلقا قيدوه بما إذا لم يطل الفصل ، واختلفوا في قدر الطول لحسد الشافعي في الأمام ، والعرف ، وفي البويطي بقدر ركعة ، وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها . وفيه أن الباقي لا يحتاج إلى تكبيرة الإحرام ، وأن السلام ونية الخروج من الصلاة سهوا لا يقطع الصلاة ، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه ، وأن الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية . وأما قول بعضهم إن قصة ذي اليمين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري إنما كانت قبل بدر ، وقد قدمنا أنه إما وهم في ذلك أو تعددت القصة لذى الشمالين المقتول ببدر ولذى اليمين الذي تأخرت وفاته بعد النبي ﷺ ، فقد ثبت شهود أبي هريرة للقصة كما تقدم وشهدها عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضا ، وروى معاوية بن حديج بمهملة وجيم مصفرا قصة أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين ، وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم ، ونهينا عن الكلام ، أي إلا إذا وقع سهوا ، أو عمدا لمصلحة الصلاة ، فلا يعارض قصة ذي اليمين انتهى . وسيأتي البحث في الكلام العمدة لمصلحة الصلاة بعد هذا . واستدل به على أن المقدور في حديث «رفع عن أمي الخطأ والنسيان» أي لئيهما وحكما خلافا لمن قصره على الإثم ، واستدل به على أن تمدد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتمتع بانه ﷺ لم يتكلم إلا ناسيا ، وأما قول ذي اليمين له «بلى قد نسيت» وقول الصحابة له «صدق ذو اليمين» فأنهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظنا أنهم ليسوا في صلاة ، كذا قيل وهو فاسد ، لأنهم كلوه بعد قوله ﷺ «لم تقصر» وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومأوا كما عند أبي داود في رواية ساق مسلم إسنادها ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حل القول على الإشارة بحجاز سائغ بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوي ، وهو أقوى من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذي اليمين «بلى قد نسيت» وبجواب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جوازا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتي البحث فيه في تفسير سورة الأنفال ، وتمتع بانه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة ، وأجيب بانه ثبت مغايبته في التشهد وهو حتى بقولهم «السلام عليك أيها النبي» ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن يقال ما دام النبي ﷺ يراجع الصلوات لحائز له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذي اليمين «بلى قد نسيت» ولم يبطل صلاته والله أعلم . وفيه أن يسجد السهو لا يتكرر بتكرار السهو - ولو اختلف المجلس - خلافا للأوزاعي ، وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشامي أن لكل سهو سجدة ، وورد على وفقه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع . وحمل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أي لا يختص بما سجد فيه الشارع ، وروى البيهقي من حديث عائشة «سجدتا للسهو تجزئان من كل زيادة ونقصان» . وفيه أن اليقين لا يترك إلا باليقين ، لأن ذا اليمين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم يشكر عليه سؤاله . وفيه أن الظن قد يصير يقينا بخبر أهل الصدق ، وهذا مبنى على أنه ﷺ يرجع لخبر الجماعة ، واستدل به على أن الامام

يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يذكر أوبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجزوا لوقوع السهو منه . بخلاف ما إذا كان متحققا لخلاف ذلك أخذنا من ترك رجوعه ﷺ لدى اليمين ورجوعه للصحابة ، ومن حجته قوله في حديث ابن مسعود الماضي « فإذا نسيت فذكروني ، وقال الشافعي : معنى قوله « فذكروني ، أي لأذكرك ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه تذكرا عند إخبارهم لا يدفع ، وقد تقدم في باب هل يأخذ الإمام بقول الناس ، من أبواب الإمامة ما يقوى ذلك . وفرق بعض المالكية والشافعية أيضا بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم ، واستنبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وألحقوه بالشهادة ، وفعروا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يعتمد عليهما ، واستدل به الحنفية على أن الحلال لا يقبل بشهادة الأحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستفاضة ، وتعقب بأن سبب الاستثبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الهلال فإن الأبصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعا ، وعلى أن من سلم معتقدا أنه أتم ثم طرأ عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفي باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين ، ووجهه أن ذا اليمين لما أخبر أثار خبره شكاً ، ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استثبت . واستدل به البخاري على جواز تشريك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد ، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة ، وعلى جواز التمرير باللقب وسيأتي في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المستول عنه لا ترجيح خبر على خبر . قوله (الاسدي) بسكون المهملة وقد تقدم السلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه يشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة ، وقد تقدم في « باب من لم ير التشهد الأول واجبا » أن قول من قال فيه « حليف بن عبد المطالب ، وم وأن الصواب حليف بن المطالب باسقاط « عيد » . قوله (تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه « يكبر في كل سجدة ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج بلفظ « فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم ،

٦ - **باب** إذا لم يذكر كم صلى - ثلاثاً أو أربعاً - سجد سجدتين وهو جالس

١٢٣١ - **حديث** مُعَاذُ بْنُ قُصَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا نُتِبَ بِهَا أَدْبَرَ ، فَإِذَا قُضِيَ التَّنَوُّبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا - مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ - حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى . فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ كَمْ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »

قوله (باب إذا لم يذكر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس) تقدم السلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان ، وأما قوله « حتى يظل الرجل إن يدرى ، فقوله « إن ، بكسر الهمزة وهي نافية ، وقوله « فإذا

لم يدر أحدكم كصلى الخ ، مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبنى على اليقين لأنه أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها ، وقد تقدم الكلام على خارجها في أواخر الباب الذى قبله ، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبي سعيد الذى عند مسلم فانه صريح فى الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين ، فقول يجمع بينهما يحمل حديث أبي هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فانه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للسهو كمن طرأ عليه بعد أن سلم ، فلو طرأ عليه قبل ذلك بنى على اليقين كما فى حديث أبي سعيد . وعلى هذا فقوله فيه « وهو جالس » يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله سجد ، وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبي سعيد اختلف فى وصلة وإرساله بخلاف حديث أبي هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح ، لان مخالفه أن يقول : بل حديث أبي سعيد صححه مسلم ، والذى وصلة حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبي هريرة الآتى قريباً فيمتارض الترجيح ، وقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على حكم ما يجبر به الساهى صلاته وحديث أبي سعيد على ما يصنعه من الاتمام وعدمه . (تنبيه) : لم يقع فى هذه الرواية تعيين محل السجود ولا فى رواية الزهري التى فى الباب الذى يليه ، وقد روى الدارقطنى من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد سرفوعاً ، وإذا سها أحدكم فلم يدر أزاود أو نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم ، إسناده قوى ، ولأبى داود من طريق ابن أخى الزهري عن عمه نحوه بلفظ « وهو جالس قبل التسليم » وله من طريق ابن إسحق قال حدثنى الزهري بإسناده وقال فيه « فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم » قال العلائى : هذه الزيادة فى هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به . والله أعلم

٧ - باب السهو فى الفرض والتطوع

وسجد ابن عباس رضى الله عنهما سجدتين بعد وتره

١٢٣٢ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا قام يصلى جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس »

قوله (باب) بالتثنية . قوله (السهو فى الفرض والتطوع) أى هل يفتقر حكمه أم يتحد ؟ الى الثانى ذهب الجمهور ، وخاف فى ذلك ابن سيرين وقادة ونقل عن عطاء ، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله « وإذا صلى ، أى الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة . وقد اختلف فى إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظى أو المعنوى ؟ الى الثانى ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط اتقى لا تنفك ، ومال الفخر الرازى الى أنه من الاشتراك اللفظى لما بينهما من التباين فى بعض الشروط ، ولكن طريقة الشافعى ومن تبعه فى أعمال المشترك فى معانيه عند التجرد تقتضى دخول النافلة أيضاً فى هذه العبارة ، فان قيل ان قوله فى الرواية التى قبل هذه « إذا نودى للصلاة » قرينة فى أن المراد الفريضة . وكذا قوله « إذا ثوب » أوجب بأن ذلك لا يمتنع تناول النافلة لأن الاتيان حينئذ بها مطلوب لقوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » . قوله (وسجد ابن عباس

مسجدتين بعد وتره (وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي العالبيه قال : رأيت ابن عباس يسجد بعد وتره مسجدتين ، وتعلق هذا الأثر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب ويسجد مع ذلك فيه السهو ، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله

٨ - باب إذا كَلَّمَ وهو يُصَلِّي فأشارَ بيديه واستمعَ

١٢٣٢ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب أن ابن عباس والمصور بن مخزومة وعبد الرحمن بن أزهر رضى الله عنهم أرسلوه إلى عائشة رضى الله عنها فقالوا : اقرأ علينا السلام منا جميعاً وسلمنا عن الركعتين بعد صلاة العصر وقُلْ لها : إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيْتُهُمَا ، وقد بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا ، وقال ابن عباس : وكنتُ أُضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عَمْرِ بْنِ الخطابِ عنها . قال كريب : فدخلتُ على عائشة رضى الله عنها فبَلَّغْتُهَا مَا أُرْسِلُونِي ، فقالت : سَلِ أُمَّ سَلَمَةَ . فخرجتُ إليهم فأخبرتهم بقولها ، فردوني إلى أُمِّ سَلَمَةَ بمثل ما أُرْسِلُونِي به إلى عائشة ، فقالت أُمُّ سَلَمَةَ رضى الله عنها : سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، ثم رأيتُهُ يُصَلِّيُهَا حِينَ صَلَّى العصر ، ثم دَخَلَ عَلَى وَعْنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأُرْسِلْتُ إِلَيْهِمَا الْجَارِيَةَ فقلت : قَوْمِي يَجْنِبُونِي لَهُ : تقولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيُهُمَا ، فإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ . فقالتِ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ . فلما انصرفَ قال : يَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العصر ، وإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَنَهَيْتُهُمَا تَانِ »

[الحديث ١٢٣٣ - طرقة في : ٤٣٧٠]

قوله (باب إذا كلم) بضم الكاف في الصلاة (واستمع) أى المصلى لم يفسد صلاته . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف هذا الاستناد المبسوط به بصريون والشافعي مدينيون . قوله (وقد بلغنا) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمِعُوا ذلك منه ﷺ ، فأما ابن عباس فقد سُمي الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله د شهد عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر ، الحديث ، وأما المسور وابن أزهر فلم أنفِ عنهما على تسمية الواسطة ، وقوله قبل ذلك د وإنا أخبرنا ، بضم الهزنة ولم أقف على تسمية المخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسيأتى في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك ، وروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن الحارث قال د دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال . ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر ؟ قال ذلك ما يفنى به الناس ابنُ الزبير ، فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال : أخبرني بذلك عائشة ، فأرسل إلى عائشة فقالت : أخبرتي أُمَّ سَلَمَةَ ، فأرسل إلى أُمِّ سَلَمَةَ فاطلقت مع الرسول ، فذكر القصة ، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماء الطحاوى بإسناد صحيح إلى أبي سَلَمَةَ د ان معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن

الصلت : اذهب الى عائشة فاسألها ، فقال أبو سلة : ففعلت معه ، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث : اذهب معه ،
لجئناها فساءلناها ، فنذكره . قوله (تصليهما) في رواية الكشميني ، وتصليهما ، بحذف النون وهو جائز .
قوله (وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها) أى لأجلها في رواية الكشميني عنه ، وكذا في قوله (نهى
عنها ، وكأنه ذكر الضمين على إرادة الفعل ، وهذا موصول بالإسناد المذكور ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق
الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال : رأيت عمر يضرب المتكدر على الصلاة بعد العصر . قوله (قال كريب)
هو موصول بالإسناد المذكور . قوله (فقالت سل أم سلة) زاد مسلم في روايته من هذا الوجه وخرجت اليهم
فأخبرتهم بقولها فردوني الى أم سلة ، وفي رواية أخرى للطحاوي وفتاى عائشة ليس عندي ، ولكن حدثني أم
سلة . قوله (ثم رأيت بصليهما حين صلى العصر ثم دخل على) أى فصلهما حينئذ بعد الدخول ، وفي رواية مسلم
وتم رأيت بصليهما ، أما حين صلاهما فانه صلى العصر ثم دخل عندي فصلهما . قوله (من بنى حرام) بفتح
المهملتين . قوله (فأرسلت اليه الجارية) لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المصنف
في المغازي : فأرسلت اليه الخادم . قوله (فقال يا ابنة أبي أمية) هو والد أم سلة واسمه حذيفة . وقيل سهيل -
ابن المغيرة الخزومي . قوله (عن الركتين) أى اللتين صليتهما الآن . قوله (وانه أنا في ناس من عبد القيس) زاد
في المغازي : بالاسلام من قومهم فشفلونى ، وللطحاوي من وجه آخر : قدم على فلائس من الصدقة فسنيتما ثم
ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عنده ، وله من وجه آخر : لجأ الى مال فشفلنى ،
وله من وجه آخر : قدم على وفد من بنى تميم ، أو جاتني صدقة ، وقوله (من بنى تميم ، وهم وإنما هم من عبد القيس
وكانهم حضروا معهم) بال مصلحة من أهل البحرين كما سيأتى في الجزية من طريق عمرو بن عوف ، أن النبي ﷺ
كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم السلام بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة فأثابهم بجزيتهم ، ويؤيده أن في رواية
عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان يبعث ساعيا وكان قد أحضره شأن المهاجرين ، وفيه : فقلت ما هاتان
الركتان ؟ فقال : شغني أمر الساعى . قوله (فهما هاتان) في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم سلة
عند الطحاوي من الزيادة : فقلت أمرت بهما ؟ فقال : لا ، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما
الآن ، وله من وجه آخر عنها : لم أراه صلاهما قبل ولا بعد ، لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في مسلم عن أبي
سالة أنه سأل عائشة عنهما فقالت : كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فصلهما بعد العصر ثم أثبتهما ،
وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، أى داوم عليها . ومن طريق هروة عنها : ما ترك ركتين بعد العصر عندي قط ، ومن
ثم اختلف نظر العلماء فقيل : تقضى الفوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي ﷺ ، وقيل
هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له . وتقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت . وفي الحديث من
الفوائت سوى ما مضى جواز استئجاع المصل الى كلام غيره وفهمه له ولا يقدح ذلك في صلاته . وأن الأدب في ذلك
أن يقوم المتكلم الى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا يتمكنه الإشارة اليه إلا بمشقة ، وجواز
الإشارة في الصلاة وسيأتى في باب مفرد . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله ، والترغيب في علو الإسناد ،
والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مروه ،
وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي ﷺ في أقواله ، وأن الجليل من الصحابة

قد يحني عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنه لا يعدل إلى الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا تقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكل الأمر الى غيره . وفيه قبول لإخبار الآحاد والاعتداد عليه في الأحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لاكتفاء أم سلة بأخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلة وحسن تأنيها بلاطفة سؤالها واحتمائها بأمر الدين ، وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه ، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عذها ، والتنفل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصل غير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستنابة في ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يحمل ذلك ، وفيه الاستغناء بعد التحقق لغوها ، وأراك تصيلهما ، والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل قرارا من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ لأن فائدة استفسار أم سلة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث ، والله أعلم

٩ - باب الإشارة في الصلاة . قاله كُزَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٢٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَّمَهُ أَنْ بَنَى عَمْرُو بْنُ عَفْوٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْسٍ مَعَهُ ، فَجَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَسِبَ ، وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ ، فَنَلِّكَ أَنْ تَوُتَّ النَّاسُ ؟ قَالَ : نَمَ إِنْ شِئْتَ . فَأَقَامَ بِلَالٌ ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَّ ، فَادَّارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ خِيفَةَ اللَّهِ ، وَرَجَعَ الْقَهْمَرِيُّ رَأَى حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ . فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ ذَبَكُمُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ «بُءِ شَيْءٍ» فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفَتَّ . يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَثَرْتُ إِلَيْكَ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا كَانَ يُبْنِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

١٢٣٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ « دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تُصَلِّيُ قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ ، فَقُلْتُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ . فَقُلْتُ : آيَةٌ ؟ قَالَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ »

١٢٣٦ - **عنه** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته - وهو شاكٍ - جالساً ، وصلى وراءه قومٌ قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما اصرَف قال : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فإِذَا رَكَعَ فَارْكُضُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا »

قوله (باب الإشارة في الصلاة) قال ابن رشيد : هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة ، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة . (قاله كريب عن أم سلمة) يشير إلى حديث الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس ، وشاهد الترجمة قوله فيه « فأخذ الناس في التصفيق ، فانه ﷺ وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة ، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة ، وأخذ من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة ، وأما قوله « يا أيها بكر ما منعك أن تصلي بالناس حين أشرت إليك ، فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة ، ويحتمل أن يكون فهم من قوله « قام في الصف » الدخول في الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة ، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة ، ولأنه دخل بنية الانتماء بأبي بكر ، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي حالة وجدته لقوله ﷺ « فما أدر كنتم فصلوا » ، ثانياً حديث أساء في الصلاة في الكسوف ، أوردته مختصراً جداً ، وشاهد الترجمة قولها فيه « فأشارت برأسها » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف . ثالثاً حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته جالساً ، وشاهدها قوله فيه « فأشار إليهم أن اجلسوا » وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً ، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير آمراً بالجلوس أو يشير مخبراً برد السلام . والله أعلم

(خاتمة) اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً ، منها اثنان معلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن عزمة أربعة أحاديث لقولهم فيه - سوى أم سلمة - « بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها » وجميعها مكررة فيه وفيها مضى سواء ، إلا أنه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن أم سلمة ، وسوى حديث أبي هريرة « فليجسد سجدتين وهو جالس » ، وقد واقفه مسلم على تخريجها جميعاً ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار : منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر . والله الهادي إلى الصواب ، ومنه المبدأ وإلى المآب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - كتاب الجنائز

١ - باب في الجنائز ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله

وقيل لوهب بن منبه أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان فان جثت بمفتاح له أسنان ففتح لك ، وإلا لم يفتح لك

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الجنائز) كذا للأصلي وأبي الوقت ، والبسملة من الأصل ، ولكريمة . باب في الجنائز ، وكذا لأبي ذر لكن بحذف . باب ، والجنائز بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان ، قال ابن قتيبة وجماعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنش وبالفتح للبيت ، وقالوا لا يقال نعش إلا إذا كان عليه الميت . (تنبيه) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بها ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهم الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه . قوله (ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، قال الزين بن المنير : حذف المصنف جواب « من » ، من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأباه إما ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره . وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة : انه لما احتضر أرادوا تلقينه ، فتذكروا حديث معاذ ، فحدثهم به أبو زرعة بأسناده ، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله . (تنبيه) : كان المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكثف بما دل عليه ، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » وعن أبي سعيد كذلك ، قال الزين بن المنير : هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فيغته الموت ، أو طالت حياته لكن لم يشكلم بشيء غيرها ، ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تجديد لفظي بها ، فان عمل أعمالا سيئة كان في المشيئة ، وإن عمل أعمالا صالحة فقفضية سعة رحمة الله أن لا فرق بين الاسلام النطق والحكمى المستصحب والله أعلم . انتهى . وحكى الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه أقر عند الموت فأكثر عليه فقال : إذا قلت مرة فانا على ذلك ما لم أتكلم بكلام . وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام . والله أعلم . قوله (وقيل لوهب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله الخ) يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورفعه على أنه مبتدأ ، كأن القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحق في السيرة أن النبي ﷺ لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له : إذا سئلت عن مفتاح الجنة قل : مفتاحها لا إله إلا الله ، وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاده ولكن مفتاح بلا أسنان ، فان جثت بمفتاح له أسنان فتح لك ، وإلا لم يفتح لك ، وهذه الزيادة نظير ما أحاب به وهب ، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ . وأما أثر وهب فوصله المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبصد الألف نون قال :

أخبرني أبي قال قيل لوهب بن منبه فذكره . والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة ، فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة . قال الزين بن المنير : قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعا . وأما قول وهب ففراده بالأسنان التوام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكباثر لا يدخلون الجنة . وأما قوله « لم يفتح له فسكان مراده لم يفتح له فتحا تاما ، أو لم يفتح له في أولى الأمر ، وهذا بالنسبة إلى الغالب ، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى . وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريبا من كلامه هذا في التهيل ولعله ، عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراي بلا وتر ، قال الداودي : قول وهب محمول على التشديد ، ولعله لم يبلغه حديث أبي ذر ، أي حديث الباب . والحق أن من قال لا إله إلا الله عظما أتى بفتح له أسنان ، لكن من خلط ذلك بالكباثر حتى مات مصرا عليها لم تكن أسنانه قوية . فربما طال علاجه . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخفصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له ، والاخلاص يستلزم التوبة والندم ، ويكون الثقل علما على ذلك . وأدخل حديث أبي ذر ليبين أنه لا بد من الاعتقاد ، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس : قال أبو محمد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وتدم . ومعنى قول وهب إن جئت بفتح له أسنان جياذ فهو من باب حذف التعت إذا دل عليه السياق لأن مسمى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حديدة

١٢٣٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** مهدي بن ميمون **حدثنا** أصيل الأحذب عن المروزي بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أتاني آت من ربي فأخبرني - أو قال : بشرني - أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . فقلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق »

[الحديث ١٢٣٧ - أطرافه في : ١٤٠٨ ، ٢٣٨٨ ، ٣٢٢٢ ، ٥٨٢٧ ، ٦٦٦٨ ، ٦٤١٣ ، ٦٤٤٤ ، ٧٤٨٧]

١٢٣٨ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعشى **حدثنا** شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من مات يشرك بالله شيئا دخل النار . وقلت أنا : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة »

[الحديث ١٢٣٨ - أطرافه في : ٤٤٩٧ ، ٦٦٨٣]

قوله (أتاني آت) سماه في التوحيد من طريق شعبة عن واصل جبريل ، وجزم بقوله « نبشركي » ، وزاد الاسماعيل من طريق مهدي في أوله قصة قال دكنا مع رسول الله ﷺ في سيرة له ، فلما كان في بعض الليل تنحى فلبث طويلا ، ثم أتانا فقال ، فذكر الحديث . وأورده المصنف في اللباس من طريق أبي الاسود عن أبي ذر قال « أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم . ثم أتيتة وقد استعيط ، فدل على أنها رؤيا منام . قوله (من أمتي) أي من أمة الإجابة ، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه . قوله (لا يشرك بالله شيئا) أورده المصنف في اللباس بلفظ « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك ، الحديث . وإنما لم يورده المصنف هنا جريا على عادته في إظهار الحق على الجلي ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له استنباط عبادة الله بن مسعود في ثاني

حديث الباب من مفهوم قوله « من مات يشرك بالله دخل النار » وقال القرطبي : معنى نفى الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكا في الإلهية ، لكن هذا القول صار يحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي . قوله (فقلت وإن ذى وإن سرق) قد يتبادر الى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ ، والمقول له الملك الذي بشره به ، وليس كذلك ، بل القائل هو أبو ذر والمقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس . ولترمذى ، قال أبو ذر يارسول الله ، ويمكن أن يكون أنبيي ﷺ قاله مستوحشا وأبو ذر قاله مستعبدا ، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الانكال عليها ببعض الجملة إلى الإقدام على المواقف ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الأدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقرطها أن لا يتكفل الله بها عن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استيعاده . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « دخل الجنة » أى صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسال الله العفو والعافية . وفي هذا حديث « من قال لا إله إلا الله نفقته يوما من الدهر ، أصابه قبل ذلك ما أصابه » وسيأتى بيان حاله في كتاب الرقاق . وفي الحديث أن أصحاب الكباير لا يخلدون في النار ، وأن الكباير لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة . والحكمة في الانتصار على الزنا والسرقة الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد ، وكأن أبا ذر استحضر قوله ﷺ « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن » ، لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة بمحمل هذا على الإيمان الكامل وبمحمل حديث الباب على عدم التحديد في النار . قوله (على رغم أنف أبي ذر)^(١) بفتح الزاء وسكون المعجمة ويقال بضمتها وكسرهما ، وهو مصدر رغم بفتح الغين وكسرهما مأخوذ من الرغم وهو التراب ، وكأنه دعا عليه بأن ياصق أنفه بالتراب . قوله (حدثنا عمر بن حفص) أى ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وكلهم كوفيون . قوله (من مات يشرك بالله) في رواية أبي حنيفة عن الأعمش في تفسير البقرة « من مات وهو يدور من دون الله ندا » وفي أوله « قال النبي ﷺ كلفه وقلت أنا أخرى » ، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد . وزعم الحميدى في « الجمع » وتبعه مغطاي في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن عثير بالعكس بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وكأن سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والإسماعيلي من طريق « وكيع بالعكس » ، لكن بين الإسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخارى ، قال : وإنما المحفوظ أن الذي قلبه أبو عوانة^(٢) وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار^(٣) وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذى يقتضيه النظر لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج الى استنباط ، بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم . وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ « قيل : يارسول الله

(١) قول الفارح « قوله على رغم أنف أبي ذر » ليست في النسخ التي بأيدينا في هذا الباب . ا هـ مصححه

(٢) في نسخة « أبو معاوية »

(٣) في نسخة « يسار »

ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وقال النووي : الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظين من النبي ﷺ ولكن في وقت حفظ أحدهما وتيقنها ولم يحفظ الأخرى فرفع المحفوظة ونظم الأخرى اليها ، وفي وقت بالعكس ، قال : فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقتها لرواية غيره في رفع اللفظتين انتهى . وهذا الذي قال محتمل بلا شك ، لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث ، فلو تعدد مخرجه الى ابن مسعود لكان احتمالا قريبا مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفاقته وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو الى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . (قائمة) حكى الخطيب في المدرج ، أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعا كله وأنه وفيه في ذلك ، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب ، ويحتمل أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجواهر في الجنة والنار . وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير وسيأتي البحث فيه في الإيمان والنذور

٢ - باب الأمر باتِّباع الجنائز

١٢٣٩ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال « أمرنا النبي ﷺ بسمع ، ونهاينا عن سماع : أمرنا باتِّباع الجنائز ، وعبادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ، ورد السلام ، وتشميت العاطس . ونهاينا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحريز ، والدبياج ، والقسي ، والإستترق »

[الحديث ١٢٣٩ - أطرافه في : ٢٤٤٥ ، ٥١٧٥ ، ٥١٣٥ ، ٥٦٥٠ ، ٥٨٢٨ ، ٥٨٤٩ ، ٥٨٦٣ ، ٦٢٢٢ ، ٦٣٥٥ ، ٦٦٤٥]

١٢٤٠ - حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد ابن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعبادة المريض ، واتِّباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » .

تابعه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر . ورواه سلامة عن عقیل

قوله (باب الأمر باتِّباع الجنائز) قال الزين بن المنير : لم ينصح بحكمه لأن قوله « أمرنا ، أعم من أن يكون للوجوب أو للندب . قوله (عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء المخاري . قوله (عن البراء بن عازب) أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه « سمعت البراء بن عازب ، ، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال « دخلت على البراء بن عازب فسمعت يقول » فذكر الحديث . قوله (أمرنا رسول الله ﷺ بسمع ونهاينا عن سماع) أما المأمورات فسنذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس ، والذي يتعلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز . وأما المنهيات ففعل شرحها كتاب اللباس وسيأتي الكلام عليها فيه ، وسقط من المنيات في هذا الباب واحدة سهوا إما من المصنف أو من شيخه . قوله (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وقال السكلا بادي : هو الذهلي ، وعمرو بن أبي سلمة هو التميمي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي منأولة وإجالة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيها سمعه وحدثنا ، ولا

يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد ضمن هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه ، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المنازلة ويصححها ، وفصاري هذا الحديث أن يكون منها ، وقد قواه بالمنازعة التي ذكرها عقبه ، ولم يتفرد به عمرو ، ومع ذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي ، وكان البخاري اختار طريق عمرو لوقوع التصريح فيها بالأخبار بين الأوزاعي والزهرى ، ومتابعة عبد الرزاق التي ذكرها وصلها مسلم وقال في آخره : كان معمر يرسل هذا الحديث وأسند مرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقد وقع لي معلقا في جزء النمل ، قال أخبرنا عبد الرزاق ، فذكر الحديث . وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخي عقيل فأظنها في الزهريات للنمل ، وله نسخة عن عمه عن الزهرى ، ويقال إنه كان يروها من كتاب . قوله (حق المسلم على المسلم خمس) في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق خمس تجب للمسلم على المسلم ، وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : حق المسلم على المسلم ست ، وزاد ، وإذا استنصحتك فانصحه له ، وقد تبين أن معنى : الحق ، هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطال : المراد حق الحرمة والصحة ، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية . قوله (رد السلام) يأتي الكلام على أحكامه في الاستئذان ، وعيادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضى ، وإجابة الداعي يأتي الكلام عليها في الوفاة ، وتشميت العاطس يأتي الكلام عليه في الأدب . وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في باب فضل اتباع الجنائز ، وفي وسط كتاب الجنائز ، والمقصود هنا إثبات مشروعيته فلا تكرار

٣ - باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أخرج في أكفانه

١٢٤١ ، ١٢٤٢ - **حدثنا** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرني معمر بن يونس عن الزهرى قال أخبرني أبو سلمة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته قالت « أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه من مسكنه بالشنع حتى نزول فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فتيههم النبي ﷺ - وهو مسجى برؤ حبرة - فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى فقال : يا بني أنت وأمى يا نبي الله ، لا يجمع الله عليك موتتين : أما الموتة التي كُتبت عليك فقد مئتها » . قال أبو سلمة : فأخبرني ابن عباس رضي الله عنهما « أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي الله عنه يكلم الناس ، فقال : اجلس ، فأبى . فقال : اجلس ، فأبى . فشهد أبو بكر رضي الله عنه ، قال إليه الناس وتركوا عمر ، فقال : أما بعد فمن كان منكم يعبد محمدا ﷺ فإن محمدا ﷺ قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، قال الله تعالى ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ ، أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ﴾ [آل عمران ١٤٤] . فوالله لكان الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه ، فتلقاها منه الناس ، فما يسمع بشر إلا ينلواها »

[الحديث ١٧٤١ - أطرافه في: ٣٦٦٧ ، ٣٦٦٩ ، ٤٤٥٧ ، ٤٤٥٨ ، ٥٧١٠]

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في: ٣٦٦٨ ، ٣٦٧٠ ، ٤٤٥٤ ، ٤٤٥٧ ، ٥٧١١]

١٧٤٣ - **حدثنا يحيى بن بُسَيرٍ** **حدثنا الليث عن عُقيل عن ابنِ نَهابٍ** قال: أخبرني **خارجةُ بنُ زيدِ ابنِ ثابتٍ** أن **أمَّ السَّلاَمَ** - امرأةً من الأنصارِ - **بايَستَ النبيَّ ﷺ** - أخبرتهُ أنه اقتسمَ المهاجرونَ قُرْعَةً ، فطَارَ لها عُثَانُ بنُ مَظُونٍ فأنزلناه في أيَّامِنَا ، فَوَجَّعَ وَجَعَهُ الذي تَوَقَّيَ فيه ، فلَمَّا تَوَقَّيَ وغُشِلَ وكُفِّنَ في أثوابِهِ دَخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ ، فقلتُ: رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبَ ، فشَهادَتِي عَلَيْكَ لقد أكرَمَكَ اللهُ . قال النبيُّ ﷺ: وما يُدْرِيكَ أن الله قد أكرَمَهُ ؟ فقلتُ: بَأبي أنتَ يا رسولَ اللهِ ، فمَن يُكْرِمُهُ الله ؟ فقال: أَمَّا هوَ قد جاءَهُ اليَقِينُ . واللهُ إِنِّي لأرجو لَهُ الخيرَ ، واللهُ ما أدرى - وأنا رسولُ اللهِ - ما يُفَعِّلُ بي . قالت: فواللهُ لا أُرَكِّي أحداً بعدهُ أبداً .

حدثنا سعيد بنُ عُفَيْرٍ **حدثنا الليثُ . . مثله .** وقال **نافعُ بنُ يَزِيدَ** عن عُقيل - ما يُفَعِّلُ به -
وتأَيَّه شُعَيْبٌ وعَمْرُو بنُ دِينَارٍ ومَعْمَرٌ

[الحديث ١٧٤٣ - أطرافه في: ٣٦٨٧ ، ٣٦٩٩ ، ٧٠٠٣ ، ٧٠٠٤ ، ٧٠١٨]

١٧٤٤ - **حدثنا محمد بنُ بشارٍ** **حدثنا غُذَرٌ** **حدثنا شُعْبَةُ** قال سمعتُ **محمد بنَ النُكْدِرِ** قال سمعتُ **جابرَ ابنِ عبدِ اللهِ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال « لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْثِفَ الثَّوْبَ من وَجْهِهِ أَبْكى ، وَيَنْهَوْنِي ، والنبيُّ ﷺ لا يَنْهَانِي ، فجَعَلْتُ عَنِّي فَاطِمَةُ بُنْتَى ، فقال النبيُّ ﷺ: تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ ، ما زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَعْلَمُ بأَجْرِ حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » . تَابَعَهُ **ابنُ جُرَيْجٍ** أخبرني **ابنُ المُسَكِّدِ** **سَمِعَ جَابراً** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

[الحديث ١٧٤٤ - أطرافه في: ١٧٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠]

قوله (باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه) أي لف فيها ، قال ابن رشيد : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الخي التي عهد عليها - ولذلك أمر بتغميضه وتغطيته - كان ذلك مظنة للنسج من كشفه حتى قال النخعي : ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له ومن يليه ، فترجم البخاري على جواز ذلك ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث : أولها حديث عائشة في دخول أبي بكر على النبي ﷺ بعد أن مات ، وسأني مدتوني في باب الوفاة آخر المغازي ، ومطابقته للترجمة واضحة كما سبقته ، وأشد ما فيه إشكالا قول أبي بكر لا يجمع الله عليك موتين ، وعنه أجوبة : فقيل هو على حقيقة وأشار بذلك الى الرد على من زعم أنه سيحيا فيقطع أبدى رجال ، لأنه لو صح ذلك لزم أن يموت مائة أخرى ، فأخبر أنه أكرم على الله من أن يجمع عليه موتين كما جسمها على غيره كالذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ، وكذلك مر على قرية ، وهذا أوضح الأجوبة وأسلمها . وقيل أراد لا يموت مائة أخرى في القبر كغيره اذ يحيا ليسئل ثم يموت ، وهذا جواب الداودي . وقيل لا يجمع الله موت نفسك وموت شريكك . وقيل كثر بالموت الثاني عن الكرب ، أي لا تلقى بعد كرب هذا الموت كربا آخر . فانها

حديث أم العلاء الانصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بأتم من هذا السياق في باب القرعة ، آخر الشهادات ، وفي التعبير . ثالثا حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد . ودلالة الاول والثالث مشكلة لأن أبا بكر إنما دخل قبل النسل فضلا عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات ، ولأن جابرا كشف الثوب عن وجه أبيه قبل تكفينه . وقد يقال في الجواب عن الاول : إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسجى أى مغشى ، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يتمتع إلا إن كان مدرجا في أكفائه أو في حكم المدرج لثلا يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه . وقال الزين بن المنير ما محصله : كان أبو بكر عالما بأنه ﷺ لا يزال مصونا عن كل أذى فساد له الدخول من غير تنقيب عن الحال ، وليس ذلك لغيره . وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضا بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفائه فهو كالدرج ، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت ، ولكن يتعقب بأنه ﷺ لم ينه ، وجواب بأن عدم نهيهم عن نيه يدل على تقرير نهيهم ، فبين أن الدخول الثابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإدراج أو في حالة تقوم مقامها . قال ابن رشيد : المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تجسيته مساو لحاله بعد تكفينه والله أعلم . وفي هذه الأحاديث يجوز تقبيل الميت تعظيما وتبركا^(١) وجواز التدفيع بالآباء والأمهات ، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولوا ولا تقصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التدفيع بعد الموت لا تتصور ، وجواز البكاء على الميت ، وسيأتي مبسوطة .

قوله في حديث عائشة (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ومعه هو ابن راشد ، ويونس هو ابن يزيد ، والسنع يضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بن الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجا فيهم . قوله (قتيص) أى قصد . وبرد حبرة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عنية ، ويجوز فيه التنوين على الوصف ، وعدمه على الإضافة ، وهي نوع من ورود اليمن مخططة غالبية الثمن . وقوله (فقيله) أى بين عيذه . وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحا . وقوله (التي كتب الله) في رواية الكشميني ، التي كتب ، يضم أوله على البناء للجول . قوله في حديث أم العلاء (أنه أقسم) الهاء ضمير الشأن واقسم بضم المثناة ، والمعنى أن الأنصار اقترحوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة . وقولها (فطار لنا) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد . فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية . وقولها (أبا السائب) تعنى عثمان المذكور . قوله (ما يفعل بن) في رواية الكشميني ، به ، وهو غلط منه ، فإن المحفوظ في رواية الميت هذا ، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها (ما يفعل به ، وعلق منها هذا القدر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وأما متابعة شعيب فستأتي في أواخر الشهادات موصولة ، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عنه ، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه ، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضا ، ورويناهما في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه (فوافقه ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم ، وإنما قال رسول الله ﷺ ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الاحقاف (قل ما كنت بدعا من الرسل ، وما أدري ما يفعل بي ولا بكم)

(١) قوله (وتبركا) هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم جائز لما جيل الله في جسده من البركة ، وأما من سواه من الأموات فلا يجوز أن يقبل للتبرك ، لأن غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه ، ولأن فضل ذلك مع غيره وسيلة إلى الشرك فيمنع ، ولأن الصحابة رضوا الله عنهم لم يفعلوا مثل هذا مع غير النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك وهم أعلم الناس بما يحرمه الشرع . والله أعلم

وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ لأن الأحقاف مكية ، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وقد ثبت أنه صحيح قال د أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه ، فيحتمل أن يجعل الإثبات في ذلك على العلم الجمل ، والنبي على الإحاطة من حيث التفصيل . قوله في حديث جابر (ويهنوني) في رواية الكشميني ، ويهنوني ، وهو أوجه ، وقاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ، وأو ، في قوله د تبكين أو لا تبكين ، للتخيير ، ومعناه أنه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم به ، ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الجهاد . **قوله** (تابعه ابن جرير الخ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه ، وأوله د جاء قومي بأبي قتيل يوم أحد ،

٤ - باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه

١٢٤٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن نهياب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه د أن رسول الله ﷺ منى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصنّف بهم وكبّر أربعاً ،

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في : ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٣ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٨١]

١٢٤٦ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ د أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب - وإن عيسى رسول الله ﷺ لتسذرفان - ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ففتّح له »

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في : ٢٧٩٨ ، ٣٠٦٣ ، ٣٦٣٠ ، ٣٧٥٧ ، ٦٢٤٢]

قوله (باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه) كذا في أكثر الروايات ، ووقع للكشميني بحذف الموحدة ، وفي رواية الأصيلي بحذف د أهل ، فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوفاً والضمير في قوله د بنفسه ، للرجل الذى ينمى الميت إلى أهل الميت بنفسه . وقال الزين بن المنير : الضمير الميت لأن الذى ينكر عادة هو نعى النفس لما يدخل على القاب من هول الموت انتهى ، والأول أولى ، وأشار المذهب إلى أن فى الترجمة خلافاً قال : والصواب الرجل ينمى إلى الناس الميت بنفسه كذا قال : ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس وأثبت المفعول المحذوف ، ولعله كان ثابتاً فى الأصل فقط أو حذف عمداً للدلالة الكلام عليه ، أو لفظ د ينمى ، بضم أوله ، والمراد بالرجل الميت والضمير حينئذ كما قال الزين بن المنير ، ويستقيم عليه رواية الكشميني . وأما التعجيز بالأهل فلا خلاف فيه لأن مراده به ما هو أعم من القرابة وهو أخوة الدين ، وهو أولى من التعبير بالناس لأنه يخرج من ليعى له به أهلية كالإكفار ، وأما رواية الأصيلي فقال ابن رشيد إنها فاسدة ، قال : وقائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعى ليس ممنوعاً كله ، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بموت ميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المرباط : مراده أن النعى الذى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن

كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتبتيته أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام . وأما نعي الجاهلية فقال سعيد بن منصور « أخبرنا ابن عليه عن ابن عون قال قلت لأبراهيم : أكانوا يكرهون النعي ؟ قال : نعم . قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أني فلانا ، وبه إلى ابن عون قال : قال ابن سسيرين : لا أعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه وحيمه . وحاصله أن بعض الأعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى « كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذونا به أحدا ، إني أخاف أن يكون نعيًا ، إني سمعت رسول الله ﷺ يذني هاتين ينهي عن النعي ، أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن ، قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات ، الأولى إلهام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة ، الثانية دعوة الحفل للمفاخرة فهذه نكره ، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنباية ونحو ذلك فهذا يجرم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز ، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤنة وسيأتي الكلام عليه في المغازي . وورد في علامات النبوة بلفظ « أن النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرًا ، الحديث ، قال الزين بن المنير : وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيم كان لأقاربهم وللسلبيين الذين هم أهلهم من جهة الدين ، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريبًا في ديار قومه فسكان للسلبيين من حيث الاسلام أضافوا كانوا أخص به من قرابته . قلت : ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ بمن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذبي مخمر ابن أنس النجاشي فيستوى الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة وبجازا

٥ - باب الإذن بالجنائز

وقال أبو رافع عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا كنتم آذنتوني ؟ »

١٢٤٧ - **حديث** محمد أخبرنا أبو معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مات إنسان كان رسول الله ﷺ يهوده ، فات بالليل ، فذفنوه ليلا . فلما أصبح أخبروه فقال : ما منعكم أن تعلموني ؟ قالوا : كان الليل فسكرنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك . فأتى قبره فصلى عليه » **قوله** (باب الإذن بالجنائز) قال ابن رشيد : ضبطناه بكسر الهمزة وسكون المعجمة ، وضبطه ابن المرباط بمد الهمزة وكسر الذال على وزن الفاعل . قلت : والأول أوجه ، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصلى عليها . قيل : هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس وبالغدير ، قال الزين بن المنير : هي مرتبة على التي قبلها لأن النعي إعلام من لم يتقدم له علم بالميت ، والإذن إعلام من علم بتبتيته أمره وهو حسن . **قوله** (قال أبو رافع عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ ألا كنتم آذنتوني) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب كنس المسجد ، ومناسبته للترجمة واضحة . **قوله** (حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن الفربري ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** (مات إنسان كان رسول الله ﷺ يهوده) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد ،

وهو وهم منه لتفاير القصتين ، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم عجن ، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عمير البجلي حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو بمهملتين بوزن جعفر ، أن طلحة بن البراء مرض فأناه النبي ﷺ بعوده فقال : إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنتني به وعجلرا ، فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن عوف حتى توفي ، وكان قال لأهله لما دخل الليل : إذا مت فادفوني ولا تدعوا رسول الله ﷺ فإني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي ، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح لجاء حتى وقف على قبره فصف الناس معه ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اني طلحة بضحك اليك وتضحك اليه . قوله (كان الليل) بالرفع ، وكذا قوله وكانت ظلة ، فكان فيها نامة ، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، مع بقية الكلام على هذا الحديث

٦ - باب فضل من مات له ولد فاحتسب

وقول الله عز وجل ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة : ١٥٥]

١٢٤٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ **حدثنا** عبدُ الوارثِ **حدثنا** عبدُ العزيز عن أنسٍ رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ما بين الناس بين مسلمٍ يَتَوَقَّى له ثلاثٌ لم يَبْلُغُوا الحِفْظَ إِلَّا أَدَخَلَهُ اللهُ الجنةَ بفضلِ رحمتهِ إِيَّاهُمْ » [الحديث ١٢٤٨ - طه في : ١٣٨٢]

١٢٤٩ - **حدثنا** مسلمٌ **حدثنا** شعبَةُ **حدثنا** عبدُ الرحمن بنُ الأصمِانيّ عن ذِكوَانَ عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه « أنَّ النساءَ قلنَ للنبي ﷺ : اجْعَلْ لَنَا يَوْماً . فَوَعَّظُنَّ وقال : أَيُّما امرأةٍ ماتَ لها ثلاثةٌ مِنَ الوَلَدِ كانوا لها حِجَاباً مِنَ النارِ . قالتِ امرأةٌ : واثنانِ ؟ قال : واثنانِ »

١٢٥٠ - وقال شريك عن ابنِ الاصمِانيّ **حدثني** أبو صالح عن أبي سعيدٍ وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ، قال أبو هريرة « لم يَبْلُغُوا الحِفْظَ »

١٢٥١ - **حدثنا** عليٌّ **حدثنا** سفيانٌ قال سمعتُ الزُّهريَّ عن سعيد بنِ السَّيِّبِ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يَمُوتُ مسلمٌ ثلاثةً مِنَ الوَلَدِ فيَلْجِ النَّارَ إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ » . قال أبو عبد الله : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾

[الحديث ١٢٥١ - طه في : ٦٦٥٦]

قوله (باب فضل من مات له ولد فاحتسب) قال الزين بن المنير : عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردتها ، لأن في الأول دخول الجنة ، وفي الثاني المحجب عن النار ، وفي الثالث تقييد الولوج بتحللة القسم ، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك . ويجمع بينها بأن يقال : الدخول لا يستلزم المحجب في

ذكر الحجب قائمة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة ، وأما الثالث فالمراد بالولوج الورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله « إلا تحلة القسم » والمراد عليها على أقسام : منهم من لا يسمع حسيدها وهم الذين سبقت لهم الحسن من الله كما في القرآن ، فلا تنافي مع هذا بين الولوج والحجب ، وعبر بقوله « ولد » ليناول الواحد فصاعدا وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين ، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد في حديث جابر بن سمرة مرفوعا « من دفن ثلاثة فصر عليهم واحتسب وجبت له الجنة ، فقالت أم أيمن : أو اثنين ؟ فقال : أو اثنين . فقالت : وواحد ؟ فسكت ثم قال : وواحد ، أخرجه الطبراني في الأوسط . وحديث ابن مسعود مرفوعا « من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين ، قال : واثنين . قال ابن عمر : قدمت واحدا ، قال : وواحدا ، أخرجه الترمذي وقال : غريب ، وعنده من حديث ابن عباس رفعه « من كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة . فقالت عائشة : فمن كان له فرط ؟ قال : ومن كان له فرط ، الحديث . وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها كما سيأتي ولم يسأله عن الواحد ، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت وواحد . وروى أحمد من طريق محمود بن لبيد عن جابر رفعه « من مات له ثلاث من الولد فاحتسبهم دخل الجنة . قلنا : يا رسول الله واثنان ؟ قال محمود قلت لجابر أراكم لو قلم واحد لقال وواحد ، قال : وأنا أظن ذلك ، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة ، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعا « يقول الله عز وجل : ما لعبدى المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسب إلا الجنة » وهذا يدخل فيه الواحد فافوقه ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، وقوله « فاحتسب » أي صبر راضيا بقضاء الله راجيا فضله ، ولم يقع التقييد بذلك أيضا في أحاديث الباب ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل ، وكذا في حديث جابر بن عبد الله وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس رفعه « من احتسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة » الحديث ، واسم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فاحتسبهم إلا دخلت الجنة » الحديث ، ولأحمد والطبراني من حديث عقبة بن عامر رفعه « من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة » وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفعه « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا الجنة من النار » الحديث . وقد عرف من القواعد الشرعية أن الثواب لا يترتب إلا على التوبة ، فلا بد من قيد الاحتساب ، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة ، ولكن أشار الإمام علي إلى اعتراض لفظي فقال : يقال في البالغ احتسب وفي الصغير انقضت انتهى ، وبذلك قال الكثير من أهل اللغة ، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا ، بل ذكر ابن زيد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجرا عند الله . وهذا أهم من أن يكون لكبير أو صغير ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال ، قوله (وقول الله عز وجل وبشر الصابرين) في رواية كريمة والأصلي « وقال الله » وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك

العلق والجزع ، ولفظ « المصيبة » في الآية وإن كان عاما لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها . **قوله** (حدثنا عبد العزيز) هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (ما من الناس من مسلم) قيده به ليخرج الكافر ، ومن الأولى بيانية والثانية زائدة ، وسقطت من في رواية ابن عليه عن عبد العزيز سيأتي في أواخر الجنائز . و«مسلم» اسم ما والاستثناء وما معه الخبر ، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم ؟ فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال « قلت يا رسول الله مات لي ولدان ، قال : من مات له ولدان في الاسلام أدخله الله الجنة ، أخرجه أحد والطبراني ، وعن عمرو بن عبسة مرفوعا « من مات له ثلاثة أولاد في الاسلام فاتوا قبل أن يلبغوا أدخله الله الجنة ، أخرجه أحد أيضا ، وأخرج أيضا عن رجاء الأسدي قالت « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة ، فقال : أمتد أسلت ؟ قالت : نعم » . فذكر الحديث . **قوله** (يتوفى له) يضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة « ما من مسلمين يتوفى لهما ، والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة ، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس فيها « ثلاثة من صلبه » ، وكذا حديث عتبة بن عامر ، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد ؟ محل بحث ، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسائط بينهم وبين الأب ، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات . **قوله** (ثلاثة) كذا الأكثر وهو الموجود في غير البخاري ، ووقع في رواية الأصولي وكريمة « ثلاث » بخلاف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا . **قوله** (لم يلبغوا الحنث) كذا للجميع بكسر الميم وسكون النون بعدها مثله ، وحكي ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح المصجمة والموحدة وفسره بأن المراد لم يلبغوا أن يعملوا المعاصي ، قال ولم يذكره كذلك غيره ، والمحفوظ الأول ، والمعنى لم يلبغوا الحنث فتكتب عليهم الآثام ، قال الخليل : بلغ الغلام الحنث إذا جرى عليه القلم ، والحنث الذنب قال الله تعالى (وكانوا يصرون على الحنث العظيم) وقيل المراد بلغ الى زمان يؤاخذ بيمينه إذا حنث ، وقال الراغب : عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الانسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله ، وخص الإثم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ لأن الصبي قد يثاب ، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر ، وعلى هذا فن بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في فقد الولد أجر في الجملة ، وهذا صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوب المقتضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب ، وقال الزين بن المنير : بل يدخل الكبير في ذلك من طريق الفحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحقوق ؟ قال : ولعل هذا هو السر في إلغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة انتهى . ويقوى الأول قوله في بقية الحديث « بفضل رحمته إياهم » ، لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإثم منهم ، وهل يلتحق بالصغار من بلغ بمنحونا مثلا واستمر على ذلك فمات ؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضي الإلحاق ، وكون الاستحسان بهم يخفف بموتهم يقتضي عدمه ، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان القياس يقتضي ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس

لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نيط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد . **قوله** (إلا أدخله الله الجنة) في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه باسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه ، إلا تلقوه من أبواب الجنة الثانية من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي باسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعا في أثناء حديث ، ما يسرك أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك . **قوله** (بفضل رحمته إياهم) أى بفضل رحمة الله للأولاد . وقال ابن التين : قيل إن الضمير في رحمته للأب لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة والأول أولى ، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه ، بفضل رحمة الله إياهم ، وللنسائي من حديث أبي ذر ، إلا أغفر الله لها بفضل رحمته ، والطبراني وابن حبان من حديث الحارث بن أقيش وهو بصاف ومعجمة مصنف مرفوعا ، ما من مسلمين يموت لها أربعة أولاد إلا أدخلهم الله الجنة بفضل رحمته ، وكذا في حديث عمرو بن عيسى كما سنذكره قريبا . وقال الكرماني : الظاهر أن المراد بقوله ، إياهم ، جنس المسلم الذى مات أولاده لا الأولاد ، أى بفضل رحمة الله لمن مات لهم ، قال وساغ الجمع لكونه نكرة في سياق التثنية فتعم انتهى . وهذا الذى زعم أنه ظاهر ايس بظاهر . بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد ، ففي حديث عمرو بن عيسى عند الطبراني ، إلا أدخله الله رحمته هو وإياهم الجنة ، وفي حديث أبي ثعلبة الأحمسي المقدم ذكره ، أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم ، قاله بعد قوله ، من مات له ولدان ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله ، إياهم ، للأولاد لا للأباء والله أعلم .

الحديث الثاني **قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن الاصبهاني) في رواية الاصبلي ، وأخبرنا ، واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله ، قال البخارى في التاريخ : إن أصله من أصبهان لما فتحها أبو موسى ، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصبهان فقتل له الاصبهاني ، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لى . **قوله** (عن ذكوان) هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد المعلق الذى يليه ، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الاصبهاني أيضا عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فتحصل له روايته عن شيخين ، ولشيخه أبي صالح روايته عن شيخين . **قوله** (أن النساء) تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الانصار . **قوله** (اجعل لنا يوما) تقدم في العلم بأنهم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى . **قوله** (أيما امرأة) إنما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق . **قوله** (ثلاثة) في رواية أبي ذر ، ثلاث ، وقد تقدم توجيهه . **قوله** (من الولد) بفتحعين وهو يشمل الذكر والاثني والمفرد والجمع . **قوله** (كانوا) في رواية المستمل والحوى دكن ، بضم الكاف وتشديد النون ، وكأنه أنت باعتبار النفس أو النسمة ، وفي رواية أبي الوقت ، إلا كانوا لها حجابا . **قوله** (قالت امرأة) هي أم سليم الانصارية والدة أنس بن مالك كما رواه الطبراني باسناد جيد عنها قالت ، قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنا عنده : ما من مسلمين يموت لها ثلاثة لم يلقوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحمته إياهم . فقلت : واثنان ؟ قال : واثنان ، وأخرجه أحد لكن الحديث دون النص ، ووقع لام مبشر الانصارية أيضا السؤال عن ذلك ، فروى الطبراني أيضا من طريق ابن أبي ليل عن أبي الزبير عن جابر ، أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر فقال : يا أم مبشر ، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة . فقلت : يا رسول الله واثنان ؟ فسكت ثم قال : نعم واثنان ، وقد تقدم من حديث جابر ابن سمرة أن أم أيمن من سأل عن ذلك . ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضا منهن ، وحكى ابن بشكوال أن أم

هاتين أيضاً سألت عن ذلك ، ويحتمل أن يكون كل منهن سأل عن ذلك في ذلك المجلس ، وأما تعدد القصة فيه بعد لأنه عليه السلام لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالظاهر أنه كان أوحى إليه ذلك في الحال ، وبذلك جزم ابن بطلال وغيره ، وإذا كان كذلك كان الاختصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعداً جداً لأن مفهومه يخرج الاثنين الذين ثبت لما ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه ، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه سأل عن ذلك ، وروى الحاكم والبخاري من حديث بريدة أن عمر سأل عن ذلك أيضاً ولفظه : ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة . فقال عمر : يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال الحاكم صحيح الإسناد ، وهذا لا بعد في تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال به . قوله (واثنان) قال ابن التين تبعاً لعياض : هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة لأن الصحابة من أهل اللسان ولم يعتبره إذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندها عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسألته ، كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم تعتبره لم تسأل ، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست بيقينية وإنما هي محتملة ، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك . قال القرطبي : وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فبعض المصيبة يكثر الأجر ، فاما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها نصير كالعادة كما قيل :

روعت بالبين حتى ما أراع له . انتهى . وهذا مصير منه إلى انحصار الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة ، وهو جود شديد ، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ، ولا يخاف بأن المصيبة بذلك أشد ، وإن ماتوا واحداً بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق ، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تجدد المصيبة وكفى بهذا فساداً ، والحق أن تناول الخبر الأربعة فافقوا من باب أولى وأحرى ، ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم . وقال القرطبي أيضاً : يحتمل أن يفترق الحال في ذلك بافتراق حال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك . (تنبيه) قوله : واثنان ، أي وإذا مات اثنان ما الحكم ؟ فقال : واثنان ، أي وإذا مات اثنان فالحكم كذلك . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه واثنان بالنصب ، أي وما حكم اثنين ، وفي رواية سهل المتقدم ذكرهما أو اثنان ، وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين ، وقد تقدم النقل عن ابن بطلال أنه محمول على أنه أوحى إليه بذلك في الحال ، ولا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفه عين ، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حصلاً لكنه أشفق عليهم أن يشكوا لأن موت الاثنين غالباً أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالوحيد ، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم . قوله (وقال شريك الخ) وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ : حدثنا عبد الرحمن بن الأصماني قال : أناني أبو صالح يعزبي عن ابن أبي فآخذ يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراس إلا كانوا لها حجاً يوم النار . فقالت امرأة : يا رسول الله قدمت اثنين ، قال : واثنين ، ولم تسأله عن الواحد . قال أبو هريرة : من لم يبلغ الخنث ، وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة . أما سعيد اتفاقاً على السياق المرفوع ، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضاً ، وقد تقدم في العلم

من طريق أخرى عن شعبة بالاسناد الاول وقال في آخره ، وعن ابن الاصهاني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال : ثلاثة لم يبلغوا الحنث ، وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر ، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الاصهاني . وقوله ، ولم تسأله عن الواحد ، تقدم ما يتعلق به في أول الباب وبأني مزيد لذلك في باب ثناء الناس على الميت ، في أواخر كتاب الجنائز ، وبأني زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد . الحديث الثالث **قوله** (حدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد) وقع في الأطراف ، للزى هنا ، ولم يبلغوا الحنث ، وليست في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي من طريق الآخر ، وفائدة إيراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضا ما في سياقها من العموم في قوله ، لا يموت لمسلم الخ ، لشموله النساء والرجال ، بخلاف روايته الماضية فانها مقيدة بالنساء . **قوله** (فيلج النار) بالنصب لان الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن ، لكن حكى الطبري أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا اذا لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج من ولدهم النار ، قال : وإنما الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقديره لا يمتنع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار ، لاعيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب ، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطبري وأقره عليه ، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر الى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي إثبات ، فكأن المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد ، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمر منها موت الأولاد بشرطه ، وما ادعاء من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ، ووجدت في شرح المشارق الشيخ أكل الدين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الاول فكأنه نفي وقوعها بصفة أن يكون الثاني عقب الاول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت ، قال الطبري : وان كانت الرواية بالرفع فعناء لا يوجد وولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقدارا يسيرا انتهى . ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الإيمان والتذور بلفظ ، لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم ، وقوله تمسه بالرفع جزما والله أعلم . **قوله** (إلا تحلة القسم) بفتح المشنة وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو الإيمان وهو مصدر حل الإيمان أي كفرها يقال حلل تحليلا وتحللا وبغير هاء والثالث شاذ ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أي قدر ما حلت به يميني ولم أبلغ ، وقال الخطابي : حلت القسم تحلة أي أبرتها . وقال القرطبي : اختلف في المراد بهذا القسم فقيل هو معين وقيل غير معين . فالجهور على الاول ، وقيل لم يمين به قسم بعينه وإنما معناه التقليل لأمر ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول : لا ينأ هذا إلا لتحليل الآلية ، وتقول ما ضربته إلا تحليلا إذا لم نبالغ في الضرب أي قدرا يصيبه منه مكروه . وقيل : الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلا ولا كثيرا ولا تحلة القسم ، وقد جوز الفراء والاختفش مجيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى (لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم) والاول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره ، وقالوا : المراد به قوله تعالى (وان منكم إلا واردها) قال الخطابي : معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها مجتازا ولا يكون ذلك الجواز إلا قدر ما يحل به الرجل يمينه ، ويدل على ذلك ما وقع عند عبد أرقان عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث ، (إلا تحلة القسم) يعني الورود . وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره : ثم قرأ سفيان (وان منكم إلا واردها) ومن

طريق زمعة بن صالح عن الزهري في آخره : قيل وما تحلة القسم ؟ قال : قوله تعالى ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ وكذا وقع من رواية كريمة في الأصل ، قال أبو عبد الله ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً ، من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل ، يعني الجواز على الصراط ، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً ، من حرس وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لم ير النار بعينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ . واختلف في موضع القسم من الآية ف قيل هو مقدر أى والله إن منكم ، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى ﴿ فوديك لنحشرنهم ﴾ أى وربك إن منكم . وقيل هو مستفاد من قوله تعالى ﴿ حتماً مقضياً ﴾ أى قموا واجبا كذا رواه الطبراني وغيره . من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية ، وقال الطبري : يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبث من السياق ، فإن قوله ﴿ كان على ربك ﴾ تذييل وتقرير لقوله ﴿ وإن منكم ﴾ فهذا بمؤلة القسم بل أبلغ لحجج الاستثناء بالنفي والاثبات ، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية . ف قيل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره ، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً ، الورود الدخول لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً ، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة يحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها أو يلجونها ثم يصدرون عنها بأعمالهم ، قال عبد الرحمن بن مهدي قلت لشعبة : إن إسرائيل رفعه ، قال : صدق وعمداً أدهه . ثم رواه الترمذي عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعاً ، وقيل المراد بالورود المر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ، ومن طريق كعب الأحبار وزاد يستون كلهم على منها ، ثم ينادى مناد : أمسك أحمالك ودعى أحماني ، فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم ، وهذان القولان أصح ما ورد في ذلك ولا تناق بينهما ، لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور ، ووجه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ، لكن تختلف أحوال المارة باختلاف أعمالهم فأعلام درجة من يمر كلبع البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق إن شاء الله تعالى ، ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر ، أن حفصة قالت للنبي ﷺ لما قال : لا يدخل أحد شهد الحديبية النار : أليس الله يقول ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ فقال لها : أليس الله تعالى يقول ﴿ ثم نتجى الذين اتقوا ﴾ الآية ، وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدنو منها ومن قال معناه الإشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من الحمي ، على أن هذا الأخير ليس ببعيد ولا يتناقض بقية الأحاديث والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن أولاد المسلمين في الجنة لا يبعد أن الله يغفر للأباء بفضل رحمته للأبناء . ولا يرسم الأبناء قاله المذهب ، وكون أولاد المسلمين في الجنة قالة الجمهور ووقفت طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في أواخر كتاب

الجنائز إن شاء الله تعالى ، وفيه أن من حلف أن لا يفعل (١) كذا ثم فعل منه شيئاً ولو قل برت يمينه خلافاً لما لك قاله عياض وغيره .

٧ - باب قول الرجل للمرأة عند الفجر : اصبري

١٢٥٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « مرَّ النبي ﷺ بامرأة عند قبرٍ وهي تبكي فقال : اتقي الله ، واصبري »

[الحديث ١٢٥٢ - أطرافه في : ١٢٨٣ ، ١٣٠٢ ، ٧١٥٤]

قوله (باب قول الرجل للمرأة عند الفجر : اصبري) قال الزين بن المنير ما محمله : عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها ليكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره ، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المنبئ حيثند المناسب لما هي فيه ، قال : وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر معروف أو نهى عن منكر أو موعظة أو تعزية وأن ذلك لا يختص بهجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم . **قوله** (حدثنا آدم) سيأتي هذا الحديث بهذا الاسناد بعينه أتم من هذا في « باب زيارة القبور » بعد زيادة على عشرين باباً ، وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها لجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة ، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرغبها في الأجر إذا احتسبت مصيبتها ، وفي هذا مخاطبتها بما يرغبها من الإثم لما تضمنته الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر ينافي التقوى . والله أعلم

٨ - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسنذر

وَحَظَّ ابْنُ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنَ السَّعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَمَلَهُ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَقَوْضَا
وقال ابن عباس رضي الله عنهما : المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً . وقال - مد : لو كان نجساً ما مسسّمته
وقال النبي ﷺ « المؤمن لا ينجس »

١٢٥٣ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بما وسدّرن ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور . فإذا فرغتن فأذني . فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه فقال : أشعرنهما إياه ، نفى إزاره »

قوله (باب غسل الميت ووضوئه) أي يسان حكمه ، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية ، وهو ذموم شديد ، فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن

(١) كذا في الفسخ ، والصواب : أن يفعل ، بإسقاط حرف النون ، وبذلك يستقيم الكلام . والله أعلم

الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك ، وقد توارده القول والعمل ، وغسل الطاهر المظهر فكيف بمن سواه . وأما قوله (ووضوءه) فقال ابن المنير في الحاشية : ترجم بالوضوء ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد : انتزع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المعبود من الأغسال كغسل الجنابة ، أو أراد وضوء الفاسل أى لا يلزمه وضوء ، ولهذا ساق أثر ابن عمر انتهى . وفي عود الضمير على الفاسل ولم يتقدم له ذكر بعد إلا أن يقال قدبر الترجمة باب غسل المحي الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المتخوف فينتجه ، والذي يظهر أنه أشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسياق قريباً في حديث أم عطية أيضاً ، إبدان بياضها ومواضع الوضوء منها ، فكأنه أراد أن الوضوء لم يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البداية بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة ، أو أراد أن الاختصار على الوضوء لا يجرى لورود الأمر بالغسل . **قوله** (بالماء والسدر) قال الزين بن المنير : جعلهما معا آلة لغسل الميت ، وهو مطابق لحديث الباب ، لأن قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلها وظاهره أن السدر يخط في كل مرة من مرات الغسل ، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير ، لأن الماء المضاف لا يطهر به انتهى . وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك^(١) ، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتي ذلك . وقال القزطبي : يعمل السدر في ماء ويخضعض إلى أن تخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح ، فهذه غسلة . وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا : تطرح وقات السدر في الماء أى ثلاثاً يمازج الماء فيتغير وصفه المطلق . وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال : يغسل في كل مرة بالماء والسدر . وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور . قال ابن عبد البر : كان يقال كان ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك . وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في إفظ الحديث اهـ . وكأن قائله أراد أن تقع إحدى الغسلات بالماء الصرف المطابق لأنه الطاهر في الحقيقة ، وأما المضاف فلا . وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن الغرضي وغيرهما من المالكية فقالوا : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجوز بالماء المضاف كما ورد ونحوه ، قالوا وإنما يكره من جهة السرف ، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والمندوبة . وقيل : شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة ، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع . **قوله** (وحط ابن عمر ابناً سعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ) حط بفتح المهملة والتون الثقيلة أى طيبه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت خاصة ، وقد وصله مالك في الوطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر حط ابناً سعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ انتهى . والابن المذكور اسمه عبد الرحمن . كذلك رويناه في نسخة أبي الجهم العللاء بن موسى عن الميت عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره . قيل : تعلق هذا الأمر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعبد لأنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والسدر ولا الماء وحده ،

(١) أصواب أن يقال : إن في هذا الحديث دلالة على أن الماء المضاف طهور ما دام اسم الماء ثابتاً له إذا كان المضاف إليه طاهراً كالسدر ونحوه ، وقد اختار ذلك أبو العباس بن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله ، كما سيأتي مثله عن ابن العربي في شرح الحديث الآتي ص ١٢٦ واهتأ أعلم

ولو كان نجسا ما مسه ابن عمر ولفسل ما مسه من أعضائه ، وكأنه أشار الى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعا ، ومن غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليؤوضا ، رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، وروى الترمذى وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضى الله عنه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : الصواب عن أبي هريرة موقوف . وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، ولم يبين ناسخه . وقال الذهلي فيها حكاه الحساکم في تاريخه : ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل حديث ثابت . **قوله** (وقال ابن عباس رضى الله عنهما الخ) وصله سعيد بن منصور وحدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا ، إسناداه صحيح ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطنى من رواية عبد الرحمن بن يحيى الخزومى عن سفيان ، وكذلك أخرجه الحاکم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان ، والذي في مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور ، وروى الحاکم نحوه مرفوعا أيضا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقوله لا تنجسوا موتاكم ، أى لا تقولوا لانهم نجس ، وقوله ينجس ينجس بفتح الجيم . **قوله** (وقال سعد لو كان نجسا ما مسسته) وقع في رواية الاصيلى وأبى الوقت ، وقال سعيد ، بزيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت ، وأذن سعد - نعى أباهما - بمجازاة سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحمله ، ثم أتى داره فاغتسل ثم قال : لم أغتسل من غسله ، ولو كان نجسا ما مسسته ، ولكنى اغتسلت من الحرة ، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك أخرجه سمويه في فوائده من طريق أبى واقد المدنى قال : قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسسه . وفى أثر سعد من الفوائد أنه ينجس للعالم إذا عمل عملا يخشى أن يلتبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر لئلا يحملوه على غير محله . **قوله** (وقال النبي ﷺ : المؤمن لا ينجس) هذا طرف من حديث لابی هريرة تقدم موصولا في باب الجنب يمشى في السوق ، من كتاب الغسل ، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت بآية فهو غير نجس ، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل ، ووقع في نسخة الصغاني هنا ، قال أبو عبد الله : التجسس القذر ، انتهى . وأبو عبد الله هو البخارى . وأراد بذلك نفي هذا الوصف وهو التجسس عن المسلم حقيقة وبجازا . **قوله** (عن أيوب عن محمد بن سيرين) في رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين ، وسيأتى في باب كيف الإشعار ، وقد رواه أيوب أيضا عن حفصة بنت سيرين كما سيأتى بعد أبواب ، ومدار حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين ، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سيأتى مبينا . قال ابن المنذر : ليس في أحاديث الغسل للبت أعلى من حديث أم عطية وعليه قول الأئمة . **قوله** (عن أم عطية الأنصارية) في رواية ابن جريج المذكورة ، جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تبادر ابنا لها فلم تدركه ، وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غائبا ، فقدم البصرة فبلغ أم عطية وهي بالمدينة قدومه وهو مريض فرحلت إليه فات قبل أن تلقاه ، وسيأتى في الإحدااد ما يدل على أن قدومه كان بعد موته بيوم أو يومين ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة . والمشهور فيها التصغير ، وقيل بفتح أوله وقع ذلك في رواية أبي ذر عن السرخسى وكذا ضبطه الاصيلى عن يحيى بن معين وظاهر

ابن عبد العزيز في السيرة الحشامية . قوله (حين توفيت ابنته) في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلى هذه وكذا في رواية ابن جريج . دخل علينا ونحن نغسل بنته ، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل ، وعند النسائي أن مجيئهن إليها كان بأمره ، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة . ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل النبي فقال اغسلنها . قوله (ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والدة أمانة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي أكبر بنات النبي ﷺ ، وكانت وقتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت : لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : اغسلنها ، فذكر الحديث ، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه ، وقد خولف في ذلك لخفي ابن الثين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده ، وتعقبه المنذرى بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ يدر فلم يشهدا ، وهو غلط منه فإن التي توفيت حينئذ رقية ، وعزاء النووى تما ليعاض لبعض أهل السير ، وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقف عن أيوب ولفظه دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، وفيه نظر . كذا قال ، ولم أر في الترمذي شيئاً من ذلك . وقد روى الدولابي في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم أمة النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك بحديثه من طرق متعددة ، ويمكن الجمع بأن تكون حاضرتها جميعاً ، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجيحها بأنها كانت غاسلة الميتات ، وقيل من تسمية النسوة اللاتي حضرن معها ثلاث غيرها ، ففي الذرية الطاهرة أيضاً من طريق أسماء بنت عيسى أنها كانت ممن غسلها قالت : وممن صغية بنت عبد المطلب . ولأبي داود من حديث ليلى بنت قانف بقاف ونون وفاء الثقفية قالت : كنت فيمن غسلها . وروى الطبراني من حديث أم سليم شيئاً يوجب أن أنها حضرت ذلك أيضاً ، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين : ولا أدري أي بناته . وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم . قوله (اغسلنها) قال ابن بري : استدلل به على وجوب غسل الميت ، وهو مبنى على أن قوله فيما بعد إن رأيت ذلك ، هل يرجع إلى الغسل أو العدد ، والثاني أرجح ، ثبت المدعى . قال ابن دقيق العيد : لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء ، فيتوقف الاستدلال به على تحوير إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله ثلاثاً ، غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، والتدب بالنسبة إلى الابتاء انتهى . وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك . ومن ثم ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وقالوا : إن خرج منه شيء بعد ذلك بغسل موضعه ولا يعاد غسل الميت ، وهو مخالف لظاهر الحديث . وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : يغسل ثلاثاً فإن خرج منه شيء بعد خمسا ، فإن خرج منه شيء غسل سبعا ، قال هشام وقال الحسن : يغسل ثلاثاً ، فإن خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على الثلاث .

قوله (ثلاثا أو خمسا) في رواية هشام بن حسان عن حفصة و غسلها وترا ثلاثا أو خمسا ، و د أو ، هنا للترتيب لا للتخيير ، قال النووي : المراد اغسلها وترا وليسكن ثلاثا فان احتجن الى زيادة فغسلا ، وحاصله أن الإيتار مطلوب والثلاث مستحبة ، فان حصل الإتياء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترا حتى يحصل الإتياء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى . وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك . وقال ابن العربي : في قوله د أو خمسا ، إشارة إلى أن المشروع هو الإيتار لأنه يقلل من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع . **قوله** (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للعوث ، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه . ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لآبي داود ، وأما ما سواها فلما د أو سبعا ، وإما د أو أكثر من ذلك ، فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، فكره الزيادة على السبع . وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا قال بمجاوزة السبع ، وساق من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الفصل عن أم عطية ثلاثا وإلا فخمسا وإلا فأكثر ، قال : فرأينا أن أكثر من ذلك سبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخى بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك . **قوله** (ان رأيت ذلك) معناه التفويض إلى اجتهدن بحسب الحاجة لا التشهي . وقال ابن المنذر : إنما فوض الرأي الهن بالشرط المذكور وهو الإيتار ، وحكى ابن التين عن بعضهم قال : يحتمل قوله د أن رأيت ، أن يرجع إلى الأعداد المذكورة ، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيت أن تفعل ذلك وإلا فالإتياء يكفي . **قوله** (بماء وسدر) قال ابن العربي : هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يساب الماء الإطلاق انتهى . وهو مبنى على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم . **قوله** (واجملن في الآخرة ككافورا أو شيئا من كافور) هو شك من الراوي أى اللفظتين قال ، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وجرم في الرواية التي تلي هذه بالفتح الأول ، وكذا في رواية ابن جريج ، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور ، وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل في الحنوط أى بعد انتهاء الغسل والتجفيف ، قبل الحسكة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تحفيقا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرده الهوام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه ، وهو أقوى الأرايح الطبية في ذلك ، وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلا لأذهب الماء . وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ؟ إن نظر إلى مجرد التطيب ف نعم ، وإلا فلا ، وقد يقال إذا عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلا . **قوله** (فاذا فرغت فاذني) أى أعلني . **قوله** (فلما فرغت) كذا للأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر ، وللأصلي فلما فرغن ، بصيغة الغائب . **قوله** (حقوه) بفتح المهملة . ويجوز كسرهما وهى لغة هذيل . بعدها قاف ساكنة ، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية ، والحق في الأصل معند الإزار ، وأطلق على الإزار مجازا ، وسيأتى بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين بلفظ د فنزع من حقوه إزاره ، والحق في هذا على حقيقته . **قوله** (أشعرنها إياه) أى اجماعه شمارها أى الثوب الذي يلي جسدها ، وسيأتى الكلام على صفته في باب مفرد . قيل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغن من الغسل ولم يناولن إياه أولا ليكون قريب المهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل ، وهو أصل في التبرك

بآثار الصالحين^(١) وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد

٩ - باب ما يُستحبُّ أن يُغسلَ وترًا

١٢٥٤ - **حَرْش** عُمَدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقِيسُ ابْنَتَهُ فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ كَثُورًا مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا . فَاذْأَفَرَعْتُنَّ فَأَذِنْتِي . فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ قَالَتِي إِنَّا نَجِفُّهُ فَقَالَ : أَشَرُّهَا إِنَاءٌ » .
 فَقَالَ أَيُّوبُ : وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ، وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ « اغْسِلْنَهَا وَتَرًا » وَكَانَ فِيهِ « ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا » وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ « ابدَأْ بِبَيَاضِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا » وَكَانَ فِيهِ « إِنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ : وَمَسَّطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ »

قوله (باب ما يستحب أن يغسل وترًا) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، والثاني أظهر . كذا قال وفيه نظر ، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بمن التي لمن يعقل . ثم أورد المصنف فيه حديث أم عطية أيضًا من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر ، ومن رواية أيوب قال حدثتني حفصة وفيه ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه قبل . ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي حديثنا محمد ابن المثنى ، وقال الجبائي : يحتمل أن يكون محمد بن سلام . وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري أيضًا . **قوله** (فقال أيوب) كذا للأكثر بالغاء وهو بالاسناد المذكور ، ووقع عند الأصيلي وقال بالواو فرمما ظن معاقا وليس كذلك . وقد رواه الاسماعيلي بالاسنادين معا موصولا وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد . وقوله فيه « وترًا ثلاثًا أو خمسًا » استدلل به على أن أقوال الوتر ثلاث ، ولا دلالة فيه لأنه سبق مساق البيان المراد إذ لو أطلق لتناول الواحدة فاقفها

١٠ - باب يُبَدَأُ بِبَيَاضِ الْمِثِّ

١٢٥٥ - **حَرْش** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ « ابدَأْ بِبَيَاضِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »

قوله (باب يبدأ ببياض الميث) أى عند غسله ، وكأنه أطلق في الترجمة ليشعر بأن غير الغسل يلحق به قياسا عليه ، **قوله** (حدثنا خالد) هو الحذاء ، وحفصة هي بنت سيرين . **قوله** (في غسل ابنته) في رواية هشيم عن خالد عند مسلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها . . فذكره . **قوله** (ابدَأْ بِبَيَاضِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ

(١) قد سبق غير مرة في الحاشية أن التبرك بآثار الصالحين غير جائز ، وإنما يجوز ذلك بالنهي صلى الله عليه وسلم خاصة لما جعل الله في جده وما ماسه من البركة ، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين : أحدهما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لبجونا إليه . الثاني أن فعل ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم من وسائل التمكيد فوجب منعه . والله أعلم

منها) ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداء بمواضع الوضوء وباليامان معا ، قال الزين بن المنير : قوله وابدان يميأها ، أى فى الغسلات التى لا وضوء فيها (ومواضع الوضوء منها) أى فى الغسلة المتصلة بالوضوء . وكان المصنف أشار بذلك الى مخالفة أبى قلابة فى قوله وابدأ بالرأس ثم باليمنى ، قال : والجهكة فى الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين فى ظهور أثر الغرة والتججيل

١١ - باب مواضع الوضوء من الميت

١٢٥٦ - **حدثنا يحيى بن موسى** حدثنا **وكيع** عن **سفيان** عن **خالد** **الحداد** عن **حفصة بنت سيرين** عن **أم عطية** رضى الله عنها قالت « لما غسنا ابنه **النبي** **ﷺ** قال لنا - ونحن نغسلها - ابدؤوا بيمينها ومواضع الوضوء »

قوله (باب مواضع الوضوء من الميت) أى يستحب البداء بها . **قوله** (سفيان) هو الثوري . **قوله** (ابدؤا) كذا الأكثر والكشميني وابدان ، وهو الوجه (١) لانه خطاب للنسوة . **قوله** (ومواضع الوضوء) زاد أبو ذر « منها ، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافا للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوءه أصلا ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءا حقيقيا بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءا من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفا ؟ الثاني أظهر من سياق الحديث ، والبداء باليأمن ومواضع الوضوء مما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذا المشط والضمير كما سياتى

١٢ - باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل

١٢٥٧ - **حدثنا عبد الرحمن بن حجاج** أخبرنا **ابن عون** عن **محمد** عن **أم عطية** قالت « **توفيت بنت النبي** **ﷺ** فقال لنا : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتم ، فاذا فرغتم فأذنيني . فلما فرغنا أذنأه ، فترزع من جفود إزاره وقال : أشعرتنها إياه »

قوله (باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل) أورد فيه حديث أم عطية أيضا . وشاهد الترجمة قوله فيه « فاعطاها إزاره » قال ابن رشيد : أشار بقوله « هل » إلى تردد عنده فى المسئلة ، فكأنه أومأ إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي **ﷺ** لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون فى غيره ولا سيما مع قرب عمده بعرقه الكريم ، ولكن الأظهر الجواز ، وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك . لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخارى لانه إنما ترجم بالنظر الى سياق الحديث وهو قابل للاحتال . وقال الزين بن المنير نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالمحرم أم بمن يكون فى مثل إزار النبي **ﷺ** وجسده من تحقق النظافة وعدم فنة الزوج وغيره أن تلبس زوجته لباس غيره

١٣ - باب يعمل الكافر فى الأخيرة

١٢٥٨ - **حدثنا حامد بن عمر** حدثنا **حماد بن زيد** عن **أيوب** عن **محمد** عن **أم عطية** قالت « **توفيت** »

(١) فى نسخة « وهو الأوجه »

إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ مَاءً وَسِدْرًا وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، فَإِذَا فَرَّغْتِ فَأَذْنِي . قَالَتْ : فَلَمَّا فَرَّغْنَا أَذْنَاهُ ، فَأُلْقِيَ إِلَيْنَا حِقْوُهُ فَقَالَ : اشْمِرْنِي يَا هَ . وعن أيوب عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنهما بنحوه

١٢٥٩ - وقالت : إنه قال : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ » قالت حفصة قالت أم عطية رضي الله عنها « وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ »

قوله (باب يجعل الكافور في الآخرة) أى في الغسلة الأخيرة ، قال الزين بن المنير : لم يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة « اجعلن » للوجوب والندب . **قوله** (وعن أيوب) هو معطوف على الإسناد الاول ، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل . واختلف في هيئة جملة في الغسلة الأخيرة فقيل : يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث ، وقيل : إذا كل غسلة طيب بالكافور قبل التكفين . وقد ورد في رواية النسائي بلفظ « واجعلن في آخر ذلك كافورا » . (تنبيه) : قيل ما مناسبة ادخال هذه الترجمة - وهى متعلقة بالغسل - بين ترجمتين متعلقتين بالكفن ؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج اليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله . ومن جملة ذلك الحنوط انتهى ماخصا . ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى خلاف من قال إن الكافور يختص بالحنود ولا يجعل في الماء . وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية ، أو يجعل في الماء . وهو قول الجمهور كما تقدم قريبا . ولفظه « الأخيرة » صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون الحرقه الى تلى الجسد

١٤ - باب نقض شعر المرأة . وقال ابن سيرين : لا بأس أن ينقض شعر الميت

١٢٦٠ - **حدثنا** أحمد بن حنبل **حدثنا** عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج قال قال أيوب وسمعت حفصة بنت سيرين قالت : **حدثنا** أم عطية رضي الله عنها « أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلثة قرون ، فنقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلثة قرون »

قوله (باب نقض شعر المرأة) أى الميتة قبل الغسل ، والتقيد بالمرأة خرج بخرج الغالب أو الاكثر ، وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لاجل التنظيف وليبلغ الماء البشرة ، وذهب من منه الى أنه قد يفيض الى انتفاف شعره ، وأجاب من أثبت به بأنه يضم الى ما اتفق منه . **قوله** (وقال ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا لأكثر غير منسوب ، وسبه أبو علي بن شويه عن الفربري « أحد بن صالح » . **قوله** (قال أيوب) في رواية الاسماعيلي من طريق حرمة عن ابن وهب عن ابن جريج « أن أيوب بن أبي تيمية أخبره » . **قوله** (وسمعت) هو معطوف على محذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة ، وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . **قوله** (أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلثة قرون فنقضنه ثم غسلنه) في رواية الاسماعيلي « قالت فنقضته » والظاهر ان القائلة أم عطية ، ولابد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث . وقلت فنقضته فغسلته

لجعلته ثلاثة قرون قالت نعم ، والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة ، وفائدة التقص تبليغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الاوساخ . ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية « مشطناها ثلاثة قرون ، وهو بتخفيف المعجمة أى سرحناها بالمشط ، وفيه حجة للشافعى ومن وافقه على استحباب تريح الشعر ، واعتل من كرمه بتطبيع الشعر ، والرفق يؤمن معه ذلك

١٥ - باب كيف الإشعار لليت ؟

وقال الحسن : الخرقه الخامسة يشدُّ بها الفخذين والوركين تحت الدرع

١٢٦١ - **ح**شنا أخذ حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج أن أيوب أخبره قال : سمعت ابن سيرين يقول « جأت أم عطية رضى الله عنها - امرأة من الأنصار من اللاتي باين - قدست البصرة تباعد ابناً لها فلم تدر كره ، فحدثتنا قالت : دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كفوراً ، فاذا فرغتن فاذننى . قالت : فلما فرغنا أتى إلينا جفوه فقال : أشيرتها إياه ، ولم يزد على ذلك » . ولا أدري أى بناته . وزعم أن الإشعار الفقه فيها . وكذلك كان ابن سيرين يأمر بالمرأة أن تشعر ولا تؤزّر

قوله (باب كيف الإشعار لليت) أورد فيه حديث أم عطية أيضا ، وإنما أفرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق د وزعم ان الإشعار الفقه فيها ، وفيه اختصار والتقدير وزعم أن معنى قوله أشعرنها إياه الفقه ، وهو ظاهر اللفظ ، لأن الشعار ما يلى الجسد من الثياب . والقائل في هذه الرواية د زعم ، هو أيوب . وذكر ابن بطل أنه ابن سيرين ، والاول أولى ، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال « قلت لأيوب قوله أشعرنها تؤزّر به ؟ قال : ما أراه إلا قال الفقه فيها » . **قوله** (وقال الحسن الخرقه الخامسة الخ) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب . وقد وصله ابن أبي شبة نحوه . وروى الجوزي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « فكفناها في خمسة أثواب ونحمرناها كما يحمر الحى ، وهذه الزيادة صحيحة الإسناد ، وقول الحسن في الخرقه الخامسة قال به زفر ، وقالت طائفة : تشد على صدرها تضم أكفائها ، وكان المصنف أشار الى موافقة قول زفر : ولا يكره القميص للمرأة على الراجع عند الشافعية والحنابلة . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وقال أبو على بن شبيب في روايته « حدثنا أحمد بن صالح ، (فائدة) : قوله « ولا أدري أى بناته ، هو مقول أيوب ، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة ، وقد تقدم قريبا من وجه آخر عنه أنها أم كلثوم

١٦ - باب يجعلُ شعرُ المرأةِ ثلاثة قرون

١٢٦٢ - **ح**شنا قبضة حدثنا سفيان عن هشام عن أم الهذيل عن أم عطية رضى الله عنها قالت « صَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ » - تعنى ثلاثة قرون - وقال وكيع قال سفيان « ناصيتها وقرنتها »

قوله (باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون) أى صفاتر . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري ، وهشام هو ابن حسان ، وأم الهذيل هى حفصة بنت سيرين . **قوله** (صفترنا) بضاد ساقطة وفاء خفيفة (شعر بنت النبي ﷺ) تعنى ثلاثة قرون ، وقال وكيع قال سفيان) أى بهذا الإسناد (ناصبها وقرنها) أى جانبي رأسها ، ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد ثم ألقيناه خلفها ، وسيأتى الكلام على هذه الزيادة فى الباب الذى يليه . واستدل به على صغر شعر الميت خلافاً لمن منعه ، فقال ابن القاسم : لا أعرف الصغر بل يكف^(١) وعن الأوزاعي والخنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا . قال القرطبي : وكان سبب الخلاف أن الذى فعلته أم عطية هل استندت فيه الى النبي ﷺ فيكون مرفوعا ، أو هو شئ رأته ففعلته استحسانا ؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل فى الميت شئ من جنس القرب إلا باذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعا ، كذا قال . وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له . قلت : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : اغسلنها وترا واجملن شعرها صفاتر ، وقال ابن حبان فى صحيحه : ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لا من تلقا نفسها ، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال : قالت حفصة عن أم عطية اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجملن لها ثلاثة قرون (تنبيه) : قوله : ثلاثة قرون ، مع قوله : ناصبتها وقرنها ، لا تضاد بينهما ، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفاتر ، والمراد بالقرنين الجانبان

١٧ - باب يلقى شعر المرأة خلفها

١٢٦٣ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان قال حدثنا حفصة عن أم عطية رضى الله عنها قالت « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ ، فأتانا النبي ﷺ فقال : اغسلنها بالسدر وترا ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك ، واجملن فى الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ، فاذا فرغتن فأذنى . فلما فرغنا أدناه ، فألقى إلينا حقوه ، فصفترنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها »

قوله (باب يلقى شعر المرأة خلفها) فى رواية الأصل وأبى الوقت . يجعل ، وزاد الحموى « ثلاثة قرون » ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه « فصفترنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها ، أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن على عن يحيى بلفظ « ومشطناها ، وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضا ، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة « صفترنا رأسها ثلاثة قرون ناصبتها وقرنها وألقيناه الى خلفها ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب تسريح المرأة وتصفيرها ، وزاد بعض الشافعية أن يجعل الثلاث خلف ظهرها ، وأورد فيه حديثا غريبا ، كذا قال وهو ما يتعجب منه مع كون الزيادة فى صحيح البخارى ، وقد توبع راويها عليها كما تراه . وفى حديث أم عطية من الفوائد - غير ما تقدم فى هذه التراجم العشر - تعليم الإمام من لا علم بالأمر الذى يقع فيه ، وتفويضه اليه إذا كان أهلا لذلك بعد أن ينبه على علة الحكم .

(١) فى عطلوة الرمان ، بل يلبس

واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة . وقال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بوجوده . وكأنه ما درى أن الشافعي يعلق القول به على صحة الحديث ، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضا . وقال ابن بزرة : الظاهر أنه مستحب ، والحكمة فيه تتعلق بالميت ، لأن الغاسل إذا علم أنه سيغتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ، ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده بما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى (١) . واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته ، لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضرا وأمر النبي ﷺ النسوة بغسل ابنته دون الزوج ، وتعقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضرا ، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه ، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد . والله أعلم بالصواب

١٨ - باب الثياب البيض للكفن

١٢٦٤ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة »

[الحديث ١٢٦٤ - أطرافه في : ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨٧]

قوله (باب الثياب البيض للكفن) أورد فيه حديث عائشة وكفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ، الحديث ، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبه إلا الأفضل ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ « لبسوا ثياب البياض فأنها أظهر وأطيب » وكفنوا فيها موتاكم ، صححه الترمذي والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه وإسناده صحيح أيضا ، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عديم أن يكون في أحدها ثوب حبرة ، وكانهم أخذوا بما روى أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد حبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن ، لكن روى مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه ، قال الترمذي : وتكفيته في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة « لف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه ، ويمكن أن يستدل لم يعموم حديث أنس « كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الحبرة » أخرجه الشيخان ، وسيأتي في اللباس . والحبرة بكسر الحاء المهملة وقفت الموحدة ما كان من البرود مخططا

١٩ - باب الكفن في ثوبين

١٢٦٥ - **حدثنا أبو الثمان** حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) وقال بعضهم : إن الحكمة في ذلك - والله أعلم - جبر ما يحصل للغاسل من الضيق بسبب مشاهدة الميت وذكر الموت وما بعده ، وهو معنى مناسب . والله أعلم

قال «يَبْنَا رَجُلًا وَقَفَ بِعَرَقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوَقَصَتْهُ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكُفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا »

[الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في : ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١]

قوله (باب الكفن في ثوبين) كأنه أشار إلى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة ، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور . واختلف فيما إذا شح بعض الرثة بالثاني أو الثالث ، والمرجح أنه لا يلتفت إليه . وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق . قوله (حدثنا حماد) في رواية الأصيلي ، ابن زيد ، . قوله (بينما رجل) لم أقف على تسميته . قوله (واقف) استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الراكب . قوله (بعرة) سيأتي بعد باب من وجه آخر ، ونحن مع النبي ﷺ ، . قوله (فوقصته ، أو قال فأوقصته) شك من الراوى ، والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالمعنى شاذ ، والوقص كسر العنق ، ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الوقعة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر ، وقال الكرماني : فوقصته أى راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز ، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع لحقيقة . قوله (وكفّفنوه في ثوبين) استدل به على إبدال ثياب المحرم وليس بشئ لأنه سيأتي في الحج بلفظ د في ثوبيه ، وللنساء في طريق يونس بن نافع عن عمرو ابن دينار د في ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، وقال المحب الطبري : إنما لم يزد ثوباً ثالثاً تكريماً له كما في الشهيد حيث قال د مملوم بدمائهم ، واستدل به على أن الإحرام لا ينقطع بالموت كما سيأتي بعد باب ، وعلى ترك الثيابة في الحج لأنه ﷺ لم يأمر أحداً أن يكمل عن هذا الحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى ، وقال ابن بطال : وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجبى له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل

٢٠ - باب الخنوط للبيت

١٢٦٦ - **حدثنا قتيبة** حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَمْعَانَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «يَبْنَا رَجُلًا وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقَةٍ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَأَقَصَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَقَصَصَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكُفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا »

قوله (باب الخنوط للبيت) أى غير المحرم . أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر ، وشاهد الترجمة قوله د ولا تحنطوه ، ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً ، فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً ، فإذا اتفقت العلة انتفى النهي ، وكان الخنوط للبيت كأن مقرراً عندهم . وكذا قوله د لا تخمروا رأسه ، أى لا تنطوه ، قال البيهقي : فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يخمر رأسه ، وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام خلافاً لمن قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحى ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ، وقد قال بعض المالكية : إثبات الخنوط في هذا الخبر بطريق المفهوم من منع الخنوط للمحرم ، ولكنها واقعة حال يطرق الاحتمال إلى منظورها فلا يستدل بفهمها . وقال بعض

الخفية : هذا الحديث ليس عاما بلفظه لانه في شخص معين ، ولا بمعناه لانه لم يقل بيعت مليبا لانه محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره إلا بدليل منفصل . وقال ابن بزيه : وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بان هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إخباره ﷺ بانه بيعت مليبا شهادة بأن حجه قبل ، وذلك غير محقق لغيره . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة انما ثبتت لاجل الإحرام فتم كل محرم ، وأما القبول وعدمه فامر مغيب . واعتل بعضهم بقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وبقوله ﷺ : إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ، وليس هذا منها فينبغي أن ينقطع عمله بالموت ، وأجيب بأن تكفيته في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفسله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره . وقال ابن المثير في الحاشية : قد قال ﷺ في الشهداء : ذملوهم بدمائهم ، مع قوله : والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، فعمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم ، وبين المجاهد والمحرم جامع لأن كلا منهما في سبيل الله . وقد اعتذر الداودي عن مالك فقال : لم يبلغه هذا الحديث ، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقيا لوجب أن يكل به المناسك ولا قائل به . وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضع أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد

٢١ - باب كيف يُكفّنُ المحرم ؟

١٢٦٦ - **حدثنا** أبو الثمان أخيراً أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رجلاً وقصه بغيره ونحن مع النبي ﷺ وهو محرم ، قال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تحنطوا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً »

١٢٦٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو وأيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رجل واقف مع النبي ﷺ برفة وقع عن راحلته ، قال أيوب : فوفقته - وقال عمرو : فأقصته - فات ، قال : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحنطوا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة . قال أيوب : يلبى ، وقال عمرو : مايباً »

قوله (باب كيف يكفن المحرم) سقطت هذه الترجمة للأصل وثبتت لغيره وهو أوجه . وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقين ، ففي الاول : فانه بيعت يوم القيامة مليبا ، كذا للستلى والباقرين ، مليبا ، بدال بدل التحاتية ، والتليد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه ، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك . وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال : ليس للتليد معنى ، وسيأتي في الحج بلفظ دهل ، ورواه النسائي بلفظ فانه بيعت يوم القيامة محرم ، لكن ليس قوله مليبا فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر . قوله في الرواية الاخرى (كان رجل واقفاً) كذا لابن ذر والباقرين ، واقف ، على أنه صفة لرجل ، وكان تأمة أى حصل رجل واقف ، قوله (فأقصته) أى هشمته يقال أقصع القملة إذا هشمها ، وقيل هو خاص بكسر العظم ، ولو سلم فلا مانع أن يستعاد لكسر الرقة . وفي رواية الكشمي بتقديم العين على الصاد ، والقصص القتل في الحلال ومنه قعاص الغنم وهو موتها . قال الزين بن م - ١٨ ج ٣ * فتح الباري

النير : تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبينة ، لكنها لما كانت تحمل أن تكون خاصة بذلك الرجل ، وأن تكون عامة لكل محرم ، أثر المصنف الاستفهام . قلت : والذي يظهر أن المراد بقوله « كيف يكفن » أى كيفية التكفين ولم يرد الاستفهام ، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في ثوبين . قوله (ولا تمسوه) بضم أوله وكسر الميم من أمس ، قال ابن المنذر : في حديث ابن عباس لإباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافاً لمن كرهه له ، وأن الوتر في الكفن ليس بشرط في الصحة ، وأن الكفن من رأس المال لأمره ﷺ بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا . وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب إحرامه ، وأن إحرامه باق ، وأنه لا يكفن في الخيط . وفيه التعليل بالفاء لقوله فانه ، وفيه التكفين في الثياب الملبوسة ، وفيه استحباب دوام التلبية الى أن ينتهى الإحرام ، وأن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه ، وسياق الكلام على ما وقع في مسلم باللفظ ، ولا تخمروا وجهه ، في كتاب الحج ان شاء الله تعالى . وأعرب القرطبي لحكى عن الشافعى أن المحرم لا يصل على ، وليس ذلك بمعروف عنه . (فائدة) : يحتمل اقتضاه له على التكفين في ثوبيه لكونه مات فيها وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما

٢٢ - باب الكفن في القميص الذى يكف أو لا يكف ، ومن كفّن بغير قميص

١٣٦٩ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « ان عبد الله بن أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه ، وصل عليه واستغفر له . فأعطاه النبي ﷺ قميصه فقال : آذني أصلي عليه . فآذنه . فلما أراد أن يصل عليه جذبه عمر رضى الله عنه فقال : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ فقال : أنا بين خيرين قال (استغفر لم أولاً تستغفر لهم ، إن تستغفر لم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فصلّى عليه ، فبرزت (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً)

[الحديث ١٣٦٩ - أطراة في : ٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦]

١٣٧٠ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه قال « أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن ، فأخرجته فتفت فيه من ريقه ، وألبسه قميصه »

[الحديث ١٣٧٠ - أطراة في : ١٣٥٠ ، ٣٠٠٨ ، ٥٧٩٥]

قوله (باب الكفن في القميص الذى يكف أو لا يكف) قال ابن التين : ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس ، والفاء مشددة فيهما . وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسرها ، والاول أشبه بالمعنى . وتعبه ابن رشيد بأن الثانى هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسى ، وكذا رأيت في أصل أبي القاسم بن الورد ، قال : والذي يظهر لى أن البخارى لحظ قوله تعالى (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) أى أن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصه سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاحا للقبول

المؤلفة ، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين^(١) سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا . قال ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له ، قال : وأما الصبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه انتهى ، وقد جزم المهلب بأنه الصواب . وأن الياء سقطت من الكاتب غلطا ، قال ابن بطال : والمراد طويلا كان القميص سابقا أو قصيرا فإنه يجوز أن يكفن فيه كذا قال ، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفرط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه وكان النبي ﷺ معتدل الخلق ، وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه سائرا بجميع بدنه أو لا وتعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنهض الحجة بذلك . وأما قول ابن رشيد إن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم ، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين ، والمعنى أن التكفين في القميص ليس متممًا سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف ، أو المراد بالكف ترديره دفعا لقول من يدعى أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكشوفة أو كان غير مررر ليشبه الرداء . وأشار بذلك إلى الرد على من سالف في ذلك ، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب ، ولا يكره التكفين في القميص . وفي الخلافات للبيهقي عن طريق ابن عون قال : كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحي مكشفا مرررا وسائر الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير برادة إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه جواب الإشكال الواقع في قول عمر : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ مع أن نزول قوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال : فزلت ﴿ ولا تصل ﴾ ، وحصل الجواب أن عمر فهم من قوله ﴿ فلن يغفر الله لهم ﴾ منع الصلاة عليهم ، فأخبره النبي ﷺ أن لا منعه ، وأن الرجال لم ينقطع بعد . ثم إن ظاهر قوله في حديث جابر ، أن النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبس قميصه ، يخالف لقوله في حديث ابن عمر ، ولما مات عبد الله بن أبي جاء ابنه فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكنفه فيه ، فأعطاه قميصه وقال : آذني أصلي عليه . فأذنه ، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر ، الحديث . وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر « فأعطاه » أي أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقيق وقوعها . وكذا قوله في حديث جابر « بعد ما دفن عبد الله بن أبي » أي دلى في حفرته ، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ ، فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمر بإخراجه لإيجازا لوغده في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم . وقيل : أعطاه ﷺ أحد قميصه أولا ، ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده . وفي الإكليل ، للحاكم ما يؤيد ذلك . وقيل : ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبسه قميصه بعد إخراجه من القبر ، لأن لفظه « فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه » والواو لا ترتب قلله أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب . وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي ، وبقية القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنيا

(١) انظر ما تقدم في ص ١٢٠ وغيرها من من التبرك بآثار الصالحين سوى النبي صلى الله عليه وسلم

٢٣ - باب الكفن بغير قميص

١٢٧١ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولُ كَرْثِيفٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

١٢٧٢ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى عن هشام حدثني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ

قوله (باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للأكثر وسقطت للمستمل، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولا يكف ومن كف بغير قميص، والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه، والثاني عن الجمهور، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة. وأجاب بعض من خالف بأن قولنا ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما جملة، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعبود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر، وقال بعض الحنفية: معناه ليس فيها قميص أي جديد، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيها قميص مكشوف الأطراف. **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري. **قوله** (سحول) بضم المهملة وآخره لام أي بيض، وهو جمع محل، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وقد تقدم في «باب الثياب البيض للكفن» بلفظ «بمانية بيض سحولية من كرسف» وعن ابن وهب: السحول القطن، وفيه نظر، وهو بضم أوله ويروى بفتحته نسبة إلى سحول قرية باليمن. وقال الأزهري: بالفتح المدنية، وبالضم الثياب. وقيل النسب إلى القرية بالضم، وأما بالفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي ينفقها. والكرسف بضم الكاف والمهملتين بينهما راء ساكنة هو القطن، ووقع في رواية للبيهقي «سحولية جديد»

٢٤ - باب الكفن بلا عمامة

١٢٧٣ - **حدثنا إسماعيل** قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

قوله (باب الكفن بلا عمامة) كذا الأكثر، والمستمل «الكفن في الثياب البيض» والأول أولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة، وقد تقدم ما في هذا النفي في الباب الذي قبله. **قوله** (ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي: إزار ورداء ولفافة،

٢٥ - باب الكفن من جميع المال

وقال عمرو بن دينار: الحنوط من جميع المال. وقال إبراهيم: يُبْدَأُ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ وقال سفيان: أجرة القبر والنسل هو من الكفن

١٢٧٤ - **حدثنا أحمد بن محمد السكي** حدثنا إبراهيم بن سعيد عن سعد عن أبيه قال «أتى عبد الرحمن

ابن عوف رضى الله عنه يوماً بطعامه ، فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي - فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُسَكَّنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . وَقُتِلَ سَحْرَةُ - أَوْ رَجُلٌ آخَرُ - خَيْرٌ مِنِّي فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُسَكَّنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَّلَتْ لَنَا طَائِفَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي »

[الحديث ١٢٧٤ - طرأه في : ١٢٧٥ ، ٤٠٤٥]

قوله (باب الكفن من جميع المال) أى من رأس المال ، وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبرانى فى الأوسط من حديث على وإسناده ضعيف ، وذكره ابن حاتم فى العلل من حديث جابر ، وحكى عن أبيه أنه منكر ، قال ابن المنذر : قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال : الكفن من الثلث ، وعن طاوس قال : من الثلث أن كان قليلاً . قلت : أخرجهما عبد الرزاق ، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استثناه الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فإنه يقدم على الكفن وغيره من مؤنة تجهيزه كما لو كانت التركة شيئاً مرهوناً أو عبداً جانياً . قوله (وبه قال عطاء والزهرى وعمرو بن دينار وقائدة ، وقال عمرو بن دينار : الحنوط من جميع المال) أما قول عطاء فوصله الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريح عنه قال : الحنوط والكفن من رأس المال ، وأما قول الزهرى وقائدة فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى وقائدة قالوا : الكفن من جميع المال ، وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق : عن ابن جريح عن عطاء : الكفن والحنوط من رأس المال ، قال وقاله عمرو بن دينار ، وقوله وقال إبراهيم - يعنى النخعي - يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية . قوله (وقال سفيان) أى الثورى الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ : الكفن من جميع المال ، وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثورى عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال : فقلت لسفيان : فأجر القبر والغسل ؟ قال : هو من الكفن ، أى أجر حفر القبر وأجر الغسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال . قوله (حدثنا أحمد بن محمد المكي) هو الأزرق على الصحيح . قوله (عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فأبراهيم بن سعد فى هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه ، وسبأى سياق فى الباب الذى يليه أصرح اتصالاً من هذا . ويأتى الكلام على فوائده مستوفى فى باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث : فلم يوجد له ، لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور ، ووقع فى رواية الأكثر : إلا برده بالضمير العائد عليه ، وفى رواية الكشميهنى : إلا بردة ، بلفظ واحدة البرود ، وسبأى حديث خباب فى الباب الذى بعده بلفظ : ولم يترك إلا نمرة ، واختلف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفته ساتراً لجميع بدنه أو للعورة فقط ؟ المرجح الأول ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجزئ . ثوب واحد يصف ما تحته من البدن . قوله (أو رجل آخر) لم أقف على اسمه ، ولم يقع فى أكثر الروايات إلا بالذكر حمزة ومصعب فقط ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستدرجه من طريق منصور بن أبى مزاحم عن إبراهيم بن سعد . قال الزين ابن المنير : يستفاد من قصة عبد الرحمن لإيثار الفقير علم الغنى وإيثار التخلل للعباداة على تعاطى الاكتساب ، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً

٢٦ - باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد

١٢٧٥ - **حديث** محمد بن مفضل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم « أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أتى بطعام - وكان صائماً - قال : قُتِلَ مُصَعبُ بنُ مُعَمَّرٍ - وهو خيرٌ مني - كُفِّنَ في بُرْدَةٍ إن غُطِّيَ رأسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وإن غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رأسُهُ . وأراه قال : وقُتِلَ حمزة - وهو خيرٌ مني - ثم بُسِطَ لنا من الدنيا ما بُسِطَ - أو قال : أُعْطِينَا من الدنيا ما أُعْطِينَا - وقد حَسِبْنَا أن تكونَ حَسَنَاتُنَا عَجَلَتْ لنا . ثم جَمَلٌ يَبْكِي حتى تَرَكَ الطَّعامَ »

قوله (باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد) أى اقتصر عليه ولا ينتظر بدفنه ارتقاب شيء آخر . وفى قول عبد الرحمن بن عوف « وهو خير مني ، دلالة على تواضعه . وقبه إشارة الى تعظيم فضل من قتل في المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ ، وزاد في هذه الطريق « إن غطى رأسه بدت رجليه » وهو موافق لما فى الرواية التى فى الباب الذى يليه . وروى الحاكم فى المستدرک من حديث أنس أن حمزة أيضا كفن كذلك

٢٧ - **باب** إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه

١٢٧٦ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا حجاب رضى الله عنه قال « هاجرنا مع النبي ﷺ نلتئميس وجهه الله ، فوقع أجرنا على الله : فتأ من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مُصَعبُ بنُ مُعَمَّرٍ ، ومَتَا من أُنْفِثَ له نَمْرُوتُهُ فهو يَهْدِيهَا . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فلم يجد ما تكفنه إلا بُرْدَةٌ إذا غَطَّيْنَا بها رأسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وإذا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رأسُهُ ، فأمرنا النبي ﷺ أن نَتَعَلَّى رأسَهُ ، وأن نجعل على رجليه من الإذخر »

[الحديث ١٢٧٦ - أطرافه فى : ٢٨٩٧ ، ٢٩١٤ ، ٣٩١٤ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٨٢ ، ٦٤٣٢ ، ٦٤٤٨]

قوله (باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه) أى رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس ، كأنه قال : ما يوارى جسده إلا رأسه ، أو جسده إلا قدميه ، وذلك بين من حديث الباب حيث قال « خرجت رجليه ، ولو كان المراد أنه يغطى رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى . ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد سائر البتة أنه يغطى جميعه بالإذخر ، فإن لم يوجد فيها تيسر من نبات الأرض ، وسأأتى فى كتاب الحج قول العباس « إلا الإذخر فإنه لبيوتنا وقبورنا ، فكأنها كانت عادة لهم استعماله فى القبور ، قال الملب : وإنما استحب لهم النبي ﷺ التكفين فى تلك الثياب التى ليست سابعة لا نهم قتلوا فيها انتهى . وفى هذا الجزم نظر ، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها كما هو مقتضى الترجمة . **قوله** (حدثنا شقيق) هو ابن سلة أبو وائل ، وغياث بمجمة وموحدين الأولى مثقلة هو ابن الأرت ، والأسناد كله كوفيون . **قوله** (لم يأكل من أجره شيئاً) كناية عن الثنائم التى تناولها من أدرك زمن الفتح ، وكان المراد بالأجر نمرته ، فليس مقصوداً على أجر الآخرة . **قوله** (أنبت) بفتح الهمة وسكون التحتانية وفتح النون أى نضجت . **قوله** (فهو يهديها) بفتح أوله وكسر المهملة أى يجهتها ، وضبطه النووى بضم الدال ، وحكى ابن التين تشليها . **قوله** (ما تكفنه به) سقط لفظ به ، من رواية غير أبي ذر ،

وسياتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

٢٨ - باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه

١٢٧٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضي الله عنه « ان امرأة جاءت النبي ﷺ ببردة منسوجة فيها حاشيتيها . أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : نسجتها بيدي ، فحيت لأكسوكها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فحشمتها فلان فقال : أكسنيها ما أحسنها . قال القوم : ما أحسنت ، لبسها النبي ﷺ محتاجاً إليها ثم سألته وعلمت أنه لا يرؤ . قال : إني والله ما سألته لألبسها ، إنما سألته لتكون كفتي . قال سهل : فكانت كفته »

[المحدث ١٢٧٧ - أطرافه في : ٢٠٩٣ ، ٦٠٢٦]

قوله (باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه) ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للجهول وحكى الكسر على أن فاعل الإنكار النبي ﷺ ، وحكى الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر ، وإنما قيد الترجمة بذلك ليشير الى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعنده لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد لليت منه من كفن ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر ؟ فيه بحث سياتي . **قوله** (ان امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (فيها حاشيتيها) قال الداودي يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية ، وقال غيره حاشية الثوب هديه فكأنه قال إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس بعد ، وقال القزاز : حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما الهدب . **قوله** (أتدرون) هو مقول سهل بن سعد بينه أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب واللفظه . فقال سهل لقوم أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . انتهى . وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها . **قوله** (فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها) كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح . **قوله** (فخرج إلينا وإنها إزاره) في رواية ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن عبد العزيز . **قوله** (فخرج إلينا فيها) وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني وقأزر بها ثم خرج . **قوله** (فحشمتها فلان فقال أكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملين من التحسين . وللصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم وجها ، بالجيم بغير نون وكذا الطبراني والاسماعيل من طريق أخرى عن أبي حازم ، وقوله « فلان » أفاد المحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف ، وعزاه للطبراني ولم أره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن ، ونقله شيخنا ابن الملقن عن المحب في شرح العمدة ، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي لأنه وقف عليه ، لكن لم يستنصر مكانه ، ووقع لشيخنا ابن الملقن في شرح التنبيه ، أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم نفاقيل باسم الراوي ، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار^(١) عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن

عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره ، قال قتبية هو سعد بن أبي وقاص ، انتهى ، وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتبية ولم يذكر عنه ذلك ، وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه : لجاه فلان رجل سماه يومئذ ، وهو دال على أن الراوي كان ربما سماه . ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زعمة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابي ، فلم يكن زعمة ضعيفا لا تنق أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، أو يقال تمددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم . **قوله** (ما أحسنها) ينصب النون وما للتعجب ، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها إليه ، وهو للوصف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ : فقال نعم لجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه . **قوله** (قال القوم ما أحسن) ما نافية ، وقد وقعت تسمية المعاتب له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سألته وقد رأيت حاجته إليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكن أردت أن أخبرها حتى أكشف فيها . **قوله** (انه لا يرد) كذا وقع هنا بحذف المفعول ، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ : لا يرد سائلا ، ونحوه في رواية يعقوب في البيوع ، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل شيئا فيمنعه . **قوله** (مأسأته لا لبسها) في رواية أبي غسان ، فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ ، وأفاد الطبراني في رواية زعمة بن صالح أن النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها فأت قبل أن تنفر . وفي هذا الحديث من الفوائد حسن خلق النبي ﷺ وسعة جوده وقبوله الهدية ، واستبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشتريها منها ، قال : وفيه جواز الاعتدال على القرائن ولو تجردت أقولهم ، فآخذها محتاجا إليها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . قال : وفيه الترغيب في المنوع بالنسبة إلى صانعه إذا كان مائرا ، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبته إليها ازالة ما يخشى من التدليس . وفيه جواز استحسان الانسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرف قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الانكار عند مخالفة الأدب ظاهرا وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . وفيه التبرك بأثار الصالحين (١) وقال ابن بطال : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه ، قال . وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبا لكثير فيهم . وقال بعض الشافعية : ينبغي لمن استعد شيئا من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بحلها أو من أثر من يفتقد فيه الصلاح والبركة

٢٩ - باب اتباع النساء الجنائز

١٣٧٨ - **عندنا** قبيصة بن عُقبة حدثنا سفيان عن خالد عن أم الهذيل عن أم عطية رضي الله عنها قالت : « نهيتنا عن اتباع الجنائز ، ولم يدرنم علينا »

(١) هذا خطأ ، والصواب النعم من ذلك لوجوب : أحاديث أن الصحابة لم يغفلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقوا إليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لا بينه وبين غيره من الفروق الكثيرة . الوجه الثاني سد ذريعة الشرك ، لأن جواز التبرك بأثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم وعبادتهم من دون الله فوجب النعم من ذلك . وقد سبق بيان ذلك مرارا

قوله (باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن المنير : فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فضل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تشتم بالتفرقة بين النساء والرجال ، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء لأن النهي يقتضى التحريم أو الكراهة ، والفضل يدل على الاستحباب ، ولا يجتمعان . وأطلق الجبكم هنا لما يتطرق إليه من الاحتمال ، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك . ولا يخفى أن محل النزاع إنما هو حيث تؤمن المفسدة . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري وأما المذهب هل هي حفصة بنت سيرين . قوله (نهينا) تقدم في الحيفض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ . وكنا نهينا عن اتباع الجنائز ، ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب باللفظ . نهانا رسول الله ﷺ ، أخرجه الاسماعيل وفيه رد على من قال : لا حجة في هذا الحديث لأنه لم يسم الناهي فيه ، لما رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعا وهو الأصح عند غيرهما من المحدثين ، ويؤيد رواية الاسماعيل ما رواه الطبراني من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت : لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث اليها عمر فقال : إني رسول رسول الله اليكن ، بعثني اليكن لأباعدكن على أن لا تشركن بالله شيئا ، الحديث ، وفي آخره ، وأمرنا أن نخرج في العيد الموائق ، ونهانا أن نخرج في جنازة ، وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة . قوله (ولم يعزم علينا) أى ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وقال القرطبي : ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهى تنزيه ، وبه قال جمهور أهل العلم ، ومالك مالئ الى الجواز وهو قول أهل المدينة . وبديل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة قرأى عمر امرأة فصاح بها فقال : دعها يا عمر ، الحديث . وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجاله ثقات ، وقال الملب : في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات . وقال الداودي : قولها نهينا عن اتباع الجنائز ، أى الى أن نصل الى القبور ، وقوله (ولم يعزم علينا) أى أن لا نأق أهل الميت فنعزيمهم ونترحم على ميتهم من غير أن نمنع جنازته انتهى . وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ، نعم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال : من أين جئت ؟ فقالت : رحمت على أهل هذا الميت ميتهم . فقال : لذلك بلغت معهم الكدى ؟ قالت : لا ، الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما . فأنكر عليها بلوغ الكدى ، وهو بالضم وتثنية الالف المقصورة وهي المقابر ، ولم ينكر عليها التعزية . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون المراد بقولها (ولم يعزم علينا) أى كما عزم على الرجال بترغيبهم في اتباعها بمحصل القيراط ونحو ذلك ، والاول أظهر . والله أعلم

٣٠ - باب إحداد المرأة على غير زوجها

١٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : « تَوُفِّيَ ابْنُ لَأْمٍ عَطِيَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَذَاكَ كَانَ الْيَوْمَ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَتَمَسَّحَتْ بِهِ . » وَنَهَانَا أَنْ نُحْدِدَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِرَوْحٍ »

١٢٨٠ - **حَدَّثَنَا** الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سُبَّانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ «لَمَّا جَاءَ نَسِيُّ أَبِي سَفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ فَسَحَتْ عَارِضَهَا وَذَرَعَهَا وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَةً لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَأَنَّهُ تُحْدِثُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٠ - أخرجه في: ١٢٨١، ٥٣٣٤، ٥٣٣٩، ٥٣٤٥]

١٢٨١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُمُ قَالَتْ «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدِثُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

١٢٨٢ - «ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ ابْنَتِ جَحْشٍ حِينَ تُؤْتِي أَخُوها، فَدَعَتْ بِطَلِيبٍ فَسَتَتْ، ثُمَّ قَالَتْ: مَالِي بِالطَّلِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدِثُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٢ - أخرجه في: ٥٣٣٥]

قوله (باب إحداد المرأة على غير زوجها) قال ابن بطال: الإحداد بالمهمة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وما يلبس وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع، وأباح الشارع للمرأة أن تحدد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد، وليس ذلك واجبا لاتفاقهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال، وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الإحداد. وقوله في الترجمة «على غير زوجها» يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريبا أو أجنبيا، ودلالة الحديث له ظاهرة، ولم يقيد في الترجمة بالموت لأنه يختص به عرفا، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه إنبات المشروعية. **قوله** (فلما كان يوم الثالث) كذا الأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وللمستمل «اليوم الثالث». **قوله** (دعت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريبا. **قوله** (ثمينا) رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا تحدد على مالك فوق ثلاث، الحديث أخرجه عبد الرزاق، والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكر معناه. **قوله** (أن تحدد) بضم أوله من الرباعي، ولم يصرف الأصحى غيره، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاث يقال حدث المرأة وأحدث بمعنى. **قوله** (إلا بزواج) وفي رواية الكشمموني «إلا لزواج» باللام، ووقع في العدد من طريقه بلفظ «إلا على زوج» والكل بمعنى السببية. **قوله** (عن زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ) هي ربيعة النبي ﷺ، وصرح في العديد من الأخبار بينها وبين حميد بن

نافع . قوله (نعى) بفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء . وكسر المهملة وتشديد الياء . هو الخبر يموت الشخص ، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية . قوله (دعت أم حبيبة) هي بنت أبي سفيان المذكور . وفي قوله « من الشام » نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهما ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ « ابن » لأن الذي جاء نفيه من الشام وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ « حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب » فظهر أنه لم يسقط منه شيء ، ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، وكذا أخرجه ابن سعد في ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها . ثم وجدت الحديث في مسند ابن أبي شيبة قال « حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع - ولفظه - جاء نعي أخى أم حبيبة أو حميم لها فدعت بصفرة فطخت به ذراعها » وكذا رواه الدارمي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ « أن أبا لأم حبيبة مات أو حميا لها » ورواه أحمد عن حجاج ومحمد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ « أن حميا لها مات » من غير تردد ، وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب ، فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزينب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لا مانع من ذلك . والله أعلم . قوله (بصفرة) في رواية مالك المذكورة « بطيب فيه صفرة خلوق » وزاد فيه « فدهنت منه جلابة ثم مست بعارضها » أى بعارضى نفسها . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . وساق الحديث هنما من طريق مالك مختصراً ، وأورده مطولاً من طريقه في العدد كما سيأتى . قوله (ثم دخلت) هو مقول لزينب بنت أم سلمة ، وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالعدد ، ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيجعل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار . وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ « ودخلت » وذلك لا يقتضى الترتيب . والله أعلم . قوله (حين توفي أخوها) لم أتحقق من المراد به ، لأن لزينب ثلاثة إخوة : عبد الله وعبد بغير إضافة وعبيد الله بالتصغير ، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زينب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي صغيرة ترضع كما سيأتى في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زينب هذه ، فأتيت أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع في كثير من المطبوعات بلفظ « حين توفي أخوها عبد الله » كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك ، وأما عبد بغير إضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر ، وقد جرم ابن إسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخيه زينب بسنة ، وروى ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زينب مع عمر وحكى عنه مراجعة له بسببها ، وإن كان في إسنادهما الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذا ، فأتيت أن يكون هذا الأخير المراد ، وأما عبيد الله المصغر فأسلم قديماً وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فتزوج النبي

ﷺ بعده أم حبيبة ، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي في الموطأ حين توفي أخوها عبد الله ، كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضبطها السكاكب والله أعلم . ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي ﷺ أم حبيبة ، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله ، وزوجها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النهي ، وأيضا في السياق دُثم دخلت على زينب ، بعد قولها دخلت على أم حبيبة ، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد بحج أم حبيبة من الحبشة مدة طويلة ، فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أختا لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة ، أو يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ، وما مثلها (١) يضبط في مثلها والله أعلم . قوله (فست به) أى شيئا من جسدها ، وسيأتى في الطريق التي في العدد بلفظ فست منه ، وسيأتى فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحداد أيضا ، وسيأتى الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى

٣١ - باب زيارة القبور

١٢٨٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « مرَّ النبي ﷺ بامرأة تيسكي عند قبر ، فقال : اتقي الله واصبري . قالت : إليك عني ، فانك لم تُصَبِّ بُصْبِي ولم تعرفه . فقيل لها : إنه النبي ﷺ ، فأتته النبي ﷺ فلم يجدْه عنده بوايين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : إنما الصبرُ الأولى »

قوله (باب زيارة القبور) أى مشروعيتهما وكأنه لم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتى ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز ، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النهى عن ذلك ولفظه « كُتِبَ نَهْيُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فزوروها ، وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس « فانها تذكر الآخرة ، ولها كم من حديث فيه وترق القلب وتدفع العين ، فلا تقولوا هجرا ، أى كلاما فاحشا ، وهو بضم الهاء وسكون الجيم . وله من حديث ابن مسعود « فانها تزهد في الدنيا ، ولمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « زوروا القبور فانها تذكر الموت ، قال النووي تبعنا للمبدى والحازي وغيرهما : اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة . كذا أطلقوا ، وفيه نظر لأن ابن أبي شبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقا حتى قال الشعبي : لو لا نهى النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي . فعلم من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء ، وكان هؤلاء لم يبلغهم الناسخ والله أعلم . ومقابل هذا قول ابن حزم : إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به ، واختلف في النساء فقيل : دخلن في عموم الإذن وهو قول الأكثر ، وبهله ما إذا امتن الفتنة . ويؤيد الجواز حديث الباب ، وموضع الدلالة منه أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

(١) في مخطوطة الرياض : ومثلها ،

وعن حمل الإذن على عومه للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن فقيل لها : أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك ؟ قالت نعم ، كان نهى ثم أمر بزيارتها ، وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور ، وبه جزم الشيخ أبو إسحق في (المهذب) ، واستدل له بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في باب اتباع النساء الجنائز ، وبحديث : لعن الله زوارات القبور ، أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت . واختلف لما تقتضيه بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه ؟ قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للسكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المباينة ، ولعل السبب ما يفضى إليه ذلك من تضییع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك ، فقد يقال : إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء . قوله (بانراة) لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه وتبكي على صبي لها ، وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه وقد أصيبت بولدها ، وسيأتي في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت ، وإن أنسا قال لا امرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم . قال : كان النبي ﷺ مر بها ، فذكر هذا الحديث . قوله (فقال انني الله) في رواية أبي نعيم في المستخرج : فقال يا أمة الله انني الله ، قال القرطبي : الظاهر أنه كان في بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ولهذا أمرها بالقوى . قلت : يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور ، وسمع منها ما يكره فوقف عليها ، وقال الطبري : قوله « انني الله » توطئه لقوله « واصبري » ، كأنه قيل لها خافي غضب الله إن لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب . قوله (اليك عني) هو من أسماء الأفعال ، ومعناها تنح وأبعد . قوله (لم تصب بمصيتي) سيأتي في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظه « فأنك خلو من مصيتي » وهو بكسر المعجمة وسكون اللام ، ولمسلم « ما تبالي بمصيتي » ، ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت « يا عبد الله إني أنا الحرة الشكلى ، ولو كنت مصابا عنذتي » . قوله (ولم تعرفه) جملة حالبة أى خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله . قوله (فقيل لها) في رواية الأحكام « فربها رجل فقال لها : إنه رسول الله ، فقالت : ما عرفته » ، وفي رواية أبي يعلى المذكورة « قال فهل تعرفينه ؟ قالت : لا ، وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سألتها هو الفضل بن العباس ، وزاد مسلم في رواية له « فأخذها مثل الموت ، أى من شدة الكرب الذى أصابها لما عرفت أنه ﷺ خجلا منه ومهابة . قوله (فلم تجد عنده يوابين) في رواية الأحكام « يوابا » ، بالافراء ، قال الزين بن المنير : فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عنذ هذه المرأة في كونها لم تعرفه ، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ يوابا مع قدرته على ذلك تواضعا ، وكان من شأنه أنه لا يستتبع الناس وراءه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر ، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شاغل الوجد والبكا . وقال الطبري : فائدة هذه الجملة أنه لما قيل لها إنه النبي ﷺ استعشرت خوفا وهيبة في نفسها فتصورته أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الامر بخلاف ما تصوره . قوله (فقالت : لم أعرفك) في حديث أبي هريرة « فقالت والله ما عرفتك » . قوله (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) في رواية الأحكام « عند أول صدمة » ونحوه لمسلم ، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذى يترتب عليه الأجر ، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثلته فاستعير للصية الواردة على القلب ، قال الخطابي :

المنعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأيام يسلو . وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره . وقال ابن بطال : أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وقال الطبري : صدر هذا الجواب منه عليه السلام عن قولها ما أعرفك على أسلوب الحكم كأنه قال لها : دعى الاعتذار فإني لا أغضب لغير الله وانظري لنفسك . وقال الزين بن المنير : فأدلة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائفة لها أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ، فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى . ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة : فقالت أنا أصبر ، أنا أصبر ، وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور : وقال اذهبي اليك ، فإن الصبر عند الصدمة الأولى ، وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن عليه السلام والعبرة لا يملكها ابن آدم . وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصدا من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز ، وهو أعم من أن يكون خروجها لتشيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل ، ومساحة المصاب وقبول اعتذاره ، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه أن القاضي لا ينبغي له أن يتخذ من يحبه عن حوائج الناس ، وأن من أمر بمصروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجزع من المنهيات لأمره لها بالتقوى مفرونا بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المتوى لا أثر لها . وبين عليه بعضهم ما إذا قال يا هند أنت طالق فصادف عمرة أن عمرة لا تطلق . واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلا أو امرأة كما تقدم ، وسواء كان المزارع مسلما أو كافرا ، لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وقال صاحب الحاوي : لا تجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط انتهى . وحجة الماوردي قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ ، وفي الاستدلال به نظر لا ينبغي . (تنبيه) : قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشييع الجنائز وما بعد ذلك مما يتقدم الزيارة لأن الزيارة يشكر وقوعها لجعلها أصلا ومفتاحا لتلك الأحكام انتهى ملخصا . وأشار أيضا إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز ، فكأنه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه . والله أعلم

٢٢ - باب قول النبي ﷺ « يُدَبُّ اللَّيْتُ بِعَصْرِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُذُنِهِ »

أقول الله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ وقال النبي ﷺ « كلُّكم راع ومسئول عن رعيته »

فإذا لم يكن من سُنَّتِهِ فهو كما قالت عائشة رضي الله عنها ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾

وهو كقولهم ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ - ذُنُوبًا - إِلَىٰ حِمْلِهِ لَا يَحْمِلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ وما يَرْخُصُ مِنَ الْبِسْكَاءِ مِنْ غَيْرِ نَوْحٍ وقال النبي ﷺ « لَا تُثْقَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلُ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهَا » وذلك لأنه أول من سَنَّ الثَقْلَ

١٢٨٤ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا:** أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عُمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أُرْسِلَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ : إِنَّ ابْنًا لِي قَبِيضٌ ، فَأَرْتَا . فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى ، وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ . فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ كَيْتًا بَيْنَهُمَا . فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي بْنُ كَسْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ . فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَنْتَفِعُ . قَالَ : حَبِيبُهُ أَنَّهُ قَالَ : كَأَنَّهُمَا شَيْءٌ - فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا ؟ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ ، وَإِنَّمَا يَرَحِمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ »

[الحديث ١٢٨٤ - أطرافه في : ٥٦٥٠ ، ٦٦٠٢ ، ٦٦٥٥ ، ٧٣٧٧ ، ٧٤٤٨]

١٢٨٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْغَبَرِ ، قَالَ فَرَأَيْتُمْ عَيْنَيْهِ تَدَمَعَانِ ، قَالَ فَقَالَ : هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ ؟ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا . قَالَ : فَأَنْزِلْ . قَالَ فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا »**

[الحديث ١٢٨٥ - طرفه في : ١٣٤٢]

١٢٨٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ أَنَّ أَبَا مُلَيْكَةَ قَالَ « تَوَلَّيْتُ ابْنَةَ لُعْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِشَهِدَها ، وَحَضَرَهَا ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا - أَوْ قَالَ : جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِعَمْرِو بْنِ لُعْمَانَ : أَلَا تَتَحَيَّ عَنْ الْبُكَاءِ ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ اللَّيْتَ لِيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »**

١٢٨٧ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَدْ كَانَ عَمْرُؤُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْضُ ذَلِكَ ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ : صَدَرْتُ مَعَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالتَّبَدُّاءِ إِذَا هُوَ بِرِكَابٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ ، قَالَ : اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هُوَ لَوْلَا الرِّكَابُ . قَالَ : فَتَنَظَّرْتُ فَذَا صُهِيبٌ ، فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : ادْعُهُ لِي . فَرَجَعْتُ إِلَى صُهِيبٍ فَقُلْتُ : ارْتَحِلْ فَاتْلُقْ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَلَمَّا أَصِيبَ عَمْرُ دَخَلَ صُهِيبٌ يَبْكِي يَقُولُ : وَآخَاهُ وَآصَاحِبَاهُ . فَقَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا صُهِيبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ اللَّيْتَ لِيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ؟

[الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في : ١٣٩٠ ، ١٣٩٢]

١٢٨٨ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « فَلَمَّا مَاتَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنها فقالت : رَحِمَ اللهُ عمرَ ، والله ما حدثَ رسولُ اللهِ ﷺ أن اللهُ يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ : إِنْ اللهُ لَيُرِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ : وَاللهُ ﴿ هُوَ أَضْعَفُ وَأَبْكَى ﴾ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكََةَ : وَاللهُ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا شَيْئًا

[الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في : ١٢٨٩ ، ٢٩٧٨]

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَسْكُونُ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا لَتُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا »

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَالِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُهِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَلَّ مُهَيَّبٌ يَقُولُ : وَآخَاهُ . فَقَالَ عُمَرُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ أَلَيْتَ لَيُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ ؟ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : يَعَذِّبُ الْمَيِّتَ بِبُضِّ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النُّوحُ مِنْ سَنَتِهِ) هَذَا تَقْيِيدٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ لِمَطْلُوقِ الْحَدِيثِ وَحَلَّ مِنْهُ لِرَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُقْبَدَةِ بِالْبَعْضِيَّةِ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو الْمُطْلَقَةِ كَمَا سَأَفُهُ فِي الْبَابِ عَنْهُمَا ، وَتَفْصِيرُ مِنْهُ لِبَعْضِ الْمَبْهَمِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَأَنَّهُ النُّوحُ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُحْذَرِ بَعْضُ الْبُكَاءِ لَا جَمِيعُهُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . وَقَوْلُهُ (إِذَا كَانَ النُّوحُ مِنْ سَنَتِهِ) يَوْمٌ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ قَالَهُ تَفَقُّهُ ، وَبَقِيَّةُ السِّيَاقِ يَرُشِدُ إِلَى ذَلِكَ ، وَهَذَا الَّذِي جُزِمَ بِهِ هُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . وَاخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ قَوْلِهِ مِنْ سَنَتِهِ ، فَلَا أَكْثَرَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَعْضُ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ أَيْ طَرِيقَتُهُ وَعَادَتُهُ ، وَضَبَّاهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَوْحِدًا تَانِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةً أَيْ مِنْ أَجْلِهِ ، قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالَعِ : حَكَى عَنْ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ نَاصِرٍ أَنَّهُ رَجَعَ هَذَا وَأَنكَرَ الْأَوَّلَ فَقَالَ : وَأَيُّ سَنَةٍ لِلْيَتِيمِ ؟ انْتَهَى . وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْتَهَى : بَلِ الْأَوَّلُ أَوَّلَى لِأَشْعَارِهِ بِالْعَنَاءِ بِذَلِكَ إِذْ لَا يُقَالُ مِنْ سَنَتِهِ إِلَّا عِنْدَ غَايَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاشْتِهَارِهِ بِهِ . فَوَلَّتْ : وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَلْهَمَ هَذَا الْخِلَافَ فَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ حَيْثُ اسْتَشْهَدَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ ، فَانَّهُ يَثْبُتُ مَا اسْتَقْبَعَهُ ابْنُ نَاصِرٍ بِقَوْلِهِ : وَأَيُّ سَنَةٍ لِلْيَتِيمِ ؟ وَأَمَّا تَعْبِيرُ الْمُصَنِّفِ بِالنُّوحِ مُرَادُهُ مَا كَانَ مِنَ الْبُكَاءِ بِصِيَاحٍ وَعَوِيلٍ ، وَمَا يَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مِنْ لَطْمِ خَدِّ وَشَقِّ جَبِينٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْهَاتِ . قَوْلُهُ (أَقُولُ اللهُ تَعَالَى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ عَامٌ فِي جِهَاتِ الْوَقَايَةِ وَمِنْ جِهَاتِهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَوْلَعًا بِأَمْرِ مُنْكَرٍ لِيُثَابِرَ فِيهِ أَهْلُهُ عَلَيْهِ بَعْدَهُ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ أَنَّ لَأَهْلَهُ عَادَةً بِفَعْلِ أَمْرِ مُنْكَرٍ وَأَهْلُهُمْ عَنْهُمْ فَيَسْكُونُ لَمْ يَنْقُ نَفْسَهُ وَلَا أَهْلَهُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : كَلِمَتُكُمْ رَاعِ الْحَدِيثِ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ لَابِنْ عَمْرٍ تَقْدِمُ مَوْصُولًا فِي الْجُمْلَةِ ، وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْهُ مَا تَقْدِمُ ، لِأَنَّ مِنْ جِهَةِ رِعَايَتِهِ لَمْ أَنْ يَكُنِ الشَّرُّ مِنْ طَرِيقَتِهِ فَجَرَى أَهْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَرَاهُمْ يَفْعَلُونَ الشَّرَّ فَلَا يَتَنَاهَاهُمْ

عنه فيستدل عن ذلك ويؤخذ به . وقد تعقب استدلال البخاري بهذه الآية والحديث على ما ذهب اليه من حمل حديث الباب عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببيكاه أهله ، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بستته فلم يتحد الموردان ، والجواب أنه لا مانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات ، فالحديث وإن كان دالا على تعذيب كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهمل النهي عن ذلك ، فالملحق على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضيا بذلك بأن تكون تلك طريقته الخ ، ولذلك قال المصنف (فإذا لم يكن من سنته) أي كمن كان لا شعور عنده بأنهم يفعلون شيئا من ذلك ، أو أدى ماعليه بأن تنهوا فهذا لا مؤاخذة عليه بفعل غيره ، ومن ثم قال ابن المبارك : إذا كان بينهم في حياته ففعلوا شيئا من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء . قوله (فهو كما قالت عائشة) أي كما استدلت عائشة بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) أي ولا تحمل حاملة ذنبا ذنب أخرى عنها ، وهذا حل منه لانكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكى عليه . وأما قوله (وهو كقوله وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء) (فوقع في رواية أبي ذر وحده ، وإن تدع مثقلة ذنوبا إلى حملها ، وليست ذنوبا في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فقوله المصنف عنه ، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذنبة لا يؤخذ غيرها بذنبا ، فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنبة لا يحمل عنها غيرها شيئا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت اليه ، ومحل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب ، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) وقوله عليه السلام (فان توليت فإني مأكلة لحم الالدبيين) . قوله (وما برخص من البكاء في غير نوح) هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عاصم بن سعد عن أبي مسعود الانصاري وقرظة بن كعب قال : رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح ، أخرجه ابن أبي شبة والطبراني وصححه الحاكم ، لكن ليس إسناده على شرط البخاري فاكتفى بالإشارة اليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه . قوله (وقال النبي ﷺ : لا تقتل نفس ظلمنا الحديث) هو طرف من حديث لابن مسعود وصله المصنف في الديات وغيرها ، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب وتنهج له الطريق ، فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لأهله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الاول . وحاصل ما بحثه المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب ، فمن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره ففراده هذا ، ومن نهى ففراده ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلا والله أعلم . وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادي دون من أتى بعده ، فعلى هذا يختص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى . والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير البادي فيستدل على ذلك بدليل آخر ، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنوبه بآشبه بقوله أو فعله فأراد أن يبين أنه قد يعذب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب . وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فهم من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب ، ويحتل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذة تقع على الميت إذا كان قادرا على النهي ولم يقع منه ، فذلك بادر إلى نهى صهيب ، وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، ومن أخذ بظاهره أيضا عبد الله

ابن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لاهله ، ان رافعا شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب ، وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى ﴿ ولا تزدوا ذرة وزر أخرى ﴾ وعن روى عنه الإنكار مطلقا أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : قال أبو هريرة : والله لئن اطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فمعدت امرأته سفها وجهلا فيك عليه ليعذبن هذا الشهيد بذنب هذه السفهة ، والى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ، ومنهم من أول قوله : ببكاء أهله عليه ، على أن الباء للحال ، أى ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه ، وذلك أن شدة بكائهم غالبا إنما تقع عند دفنه ، وفي تلك الحالة يسأل ويتبدأ به عذاب القبر ، فكأن معنى الحديث أن الميت يعذب بحالة بكاء أهله عليه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاءهم سببا لتعذيبه حسكا الخطابى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة : إنما قال رسول الله ﷺ أنه ليعذب بمصيته أو بذنبه وان أهله ليكون عليه الآن ، أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وعلى هذا يكون خاصا ببعض الروى . ومنهم من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه ، وأن اللام في الميت لمعهود معين كما جزم به القاضى أبو بكر الباقلاني وغيره ، وحجتهما ما سياتى في رواية عمرة عن عائشة في رابع أحاديث الباب ، وقد رواه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى وزاد في أوله : ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحى ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية ، فذكرت الحديث . ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا ، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثالث أحاديث الباب . وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة ، وفيه اشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشرعته من معارضة القرآن . قال الداودى : رواية ابن عباس عن عائشة أثبت ما نفته عمرة وعروة عنها ، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يزداد عذابا ببكاء أهله ، فأى فرق بين أن يزداد بفعل غيره أو يعذب ابتداء ؟ وقال القرطبي : إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا بعيد ، لان الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون ومجازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محل صحيح . وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع : أولها طريقة البخارى كما تقدم توجهها . ثانيا وهو أخص من الذى قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزني وإبراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندى : إنه قول عامة أهل العلم ، وكذا نقله النووى عن الجمهور قالوا : وكان معروفا للقدماء حتى قال طرقة بن العبد :

إذا مت فانصبي بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة عبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية ، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال . والجواب انه ليس في السياق حصر ، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع اذا لم يتمثلوا مثلا . ثالثا يقع ذلك أيضا لمن أهمل نهي أهله عن ذلك ، وهو قول داود وطائفة ، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة ، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك . قال ابن المربط : اذا علم المرء بما جاء في النبى عن النور وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل

نفسه لا بفعل غيره بمجرد . رابعها معنى قوله « يعذب ببكاء أهله » ، أى بنظير ما يبكيه أهله به ، وذلك أن الأفعال التى يمددون بها عليه غالبا تكون من الأمور الممنوعة فهم يمدحونه بها وهو يعذب بعصية ذلك وهو عين ما يمدحونه به ، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة ، واستدل به بحديث ابن عمر الآتى بعد عشرة أبواب فى قصة موت إبراهيم ابن النبی ﷺ وفيه « ولكن يعذب بهذا ، وأشار إلى لسانه » . قال ابن حزم : فصح أن البكاء الذى يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يتدبرونه برياسته التى جارفها ، وشجاعته التى صرفها فى غير طاعة الله ، وجوده الذى لم يضعه فى الحق ، فأهله يكون عليه هذه المخاخر وهو يعذب بذلك . وقال الإجماع على كثير كلام العلماء فى هذه المسألة وقال كل مجتهدا على حسب ما قدر له ، ومن أحسن ما حضرنى وجهه لم أرم ذكره ، وهو أنهم كانوا فى الجاهلية يغيرون ويسبون ويقتلون ، وكان أحدهم إذا مات بكته باكته بتلك الأفعال المحرمة ، فمضى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذى يبكي عليه أهله به ، لأن الميت يندب بأحسن أفعاله ، وكانت محاسن أفعالهم ما ذكر ، وهى زيادة ذنب فى ذنوبه يستحق العذاب عليها . خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا « الميت يعذب ببكاء أهله » ، وإذا قالت النائمة : وأعضداه وأناصره وأكاسياه ، جند الميت وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسيا ، ؟ ورواه ابن ماجه بلفظ « يتمتع به » ويقال : أنت كذلك ، ؟ ورواه الترمذى بلفظ « ما من ميت يموت فتقوم نادته فتقول : واجبله واسنداه أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلهزانه ، أهكذا كنت ، ؟ وشاهده ما روى المصنف فى المغازى من حديث الثمان بن بشير قال « أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكي وتقول : واجبله واكذا واكذا ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئا إلا نبيل لي أنت كذلك ، ؟ سادسها معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النجاسة وغيرها ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبرى من المتقدمين ، ووجهه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قيلة بنت محمرة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية وأبوها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفية « قلت : بأرسول الله قد ولدته فتقاتل معك يوم الربعة ثم أصابته الحمى فأت وزل على البكاء » ، فقال رسول الله ﷺ : أيلب أحدكم أن يصاحب صويحبه فى الدنيا معروفًا ، وإذا مات استرجع ، فوالذى نفس محمد بيده إن أحدكم ليبكي فيستعبر إليه صويحبه ، فيأعبد الله لا تعذبوا موتاكم ، وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبرانى وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذى أطرافا منه . قال الطبرى : ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقرابهم من موتاهم ، ثم سافه بإسناد صحيح إليه ، وشاهده حديث الثمان بن بشير مرفوعا أخرجه البخارى فى تاريخه وصححه الحاكم ، قال ابن المرباط : حديث قيلة نص فى المسألة فلا يعدل عنه . واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا ، وإنما هو محتمل ، فإن قوله « فيستعبر إليه صويحبه » ليس نصا فى أن المراد به الميت ، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحى ، وإن الميت يعذب حيثئذ ببكاء الجماعة عليه ، ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلا : من كانت طريقته التروح فشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بعصمه ، ومن كان ظلما فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ، ومن كان يعرف من أهله النجاسة فأهل نهبهم عنها فإن كان راضيا بذلك التحق بالأول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أحمل الله ، ومن سلم من ذلك كله واجتأط فنهى أهله عن العصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تمذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة الله وإقدامهم على معصية ربهم . والله

تعالى اعلم بالصواب . وحكى الكرماني تفصيلاً آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة ، فيحمل قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) على يوم القيامة ، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ . ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا ، والاشارة اليه بقوله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فانها دالة على جواز وقوع التعذيب على الانسان بما ليس له فيه تسبب ، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله اعلم . ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة ، قوله (حدثنا عبدان ومحمد هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، قوله (عن أبي عثمان) هو النهدي كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم ، وفي رواية شعبة في أواخر الطب عن عاصم سمعت أبا عثمان . قوله (أرسلت بنت النبي ﷺ) هي زينب كما وقع في رواية أبي معاوية عن عاصم المذكور في مصنف ابن أبي شيبة . قوله (ان ابنا لي) قيل هو علي بن أبي العاص بن الربيع ، وهو من زينب كذا كتب الدماطي بخطه في الحاشية ، وفيه نظر لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث . وأيضاً فقد ذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار أن علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم ، وأن النبي ﷺ أودعه على راحلته يوم فتح مكة ، ومثل هذا لا يقال في حقه صبي عرفاً ، وإن جاز من حيث اللغة . ووجدت في الانساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي ﷺ لما مات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال : إنما يرحم الله من عباده الرحماء ، وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال ثقل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عبادة في البكاء ، فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي ابن أبي طالب ، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيراً في حياة النبي ﷺ ، فهذا أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت ان المرسله زينب ، لكن الصواب في حديث الباب أن المرسله زينب وان الولد صبية كما ثبت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسند المذكور ونلفظه « أتى النبي ﷺ بأمامة بنت زينب ، زاد سعدان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الاسناد « وهي لابي العاص بن الربيع ونفسها تقعقع كأنها في شن » فذكر حديث الباب ، وفيه مراجعة سعد بن عبادة . وهكذا أخرجه أبو سعيد بن الاعرابي في معجمه عن سعدان ، ووقع في رواية بعضهم أسيمة بالتصغير ، وهي أمامة المذكورة ، فقد اتفق أهل العلم بالنسب ان زينب لم تلد لابي العاص إلا علياً وأمامة فقط ، وقد استشكل ذلك من حيث ان أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن أمامة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها . ويحاج بأن المراد بقوله في حديث الباب « ان ابنا لي قبض » أي قارب أن يقبض ، ويدل على ذلك أن في رواية حماد « أرسلت تدعوه الى ابنها في الموت » وفي رواية شعبة « ان ابني قد حضر » وهو عند أبي داود من طريقه ان ابني أو ابنتي ، وقد قدمنا أن الصواب قول من قال ابنتي لا ابني ، ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال « استهز بأمامة بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله ﷺ اليه تقول له ، فذكر نحو حديث أسامة وفيه مراجعة سعد في البكاء وغير ذلك ، وقوله في هذه الرواية « استهز » بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاى أى اشتد بها المرض وأشرفت على الموت ، والفى يظهر أن الله تعالى أكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينيهِ من الرحمة والشفقة بأن عافى الله ابنته في ذلك الوقت خلصت من تلك الشدة وعاشت

تلك المدة . وهذا ينبغي أن يذكر في دلائل النبوة والله المستعان . قوله (بقرئ السلام) بضم أوله . قوله (أن الله ما أخذ وله ما أعطى) قسم ذكر الأخذ على الإعطاء . وإن كان متأخرا في الواقع - لما يقتضيه المقام ، والمعنى أن الذى أراد الله أن يأخذه هو الذى كان أعطاه ، فإن أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجرح لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يرجع إذا استعيدت منه ، ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقى بعد الميت ، أو توابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك . و ما ، في الموضوعين مصدرية ، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، فعل الاول التقدير لله الأخذ والإعطاء ، وعلى الثاني لله الذى أخذه من الاولاد وله ما أعطى منهم ، أو ما هو أعم من ذلك كما تقدم . قوله (وكل) أى من الأخذ والإعطاء . أو من الأنفس - أو ما هو أعم من ذلك ، وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ، ويجوز في كل النصب عطفها على اسم أن فينسحب التأكيد أيضا عليه ، ومعنى الهندية العلم فهو من مجاز الملامة ، والأجل يطلق على الحد الأخير وعلى مجموع العمر ، وقوله (مسمى) أى مطلوب مقدر أو نحو ذلك . قوله (ولتحتسب) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ، ليحسب لها ذلك من عملها الصالح . قوله (فأرسلت اليه تقسم) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف أنها راجعته مرتين وأنه إنما قام في ثلث مرة ، وكانها ألحت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجهل أنها ناقصة المسكاة عنده ، وألهمها الله تعالى أن حضور نبية عندها يدفع عنها ما هى فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، لحق الله ظانها . والظاهر أنه امتنع أولا مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليعين الجواز في أن من دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الإجابة بخلاف الولية مثلا . قوله (فقام ومعه) في رواية حماد فقام وقام معه رجال ، وقد سعى منهم غير من ذكر في هذه الرواية عبادة بن الصامت وهو في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد ، وفي رواية شعبة أن أسامة راوى الحديث كان معهم ، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف أنه كان معهم ، ووقع في رواية شعبة في الإيمان والتذوق وأبى أو أبى كذا فيه بالمشك هل قالها بفتح الهمزة وكسر الموحدة وتخفيف الباء أو بضم الهمزة وفتح الموحدة والتشديد ، فعلى الاول يكون معهم زيد بن حارثة أيضا لكن الثانى أرجح لانه ثبت في رواية هذا الباب بلفظه « وأبى بن كعب » والظاهر أن المشك فيه من شعبة لان ذلك لم يقع في رواية غيره والله أعلم . قوله (فرفع) كذا هنا بإزاء ، وفي رواية حماد فدفع ، بالدال وبين في رواية شعبة أنه وضع في حجره عليه السلام . وفي هذا السياق حذف والتقدير فمشوا الى أن وصلوا الى بيتها فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا فرفع ، ووقع بعض هذا المحذوف في رواية عبد الواحد ولفظه « فلما دخلنا تناولوا رسول الله عليه السلام الصبي » . قوله (ونفسه تقعقع كأنها في شن) حسبت أنه قال كأنها شن (كذا في هذه الرواية ، وجزم بذلك في رواية حماد ولفظه « ونفسه تقعقع كأنها في شن » والقعقة حكاية صوت الشيء اليابس إذا حرك ، والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القربة الخلقة اليابسة ، وعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الاولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلف في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه . قوله (ففاضت عنها) أى النبي عليه السلام ، وصرح به في رواية شعبة . قوله (فقال سعد) أى ابن عبادة المذكور ، وصرح به في رواية عبد الواحد ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد « فقال عبادة بن الصامت ، والصواب ما في الصحيح . قوله (ما هذا) في رواية عبد الواحد « فقال سعد ابن عبادة أتبيكي » زاد أبو نعيم في المستخرج « ونهى عن البكاء » . قوله (فقال هذه) أى الدمة أو رحمة ، أى أن

الذي يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعمد من صاحبه ولا استدعاء لا مؤاخذه عليه ، وإنما المنهى عنه الجور وعدم الصبر . **قوله** (وإنما يرحم الله من عباده الرحماء) في رواية شعبة في أخر الطب ، ولا يرحم الله من عباده الا الرحماء ، ومن في قوله من عباده بيانية ، وهي حال من المفعول قدمه فيكون أوقع ، والرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن انصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره ، والراحمون يرحمهم الرحمن ، والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الحزني مناسبة الاتيان بلفظ الرحماء في حديث الباب بما حاصله : ان لفظ الجلالة دال على العظمة ، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون السلام مسوقاً للتعظيم ، فلما ذكرنا ما ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمته ليكون السلام جللياً على نسق التعظيم ، بخلاف الحديث الآخر فان لفظ الرحمن دال على العفو فتناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز استحضار ذوي الفضل للبحث عن رجا بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشي الى التسمية والعبادة بغير إذن بخلاف الوليمة ، وجواز إحلاق اللفظ الموم لما لم يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبت عاظم المسئول في الجحيم للإجابة الى ذلك ، وفي استحباب ابرار القسم بأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقنع وهو مستشعر بالرضا مقاوما للحرز بالصبر ، وإخبار من يستدعي بالأمر الذي يستدعي من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعبادة المريض ولو كان مضطرباً أو صدياً صغيراً . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلمهم ولو ردوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه ، ما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب في السؤال لتقدمه قوله ، يا رسول الله ، على الاستفهام . وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قسوة القلب وجود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . الحديث الثاني حديث أنس : **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي ، وأبو عامر هو القسدي . **قوله** (عن هلال) في رواية محمد بن سنان الآتية بعد أبواب وحدثنا هلال ، **قوله** (شهدنا بتاً للنبي ﷺ) هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الاسناد ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم ، وكذا الدولابي في الزرية الطاهرة ، وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ، ورواه حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس فسماها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک ، قال البخاري : ما أدرى ما هذا ، فان رقية ماتت والنبي ﷺ يدير لم يشهدنا . قلت : وهم حماد في تسميتها فقط ، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضاً في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نزل في حفرتها أبو طلحة . وأغرب الخطابي فقال : هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ فلنسب اليه . انتهى ملخصاً . وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المختصرة في حديث أسامة ، وليس كذلك كما بينته . **قوله** (لم يقارف) يقارف : بقاف فاء ، زاد ابن المبارك عن فليح و أراه يعني الذنب ، ذكره المصنف . في باب من يدخل قبر المرأة ، تلحقاً ، ووصله الاسماعيل ، وكذا سريج بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه ، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال : معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى . ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ، فتنتهي عثمان . وحكي عن الطحاوي أنه قال : لم يقارف تصحيف ، والصواب لم يقاول أي لم ينازع غيره الكلام ، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد المشاء . وتعب بأنه تغليط للثقة بشيخ

مستند، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الحاضر الشريف . ويجب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يقن عثمان أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى . وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له ، وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء ، وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في موارد الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج ، وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنته ، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه عليه السلام اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع ، وعلى ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة ، وحكى عن ابن حبيب أن السري في إيثار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فقلطف عليه السلام في منعه من التزول في قبر زوجته بغير تصريح ، ووقع في رواية حماد المذكورة ، فلم يدخل عثمان القبر ، وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن ، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت ، وحكى ابن قدامة في المغنى عن الشافعي أنه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ أن فيه ، فإذا وجب فلا تكبير باكية ، يعني إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يقضى بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح لقلة صبرهن ، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقاً وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه فضيلة لعثمان لإيثاره الصدق وإن كان عليه فيه غشاشة . الحديث الثالث : قوله (عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (بنت لعثمان) هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب . قوله (واني لجالس بينهم ، أو قال جلست إلى أحدهما) هذا شك من ابن جريج ، وسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال : كنت جالساً إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عباس يقوده قائده فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبتي فكنت بينهما ، فإذا صوت من الدار ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحيمدي وفيه النساء ، فظهر السبب في قول ابن عمر لعمر بن عثمان ما قال ، والظاهر أن المكان الذي جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس يجنب ابن عمر ، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك . قوله (فلما أصيب عمر) يعني بالقتل ، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجّة المذكورة ولفظه ، فلما قدمنا لم يلبث عمر أن أصيب ، وفي رواية عمرو بن دينار : لم يلبث أن طعن . . . قوله (قال ابن عباس : فلما مات عمر) هذا صريح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ، ورواية مسلم توهم أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها ، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها : فجاء ابن عباس يقوده قائده ، فانه إنما عني في أواخر عمره ، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة . قال ابن أبي مليكة : وحدثنني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت : إنكم تتحدثونني عن غيري كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطئ . وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مراراً ، وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضاً لما مات رافع بن خديج . قوله (ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم) يسكون نون لكن ويجوز تشديدها . قوله (حسبكم) يسكون السين الميملة أي كائينكم (القرآن) أي في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر . قوله (قال ابن عباس عند ذلك) أي عند انتهاء حديثه عن عائشة (والله هو أضحك وأبكي) أي أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلاً عن الميت . وقال الداودي : معناه أن الله تعالى أخذ في الجليل من

البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه . وقال الطيبي : غرضه تقرير قول عائشة أى ان بكاء الانسان وضحه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك . قوله (ما قال ابن عمر شيئاً) قال الطيبي وغيره : ظهرت لان عمر الحجة فسكت مدعنا . وقال الزين بن المنير : سكوتهم لا يدل على الإذعان فاعله كره المجادلة في ذلك المقام . وقال الفرطبي : ليس سكوتهم لشك طرأ له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محل يجعله عليه اذ ذلك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم تعين الحاجة الى ذلك حينئذ . ويحتمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهد ابن عباس بالآية قبول روايته لأحسابها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب فيكون بكاء الحى علامة لذلك ، أشار الى ذلك الكرماني . الحديث الرابع : قوله (عن عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . قوله (إنما مر) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً ، وهو في الموطأ بلفظه ذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت يعذب ببكاء الحى عليه ، فقالت عائشة : يغفر الله لآلئ عبد الرحمن ، أما انه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر ، وكذا أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاده ان ابن عمر لما مات رافع قال لهم : لا تبكوا عليه فإن بكاء الحى على الميت عذاب على الميت . قالت عمرة : فسألت عائشة عن ذلك فقالت : يرحم الله إنما مر ، فذكر الحديث ، ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة اليه في الحديث الاول . الحديث الخامس : قوله (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . قوله (لما أصيب عمر جمل صهيب تبكى) . قوله (ان الميت ليعذب ببكاء الحى) الظاهر أن الحى من يقابل الميت ، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون الالم فيه بدل الضمير والتقدير يعذب ببكاء حبه أى قبيلته . فيوافق قوله في الرواية الأخرى : يبكاء أهله ، وفي رواية مسلم المذكورة : من يبكى عليه يعذب ، ولفظها أعم . وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر ، وعلى أن صهيباً أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وكأده نسيه حتى ذكره به عمر . وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة : فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال : كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود ، أخرجه مسلم . قال الزين بن المنير : أنكر عمر على صهيب بكاءه (رفع صوته بقوله واأعاه ، ففهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بعد وفاته أو زيادته عليه فابتدعه بالإنكار لذلك والله أعلم . وقال ابن بطلان : إن قيل كيف نهى صهيباً عن البكاء وأقر نساء بنى المغيرة على البكاء على خالد كما سيأتى في الباب الذى يليه ؟ فالجواب أنه خشي أن يكون دفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد ما لم يكن تقع أو لئلافة ،

٣٣٣ - باب ما يذكره من النجاة على الميت

وقال عمر رضى الله عنه : دهنٌ يبكين على أبى سليمان ، ما لم يكن تقع أو لئلافة

والنقع : التراب على الرأس ، واللائقة : الصوت

١٢٩١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سميذ بن عبيد عن علي بن ربيعة عن المغيرة رضى الله عنه قال : سمعتُ

النبي ﷺ يقول : « إن كذباً على ليس ككذب على أحد ، من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، سمعتُ النبي ﷺ يقول : من رنج عليه يُعذب بما رنج عليه »

١٢٩٢ - حدثنا عبد الله بن أحمد قال أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «الْبَيْتُ يُعَذَّبُ بِقَبْرِهِ بِمَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ». تابعه عبد الأعلى حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قتادة. وقال آدم عن شعبة «الْبَيْتُ يُعَذَّبُ بِبَيْكَاةِ الْحَيِّ عَلَيْهِ»

قوله (باب ما يكره من النباحة على الميت) قال الزين بن المنير: ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير: الذي يكره من جنس البكاء هو النباحة، والمراد بالكراهة كراهية بعض النباحة، أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره. ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبيضية والتقدير كراهية بعض النباحة، أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره. وتقبل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النباحة لا تحرم وفيه نظر، وكأنه أخذه من كونه ﷺ لم ينه عنه جابر (١) لما ناحت عليه فدل على أن النباحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ إنما نهى عن النباحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد، وقد قال في أحد (لكن حمزة لا بواكي له، ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه، وذلك بين فيما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ مر بنساء بنى عبد الأشهل يبكين له كما هن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي له. فجاء نساء الانصار يبكين حمزة، فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال: ويحك، ما أقبلن بعد، مروهن فليتقلبن، ولا يبكين على هالك بعد اليوم. وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلا ووجهه ثقات. قوله (وقال عمر: دعهم يبكين على أبي سليمان الخ) هذا الأثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال: لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بنى المغيرة - أي ابن عبد الله بن عمرو بن غزوم - وهن بنات عم خالد بن الوليد بن المغيرة يبكين عليه، فقبل لعمر: أرسل إليهن فانهن، فذكره. وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش. قوله (ما لم يكن تقع أو لقلقة) بقاين الأولى ساكنة، وقد فسر المصنف بأن النقع التراب أى وضعه على الرأس، والقلقة الصوت أى المرتفع وهذا قول الفراء، فاما تفسير اللقلقة فتشقق عليه كما قال أبو عبيد في غريب الحديث، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: النقع الشق أى شق الجيوب، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه، وقال الكسائي هو صدمة الطعام للأنف، كأنه ظنه من النقعة وهي طعام المأتم، والمشهور أن النقعة طعام القادم من السفر كما سيأتى في آخر الجهاد، وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال: الذى رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت، يعنى بالبكاء. وقال بعضهم: هو وضع التراب على الرأس، لأن النقع هو الغبار. وقيل: هو شق الجيوب وهو قول شمر، وقيل: هو صوت لطم الحدود حكاية الأزهري، وقال الاسماعيلي معترضاً على البخارى: النقع لعمرى هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه، وإنما هو هنا الصوت العالى، والقلقة ترديد صوت الزواحة انتهى. ولا مانع من حمله على المعنيين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب، بل قال ابن الأثير: المرجح أنه وضع التراب على الرأس، وأما من فسر بالصوت فيلزم موافقته للقامة، فحمل اللفظين على معنيين أولى من حملهما على معنى واحد، وأجيب بأن بينهما منافية من وجه، كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك. (تنبه): كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى

(١) مراده لما ناحت على أخيها عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر رضي الله عنهما

وعشرين . قوله (حدثنا سعيد بن عبيد) هو الطائي . قوله (عن علي بن ربيعة) هو الاسدي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، والاسناد كله كوفيون ، وصرح في رواية مسلم بسماع سعيد من علي ولفظه « حدثنا » ، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه عن علي بن ربيعة قال « أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال : سمعت » فذكره . ورواه أيضا من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد ومحمد بن قيس الاسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال « أول من نسيح عليه بالكوفة قرظة بن كعب » وفي رواية الترمذي « مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنيح عليه » فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال النوح في الاسلام ، انتهى . وقرظة المذكور بفتح القاف والراء والظاء المشالة أنصاري خزرجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس ، وكان على يده فتح الري ، واستخلفه على ^(١) الكوفة ، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافة وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان المغيرة بن شعبة أميراً على الكوفة ، وكانت إمارة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمس . قوله (أن كذا على) ليس ككذب على أحد) أي « غيبي » ، ومعناه أن الكذب على الغير قد آف واستسهل خطابه ، وليس الكذب على بالغاً مبلغ ذلك في السهولة وإن كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم . وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحاً ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدلائل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعد فاعله بجمل النار له مسكناً بخلاف الكذب على غيره ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ، وبأق كثير منها في شرح حديث وائلة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى . قوله (من ينح عليه يعذب) ضبطه الأكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المهملة على أن من شرطية وتجزم الجواب ، ويجوز رفعه على تقدير فانه يعذب ، وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة ، وفي رواية الكششمي « من ينح على أن » من ، موصولة ، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ « إذا نسيح على الميت عذب بالنياحه عليه » وهو يؤيد الرواية الثانية . قوله (بما نسيح عليه) كذا للجميع بكسر النون ، ول بعضهم ما نسيح بغير موحدة على أن ما ظرفية . قوله (عن سعيد بن المسيب) في رواية حدثنا سعيد . قوله (تابعه عبد الأعلى) هو ابن حماد ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله (حدثنا قتادة) يعني عن سعيد بن المسيب الخ ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حماد كذلك . قوله (وقال آدم عن شعبة) يعني بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المان وهو قوله « يعذب يبكا » الخ عليه ، فقد رد آدم هذا اللفظ ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى ابن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول ، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشر عن محمد بن جعفر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد الهروي وأسود بن عمار كلهم عن سعيد كذلك ، وفي الحديث تقديم من يحدث كلاماً يقتضي تصديقه فيما يحدث به فإن المغيرة قدم قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من الكذب على غيره ، وأشار إلى أن الوعيد على ذلك يمنعه أن يخبر عنه بما لم يقل

(١) في نسخة أخرى « واستخلفه عمر »

٣٢ - باب - ١٢٩٣ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّدِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جِئْتُ أَبَايَ يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مَاتَ بِهِ حَتَّى وَضَعَ بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَجَّيْتُ تَوْبًا فَذَهَبَتْ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، فَأَمَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ ، فَسَمِعْتُ صَوْتَ صَاحَةٍ قَالَتْ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ : فَلَمْ ؟ تَبْكِي أَوْ لَا تَبْكِي ، فَمَا زَالَتْ الْمَلَائِكَةُ تَقْلَلُهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ »**

قوله (باب) كذا في رواية الأصل ، وسقط من رواية أبي ذر وكرمة ، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرة ، وعلى التقديرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله ، وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة . **قوله** (قد مثل به) بضم الميم وتشديد اللام يقال مثل بالقتيل إذا جدد الله أو أذنه أو مذاكيره أو شيء من أجزائه ، والاسم المثل بضم الميم وسكون اللام . **قوله** (سجي توبا) بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أي غطى بشوب . **قوله** (ابنة عمرو أو أخت عمرو) هذا شك من سفیان ، والصواب بنت عمرو وهي فاطمة بنت عمرو ، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر في أوائل الجنائز بلفظ « فذهبت عني فاطمة ، ووقع في » الاكليل ، للحاكم تسميتها هند بنت عمرو ، فلعل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعا حاضرتين . **قوله** (قال فلم ؟ تبكي أو لا تبكي) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وقح الميم على أنه استفهام عن غائبة ، وأما قوله « أو لا تبكي » فإظهار أنه شك من الراوي هل استفهم أو نهى ، لكن تقدم في أوائل الجنائز من رواية شعبة « تبكي أو لا تبكي » وتقدم شرحه على التخيير ، ومحصله أن هذا الجليل القدر الذي تظله الملائكة بأجنتها لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار إليه

٣٥ - باب ليس منا من شق الجيوب

١٢٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا زُبَيْدُ الْيَاسَمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ أَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »**

[الحديث ١٢٩٤ - أخرجه في : ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ٣٥١٩]

قوله (باب ليس منا من شق الجيوب) قال الزين بن المنير : أفرد هذا القدر بترجمة ليشمر بأن النبي الذي حصله التبري يقع بكل واحد من المذكورات لا مجموعها . قلت : ويؤيده رواية مسلم بلفظ « أو شق الجيوب ، أو دعا » الخ . **قوله** (حدثنا زبيد) بزي وموحدة مصغر . **قوله** (الياسمي) بالتحتماية والميم الخفيفة وفي رواية الكشميهني « الأياشي » بزيادة هزة في أوله . والإسناد كله كوفيون ، وسفیان وهو الثوري فيه إسناد آخر سيذكر بعد باين . **قوله** (ليس منا) أي من أهل سنتنا وطريقتنا . وليس المراد به إخراجهم عن الدين ، ولكن فائدة لإبراده هذا اللفظ المبالةفة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست مني ، أي ما أنت على طريقي . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودي ، وهذا يسان كلام الشارح عن الحل عليه ، والأول أن يقال : المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض

لأن يهجر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأديبا له على استصحابه حالة الجاهلية التي قبضها الاسلام ، فهذا أولى من الحل على ما لا يستفاد منه قدر رائد على الفعل الموجود . وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول : ينبغي أن يسلك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر . وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، حكاه ابن العربي . ويظهر لى أن هذا النقي يفسره التبرى الآتى في حديث أبي موسى بعد باب حيث قال « برى » منه النبي ﷺ ، وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته . ولا . وقال المهلب : قوله أنا برى أى من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ، ولم يرد نفيه عن الاسلام . قلت : بينهما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام ، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره . وكان السبب في ذلك ما تضمنته ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فإن وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلا بما وقع فلا مانع من حل النقي على الإخراج من الدين . قوله (لعلم الحدود) خص الحد بذلك لكونه الغالب في ذلك ، وإلا فاضرب بقية الوجه داخل في ذلك . قوله (وشق الجيوب) جمع جيب بالجيم والموحدة وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس ، والمراد بشقه لإكمال فتحه الى آخره وهو من علامات التسخط . قوله (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية ، أى من النياحة ونحوها ، وكذا الندبة كقولهم : وا جبلاه ، وكذا الصعاء بالويل والثبور كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة

١٢٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعوذنى عام حجة الوداع من وجع اشتد بى ، فقلت : إني قد بلغ بى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرئى إلا ابنة ، أفأصدق بثلثى مالى ؟ قال : لا . فقلت : بالشطرنى ؟ فقال : لا . ثم قال : الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذّر ورثتك أغنيا خيرا من أن تذّرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل فى امرأتك . فقلت : يا رسول الله ، أخاف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا ازددته به درجة وريته ، ثم لمالك أن تخلف حتى ينفذ بك أقوام ويضرّ بك آخرون ، اللهم امض لأصحابي هجرتهم ، ولا تؤدّم على أعقابهم ، لكن البائب سعد بن خولة . برئى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة »

قوله (باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة) سعد بالنصب على المفعولية ، وخولة بفتح المعجمة وسكون الواو والزاء بكسر الراء وبالمثناة بعدها مدة مدح الميت وذكر محاسنه ، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوى « برئى له رسول الله ﷺ » ولهذا اعترض الاسماعيلى الترجمة فقال : ليس هذا من مرأى الموتى وإنما هو من التوجع ، يقال رثيته اذا مدحته بعد موته ورثيت له اذا تحزنت عليه . ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بيمينه كأنه يقول ما وقع من النبي ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس معارضا لثنيه عن المراثى التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهييج الحزن وتعديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه

الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : نهى رسول الله ﷺ عن المرائى ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن ترائى ، ولا شك أن الجامع بين الأمرين التوجه والتحنن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة إدخال هذه الترجمة في تضعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . قوله (أن مات) يفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لانها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات ، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة الى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع جهم فيها لله تعالى ، فن ثم خشي سعد بن أبي وقاص أن يموت بها ، وتوجه رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لكونه مات بها ، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القائل يرث له الخ هو الزهري ، ويؤيده أن هاشم بن هاشم وسعد ابن إبراهيم رويبا هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكر ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتى في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة ان شاء الله تعالى

٣٧ - باب ما ينهى عن الخلق عند المصيبة

١٢٩٦ - وقال الحكم بن موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال : حدثني أبو بردة بن أبي موسى رضى الله عنه قال « وجع أبو موسى وجعاً ففشي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله فلم يستطيع أن يرُدَّ عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا برى لا يمن برى منه رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ برى من الصالحة والخالقة والشافعة »

قوله (باب ما ينهى من الخلق عند المصيبة) تقدم الكلام على هذا التركيب في باب ما يكره من التباينة على الميت ، وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذى قبله ، وقوله « عند المصيبة » قصر الحكم على تلك الحالة وهو واضح . قوله (وقال الحكم بن موسى) هو القنطرى بقاء مفتوحة ونون ساكنة ، ووقع في رواية أبي الوقت وحدثنا الحكم ، وهو وهم فإن الذين جمعوا رجال البخارى في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليل . وقد وصله مسلم في صحيحه فقال « حدثنا الحكم بن موسى ، وكذا ابن حبان فقال : أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم ، . قوله (عن عبد الرحمن بن جابر) هو ابن يزيد ابن جابر ، نسب الى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم ، ومخيمرة بمجمة وراء مفضر . قوله (وجع) بكسر الجيم . قوله (في حجر امرأة من أهله) زاد مسلم « فصاحت » وله من وجه آخر من طريق أبي صخرة عن أبي بردة وغيره « قالوا أغشى على أبي موسى ، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ، الحديث . وللنسائي من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ، ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم من طريق ربيع قال « أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة » فخلصنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة ، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت دمون وأنها والددة أبي بردة بن أبي موسى وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قوله (انى برى) في رواية الكشميى « أنا برى . وكذا مسلم . قوله (الصالقة) بالصاد المهملة والشاف أى التى ترفع صوتها بالبكاء ، ويقال فيه بالسين المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى (سلقوكم بالنسنة حداد) وعن ابن الأعرابي :

الصلق ضرب الوجه حكاه صاحب المحكم والاول أشهر ، والحاقفة التي تحلق رأسها عند المصيبة ، والشاقة التي تشق ثوبها ، وانظ أبو صخرة عند مسلم ، أنا بريء من حلق وسيق وخرق ، أي حلق شعره وسيق صوته - أي رفعه - وخرق ثوبه ، وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل يباب

٣٨ - باب ليس منا من ضرب الخلدود

١٢٩٧ - **حَرْش** محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس منا من ضرب الخلدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية »

قوله (باب ليس منا من ضرب الخلدود) وتقدم الكلام عليه قبل بابين ، وعبد الرحمن المذكور في هذا الاستناد هو ابن مهندي

٣٩ - باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة

١٢٩٨ - **حَرْش** محمد بن حمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ليس منا من ضرب الخلدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية »

قوله (باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة) تقدم توجيه هذا التركيب ، وهذه الترجمة مع حديثها سقطت للكشميني وثبتت للباقيين . ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه ، ففي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان ، أن رسول الله ﷺ لعن الخامسة وجهها والشاقة جيها والداعية بالويل والثبور ، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص

٤٠ - باب من جالس عند المصيبة يعرف فيه الحزن

١٢٩٩ - **حَرْش** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال : أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضى الله عنها قالت « لما جاء النبي ﷺ قتل ابن حارثة وجعفر . وإن روعة جالس يعرف فيه الحزن وأنا أنظر من صائر الباب شق الباب ، فأناء رجل قال : إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتاه الثانية لم يطعمته ، فقال : إنهن ، فأتاه الثالثة قال : والله عليتنا يا رسول الله . فزعت أنه قال : فاحت في أفواههن التراب . فقلت : أرغم الله أفك ، لم تفعل ما أمرك رسول الله ﷺ ، ولم تترك رسول الله ﷺ من النساء »

١٣٠٠ - **حديث** عمرو بن عليّ حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عاصم الأحول عن أنس رضي الله عنه قال « قَتَلَ رسولُ الله ﷺ نَهْرًا حينَ قَتَلَ القرْأَةَ ، فَأَرَأَيْتَ رسولَ الله ﷺ حَزَنَ حُرُنَا قَطًّا أَشَدَّ مِنْهُ »

قوله (باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن) يعرف مبنى الجحول ود من ، موصولة والضمير لها ، ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوسا يعرف ، ولم يفسح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التى بعدها حيث ترجم د من لم يظهر حزنه عند المصيبة ، لأن كلا منهما قابل للترجيح ، أما الاول فلامكونه من فعل النبي ﷺ والثاني من تقريره ، وما يباشره بالفعل أرجح غالبا . وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح ، ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الآقوم فن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المخذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ، ولا يفرط في التجلد حتى يفضى الى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب ، فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار . وسكنية تظهر عليه مخايل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الانصارى . **قوله** (لما جاء النبي ﷺ) هو بالصب على المفعولية والفاعل قوله (قتل ابن حارثة) ، وهو زيد ، وأبوه بالمهمل والمثناة ، وجعفر هو ابن أبي طالب ، وابن رواحة هو عبد الله ، وكان قتلهم في غزوة مؤتة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النسائي من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد ، وساق مسلم اسناده دون المتن . **قوله** (جلس) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى في المسجد . **قوله** (يعرف فيه الحزن) قال الطبري : كأنه كظم الحزن كظما فظهر منه مالا بد للجلة البشرية منه . **قوله** (صائر الباب) بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو يفتح الشين المعجمة أى الموضع الذي ينظر منه ، ولم يرد بكسر المعجمة أى الناحية اذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين . وهذا التفسير الظاهر أنه من قول عائشة ، ويحتمل أن يكون من بعدها ، قال المازرى : كذا وقع في الصحيحين هنا « صائر » والصواب صير أى بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق ، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث « من نظر من صير الباب ففشت عينه فهو هدر » الصير الشق ولم نسمعه إلا في هذا الحديث ، وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد ، وفي كلام الخطابي نحوه . **قوله** (فأتاه رجل) لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمدا لما وقع في حقه من غض عائشة منه . **قوله** (ان نساء جعفر) أى امرأته وهى أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في ممانه ، ولم يذكر أهل العلم بالاخبار لجعفر امرأة غير أسماء . **قوله** (وذكر بكاهن) كذا في الصحيحين ، قال الطبري : هو حال عن المستر في قوله فقال وحذف خبر ان من القول المحكى دلالة الحال عليه ، والمعنى قال الرجل لأن نساء جعفر فعلن كذا مما لا ينبغي من البكاء المشتمل مثلا على النوح انتهى . وقد وقع عند أبي عروانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى « قد كثر بكأؤهن ، فان لم يكن تصحيفا فلا حذف ولا تقدير ، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ « قد أكثرن بكاهن » . **قوله** (فذهب) أى فتهان فلم يطعنه . **قوله** (ثم أتاه الثانية لم يطعنه) أى أتى النبي ﷺ المرة الثانية فقال لإنهن لم يطعننه ، ووقع في رواية أبي عروانة المذكورة « فذكر أنهن لم يطعننه » . **قوله** (قال والله غلبتنا) في رواية الكشمي « لقد غلبتنا » . **قوله**

(فزعمت) أى عائشة وهو مقول عمرة ، والزعم قد يطلق على القول الحق وهو المراد هنا . قوله (أنه قال) فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د أن النبي ﷺ قال . قوله (فاحت) بضم المثناة وبكسرهما يقال حشا يحشو ويحشى . قوله (التراب) فى الرواية الآتية ومن التراب ، قال القرطبي : هذا يدل على أنهن رفنن أصواتهن بالبكاء ، فلما لم يفتنن أسره أن يسد أفواههن بذلك ، وخص الأفواه بذلك لأنها محل النوح بخلاف العين مثلاً انتهى . ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة فى الزجر ، أو المعنى أعلنن أنهن خائبات من الأجر المترتب على الصبر لما أظهرن من الجرح كما يقال للخائب : لم يحصل فى يده إلا التراب ، لكن يبعد هذا الاحتمال قول عائشة الآتى . وقيل لم يرد بالامر حقيقته ، قال عياض . هو بمعنى التعجيز ، أى انهن لا يسكنن إلا بسد أفواههن ، ولا يسدها إلا أن تملأ بالتراب ، فإن أمكنك فأفعل . وقال القرطبي : يحتمل أنهن لم يطقن التامى لكونه لم يصرح لمن بأن النبي ﷺ نهاهن ، حمل ذلك على أنه مرشد للصلحة من قبل نفسه ، أو علمن ذلك لكن غلب عليهن شدة الحزن لحرارة المصيبة . ثم الظاهر أنه كان فى بكائهن زيادة على القدر المباح فيكون النهى للتحريم بدليل أنه كرهه وبالف فى وأمر بعقوبتهن إن لم يسكنن . ويحتمل أن يكون بكاء مجرداً والنهى للترهيب ولو كان للتحريم لأرسل غير الرجل المذكور لمنعهن لأنه لا يقر على باطل . ويبعد تمدد الصباحيات بعد تكرار النهى على فعل الأمر المحرم ، وفائدة نهين عن الأمر المباح خشية أن يسترسلن فيه فيفضى بهن الى الأمر المحرم لصنع صبرهن ، فيستفاد منه جواز النهى عن المباح عند خشية إفضائه الى ما يحرم . قوله (قلت) هو مقول عائشة . قوله (أرغم الله أنفك) بالراء والمعجمة أى ألصقه بالرقام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالاً ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لقمهما من قرائن الحال أنه أخرج النبي ﷺ بكثرة تردده اليه فى ذلك . قوله (لم تفعل) قال الكرماني أى لم تبلغ النهى ، ونفته وإن كان قد نهى ولم يطقه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتنال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أردت لم تفعل أى الحشو بالتراب . قلت : لفظة د لم ، يعبر بها عن الماضى ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فى أن علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضى مبالغة فى نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام^(١) النسوة المذكورات ، وقد وقع فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د فواقه ما أنت بفاعل ذلك ، وكذا لمسلم وغيره ، فظهر أنه من تصرف الرواة . قوله (من العناء) بفتح المعجمة والنون والمد أى المشقة والتعب ، وفى رواية لمسلم د من العى ، بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، ووقع فى رواية العذرى (دعى) بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد . قال عياض : ولا وجه له هنا . وتعقب بأن له وجها ولكن الأول أليق لموافقة معنى العناء التى هى رواية الأكثر ، قال النووي : مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب ، ومع ذلك لم يفصح بجزءه عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب . وفى هذا الحديث من القوائد أيضاً جواز الجلوس للعراء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الأجانب ، وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم يته ، وجواز العيين لتأكيد الخبر . (تنبيه) : هذا الحديث لم يروه عن عمرة إلا يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم بن محمد أخرجه ابن إسحق فى المغازى قال د حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، فذكر نحوه . وفيه من الزيادة فى أوله : قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف^(٢) . قوله

(١) كذا فى النسخ ، وليس بظاهر المتن ، فليتأمل

(٢) فى نسخة أخرى : وقد نهانا عن غير الناس التكلف ،

(حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الوتر ، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزنا قط أشد منه ، فإن ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها

٤١ - باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة

وقال محمد بن كعب القرظي : التجزع القول السيء والظن السيء

وقال يعقوب عليه السلام : إنما أشكو بشي وحزني إلى الله

١٣٠١ - **حديث** بشر بن الحكم حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « أشكى ابن لأبي طلحة ، قال فأت وأبو طلحة خارج . فلما رأت امرأته أنه قد مات هيأت شيئا وتحنته في جانب البيت . فلما جاء أبو طلحة قال : كيف الغلام ؟ قالت : قد هدأت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أبو طلحة أنها صادقة . قال فبات . فلما أصبح اغتسل ، فلما أراد أن يخرج أعلفته أنه قد مات ، فصل مع النبي ﷺ ، ثم أخبر النبي ﷺ بما كان منها ، فقال رسول الله ﷺ : لعل الله أن يبارك لسكافي ليلى سكا . قال سفيان : قال رجل من الأنصار : فرأيت لها نسمة أولادكم قد قرأ الله الآن

[المحدث ١٣٠١ - طرقة ق : ٥٤٧٠]

قوله (باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ، ويظهر بضم أوله من الرابع وحزنه منصوب على المفعولية . قوله (وقال محمد بن كعب) يعني القرظي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مثالة . قوله (السيء) بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما يمت الحزن غالبا ، وبالظن السيء اليأس من تمويض الله المصاب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت ، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر . وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا . قوله (وقال يعقوب عليه السلام : إنما أشكو بشي وحزني إلى الله) قال الزين بن المنير : مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصریح ولا تمریض - إلا الله وفاق مقصود الترجمة ، وكان خطابه بذلك لبني بعد قوله (يا أسفي على يوسف) . والبت بفتح الموحدة بعدها مثناة ثقيلة شدة الحزن . قوله (حدثنا بشر بن الحكم) هو النيسابوري ، قال أبو نعيم في المستخرج : يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى ، يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرج به أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحق إلا من جهة البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحق المذكور عن أنس ، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضا وابن حبان والطبراني من طرق عن ثابت عن أنس أيضا ، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض ، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله (اشتكى ابن لابي طلحة) أى مرض ، وليس المراد أنه صدرت منه شكوى ، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مريض . والابن المذكور هو أبو عمير الذي كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له يا أبا عمير . ما فعل الغدير ، كما سيأتى في كتاب الأدب ، بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة ابن زاذان عن ثابت ، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم وقال فيه « خملت فولدت غلاما صبيحا فكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا ، فعاش حتى تحرك فريض ، فخرن أبو طلحة عليه حزنا شديدا حتى تضعضع ، وأبو طلحة يغدو وبروح على رسول الله ﷺ ، فراح روحه فأت الصبي ، فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ، ومعنى قوله « وأبو طلحة غارح ، أى غارح البيت عند النبي ﷺ في أواخر النهار ، وفي رواية الاسماعيلي « كان لأبي طلحة ولد فتوفى ، فأرسلت أم سليم أنسا يدعو أبا طلحة ، وأمرته أن لا يتجره بوفاة ابنه ، وكان أبو طلحة صائما . قوله (هيات شيئا) قال الكرمانى : أى أعدت طعاما لأبي طلحة وأصلحته ، وقيل هيات حالها وتزينت . قلت : بل الصواب أن المراد أنها هيات أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحا ، ففي رواية أبو دارود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت « فهيات الصبي » ، وفي رواية حميد عند ابن سعد « فتوفى الغلام فهيات أم سليم أمره » ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت « فهلك الصبي فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحفظته وسميت عليه ثوبا » . قوله (ونحنه في جانب البيت) أى جعلته في جانب البيت ، وفي رواية جعفر عن ثابت « فجعلته في عندها » . قوله (هدأت) بالهمز أى سكنت و (نفسه) يسكون الفاء كذا الأكثر ، والمعنى أن النفس كانت قلقه منزجة بمرض المرض فسكنت بالموت ، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالنوم لوجود العاقبة ، وفي رواية أبي ذر « هدأ نفسه » بفتح الفاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه غالبا فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات . ووقع في رواية أنس بن سيرين « هو أسكن ما كان » ، ونحوه في رواية جعفر عن ثابت ، وفي رواية معمر عن ثابت « أمسى هادئا ، وفي رواية حميد « بخير ما كان » ، ومعناها متقاربة . قوله (وأرجو أن يكون قد استراح) لم تجزم بذلك على سبيل الأدب ، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا عذاب عليه فقوضت الأمر الى الله تعالى ، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا . قوله (وظن أبو طلحة أنها صادقة) أى بالنسبة الى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة الى ما أرادت . قوله (فبات) أى معها (قلنا أصبح اغتسل) فيه كناية عن الجماع ، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه ، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية : ففي رواية أنس بن سيرين « ففكرت اليه العشاء فتعشى ، ثم أصاب منها » ، وفي رواية عبد الله « ثم تعرضت له فأصاب منها » ، وفي رواية حماد عن ثابت « ثم تطيبت » ، زاد جعفر عن ثابت « فتعرضت له حتى وقع بها » ، وفي رواية سليمان عن ثابت « ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها » . قوله (قلنا أراد أن يخرج أعلته أنه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبد مسلم « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت لو أن قوما أعادوا أهل بيت عادية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعمهم ؟ قال : لا . قالت : فاحسب ابنك . فغضب وقال : تركتني حتى تلطخت ، ثم أخبرني بابني » ، وفي رواية عبد الله « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت قوما أعادوا متاعا ثم بدا لهم فيه فأخذوه فكأثمهم وجدوا في أنفسهم » زاد حماد في روايته عن ثابت « فأبوا أن يردوها ، فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، ان العارية مؤداة الى أهلها . ثم انفقا ، فقالت : ان الله أعارنا فلانا ثم أخذنا منا »

زاد حماد «فاسترجع» . قوله (لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما) في رواية الأصلي «لها في ليلتهما» ووقع في رواية أنس بن سيرين « اللهم بارك لها ، ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك ورجا إجابة دعائه . ولم تختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في أنه قال « بارك الله لكما في ليلتكما ، وعرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر . وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة « فوالت غلاما ، وفي رواية عبد الله ابن عبد الله « فلمات بعد الله بن أبي طلحة ، وسيأتي الكلام على قصة تحميمك وغير ذلك حيث ذكره المصنف في الحقيقة . قوله (قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور . قوله (فقال رجل من الأنصار الخ) هو عباية بن رفاعة لما أخرجه سعيد بن منصور ومسدد وابن سعد والبيهقي في « الدلائل » ، كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة قال « كانت أم أنس تحت أبي طلحة ، فذكر القصة شبيهة بسياق ثابت عن أنس ، وقال في آخره « فوالت له غلاما ، قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن ، وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تيموزا في قوله « لها ، لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . ووقع في رواية سفيان « تسعة » وفي هذه « سبعة » فعمل في أحدهما تصحيحا . أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله « بالسبعة » من قرأ معظمه ، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب لإسحاق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وعمارة وإبراهيم وعمر وزيد وعبد ، وأربع من البنات . وفي قصة أم سلمة هذه من الفوائد أيضا جواز الأخذ بالشدّة وترك الرخصة مع القدرة عليها . والتسليّة عن المصائب ، وتزني المرأة لزوجها ، وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها في عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها . وشرط جوازها أن لا تبطل حقا لمسلم . وكان الحامل لأم سلمة على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ورجاء لإخلافه عليها ما فات منها ، إذ لو أعلمت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تنسكده عليه وقته ولم تبلغ الفرض الذي أرادته ، فلما علم الله صدق نيتهما بلغها مناهها وأصلح لها ذريتهما . وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ وأن من ترك شيئا عوضه الله خيرا منه ، وبيان حال أم سلمة من التجلّد وجودة الرأي وقوة العزم ، وسيأتي في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به عن معظم النسوة ، وسيأتي شرح حديث أبي عمير ما فعل التغيير مستوفى في أواخر كتاب الأدب ، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكنية التي اشتهر بها

٤٢ - باب الصبر عند الصدمة الأولى . وقال عمر رضي الله عنه :

يَمِ الْعِدْلَانِ وَيَمِ الْعِلَاوَةُ ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ .

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَعِدُونَ ﴾

وقوله تعالى ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾

١٣٠٢ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبه عن ثابت قال : سمعت أنس رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال « الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله (باب الصبر عند الصدمة الأولى) أى هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة ، ومن هنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب . وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور . قوله (وقال عمر) أى ابن الخطاب . قوله (العدلان) بكر المهمة أى المثلان ، وقوله (العلاوة) بكسرهما أيضا أى ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل . وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد : (أولئك عليهم صلوات من إلههم ورحمة) نعم العدلان (وأولئك هم المهتدون) نعم العلاوة . وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم . وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور من طريق نعيم بن أبى هند عن عمر نحوه ، وظهر بهذا مراد عمر بالعدلين وبالعلاوة وأن العدلين الصلاة والرحمة والعلاوة الاهتداء . ويؤيده وقوعهما بعد « على » المشعرة بالفوقية المشعرة بالحل قاله الزين بن المنير . وقد روى نحو قول عمر مرفوعا أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : أعطيت أمي شيئا لم يعطه أحد من الأمم عند المصيبة إنا لله وأنا إليه راجعون - إلى قوله - المهتدون ، قال فأخبر أن المؤمن إذا سلم لأمر الله واسترجع كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبيل الهدى . فأغنى هذا عن التكلف في ذلك كقول الماهلب : العدلان إنا لله وأنا إليه راجعون والثواب والعلاوة الثواب عليهما ، وعن قول السكرماني : الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه ، أى قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان . قوله (وقوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية) هو بالجر عطفًا على أول الترجمة ، والتقدير : وباب قوله تعالى ، أى تفسيره أو نحو ذلك . وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لأن المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع ، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك قللت على غير الخاضعين ، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكأها تضاد حب الرئاسة وعدم الانقياد للأوامر والنواهي ، وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى إليه أخوه قثم وهو في سفر ، فاسترجع ثم تحيى عن الطريق فاناخ ففصل ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية ، أخرجه الطبري في تفسيره بإسناد حسن ، وعن حذيفة قال كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضا . قال الطبري : الصبر منح النفس عابها وكفها عن هواها ، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفنه نفسه ، وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن المطعم والمشرب

٤٣ - باب قول النبي ﷺ « إنا بك لمحزونون »

وقال ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ « تدمع العين ويحزن القلب »

١٣٠٣ - حدثنا الحسن بن عبد العزيز حدثنا يحيى بن حسان حدثنا قريش هو ابن حيان عن ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبى سيف التميمي - وكان ظمرا لإبراهيم عليه السلام - فآخذ رسول الله ﷺ إبراهيم لقبلة وجهه . ثم دخلنا عليه بعد ذلك - وإبراهيم يمود بنفسه - فجعلت عينا رسول الله ﷺ تدرقان . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : وأنت يا رسول الله ؟ فقال :

يا ابن عوف إنها رحمة . ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ : إن العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما رضى ربنا ، وإننا بغيرك يا إبراهيم لمحزونون » . رواه موسى عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضى الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب قول النبي ﷺ : أنا بك لمحزونون ، قال ابن عمر عن النبي ﷺ : تدمع العين ويحزن القلب) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقرين ، وحديث ابن عمر كأن المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعد هذا إلا أن لفظه : أن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ، فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المؤاخذة بذلك يستلزم وجوده ، وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم ، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب ، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني ، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم ، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه ، وعمود بن ليبيد عند ابن سعد ، والسائب بن يزيد ، وأبي أمامة عند الطبراني . **قوله** (حديث الحسن بن عبد العزيز) هو الجروى بفتح الجيم والراء منسوب الى جروة بفتح الجيم وسكون الواو . قرية من قرى تنيس ، وكان أبوه أميرها فترهب الحسن ولم يأخذ من تركه أية شيئا ، وكان يقال إنه نظير قارون في المال ، والحسن المذكور من طبقة البخارى ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير . **قوله** (حديث يحيى بن حسان) هو التتبيى أدركه البخارى ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل مصر ، وقد روى عنه الشافعي مع جلالة ومات قبله بمدة ، فوقع للحسن نظير ما وقع للشيخ من رواية إمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله . **قوله** (حديثا قريش هو ابن حيان) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالهمزة والتحتانية بصري يكنى أبا بكر . **قوله** (على أبي سيف) قال عياض هو البراء بن أوس ، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر . قلت : جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صعصعة عن عبد الله بن أبي صعصعة قال : لما ولد له إبراهيم تناقست فيه نساء الانصار أيتهن ترضعه ، فدفعه رسول الله ﷺ الى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن ليبيد من بني عدى بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدى بن النجار أيضا ، فكانت ترضعه ، وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار ، انتهى . وما جمع به غير مستبعد ، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس . **قوله** (القين) بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، ويطلق على كل صانع ، يقال قان الشيء إذا أصلحه . **قوله** (ظنوا) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أى مرضعا ، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة ، وأصل الظن من ظارت الناقة اذا عطف على غير ولدها ف قيل ذلك لى ترضع غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربيته غالبا . **قوله** (إبراهيم) أى ابن رسول الله ﷺ ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن المغيرة الملقبة بعد هذا ولفظه عند مسلم في أوله . ولد لى الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم . ثم دفعه الى أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو سيف ، فانطلق رسول الله ﷺ فانبعته فانتهى الى أبي سيف وهو ينفخ بكيره وقد امتلأ البيت دخانا ، فأسرعت المشى بين يدي رسول الله ﷺ فقلت : يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله ﷺ ، وسلم أيضا من طريق عمرو بن سعيد عن أنس وما رأيت أحدا

كان أرحم بالعباد من ربه . ولله ﷻ . كان إبراهيم مسترضعا في عوالي المدينة ، وكان ينطلق ونحن معه فيدخل البيت وأنه ليندخن وكان ظنره قينا ، . **قوله** (وإبراهيم يحود بنفسه) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الانسان ماله ، وفى رواية سليمان ، يكيد ، قال صاحب العين أى يسوق بها ، وقيل معناه يقارب بها الموت ، وقال أبو مروان بن مزاحم : قد يكون من الكيد وهو الذى يقال منه كاد يكيد شبه قلع نفسه عند الموت بذلك . **قوله** (تذر فان) بذال معجمة وفاء أى يجرى دمعهما . **قوله** (وأنت يا رسول الله) ؟ قال الطيبى : فيه معنى التعجب ، والواو تستدعى معطوفا عليه أى الناس لا يصبرون على المصيبة وأنت تفعل كفعالهم ، كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر وينهى عن الجزع ، فاجابه بقوله : إنما رحمة ، أى الحالة التى شاهدها منى هى رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع انتهى . ووقع فى حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وقلت يا رسول الله تبكى ، أو لم تنه عن البكاء ، وزاد فيه : إنما نبت عن صوتين أحق من فاجرين : صوت عند نعمة لهو ولعب ومر أمير الشيطان ، وصوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان . قال : إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم ، وفى رواية محمود بن لبيد فقال : إنما أنا بشر ، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول : إنما أنهى الناس عن النباح أن يندب الرجل بما ليس فيه . **قوله** (ثم أتبعها بأخرى) فى رواية الاسماعيلي : ثم أتبعها بأخرى ، بزيادة القسم ، قيل أراد به أنه أتبع الدفعة الأولى بدمعة أخرى ، وقيل أتبع الكلمة الأولى الجملة وهى قوله : إنما رحمة ، بكلمة أخرى مفصلة وهى قوله : إن العين تدمع ، ويؤيد الثانى ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول . **قوله** (إن العين تدمع الخ) فى حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن لبيد : ولا نقول ما يستخط الرب ، وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره : ولو لا أنه أمر حق ووعد صادق وسيل نأتيه ، وإن آخرا سيلحق بأولنا ، لحزنا عليك حزنا هو أشد من هذا ، ونحوه فى حديث أسماء بنت زيد ومرسل مكحول وزاد فى آخره : وفصل رضاعه فى الجنة ، وفى آخر حديث محمود بن لبيد : وقال إن له مرضعا فى الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، وذكر الرضاع وقع فى آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه ، إلا أن ظاهر سياق الإرسال ، فلفظه : قال عمرو فلما توفى إبراهيم قال رسول الله ﷺ : إن إبراهيم أبى ، وأنه مات فى الثدى ، وإن له اظنرين يكملان رضاعه فى الجنة ، وسيأتى فى أواخر الجنائز حديث البراء : أن لا إبراهيم لمرضعا فى الجنة . (فائدة فى وقت وفاة إبراهيم عليه السلام) : جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر ، وقال ابن حزم : مات قبل النبى ﷺ بثلاثة أشهر ، وافقوا على أنه ولد فى ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجان ، وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أبين شئ وقع فى هذا المعنى . وفيه مشروعية تقبيل الولد وشبهه ، ومشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاخبار عن الحزن وإن كان السكتان أولى ، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبى ﷺ ولده مع أنه فى تلك الحالة لم يكن من يفهم الخطاب لوجوب : أحدهما صغره ، والثانى نزاهه . وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين لإشارة الى أن ذلك لم يدخل فى نهي السابق . وفيه جواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق ، وحكى ابن التين قول من قال : إن فيه دليلا على تقبيل الميت وشبهه ، وروى بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كاذب . **قوله** (رواء موسى) هو ابن إسماعيل التبوذكى وطريقه هذه وصلها

البهيقي في الدلائل، من طريق تمام وهو بمثابة لقب محمد بن غالب البغدادي الحافظ عنه، وفي سياقه ما ليس في سياق قريش بن حبان. وإنما أراد البخاري أصل الحديث

٤٤ - باب البكاء عند المريض

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ ابْنِ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « اشْتَكَيْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ أَهْلُهُ فَقَالَ : قَدْ قَضَى ؟ قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بَكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا . فَقَالَ : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحَزَنِ الْقَلْبِ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ . وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَكَانَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا ، وَيَرْمِي بِالْحِجَارَةِ ، وَيَحْنِي بِالنَّارِ

قوله (باب البكاء عند المريض) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال الزين بن المنير: ذكر المريض أهم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات الخفيفة كما في قصة سعد بن عبادَةَ في حديث هذا الباب. **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصري. **قوله** (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن المعلل قاضي المدينة. ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية عن سعيد بن الحارث بن المعلل فكانه نسب أباه لجده، **قوله** (اشتكى) أى ضعف ودشوى، بغير تنوين. **قوله** (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزية «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه». **قوله** (في غاشية أهله) بمعنى من أى الذين يغشونه للخدمة وغيرها، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات، وعليه شرح الخطابي، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من السكر، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته. وقال التوريشي: الغاشية هي الداهية من شر أو من مرض أو من مكروه، والمراد ما يتفشاه من كرب الوجع الذى هو فيه لا الموت، لأنه أفاق من تلك المروضة وعاش بعدها زمانا. **قوله** (فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترضه بمثل ما اعترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضرب. **قوله** (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم، أى ألا توجدون السماع، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار، فبين لهم الفرق بين الحالتين. **قوله** (إن الله يكسر الهمة لأنه ابتداء كلام. **قوله** (يعذب بهذا) أى إن قال سودا. **قوله** (أو يرحم) إن قال غيرا، ويحتمل أن يكون معنى قوله «أو يرحم» أى إن لم ينفذ الوعيد. **قوله** (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أى بخلاف غيره، ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي أخرجه مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك، ففيه «فصاح النسوة، فجعل ابن عتيك يسكنهن، فقال رسول الله ﷺ: دعهن فاذا وجبت فلا تبكين بأية» الحديث. **قوله** (وكان عمر) هو موصول بالاسناد المذكور إلى ابن عمر، وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم.

ولهذا ظن بعض الناس أنهما معلقان . وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض ، وعيادة الفاضل للفقير ، والامام أتباعه مع أصحابه ، وفيه النهي عن المنكر وبيان الوعيد عليه

٤٥ - باب ما ينهى من النوح والبكاء ، والزجر عن ذلك

١٣٠٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة جلس النبي ﷺ يُعرف فيه الحزن - وأنا أطلع من شق الباب - فأتاه رجل فقال : يا رسول الله إن نساء جعفر - وذكر بكاهن - فأسره إن ينهأن ، فذهب الرجل ، ثم أتى فقال : قد نهيتن ، وذكر أنهن لم يُعلمته . فأسره الثانية إن ينهأن ، فذهب ، ثم أتى فقال : والله لقد غلبتني - أو غلبتنا ، الشك من محمد بن حوشب - فزعمت أن النبي ﷺ قال : فاحت في أفواههن التراب . فقلت : أرغم الله أفكك ، فوالله ما أنت بقابل ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء »

١٣٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حماد بن زيد **حدثنا** أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا نوح ، فأرقت منّا امرأة غير خمس نسوة : أم سليم ، وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ وامرأتين ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأة أخرى » [الحديث ١٣٠٦ - طرفه في : ٤٨٧٢ ، ٧١١٥]

قوله (باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك) قال الزين بن المنير : عطف الزجر على النهي للإشارة إلى المواخذة الواقعة في الحديث بقوله « فاحت في أفواههن التراب » . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب) بمهمة وشين معجمة وزن جعفر فقه من أهل الطائف نزل الكوفة ، ذكر الاصيل أنه لم يرو عنه غير البخاري ، وليس كذلك بل روى عنه أيضا محمد بن مسلم بن وارة الرازي كما ذكره المزني في التهذيب ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب . **قوله** (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجبي ، وحماد هو ابن زيد ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاستاذ كله بصريون . وقد رواه عازم عن حماد فقال : عن أيوب عن حفصة ، بدل محمد أخرجه الطبراني ، وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها ، فكأن حمادا سمعه من أيوب عن كل منهما . **قوله** (عند البيعة) أي لما بايعن على الاسلام . **قوله** (فأرقت) أي برك النوح . وأم سليم هي بنت ملحان والدة أنس ، وأم العلاء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز ، وابنة أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواه هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها ، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضا ، والذي يظهر لي أن الرواية بواو العطف أصح لأن امرأة معاذ وهو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلية ذكرها ابن سعد ، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها . ووقع في الدلائل ،

لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية ، وأم معاذ ، بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عارم ، لكن لفظه « أو أم معاذ بنت أبي سبرة ، وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية » فما وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة ، وكذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة ، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم ، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوظة فلعلمها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجنبية ذكرها ابن سعد أيضا ، وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وهند - إن كانت الرواية محفوظة - والا فيختلج في خاطري أن الخامسة هي أم عطية راوية الحديث . ثم وجدت ما يؤيده من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية بلفظ « فما وقت غيري وغير أم سليم ، أخرجه الطبراني أيضا . ثم وجدت ما يردّه وهو ما أخرجه إسماعيل بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت « كان فيما أخذ علينا أن لا نوح ، الحديث ، فزاد في آخره ، وكانت لا تعد نفسها لأنها لما كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكأنت لا تعد نفسها لذلك ، ويجمع بأنّها تركت عد نفسها من يوم الحرة قلت : يوم الحرة قتل فيه من الأوصياء من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية . وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن ناقصات عقل ودين . وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات ، قال عياض : معنى الحديث لم يف من بايع النبي ﷺ مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة الا المذكورات ، لا أنه لم يترك التباحة من المسلمات غير خمسة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة المستحقة إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب القيام للجنازة

١٣٠٧ - **عمر بن عبد الله** حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال « إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم » قال سفيان قال الزهري أخبرني سالم عن أبيه قال أخبرنا عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ . زاد الحميدي « حتى تخلفكم أو توضّع »

[الحديث ١٣٠٧ - طرّفه في : ١٣٠٨]

قوله (باب القيام للجنازة) أي إذا مرت على من ليس معها ، وأما قيام من كان معها إلى أن توضّع بالأرض فديان في ترجمة مفردة ، وسنذكر اختلاف العلماء في كل منهما فيما بعد . **قوله** (حتى تخلفكم) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المسكورة بعدها فاء أي ترككم وراءها ، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها . **قوله** (قال سفيان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده ، ويحتمل أن يكون على بن عبد الله حدث به عن السياقين فقال مرة « عن سفيان حدثنا الزهري عن سالم ، وقال مرة « قال الزهري أخبرني سالم ، والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه . **قوله** (زاد الحميدي) يعني عن سفيان بهذا الاسناد ، وقد روياه موصولا في مسنده ، وأخرجه أبو نعيم في مستدرجه من طريقه كذلك ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شعبة وثلاثة معه أربعتهم عن سفيان بالزيادة إلا أنه في سياقهم بالنعنة ، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وسحابي في نسق . والله أعلم

٤٧ - باب متى يقعد إذا قام للجنائز

١٣٠٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقيم حتى يحلفها أو تحلفه أو توضع من قبل أن تحلفه »

١٣٠٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه قال « كنا في جنازة فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان فجلسا قبل أن توضع ، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه فأخذ بيد مروان فقال : قم ، فوالله لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك . فقال أبو هريرة : صدق »

[الحديث ١٣٠٩ - طريقه في : ١٣١٠]

قوله (باب متى يقعد إذا قام للجنائز) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبتت الترجمة دون الباب رفيعة . **قوله** (حتى يحلفها أو تحلفه) شك من البخاري ، أو من قتيبة حين حدث به ، وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن رخ كلاهما عن الليث فقالا : حتى تحلفه ، من غير شك . **قوله** (أو توضع من قبل أن تحلفه) فيه بيان الراد من رواية سالم الماضية ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ : إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تحلفه إذا كان غير متبعها .

٤٨ - باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام

١٣١٠ - **حدثنا** مسلم - يعني ابن إبراهيم - **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فتن تبعها فلا يقعد حتى توضع »

قوله (باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال) كأنه أشار بهذا الى ترجيح رواية من روى في حديث الباب : حتى توضع بالأرض ، على رواية من روى : حتى توضع في اللحد ، وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، قال أبو داود : رواه أبو معاوية عن سهيل فقال : حتى توضع في اللحد ، وغالقه الثوري وهو أحفظ فقال : في الأرض ، انتهى ، ورواه جرير عن سهيل فقال : حتى توضع ، حسب ، وزاد وقال سهيل : ورايت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة ، وهو في مسلم بدونها ، وفي المحيط للحنفية : الأفضل أن لا يقعد حتى يمال عليها التراب ، وحجته رواية أبي معاوية ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه راوى الخبر وهو أعرف بالمراد منه ، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود . **قوله** (فإن قعد أمر بالقيام) فيه إشارة الى أن القيام في هذا لا يفوت بالعمود ، لأن المراد به تعظيم أمر الموت ، وهو لا يفوت بذلك . وأما قول المهلب : فعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل ، فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر ، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك . ويدل على الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو

القصة المذكورة وزاد « ان مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ، ثم قال له : لم أقتنى ؟ فذكر الحديث . فقال لأبي هريرة : فما منك أن تجربني ؟ قال : كنت إماما جلست . ففرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه واجبا ، وأن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك ، وأنه يادر الى العمل بها بخبر أبي سعيد . وروى الطحاوي من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال : مر على مروان بجنابة فلم يقم ، فقال له أبو سعيد : ان رسول الله ﷺ مرت عليه جنازة فقام ، فقام مروان ، وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة . وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر ، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن ، وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل ، يعني في الاجر . وقال الشعبي والنخعي : يكره التعمد قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام ، واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قال : ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط لجلس حتى توضع ، أخرجه النسائي . (تنبيهان) الاول : قال الزين بن المنذر : إنما نوسع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للاشارة الى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة ، ولان بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكنتي بذكره في الترجمة لصلاحته للاستدلال . (الثاني) : قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها « باب من تبع جنازة » وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة ، فان سقطت في غيرها قدم من أثبت على من نفي ، قال : وانما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه في الخبر بأنها جلستا قبل أن توضع ، وأطال في تقرير ذلك وأن ذكرها أولى من حذفها . وهو عجيب منه فان الذي تضمنه الحديث الثاني من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الاولى ، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلا قوله « عن مناكب الرجال » وقد ذكرت من وقعت في روايته . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وحديث أبي سعيد هذا أبين سياقاً من حديث عامر بن ربيعة ، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهدا لها ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا قدر ما يمر عليه أو توضع عنده بأن يكون بالمصلى مثلا . وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعاً « من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه ، وان مشى معها فلا يقعد حتى توضع » وفي هذا السياق بيان لغاية القيام ، وأنه لا يختص بمن مرت به ، ولفظ القيام يتناول من كان قاعدا ، فأما من كان راكبا فيحتمل أن يقال ينبغي له أن يقف ويكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد ، واستدل بقوله « فان لم يكن معها » على أن شهود الجنازة لا يجب على الأيمان

٤٩ - باب من قام بجنازة يهودي

١٣١١ - **حَرْش** مُزَاهِبُ بْنُ فَصَّالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُقْبِلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَمْنَا بِهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ ، قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ قُمُوا »

١٣١٢ - **حَرْش** أَدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كَانَ سَهْلُ بْنُ حَنْظَلٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ ، فَرَفُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ قَامَا ، فَقِيلَ لهما : إِنَّمَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ

- أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟

١٣١٣ - وَقَالَ أَبُو حَزْرَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ »

وَقَالَ زَكَرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى « كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسُ بْنُ يَمَانٍ لِلْجَنَازَةِ »

قوله (باب من قام لجنازة يهودي) أي أو نحوه من أهل الذمة . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائي (ويحيى) هو ابن أبي كثير . **قوله** (مر بنا) بضم الميم على البناء للجهول ، وفي رواية الكشمرية «مرت» ، بفتح الميم . **قوله** (فقام) زاد غير كريمة «لها» . **قوله** (فقمنا) في رواية أبي ذر «وقنا» ، بالواو ، وزاد الاصيل وكريمة «له» ، والضمير للقيام أي لاجل قيامه ، وزاد أبو داود من طريق الأزاعي عن يحيى فلما ذهبنا لنجعل قبلا لهما جنازة يهودي ، زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن معاذ بن فضالة شيخ البخاري فيه «وقال إن الموت فزع» ، وكذا مسلم من وجه آخر عن هشام . قال القرطبي : معناه أن الموت يفرغ منه ، إشارة إلى استظامه . ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الموت ، لما يشعر ذلك من التساهل بأمر الموت ، فمن ثم استوى فيه كون الميت مسلما أو غير مسلم . وقال غيره : جعل نفس الموت فزعا مبالغة كما يقال رجل عدل ، قال البيضاوي : هو مصدر جرى مجرى الوصف للبالغة ، وفيه تقدير أي الموت ذو فزع انتهى . ويؤيد الثاني رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «أن الموت فزعا» ، أخرجه ابن ماجه ، وعن ابن عباس مثله عند البراد قال : وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغي لمن رآها أن يثقل من أجلها ويضطرب ، ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة . **قوله** (فروا عليهما) في رواية المستمل والحموي ، عليهم ، أي على قيس وهو ابن سعد بن عباد وسهل وهو ابن حنيف ومن كان حينئذ معهما . **قوله** (من أهل الأرض أي من أهل الذمة) كذا فيه بلفظ أي التي يفسر بها ، وهي رواية الصحيحين وغيرهما ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه شرحه بلفظ أو التي للشك ، وقال : لم أره لغيره ، وقيل لأهل الذمة أهل الأرض لأن المسلمين لما فتحوا البلاد أفروهم على عمل الأرض وحمل الحراج . **قوله** (أليست نفسا) هذا لا يعارض التعليل المتقدم حيث قال «إن الموت فزعا» ، على ما تقدم ، وكذا ما أخرجه الحاكم من طريق قتادة عن أنس مرفوعا فقال «إنما قننا للملائكة» ، ونحوه لأحمد من حديث أبي موسى ، ولأحمد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا «إنما تقومون لعظاما الذي يقبض النفوس» ، ولفظ ابن حبان «لعظاما لله الذي يقبض الأرواح» ، فإن ذلك أيضا لا ينافي التعليل السابق ، لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله ، وتعظيم للمؤمنين بأمره في ذلك وهم الملائكة ، وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال «إنما قام رسول الله ﷺ فأذا برجع اليهودي» ، زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بالتحناينة والمعجمة ، فأذاه رجح بخورها ، ولطبراني والبيهقي من وجه آخر عن الحسن ذكراهية أن تعلو رأسه ، فإن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة ، أما أولا فلأن أسانيدهما لا تقاوم تلك في الصحة ، وأما ثانيا فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي ، والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ فكأن الراوي لم يسمح بالتصريح بالتعليل منه فعطل باجتهاده . وقد روى ابن أبي شيبة

من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال : كنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة ، فلما رأها قام وأحبابه حتى بعدت ، والله ما أدرى من شأنها أو من تضايق المسكن ، وما سأله عن قيامه . . ومقتضى التعليل بقوله : أليست نفسا ، أن ذلك يستحب لكل جنازة ، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودي وقوفا مع لفظ الحديث ، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب فقال : هذا إما أن يكون منسوخا أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره ، والقعود أحب إلى انتهى . وأشار بالترك إلى حديث علي ، أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد ، أخرجه مسلم ، قال البيضاوي : يحتمل قول علي « ثم قعد » أي بعد أن جاوزته وبعدت عنه ، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلا ، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة في أن المراد بالأمر الوارد في ذلك التنب ، ويحتمل أن يكون نسخا للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر ، والأول أرجح لأن احتمال الجواز - يعني في الأمر - أولى من دعوى النسخ انتهى . والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ، ومن ثم قال بكرهه القيام جماعة منهم سليم الرازي وغيره من الشافعية ، وقال ابن حزم : قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للتنب ، ولا يجوز أن يكون نسخا لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك معه نهى انتهى . وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال : كان النبي ﷺ يقوم للجنازة ، فر به خبر من اليهود فقال : هكذا فعل ، فقال : اجلسوا وغالغولهم ، أخرجه أحمد وإسحاق السنن إلا النسائي ، فلو لم يكن لإسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ ، وقال عياض : ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي ، وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعدد الجمع وهو هنا ممكن قال : واختار أنه مستحب ، وبه قال المتولي انتهى . وقول صاحب المذهب هو على التخخير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المتقدم لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، ولكن القعود عنده أولى ، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية : كان قعوده ﷺ لبیان الجواز ، فن جلس فهو في سعة ، ومن قام فله أجر . واستدل بحديث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهارا غير متميزة عن جنازة المسلمين ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير قال : وإلزامهم بخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهادا من الأئمة . ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه ، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام ، فلما ترك القيام منع من الإظهار . قوله (وقال أبو حمزة) هو السكري ، وعمره هو ابن مرة المذكور في الإسناد الذي قبله ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة ، إلا أنه قال في روايته : فرت عليهما جنازة فقاما ، ولم يقل فيه بالقادسية . وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس . قوله (وقال ذكره) هو ابن أبي زائدة ، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه ، وأبو مسعود المذكور فيها هو البدرى ، وجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيسا وسهلا مفردين لكونهما رفعا له الحديث ، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبي مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه . والله أعلم

٥٠ - باب حل الرجال الجنازة دُونَ النساء

١٣١٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا وضعت الجنائزة واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قد موني . وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سيمه صيق »

[الحديث ١٣١٤ - طرفه في : ١٣١٦ ، ١٣٨٠]

قوله (باب حل الرجال الجنائزة دون النساء) قال ابن رشيد : ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء ، لانه من الحكم المعلق على شرط . وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك ، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب . ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ، ويؤيده العدول عن المحاكمة في السلام حيث قال : إذا وضعت فاحتملها الرجال ، ولم يقل فاحتملت ، فلما قطع احتملت عن مشاكفة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك ، وأيضا لجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الاعتناق والأمر بالأسراع مظنة الانكشاف غالبا ، وهو مباح للطلوب منهن من التستر مع ضعف تقوسهن عن مشاهدة الموتى غالبا فكيف بالحمل ، مع ما يتوقع من سراخهن عند حمله ووضعه وغير ذلك من وجوه المفاسد انتهى ملخصا . وقد ورد ما هو أصرح من هذا في منعهن ، ولكنه على غير شرط المصنف ، ولعله أشار إليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس ^(١) قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فرأى نساء فقال : تعملن ؟ قلن : لا . قال : أتدقن ؟ قلن : لا . قال : فأرجعن مأزورات غير مأجورات . » ونقل النووي في شرح المذهب ، أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء ، والسبب فيه ما تقدم ، ولأن الجنائزة لا بد أن يشيعها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة إلى اختلاطهن بالرجال فيفضي إلى الفتنة . وقال ابن بطال : قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال (إلا المستضعفين من الرجال والنساء) الآية ، وتعقبة الزين بن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهم بالضعف بل على المساواة انتهى . والأولى أن ضعف النساء بالنسبة إلى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج إلى دليل خاص . **قوله** (عن أبيه أنه سمع أبا سعيد) لسميد القبري فيه إسناد آخر رواه ابن أبي ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال : الطريقان جيما محفوظان . **قوله** (إذا وضعت الجنائزة) في رواية ابن أبي ذئب المذكورة « إذا وضع الميت على السرير ، فدل على أن المراد بالجنائزة الميت ، وقد تقدم أن هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السرير الذي يحمل عليه أيضا ، وسيأتي بقية الكلام عليه بعد باب

٥١ - باب الشرعة بالجنائزة . وقال أنس رضي الله عنه :

أنتم مشيعون . وامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها . وقال غيره : قريبا منها

١٣١٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

(١) وأصح من هذا الحديث فيما يتعلق بنهي النساء عن حمل الجنائزة ما تقدم من حديث أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يزم علينا » أخرجه الشيخان . والله أعلم

هَرَبَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنَّ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُوهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سَيِّئٌ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَصْعُقُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »

قوله (باب السرعة بالجنازة) أى بعد أن تحمل . قوله (وقال أنس : أنتم مشيعون ، فامشوا) وفى رواية الكشميضى « فامشوا » وأثر أنس هذا وصلة عبد الوهاب بن عطاء الخفاف فى « كتاب الجنائز » له عن حميد عن أنس بن مالك أنه « سئل عن المشى فى الجنازة فقال : أمامها وخلفها ، وعن يمينها وشمالها ، إنما أنتم مشيعون » . ورويناه عاليا فى « رباعيات أبى بكر الشافعى » من طريق يزيد بن هرون عن حميد كذلك ، وبنحوه أخرجه ابن أبى شيبة عن أبى بكر بن عياش عن حميد ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبى جعفر الرازى عن حميد « سمعت الميزاب - يعنى ابن حريث - سأل أنس بن مالك - يعنى عن المشى مع الجنازة - فقال : إنما أنت مشيع ، فذكر نحوه ، فاشتمل على فائدتين : تسمية السائل ، والتصریح بسأع حميد . قال الزين بن المنير : مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة ، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم فى المشى ، وقضية الإسراع بالجنازة أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم من يضعف فى المشى عن بقوى عليه ، وعصاه أن السرعة لا تتفق غالبا إلا مع عدم التزام المشى فى جهة معينة فتناسبا ، وقد سبق الى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرباط فقال : قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس فى مشيهم متفاوتون . وقال ابن رشيد : ويمكن أن يقال لفظ المشى والتشييع فى أثر أنس أهم من الإسراع والبطء ، فقله أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث ، قال : ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع مالا يخرج عن الوقوف لمشيها بالمقدار الذى يصدق عليه به المصاحبة . قوله (وقال غيره قريبا منها) أى قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنازة لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضا أنه مشى أمامها وخلفها مثلا ، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهملة ، قال سعيد بن منصور « حدثنا مسكين بن ميمون حدثنى عروة بن رويم قال شهد عبد الرحمن بن قرط جنازة ، فرأى ناسا تقدموا وآخرين استأخروا ، فأمر بالجنازة فوضعت ، ثم رماهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه ، ثم أمر بها غملت ثم قال : بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها ، وعبد الرحمن المذكور صحابى ذكر البخارى ويعبى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان واليا على حصن فى زمن عمر ، ودل إيراد البخارى لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير فى المشى مع الجنازة ، وهو قول الثورى وبه قال ابن حزم لكن قيده بالماشى اتباعا لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبه مرفوعا « الراكب خلف الجنازة والماشى حيث شاء منها » وعن النخعى أنه إن كان فى الجنازة نساء مشى أمامها وإلا خلفها ، وفى المسألة مذهب آخران مشهوران : فالجمهور على أن المشى أمامها أفضل ، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف فى وصله وإرساله ، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبزى عن علي قال « المشى خلفها أفضل من المشى أمامها كفضل صلاة الجساعة على صلاة الفذ » استاده حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثر من أحد أنه تكلم فى إسناده ، وهو قول الأوزاعي وأبى حنيفة ومن تبعهما . قوله (حفظناه من الزهرى) فى رواية المستمل « عن ، بدل من ، والاول أولى لأنه يقتضى سماعه منه بخلاف رواية المستمل . وقد صرح الحميدى فى مسنده بسأع سفيان له من الزهرى .

قوله (عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم ، وغالفهم يونس فقال «عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة ، وهو محمول على أن للزهري فيه شيخين . **قوله** (أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء ، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد بالأسراع شدة المشي وعلى ذلك حله بعض السلف وهو قول الحنفية . قال صاحب الهداية : ويمشون بها ممرعين دون الخجب ، وفي الميسر : ليس فيه شيء مؤقت ، غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة ، وعن الشافعي والجمهور المراد بالأسراع ما فوق بحجة المشي المعتاد . ويكره الأسراع الشديد . ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال : من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ، ومن كرهه أراد الإقراط فيه كالرمل . والخاص أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا يترتب إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشييع لئلا ينافي المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم ، قال القرطبي : مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال . **قوله** (بالجنائز) أي بحملها إلى قبرها ، وقيل المعنى بتجهيزها ، فهو أعم من الأول ، قال القرطبي : والأول أظهر ، وقال النووي : الثاني باطل مردود بقوله في الحديث «تضعونه عن رقابكم» ، وتعبه الفاكهي بأن الحل على الرقاب قد يعبر به عن الممانى كما تقول حل فلان على رقبته ذنوبا ، فيكون المعنى استريحوا من نظر من لا خير فيه ، قال : ويؤيده أن السكك لا يحملونه انتهى . ويؤيده حديث ابن عمر «سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره» أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولابن داود من حديث حصين ابن وروح مرفوعا «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله» الحديث . **قوله** (فإن تلك صالحة) أي الجيفة المحمولة . قال الطبري : جملة الجبازة عين الميت ، وجعلت الجنائز التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخير الذي كثر به عن عله الصالح . **قوله** (غير) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف أي فلها خير ، أو فهناك خير ، ويؤيده رواية مسلم بلفظ «قربتموها إلى الخير» ، وبأن في قوله بعد ذلك «فشر» فظير ذلك . **قوله** (تقدمونها إليه) الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روى «تقدمونها إليها» فأنت الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسن . **قوله** (تضعونه عن رقابكم) استدل به على أن حل الجنائز يختص بالرجال للاتباع فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه . وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل المظنون والمفلوج والمسبوت^(١) فينبغي أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بزيه ، ويؤخذ من الحديث ترك صحة أهل البطالة وغير الصالحين

٥٢ - باب قول الميت وهو على الجنائز : قدّموني .

١٣١٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول «إذا وضعت الجنائز فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت صالحة

(١) المظنون : هو المصاب بالطاعون ، وهو داء معروف . والمفلوج : المصاب بالقالج . والمسبوت : المصاب بالفسية ، يقال سبت المرضي إذا غشى عليه . والتضديد في تحقق موت مثل هؤلاء باليوم واليلة فيه نظر ، والأولى عدم التضديد ، بل يرجع إلى الغلظة في الدلالة على الموت ، فتي وجد منها ما يدل على يقين الموت أكنى بذلك وإن لم يمض يوم وليلة . والله أعلم

قالت : قدّموني ، وإن كانت غيرَ صالحةٍ قالت لأهلها : يا وديها ، أين يذهبون بها ؟ يسمعون صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمع الإنسان لصعق »

قوله (باب قول الميت وهو على الجنائزة) أى السرير (قدموني) أى إن كان صالحا . ثم أورد فيه حديث أبي سعيد السابق قبل باب . **قوله** (إذا وضعت الجنائزة) يحتمل أن يريد بالجنائزة نفس الميت وبوضعه جعله في السرير ، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على السكتف ، والاول أولى لقوله بعد ذلك ، فإن كانت صالحة قالت ، فإن المراد به الميت . ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة المذكور بلفظ : إذا وضع المؤمن على سريره يقول قدموني ، الحديث . وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأعناق . وقال ابن بطلال : إنما يقول ذلك الروح ، ورد ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح الى الجسد في تلك الحال ليكون ذلك زيادة في بشرى المؤمن وبؤس الكافر ، وكذا قال غيره وزاد : ويكون ذلك مجازا باعتبار ما يؤل إليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال المسلمين . قلت : وهو بعيد ولا حاجة الى دعوى إعادة الروح الى الجسد قبل الدفن لانه يحتاج الى دليل ، فمن الجائز أن يتحدث الله الطنق في الميت إذا شاء . وكلام ابن بطلال فيما يظهر لي أصوب . وقال ابن بزرة : قوله في آخر الحديث « يسمع صوتها كل شيء » دال على أن ذلك بلسان القائل لا بلسان الحال . **قوله** (وإن كانت غير ذلك) في رواية الكشميهني « غير صالحة » . **قوله** (قالت لأهلها) قال الطبري : أى لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه في الهلكة ، وكل من وقع في الهلكة دعا بالويل . ومعنى النداء يا حزنى . وأضاف الويل الى ضمير الغائب حملا على المعنى كراهية أن يضيف الويل الى نفسه ، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره . ويؤيد الاول أن في رواية أبي هريرة المذكورة « قال يا ويلته أين تذهبون بي » فدل على أن ذلك من تصرف الرواة . **قوله** (لصعق) أى لغشى عليه من شدة ما يسمعه ، وربما أطلق ذلك على الموت ، والضمير في يسمعه راجع الى دعائه بالويل أى يصيح بصوت منكر لو سمعه الإنسان لغشى عليه . قال ابن بزرة : هو مختص بالميت الذى هو غير صالح ، وأما الصالح فن شأنه اللطف والرفق في كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى . ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف ، وقد روى أبو القاسم بن مئده هذا الحديث في « كتاب الاهوال » بلفظ : لو سمعه الانسان لصعق من المحسن والمسيء . فإن كان المراد به المفعول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضا ، وقد استشكل هذا مع ما ورد في حديث السؤال في القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء . إلا الثقلين ، والجامع بينهما الميت والصعق ، والاول استثنى فيه الإنسان فقط ، والثاني استثنى فيه الجن والانس . والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضى وجود الصعق - وهو الفزع - إلا من الأدنى لكونه لم يألف سماع كلام الميت ، بخلاف الجن في ذلك . وأما الصبيحة التي يصيحها المضروب فانها غير مألوفة للإنسان والجن جميعا ، لكون سبها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكلف فاشتراك فيه الجن والانس والله أعلم . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق ، لكن قال ابن بطلال : هو عام أريد به الخصوص ، وإن المعنى يسمعه من له عقل كاللائكة والجن والانس ، لأن التكلم روح ولأنما يسمع الروح من هو روح مثله . وتعقب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة الى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الانسان كما هو ظاهر الخبر ، وإنما اختص الانسان بذلك إبقاء عليه ،

وبأنه لا مانع من إلتحاق الله الجسد بغير روح كما تقدم . والله تعالى أعلم

٥٣ - باب من صف صفتين أو ثلاثة على الجنائز حَلَبَ الإمام

١٣١٧ - **حدثنا** مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن

رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، فسكنت في الصف الثاني أو الثالث »

[الحديث ١٣١٧ - أطرافه في : ١٣٢٠ ، ١٣٢٤ ، ٣٨٧٧ ، ٣٨٧٨ ، ٣٨٧٩]

قوله (باب من صف صفتين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه كنت في الصف الثاني أو الثالث ، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك متبني الصفوف ، وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام . والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد ، وقد روى مسلم عن طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال « قمنا فصفنا صفتين ، فعرف بهذا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هنالك صف ثالث أم لا ، وبذلك تصح الترجمة . وعن الثاني ، بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً كما سيأتي في هجرة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة « فصفنا وراءه » ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ « فصفوا خلفه » وسنذكر بقية فوائد الحديث فيه

٥٤ - باب الصفوف على الجنائز

١٣١٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** معمر بن الزهرري عن سعيد عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال « نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي ، ثم تقدم فصفوا خلفه ، فكبر أربعاً »

١٣١٩ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** شعبه **حدثنا** الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي ﷺ أنه

أتى على قبر متبوي فصفهم وكبر أربعاً . قلت : يا أبا عمر ومن حدثك ؟ قال : ابن عباس رضي الله عنهما »

١٣٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني عطاء أنه

سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلّم فصفوا عليه . قال : فصفنا ، فصلّى النبي ﷺ عليهم ونحن صفوف » . قال أبو الزبير عن جابر « كنت في الصف الثاني »

قوله (باب الصفوف على الجنائز) قال الزين بن المنير ما ملخصه : إنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يحزم فيها بالزيادة على الصفتين . وقال ابن بطال : أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف ، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أحق على الناس أن يسوا صفوفهم على الجنائز كما يسونها في الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يكبرون ويستغفرون . وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هبيرة مرفوعاً « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب ، حسنه الترمذى وصححه الحاكم^(١) وفي رواية له « لا غفر له ، قال الطبري : ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى . وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة ، وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من في القبر ، وأجيب بأن الاصطفاة إذا شريح والجنازة غائبة في الحاضرة أولى . وأجاب الكرماني بأن المراد بالجنازة في الترجمة الميت سواء كان مدفونا أو غير مدفون ، فلا منافاة بين الترجمة والحديث . قوله (عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه ، وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهري عنها ، وكذا ذكره الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه ذكر أبي سلمة كذا هو في « الموطأ » ، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجناز ، والمحفوظ عن الزهري أن نعي التجاشي ، والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سلمة جميعا . وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده ، كذا فصله عقيل عنه كما سيأتي بعد خمسة أبواب ، وكذا يأتي في هجرة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه ، وذكر الدارقطني في « العلل » الاختلاف فيه وقال : إن الصواب ما ذكرناه . قوله (نعي التجاشي) يفتح التون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب ، وقيل بالتخفيف ووجه الصغاني ، وهو لقب من ملك الحبشة ، وحكى الطارزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه . قوله (ثم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر « وخرج وأصحابه إلى البقيع فبعث خلفه ، وقد تقدم في أوائل الجناز من رواية مالك بلفظ « وخرج بهم إلى المصل » والمراد بالبقيع بقيع بطحان ، أو يكون المراد بالمصل موضعا معدا للجناز يبيع الفرقد غير مصلى العيدين والأول أظهر ، وقد تقدم في العيدين أن المصل كان ببطحان والله أعلم . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وحديث ابن عباس المذكور سيأتي الكلام عليه بعد اثني عشر بابا . قوله (قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش) بفتح المهلة والموحدة بعدها معجمة ، في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج « مات اليوم عبد الله صالح أحيمه ، وللصنف في هجرة الحبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج « فقوموا فصلوا على أخيمه أحيمه » وسيأتي ضبط هذا الاسم بعد في « باب التكبير على الجنازة » . قوله (فصل النبي ﷺ) زاد المستمل في روايته « ونحن صفوف » وبه يصح مقصود الترجمة . وقال الكرماني : يؤخذ مقصودها من قوله « دصقفنا » لأن الغالب أن الملائمين له ﷺ كانوا كثيرا ، ولا سببا مع أمره لم بالخروج إلى المصل . قوله (قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني) وصله النسائي من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ « كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ﷺ على التجاشي » وهم من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم ، فانه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق ، وفي الحديث دلالة على أن للصنف على الجنازة تأثيرا ولو كان الجمع كثيرا ، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عددا كثيرا ، وكان المصلى قضاء ولا يضيق بهم لو صفوا فيه صفا واحدا ، ومع ذلك فقد صفهم ، وهذا هو الذي فهمه مالك بن هبيرة الصحابي المقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف سواء قلوا

(١) لكن في استاده مجدين إسن ، وهو مدلس ، وقد رواه بالعدنة وهي علة مؤثرة في حق المدلس ، وعليه لا تقوم بهذا الحديث حجة حتى يوجد ما يمهده بالصحة . والله أعلم

أو كثروا ، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل ، أو كان الصف واحدا والعدد كثير أيهما أفضل ؟ وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة ، لأنه عليه السلام أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه ، مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة . واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية ، لكن قال أبو يوسف : إن أعد مسجد للصلاة على الموتي لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس . قال الثوري : ولا حجة فيه ، لأن المتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه ، حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله . وقال ابن بزيعة وغيره : استدل به بعض المالكية ، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى ، ولا احتمال أن يكون خرج بهم إلى المصلى لأمر غير المعنى المذكور ، وقد ثبت أنه عليه السلام صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل ؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ، ولإشاعة كونه مات على الإسلام ، فقد كان بعض الناس لم يدركونه أسلم ، فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في الأفراد ، والبراز من طريق حميد كلاهما عن أنس ، أن النبي عليه السلام لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه : صلى على عالج من الحبشة ، فزلت (وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك) الآية ، وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان منافقا ، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف ، حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منه . قال الشافعي : الصلاة على الميت دعاء له ، وهو إذا كان ملفقا يصل على فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف ؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك ، وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر ، وقال ابن حبان : إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة ، فلو كان بلد الميت مستدير القبلة مثلا لم يجوز ، قال المحب الطبري : لم أر ذلك لغيره وحجته حجة الذي قبله : الجود على قصة النجاشي ، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لهم في هذا الجود . وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمر : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ، فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابي : لا يصل على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصل عليه ، واستحسنه الروابي من الشافعية ، وبه ترجم أبو داود في السنن ، والصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر ، وهذا محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلده أحد ، ومن ذلك قول بعضهم : كشف له عليه السلام عنه حتى رآه ، فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها . قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتياط . وتعليقه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال : كشف للنبي عليه السلام عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ، ولابن حبان من حديث عمران بن حصين وقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ، أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عنه ، ولابي عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدأمانا . ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه عليه السلام صلى على ميت غائب غيره ، قال المهبلي : وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية رضي الله عنه وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه ، واستند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة

إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته . قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لانسدت كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شئ مما ذكره لتوفرت الدواهي على قفله ، وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية ليس ذلك إلا لحمد ، قلنا . وما عمل به محمد نعمل به أمته ، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية . قالوا : طويت له الأرض وأحضرت الجنائزة بين يديه ، قلنا : إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ، ولكن لا تقولوا إلا ما روينا ، ولا تتخزعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تتحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف ، فإنها سبيل تلاف ، إلى ما ليس له تلاف . وقال الكرمانى : قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ . قلت : وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجهم والتحنائية في قصة الصلاة على النجاشي قال : ففصنا خلفه صفين وما نرى شيئاً ، أخرجه الطبراني ، وأصله في ابن ماجه ، لكن أجاب بعض الخنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالليت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فإنه جائز اتفاقاً . (قائده) : أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقط فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال : يجوز ذلك ولا يسقط الفرض ، وسيأتى الكلام على الاختلاف في عدد التكبير في باب الجنائزة في باب مفرد

٥٥ - باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز

١٣٢١ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ مرّ بغير قد دُفن ليلاً فقال : متى دُفن هذا ؟ قالوا : البارحة . قال : أفلا آذنتُموني ؟ قالوا : دفنناه في ظلمة الليل فكبرنا أن نُوقِفَكَ . فقام فصنّفنا خلفه . قال ابن عباس : وأنا فيهم ، فصلّى عليه »

قوله (باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز) في رواية الكشميني « على الجنائز ، أى عند إرادة الصلاة عليها . وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائزة وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذي قبله ، وتقدم أن السلام على الماتن يأتي مستوفى بعد اثني عشر باباً ، وسيأتى بعد ثلاث تراجم . باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور ، وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لانه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة

٥٦ - باب سُنّة الصلاة على الجنائز . وقال النبي ﷺ « من صلى على الجنائزة »

وقال « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » وقال « صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ » سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سُجود ، ولا يُتَكَلَّمُ فيها ، وفيها تكبيرٌ وتسلم . وكان ابن عمر لا يَصَلِّي إلا طاهراً ، ولا يَصَلِّي عند طلوع الشمس ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال الحسن : أدركت الناس وأحقتهم على جنائزهم من رَضَوْهم لقرانهم . وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطالب الماء ولا يتيمم ، وإذا انتهى إلى الجنائزة وهم يَصَلُّون يدخل معهم بتكبيره . وقال ابن

السبب: يُكَبَّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّغَرِ وَالْخَصْرِ أَرْبَعًا. وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَكْبِيرَةٌ أَوْاحِدَةٌ اسْتِغْنَاءُ الصَّلَاةِ. وَقَالَ ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾. وَفِيهِ صَفُوفٌ وَإِمَامٌ

١٣٢٢ - حَرْشُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ «أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَيْمُونٍ فَأَمَّنَا فَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ. فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»

قوله (باب سنة الصلاة على الجنائز) قال الزين بن المنير: المراد بالسنة ما شرعه النبي ﷺ فيها، يعني فهو أهم من الواجب والمندوب، ومراده بما ذكره عننا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان وليست مجرد دعاء فلا تجزئ بغير طهارة مثلا، وسيأتي بسط ذلك في أواخر الباب. **قوله** (وقال النبي ﷺ من صلى على الجنائز) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد باب، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث ثوبان أيضا. **قوله** (وقال صلوا على صاحبكم) هذا طرف من حديث لسادة بن ألا كوع سيأتي موصولا في أوائل الحوالة أوله «دنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتى بمجنزة فقالوا: صل عليها، فقال: هل عليه دين، الحديث. **قوله** (وقال صلوا على النجاشي) تقدم الكلام عليه قريبا. **قوله** (سماء صلاة) أي يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وأن لم يكن فيها ركوع ولا سجود، فانه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق، وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم. **قوله** (وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا) وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ «ان ابن عمر كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر». **قوله** (ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها) وصله سعيد بن منصور من طريق أبيوب عن نافع قال «كان ابن عمر إذا سئل عن الجنائز بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول: ما صليتا لوقتها». (تنبيه: «دما» في قوله ما صليتا ظرفية، يدل عليه رواية مالك عن نافع قال «كان ابن عمر يصلي على الجنائز بعد الصبح والعصر اذا صليتا لوقتها، ومقتضاه أنهما إذا أخرنا الى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ، وبين ذلك ما رواه مالك أيضا عن محمد بن أبي حرملة «ان ابن عمر قال وقد أتى بمجنزة بعد صلاة الصبح بغلس: إما أن تصلوا عليها وإما أن تركوها حتى ترتفع الشمس، فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلقا ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها. وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال «كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنائز اذا طلعت الشمس وحين تغرب، وقد تقدم ذلك عنه واضحا في «باب الصلاة في مسجد قباء». والى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق. **قوله** (ويرفع يديه) وصله البخاري في «كتاب رفع اليدين»، و«الآداب المفردة» من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنائز، وقد روى مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر باسناد ضعيف^(١). **قوله** (وقال الحسن الخ) لم أره موصولا، وقوله «من رضوه» في رواية الحوى والمستمل «من رضوهم» بصيغة

(١) وأخرجه الفاروق في «المال» باسناد جيد عن ابن عمر مرفوعا وصوب وقه لأنه لم يرفعه سوى عمر بن شبة. والأظهر عدم الالتفات الى هذه الثقة لأن عمر المذكور ثقة فيقبل رضه، لأن ذلك زيادة من ثقة وهى مقبولة على الرجوع عند أئمة الحديث ويكون ذلك دليلا على شرعية رفع اليدين في تكبيرات الجنائز. والله أعلم

الجمع . وقائدة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدرتهم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنائزة بالصلوات التي يجمع فيها ، وقد جاء عن الحسن ، وإن أحق الناس بالصلاة على الجنائزة الأب ثم الابن ، أخرجه عبد الرزاق ، وهي مسألة اختلاف بين أهل العلم ، فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الحنلي أحق ، وقال علقمة والأسود وآخرون : الوالي أحق من الولي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وأحمد وإسحق . وقال أبو يوسف والشافعي : الولي أحق من الوالي . **قوله** (وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطلب الماء ولا يقيم) يحتمل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة ، ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن ، وقد وجدت عن الحسن في هذه المسألة اختلافاً ، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال : « سئل الحسن عن الرجل يكون في الجنائزة على غير وضوء . فإن ذهب يتوضأ فتوضأه ، قال : يقيم ويصلي ، وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن قال « لا يقيم ولا يصلي إلا على طهر » ، وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجوز لها التيمم لمن خاف فوتها لو تشاغل بالوضوء ، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعة والليث والكوفيين ، وهي رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف^(١) . **قوله** (وإذا انتهى إلى الجنائزة بدخل معهم بتكبير) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقوى الاحتمال الثاني ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنائزة وهم يصلون عليها ، قال : يدخل معهم بتكبير . والخالف في هذا بعض المالكية . وفي مختصر ابن الحاجب : وفي دخول المسبوق بين التكبيرين أو انتظار التكبير قولان انتهى . **قوله** (وقال ابن المسيب الخ) لم أره موصلاً عنه ، ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبة بن عامر الصحابي أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً . **قوله** (وقال أنس التكبير الواحدة استفتاح الصلاة) وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علية عن يحيى بن أبي اسحق قال قال رزيق بن كريم لأنس بن مالك : رجل صلى فكبر ثلاثاً ، قال أنس : أو ليس التكبير ثلاثاً ؟ قال : يا أبا حزة التكبير أربع ، قال : أجل ، غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة . **قوله** (وقال) أي الله سبحانه وتعالى (ولا فصل على أحد منهم) وهذا معطوف على أصل الترجمة . وقوله (وفيه صفوف وإمام) معطوف على قوله « وفيها تكبير وتسليم » ، قرأت بخط مغلطاي : كان البخاري أراد الرد على مالك ، فإن ابن العربي نقل عنه أنه استحب أن يكون المصلون على الجنائزة سطراً واحداً ، قال : ولا أعلم لذلك وجهاً . وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة في استحباب الصفوف . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، وسيأتي الكلام عليه قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « فأما فصفنا خلفه » ، قال ابن رشيد نقلاً عن ابن المرباط وغيره ما يحصل : مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنائزة إنما هي دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة ، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة ، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع ، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو اتأمن على دعائه ، ولما صنفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمستنونة ، وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في اقتحامها وتسليمه في التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان

(١) الأرجح قول من قال لا يصلحها بالتيمم لقوله تعالى « فلم يجزوا داء فيمشوا به الآية » . وفي الحديث « وجبت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . والواجب الأخذ بسوم النصوص حتى يوجد الخصم ، وليس هنا خصم يمتد عليه . والله أعلم

وحده ، وكذا امتناع الكلام فيها ، وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لثلاث يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للبيت فيفضل بذلك انتهى . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي ، قال ووافقه إبراهيم بن عليّة وهو ممن يرغب عن كثير من قوله . ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ ، قال ابن رشيد : وفي استدلال البخارى - بالأحاديث التى صدر بها الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكال ، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعى عارضه عدم الركوع والسجود ، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر فى الاطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الاطلاق على القيد عند ارادة الجنائزة بخلاف ذات الركوع والسجود ، فتعين الحمل على المجاز انتهى . ولم يستدل البخارى علمي لمطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم اليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود ، وقد تقدم ذكر الحكمة فى حذفها منها فبقى ما عدهما على الأصل . وقال الكرماني : غرض البخارى بيان جواز اطلاق الصلاة على صلاة الجنائزة وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود ، فاستدل ثارة باطلاق اسم الصلاة والامر بها ، وثارة بآبائنا ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها ، وكونها مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم ، وعدم صحتها بدون الطهارة ، وعدم أدائها عند الوقت المكروه وبرقع اليد وإثبات الاحقية بالإمامة ، وبوجوب طلب الماء لها ، وبكونها ذات صفو ولإمام . قال : وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان المخصوصة وبين صلاة الجنائزة ، وهو حقيقة شرعية فما انتهى كلامه . وقد قال بذلك غيره . ولا معنى أن يبحث ابن رشيد أقوى ، ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بآبائنا ما مر من خصائصها كما تقدم . والله أعلم

٥٧ - باب فضل اتباع الجنائز . وقال زيد بن ثابت رضى الله عنه :

إذا صليت فقد قضيت الذى عليك . وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائزة إذا ،

ولكن من صلى ثم رجّع فله قبراط

١٣٢٣ - عرش أبو الثعمان حدثنا جرير بن حازم قال سمعت نافعاً يقول : حدثت ابن عمر أن أبا هريرة رضى الله عنهم يقول : من تبع جنازة فله قبراط ، فقال : أكثر أبو هريرة علينا

١٣٢٤ - فصدقت - يعنى عائشة - أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول . فقال ابن عمر رضى الله عنهما : لقد فرطنا فى قراريط كثيرة « فرطت : ضيعت من أمر الله

قوله (باب فضل اتباع الجنائز) قال ابن رشيد ما محصله مقصود لآبائنا بيان القدر الذى يحصل به معنى الاتباع الذى يجوز به القيراط ، اذ فى الحديث الذى أورده إجمال ، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت ، وأثر الحديث المذكور على الذى بعده وإن كان أوضح منه فى مقصوده كمادته المألوفة فى الترجمة على اللفظ المشكل ليعين بجملة ، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به معنى الاتباع فى باب السرعة بالجنائزة ، وله تعلق بهذا الباب ، وكأنه قصد هناك كيفية المشى وأمكنته ، وقصد هنا ما الذى يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك ، قال : ويمكن أن يكون قصد هنا

ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة الى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفردا أو المجموع . قال : وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه . وقال الزين بن المنير ما محله : مراد الترجمة لإثبات الأجر والترغيب فيه لاتعيين الحكم ، لأن الاتباع من الواجبات على الكفاية ، فلما د بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب ، وأجل لفظ الاتباع تبعا للفظ الحديث الذي أورده لأن القيراط لا يحصل إلا لمن أتبع وصلى أو أتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن أتبع مثلا وشيع ثم أنصرف بغير صلاة كما سيأتى بيان الحجة لذلك في الباب الذى يليه ، وذلك لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين : إما الصلاة وإما الدفن ، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرتب على المقصود ، وإن كان يرجى أن يحصل لفعل ذلك فضل ما بحسب نيته . وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : اتباع الجنائزة أفضل التوافل ، وفي رواية عبد الرزاق عنه ، اتباع الجنائزة أفضل من صلاة التطوع . **قوله** (وقال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذى عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه بلفظ ، إذا صليت على الجنائزة فقد قضيت ما عليكم فقلوا بينها وبين أهلها ، وكذا أخرجه عبد الرزاق ، لكن بلفظ ، إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك ، وصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الإفراده ومعناه فقد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر . **قوله** (وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائزة إذا نكح من صلى ثم رجع فله قيراط) لم أره موصولا عنه ، قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة استعارة بأن الاتباع إنما هو لمحض ابتغاء الفضل ، وأنه لا يجرى بجرى قضاء حق أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الإذن منهم . قلت : وكان البخارى أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال : وأميران وليسا بأمرين : الرجل يكون مع الجنائزة يصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن ولها ، الحديث ، وهذا منقطع موقوف ، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من قبله أيضا ، وقد ورد مثله مرفوعا من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعا بإسناد ضعيف ، وروى أحمد بن محمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبي هريرة مرفوعا : من تبع جنازة لحمل من علوها وحشا في قبرها وقعد حتى يؤذن له رجع بقيراطين ، وإسناده ضعيف . والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حميد بن هلال ، وحكى عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن . **قوله** (حدث ابن عمر) كذا في جميع الطرق وحدث ، بعزم المهمة على البناء للجهول ، ولم أقف في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك ، وقد أورده أصحاب الأطراف والحميدى في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة ، وليس في شيء من طرقه ما يدل على أنه سمع منه^(١) وإن كان ذلك محتملا ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحا في موضعين : أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجمة وموحدتين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدني صاحب المقصورة قيل إن له حجة ، وألفظه من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه ، أنه كان قاعدا عند عبد الله بن عمر إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ فذكر الحديث . والثاني في جامع الترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث ، قال أبو سلمة فذكرت

ذلك لابن عمر فأرسل الى عائشة **قوله** (أن أبا هريرة يقول من تبع) كثيرا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه الإمام علي بن طريق إبراهيم بن راشد عن أبي الثمان شيخ البخاري فيه ، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحارث عن موسى بن اسماعيل ، وعن أبي أمية عن أبي الثمان ، وعن التستري عن شيبان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال ، قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر ، فذكره ولم يبين لمن السياق ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ كذلك ، فالظاهر أن السياق له . **قوله** (من تبع جنازة فله قيراط) زاد مسلم في روايته من الأجر . والقيراط بكسر القاف . قال الجوهري : أصله قرط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال : والقيراط نصف دأق . وقال قبل ذلك : الدأق سدس الدرهم . فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثني عشر جزءا من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشره في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا ، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . والاشارة بهذا المقدار الى الأجر المتعلق بالميت في تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فللمصلي عليه قيراط من ذلك ، ولن شهد الدفن قيراط . وذكر القيراط تقريبا للفهم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته ، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى . وليس الذي قال يبعد ، وقد روى البزار من طريق مجلان عن أبي هريرة مرفوعا : من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فان تبعها فله قيراط ، فان صلى عليها فله قيراط ، فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط ، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراطا وان اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراط الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فان فيه ، ان لمن تبعها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها قيراطين ، فقط ، ويحجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج اليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فيها ما يجعل على القيراط المتعارف ، ومنها ما يجعل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا : انكم ستفتحون بلدا يذكر فيها القيراط ، وحديث أبي هريرة مرفوعا : كنت أرى غنما لاهل مكة بالقراريط ، قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط . وقال غيره : قراريط جبل بمكة . ومن المحتمل حديث ابن عمر في اللذين أوتوا التوراة : أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب ، وحديث أبي هريرة : من اتقى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط ، وقد جاء تعيين مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر : قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد . قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي القاضى : الدرنة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة والحبة ثلث القيراط ، فاذا كانت الدرنة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء الكتب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر الى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء

من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قرأها النبي ﷺ لفهم بتمثيله القيراط بأحد ، قال الطيبي : قوله « مثل أحد » تفسير للقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله « من الأجر » وبين المقدار المراد منه بقوله « مثل أحد » . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فثله للعيان بأعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا ، لأنه الذي قال في حقه « انه جبل يحبنا ونحبه » انتهى . ولأنه أيضا قريب من المخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك جرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل . واستدل بقوله « من تبع » على أن المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حسا . قال ابن دقيق العيد : الذين رجحوا المشي أمامها حلوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك ، وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجعا انتهى . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب السرعة بالجنائزة » وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما يغني عن إعادته .

قوله (أكثر علينا أبو هريرة) قال ابن التين : لم يتهمه ابن عمر ، بل خشي عليه السهو ، أو قال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة أنه رفعه ، فظن أنه قال برأيه فاستشكره انتهى . والثاني جمود على سياق رواية البخاري ، وقد بينا أن في رواية مسلم أنه رفعه ، وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضا . وقال الكرماني : قوله « أكثر علينا » أى في ذكر الأجر أو في كثرة الحديث ، كأنه خشي لكثرة رواياته أن يشبهه عليه بعض الأمر انتهى .

ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن منصور « فبلغ ذلك ابن عمر فتعاضمه » وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضا ومسدود وأحد بأسناد صحيح « فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ » .

قوله (فصدقت يعني عائشة أبا هريرة) لفظ « يعني » للبخاري ، كأنه شك فاستعملها . وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها . وفي رواية مسلم « فبعث ابن عمر إلى عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة » وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي « فذكر ذلك لابن عمر ، فارسل إلى عائشة فسألها عن ذلك فقالت : صدق » وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم « فارسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة صدق أبو هريرة » ووقع في رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد بن منصور « فقام أبو هريرة فأخذ بيده فانطلقا حتى أتيا عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، أشدك الله أسماء رسول الله ﷺ يقول ، فذكره فقالت اللهم نعم » . ويجمع بينهما بأن الرسول لما رجع إلى ابن عمر أخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة فشئى إلى ابن عمر فأسمعه ذلك من عائشة مشافهة ، وزاد في رواية الوليد « فقال أبو هريرة : لم يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودى ولا صفق بالأسواق ، وإنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ أكلة يطعمنيها أو كلمة يعطينيها » قال له ابن عمر « كنت أؤمن بالرسول الله ﷺ وأعلنا بحديثه » .

قوله (لقد فرطنا في قراريط كثيرة) أى من عدم المواظبة على حضور الدفن ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر قال « كان ابن عمر يصلى على الجنائزة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة ، قال فذكره » . وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ ، وأن أنكار العلماء بهضمهم على بعض قديم ، وفيه استغراب العالم لما لم يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بأنكار من لم يحفظ ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث

التبوي والتحرز فيه والتنقيب عليه ، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاته من العمل الصالح . **قوله** (فرطت : ضيعت من أمر الله) كذا في جميع الطرق ، وفي بعض النسخ « فرطت من أمر الله أي ضيعت ، وهو أشبه . وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن ، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ « لقد ضيعنا قرارات كثيرة » . (تكملة) : وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة : من حديث ثوبان عنده مسلم ، والبراء ، وعبد الله بن مغفل عند النسائي ، وأبي سعيد عند أحمد ، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح . ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وابن عباس عند البيهقي في الشعب ، وأنس عند الطبراني في الأوسط ، ووالله بن الأسقع عند ابن عدى ، وحفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف . وسأشير الى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا

٥٨ - باب مَنْ انتظر حتى تُدفنَ

١٣٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme قال : قرأت على ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه فقال : سمعت النبي ﷺ

حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي حدثنا يونس قال ابن شهاب . وحدثني عبد الرحمن الأرعج أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من شهد الجنائزة حتى يصلّي فله قيراط ، ومن شهد حتى تُدفنَ كان له قيراطان . قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبّين العظيمين »

قوله (باب من انتظر حتى تدفن) قال الزين بن المنير : لم يذكر المصنف جواب « من » ، إما استغناء بما ذكر في الخبر أو توقفا على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع . قال : وعدل عن لفظ الشهود كما هو في الخبر الى لفظ الانتظار لينبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدي لمعوتهم ، وذلك من المقاصد المهمة انتهى . والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، فهو أكثر فائدة . وأشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به ، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها . ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضا . **قوله** (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعني . **قوله** (عن أبيه) يعني أبا سعيد كيسان المقبري وهو ثابت في جميع الطرق ، وحكى الكرماني أنه سقط من بعض الطرق . قلت : والصواب إثباته . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ، نعم سقط قوله « عن أبيه » من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن إسحق عند ابن أبي شيبه وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد المقبري . (تنبيه) : لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد ، ولفظه عند الاسماعيلي « أنه سأل أبا هريرة : ما ينبغي في الجنائزة ؟ فقال : سأخبرك بما قال رسول الله ﷺ ، قال : من تبعها من أهلها حتى يصلّي عليها فله قيراط مثل أحد ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان » . **قوله** (وحدثني عبد الرحمن) هو مطوف على مقعد أي قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا . وحدثني عبد الرحمن الأرعج بكذا . **قوله** (حتى يصلّي) زاد الكشميني « عليه ، واللام

لأن أكثر مفتوحة ، وفي بعض الروايات بكسرها ، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره ، واليهيقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب شيخ البخاري فيه بلفظ « حتى يصلي عليها ، وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء المحصور ، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبري حيث قال « من أهلها ، وفي رواية خباب عند مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها ، ولأحد في حديث أبي سعيد الخدري « فشي معها من أهلها ، ومقتضاها أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، وبذلك صرح المحب الطبري وغيره ، والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلا وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « أصغرهما مثل أحد ، يدل على أن القيراط يتفاوت . ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم « من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد « ومن صلى ولم يتبع فله قيراط ، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة ، وهل يأتي نظير هذا في قيراط الدفن ؟ فيه بحث . قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ « من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين ، الحديث . ومقتضى هذا أن القيراطين إنما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن ، فإن صلى مثلا وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد انتهى . وليس في الحديث ما يقتضي ذلك إلا من طريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقاما . ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جماعه من باب المطلق والمقيد ، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل ، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف . وأما التقييد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجزأة أو على سبيل المحاباة والله أعلم . قوله (ومن شهد) كذا في جميع الطرق بمحذف المفعول ، وفي رواية البهيقي التي أشرت إليها « ومن شهدها » . قوله (فله قيراطان) ظاهره أنهما غير قيراط الصلاة ، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات ، وبذلك جزم بعض المتقدمين وحكاه ابن التين عن القاضي أبي الوليد ، لكن سياق رواية ابن سيرين يأتي ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط ، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط ، وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ، ونحوه رواية نافع بن جبير . قال النووي : رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان ، ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قيراطان أي بالأول ، وهذا مثل حديث « من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله ، أي بانضمام صلاة العشاء . قوله (حتى تدفن) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن ، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، وقيل يحصل بمجرد الوضع في السعد ، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، وقد وردت الأخبار بكل ذلك ، ويترجح الأول للزيادة ، فعند مسلم عن طريق

معمّر في إحدى الروايتين عنه ، حتى يفرغ منها ، وفي الأخرى ، حتى توضع في اللحد ، وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ ، حتى توضع في القبر ، وفي رواية ابن سيرين والشعبي ، حتى يفرغ منها ، وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد ، حتى يقضى قضاؤها ، وفي رواية أبي سلة عند الترمذي ، حتى يقضى دفنها ، وفي رواية ابن عباس (١) عند أبي عوانة ، حتى يسوى عليها ، أي التراب ، وهي أصرح الروايات في ذلك . ويحتمل حصول القبراط بكل من ذلك ، لكن يتفاوت القبراط كما تقدم . **قوله** (قيل وما القبراطان) لم يعين في هذه الرواية القائل ولا المقول له ، وقد بين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال ، قيل وما القبراطان يا رسول الله ، وعنده في حديث ثوبان ، سئل رسول الله ﷺ عن القبراط ، وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ، ولفظه ، قلت وما القبراط يا رسول الله ، ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضا سأل أبا هريرة عن ذلك . **قوله** (مثل الجبلين العظيمين) سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره ، مثل أحد ، وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شيبة ، والقبراط مثل جبل أحد ، وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد . ووقع عند النسائي من طريق الشعبي ، أنه قبراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد ، وتقدم أن في رواية أبي صالح عند مسلم ، أصغرهما مثل أحد ، وفي رواية أبي بن كعب عند ابن ماجه ، والقبراط أعظم من أحد هذا ، كأنه أشار إلى الجبل عند ذكر الحديث ، وفي حديث وائلة عند ابن عدى ، وكتب له قبراطان من أجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أنقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت ، والقيام بأمره ، والحض على الاجتماع له ، والتنبيه على عظيم فضل الله وتكرمه للسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته ، وفيه تقدير الاعمال بنسبة الأوزان لما تقريرا للافهام ولما على حقيقته . والله أعلم

٥٩ - باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٣٢٦ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** يحيى بن أبي بكير **حدثنا** زائدة **حدثنا** أبو إسحاق الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ قبرا فقالوا : هذا دفن - أو دفنت - البارحة . قال ابن عباس رضي الله عنهما : فصننا خلقه ، ثم صلى عليها »

قوله (باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز) أورد فيه حديث ابن عباس مع النبي ﷺ على القبر ، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب ، قال ابن رشيد : أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم ، لقوله في الحديث الذي ساقه فيها « وأنا فيهم » وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز ، وهم وإن كان الأول دل عليه ضمنا لكن أراد النصيص عليه وآخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز ليعين أن الصبيان داخلون في قوله « من تبع جنازة » . والله أعلم

٦٠ - باب الصلاة على الجنائز بالمصلي والمجدي

١٣٢٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنها حدثنا عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « نعى لنا رسول الله ﷺ النجاشي صاحب الحبشة يوم الذى مات فيه فقال : استغفروا لأخيكم »

١٣٢٨ - وعن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « إنَّ النبي ﷺ صَفَّ بهم بالمصلى ، فكَبَّرَ عليه أربعا »

١٣٢٩ - **حدثنا إبراهيم بن النضر** حدثنا أبو صخرة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أنَّ اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجلٍ منهم وامرأة زنيا ، فأمرَ بهما فرجاً قريباً من موضع الجنائز عند المسجد »

[الحديث ١٣٢٩ - أطرافه في ٣٣٥ ، ٤٥٦ ، ٦٨١٩ ، ٦٨٤١ ، ٧٣٣٢ ، ٧٥٤٣]

قوله (باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد) قال ابن رشد : لم يتعرض المصنف ليكون الميت بالمصلى أو لا لأن المصلى عليه كان غائبا وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الحيف من حديث أم عطية « ويستزل الحيف المصلى ، فدل على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتجب فيه ويلحق به ما سوى ذلك ، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب . وقوله هنا وعن ابن شهاب ، هو مطوف على الإسناد المصدر به ، وسيأتى الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وسيأتى الكلام عليه مبسوطا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وحكى ابن بطلال عن ابن حبيب أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقا بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى ، فإن ثبت ما قال وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلى المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوى مكان يتبأ فيه الرجم ، وسيأتى في قصة ماعز « فرجناه بالمصلى » ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد يستفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز . والله أعلم . واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد ، ويقويه حديث عائشة « ماصلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد » أخرجه مسلم ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : لا يعجنى ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال بطهارته منهم فلقضية التلويت ، وحلوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقا ، وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بمحاذة سعد على حجرتها لتصلى عليه ، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلبوا لها فضل على أنها حفظت ما نوه ، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره « أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد ، وأن سهيلا صلى على عمر في المسجد » زاد في رواية « ووضعت الجنائزة في المسجد تجاه المنبر ، وهذا يقتضى الإجماع على جواز ذلك »

٦١ - باب ما يُكره من اتّخاذ المساجد على القبور

ولما مات الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ضربت امرأته القبة على قبره سنة ، ثم رُفِقت ، فسمعوا صاحبنا يقول : ألا هل وجدوا ما قدّوا ؟ فأجابه الآخر : بل يتيسروا فاقبلوا

١٣٣٠ - حرّش عبيد الله بن موسى عن شيّبان عن هلال هو الوزان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « عن النبي ﷺ قال في مرّضه الذي مات فيه : لَمَنَ اللهُ اليهود والنصارى اتَّخَذُوا قبورَ أنبيائهم مسجداً . قالت : ولولا ذلك لأبرزوا قبره ، غيرَ أني أخشى أن يتَّخذ مسجداً »

قوله (باب ما يكره من اتّخاذ المساجد على القبور) ترجم بعد ثمانية أبواب د باب بناء المسجد على القبر ، قال ابن رشيد : الاتّخاذ أعم من البناء فلذلك أفرده بالترجمة ، ولفظها يقتضي أن بعض الاتّخاذ لا يكره ، فكأنه يفصل بين ما إذا ترتبت على الاتّخاذ مفسدة أو لا . **قوله** (ولما مات الحسن بن الحسين) هو بمن وافق اسمه اسم أبيه ، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من ثقات التابعين وروى له النسائي ، وله ولد يسمى الحسن أيضا فهم ثلاثة في نسق ، واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه . **قوله** (القبة) أى الخيمة ، فقد جاء في موضع آخر بلفظ الفسطاط كما روينا في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن اسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية الاصهاني عن ، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال « لما مات الحسن بن الحسين ضربت امرأته على قبره فسطاطا فأقامت عليه سنة ، فذكر نحوه ، ومناسبة هذا الأمر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة هناك ، فيلزم اتّخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكراهة . وقال ابن المنير : وإنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليلا للنفس ، وتخيلا باستصحاب المألوف من الألسن ، ومكافأة للحس ، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية ، لجأهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا ، وكأنهما من الملائكة ، أو من مؤمن الجن . وإنما ذكره البخاري لموافقه للأدلة الشرعية لآله دليل برأسه . **قوله** (عن شيّبان) هو ابن عبد الرحمن النحوي ، وهلال الوزان هو ابن أبي حميد على المشهور ، وكذا وقع مذسوبا عند ابن أبي شيبة والإسماعيل وغيرهما ، وقال البخاري في تاريخه : قال وكيع هلال بن حميد ، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح . **قوله** (مسجدا) في رواية الكشميضي مساجد . **قوله** (لأبرز قبره) أى لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل ، والمراد الدفن خارج بيته ، وهذا قاله عاتقة قبل أن يوسع المسجد النبوي ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل بعدة حتى لا يتأتى لأحد أن يصل إلى جهة القبر مع استقبال القبلة . **قوله** (غير أني أخشى) كذا هنا ، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآتية في أواخر الجنائز ، « غير أنه خشي أو خشي ، على ذلك هل هو بفتح الحاء المعجمة أو ضمها ، وفي رواية مسلم « غير أنه خشي ، بالضم لا غير ، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازة ، ورواية الضم مهمة يمكن أن تفسر بهذه . والماء ضمير الشأن وكأنها أرادت قسما ومن وافقها على ذلك ، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد ، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد المتن في أبواب المساجد د باب هل تبش قبور

المشركين ، قال الكرمانى : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجدا ، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومها متغاير ، ويحاجب بأنهما متلازمان وإن تغاير المفهوم

٦٢ - باب الصلاة على النساء إذا ماتت في نفاها

١٣٣١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ**

عنه قال « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

قوله (باب الصلاة على النساء إذا ماتت في نفاها) وقع في نسخة د هـ ، بدل د في ، أى في مدة نفاسها أو بسبب نفاسها ، والاول أعم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره ، والثاني أليق بخبر الباب فإن في بعض طرقه أنها ماتت حاملا وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض . وحسين المذكور في هذا الاسناد هو ابن ذكوان المعلم ، قال الزين بن المنير وغيره : المقصود بهذه الترجمة أن النساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء فإن الصلاة عليها مشروعة ، بخلاف شهيد المعركة

٦٣ - باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟

١٣٣٢ - **حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ**

جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

قوله (باب أين يقوم) أى الامام (من المرأة والرجل) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم ، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة ، فإن كونها نكساة وصف غير معتبر ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا فإن القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب في حقها ، بخلاف الرجل . ويحتمل أن لا يكون معتبرا وأن ذلك كان قبل اتخاذ التشعشع للنساء ، فاما بعد اتخاذها فقد حصل الستر المطلوب ، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار الى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذى من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وصلى على امرأة فقام عند عجزها ، فقال له العلاء ابن زياد : أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ؟ قال : نعم ^(١) . وحكى ابن رشيد عن ابن الماربط أنه أبدى لكونها نكساة علة مناسبة وهى استقبال جنينها لئلا منه بركة الدعاء ، وتعقب بأن الجنين كمضو منها ، ثم هو لا يصل على إذا انفرد وكان سقطا ^(٢) فأحرى إذا كان باقيا في بطنها أن لا يقصد . والله أعلم

(١) وأخرجه أحمد وابن ماجه ونظما ونقط الترمذى « عند رأس الرجل ووسط المرأة » . واستانده جيد ، وهو حجة فاعلة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الوقت ، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل ووسط المرأة . والله أعلم

(٢) القول بدم الصلاة على السقط ضعيف ، والصواب شرعية الصلاة عليه إذا سقط بعد نفخ الروح فيه وكان محكوما بإسلامه لأنه ميت مسلم فضرعت الصلاة عليه كسائر موتى المسلمين ، ولا وى أحمد وأبو داود والترمذى والنسائي عن الثوري بن شمسة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالفترة والرحمة » . واستانده حسن . والله أعلم

(تنبيه) : روى حماد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنائزة رجل وامرأة فصلّى على الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهين في الجنائز له ، وهو مقطوع قال عبد الله تابعي

٦٤ - باب التكبير على الجنائزة أربعاً . وقال حميد :

صلى بنا أنس رضي الله عنه فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقيل له : فاستقبل القبلة ، ثم كبر الرابعة ، ثم سلم ١٣٣٣ - **حدّثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى الصلّى ، فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات »

١٣٣٤ - **حدّثنا** محمد بن سنان حدّثنا سلم بن حيان حدّثنا سعيد بن ميناء عن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر أربعاً »

وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم « أصحمة » . وتابعه عبد الصمد

قوله (باب التكبير على الجنائزة أربعاً) قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب ، وقد اختلف السلف في ذلك : فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمسا ورفع ذلك إلى النبي ﷺ ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمسا ، وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعاً ، وروى أيضا بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثا . وستذكر الاختلاف على أنس في ذلك . قال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع ، وفيه أقوال أخر ، فذكر ما تقدم . قال : وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا ينقص من ثلاث ولا يزداد على سبع . وقال أحمد مثله لكن قال : لا ينقص من أربع . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر الإمام . قال : والذي تختاره ما ثبت عن عمر ، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيّب قال « كان التكبير أربعاً وخمسا ، فجمع عمر الناس على أربع ، وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعا وستا وخمسا وأربعاً ، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة » . قوله (وقال حميد : صلى بنا أنس فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقيل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره موصولا من طريق حميد ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف ناسيا ، فقالوا يا أبا هريرة إنك كبرت ثلاثا فقال : صفوا فصروا ، فكبر الرابعة . وروى عن أنس الاختصار على ثلاث . قال ابن أبي شيبه : حدّثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال : صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثا لم يزد عليها . وروى ابن المنذر عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحق قال قيل لأنس إن فلانا كبر ثلاثا فقال : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ انتهى قال مغلطاي لإحدى الروايتين وهم . قلت : بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بأنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها ، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم

يذكر الأولى لأنها اقتتاح الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق أن أنسا قال : أو ليس التكبير ثلاثا ؟ فقيل له : يا أبا حزة التكبير أربعة . قال : أجل ، غير أن واحدة هي اقتتاح الصلاة ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأماص قال يكبر خمسا . وقد تقدم القول عن أحد في ذلك . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي ، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تعقبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ، ومحصل الجواب أن ذلك بطريق الأول . وقد روى ابن أبي داود في الأفراد من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعة وقال : لم أرف شيئا من الأسانيد الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا في هذا . قوله (وقال يزيد بن هرون وعبد الصمد عن سليم) يعني بإسناده إلى جابر (أصحمة) ، ووقع في رواية المستملى وقال يزيد بن سليم أصحمة وتابعه عبد الصمد ، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في حجة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها للإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه . (تنبيه) : وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين في المسند والمعلق معا ، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان ، وأن عبد الصمد تابع يزيد ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صححة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها . وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة مخا معجمة وإثبات الألف ، قال : وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا خلل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري . وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صححة بالمهملة بغير ألف ، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم

٦٥ - باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة

وقال الحسن : يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول : اللهم اجعله لنا قرطاً وسافراً وأجراً

١٣٣٥ - **عمر بن محمد بن بشر** حدثنا غندر حدثنا شعبه عن سعيد عن طلحة قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما » وحدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعيد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة قرأ بفاتحة الكتاب . قال : تعلموا أنها سنة »

قوله (باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة) أي مشروعيتها ، وهي من المسائل المتخالف فيها ، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمصور بن عزمة مشروعيتها ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق ، ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوقيين . قوله (وقال الحسن الخ) وصله عبد الوهاب ابن عطاء في كتاب الجنائز ، له عن سعيد بن أبي عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وقرطاً وأجراً . وروى عبد الرزاق والبيهقي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأتم القرآن ثم يصلي

على النبي ﷺ ثم يخلص السلام. للبيت ولا يقرأ إلا في الأولى، إسناده صحيح. قوله (عن سعد) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن عرف الزهرى، وطلحة هو ابن عبد الله بن عوف الخزاعي كما نسبهما في الاسناد الثاني. (تنبيه) : ليس في حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة، وقد وقع التصريح به في حديث جابر أخرجه الشافعى بلفظ « وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى، أفاده شيخنا في شرح الترمذى وقال : إن سنده ضعيف. قوله (لتعلموا أنها سنة) قال الاسماعيلي : جمع البخارى بين روايتي شعبة وسفيان، وسياهما مختلفاه. فأما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي جميعا عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه بلفظ : فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال : نعم يا ابن أخي، إنه حق وسنة، ولهاكم من طريق آدم عن شعبة : فسأله فقلت : يقرأ ؟ قال : نعم، إنه حق وسنة. وأما رواية سفيان فأخرجه الترمذى من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ : فقال : إنه من السنة، أو من تمام السنة، وأخرجه النسائي أيضا من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الاسناد بلفظ : فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا، فلما فرغ أخذت بيده فسأله، فقال : سنة وحق، ولهاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد ابن أبي سعيد يقول : صلى ابن عباس على جنازة لجهر بالحمد ثم قال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة، وقد أجمعوا على أن قول الصحابي : سنة، حديث مسند، كذا نقل الإجماع، مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير، وعلى الحاكم فيه مأخذ آخر وهو استدراكه له وهو في البخارى، وقد روى الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال : لا يصح هذا، والصحيح عن ابن عباس قوله : من السنة، وهذا مصير منه الى الفرق بين الصيغتين، ولعله أراد الفرق بالنسبة الى الصراحة والاحتال، والله أعلم. وروى الحاكم أيضا من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر، ثم قرأ الفاتحة واقفا صوته، ثم صلى على النبي ﷺ، ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه، إن كان زاكيا فزكه، وإن كان غفطا فاغفر له. اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تضلنا بعده. ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس، إني لم أقرأ عليها - أى جهرًا - الا لتعلموا أنها سنة. قال الحاكم : شرحبيل لم يحتج به الشيخان، وإنما أخرجه لأنه مفسر للطرق المتقدمة انتهى. وشرحبيل مختلف في توثيقه، واستدل الطحاوى على ترك القراءة في الأولى بتركها في باقي التكبيرات وبترك التشهد، قال : ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة. وقوله : إنها سنة، يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى. ولا يخفى ما يجيء على كلامه من التعقب، وما يتضمنه استدلاله من التعسف

٦٦ - باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن

١٣٢٦ - **حدثنا حَبَّابُ بْنُ مِهْنَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ** « أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مُتَبَوِّذٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ. قُلْتُ : مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »

١٣٢٧ - **حدثنا محمد بن الفضل حدثنا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ**

عنه « ان أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقيم المسجد ، فمات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره ذات يوم فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يا رسول الله . قال : أفلا آذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا وكذا - قصته - قال فحرقوا شأته . قال : فدلوني على قبره . فأتى قبره فصلّى عليه »

قوله (باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن) وهذه أيضاً من المسائل المختلف فيها ، قال ابن المنذر : قال بمشروعية الجمهور ، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة ، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع وإلا فلا . قوله (قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو) القائل هو الشيباني ، والمقول له هو الشعبي . وقد تقدم في « باب الاذن بالجنائز » باتم من هذا السياق ، وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية المقبور المذكور . ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه ببلتين . وقال : إن إسماعيل تفرد بذلك . ورواه الدراقطى من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال « بعد موته بثلاث » ومن طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال « بعد شهر » وهذه روايات شاذة ، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه . قوله في حديث أبي هريرة (فأتى قبره فصلّى عليه) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت « ثم قال : ان هذه القبور ملوثة ظلّة على أهلها ، وان الله ينورها عليهم بصلاتي » وأشار الى أن بعض المخالفين احتج بهذه الرواية على أن ذلك من خصائصه ﷺ . ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصفقنا خلفه وكبر عليه أربعة » قال ابن حبان : في ترك انكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره ، وأنه ليس من خصائصه . وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يهض دليلاً للاصالة ، واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه ، وأجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك . واختلف من قال بشرح الصلاة لمن لم يصل فقيل : يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصل ، وقيل : يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر ، وكذا اختلف في أمد ذلك : فعند بعضهم الى شهر ، وقيل : ما لم يبل الجسد ، وقيل : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية ، وقيل : يجوز ابداً

٦٧ - باب الميتُ بِسْمِ حَقِّ النَّعَالِ

١٣٣٨ - حدثنا عياضٌ حدثنا عبدُ الأعلى حدثنا سعيدٌ قال . . وقال لي خليفه : حدثنا ابنُ زُرَّيعٍ حدثنا سعيدٌ عن قتادة عن أنسٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « العبدُ إذا وُضِعَ في قبره وتوُتَّى وذَهَبَ أصحابُه - حتى إنه لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ - أتاهُ ملكانِ فأَقْدَمَاهُ ، فيقولانِ له : ما كنتَ تقولُ في هذا الرَّجُلِ محمدٌ ﷺ ؟ فيقولُ : أشهدُ أنه عبدُ الله ورسولُهُ . فيقالُ : انظُرْ إلى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ ، أبلَدَكَ اللهُ بهِ مَقْعداً مِنَ الجنةِ . قال النبي ﷺ : قبرهاُ جميعاً . وأما الكافرُ - أو المنافقُ - فيقولُ : لا أدرى ، كنتُ أقولُ ما يقولُ الناسُ . فيقالُ : لا دَرَبَتْ ، ولا تَلَيْتَ . ثمَّ يَضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فيصيحُ صيحةً يَسْمَعُهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ إِلَّا الثَّوَلَيْنِ »

قوله (باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزين بن المنير: جرد المصنف ما ضمنه هذه الترجمة ليحمله أول آداب الدفن من إزام الرقاد واجتنب اللفظ وقرع الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحى النائم، وكأنه اقتطع ما هو من سماع الآدميين من سماع ما هو من الملائكة، وترجم بالحقق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحقق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه وأنه ليسمع خفق نعالهم، وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن الميت ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين، أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا مختصرا، وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ: نحوه في حديث طويل، واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال، ولا دلالة فيه. قال ابن الجوزي: ليس في الحديث سوى الحكاية عن بدخل المقابر، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريما انتهى. وإنما استدل به من استدل على الإباحة أخذوا من كونه ﷺ قاله وأقره فلو كان مكروها لبينه، لكن يعكس عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة، ويدل على الكراهة حديث بشير بن الحصاصية أن النبي ﷺ رأى رجلا يمشي بين القبور وعليه نعلان سبطين فقال: يا صاحب السبطين ألق نعليك، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وأغرب ابن حزم فقال: يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتيه دون غيرها، وهو جود شديد. وأما قول الخطابي: يشبه أن يكون انتهى عنهما لما فيها من الخيلاء فانه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيه ويقول: ان النبي ﷺ كان يلبسها، وهو حديث صحيح كما سيأتي في موضعه. وقال الطحاوي: يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر، فقد كان النبي ﷺ يصل في نعليه ما لم ير فيها أذى. **قوله** (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وهو بتحانية ومعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى. وساق حديثه مقرونا برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة، وسيأتي مفردا في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله. وقوله هنا إذا وضع في قبره وتولى أصحابه، كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين: إنه تكرار اللفظ والمعنى واحد، ورأيت أنا مضبوطا بخط معتمد د وتولى، بضم أوله وكسر اللام على البناء للجھول، أى تولى أمره أى الميت، وسيأتي في رواية عياش بلفظ د وتولى عنه أصحابه، وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره

٦٨ - باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها

١٣٣٩ - **حدثنا** عمود **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال «أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صككه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. فرد الله عليه عينه وقال: ارجع فقل له بضع يده على متن قور، فله بكل ما غفلت به يده بكل شرة سنة. قال: أى رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر. قال: قال رسول الله ﷺ: فلو كنت قمم، لأريتكم قبره إلى جانب الطريق

عند الكتيب الأحمر ،

قوله (باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها) قال الزين بن المنير : المراد بقوله « أو نحوها » بقية ما نشد اليه الرجال من الحرمين وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمنا بالجوار وتعرضا للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، انتهى . وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الانبياء الذين دفنوا ببيت المقدس ، وهو الذي رجحه عياض ، وقال المهاب : إنما طلب ذلك ليقرب عليه المشي الى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة « أرسل ملك الموت الى موسى ، الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طلاس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع ، وقد ساقه في أحاديث الانبياء من هذا الوجه ثم قال : وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك . وقوله فيه « رمية بحجر » أى قدر رمية حجر ، أى أدنى من مكان الى الأرض المقدسة هذا القدر ، أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر ، وهذا الثانى أظهر ، وعليه شرح ابن بطال وغيره . وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس بمجيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك ، ويحتمل أن يكون القدر الذى كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها ، لكن حكى ابن بطال عن غيره أن الحكمة في أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لثلاثهذه الجهال من ملته انتهى . ويحتمل أن يكون سر ذلك أن الله لما منع بنى إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة الى أن أفتاهم الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم ، ولم يدخلها معه أحد من امتنع أولا أن يدخلها كما سيأتى شرح ذلك في أحاديث الانبياء ومات هرون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتى واضحاً أيضاً ، فكان موسى لما لم يتبأ له دخولها لغلبة الجبابرة عليها ولا يمكن نبش بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل ، وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عليهما السلام معه لما خرج من مصر كما سيأتى ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى ، وهذا كله بناء على الاحتمال الثانى وانه أعلم . واختلف في جواز نقل الميت من بلد الى بلد ، فقيل : يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعرضه لهتك حرمة ، وقيل : يستحب ، والأولى تنزيل ذلك على حالتين : فالمنع حيث لم يكن هناك غرض راجع كالدفن في البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم ، والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كما نص الشافعى على استحباب نقل الميت الى الأرض الفاضلة كمكة وغيرها . وانه أعلم

٦٩ - باب الدفن بالليل . ودُفن أبوه بكر رضى الله عنه ليلا

١٣٤٠ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن الشيباني عن الشامي عن ابن عباس رضى الله عنها قال « صلى النبي ﷺ على رجل بعد ما دُفن بليلة ، قام هو وأصحابه ، وكان سأل عنه فقال : من هذا ؟ فقالوا : فلان ، دُفن البارحة . فصلوا عليه »

قوله (باب الدفن بالليل) أشار بهذه الترجمة الى الرد على من منع ذلك محتجا بحديث جابر « ان النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلا إلا أن يعطر الى ذلك » أخرجه ابن حبان ، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك ونفذه

« ان النبي ﷺ خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا ، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر الإنسان الى ذلك . وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه ، فدل على أن النبي بسبب تحسين الكفن . وقوله « حتى يصلى عليه » مضبوط بكسر اللام أى النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضى أنه إن رجي بتأخير الميت الى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها ، وإلا فلا ، وبه جرم الطحاوى . واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس « ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم اياه بالليل ، بل أنكرك عليهم عدم اعلامهم بأمره ، وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر ، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريبا . وأما أثر أبي بكر فوصله المصنف فى أواخر الجنائز فى « باب موت يوم الاثنين » من حديث عائشة وفيه « ودفن أبو بكر قبل أن يصبح » ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال « دفن أبو بكر ليلا ، ومن حديث عبيد بن السباق « ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة ، وصح أن عليا دفن قاطمة ليلا كما سيأتى فى مكانه »

٧٠ - باب بناء المسجد على القبر

١٣٤١ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنى مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نساء كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية ، وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضى الله عنهما أتتا أرض الحبشة فذكرتا من حسنها وأصاوير فيها . ففرق رأسه فقال : أولئك إذا مات منهن الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ثم صودروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرارُ الخلق عند الله »

قوله (باب بناء المسجد على القبر) أورد فيه حديث عائشة فى لمن بنى على القبر مسجدا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب . قال الزين بن المنير : كأنه قصد بالترجمة الاولى اتخاذ المساجد فى المقبرة لأجل القبور بحيث لولا تجدد القبر ما اتخذ المسجد . ويؤيده بناء المسجد فى المقبرة على حدته لثلايحتاج الى الصلاة فيوجد مكان يصلى فيه سوى المقبرة ، فلذلك نحا به منعى الجواز انتهى . وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوى^(١)

٧١ - باب من يدخل قبر المرأة

١٣٤٢ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح بن سليمان حدثنا هلال بن علي عن أنس رضى الله عنه قال : شهدنا بنت رسول الله ﷺ - ورسول الله ﷺ جالس على القبر - فرأيت عيني تدمعان ، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارِف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزِلْ فى قبرها . فنزل فى قبرها فقبرها « قال ابن مبارك قال فليح : أراه يعنى الذنب . قال أبو عبد الله : (ليقترِفوا) أى ليكسبوا

(١) هذا هو الحق ، لسوء الأحاديث الواردة بالنهى عن اتخاذ القبور مساجد ، ولأن بناء المساجد على القبور من أعظم وسائل الشرك بالقبور فيها . والله أعلم

قوله (باب من يدخل قبر المرأة) أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ ، ونزول أبي طلحة في قبرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه» . **قوله** (قال ابن المبارك) تقدم هناك أن الاسماعيلي وصله من طريقه . ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا «قال أبو المبارك» ، بلفظ الكنية ، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال : أبو المبارك كنية محمد بن سنان يعني راوي الطريق الموصولة ، وتعقبه بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحديث ، والصواب ابن المبارك كما في بقية الطرق . **قوله** (ليكتسبوا) ثبت هذا في رواية الكشميني ، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي ابن أبي طلحة عنه ، قال في قوله تعالى (وليقتروا ما هم مقرفون) : ليكتسبوا ما هم مكتسبون . وفي هذا مصير من البخاري إلى تأييد ما قاله ابن المبارك عن فليح ، أو أراد أن يوجه الكلام المذكور ، وأن لفظ المقارفة في الحديث أريد به ما هو أخص من ذلك وهو الجراح

٧٢ - باب الصلاة على الشهيد

١٣٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **قال** حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحده في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة . وأمر بدفنيهم في ديارهم ، ولم يُفْسَلوا ولم يُصل عليهم»

[الحديث ١٣٤٣ - أطراؤه في : ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤]

١٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر «أن النبي ﷺ خرج يوماً فعلى على أهل أحد صلواته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني فرط لكم ، وأنا شهيد عليكم ، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن ، وإني أعطيت مغاتيح خزائن الأرض ، أو مغاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشرِكوا بعدي ، ولست أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»

[الحديث ١٣٤٤ - أطراؤه في : ٣٥٩٦ ، ٤٠٤٢ ، ٤٠٨٥ ، ٦١٦٦ ، ٦١٩٠]

قوله (باب الصلاة على الشهداء) قال الزين بن المنير : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفيها ، وحديث عتبة الدال على إثباتها قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفته عملاً بظاهر الحديثين ، قال : والمراد بالشهيد قاتل المعركة في حرب الكفار انتهى . وكذا المراد بقوله بعد «من لم ير غسل الشهيد» ، ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً جاهلاً أو غير صالح ، وخرج بقوله «المعركة» من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة ، وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين كأهل البقي ، وخرج بجميع ذلك من سمى شهيداً بسبب غير السبب المذكور ، وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة ، وهذا كله على الصحيح من مذاهب العلماء . والخلاف في الصلاة على قاتل معركة الكفار

مشهور ، قال الترمذى : قال بعضهم يصل على الشهيد وهو قول الكوفيين وإسحق ، وقال بعضهم لا يصل عليه وهو قول المدنيين والشافعى وأحمد ، وقال الشافعى فى د الام ، : جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتل أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع فى نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين ، يعنى والمخالف يقول لا يصل على القبر إذا طالت المدة . قال : وكأنه ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا لهم بذلك ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت انتهى . وما أشار اليه من المدة والتوديع قد أخرجه البخارى أيضا كما سنبه عليه بعد هذا . ثم إن الخلاف فى ذلك فى منع الصلاة عليهم على الأصح عند الشافعية ، وفى وجه أن الخلاف فى الاستحباب وهو المتقول عن الحنابلة ، قال الماوردى^(١) عن أحمد : الصلاة على الشهيد أجود . وإن لم يصلوا عليه أجزأ . قوله (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر) كذا يقول الليث عن ابن شهاب ، قال النسائى : لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك . ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصرا ، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق ، والطبرانى من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمر بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة ، وعبد الله له رؤية لحديث من حيث السماع مرسل ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرا ، وهو مما يقرى اختيار البخارى ، فإن ابن شهاب صاحب حديث فيجعل على أن الحديث عنده عن شيخين ، ولا سيما أن فى رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس فى رواية عبد الله بن ثعلبة . وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر رواه أسامة ابن زيد اللبى عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذى ، وأسامة سمي الحفظ ، وقد حكى الترمذى فى د المال ، عن البخارى أن أسامة غلط فى إسناده . وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصارى عن ابن شهاب فقال د عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه ، وابن عبد العزيز ضعيف ، وقد أخطأ فى قوله د عن أبيه . وقد ذكر البخارى فيه اختلافا آخر كما سيأتى بعد بابين . قوله (ثم يقول أيهما) فى رواية الكشممى د أيهم . قوله (ولم يصل عليهم) هو مضبوط فى روايتنا بفتح اللام ، وهو اللائق بقوله بعد ذلك د ولم يغسلوا ، وسيأتى بعد بابين من وجه آخر عن الليث بلفظ د ولم يصل عليهم ولم يغسلهم ، وهذه بكسر اللام والمعنى ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وفى حديث جابر هذا مباحث كثيرة يأتي استيفؤها فى غزوة أحد من المضازى إن شاء الله تعالى . وفيه جواز تكفين الرجلين فى ثوب واحد لأجل الضرورة إما بجمعهما فيه وإما بقطعه بينهما ، وعلى جواز دفن اثنين فى لحد ، وعلى استحباب تقديم أفضلهما لداخل اللحد ، وعلى أن شهيد المعركة لا يغسل ، وقد ترجم المصنف لجميع ذلك . (تنبيه) : وقع فى رواية أسامة المذكورة د لم يصل عليهم ، كما فى حديث جابر ، وفى رواية عنه عند الشافعى والحاكم د ولم يصل على أحد غيره ، يعنى حمزة ، وقال الدارقطنى : هذه اللفظة غير محفوظة - يعنى عن أسامة - والصواب الرواية الموافقة لحديث الليث والله أعلم . قوله (عن أبي الخير) هو الزنى ، والاستناد كله بصريون ، وهذا معدود من أصح الاسانيد . قوله (صلاته) بالنصب أى مثل صلاته . زاد فى غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد د بعد ثمان سنين كالمودع للآحياء والأموات ، وزاد فيه د فكانت آخر نظرة أظفرتها الى رسول الله ﷺ ،

٢٧ - باب دفن الرجائين والملائكة في قبر

قوله (باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصرا بلفظ «كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد» قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إما بالاشارة الى ما ليس على شرطه ، وإما بالاكتفاء بالقياس . وقد وقع في رواية عبد الرزاق يعنى المشار اليها قبل بلفظ «وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد» انتهى . وورد ذكر الثلاثة في هذه القصة عن أنس أيضا عند الترمذى وغيره ، وروى أصحاب السنن عن هشام ابن حمر الانصارى قال : جاءت الانصار الى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهد ، قال : احفروا وأوسعوا ، واجعلوا الرجلين والثلاثة في اقبر . صححه الترمذى . والظاهر أن المصنف أشار الى هذا الحديث . وأما القياس فظني نظر ، لأنه لو أراد لم يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر ، ويؤخذ من هذا سجواز دفن المرأتين في قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وثالة بن الاسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب ولا سيما ان كانا اجنبيين . والله أعلم

٧٤ - باب من لم ير غسل الشهيد

١٣٤٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ :** قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « **ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ ، يَعْنِي يَوْمَ أُخِيدَ . وَلَمْ يُسَلَّمْهُمْ** »

قَوْلُهُ (باب من لم ير غسل الشهيد) في نسخة الشهيد ، بالإفراد . أشار بذلك إلى ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يغسل الشهيد ، لأن كل ميت يجب فيجب غسله حكاه ابن المنذر ، قال : وبه قال الحسن البصري . ورواه ابن أبي شيبة عنهما أي عن سعيد والحسن ، وحكى عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره ، وهو من الشذوذ . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد ، لا تدفونهم فإن كل جرح - أو كل دم - يفرح مسكاً يوم القيامة ، ولم يصل عليهم ، فبين الحكمة في ذلك ، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصراً بلفظ « ولم يغسلهم ، واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والحائض ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يغسل للجنازة لا بنية غسل الميت ، لما روى في قصة حنظلة بن الرهاب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب ، وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به عنه قال « أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الرهاب وهما جنب ، فقال رسول الله ﷺ « رأيت الملائكة تغسلهما » غريب في ذكر حمزة ، وأجيب بأنه لو كان واجبا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة ، فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد . والله أعلم

٧٥ - باب من يُقدَّم في اللحد . وُسْمَى اللَّحْدَ لَأنه في ناحية

وكل جائر مُلجِدٌ . (مُلتَحِداً) : مَعْدِلاً . ولو كان مُسْتَقْبِلاً كان ضَرِيحاً

١٣٤٧ - **حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذاً ؟ لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُسَلَّمْهُمْ »**

١٣٤٨ - **وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ : أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذاً ؟ لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ - وَقَالَ جَابِرٌ - فَسُكِّنَ أَبِي وَعُمِّي فِي تَبْرَةٍ وَاحِدَةٍ »**

« وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَوْلُهُ (باب من يقدم في اللحد) أي إذا كانوا أكثر من واحد ، وقد دل حديث الباب على تقديم من كان أكثر قرأنا من صاحبه ، وهذا نظير تقديمه في الإمامة . **قَوْلُهُ (وُسْمَى اللَّحْدَ لَأنه في ناحية)** قال أهل اللغة : أصل الالحاد

الميل والعدول عن الشيء ، وقيل للبائل عن الدين ملحد . وسمى الملحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسط القبر الى جانبه بحيث يسع الميت فيوضع فيه ويطبق عليه اللبن . وأما قول المصنف بعد « ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً ، فلأن الضريح شق يشق في الأرض على الاستواء ، ويدفن فيه . قوله (ملتحداً : معدلاً) هو قول أبي عبيدة ابن المشي في « كتاب المجاز » . قال « قوله ملتحداً أى معدلاً ، وقال الطبري معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل اليه عن الله ، لأن قدرة الله محيطه بجميع خلقه . قال : والملتحد مفتعل من اللحد ، يقال منه لحدث إلى كذا إذا ملت اليه انتهى . ويقال : لحدثه وألحدته ، قال الفراء : الرباعي أجود ، وقال غيره : الثلاثي أكثر . ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ « فأرسلوا إلى الشقاق واللحد ، الحديث أخرجه ابن ماجه ، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصلًا ، وعن الأوزاعي منقطعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر . زاد ابن سعد في الطبقات عن الوليد بن مسلم « حدثني الأوزاعي بهذا الاسناد قال : زلومهم بجراحهم فاني أنا الشهيد عليهم ، ما من مسلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دما ، الحديث . قوله في رواية الأوزاعي (فكفن أبي وعمر في نمرة) هي بفتح النون وكسر الميم : بردة من صوف أو غيره غططه . وقال الفراء : هي دراعة فيها لونان سواد وبياض ، ويقال للسهابة إذا كانت كذلك نمرة ، وذكر الواقدي في المغازي وابن سعد أنهما كفنا في نمرتين ، فان ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين ، وسيأتي مزيد لذلك بعد بابين . والرجل الذي كفن معه في النمرة كأنه هو الذي دفن معه كما سيأتي الكلام على تسميته بعد باب . قوله (وقال سليمان بن كثير الخ) هو موصول في الزهريات للذهلي ، وفي رواية سليمان المذكور لإمام شيخ الزهري وقد تقدم البحث فيه قبل بابين ، قال الدارقطني في « التتبع » : اضطرب فيه الزهري ، وأجيب بمنع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على النقات أن الزهري حمله عن شيخين ، وأما لإمام سليمان لشيخ الزهري وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سماه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد إذا كان نقصة لا سيما إذا كان حافظاً ، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تقدر في الرواية الصحيحة لضعفهما ، وقد بينا أن البخاري صرح بلفظ أسامة فيه ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر في المغازي ، وفيه فضيلة ظاهرة لقارئ القرآن ، ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل

٧٦ - باب الإذخِرِ والحشيشِ في القبرِ

١٣٤٩ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حَوْشَبٍ **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « حَرَّمَ اللهُ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ : لَا يُحْتَلَى خَلَاؤها ، وَلَا يُعَصَّدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُفَرَّ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْقَطُ لَقَطَتُهَا إِلَّا لِمَرْءٍ . قَالَ النَّبَأُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَافَتَيْنَا وَقُبُورِنَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وقال أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ « لِقُبُورِنَا وَيُتَوَاتَرُ »

وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة « سمعتُ النبي ﷺ ، مثله

وقال مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما «لَقَيْنَهُمْ وَيُؤْنِسُهُمْ»

[الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في : ١٥٨٧ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٩٠ ، ٢٤٢٢ ، ٢٧٨٢ ، ٢٨٢٥ ، ٣٠٧٧ ، ٣١٨٩ ، ٤٣١٢]
قوله (باب الإذخر والحشيش في القبر) أورد فيه حديث ابن عباس في تحريره مكة ، وفيه « فقال العباس إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا ، وسيأتى الكلام على فوائده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وجوز ابن مالك في قوله « إلا الإذخر ، الرفع والنصب ، وترجم ابن المنذر على هذا الحديث طرح الإذخر في القبر ويسطه فيه ، وأراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر وأن المراد باستعمال الإذخر البسط ونحوه لا التطبيق ، ومراده بالحشيش ما يجوز حشيه من الحرم أذ لم يقبده في الترجمة بشيء . وقد تقدم في « باب إذا لم يجد كفنا » في قصة مصعب ابن عمير لما قصر كفنه أن يغطي رأسه وأن يجعل على رجليه من الإذخر ، ولأحمد من طريق خباب أيضا أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة إذا جعلت على رأسه قلصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر . **قوله** (وقال أبو هريرة الخ) هو طرف من حديث طويل فيه قصة أبي شاه وقد تقدم موصولا في كتاب العلم . **قوله** (وقال أبان بن صالح الخ) وصله ابن ماجه من طريقه وفيه « فقال العباس إلا الإذخر ، فإنه البيوت والقبور » . **قوله** (وقال مجاهد الخ) هو طرف من الحديث الأول ، وسيأتى موصولا في كتاب الحج ، وأوردته لقوله فيه « لقينهم ، بدل القبورهم ، والقين بفتح القاف وسكون التحتانية بعدما نون هو الحداد ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصفية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٧٧ - باب هل يُخرجُ الميتُ من النّبرِ والأحدِ ليلَةً ؟

١٣٥٠ - **حدثنا** علي بن عبيد الله **حدثنا** سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته ، فأمر به فأخرج ، فوضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قبضه ، فأله أعلم وكان كسا عباسا قميصا . قال سفيان وقال أبو هارون : وكان على رسول الله ﷺ قميصان ، فقال له ابن عبيد الله : يا رسول الله أليس أبي قميصك الذي بكى جلدك . قال سفيان : فبرؤن أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قبضه مكافأة لما صنع »

١٣٥١ - **حدثنا** مسدد أخبرنا يشر بن الفضل **حدثنا** حسين المعلم عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال « لما حضر أحد دعاني أبي بن الليث فقال : ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ ، وإنني لا أترك بدي أعز علي منك ، غير نفس رسول الله ﷺ . وإن علي ديننا ، فأفصر ، واستقرض بأخوانك خيرا . فأصبتنا ، فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ، ثم لم تطع نفسي أن أتركه مع الآخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فاذا هو كيوم وضعته هنيئة ، غير أدنه »

[الحديث ١٣٥١ - طره في : ١٣٥٢]

١٣٥٢ - **حَرْشٌ** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ »، فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ، لِحَبْلَتِهِ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ ».

قوله (باب هل يخرج الميت من القبر والحد لعله) أى لسبب ، وأشار بذلك الى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقا أو لسبب دون سبب ، كن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير صلاة ، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له ، وعليه يتنزل قوله في الترجمة « من القبر » ، وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحي لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله « فلم تطب نفسي » ، وعليه يتنزل قوله « والحد » ، لأن والد جابر كان في الحد ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة عبد الله بن أبي قحافة للتخصيص ، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع ، قاله الزين بن المنير . ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر في قصة عبد الله بن أبي ، وقد سبق ذكره في « باب الكفن في التقيص » ، وزاد في هذه الطريق « وكان كما عباسا قيصا » ، وفي رواية الكشيبي قيصه ، والعباس المذكور هو ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ . قوله (قال سفيان : وقال أبو هرون الخ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها ، ووقع في كثير من الروايات « وقال أبو هريرة » ، وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف ، وأبو هرون المذكور جزم المزي بأنه موسى بن أبي عيسى الحنات بمهملة ونون المدني ، وقيل هو الغنوي واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة ، وكلاهما من أتباع التابعين ، والحديث معضل . وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان قيصه عيسى ولفظه « حدثنا عيسى بن أبي موسى (١) » ، فهذا هو المعتمد . قوله (قال سفيان : فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قيصه مكافأة لما صنع بالعباس) هذا التقدير متصل عند سفيان ، وقد أخرجه البخاري في أواخر الجهاد في « باب كسوة الأسارى » ، عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور قال « لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قيص عبد الله بن أبي يقدر عليه فكساه النبي ﷺ إياه » ، فلذلك نزع النبي ﷺ قيصه الذي ألبسه ، ويحتمل أن يكون قوله « فلذلك » من كلام سفيان أدرج في الخبر ، ينته رواية على بن عبد الله التي في هذا الباب ، وأسستوى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا حسين المعلم عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هكذا أخرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين ، ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الاسناد الى جابر إلا في البخاري ، وقد عز على الاسماعيلي أخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري ، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الاشعث عن بشر بن المفضل فقال « عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر » ، وقال بعده : ليس أبو نضرة من شرط البخاري . قال : وروايته عن حسين عن عطاء عن زرعة جدا . قلت : وطريق سعيد مشهورة عنه ، أخرجه أبو داود وابن سعد والحاكم والطبراني من طريقه عن أبي نضرة عن جابر ، واحتمل هندی أن يكون لبشر بن المفضل فيه شيطان ، إل أن رأيت في « المستدرک » للهاكم قد أخرجه عن أبي بكر بن أسحق عن معاذ بن

(١) هكذا في المخطوطة التي بأيدينا وفي طبعة بولاق ، وهو غلط من النسخ أو سبق قلم ، والصواب « موسى بن أبي عيسى » كما تقدم في كلام المزي وكما يعلم من المراجع المتمدة ، فأنزل . والله أعلم

المثنى عن مسدد عن بشر بن جابر رواه أبو الأشعث عن بشر ، وكذا أخرجه في الإكليل ، بهذا الإسناد إلى جابر ولفظه لفظ البخاري سواء ، فقلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما ، لكن لم يتبين لي عن هو ، ولم أر من نه على ذلك ، وكان البخاري استشعر بشي من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر مختصراً ليوضح أن له أصلاً من طريق عطاء عن جابر . والله أعلم . قوله (ما أراي) بضم المزة بمعنى الظن ، وذكر الحاكم في المستدرک ، عن الواقدي أن سبب ظنه ذلك منام رآه أنه رأى مبشر بن عبد المنذر . وكان ممن استشهد ببدن - يقول له : أنت قادم علينا في هذه الايام ، فقصها على النبي ﷺ فقال : هذه الشهادة . وفي رواية أبي نضرة المذكورة عند ابن السكّن عن جابر أن أباه قال له : اني معرض نفسي للقتل . الحديث . وقال ابن التين : إنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه ، وإنما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سيقتل كما سيأتي واضحاً في المغازي . قوله (وإن على ديننا) سيأتي مقداره في علامات النبوة . قوله (فاقض) كذا في الأصل بحذف المفعول ، وفي رواية الحاكم ، فاقضه . قوله (ياخوانك) سيأتي الكلام على ذكر عدته ومن عرف اسمها منهم في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله (ودفن معه آخر) هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري ، وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو ، وكان جابراً سماه عمه تعظيماً . قال ابن اسحق في المغازي : حدثني أبي عن رجال من بني سلة أن النبي ﷺ قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح : اجعوا بينهم فبينما فأنهما كانا متصادفين في الدنيا ، وفي مغازي الواقدي ، عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو تسوق بعيراً لها عليه زوجها عمرو بن الجوح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة ، ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتلى إلى مضاجعهم . وأما قول الدهياطي إن قوله (وعمي) ، وم فليس بجيد ، لأن له محلاً سائفاً ، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً . وحكى الكرماني عن غيره أن قوله (وعمي) ، تصحيف من عمرو ، وقد روى أحد باسناد حسن من حديث أبي قتادة قال : قتل عمرو بن الجوح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله ﷺ لجفلا في قبر واحد ، قال ابن عبد البر في التمهيد : ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه ، وهو كما قال فلعله كان أسن منه . قوله (فاستخرجته بعد ستة أشهر) أي من يوم دفنه وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو الانصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا في قبر واحد ، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجدوا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالامس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة ، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة ، وفيه نظر لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ أنهما وجدا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فاما أن يكون المراد القصة في المغازي فقال : حدثني أبي عن أشياخ من الانصار قالوا : لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فجئنا فأخرجناهما - يعني عمرا وعبد الله - وعلهما بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شيء من نبات الأرض ، فأخرجناهما يتثنيان ثنيا كأنهما دفنا بالامس . وله شاهد باسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر . قوله (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكّن والسنفي : غير هنية في أذنه ، وهو الصواب بتقدم غير ، وزيادة ذي ، وفي الاول تغيير ، قال ومعنى قوله « هنية »

أى شيئاً يسيراً ، وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً ، وهو تصغير دنة ، أى شيء ، فصغره لكونه أثراً يسيراً
 تسمى . وقد قال الاسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر : إنما هو عند (١) . قلت : وكذا وقع في رواية أبي ذر عن
 الكشميني ، لكن يبق في السلام قصص ، وبينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر
 عن أبي سلة بلفظ وهو كيوم دفته ، إلا هنية عند أذنه ، وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صورها
 عياض . وجع أبو نعم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ غير ، ولفظ عند ، فقال : غير هنية عند
 أذنه ، ووقع في رواية الحاكم المشار إليها ، فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه ، سقط منها لفظ دنة ، وهو مستقيم
 المعنى . وكذلك ذكره الحميدي في الجمع ، في أفراد البخاري ، والمراد بالأذن بعضها . وحكى ابن التين أنه في
 روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشناة منصوبة ثم هاء الضمير ، أى على حاله . وقد أخرجه ابن
 السكن من طريق شعبة عن أبي مسلة (٢) بلفظ : غير أن طرف أذن أحدهم تغير ، ولابن سعد من طريق أبي هلال
 عن أبي مسلة ، إلا قليلاً من شعبة أذنه ، ولابن داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلة ، إلا شعرات كن من
 لحية على يلى الأرض ، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تتصل بشحمة الأذن ، وأفادت هذه
 الرواية سبب تغير ذلك دون غيره ، ولا يعكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر عن جابر
 : أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جدها أنفه وأذنيه ، الحديث ، وأصله في مسلم ، لأنه محمول على أنهم قطعوا
 بعض أذنيه لاجتماعهما والله أعلم . قوله (ع ابن أبي نجيع عن عطاء) كذا للأكثر ، وحكى أبو علي الجبائي أنه
 وقع عند أبي علي بن السكن ، عن مجاهد ، بدل عطاء ، قال : والذي رواه غيره أصح . قلت : وكذا أخرجه ابن
 سعد والنسائي والاسماعيلي وآخرون كلهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب . وفي قصة
 والد جابر من القوائد : الإرشاد إلى بر الأولاد بالأباء خصوصاً بعد الرواة ، والاستعانة على ذلك بأخبارهم بمكاتبتهم
 من القلب . وفيه قوة إيمان عبد الله المذكور لاستثنائه النبي ﷺ عن جعل ولده أعز عليه منهم . وفيه كرامته بوقوع
 الأمر على ما ظن ، وكرامته بكون الأرض لم تبل جسده مع لبسه فيها ، والظاهر أن ذلك لمكان الشهادة . وفيه
 فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء دينه كما سيأتي بيانه في مكانه

٧٨ - باب اللحد والشق في القبر

١٣٥٣ - حدثنا عبد الله بن عبد الله أخبرنا الله أخبرنا الليث بن سعد قال حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن
 ابن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يجمع بين رجلين من قسلى
 أحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد فقال : أنا تنهيد على هؤلاء
 يوم القيامة ، فأمر بدفنهم بدمائهم ، ولم يُسَلِّم »

قوله (باب اللحد والشق في القبر) أورد فيه حديث جابر في قصة قتلى أحد وليس فيه لشد ذكر ، قال ابن
 رشيد : قوله في حديث جابر : قدمه في اللحد ، ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد ، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد

(١) أى : عند أذنه ، بدل : غير أذنه ، ولكنه لا يتم بها السلام كما قال الشارح ، والله أعلم

(٢) في المخطوطة : من أبي سلة

والذى يليه في الشق لشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين ، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله « فكفن أبى وعمى في نمرة واحدة » ، أى شقت بينهما ، ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة ليدل على أن اللحد أفضل منه ، لانه الذى وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلا مزيد فضيلة فيه ما حواه . وفي السنن لأبى داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعا « اللحد لنا والشق لغيرنا » ، وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق . والله أعلم

٧٩ - باب إذا أسلم الصبي فات هل يصلّى عليه ، وهل يعرضُ على الصبي الإسلام ؟

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقاعدة : إذا أسلم أحدهما قالوا له مع المسلم

وكان ابن عباس رضى الله عنهما مع أمّ من المستضعفين ، ولم يكن مع أبيه على دين قومه

وقال : الاسلام يعلو ولا يعلى

١٣٤٤ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضى الله عنهما أخبره أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة - وقد قارب ابن صياد أطمهم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ يده ثم قال لابن صياد : تشهد أنتى رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . فقال ابن صياد للنبي ﷺ : أشهد أنتى رسول الله ؟ فرفضه وقال : آمنت بالله وبرسوله . فقال له : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب . فقال النبي ﷺ : خلط عليك الأمر . ثم قال له النبي ﷺ : إني قد خبأت لك خبيئا . فقال ابن صياد : هو الدخ . فقال : اخشأ ، فلن تعدو قدرك . فقال عمر رضى الله عنه : دعنى يا رسول الله أضرب عنقه . فقال النبي ﷺ : إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله »

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في : ٣٠٥٥ ، ٦١٧٣ ، ٦٦١٨]

١٣٥٥ - وقال سالم : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبى ابن كعب إلى النخل التى فيها ابن صياد ، وهو يخيل أن يسع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ابن صياد ، فراه النبي ﷺ وهو مضطجع - يعنى فى قטיפه له فيها زمرة ، أو زمرة - فرأت أم ابن صياد رسول الله ﷺ وهو يبتقى يذود النخل ، قالت لابن صياد : يا صاف - وهو اسم ابن صياد - هذا محمد ﷺ ، فثار ابن صياد . فقال النبي ﷺ : لو ترأفته يئن » . وقال شبيب فى حديثه : فرفضه . زمرة ، أو زمرة . وقال اسحاق الكلبي وعجيل : زمرة . وقال معمر : زمرة

[الحديث ١٣٥٥ - أطرافه في : ٦٦٣٨ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٥٦ ، ٦١٧٤]

١٣٥٦ - **حَرْش** سَلَامُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَادُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ عَلَامٌ يَهُودِيٌّ يَحْمَدُ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ ، فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ . فَفَطَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعِ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ . فَأَسْلَمَ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

[الحديث ١٣٥٦ - طرفه في : ٥٠٧٧]

١٣٥٧ - **حَرْش** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قَالَ جُبَيْدُ اللَّهِ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ «كَنتُ أَنَا وَأَخِي مِنَ الْمُسْتَضْمَعِينَ : أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ ، وَأَخِي مِنَ النِّسَاءِ »

[الحديث ١٣٥٧ - أطرافه في : ٤٥٨٧ ، ٤٥٨٨ ، ٤٥٩٧]

١٣٥٨ - **حَرْش** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَكِّئًا وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَةٌ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبُوهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ ، إِذَا اسْتَهْلَ صَارَ خَاصًّا عَلَيْهِ ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهْلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ ، فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ ، كَمَا تُنْذِجُ الْبَهِيمَةَ بِهَيْمَةٍ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدَاءٍ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » الْآيَةَ

[الحديث ١٣٥٨ - أطرافه في : ١٣٥٩ ، ١٣٨٥ ، ٤٧٧٥ ، ٦٥٩٩]

١٣٥٩ - **حَرْش** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ ، كَمَا تُنْذِجُ الْبَهِيمَةَ بِهَيْمَةٍ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدَاءٍ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ »

قَوْلُهُ (بَابٌ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَاتَ هَلْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ؟ وَهَلْ يَرْضَى عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ) ؟ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لَصَحَّةِ إِسْلَامِ الصَّبِيِّ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ اخْتِلَافٍ كَمَا سَبَقَتْ . وَقَوْلُهُ وَهَلْ يَرْضَى عَلَيْهِ ، ذَكَرَهُ هُنَا بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَتَرْجَمَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بِصِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْجَزْمِ بِذَلِكَ فَقَالَ : وَكَيْفَ يَرْضَى الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ ؟ وَكَأَنَّهُ لَهَا أَقَامَ الْأَدْلَةَ هُنَا عَلَى صَحَّةِ إِسْلَامِهِ اسْتَفْتَى بِذَلِكَ وَأَفَادَ هُنَا ذِكْرَ الْكَيْفِيَّةِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ الْحَسَنُ الْخُ) أَمَّا أَثَرُ الْحَسَنِ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ أَظَنَّهُ فِي كِتَابِ الْفَرَاغِ لَهْ قَالَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُوَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ الْحَسَنِ فِي الصَّغِيرِ ؟ قَالَ : مَعَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْوَالِدِ . وَأَمَّا أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ فَوَسَّلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ فِي نَصْرَانِيَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ قَاسِمٌ أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : أَوْلَاهُمَا بِهِ الْمُسْلِمُ . وَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِالْإِسْنَادِ

المذكور الى يحيى بن يحيى وحديثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شرح أنه اختصم اليه في صبي أحد أبويه نصراني ، قال : الوالد المسلم أحق بالولد . وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن . قوله (وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين) وصله المصنف في الباب من حديثه بلفظ كنت أنا وأمي من المستضعفين ، واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية . قوله (ولم يكن مع أبيه على دين قومه) هذا قاله المصنف تفصيلا ، وهو مبنى على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر ، وقد اختلف في ذلك فقيل : أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي ﷺ له في ذلك لمصلحة المسلمين . روى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس ، وفي إسناده السكبي وهو متروك . ويرده أن العباس أسر ببدر ، وقد فدى نفسه كما سيأتي في المغازي واحمها ، ويرده أيضا أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف ، فالشهور أنه أسلم قبل فتح خيبر ، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي ، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر الى النبي ﷺ بخيبر ورده بقصة الحجاج المذكور ، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فنشد الفتح والله أعلم . قوله (وقال : الإسلام يعلو ولا يعلى) كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التبع الكثير ، ورأيت موصولا مرفوعا من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في فوائده أبي يعلى الخليلي ، من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائذ بن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، فقال الصحابة : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله ﷺ : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الإسلام أعز من ذلك ، الإسلام يعلو ولا يعلى . وفي هذه القصة أن للبداية في الذكر تأثيرا في الفصل لما يفيد من الاهتمام ، وليس فيه حجة على أن الواو ترتب . ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودى أو النصراني يفرق بينهما ، الإسلام يعلو ولا يعلى ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب اليه من صحة إسلام الصبي ، أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب المشار اليه في الجهاد ، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صياد : أشهد أني رسول الله ؟ وكان إذ ذاك دون البلوغ . وقوله : وأطمع ، لضمين بناء كالحصن . ود مغالة ، بفتح الميم والمجعة الخفيفة بطن من الانصار ، وابن صياد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به ، وقوله : فرفضه ، لا أكثر بالصاد المعجمة أى تركه ، قال الزين بن المنير : أنكروا القاضي . ولبيعضهم بالمهمل أى دفعه برجله ، قال غياض : كذا في رواية أبي ذر عن غير المستمل ولا وجه لها . قال المازري : لعله رفضه بالسين المهملة أى ضربه برجله ، قال عياض : لم أجده هذه اللفظة في جماهير اللغة يعنى بالصاد ، قال : وقد وقع في رواية الأصيل بالقاف بدل الفاء ، وفي رواية عبدوس « فرفضه » بالواو والقاف ، وقوله وهو يختل ، بمجمة ساكنة بعدها مثناة مكسورة أى يخذله ، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله ليسمع كلامه وهو لا يشعر . قوله (له فيها زمرة أو زمرة) كذا الأكثر على الشك في تقديم الزاء على الزاى أو تأخيرها ، ولبيعضهم « زمرة أو زمرة » على الشك هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيها ، ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة ، فاما التي بتقديم الزاء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة ، واما التي بتقديم الزاى كذلك فمن

الزمر والمراد حكاية صوته ، وأما التي بالمهملةتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي ، وأما التي بالمهملةتين كذلك فقال الخطابي : هو تحريك الشفتين بالكلام ، وقال غيره : وهو كلام العلوج وهو صوت يصوت من الخياشيم والخلق . قوله (قاتر ابن صياد) أي قام كذا الأكرش ، وللكشميني « فتاب » بموحدة أي رجع عن الحالة التي كان فيها . قوله (وقال شعيب زمزمة فرغصه) في رواية أبي ذر بالزايين وبالصاد المهملة ، وفي رواية غيره « وقال شعيب في حديثه فرغصه زمزمة أو رمرمة ، بالشك . وسيأتي في الأدب موصولا من هذا الوجه بالشك ، لكن فيه « فرغصه » بغير فاء وبالتشديد ، وذكره الخطابي في غريبه بمهملة أي ضغطه وضم بعضه إلى بعض . قوله (وقال لاسحق الكلبى وعقيل رمرمة) يعني بمهملةتين (وقال معمر رمزة) يعني براء ثم زاي ، أما رواية إسحق فوصلها الذهلي في الزهريات وسقطت من رواية المستمل والكشميني وأبى الوقت ، وأما رواية عقيل فوصلها المصنف في الجهاد وكذا رواية معمر . ثانياً الأحاديث حديث أنس (كان غلام يهودى يخدم) لم أقف في شيء من الطرق الموصولة على تسميته ، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب « العتبية » حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره . قوله (وهو عنده) في رواية أبي داود ، عند رأسه ، أخرجه عن سليمان ابن حرب شيخ البخارى فيه ، وكذا الاسماعيلي عن أبي خليفة عن سليمان . قوله (فأسلم) في رواية النسائي عن إسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » . قوله (ألقده من النار) في رواية أبي داود وأبى خليفة « ألقده من النار » ، وفي الحديث جواز استخدام المشرك ، وعيادته إذا مرض ، وفيه حسن العهد ، واستخدام الصغير ، وعرض الاسلام على الصبي ولولا بحتة منه ما عرضه عليه . وفي قوله « ألقده من النار » دلالة على أنه صح اسلامه ، وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب (١) . وسيأتي البحث في ذلك من حديث سمرة الطويل في الرؤيا الآتى في « باب أولاد المشركين » ، في أواخر الجناز . ثالثاً حديث ابن عباس « كنت أنا وأبى من المستضعفين ، وقد تقدم الكلام عليه في الترجمة . رابعاً حديث أبي هريرة في أن كل مولود يولد على الفطرة ، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي هريرة منقطعاً ، ومن طريق آخر عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فالاعتقاد في المرفوع على الطريق الموصولة ، وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذى استنبطه من الحديث ، وقول ابن شهاب « لغية » بكسر اللام والمعجمة وتقديد التثنية أى من زنا ، ومراده أنه يصلى على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لأنه محكوم باسلامه تبعاً لأمه ، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه ، وقال ابن عبد البر : لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده ، واختلاف في الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير : لا يصلى عليه حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلى ، وقال الجمهور : يصلى عليه حتى السقط إذا استمل (٢) . وقد تقدم في « باب قراءة فاتحة الكتاب » ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي ، ودخل في قوله « كل مولود » السقط

(١) في هذه القائمة نظر لأنه ليس في الحديث المذكور دلالة صريحة على أن الغلام المذكور لم يبلغ ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « رفع الظلم عن ثلاثة » وذكر منهم « الصغير حتى يبلغ » . والله أعلم

(٢) الصواب شرعية الصلاة عليه وإن لم يسن ، وإذا كان قد نفع فيه الروح ، لعدم حديث « السقط يصلى عليه » ، وتقدم البحث في ذلك في ص ٢٠١ ، والله أعلم

فلذلك قيده بالاستئلال ، وهذا مصير من الزهري الى تسمية الزاني أبا لمن زنى بأمه فانه يتبعه في الاسلام ، وهو قول مالك ، وسيأتى الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في باب أولاد الشرّكين ، ان شاء الله تعالى

٨٠ - باب إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله

١٣٦٠ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيّب عن أبيه أنه أخبره **ه** أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عند أبي جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن النخيرة ، قال رسول الله ﷺ لأبي طالب : يا عم ، قل لا إله إلا الله ، فكلت أشفك لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، أترغب عن ملة عبد المعبود ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمته : هو على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول لا إله إلا الله . فقال رسول الله ﷺ : أما والله لاستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فأنزل الله تعالى فيه [١١٣ التوبة] : ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية **ه**

[الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في : ٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١]

قوله (باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله) . قال الزين بن المنير : لم يأت بجواب إذا لأنه ﷺ لما قال لعمه وقل لا إله إلا الله أشهد لك بها ، كان محتملا لأن يكون ذلك خاصا به ، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم ينفعه . ويحتمل أن يكون ترك جواب إذا ليغمر الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر ، وهذا هو المعتمد . ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيّب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير براءة . وقوله في هذه الطريق ، ما لم أنه عنه ، أي الاستغفار ، وفي رواية الكشميهني ، عنك . وقوله **ه** فأنزل الله فيه الآية ، يعني قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية ، والذين آمنوا أن يستغفروا للشرّكين) الآية كما سيأتى . وقد ثبت الغير أبي ذر ، فأنزل الله فيه : ما كان للنبي ، الآية

٨١ - باب الجريدة على القبر . وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان

ورأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطا على قبر عبد الرحمن فقال : أنزعوا يا غلام ، فانما يؤذله عمله وقال خارجة بن زيد : رأيته ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه . وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليه . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور

١٣٦١ - **حدثنا** يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله

عنه عن النبي ﷺ « أنه مرّ بقبرين يُعَذَّبَانِ فقال : إنهما يُعَذَّبَانِ ، وما يُعَذَّبَانِ في كبير : أَمَا أُحْدِثُهَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا ؟ قَالَ : لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا ، مَا لَمْ يَنْبَسِ »

قوله (باب الجريدة على القبر) أى وضعا أو غرزا . **قوله** (وأوصى بريدة الاسلى الخ) وقع في رواية الأكثر في قبره ، وللمستملى على قبره ، وقد وصله ابن سعد من طريق مورو العجلي قال : أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان ، ومات بأدى خراسان ، قال ابن المرباط وغيره : يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرز في ظاهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين ، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعل في داخل القبر لما في التخلية من البركة لقوله تعالى (كشجرة طيبة) والاول أظهر ، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب ، وكان بريدة حل الحديث على عومه ولم يره خاصا بذينك الرجلين . قال ابن رشيد : ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما (٢) لذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يظله عمله . **قوله** (ورأى ابن عمر فسقاطا على قبر عبد الرحمن) السقاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطأين مهملتين هو البيت من الشعر ، وقد يطلق على غير الشعر ، وفيه لغات أخرى بثلاث الفاء وباشناتين بدل الطاءين وإبدال الطاء الأولى مثناة وإدغامهما في السين وكسر أوله في الثلاثة ، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولا من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال : مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر عائشة وعليه فسقاط مضروب ، فقال : يا غلام انزعه ، فانما يظله عمله . قال الغلام : تضربني مولائي . قال : كلا . فزعه . ومن طريق ابن عون عن رجل (٣) قال : قدمت عائشة ذات طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأمرت بفسقاط فضرب على قبره وكلت به إنسانا وأرتحلت ، فقدم ابن عمر ، فذكر نحوه ، وقد تقدم توجيه إدخال هذا الاثر تحت هذه الترجمة . **قوله** (وقال خارجة ابن زيد) أى ابن ثابت الانصارى أحد ثقات التابعين ، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ . وعنه المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق ابن اسحق : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصارى سمعت خارجة بن زيد ، فذكره ، وفيه جواز تعلية القبر ورفعه عن وجه الأرض ، وقوله (رأيته) بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد ، وهو من خصائص أفعال القلوب . ومظنون والد عثمان بظاء معجمة ساكنة ثم مهملة ، ومناسبته من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد الى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجناز . قال ابن المنير في الحاشية : أراد البخاري أن الذي ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة ، وأن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه

(١) القول بالخصوصية هو الصواب ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يغرز الجريدة إلا على قبور علم تذيب أهلها ، ولم يقل ذلك لأثر القبور ، ولو كان سنة لقله بالجمع ، ولأن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة لم يفعلوا ذلك ، ولو كان مشروعاً لبادروا إليه . أما ما ضله بريدة فهو اجتهد منه ، والاجتهاد يخطئ ويصيب ، والصواب مع من ترك ذلك كما تقدم . والله أعلم

(٢) هذا الأثر ضعيف من أجل الرجل المبهم ، وعلى فرض صحته فالصواب ما ضله ابن عمر لمعوم الأحاديث الفالة على تحريم البناء على القبور ، وهي تشمل بناء القباب وغيرها ، ولأن ذلك من وسائل الشرك بالمقبور رغم فله كسائر وسائل الشرك . والله أعلم

بما يضر مثلاً . **قوله** (وقال عثمان بن حكيم : أخذ يبدى خارجة) أى ابن زيد بن ثابت الخ ، وصله مسند في مسنده الكبير ، وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه « حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جرة فتعرق ما دون لحي حتى تقضى اليتى ، أحب إلى من أن أجلس على قبر . قال عثمان : فرأيت خارجة بن زيد في المقابر ، فذكرت له ذلك ، فأخذ يبدى ، الحديث . وهذا اسناد صحيح . وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه ، وروى الطحاوى من طريق محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة ، لكن إسناده ضعيف . قال ابن رشيد : الظاهر أن هذا الأثر والذى بعده من الباب الذى بهد هذا وهو « باب موعظة المحدث عند القبر وفود أصحابه حوله ، وكأن بعض الرواة كتبه في غير موضعه . قال : وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهو الإشارة إلى أن ضرب الفسطاط إن كان لغرض صحيح كالاستمرار من الشمس مثلاً للحي لا لإظلال الميت فقط جاز ، وكأنه يقول : إذا ألقى القبر لغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه . قال : والظاهر أن المراد بالمحدث هنا التغوط ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من أحداث ما لا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذى الميت بذلك انتهى . ويمكن أن يقال : هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة ، وإلى مناسبة بعضها لبعض ، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة ، وذكر أثر بريدة وهو يؤذن بشروعيتها ، ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح ، وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة ، قاله الزين بن المنير . والذى يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ، ويحاج عن أثر ابن عمر بأن ضرب الفسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله عليه السلام ، وإن كان بعض العلماء قال : إنها واقعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت ، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر « إنما يظله عمله » يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بظليله ولو كان تعظيماً لا لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً له . والله أعلم . **قوله** (وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور) وصله الطحاوى من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال « لأن أظأ على رصف أحب إلى من أن أظأ على قبر » وهذه من المسائل المختلف فيها ، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوى مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » قال النووي : المراد بالجلوس القعود عند الجهور ، وقال مالك : المراد بالقعود الحدث ، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وهو يوم انفراد مالك بذلك ، وكذا أوجهه كلام ابن الجوزى قال : جمهور الفقهاء على الشراعية خلافاً لمالك ، وصرح النووي في « شرح المذهب » بأن مذهب أبي حنيفة كالجهور ، وليس كذلك ، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوى واحتج له بأثر ابن عمر المذكور ، وأخرج عن علي بن حمزة ، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً « إنما نهى النبي عليه السلام عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول ، ورجال إسناده ثقات . ويؤيد قول الجهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الانصارى مرفوعاً « لا تقعدوا على القبور ، وفي رواية له عنه « رأى رسول الله عليه السلام وأنا متكى على قبر فقال :

لا تؤذ صاحب القبر ، إسناده صحيح ، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقة ، ورد ابن حزم التأويل المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم ، لأن مجلس أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلدته . قال : وما عهدنا أحدا يقدم على ثيابه للناظر ، فدل على أن المراد القعود على حقيقة . وقال ابن بطال : التأويل المذكور بعيد ، لأن الحديث على القبر أقبح من أن يكره ، وإنما يكره الجلوس المتعارف ^(١) . قوله (حدثنا يحيى) قال أبو على الجبائي : لم أره منسوبا لاحد من المشايخ . قلت : قد نسب أبو نعيم في المستخرج ، يحيى بن جعفر ، وجزم أبو مسعود في الاطراف ، وتبعه المزى بأنه يحيى بن يحيى ، ووقع في رواية أبي بن شيبة عن الفريرى وحدثنا يحيى بن موسى ، وهذا هو المتمد . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مقنع بعون الله تعالى . والله أعلم

٨٢ - باب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ

(يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) : الْأَجْدَاثُ الْقُبُورُ . (يُبْعَثُونَ) : أُثِيرَتْ . بَعَثْتُ حَوْضِي : أَيْ جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ . الْإِبْيَاضُ : الْإِسْرَاقُ . وَقُرَأَ الْأَعْمَشُ (إِلَى نَصَبٍ) : إِلَى شَيْءٍ مَنصُوبٍ يَسْتَقِيمُونَ إِلَيْهِ . وَالنَّصَبُ وَاحِدٌ ، وَالنَّصَبُ مَصْدَرٌ . يَوْمَ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ (يَنْسِلُونَ) : يَخْرُجُونَ

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ - كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَيْعِ الْفَرَنْدِ ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَدِمَ ، وَقَدَّمْنَا حَوْلَهُ ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ . فَنَكَسَ فُجْلٌ يَنْسَكُ بِمِخْصَرَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ، مَا مِنْ نَفْسٍ تَنْفُوسُهُ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا تَنْسِكُ عَلَى كِتَابِنَا وَتَدْعُ الْعَمَلَ ، فَتَنْ كَانَ يَتَنَا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَتَنَا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ؟ قَالَ : أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ . ثُمَّ قَرَأَ (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) الْآيَةَ

[الحديث ١٣٦٢ - أطرافه في : ٤٩٤٥ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٤٧ ، ٤٩٤٨ ، ٤٩٤٩ ، ٦٦٠٠ ، ٦٦٠١ ، ٧٥٥٢]

قوله (باب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَقُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ) كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود ، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحى أو الميت لم يكره ، وبمعامل النهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك . قوله (يخرجون من

(١) ويؤيده ما ذهب إليه الجمهور من النهى عن القعود على القبور مطلقا ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس القبر وأن يقدم عليه وأن يبنى عليه . . وهذا الحديث الصحيح وما جاء في مناه يدل على تحريم تجصيص القبور والبناء عليها ، لأن ذلك من تعظيمها وهو من وسائل الشرك كما وقع ذلك في كثير من الأمصار . فالواجب على أهل السلم وطى جيم المسلمين إنكاره والتحذير منه . وإذا كان البناء على القبر مسجداً صارت للمعبية أعظم ، والزسيلة به إلى الشرك أظهر ، ولهذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن من اتخذ القبور مساجد وقال عليه الصلاة والسلام . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك ،

الاجداث : الاجداث القبور) أى المراد بالاجداث فى الآلة القبور . وقد وصله ابن أبى حاتم وغيره من طريق قتادة والسدى وغيرهما ، واحدها جثت بفتح الجيم والمهملة . قوله (بعثت : اثبرت . بعثت حوضى : جعلت أسفله أعلاه) هذا كلام أبى عبيدة فى « كتاب المجاز » . وقال السدى : بعثت أى حركت ، فخرج ما فيها . رواه ابن أبى حاتم . قوله (الايفاض) بيا تحتانية ساكنة قبلها كسرة وباء ومعجمة (الاسراع) كذا قال الفراء فى « المعانى » . وقال أبو عبيدة : يوفضون أى يسرعون . قوله (وقرأ الاعمش : إلى نصب) يعنى بفتح النون كذا الأكثر ، وفى رواية أبى ذر بالضم ، والأول أصح . وكذا ضبطه الفراء عن الأعشى فى « كتاب المعانى » ، وهى قراءة الجمهور . وحكى الطبرانى أنه لم يقرأه بالضم الا الحسن البصرى . وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك ، ونقلها غيره عن مجاهد وأبى عمران الجونى . وفى « كتاب السبعة » لابن مجاهد : قرأها ابن عامر بضمعين ، يعنى بلفظ الجمع . وكذا قرأها حفص عن عاصم . ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعشى بالذكر لأنه كوفى ، وكذا عاصم فى أفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ . قال أبو عبيدة : النصب بالفتح هو العلم الذى نصبوه ليعبدوه ، ومن قرأ نصب بالضم فهمى جماعة مثل رهن ورهن . قوله (يوفضون الى شئ منسوب : يستبقون) قال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى حدثنا مسلم بن إبراهيم عن قرة عن الحسن فى قوله (الى نصب يوفضون) أى يتبدرون أيهم يستلّه أول . قوله (والنصب واحد والنصب مصدر) كذا وقع فيه ، والذي فى « المعانى للفراء » النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الانصاب . وكان التغيير من بعض الثقلة . قوله (يوم الخروج من قبورهم) أى خروج أهل القبور من قبورهم . قوله (وينسلون يخرجون) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة ، وسيأتى له معنى آخر إن شاء الله تعالى . وفى نسخة الصغاني بعد قوله (يخرجون) : من النسلان . وهذه التفسير أوردها لتعلقها بذكر القبر استطرادا ، ولها تعلق بالموعظة أيضا . قال الزين بن المنير : مناسبة إيراد هذه الآيات فى هذه الترجمة للإشارة الى أن المناسب لمن قدم عند القبر أن يعصر كلامه على الإنذار بقرب المصير الى القبور ثم الى النشر لاستيفاء العمل . ثم أورد المصنف حديث على بن أبى طالب مرفوعا « ما من نفس متفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار » الحديث . وسيأتى مبسوطا فى تفسير (واللعل اذا يغشى) ، وهو أصل عظيم فى إثبات القدر . وقوله فيه « اعملوا » مجرى مجرى أسلوب الحكيم ، أى الزموا ما يجب على العبد من العبودية ، ولا تصرفوا فى أمر الربوبية . وعثمان شيخه هو ابن أبى شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . وموضع الحاجة منه « فقعد وقعدنا حوله » . وقوله « فقال رجل ، هو عمر أو غيره كما سيأتى إن شاء الله تعالى »

٨٣ - باب ما جاء فى قاتل النفس

١٣٦٣ - **عنه** مسددٌ حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد بن أبى قلابة عن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال « من حلف بلمة غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ، ومن قتل نفسه بحدية حُدِّبَ به فى نار جهنم »

[الحديث ١٣٦٣ - أطرافه فى : ٤١٧١ ، ٤٨٤٣ ، ٦٠٤٧ ، ٦١٠٠ ، ٦١٥٢]

١٣٦٤ - وقال حجاج بن منيها حدثنا جرير بن حازم عن الحسن « حدثنا جندب رضى الله عنه فى هذا

المسجد فأنسينا وما تخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال : كان برجل جراح فقتل نفسه ، فقال الله : بذرتني عيدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة »

[الحديث ١٣٦٤ - طرفه في : ٣٤٦٣]

١٣٦٥ - **حدثنا أبو البيان** أخبرنا **شميب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعمها يطعمها في النار »

[الحديث ١٣٦٥ - طرفه في : ٥٧٧٨]

قوله (باب ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد : مقصود الترجمة حكم قاتل النفس . والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأولى ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بافاته نفسه . قال ابن المنير في الحاشية : عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مهمة كأنه ينبه على طريق الاجتهاد . وقد قتل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، ومقتضاه أن لا يصل عليه ، وهو نفس قول البخاري . قلت : لعل البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن^(١) من حديث **جابر بن سمرة** « أن النبي ﷺ أتى رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، وفي رواية للنسائي « أما أنا فلا أصل عليه » ، لكنه لما لم يكن على شرطه أو ما إليه هذه الترجمة وأورد فيها ما يشبه من قصة قاتل نفسه ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث **ثابت بن الضحاك** فيمن قتل نفسه بحديدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الأيمان والنذور ، وغالب المذكور في إسناد هو الحداء . ثانيها حديث **جندب** ، وهو ابن عبد الله الجلي قال فيه « قال حجاج بن منال حدثنا **جرير بن حازم** ، وقد وصله في ذكر بني اسرائيل فقال « حدثنا **محمد** حدثنا **حجاج بن منال** ، فذكره . وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه واسطة ، لكنه أورد هنا مختصرا وأورده هناك مبسوطا فقال في أوله « وكان فيمن كان قبلكم رجل ، وقال فيه « فخرج فأخذ سكيناً فخر بها يده فإرقا الدم حتى مات ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، ولم أقف على تسمية هذا الرجل . ثالثها حديث **أبي هريرة** مرفوعا ، الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعمها يطعمها في النار ، وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه . وقد أخرجه أيضا في الطب من طريق **الأعمش** عن **أبي صالح** عن **أبي هريرة** مطولا ، ومن ذلك الوجه أخرجه **مسلم** وليس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره وانقطع ، فهو في نار جهنم طالدا طالدا فيها أبدا ، وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم من قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار ، وأجلب أهل السنة عن ذلك بأجوبة : منها توهم هذه الزيادة . قال الترمذي بعد أن أخرجه : رواه **محمد بن عجلان** عن **سميد القنبري** عن **أبي هريرة** فلم يذكر « طالدا طالدا » ، وكذا رواه **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** يشير إلى رواية الباب قال : وهو أصح لأن الروايات قد صحت أن أهل التوحيد يذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون ، وأجلب غيره بجمل ذلك على من استحله ، فإنه يصير باستحلاله كافرا والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتخليط ، وحقيقته غير مرادة . وقيل : المعنى أن هذا جزاؤه ، لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير عذابها إلى أن يشاء الله . وقيل : المراد

(١) هذا الحديث أخرجه **مسلم** في صحيحه باللفظ المذكور كما ذكره **الشارح** في **بلوغ الرام** . والله أعلم

بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة ، وهذا أبعد ما . وسيأتي له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى . واستدل بقوله ، الذي يطعن نفسه بطلانها في النار ، على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداءً بقاتل الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف (١)

(نبيه) : قوله في حديث الباب ، يطعن ، هو بضم العين المهملة كذا ضبطه في الأصول

٨٤ - باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين

رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٣٦٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه قال « لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه . فلما قام رسول الله ﷺ وثب إليه فقلت . يا رسول الله أنصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا - أعدد عليه قوله - فتبسم رسول الله ﷺ وقال : أخر عني يا عمر . فلما أكرت عليه قال : إني خيرت فاحتزت . لو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها . قال فصللي عليه رسول الله ﷺ ، ثم انصرف ، فلم يمكث إلا يسيراً حتى زلت الأيات من برامة (ولا فصل على أحد منهم مات أبداً - إلى - وم فاقبون) قال : فمجيئ بعد من جرائي على رسول الله ﷺ يومئذ ، والله ورسوله أعلم »

[الحديث ١٣٦٦ - طه في : ٤٧١]

قوله (باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين) قال الزين بن المنير : عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين ليلبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها ، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة ، فقد تكون العبادة طاعة من وجه معصية من وجه . والله أعلم . **قوله** (رواه ابن عمر عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى حديثه في قصة الصلاة على عبد الله بن أبي أيضا ، وقد تقدم في باب القميص الذي يكف ، ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، وسيأتي من هذا الوجه أيضا في التفسير

٨٥ - باب ثناء الناس على الميت

١٣٦٧ - **حدثنا آدم** حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « مروا بمحاجة فأنفوا عليها خيراً ، فقال النبي ﷺ : وجبت . ثم مروا بأخرى فأنفوا عليها شراً ، فقال النبي ﷺ : وجبت . فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما وجبت ؟ قال : هذا أثمتم عليه خيراً فوجبت له »

(١) هذا من الشارح غريب ، والوصاب أنه استدلال جيد ، ويدل عليه قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلاً » وقوله تعالى « وإن عاقبتهم ضاعوا بمنزل ما عاقبتهم به » وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من رض رأس اليهودي الذي رضى رأس الجارية . والأدلة في ذلك كثيرة . والله أعلم

الجنة، وهذا أثبتتم عليه شراً فوجب له النار. أتم شهداء الله في الأرض»
[الحديث ١٣٦٧ - طرفه في: ٢٦٤٢]

١٣٦٨ - **حديث** عفان بن مسلم حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال «قَدِمْتُ المدينة - وقد وقع بها مَرَضٌ - فجلست إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فَرُبْتُ بِهِمْ جَنَازَةً فَأَتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فقال عمر رضى الله عنه: وَجِبَتْ. ثُمَّ مَرٌُّ بِأُخْرَى فَأَتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فقال عمر رضى الله عنه: وَجِبَتْ. ثُمَّ مَرٌُّ بِالثَّالِثَةِ فَأَتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فقال: وَجِبَتْ. فقال أبو الأسود: قُلْتُ وَمَا وَجِبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيْتِمَا مُسْلِمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ. فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: وَثَلَاثَةٌ. فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: وَاثْنَانِ. ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ»

[الحديث ١٣٦٨ - طرفه في: ٢٦٤٣]

قوله (باب بناء الناس على الميت) أى مشروعيته وجوازه مطلقا، بخلاف الحى فإنه منهى عنه إذا أنفى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو، أشار إلى ذلك الزين بن المنير. **قوله** (مر) بضم الميم على البناء للجول. **قوله** (فأتوا عليها خيرا) فى رواية النضر بن أنس عن أبيه عند الحاكم، دكت قاعدة عند النبي ﷺ فر بجنازة فقال: ما هذه الجنازة؟ قالوا: جنازة فلان الفلاني، كان يحب الله ورسوله، ويعمل بطلاعة الله ويسمى فيها. وقال ضد ذلك فى التى أتوا عليها شرا. ففيه تفسير ما أتهم من الخير والشر فى رواية عبد العزيز. ولحاكم أيضا من حديث جابر د فقال بعضهم لنعم المرء، لقد كان عفيفا مسلما، وفيه أيضا د فقال بعضهم بئس المرء كان، ان كان لفظا غليظا. **قوله** (وجبت) فى رواية اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عند مسلم د وجبت وجبت وجبت، ثلاث مرات. وكذا فى رواية النضر المذكورة، قال النووي: والتكرار فيه لتأكيد الكلام المهم ليحفظ ويكون أبلغ. **قوله** (فقال عمر) زاد مسلم د قداء لك أبى وأمى، وفيه جواز قول مثل ذلك. **قوله** (قال: هذا أثبتتم عليه خيرا فوجب له الجنة) فيه بيان لأن المراد بقوله د وجبت، أى الجنة لذى الخير، والنار لذى الشر، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو فى صحة الوقوع كالشيء الواجب، والاصل أنه لا يجب على الله شيء، بل الثواب فضله، والعقاب عدله، لا يسأل عما يفعل. وفى رواية مسلم د من أثبتتم عليه خيرا وجبت له الجنة، ونحوه للإسماعيل على طريق عمرو بن مرزوق عن شعبه، وهو أبين فى العموم من رواية آدم، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لنسب الله نبيه عليه، وإنما هو خير عن حكم أعله الله به. **قوله** (أتم شهداء الله فى الأرض) أى الخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان. وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم. قال: والصواب أن ذلك يختص بالثقات والمتقين انتهى. وسيأتى فى الشهادات بلفظ د المؤمنون شهداء الله فى الأرض، ولأبى داود من حديث أبى هريرة فى نحو هذه القصة د إن بعضكم على بعض شهيد، وسيأتى مزيد بيسط فيه فى الكلام على الحديث الذى بعده. قال النووي: والظاهر أن الذى أتوا عليه شرا كان من المنافقين. قلت: يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبى قتادة بإسناد صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذى أتوا عليه شرا، وصلى على الآخر. **قوله** (حدثنا عفان) ككنا للأكثر. وذكر أصحاب

الأطراف أنه أخرجه قائلا فيه ، قال عفان ، وبذلك جزم البيهقي . وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به ، ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** (حدثنا داود بن أبي الفرات) هو بلفظ النهر المشهور ، واسمه عمرو ، وهو كسندى من أهل مرو . ولهم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جده وهو أشجعي من أهل المدينة ، أقدم من الكسندى . **قوله** (عن أبي الأسود) هو الدليل التابعي الكبير المشهور ، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معننا . وقد حكى الدارقطني في «كتاب التتبع» عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما بروى عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود . قلت : وابن بريدة ولد في عهد عمر ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب ، لكن البخاري لا يكتبني بالمعاصرة (١) فاعله أخرجه شاهداً واكتفى للأصل بمحدث أنس الذي قبله واثقه أعلم . **قوله** (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض) زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود ، وهم يموتون موتاً ذريعاً ، وهو بالذال المعجمة أى سريماً . **قوله** (فأتيت على صاحبها خيراً) كذا في جميع الأصول «خيراً» بالنصب ، وكذا «شراً» وقد غلط من ضبط أتى بفتح الهمة على البناء للفاعل فانه في جميع الأصول مبنى للمفعول ، قال ابن التين : والصواب الرفع وفي نصبه بعد في اللسان . ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول وخيراً مقام الثاني ، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه . وقال النووي : هو منصوب بزع الخافض ، أى أتيت عليها بخير . وقال ابن مالك : «خيراً» صفة لصدر محذوف فأقيمت مقامه فنصب ، لأن «أتيت» مسند إلى الجار والمجرور . قال : والتفاوت بين الاسناد إلى المصدر والاسناد إلى الجار والمجرور قليل . **قوله** (قال أبو الأسود) هو الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (قلت : وما وجبت) هو معطوف على شيء مقدر ، أى قلت هذا شيء عجيب ، وما معنى قوله لكل منهما وجبت مع اختلاف الشاء بالخير والشر . **قوله** (قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم إلخ) الظاهر أن قوله «أيما مسلم» هو المقول حينئذ يكون قول عمر لكل منهما «وجبت» ، قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله ﷺ «أدخله الله الجنة» ، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس ، والأول أظهر ، وعرف من القصة أن المثنى على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد ، وكذا في قول عمر «قلنا وما وجبت» إشارة إلى أن السائل عن ذلك هو وغيره . وقد وقع في تفسير قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبا بن كعب عن سؤال عن ذلك . **قوله** (قلنا وثلاثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربع كالخمس مثلاً ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال . **قوله** (ثم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير : إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه أن يكتبني في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء إلى الاكتفاء بالتركية واحد . كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدلل به المصنف على أن أقل ما يكتبني به في الشهادة اثنان كما سيأتى في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قال الداودي : المستبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة لأن شهادة

(١) ظاهر كلام الزين في (التهذيب) والشارح في (تهذيب التهذيب) في ترجمة أبي الأسود وترجمة عبد الله المذكور أن عبد الله قد سمع من أبي الأسود ، ولم ينقل عن أحد أنه لم يسمع منه ، وذلك هو ظاهر صنيع البخاري هنا ، لأنه لا يكتبني بالمعاصرة . واثقه أعلم

العدو لا قبل . وفي الحديث فضيلة هذه الأمة ، وإعمال الحكم بالظاهر . ونقل الطيبي عن بعض شراح « المصابيح » ، قال : ليس معنى قوله ، أنتم شهداء الله في الأرض ، أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ، ولا العكس ، بل معناه أن الذي أنثوا عليه خيرا رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة ، وبالعكس . وتعميقه الطيبي بأن قوله « وجبت » بعد الثناء حكم عقب وصفا مناسبا فأشهر بالعلة . وكذا قوله ، أنتم شهداء الله في الأرض ، لأن الإضافة فيه للترتيب لأنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتركية للأمة بعد أداء شهادتهم ، فينبغي أن يكون لها أثر . قال : والى هذا يوصي قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) الآية . قلت : وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية ، أخرجه الحاكم . وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في التفسير ، وفيه أن الذي قال للنبي ﷺ « ما قولك وجبت » هو أبي بن كعب . وقال النووي : قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أنثى عليه أهل الفضل . وكان ذلك مطابقا للواقع . فهو من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه . قال : والصحيح أنه على عمومته وأن من مات منهم فألم الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا لإلزام يستدل به على تعينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا « ما من مسلم يموت فبشهادته أربعة من جيرانه الأديين أنهم لا يعلمون منه إلا خيرا إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون » ، ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال « ثلاثة » بدل أربعة وفي أسناده من لم يسم ، وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ، وقد وقع في رواية النضر المشار إليها أولا في آخر حديث أنس « إن الله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر » ، واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة . وسيأتى البحث عن ذلك في باب النهي عن سب الأموات ، آخر الجنائز ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستقاضة ، وأن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبلها قبل الاستفصال . وفيه استعمال الثناء في الشر للمواخاة والمشاكلة ، وحقيقته إنما هي في الخير . والله أعلم

٨٦ - باب ما جاء في عذاب القبر ، وقوله تعالى [الأنعام ٩٣] :

﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾
هو الهوان . والهوان الرفق . وقوله جل ذكره [التوبة ١٠١] : ﴿ سَعُدْهُمْ مَرْثِيْنَ ثُمَّ يُرْثَوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾
وقوله تعالى [غافر ٤٥] : ﴿ وَحَاقَ بِالْأَفْرَعُونَ بِسُوءِ الْعَذَابِ ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ يَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾

١٣٦٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سميد بن عبيدة عن البراء بن عازب

رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « إِذَا أُعِيدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُنِيَ ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ » (يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ)

حديث محمد بن بشير حدثنا غندر حدثنا شعبة بهذا ، وزاد (يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) زَلَّتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

[الحديث ١٢٦٦ - طرفه في : ٤٦٩٩]

١٣٧٠ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني أبي عن صالح حدثني نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره قال « أطلع النبي ﷺ على أهل القايب فقال : وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا . قِيلَ لَهُ : تَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ قَالَ : مَا أَتَمُّ بِاتِّمَاعِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَجِيبُونَ »

[الحديث ١٣٧٠ طرفه في : ٣٩٨٠ ، ٤٠٣٦]

١٣٧١ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا يَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقًّا ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى) »

[الحديث ١٣٧١ - طرفه في : ٣٩٨٠ ، ٤٠٣٦]

١٣٧٢ - **حديث** عبد الله بن أبي عن شعبة سمعت الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها « أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَ : نَعَمْ ، عَذَابُ الْقَبْرِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَوةٍ إِلَّا تَقَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . زَادَ غُندَرُ : « عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ »

١٣٧٣ - **حديث** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها تقول « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءَ . فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَجَّ الْمُسْلِمُونَ صَجَّةً »

١٣٧٤ - **حديث** عمار بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه حدثهم أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْ أَهْلَابِهِ - وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِجَالِهِمْ - أَنَاهُ تَسَكَّنَ فَيَقْدِمَانِ فَيَقُولَانِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ لِحَدِّثِ ﷺ . فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ . يُقَالُ لَهُ : انْظُرْ إِلَى مُقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ ، قَدْ أَبْدَلَاكَ اللَّهُ بِمُقْعَدٍ مِنَ الْجَنَّةِ ، فَبَرَأَاهُمَا جَمِيعًا » قَالَ قَتَادَةُ : وَذَكَرْنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ « وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ :

مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا نَلَيْتَ. وَيُضْرَبُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرُ الثَّمَلَيْنِ «

قوله (باب ما جاء في عذاب القبر) لم يتعرض المصنف في الترجمة ليكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد ، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركه لأن الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتخذ الحكم في ذلك واكتفى بانبات وجوده ، خلافا لمن نقاه مطلقا من الحوارج وبعض المعتزلة كعسار ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له . وذهب بعض المعتزلة كالجلياني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضا . قوله (وقوله تعالى) بالجر عطفًا على عذاب القبر ، أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة . وكان المصنف قدم ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكره في القرآن ، خلافا لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الأحاد . فأما الآية التي في الأنعام فروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم) قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأبدانهم انتهى . ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأبدانهم) وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة ، وإنما أضيف العذاب إلى القبر ليكون معظمه يقع فيه ، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا ، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن ، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله . قوله (وقوله جل ذكره : سنعذبهم مرتين) وروى الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط أيضا من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال : خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : اخرج يا فلان فأنك مذاقق ، فذكر الحديث ، وفيه دفع الله المناقين ، فهذا العذاب الأول ، والعذاب الثاني عذاب القبر . وروى أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه ، ومن طريق محمد بن ثور عن معمر عن الحسن : سنعذبهم مرتين : عذاب الدنيا وعذاب القبر ، وعن محمد بن إسحق قال : بلغني ، فذكر نحوه . وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافا عن غير هؤلاء : والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر ، والآخرى تحتمل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك . قوله (وقوله تعالى (وحاق بال فرعون) الآية) روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال : أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها . ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه ، وليث ضعيف ، وسيأتي بعد باين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة . قال القرطبي : الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر . وقال غيره : وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسرا مبينا ، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقا لا على من خصه بالكفار . واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد ، وهو قول أهل السنة كما سيأتي . واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى (أخرجوا أنفسكم) والمراد الأرواح ، وهي مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وستأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى (ويسألونك عن الروح) الآية . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث

م - ۳۰ ج ۳ * فتح الباری

البراء في قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلقمة، وبالسباع بين علقمة وسعد بن عبيدة. **قوله** (إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد) في رواية الحوى والمستعمل وشم يشهد، هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ، وقد أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ أبين من لفظه قال: ان المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمداً في قبره فذلك قوله الخ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ: ان النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال: إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمداً رسول الله، الحديث. **قوله** في الطريق الثانية (هذا وزاد) **﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾** نزلت في عذاب القبر (يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة، وليس كذلك، وإنما هو بالهتئ)، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث، وبقية عندهم، يقال له من ربك؟ فيقول: ربى الله ونبي محمد، والقدر المذكور أيضاً أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيشمة عن البراء، وقد اختصر سعد وخيشمة هذا الحديث جداً، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن طريق خيشمة فزاد فيه: ان كان صالحاً وفق، وان كان لا خير فيه وجد أبه، وفيه اختصار أيضاً وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولاً مبيناً أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في أوله: استمضيوا بالله من عذاب القبر، وفيه: فترد روحه في جسده، وفيه: فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربى الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الاسلام. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بهت فيكم؟ فيقول: هو رسول الله. فيقولان له: وما يدريك؟ فيقول: قرأت القرآن كتاباً ثم فأنت به وصدقت. فذلك قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾، وفيه: وان الكافر تعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاهاه لا أدري، الحديث. وسيأتى نحو هذا في حديث أنس سادس أحاديث الباب، ويأتى السلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. قال الكرماني: ليس في الآية ذكر عذاب القبر، فقلعه سعى أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليبا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف، ولأن القبر مقام المهل والوحشة، ولأن ملاقات الملائكة مما يهاب منه ابن آدم في العادة. ثانياً حديث ابن عمر في قصة أصحاب القليب قليب بدر وفيه قوله ﷺ: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، وأورده هنا مختصراً، وسيأتى مطولاً في المغازى. وصالح المذكور في الإسناد هو ابن كيسان. ثالثاً حديث عائشة قالت: وإنما قال النبي ﷺ: إنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق، وهذا مصير من عائشة الى رد رواية ابن عمر المذكورة، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقه من رواه غيره عليه. وأما استدلالها بقوله تعالى ﴿انك لا تسمع الموتى﴾ فقالوا معناها لا تسمعهم سماعاً ينفهم، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله. وقال السهيلي: عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ، فغيرها ممن حضر أحفظ للفظ النبي ﷺ، وقد قالوا له: يا رسول الله أتخطب قوما قد جيفوا؟ فقال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، قال: وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذانهم وهم كما هو قول الجمهور، أو بأذان الروح على رأى من يوجه السؤال الى الروح من غير رجوع الى الجسد. قال: وأما الآية فإنها كقوله تعالى ﴿أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى﴾ أى إن الله هو الذى يسمع ويهتدى انتهى. وقوله: إنما لم تحضر صحيح، لكن لا يقبح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت

ذلك ممن حضره أو من النبي ﷺ بعد . ولو كان ذلك قادحا في روايتها لقدم في رواية ابن عمر فإنه لم يحضر أيضا ، ولا مانع أن يكون النبي ﷺ قال اللفظين معا فإنه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين : لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يتمتع كقوله تعالى (إنا عرضنا الأمانة) الآية ، وقوله (فقال لها وللارض اثبتا طوعا أو كرها) الآية . وسيأتي في المغازي قول قتادة : إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه وتوبخا ونقمة انتهى . وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط ، وأن الله يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلد ويألم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرق أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه . والحامل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقدام ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالصليب . وجوابهم أن ذلك غير متمتع في القدرة ، بل له نظير في العادة وهو النائم فإنه يجد لذة وألما لا يدرك جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألما أو لذة لما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم لإبقاء عليهم لئلا يتدافعوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور المسمكوت إلا من شاء الله . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله ، أنه ليسمع خفق ناعلم ، وقوله ، تختلف أضلأه لضمة القبر ، وقوله ، يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق ، وقوله ، يضرب بين أذنيه ، وقوله ، فيقعدانه ، وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الأفاقة ، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم . (تنبيه) : وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القليب وتوبيخه لم يدل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القليب وقعت وقت المسألة وحينئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد ، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر المستول يعذب ، وأما إنكار عائشة فمحمول على غير وقت المسألة فيستق الحبران . ويظهر من هذا التقرير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم . رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية . قوله (سمعت الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء سليم بن الأسود المحاربي . قوله (عن أبيه) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن أشعث وسمعت أبي . قوله (أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات ، ودخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم ، وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول لهما مجازا ، والإفراد بحمل على المتكلمة . ولم أقف على اسم واحدة منهما . وزاد في رواية أبي وائل ، فكذبتهما ، ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت ، دخلت على امرأة من اليهود وهي

نقول : هل شعرت أنكم تفتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله ﷺ وقال : إنما يفتن يهود . قاله عائشة : فلبثنا ليالي ، ثم قال رسول الله ﷺ : هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت رسول الله ﷺ يستعيد من عذاب القبر ، وبين هاتين الروايتين مخالفة ، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية ، وفي الأول أنه أقرها . قال النووي تبعا للطحاوي وغيره : هما قصتان ، فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة الأولى ، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة ، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستددة إلى الانسكار الأول ، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل بآياته انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أنه ﷺ كان يتعوذ سرا فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به انتهى . وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم ، وقد تقدم في « باب التعوذ من عذاب القبر » في الكسوف من طريق عمرة عن عائشة « ان يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أعذب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ عائذا بالله من ذلك . ثم ركب ذات غداة مركبا خضفت الشمس ، فذكر الحديث ، وفي آخره « ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر ، وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه ﷺ لم يكن علم بذلك . وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة « ان يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة اليها شيئا من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وراك الله عذاب القبر . قالت : فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيامة . ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادى بأعلى صوته : أيها الناس استعيذوا بالله من عذاب القبر ، فان عذاب القبر حق ، وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿ يثيب الله الدين آمنوا ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ﴾ والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ، ثم أعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم لجزم به وحذر منه وبألف في الاستعاذة منه تعليقا لأمره وإرشادا ، فانتفى التعارض بحمد الله تعالى . وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة فيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب . قوله (قال نعم عذاب القبر) كذا للأكثر ، زاد في رواية الحموي والمستمل « حق » ، ونسب مجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق : زاد غندر « عذاب القبر حق » ، فتبين أن لفظ « حق » ليس في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة ، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك . وقد أخرج طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . (تنبيه) : وقع قوله « زاد غندر الخ » في رواية أبي ذر وحده ، ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو غلط . خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورده مختصرا جدا بلفظ « قام رسول الله ﷺ خطيبا فذكر قصة القبر التي يفتن فيها المرء » ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجعة ، وهو مختصر ، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجعة « وحالت بيني وبين أن أقوم آخر كلام رسول الله ﷺ » ، فلما سك

صحيحهم قلت لرجل قريب مني : أى بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه ؟ قال قال : قد أوحى إلى أنكم تقتنون في القبور قريبا من قسنة الدجال ، انتهى . وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه ، وفيه من الزيادة « يؤتى أحكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ، الحديث ، فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من فهم الرجل المذكور لأسماء فيه . وأخرجه في كتاب الجملة من طريق فاطمة أيضا وفيه أنه « لما قال أما بعد لفظ نسوة من الانصار ، وأنها ذهبت لتسكتين فاستفهمت عائشة عما قال ، فجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين ، وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني . ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن . ولأحد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعا « إذا دخل الإنسان قبره فإن كان مؤمنا احتف به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام ، فيناديه الملك : اجلس ، فيجلس فيقول : ما تقول في هذا الرجل محمد ؟ قال : أشهد أنه رسول الله . قال : على ذلك عشت وعليه ميت ، وعليه تبعث ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الحديث الذى يليه . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم ، ووقع في بعض النسخ هنا « زاد عند عذاب القبر ، وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذى قبله ، وأما حديث أسماء فلا رواية للفرد فيه . سادس أحاديث الباب حديث أنس ، وقد تقدم بهذا الاسناد في « باب خفق النعال ، وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل البصرى ، وسعيد هو ابن أبى عروبة . قوله (إن العبد إذا وضع في قبره) كذا وقع عنده مختصرا ، وأوله عند أبى داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند « أن نبى الله ﷺ دخل نخلا لبنى النجار ، فسمع صوتا ففرع فقال : من أصحاب هذه القبور ؟ قالوا : يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية . فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر ومن قسنة الدجال . قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : إن العبد « فذكر الحديث ، فأعاد بيان سبب الحديث . قوله (وأنه ليمسح قرع نعلهم) زاد مسلم « إذا انصرفوا ، وفي رواية له « يأتيه ملكان ، زاد ابن حبان والترمذى من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة « أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر التكبير ، وفي رواية ابن حبان « يقال لها منكر ونكير ، زاد الطبرانى في الأوسط من طريق أخرى عن أبى هريرة « أعينهما مثل قدر النحاس ، وأنيابهما مثل صياحى البقر ، وأصواتهما مثل الرعد ، ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطنان في أشعارهما ، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها ، وأورد ابن الجوزى في « الموضوعات ، حديثا فيه « أن فيهم رومان وهو كبيرهم ، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير ، وأن اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير . قوله (فيقعدانه) زاد في حديث البراء قتادة روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب ، وزاد ابن حبان من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة ، فإذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجله . فيقال له : اجلس ، فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب ، زاد ابن ماجه من حديث جابر « فيجلس فيمسح عينيه ويقول : دعنى أصلى . » قوله (فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد) زاد أبو داود في أوله « ما كنت تعبد ؟ فإن هداه الله قال : كنت أعبد الله . فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ، ولأحد من حديث عائشة « ما هذا الرجل الذى كان فيكم ، وله من حديث أبى سعيد « فإن كان مؤمنا قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله .

فيقال له : صدقت ، زاد أبو داود ، فلا يسأل عن شيء غيرهما ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في العلم والطهارة وغيرهما ، فأما المؤمن أو المؤمنة فيقول : محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبتنا وأمانا وابتعننا . فيقال له : ثم صالحا ، وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور ، فيقال له : ثم نومة العروس ، فيسكون في أحلى نومة نامها أحد حتى يبعث ، وللترمذى في حديث أبي هريرة ، ويقال له : ثم ، فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهلها إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ، ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة ، ويقال له : على اليقين كنت وعليه ميت وعليه تبعث إن شاء الله . **قوله** (فيقال له : انظر الى مقعدك من النار) في رواية أبي داود ، فيقال له : هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فأبدلك الله به بيتا في الجنة . فيقول : دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي ، فيقال له : اسكت ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، وكان هذا منزلك لو كفرت بربك ، ولابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح ، فيقال له : هل رأيت الله ؟ فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله ، فتخرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضا فيقال له : انظر الى ما وراك الله ، وسيأتي في أواخر الرقاق من وجه آخر عن أبي هريرة ، لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا ، وذكر عكسه . **قوله** (قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره) زاد مسلم من طريق شيخان عن قتادة ، سبعون ذراعا ، ويملا خضرا الى يوم يبعثون ، ولم أقف على هذه الزيادة وموصولة من حديث قتادة . وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد ، ويفسح له في قبره ، وللترمذى وابن حبان من حديث أبي هريرة ، فيفسح له في قبره سبعين ذراعا ، زاد ابن حبان ، في سبعين ذراعا ، . وله من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويرحب له في قبره سبعون ذراعا ، وينور له كالقمر ليلة البدر ، وفي حديث البراء الطويل ، فينادى مناد من السماء : إن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة واقفحوا له بابا في الجنة والبسوه من الجنة . قال فيأتيه من روحها وطبها ، ويفسح له فيها مد بصره ، زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ، فيزداد غبطة وسرورا ، فيعاد الجلاء الى ما بدأ منه ويجعل روحه في نسمة طائر يعلق في شجر الجنة ، ^(١) . **قوله** (وأما المنافق والكافر) كذا في هذه الطريق بواو العطف ، وتقدم في باب خفق النعال ، بها ، وأما الكافر أو المنافق ، بالشك ، وفي رواية أبي داود ، وإن الكافر إذا وضع ، وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة ، وكذا في حديث البراء الطويل ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، وإن كان كافرا أو منافقا ، بالشك ، وله في حديث أسماء ، فإن كان كافرا أو كافرا ، وفي الصحيحين من حديثها ، وأما المنافق أو المرتاب ، وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذى ، وأما المنافق ، وفي حديث عائشة عند أحمد ، وأبي هريرة عند ابن ماجه ، وأما الرجل السوء ، وللطبراني من حديث أبي هريرة ، وإن كان من أهل الشك ، فاختلقت هذه الروايات لفظا وهي مجمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يسأل ، ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محقا وإن مبطلا ، ومستندهم في ذلك ما رواه

(١) خرج الإمام أحمد عن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرحمه الله الى جسده يوم يبعثه ، قال الحافظ ابن كثير في إسناده هذا الحديث : أنه إسناده صحيح عزير عظيم . قال : ومعنى « يعلق » أي يأكل . وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود مرفوعا : أرواح الشهداء في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث شاءت ، ثم تأوي الى تلك القناديل ، الحديث . والله أعلم

عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال : إنما يفتن رجلان : مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه ، وهذا موقوف . والاحاديث الناصة على أن الكافر يسأل سرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول ، وجزم الترمذى الحكيم بأن الكافر يسأل ، واختلف في الطفل غير المميز لجزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلقن . واختلف أيضا في النبي هل يسأل ، وأما الملك فلا أعرف أحدا ذكره ، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يختص بمن شأنه أن يفتن ، وقد مال ابن عبد البر إلى الأول وقال : لا بأس بتدل على أن الفتنة لمن كان منسوباً إلى أهل القبلة ، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل عن دينه . وتعقبه ابن القيم في «كتاب الروح» ، وقال : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم ، قال الله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين ﴾ وفي حديث أنس في البخاري : وأما المنافق والكافر ، يروا العطف ، وفي حديث أبي سعيد : فإن كان مؤمناً - فذكره وفيه - وإن كان كافراً ، وفي حديث البراء : وإن الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا - فذكره وفيه - فيأتيه منكر ونكير ، الحديث أخرجه أحمد هكذا ، قال : وأما قول أبي عمر : فأما الكافر الجاحد فليس يسأل عن دينه ، لجوابه أنه نفي بلا دليل ، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه ، قال الله تعالى ﴿ فلننساّن الذين أرسل اليهم ولننساّن المرسلين ﴾ وقال تعالى ﴿ فوديك لنسألهم أجمعين ﴾ لكن للنافي أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة . قوله (فيقول لا أدري) في رواية أبي داود المذكورة ، وإن الكافر إذا وضع في قبره أنه ملك فيبتهر فيقول له : ما كنت تعبد ، وفي أكثر الاحاديث : فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل ، وفي حديث البراء : فيقولان له من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، وهو أتم الاحاديث سياقا . قوله (كنت أقول ما يقول الناس) في حديث أسماء وسمعت الناس يقولون شيئا فقلت ، وكذا في أكثر الاحاديث . قوله (لا دريت ولا تليت) كذا في أكثر الروايات بمشاة مفتوحة بعد ما لام مفتوحة وتحتانية ساكنة ، قال ثعلب : قوله « تليت » أصله تلوت ، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن ، والمعنى لا دريت ولا اتبع من يدرى ، وإنما قاله بالياء لمواخاة دريت . وقال ابن السكيت : قوله « تليت » إتباع ولا معنى لها ، وقيل صوابه ولا اتليت بزيادة همزتين قبل المشاة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أي ما استطعت ، حكى ذلك عن الأصمعي ، وبه جزم الخطابي . وقال الفراء : أي قصرت كأنه قيل لا لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية ثم أنت لا تدري وقال الأزهري : الأولى يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة . وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية « لا دريت ولا أنليت » بزيادة ألف وتسكين المشاة كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه ، وهو من الاتلاء يقال ما أتلت إبله أي لم تلد أولادا يتبعونها . وقال قول الأصمعي أشبه بالمعنى ، أي لا دريت ولا استطعت أن تدري . ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد : لا دريت ولا اهديت ، وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق « لا دريت ولا أفلتت » . قوله (بمطارق من حديد ضربة) تقدم في « باب خفي النعال » بلفظ « بمطرقة » على الأفراد ، وكذا هو في معظم الأحاديث . قال الكرماني : الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة . وفي حديث البراء « لو ضرب بها جبل لصار

ترابا ، وفي حديث أسماء ، ووسط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته حجرة مثل غرب البعير تضربه ما شاء الله سبحانه لا تسمع صوته فترحمه ، وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التي أشرنا إليها ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له : هذا منزلك لو آمنت بربك ، فأما إذا كفرت فإن الله أبدلك هذا ، ويقطع له باب إلى النار ، زاد في حديث أبي هريرة « فيزداد حسرة وثبورا ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه » ، وفي حديث البراء « فينادى مناد من السماء : أفرشوه من النار ، وألبسوه من النار ، وافتحوا له بابا إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها . **قوله** (من يليه) قال الملهب : المراد الملائكة الذين يلون قننته ، كذا قال ، ولا وجه لتخصيصه بالملائكة فقد ثبت أن الهائم تسمعه . وفي حديث البراء « يسمعه من بين المشرق والمغرب ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد « يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين ، وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد ، لكن يمكن أن يخص منه الجماد . ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البراء « يسمعه كل دابة إلا الثقلين ، والمراد بالثقلين الإنس والجن ، قبل لم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض . قال الملهب : الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعهم صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة ، وقد أثنى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله إبقاء عليهم كما تقدم . وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث : منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد بن أرقم وأم خالد في الصحيحين أو أحدهما ، وعن جابر عند ابن ماجه ، وأبي سعيد عند ابن مردويه ، وعمر وعبد الرحمن بن حسنة وعبد الله بن عمرو عند أبي داود ، وابن مسعود عند الطحاوي ، وأبي بكرة وأسماء بنت يزيد عند النسائي ، وأم مبشر عند ابن أبي شيبة ، وعن غيرهم . وفي أحاديث الباب من القوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين . والمسألة وهل هي واقعة على كل واحد ؟ تقدم تقرير ذلك ، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكم الترمذي وقال : كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيم الرسل فإن أطاعوا فذاك وإن أبوا أعزلوم وهوجلوا بالعذاب ، فلما أرسل الله محمدا رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب ، وقبل الإسلام بمن أظهره سواء أسر الكفر أولا ، فلما ماتوا قبض الله لهم فتاني القبر ليستخرج سرهم بالسؤال وليز الله الخبيث من الطيب ويثبت الله الذين آمنوا ويضلل الله الظالمين انتهى . ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعا « إن هذه الأمة تبتلى في قبورها ، الحديث أخرجه مسلم ، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث ، ويؤيده أيضا قول المسكين « ما تقول في هذا الرجل محمد ، وحديث عائشة عند أحمد أيضا بإفظ « وأما فتنة القبر فهي فتنون وعنى تسألون ، وجنح ابن القيم إلى الثاني . قال : ليس في الأحاديث ما يبنى المسألة عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور « أنه نبي ذلك عن غيرهم ، قال : والذي يظن أن كل نبي مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم إقامة الحجية عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجية . وحكى في مسألة الأطفال احتالا ، والظاهر أن ذلك لا يمتنع في حق المميز دون غيره . وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال : كنت أسمع الناس يقولون ميتا فقلته ، وفيه أن الميت يحيا في قبره للمسألة خلافا لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا ثنتين ﴾ الآية قال : فلو كان يحيا في قبره لزم أن يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاثا وهو خلاف النص ، والجواب بأن مراد بالحياة في القبر للمسألة ليست الحياة المستقرة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتديره وتصرفه

وتحتاج الى ما يحتاج اليه الاحياء ، بل هي مجرد اعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الاحاديث الصحيحة ، فهي لإعادة عارضة ، كما حي خلق لكثير من الانبياء لمساكنهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى . وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق

٨٧ - باب التعموذ من عذاب القبر

١٣٧٥ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى حدثنا شعبة قال حدثني عون بن أبي جعيفة عن أبيه عن البراء بن عازب عن أبي أيوب رضى الله عنهم قال « خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس ، فسمع صوتاً قال : يهود تمذب في قبورها » . وقال النضر : أخبرنا شعبة حدثنا عون سمعت أبي سمعت البراء عن أبي أيوب رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٣٧٦ - **حدثنا** مغل حدثنا وهيب عن موسى بن عتبة قال : حدثني ابنه خالد بن سعيد بن العاص « أنها سمعت النبي ﷺ وهو يتعوذ من عذاب القبر » .

[الحديث ١٣٧٦ - طرقة في ٦٦٤]

١٣٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة لمحيا والمات ، ومن فتنة المسيح الدجال »

قوله (باب التعموذ من عذاب القبر) قال الزين بن المنير : أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله ، وإنما أفردتها عنها لأن الباب الأول يعقود لثبوته ردا على من أنكره ، والثاني لبيان ما ينبغي اعتياده في مدة الحياة من التوسل الى الله بالنجاة منه والابتهال اليه في الصرف عنه . **قوله** (أخبرنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . **قوله** (عن أبي أيوب) هو الأنصاري . وفي هذا الاسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبو جعيفة . **قوله** (وجبت الشمس) أى سقطت ، والمراد غروبها . **قوله** (فسمع صوتاً) قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة المذاب أو صوت اليهود الملعدين أو صوت وقع العذاب . قلت : قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسراً ولفظه « خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس ومعى كوز من ماء ، فانطلق لحاجته حتى جاء فوضأته فقال : أسمع ما أسمع ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : أسمع أصوات اليهود يصذبون في قبورهم » . **قوله** (يهود تمذب في قبورها) هو خبر مبتدأ أى هذه يهود ، أو هو مبتدأ خبره محذوف . قال الجوهري : اليهود قبيلة والأصل اليهوديون غذفت باء الاضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد لجمع على قياس شعير وشعيعة ثم عرف الجمع بالآلف واللام ولولا ذلك لم يجر دخول الآلف واللام لأنه معرفة مؤنث مجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف للعلية والتأنيث ، وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة وإنما تمذب اليهود ، وإذا ثبت أن اليهود تمذب يهوديتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . **قوله** (وقال النضر

(خ) ساق هذه الطريق لتصريح عون فيها بسماعه له من أبيه وسماع أبيه له من البراء ، وقد وصلها الاسماء إلى من طريق أحمد بن منصور عن التضرع ولم يسق المتن ، وساقه لإسحق بن راهويه في مسنده عن التضرع بلفظه . فقال : هذه يهود تعذب في قبورها ، قال ابن رشد : لم يجر للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر ، فلهذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذي قبله ، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، قال : ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه عليه السلام تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود ، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ . ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه . قال : وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف في الأغماض . وقال الكرماني : العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله . قوله (حدثنا علي) هو ابن أسد ، وبنت خالد اسمها أمة وتكنى أم خالد ، وقد أوردته المصنف في الدعوات من وجه آخر ، عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحدا سمع من النبي غيرها ، فذكره . ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظه ، واستجروا بالله من عذاب القبر فان عذاب القبر حق . قوله في حديث أبي هريرة (كان رسول الله ﷺ يدعو) زاد الكشميني ، ويقول : «وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة»

٨٨ - باب عذاب القبر من الغيبة والبول

١٣٧٨ - **عَرَشًا** قُتِيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «سَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ : إِنِّهُمَا كَيْدُ بَانٍ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ . ثُمَّ قَالَ : بَلَى ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْمَى بِالنَّمِيمَةِ ، وَأَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَعْتِرُ مِنْ بَوْلِهِ . قَالَ : ثُمَّ أَخَذَ عُوْدًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بَاثْنَيْنِ ، ثُمَّ عَوَّرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ ثُمَّ قَالَ : لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا ، مَا لَمْ يَبْسَا»

قوله (باب عذاب القبر من الغيبة والبول) قال الزين بن المنير : المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما ، لا نفي الحكم عما عداهما . فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فیهما ، لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما أنهما أمكن في ذلك من غيرهما ، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ، استترهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وليس فيه للغيبة ذكر ، وإنما ورد بلفظ النيمة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النيمة لأن النيمة مشتملة على ضربين : نقل كلام المغتاب إلى الذي اغتابه ، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده . قال ابن رشد : لكن لا يلزم من الوعيد على النيمة ثبوته على الغيبة وحدها ، لأن مسسة النيمة أعظم ، وإذا لم تساوها لم يصح اللاحق إذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف ، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لئلا يكون له في ذلك نصيب انتهى . وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بيناه في الطهارة ، فالظاهر أن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ووافقه أهل

٨٩ - بَابُ الْمَيْتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْمَشِيِّ

١٣٧٩ - **مَرْشَدٌ** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا مات عرض عليه معقده بالقدادة والعشي »، إن كان من أهل الجنة من أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار من أهل النار ، فيقال : هذا معقودك حتى يبعثك الله يوم القيامة »

[الحديث ١٣٧٩ - طرفاه في : ٣٢٤٠ ، ٦٥١٥]

قوله (باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أورد فيه حديث ابن عمر ؓ أن أحدهم إذا مات غرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، قال ابن التين : يحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها . ومعنى قوله (حتى يبعثك الله ، أى لا تصل إليه الى يوم البعث .) ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي ، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء . ليدرك ذلك فغير متنع أن تعاد الحياة الى جزء من الميت أو أجزاءه وتصح مخاطبته والعرض عليه انتهى . والأول موافق للأحاديث المتقدمة قبل بابين في سياق المسألة . وعرض المقعدين على كل أحد . وقال القرطبي : يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط ، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن . قال : والمراد بالغداة والعشي وقتها وإلا فالوقوع لا صباح عندهم ولا مساء . قال : وهذا في حق المؤمن والكافر واضح ، فأما المؤمن المخاط فحتمل في حقه أيضا ، لأنه يدخل الجنة في الجملة ، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تروح في الجنة . ويحتمل أن يقال : إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها ، فان فيه قدرا زائدا على ما هي فيه الآن . قوله (ان كان من أهل الجنة فن أهل الجنة) اتحد فيه الشرط والجزاء لفظا ولا بد فيه من تقدير ، قال التوريشي : التقدير إن كان من أهل الجنة فقداه من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه . وقال الطيبي : الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظا دل على الفخامة ، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المقعد انتهى . ووقع عند مسلم بلفظ (ان كان من أهل الجنة فالجنة ، أى فالعرض الجنة . وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر ، وأن الروح لا تقف بقاء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدلل به على أن الأرواح على أقدية التبور^(١) . قال : والمعنى عندي أنها قد تكون على أقدية قبورها لا أنها لا تفارق الأقدية ، بل هي كما قال مالك إنه بلذنه أن الأرواح تروح حيث شئت . قوله (حتى يبعثك الله يوم القيامة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك ؓ حتى يبعثك الله اله يوم القيامة ، وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك ، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم ، قال : والمعنى حتى يبعثك الله الى ذلك المقعد . ويحتمل أن يعود الضمير الى الله ، فألى الله ترجع الآءور ، والأول

(٩) ما قاله ابن عبد البر ومالك في الأرواح خفيف بخلاف لظاهر القرآن الكريم ، وقد دل ظاهر القرآن على أن الأرواح مسكنة عند الله سبحانه وتعالى من العذاب والنجم ما شاء الله من ذلك ، ولا مانع من عرض العذاب والتعذيب عليها وإحساس البدن أو ما بقى منه بما شاء الله من ذلك كما هو قول أهل السنة ، والدليل المعارج إليه قوله تعالى «فإني أتيت الأضواء حين موتها ، والتي لم آت في منامها ، فويلك التي قضى عليها الموت ، ورسلى الأخرى إلى أجل مسمى» . وقد دلت الأحاديث على إعادة الحياة إلى الجسد بعد الدفن عند السؤال ، ولا مانع من إعادتها إليه فيما يشاء الله من الأوقات كوقت السلام عليه . وثبت في الحديث الصحيح أن أرواح المؤمنين في شكل منور تطلق بصير الجنة ، وأرواح الشهداء في أجواف طير خضر تسبح في الجنة حيث شاءت . الحديث . والله أعلم

أظهر ٥١ . وبؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ « ثم يقال : هذا مقعدك الذي تبعك إليه يوم القيامة » أخرجه مسلم . وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري

٩٠ - باب كلام الميت على الجنائز

١٣٨٠ - **عُرِّشَ** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا وَضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ قَدَّمُونِي ، قَدَّمُونِي . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ : يَا وَيْلَهَا ، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا ؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَيَّقَ »

قوله (باب كلام الميت على الجنائز) أى بعد حملها . أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين بابا ، وترجم له « قول الميت وهو على الجنائز قدموني ، قال ابن رشيد : الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها وهي « باب السرعة بالجنائز ، لاشتغال الحديث على بيان موجب الاسراع ، وكذلك هذه الترجمة مناسبة لما قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز لأنها حينئذ يظهر لها ما تقول إليه فتقول ما تقول

٩١ - باب ما قبل في أولاد المسلمين . وقال أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ :

« مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحَيْثَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ »

١٣٨١ - **عُرِّشَ** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَبَّيْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مِنْ نَاسٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحَيْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ يَوْمَئِذٍ »

١٣٨٢ - **عُرِّشَ** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا تَوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ لَهُ مُرَضِعًا فِي الْجَنَّةِ »

[الحديث ١٣٨٢ - طرقة في : ٣٢٥٥ ، ٦١٩٥]

قوله (باب ما قيل في أولاد المسلمين) أى غير البالغين . قال الزين بن المنير : تقدم في أوائل الجنائز ترجمة « من مات له ولد فاحتسب » وفيها الحديث المصدر به ، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مال الأولاد ، ووجه اتزان ذلك أن من يكون سبيبا في حجب النار عن أبوه أولى بأن يحجب هو لأنه أصل الرحمة وسببها . وقال النووي : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة . وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة ، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « توفى صبي من الأنصار فقلت : طوبى له لم يعمل سوءا ولم يدركه . فقال النبي ﷺ : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلا ، الحديث . قال والجواب عنه أنه له لها من المسارعة الي القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى . وقال القرطبي : نبي بعضهم

الخلاف في ذلك . وكأنه عني ابن أبي زيد فإنه أطلق الإجماع في ذلك ، وأصله أراد إجماع من بعده . وقال المازري : الخلاف في غير أولاد الأنبياء انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي بدأ به كاسياني ، فإن فيه التصريح بادخال الأولاد الجنة مع آبائهم . وروى عبد الله بن أحمد في زبادات المسند عن علي مرفوعا ، أن المسلمين وأولادهم في الجنة ، وأن المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ (والذين آمنوا واتبعتهم) الآية ، وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس . قوله (وقال أبو هريرة الخ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله وإياهم بفضل رحمته الجنة » ، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا ، لا يموت لإحدا كن ثلاثة من الولد فتحسب إلا دخلت الجنة ، الحديث . وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال لاسراء : دفنت ثلاثة ؟ قالت : نعم . قال : لقد احتظرت بحظار شديد من النار ، وفي صحيح أبي عوانة من طريق هاشم عن أنس ، مات ابن لزيير لم يخرج عليه ، فقال النبي ﷺ : من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار . . قوله (كان له) كذا الأكثر أي كان موتهم له حجابا ، وللكشمي « كانوا ، أي الأولاد . قوله (ثلاثة من الولد) سقط قوله « من الولد » في رواية أبي ذر ، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز في « باب فضل من مات له ولد فاحتسب » ، وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك . قوله (لما توفي إبراهيم) زاد الاسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده « ابن رسول الله ﷺ » ، وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ « توفي ابنه إبراهيم » . قوله (أن له مرضعا في الجنة) قال ابن التين : يقال امرأة مرضع بلاهاء مثل حائض ، وقد أرضعت فهي مرضعة إذا بني من الفعل ، قال الله تعالى (ثمهل كل مرضعة عما أرضعت) قال : وروى « مرضعا ، بفتح الميم أي إرضاعا انتهى . وقد سبق إلى حكاية هذا الوجه الخطابي ، والأول رواية الجمهور ، وفي رواية عمرو المذكورة « مرضعا ترضعه في الجنة » ، وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في « باب قول النبي ﷺ إنا بك لمحزونون » ، وإيراد البخاري له في هذا الباب يشعر باختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة ، فكأنه توقف فيه أولا ثم جزم به

٩٢ - باب ما قيل في أولاد المشركين

١٣٨٣ - **حدثنا** أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال « سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين ، فقال : الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين » [الحديث ١٣٨٣ - طرقه في : ٦٠٩٧]

١٣٨٤ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول « سئل النبي ﷺ عن ذراري المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين » [الحديث ١٣٨٤ - طرقه في : ٦٠٩٨ ، ٦١٠٠]

١٣٨٥ - **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال : قال النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تُذَنَّبُ الجِبيمة ، هل تَرَى فيها جَذْعًا ؟ »

قوله (باب ما قيل في أولاد المشركين) هذه الترجمة تشعر أيضا بأنه كان متوقفا في ذلك ، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الزوم بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره ، وقد رتب أيضا أحاديث هذا الباب ترتيبا يشير إلى المذهب المختار ، فانه صدره بالحديث الدال على التوقف ، ثم نثي بالحديث المرجح لكونهم في الجنة ، ثم نك بالحديث المصرح بذلك فان قوله في سياقه « وأما الصليان حوله فأولاد الناس ، قد أخرجه في التعبير بلفظ « وأما الولدان الذين حوله فكل مولود يولد على الفطرة . فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا « سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يمنهم فأعطانيهم ، إسناده حسن . وورد تفسير « اللاهين ، بأنهم الأطفال من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه البراز ، وروى أحد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمته قالت « قلت يا رسول الله من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، إسناده حسن . واختلف العلماء قدما وحديثا في هذه المسألة على أقوال : أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى ، وهو منقول عن الحادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقي في الاعتقاد ، عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة ، والحجة فيه حديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . ثانيها أنهم تبع آباؤهم ، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار ، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى (رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما أوحى الله إليه (أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن) وأما حديث « هم من آباؤهم أو منهم » ، فذاك ورد في حكم الحرابي ، وروى أحد من حديث عائشة « سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة . وعن أولاد المشركين ، قال : في النار فقلت : يا رسول الله لم يدركوا الأعمال ، قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار ، وهو حديث ضعيف جدا لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك . ثالثها أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار ، لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيئات يدخلون بها النار . رابعها خدم أهل الجنة ، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى ، والطبراني والبراز من حديث سمرة مرفوعا « أولاد المشركين خدم أهل الجنة ، وإسناده ضعيف . خامسها أنهم يصيرون ترابا ، روى عن ثمامة بن أشرس . سادسها هم في النار حكاه عياض عن أحد ، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا . سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ، ومن أبي عذب ، أخرجه البراز من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة ، وحكى البيهقي في « كتاب الاعتقاد » أنه المذهب الصحيح ، وتعب بأن الآخرة ليست دار تسكيف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى (يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا

يستطيعون) وفي الصحيحين ، ان الناس يؤمرون بالسجود ، فيصير ظهر المنافق طبقا ، فلا يستطيع أن يسجد ، .
 ثامنا أنهم في الجنة ، وقد تقدم القول فيه في باب فضل من مات له ولد ، قال النووي : وهو المذهب الصحيح
 المختار الذي صار اليه المحققون ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ . وإذا كان لا يعذب العاقل
 لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأول ، والحديث سمرة المذكور في هذا الباب ، والحديث
 عمه خنساء المتقدم ، والحديث عائشة الآتي قريبا . ناسعها الوقف . عاشرها الإمساك . وفي الفرق بينهما دقة . ثم
 أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة وسئل عن أولاد المشركين ، وفي
 رواية ابن عباس ذراري المشركين ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل ، لكن عند أحد وأبي
 داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة ، فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت : قلت :
 يا رسول الله ذراري المسلمين ؟ قال : مع آبائهم . قلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ،
 الحديث . وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : سألت خديجة النبي ﷺ
 عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سألته بعد ذلك فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم سألته بعد
 ما استحكم الإسلام فقول (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال : هم على الفطرة ، أو قال : في الجنة ، وأبو معاذ
 هو سليمان بن أدقم وهو ضعيف ، ولو صح هذا لكان قاطعا للزاع رافعا لكثير من الاشكال المتقدم . قوله (الله
 أعلم) قال ابن قتيبة : معنى قوله : بما كانوا عاملين ، أى لو أقام ، فلا تحكروا عليهم بشئ . وقال غيره : أى علم
 أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم شيء (١) لو وجد كيف يكون ، مثل قوله (ولو ردوا
 لعادوا) ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل . (تنبيه) : لم يسمع ابن
 عباس هذا الحديث من النبي ﷺ ، بين ذلك أحد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : كنت أقول في
 أولاد المشركين : هم منهم ، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فلقبته لحدثني عن النبي ﷺ أنه قال
 : ربه أعلم بهم ، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولهم . وهذا أيضا يدفع القول الأول
 الذي حكيناه . وأما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق همام عن أبي
 هريرة ، ففي آخره : قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وكذا
 أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : فقال رجل : يا رسول الله أ رأيت لو مات قبل ذلك ، ولأبي
 داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام ، وأخرج أبو داود عقبه عن ابن
 وهب سمعت مالكا وقيل له أن أهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث يعني قوله : فأبواه يهودانه أو ينصرانه ،
 فقال مالك : احتج عليهم بآخره ، الله أعلم بما كانوا عاملين ، . ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر
 العباد على الاسلام ولأنه لا يضل أحدا وإنما يضل الكافر أبواه ، فأشار مالك الى الرد عليهم بقوله : الله أعلم ، فهو
 دال على أنه يعلم بما يصيرون اليه بعد إيجاده على الفطرة ، فهو دليل على تقدم العلم الذي يتكبره غلاتهم ، ومن ثم قال
 الشافعي : أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا . قوله (عن أبي سلة) هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري ، وتابعه
 يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه ، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ،

وخالفهما الزبيدي ومعه فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلة ، وأخرجه الذهلي في الزهریات ، من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وقد تقدم أيضا من طريق شعيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة . وصنيع البخاري يقتضى ترجيح طريق أبي سلة ، وصنيع مسلم يقتضى تصحيح القولين عن الزهري ، وبذلك جزم الذهلي . قوله (كل مولود) أى من بنى آدم ، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : كل بنى آدم يولد على الفطرة ، وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن ابن إسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر ، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضى أن كل مولود يقع له التهود وغيره عما ذكر ، وانترض أن بعضهم يستمر مسلما ولا يقع له شيء ، والجواب أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه ، بل إنما حصل بسبب خارجي ، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق . وهذا بقوى المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتى . قوله (يولد على الفطرة) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ : ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، وسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه ، وفي رواية له من هذا الوجه : ما من مولود إلا وهو على الفطرة . وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضى العموم ، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الاسلام فقلده الى دينهما ، فتقدير الخبر على هذا : كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودان مثلاً فانهما يهودانه ثم يصير عند بلوغه الى ما يحكم به عليه . ويكنى في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة . وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ : كل بنى آدم يولد على الفطرة ، وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة ، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة عن ذلك فقال : كان هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل الأمر بالجهاد . قال أبو عبيد : كأنه عني أنه لو كان يولد على الاسلام فأت قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرناه . والواقع في الحكم أنهما يرثانه فدل على تغير الحكم . وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره . وسبب الاشتباه أنه حمله على أحكام الدنيا ، فذلك ادعى فيه النسخ . والحق أنه إخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر ، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا . وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف . وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ الاسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب : افروا إن شئتم ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ومحدث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه : واني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، فاجتالهم الشياطين عن دينهم ، الحديث . وقد رواه غيره فزاد فيه : وحنفاء مسلمين ، ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ لأنها إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعمل أنها الاسلام . وقال ابن جرير : قوله ﴿ فأقم وجهك للدين ﴾ أى سدد لطاعته ﴿ حنيفا ﴾ أى مستقيما ﴿ فطرة الله ﴾ أى صفة الله ، وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول ، أو منصوب بفعل مقدر ، أى الزم . وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود : من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام ، وسيأتى في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الاسلام ، وقد قال أحد : من مات أبواه وهما كافران حكم باسلامه . واستدل بحديث الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالاسلام . وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه ، ولا يحكم

باسلامه اذا أسلم أحد أبويه . والحق أن الحديث سيق لبيان ما هو في نفس الأمر ، لا لبيان الأحكام في الدنيا . وحكى محمد بن نصر أن آخر قول أحد أن المراد بالفطرة الاسلام . قال ابن القيم : وقد جاء عن أحد أجوبة كثيرة يحتج فيها بهذا الحديث على أن الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه ، فاذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم . وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال : المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال ﴿ ألست بربكم قالوا بلى ﴾ ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن سمعون ، ونقله أبو يعلى بن الفراء عن إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطه ، وقد سبق في باب اسلام الصبي ، في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها - الى قوله - القيم ﴾ وظاهره أنه من الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر ، ينسبه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه « ثم يقول أبو هريرة اقرءوا إن شئتم ، قال الطيبي : ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث بقوى ما أوله حماد بن سلمة من أوجه : أحدها أن التعريف في قوله « على الفطرة » إشارة الى مهود وهو قوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ ومعنى المأمور في قوله ﴿ فأقم وجهك ﴾ أى اثبت على العهد القديم . ثانياً ورود الرواية بلفظ « الملة » بدل الفطرة « و الدين » في قوله ﴿ للدين حنيفاً ﴾ هو عين الملة ، قال تعالى ﴿ ديناً فيما ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ ويؤيده حديث عياض المتقدم . ثالثاً التشبيه بالمحسوس المعان ليفيد أن ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس ، قال : والمراد تمكن الناس من الهدى في أصل الجبل ، والتهوؤ لقبول الدين ، فلما ترك المرء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها ، لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كال تقليد انتهى . والى هذا مال القرطبي في « المصنف » فقال : المعنى أن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق ، كما خلق أعينهم وأصماهم قابلة للبريات والسموعات ، فادامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق ، ودين الاسلام هو الدين الحق ، وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال « كما تنتج البهيمة » يعنى أن البهيمة تلد الولد كامل الحلقة ، فلما ترك كذلك كان بريئاً من العيب ، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلاً فخرج عن الأصل ، وهو تشبيه واقع ووجهه واضح والله أعلم . وقال ابن القيم : ليس المراد بقوله « يولد على الفطرة » أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين ، لأن الله يقول ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الاسلام ومحبة ، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والحمية ، وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك ، لأنه لا يتغير بتهود الأبوين مثلاً بحيث يخرج عن الفطرة عن القبول ، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية ، فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره ، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ، ومن ثم شبهت الفطرة بالإن بل كانت إياه في تأويل الرثيا . والله أعلم . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره : منها قول ابن المبارك : ان المراد أنه يولد على ما يصير اليه من شقاوة أو سعادة ، فمن علم الله أنه يصير مسلماً ولد على الإسلام ، ومن علم الله أنه يصير كافراً ولد على الكفر ، فكأنه أول الفطرة بالعالم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله « فأبواه يهودانه » معنى لانهما فعلا ما هو الفطرة التي ولد عليها فيتأني في التمثيل بحال البهيمة . ومنها أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة أو الانكار ، فلما أخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعاً ﴿ بلى ﴾ أما أهل السعادة فقالوا طوعاً ، وأما أهل الشقاوة فقالوا كرها . وقال محمد بن نصر : سمعت إسحق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى ويرجحه ،

وتعقب بأنه يحتاج الى نقل صحيح ، فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدى ولم يسنده ، وكأنه أخذه من الاسرائيليات . حكاه ابن القيم عن شيخه . ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالماً لا يعرف كفراً ولا إيماناً ، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف . ورجحه ابن عبد البر وقال : إنه يطابق التثليل بالهيمه ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله (حنيفاً) أى على استقامة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر فى أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الاسلام . ولم يكن لاستنهاد أبى هريرة بالآية معنى . ومنها قول بعضهم : ان اللام فى الفطرة للمهد أى فطرة أبويه ، وهو متعقب بما ذكر فى الذى قبله . ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله « فأبواه يهودانه » ليس فيه لوجود الفطرة شرط . بل ذكر ما يمنع موجبها كحصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجية عن الفطرة ، بخلاف الاسلام . وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء فى معنى الفطرة فى هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس إحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مغالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله « فأبواه يهودانه » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله فى آخر الحديث « والله أعلم بما كانوا عاملين » . قوله (فأبواه) أى المولود ، قال الطيبي : الفاء إما للتعقب أو للسببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فن تغير كان بسبب أبويه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما فيه ، وكونه تبعاً لهما فى الدين يقتضى أن يكون حكمه حكمهما . وخص الأبوان بالذكر للعالم ، فلا حاجة فيه لمن حكم بإسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول أحمد ، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة . قوله (كمثل الهيمه تنتج الهيمه) أى تلدها فالهيمه الثانية بالنصب على المعنوية وقد تقدم بلفظ « كما تنتج الهيمه هيمه » ، قال الطيبي : قوله « كما » حال من الضمير المنصوب فى « يهودانه » ، أى يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبهاً بالهيمه التى جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه تغييراً مثل تغييرهم الهيمه السليمة ، قال : وقد تنازعت الأفعال الثلاثة فى « كما » ، على التقديرين . قوله (تنتج) يضم أوله وسكون النون وقبح المشاء بعدها جيم ، قال أهل اللغة : تنتج الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بنتج المشاء وأنتج الرجل ناقته ينتجها إنتاجاً ، زاد فى الرواية المتقدمة « بهيمه جماء » ، أى لم يذهب من بدنها شيء ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها . قوله (هل ترى فيها جدعاء) ؟ قال الطيبي : هو فى موضع الحال أى سليمة مقولاً فى حقها ذلك ، وفيه نوع التأكيد أى إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها . والجدعاء المقطوعة الأذن ، فقيه إيمان الى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صميمهم عن الحق . ووقع فى الرواية المتقدمة بلفظ « هل تحسون فيها من جدعاء » . هو من الإحساس والمراد به العلم بالشئ . يريد أنها تولد لا جدع فيها وإنما يحدعها أهلها بعد ذلك . وسيأتى فى تفسير سورة الروم أن معنى قوله (لا تبدل خلق الله) أى لدين الله وتوجيه ذلك . (تنبيه) : ذكر ابن هشام فى « المغنى » عن ابن هشام الحضراوى أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود « حتى » للاستثناء ، فذكره بلفظ « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويصرانه » ، وقال : ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ، يعنى فتكون للغاية على بابها انتهى . ومال صاحب « المغنى » فى موضع آخر الى أنه شين « يولد » ، معنى

ينشأ مثلا ، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الاسود بن سريع بلفظ « ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة » ، فإزال عليها حتى يبين عنها لسانها ، الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور . واللفظ الذي ساقه الحضاروى لم أره في الصحيحين ولا غيرهما ، إلا عند مسلم كما تقدم في رواية « حتى يعرب عنه لسانه » ، ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهرى بلفظ « ما من مولود يولد في بنى آدم إلا يولد على الفطرة » ، حتى يكون أبواه يهودانه ، الحديث . وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه ، وهو عند مسلم عن حبيب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، أبواه يهودانه ، الحديث .

٩٣ - باب * ١٣٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم حدثنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال : من رأى منكم الليلة رؤيا ؟ قال : فان رأى أحد قصصها ، فيقول ما شاء الله . فسلنا يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لستى رأيت الليلة رجلين أتاني ، فأخذوا بيدي فأخرجاني إلى الأرض المقدسة ، فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده كlob من حديد - قال بعض أصحابنا عن موسى : كlob من حديد يدخله في شدة - حتى يبلغ قفاه ، ثم يفعل بشدة الآخر مثل ذلك ، ويلتزم شدة هذا ، فيمود فيصنع مثله . قلت : ما هذا ؟ قال : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ، ورجل قائم على رأسه ينهر أو صخرة ، فيشدخ به رأسه ، فإذا ضربته تذهذه الخبر ، فانطلق إليه ليأخذه فلا يرجع إلى هذا حتى يلتزم رأسه وعاد رأسه كما هو ، فإد إليه فضربه ، قلت : من هذا ؟ قال : انطلق . فانطلقنا إلى ثقب مثل التنوير أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته نارا ، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا ، فإذا تحدث رجعا فيها ، وفيها رجال ونساء عراة . قلت : من هذا ؟ قال : انطلق . فانطلقنا حتى أتينا على نهر من ديم ، فيه رجل قائم ، على وسط النهر رجل بين يديه حجارة - قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم : وعلى شط النهر رجل - فأقبل الرجل الذي في النهر ، فإذا أراد أن يخرج رأى الرجل مجر في فيه فردة حيث كان ، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر فيرجع كما كان . قلت : ما هذا ؟ قال : انطلق . فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة ، وفي أصلها شيخ وصبيان ، وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها ، فصعدا في الشجرة وأدخلا دارة لم أر قط أحسن منها ، فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وصبيان ، ثم أخرجنا منها فصعدا في الشجرة وأدخلا دارة أخرى أحسن وأفضل ، فيها شيوخ وشباب . قلت : ملو قناني الليلة فأخبراني عما رأيت . قال : نعم . أنا الذي رأيته بشق شدة فكذب يحدث بالكذبة فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق ، فيصنع به ما رأيت إلى يوم القيامة . والذي رأيته

يُشَدِّخُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ ، فَتَأَمَّ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُقَالُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّعْبِ فَهُمْ الزُّنَاةُ وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ آكَلُو الرِّبَا . وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ . وَالَّذِي يُوْقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ النَّارِ . وَالِدَارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَادَةِ . وَأَنَا جِبْرِيلُ ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ . فَأَرْفَعُ رَأْسَكَ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَذَاذَا فَوْقَ مِثْلِ السَّحَابِ ، قَالَ : ذَلِكَ مَنَزِلُكَ . قَتُّ : دَعَانِي أَدْخُلْ مَنَزِلِي . قَالَ : إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عَمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمَلْهُ ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنَزِلَكَ ۝

قوله (باب) كذا ثبت لجميعهم إلا لأبي ذر ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور ، والشَّيْخُ في أصل الشجرة إبراهيم ، والصبيان حوله أولاد الناس ، وقد تقدم التنبيه على أنه أوردته في التعبير بزيادة ، وقالوا وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، وسيأتي الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . **قوله** في هذه الطريق (فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى : كلوب من حديد في شدقه) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ، ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك . والبعض المهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في « المعجم الكبير » عن العباس بن الفضل الأسقاقي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه « بيده كلاب من حديد » . **قوله** فيه (حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر . قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضا ، فأما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحد عنه فساق الحديث بطوله وفيه « فإذا نهر من دم فيه رجل ، وعلى شط النهر رجل ، وأما حديث ووهب ابن جرير فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه « حتى ينتهي إلى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر » ، الحديث . وأصل الحديث عند مسلم من طريق ووهب لكن باختصار ، وقوله فيه « إذا ارتفعوا ، كذا فيه بالفاء والعين المهملة ، ووقع في جمع المجتهدى « ارتفعوا ، بالفتحة فقط من الارتقاء وهو الصعود

٩٤ - باب موت يوم الإثنين

١٣٨٧ - **حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ شِمَاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : فِي كَمْ كَفَرْتُمْ النَّبِيُّ ﷺ ؟ قَالَتْ : فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيَضَ سَحُولُهُ لَيْسَ فِيهَا قَبِيرٌ وَلَا عِمَامَةٌ . وَقَالَ لَهَا : فِي أَيِّ يَوْمٍ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : يَوْمَ الْإِنْتَيْنِ . قَالَ : فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قَالَتْ : يَوْمُ الْإِنْتَيْنِ . قَالَ : أَرَجُو فَيَا بَنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ . فَنَظَرُوا إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يَمْرُؤُ فِيهِ ، بِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ : اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ قَوَابِلَ فَكَفَّنُونِي فِيهَا . قُلْتُ إِنَّ هَذَا خَلْقٌ . قَالَ : إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمَيِّتِ . فَلَمْ يُتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ ۝**

قوله (باب موت يوم الاثنين) قال الزين بن المنير : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار ، لكن في النسب في حصوله مدخل كالرغبة إلى الله ان قصد الترك فن لم نحمل له الاجابة أثيب على اعتقاده . وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه ، وأشار الى ترجيحه على غيره ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي من حديث عبيد الله بن عمرو مرفوعا ، وما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه وإسناده أضعف . قوله (قالت عائشة : دخلت على أبي بكر) تعني اباه ، زاد أبو نعيم في المستخرج ، من هذا الوجه و فرأيت به الموت ، فقلت هيج هيج

من لا يزال دمه مقنعا فانه في مرة مدفوق

فقال : لا تقول هذا ، ولكن قولي (وجاءت سكرة الموت بالحق) الآية - ثم قال - في أي يوم ، الحديث . وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام . وقولها هيج ، بالهمز حكاية بكائها . قوله (في كم كفتنم النبي ﷺ) أي كم ثوبا كفتنم النبي ﷺ فيه ؟ وقوله (في كم ، معمول مقدم لكفتنم ، قيل : ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده ، واستنطاقا لما يعلم أنه يعظم عليها ذكره ، لما في بدائه لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها ، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة . وأما تعيين اليوم فنسيانه أيضا محتمل لأنه ﷺ دفن ليلة الاربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء . وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه . قوله (قلت يوم الاثنين) بالنصب أي في يوم الاثنين ، وقولها بعد ذلك و قلت يوم الاثنين ، بالرفع أي هذا يوم الاثنين . قوله (أرجو فيما بيني وبين الليل) في رواية المستملى « الليلة » ولابن سعد من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل بزم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة ، وكان يوما باردا ، فخم خمسة عشر يوما ، ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة » وأشار الزين بن المنير الى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ فناسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ . قوله (به ردع) يسكون المهمة بعدما عين مهمة أي لطخ لم يعمه كله . قوله (وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام « جديدين » . قوله (فكفنفوني فيهما) أي المزيد والمزيد عليه ، وفي رواية غير أبي ذر « فيها » أي الثلاثة . قوله (بفتح المجمة واللام أي غير جديد ، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد « ألا نجعلها جددا كلها ؟ قال : لا » ، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الأكفان . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنما هو للهبة » ، وروى أبو داود من حديثه على مرفوعا « لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريما » ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحصين الكفن أخرجه مسلم . فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثفن . وقيل التحسين حق الميت ، فإذا أوصى بتركه أتبع كما فعل الصديقين ، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمضى فيه من التبرك به لكونه صار اليه من النبي ﷺ ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : قال أبو بكر « كفنفوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما » .

قوله (إنما هو) أى الكفّن . قوله (للمهلة) قال عياض : روى بضم الميم وفتحها وكسرهما . قلت : جزم به الخليل . وقال ابن حبيب : هو بالكسر الصديد ، وبالفتح القمل ، وبالضم عكر الزيت . والمراد هنا الصديد . ويحتمل أن يكون المراد بقوله (إنما هو) أى الجديد ، وأن يكون المراد بالمهلة ، على هذا القمل أى إن الجديد لمن يريد البقاء ، والأول أظهر . ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : كفى أبو بكر فى رطله أبيض . وريلة نصرة وقال : إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه ، أخرجه ابن سعد . وله عنه من وجه آخر : إنما هو للهمل والتراب ، وضبط الاصمعي هذه بالفتح . وفى هذا الحديث استحباب التكفين فى الثياب البيض وثلاث الكفّن وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تركا بذلك ^(١) . وفيه جواز التكفين فى الثياب المغسولة ، وإيضاح الحى بالجديد ، والدفن بالليل ، وفضل أبي بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته . وفيه أخذ المراء العلم عن دونه . وقال أبو عمر : فيه أن التكفين فى الثوب الجديد والخلق سواء . وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لمضى فيه ، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل نيه على المساواة

٩٥ - باب موت الفجأة ، البقعة

١٣٨٨ - حدثنا سعيد بن أبى مریم حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمي اقلت نفسها ، وأظنها لو نكحت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم »

[الحديث ١٣٨٨ - طرحة فى : ٢٧٦٠]

قوله (باب موت الفجأة ، البقعة) قال ابن رشيد : هو مضبوط بالكسر على البدل ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى البقعة ، ووقع فى رواية الكشميني « بقعة » . والفجأة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز ، وروى بفتح ثم سكون بغير مد ، وهى الهجوم على من لم يشعر به . وموت الفجأة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره ، قال ابن رشيد : مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة الى أنه ليس بمكروه ، لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه اقلت نفسها ، وأشار الى ما رواه أبو داود بلفظ « موت الفجأة أخذه أسف ، وفى استناده مقال ، فخرى على عادته فى الترجمة بما لم يوافق شرطه ، وادخل ما يوسى الى ذلك ولو من طرف حق انتهى . والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلى ورجاله ثقات ، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى . وقوله « أسف » أى غضب وزنا ومعنى ، وروى بوزن فاعل أى غضبان ، ولأحد من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ مر بمجدار مائل فأسرع وقال : أكره موت الفجأة ، قال ابن بطال : ولكن ذلك والله أعلم لما فى موت الفجأة من خوف حرمان الوصية ، وترك الاستعداد للعباد بالزعة وغيرهما من الأعمال الصالحة . وقد روى ابن أبى الدنيا فى « كتاب الموت » من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خالد « راد فيه » المحروم من حرم وصيته ، انتهى . وفى « مصنف ابن أبى شعبة » عن عائشة وابن مسعود « موت الفجأة راحة للؤمن وأسف على الفاجر »

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك غير مشرووع إلا بالنسبة الى النى صلى الله عليه وسلم ، لأن الله سبحانه شرع لنا التأسي به ، وأما غيره فيحلى ريب . وسبق فى هذا للمؤ حواش فى المجلد الأول والثانى وأوائل هذا الجزء ، فراجعها إن شئت . والله الموفق

وقال ابن المنير : لعل البخارى أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة فليست تدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه بما يقبل اليأية ، كما وقع في حديث الباب . وقد نقل عن أحد وبعض الشافعية كراهة موت الفجأة . ونقل النووى عن بعض المتقدمين أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك . قال النووى : وهو محبوب للراقيين . قلت : وبذلك يجمع الفولان . قوله (حدثنا محمد بن جعفر) أى ابن أبى كثير المدنى . قوله (ان رجلاً) هو سعد بن عباد ، واسم أمه عمرة ، وسياق حديثه والكلام عليه فى الرضا ما إن شاء الله تعالى . قوله (اقلنت) بضم المثناة وكسر اللام أى سلبت ، على ما لم يسم فاعله ، يقال اقلنت فلان أى مات فجأة واقلنت نفسه كذلك ، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التثنية ، وإما على أنه مفعول ثان ، والفلة والافتلات ما وقع بغتة من غير روية ، وذكره ابن قتيبة بالغاف وتقديم المشاة وقال : هى كلمة تفال لمن قتله الحب ولمن مات فجأة ، والمشهور فى الرواية بالقاء . والله أعلم

٦٩ - باب ما جاء فى قبر النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما

(فُتْبِرُهُ) . أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ : إِذَا جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا . وَقَبْرُهُ : دَفْنُهُ

(كِفَانًا) يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءً ، وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا

١٣٨٩ - **حديث** إسماعيل حدثني سليمان عن هشام . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن زكرياء عن هشام عن عروة عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليمتدد في مرضه : أين أنا اليوم ، أين أنا غدًا ؟ استبطاء ليوم عائشة . فلما كان يوم قبضه الله بين سحري ونحري ، ودفن في بيتي »

١٣٩٠ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن هلال عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « قل رسول الله ﷺ فى مرضه الذى لم يقم منه : آمَنَ اللهُ اليهود والنصارى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ . لَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ - أَوْ خَشِيَ - أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا »

وعن هلال قال : كَتَبَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي

حديث محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو بكر بن عياش عن سفيان الثمالي أنه حدثه أنه رأى قبر النبي ﷺ مُسْنَمًا

حديث فَرُوهُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْخَائِطُ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخَذُوا فِي بِنَائِهِ ، فَبَدَّتْ لَمْ قَدَّمْ ، فَتَزَعُوا وَطْئُوا أَنَّهَا قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَوْجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَمْ عُرْوَةُ : لَا وَاللَّهِ ، مَا هِيَ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَّمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٣٩١ - وعن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها أوصت عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما :

لَا تَدْفِنِي مَعَهُ ، وَادْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَيْتِ ، لَا أَزْكِي بِهِ أَبَدًا

[الحديث ١٣٩١ - طرقه فى : ٧٢٢٧]

١٣٩٢ - **قوله** حديثنا جرير بن عبد الحميد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا عبد الله بن عمر، اذهب إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقل: يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام، ثم سألها أن أذن مع صاحبتي. قالت: كنت أريد نفسي، فلا ورتته اليوم على نفسي. فلما أقبل قال له: ما لك بك؟ قالت: أذنت لك يا أمير المؤمنين. قال: ما كان شيء أهم إلي من ذلك المصعب، فإذا قبضت فاحملوني، ثم سلموا، ثم قل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فادعوني، وإلا فردوني إلى مقابر المسلمين، إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فمن استخلفوا بعدى فهو الخليفة فستموا له وأطيعوا. فسعى عثمان وعائيا وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف ومعد بن أبي وقاص. وبلغ عليه شاب من الأنصار فقال: أيسر يا أمير المؤمنين بشرى الله: كان لك من القدر في الإسلام ما قد علت، ثم استخلفت فعدت، ثم الشهادة بعد هذا كله. قال: ليتني يا ابن أخي وذلك كفافاً لا على ولا لي. أوصى الخليفة بعدى بالمهاجرين الأولين خيراً، أن يعرف لهم حقهم، وأن يحفظ لهم حرماتهم. وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوءوا الدار والدين أن يقبل من محسنهم ويغنى عن مؤسبهم. وأوصيه بذيمة الله وذمة رسوله ﷺ أن يوفى لهم بعدهم، وأن يقاتل من وراءهم، وأن لا يكفروا فوق طاقتهم »

[المحدث ١٣٩٢ - أطرافه في: ٣٠٥٢، ٣١٦٢، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨، ٧٢٠٧]

قوله (باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر) قال ابن رشيد: قال بعضهم مراده بقوله وقبر النبي ﷺ، المصدر من قبرته قبراً، والأظهر عندي أنه أراد الاسم، ومقصوده بيان صفته من كونه ممناً أو غير مسمم وغير ذلك مما يتعلق بمصنه ببعض. **قوله** (قول الله عز وجل: فأقبره) يريد تفسير الآية (ثم أماته نقبره) أي جمعه من يقبر لا ممن يليق حتى تأكله الكلاب مثلاً. وقال أبو عبيدة في «المجاز»: أقبره أمر بأن يقبر. **قوله** (أقبرت الرجل إذا جعلت له قبراً وقبرته دفنته) قال يحيى الفراء في المعاني: يقال أقبره جمعه مقبوراً وقبره دفنه. **قوله** (كفاناً الخ) روى عبد بن حميد عن طريق مجاهد قال في قوله (ألم نجعل الأرض كفاناً، أحياء وأمواتاً) قال: يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها. ثم أورد المصنف في الباب أحاديث: أولها حديث عائشة «أن كان رسول الله ﷺ ليتعذر في مرضه، وقد ضبط في روايتنا بالعين المهمة والذال المعجمة أي يتنقع، وحكى ابن التين أنه في رواية القاسي بالقاف والذال المهمة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها، لأن المريض محمد عند بعض أهله من الأنس ما لا يجد عند بعض. وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في باب الوفاة النبوية، آخر المغازي أن شاء الله تعالى. والمقصود من إيرادها هنا بيان أنه ﷺ دفن في بيت عائشة. وتقدمنا فيها في «باب ما يكره من اتخاذ القبور على المساجد، من طريق هلال المذكور، وفي «باب بناء المسجد على القبر، من وجه آخر، وفي أبواب المساجد أيضاً. **قوله** (وعن هلال) يعني بالإسناد المذكور إليه. **قوله** (كفاناً عروة بن الزبير) أي الذي

روى عنه ذلك الحديث . واختلف في كنية هلال : فالمشهور أنه أبو عمرو ، وقيل أبو أمية ، وقيل أبو الجهم . قوله (عن سفیان الثمار) هو ابن دينار على الصحيح ، وقيل ابن زياد ، والصواب أنه غيره ، وكل منهما عصفري كوفي . وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر الصحابة ، ولم أر له رواية عن صحابي . قوله (مسنأ) أى مرتفعاً ، زاد أبو نعيم في المستخرج وقبر أبي بكر وعمر كذلك ، واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية ، وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه ، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيط كما نص عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون . وقول سفیان الثمار لا حجة فيه كما قال البهقي لاحتمال أن قبره عليه السلام لم يكن في الأول مسنأ ، فقد روى أبو دارود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمة اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، زاد الحاكم : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدماً ، وأبا بكر رأسه بين كنفى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمر رأسه عند رجل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كان في خلافة معاوية ، فكأنها كانت في الأول مسطحة ، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى أبو بكر الأجرى في «كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وسلم» من طريق إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المدني قال : رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه . ثم الاختلاف في ذلك في أيهما أفضل لا في أصل الجواز ، ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف المسنم ، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شمار أهل البدع فكان التسنيم أول . ويرجح التسطيط ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها . قوله (حدثنا فروة) هو ابن أبي المزراء ، وعلى هو ابن مسهر ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . قوله (لما سقط عليهم الحائط) أى حائط حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية الخوى عنهم : والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الأجرى من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي قال : كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إليه أحد . فلما هدم بدت قدم إساق وركبة ففزع عمر بن عبد العزيز ، فأناه عروة فقال : هذا ساق عمر وركبته ، فسرى عن عمر بن عبد العزيز ، وروى الأجرى من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز - وكان قد اشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - أن اهدمها ووسع بها المسجد ، ففد عمر في ناحية ، ثم أمر بهدمها ، فإرأيت باكميا أكثر من يومئذ . ثم بناء كما أراد . فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار ، ففزع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسبها بنفسه ، فقلت له : أصلحك الله ، إنك إن قت قام الناس معك ، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها . ورجوت أنه يأمرني بذلك ، فقال : يا مزاحم - معنى مولاه - قم فأصلحها . قال رجاء : وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمر خلف أبي بكر رأسه عند وسطه . وهذا ظاهره يخالف حديث القاسم ، فإن أمكن الجمع وإلا فحديث القاسم أصح . وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة : أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره ، فسنده ضعيف ، ويمكن تأويله . والله أعلم .

قوله (وعن هشام) هو بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه ، وكان في بيتها موضع قبر ، **قوله** (لا أذكر) يضم أوله وقسح الكاف على البناء للمجهول ، أى لا يبق على بسببه ويجعل لى بذلك مزية وفضل وأنا في نفس الأمر يحتمل أن لا أكون كذلك ، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها لعمركنت أريدته لنفسى فكأن اجتهداها في ذلك تغير أو لما قالت ذلك لعمركان قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستجيت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ : إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، وسيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ، وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين . **قوله** (رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله ابن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتى في مناقب عثمان وزاد فيه ، **وقل** بقرأ عليك عمر السلام ولا نقل أمير المؤمنين ، وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفى آخره قدر صفحة في قصة بيعة عثمان . قال ابن التين : قول عائشة في قصة عمر «كنت أريدته لنفسى» يدل على أنه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد ، فهو يغابر قولها عند وفاتها لا تدفن عندهم فانه يشعر بأنه بقى من البيت موضع الدفن . والجمع بينهما . أنها كانت أولا تظن انه لا يسع إلا قبرا واحدا فلما دفن ظهر لها أن هناك وسعا لقبر آخر ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال : إنما استأذنها عمر لان الموضع كان بيتا وكان لها فيه حق ، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فأثرت عمر . وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعا في اصابة الرحمة اذا نزلت عليهم وفى دعاء من يزورهم من أهل الخير . وفى قول عمر «قل يستأذن عمر فان أذنت ، أن من وعد عدة جازله الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء . وفيه أن من بعث رسول في حاجة مهمة أن له أن يسأل الرسول قبل وصوله اليه ولا يعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير . والله أعلم

٩٧ - باب ما ينهى من سب الأموات

١٣٩٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **عن** الأعمش **عن** مجاهد **عن** عائشة رضى الله عنها قالت : قال النبى **ﷺ** « لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا الى ما قدّموا » . ورواه عبد الله بن عبد القدوس . ومحمد بن أنس **عن** الأعمش . **ثابتة** على بن الجعد **وابن** عرفة **وابن** أبي عدي **عن** شعبة [الحديث ١٣٩٢ - طرقة في : ٦٥١٦]

قوله (باب ما ينهى من سب الأموات) قال الزين بن المنير : لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ، ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقا . والجواب أن عمره مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال **ﷺ** عند ثنائهم بالخير وبالشر ووجبت ، وأنتم شهداء الله في الأرض ، ولم ينكر عليهم . ويحتمل أن اللام في الأموات عدية والمراد به المصلون ، لأن الكفار مما يتقرب الى الله بسهم . وقال القرطبي في الكلام على حديث « وجبت ، يحتمل أجوبة ، الأول أن الذى كان يحدث عنه بالشر كان مستظرا به فيكون من باب لا غيبة لفاسق ، أو كان منافقا . ثانيا يحتمل النهى على ما بعد الدفن ، والحواز على ما قبله ليتمظ به من يسمعه . ثالثا يكون النهى العام متأخرا فيكون ناهيا ، وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما عصله : ان السب ينقسم فى حق الكفار وفى حق

المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا تآذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فخير تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون فيه مصلحة للبيت ، كمن علم أنه أخه ماله بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد الى صاحبه . قال : ولأجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخارى سها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخارى أن يبين أن ذلك الجائر كان على معنى الشهادة ، وهذا المنوع هو على معنى السب ، ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التى بعده . وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة . والوجه عندى حمله على العموم إلا ما خصصه الدليل . بل لئلا يقال أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبا فى اللغة . وقال ابن بطال : سب الأموات يجرى مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء الخير - وقد تكون منه الفتنة - فلا غيبة له ممنوع ، وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويحتمل أن يكون النهى على عمومه فيما بعد الدفن ، والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن لئلا ينقطع بذلك فساق الأحياء ، فإذا صار الى قبره أمسك عنه لافضائه الى ما قدم . وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك فى حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعنه وهو حى ، فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما سأذكره .

قوله (أفضوا) أى وصلوا الى ما عملوا من خير أو شر ، واستدل به على منع سب الأموات مطلقا ، وقد تقدم أن عمومهم مخصوص ، وأصح ما قيل فى ذلك أن أموات الكفار والفاسق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجرورين من الرواة أحياء وأمواتا . **قوله** (ورواه عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش) أى متابعين لشعبة ، وأنس والد محمد كالجادة ، وهو كوفى سكن الدينور ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وروى عنه من شيوخ البخارى إبراهيم بن موسى الرازى . وأما ابن عبد القدوس فذكره البخارى فى التاريخ فقال : إنه صدوق إلا أنه يروى عن قوم ضعفاء . واختلف كلام غيره فيه ، وليس له فى الصحيح غير هذا الموضع الواحد . ووقع لنا أيضا من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بزيادة فيه ، أخرجه عمر بن شبة فى كتاب أخبار البصرة ، عن محمد بن يزيد الرافعى عنه بهذا السند الى مجاهد ، ان عائشة قالت : ما فعل يزيد الأرجسي لعنه الله ؟ قالوا : مات . قالت : أستغفر الله . قالوا : ما هذا ؟ فذكرت الحديث ، وأخرج من طريق مسروق ، ان عليا بعث يزيد بن قيس الأرجسي فى أيام الجمل رسالة فلم ترد عليه جوابا ، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلعنه ، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه وقالت : إن رسول الله نهانا عن سب الأموات . وصححه ابن حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد بالفصة . **قوله** (تابعه على بن الجعد) وصله المصنف فى الرقاق عنه . **قوله** (ومحمد بن عرعرة وابن أبي عدى) لم أره من طريق محمد بن عرعرة موصولا ، وطريق ابن أبي عدى ذكرها الاسماعيلى . وصله أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ، وهو عند أحمد عنه

٩٨ - باب ذكر شرار الموتى

١٣٩٤ - **عنه** عن عمر بن حفص حدثنا أبى حدثنا الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال أبو لهب عليه لعنة الله للنبي ﷺ : نَبَأَاكَ سَائِرَ الْيَوْمِ ، فَنَزَلَتْ (تَبَّتْ يُدَا أُنَى لَهَبٍ وَتَبَّ)

[أخذت ١٣٩٤ . أطال الله في : ٣٥٢٥ ، ٣٥٢٦ ، ٤٧٧٠ ، ٤٨٠١ ، ٤٩٧١ ، ٤٩٧٢ ، ٤٩٧٣]

قوله (باب ذكر شرار الموتى) تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية . وحديث الباب أوردته هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا مع الكلام عليه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وغشرة أحاديث ، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا ، والبقية موضوعة . المكرر من ذلك فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة أحاديث ، والخالص مائة حديث وحديث . وافقه سلم على تحريجها سوى أربعة وعشرين حديثا وهي : حديث عائشة وأقبل أبو بكر على فرسه ، ، وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وحديث أنس وأخذ الراية زيد فاصيب ، ، وحديثه ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة ، ، وحديث عبد الرحمن بن عوف وقتل مصعب بن عمير ، ، وحديث سهل بن سعد أن امرأة جاءت ببردة منسوجة ، ، وحديث أنس وشهدنا بنتا للنبي ﷺ ، ، وحديث أبي سعيد إذا وضعت الجنائز واحتملها الرجال ، ، وحديث ابن عباس في القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب ، ، وحديث جابر في قصة قتلى أحد . زملوهم يدمائهم ، ، وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفنه ، ، وحديث صفية بنت شيبة في تحریم مكة ، وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي ، وحديث ابن عباس وكنت أنا وأخي من المستضعفين ، ، وقد وهم المزني تبعاً لأبي مسعود في جملة من المتفق ، وقد تعقبه الحميدي على أبي مسعود فأجاد ، وحديث أبي هريرة الذي يخفق نفسه كما أوتخته فيما مضى ، وحديث عمر وأياما مسلم شهد له أربعة بخير ، ، وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ ، وحديث البراء لما توفي إبراهيم ، وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسير من أوله ، ، وحديث عائشة وتوفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ، وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم ، وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله ، وحديث عائشة لا تسبوا الأموات ، وحديث ابن عباس في قول أبي لُهب . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثرا ، منها ستة موضوعة ، والبقية معلقة . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ - كتاب الزكاة

١ - باب وجوب الزكاة . وقول الله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠]
وقال ابن عباس رضي الله عنهما : حدثني أبو سفيان رضي الله عنه فذكر حديث النبي ﷺ قال « بأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف »

١٣٩٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفير عن أبي سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراءهم »

[الحديث ١٣٩٥ - أطرافه في : ١٤٥٨ ، ١٤٩٦ ، ٢٤٤٨ ، ٤٣٤٧ ، ٧٣٧١ ، ٧٣٧٢]

١٣٩٦ - **حدثنا** حصص بن عمر حدثنا شعبة عن ابن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أخبرني بعمل يدخلني الجنة . قال : ماله ماله . وقال النبي ﷺ : أرب ماله ، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقال بهز : حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عثمان وأبو عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ بهذا . قال أبو عبد الله : أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عرو [الحديث ١٣٩٦ - طرفاه في : ٥٩٨٢ ، ٥٩٨٣]

١٣٩٧ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم حدثنا ثمان بن مسلم حدثنا وهيب عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة للفروضة ، وتصوم رمضان . قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا . فلما ولى قال النبي ﷺ : من مره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا

حدثنا مسدد عن يحيى عن أبي حيان قال : أخبرني أبو زرعة عن النبي ﷺ بهذا

١٣٩٨ - **حدثنا** حجاج حدثنا حماد بن زيد حدثنا أبو جرة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « قَدِمَ وَفَدُ عَبْدِ التَّيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ بْنُ رَبِيعَةَ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كِفَارًا مُضَرًّا، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَائِنَا. قَالَ: أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ. الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدَيْهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا حَسَنَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدِّبَاءِ، وَالْخَفَقَمِ، وَالْتَقْيَرِ، وَالْمَزْفَتِ » وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد « الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

١٣٩٩ - **عمر بن الخطاب** أبو اليمان الحنك بن نافع أخبرنا شبيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثنا حميد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه أخبرنا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَرُ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَ قَالَهَا قَدْ عَصَمَ مَنَى مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ »

[الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في: ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤]

١٤٠٠ - « قَالَ: وَاللَّهِ لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ. وَاللَّهُ لَوْ مَعَنُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَاسِكِهِ. قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَفَرَفَتْ أَنَّهُ الْحَقُّ »

[الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في: ١٤٥٦، ٦٩٢٤، ٧٢٨٠]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الزكاة) البسمة ثابتة في الأصل ولاكثر الروايات « باب، بدل كتاب، وسقط ذلك لأبي ذر فلم يقل باب ولا كتاب، وفي بعض النسخ « كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة ». والزكاة في اللغة النماء، يقال زكا الزوج إذا نما، وترد أيضا في المال، وترد أيضا بمعنى التطهير. وشرعا بالاعتبارين معا: أما بالأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالجارة والزراعة. ودليل الأول « ما نقص مال من صدقة، ولأنها يضاعف ثوابها كما جاء « إن الله يري الصدقة ». وأما بالثاني فلأنها طهرة للنفس من ذيلة البخل، وتطهير من الذنوب. وهي الركن الثالث من الأركان التي بني الإسلام عليها كما تقدم في كتاب الإيمان. وقال ابن العربي: تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمسندوبة والتفقة والحق والقفو. وتعريفها في الشرع: إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلي. ثم لها ركن وهو الإخلاص، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية. ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة. وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأسراد انتهى. وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف. والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه، وأما أصل فرضية الزكاة فمن جهدها كفر. وإنما ترجم المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف

فيها . قوله (و قوله الله) هو بالرفع . قال الزين بن المنير : مبتدأ وخبره مخوف أى هو دليل على ما قلناه من الوجوب . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي سفيان - هو ابن حرب - الطويل في قصة هرقل ، أورده هنا معلافا واقتصر منه على قوله . بأسر بالصلاة والزكاة والعلة والعفاف ، ، ودلالته على الوجوب ظاهرة . ثانياً حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن ، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذى قبله . ثالثاً حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذى يدخل به الجنة ، وأجيب بأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم ، ، وفي دلالته على الوجوب غموض . وقد أجيب عنه بأجوبة : أحدها أن سؤاله عن العمل الذى يدخل الجنة يقتضى أن لا يحجب بالثواب قبل الفراغ فتحمل على الزكاة الواجبة . ثانياً الأجوبة أن الزكاة قربنة الصلاة كما سيأتى في الباب من قول أبي بكر الصديق ، وقد قرن بينهما في الذكر هنا . ثالثاً أنه وقف دخول الجنة على أعمال من جعلتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . رابعاً أنه أشار الى أن القصة التى في حديث أبي أيوب والقصة التى في حديث أبي هريرة التى يعقبه واحدة ، فاراد أن يفسر الاول بالثاني لقوله فيه « وتؤدى الزكاة المفروضة » وهذا أحسن الأجوبة . وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة . رابع الأحاديث حديث أبي هريرة وقد أوجعنا . خامساً حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ، وهو ظاهر أيضاً . سادساً حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانع الزكاة ، واحتجاجة في ذلك بقوله ﷺ ، وإن عصمة النفس والمال تتوقف على أداء الحق ، وحق المال الزكاة . فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، وأما حديث ابن عباس في بعث معاذ فسيأتى الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر بسة أبواب ، وقوله في أوله « أن النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال ادعهم » هكذا أورده في التوحيد مختصراً في أوله واخصر أيضاً من آخره ، وأورده في التوحيد عن أبي عاصم مثله لكنه قرنه برواية غيره ، وقد أخرجه الدارنى في مسنده عن أبي عاصم ولفظه في أوله « أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً الى اليمن قال : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فادعهم ، وفي آخره بعد قوله فقرائهم « فإن هم أطاعوا لك في ذلك فأياك وكرائم أموالهم ، وإياك ودعوة المظلوم فإنها ليس لها من دون الله حجاب ، وكذا قال في المواضع كلها « فإن أطاعوا لك في ذلك ، والذى عند البخارى هنا « فإن هم أطاعوا لذلك ، وسأتى هذه الزيادة من وجه آخر مع شرحها إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي أيوب فقوله فيه « عن ابن عثمان ، الإجماع فيه من الراوى عن شعبة ، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو ، وكان شعبة يسميه عمداً ، وكان الحدائق من أصحابه بهيمونه كما وقع في رواية حفص بن عمرو كما سيأتى في الأدب عن أبي الوليد عن شعبة ، وكان بعضهم يقول عمداً كما قال شعبة ، وبين ذلك في طريق بهز التى علقها المصنف هنا ووصله في كتاب الأدب الآتى عن عبد الرحمن بن بشير عن بهز بن أسد ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى من طريق بهز . قوله (عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب) هو الأنصارى . ووقع في رواية مسلم الآتى ذكرها « حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب . » قوله (أن رجلاً) هذا الرجل حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » له أنه أبو أيوب الراوى ، وغلطه بعضهم في ذلك فقال : إنما هو راوى الحديث . وفي التغليط نظر ، إذ لا مانع أن يهيم الراوى نفسه لغرض له ، ولا يقال يبعد ، لوصفه في رواية أبي هريرة التى بعد هذه بكونه أعريباً ، لأننا نقول : لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله إن رجلاً ، والسائل في حديث أبي هريرة

أعرابي آخر قد سمى فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكنجي في السنن من طريق محمد بن جحادة وغيره عن المنيرة بن عبد الله اليشكري أن أباه حدثه قال : انطلقت الى الكوفة فدخلت المسجد ، فاذا رجل من قيس يقال له ابن المنتفق وهو يقول : وصف لي رسول الله ﷺ فطلبت له فقلت به رفات ، فزاحمت عليه ، فقيل لي اليك عنه ، فقال : دعوا الرجل ، أرب ما له . قال فزاحمت عليه حتى خلصت اليه فأخذت بخظام راحلته فسا غير على ، قال شيتين أسالك عنهما : ما ينجي من النار ، وما يدخلني الجنة ؟ قال فنظر الى السماء ثم أقبل على بوجهه الكريم فقال : لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطولت فأعقل على ، عبد الله لا تشرك به شيئا ، وأقم الصلاة المكتوبة ، وأد الزكاة المفروضة ، وصم رمضان . وأخرجه البخاري في التلخيص من طريق يونس بن أبي إسحق عن المغيرة بن عبد الله اليشكري عن أبيه قال : غدوت فاذا رجل يحدثهم ، قال وقال جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال : سألت أعرابي النبي ﷺ ، ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعمش وأن بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله اليشكري . وزعم الصيرفي أن اسم ابن المنتفق هذا لقط بن صبرة وافد بني المنتفق ، فانه أعلم . وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شبيهة بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية : أرب ما له ، في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة ، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن خنيس عن عمرو بن عثمان بلفظ : أن أعرابيا عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر ، فأخذ بخظام ناقته ثم قال : يا رسول الله ، أخبرني ، فذكره . وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المنتفق . وأيضا فأبو أيوب لا يقول عن نفسه : إن أعرابيا ، والله أعلم . وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي ، ففي حديث الطبراني أيضا من طريق فرقة بن سويد الباهلي : حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال : أقيمت النبي ﷺ بين عرفة ومزدلفة ، فأخذت بخظام ناقته فقلت : يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، فذكر الحديث وإسناده حسن . قوله (قال ماله ماله ، فقال رسول الله ﷺ : أرب ما له) كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ماله ماله ، وفي رواية بن الملقطة هنا الموصولة في كتاب الأدب : قال القوم ماله ماله ، قال ابن بطلان : هو استفهام والتكرار للتأكيد . وقوله : أرب ، بفتح الحزة والراء منونا أي حاجة ، وهو مبتدأ وخبره مخذوف ، استفهم أولا ثم رجع الى نفسه فقال : له أرب ، انتهى ، وهذا بناء على أن فاعل قال النبي ﷺ ، وليس كذلك لما بيناه ، بل المستفهم الصحابة والنجيب النبي ﷺ ، وما زائدة كأنه قال : له حاجة ما . وقال ابن الجوزي : المعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة . وروى بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي ، وظاهره الدعاء والمعنى التجنب من السائل . وقال النضر بن شميل : يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده . وقال الأصمعي : أرب في الشيء صار ما هرا فيه فهو أريب ، وكأنه تعجب من حسن فطنته والتهدى الى موضع حاجته . ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار اليها : فقال النبي ﷺ : لقد وفق ، أو لقد هدى ، وقال ابن قتيبة : قوله : أرب ، من الآراب وهي الأعضاء ، أي سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو عما جاء بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته . وقيل : لما رأى الرجل يراحه دعا عليه ، لكن دعاؤه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح . وروى بفتح أوله وكسر الراء والتثنية أي هو أرب أي حاذق فطن . ولم أقف على صحة هذه الرواية . وجزم الكرماني بأنها ليست محفوظة . وحكى القاضي عن

رواية لأبي ذر أرب بفتح الجميع وقال : لا وجه له . قلت : وقعت في الأدب من طريق الكشمرى وحده . وقوله
 « يدخلني الجنة » بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله « يعمل » . ويجوز الجزم جواباً للأمر . وردده بعض
 شراح « المصابيح » لأن قوله يعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد . وأجيب بأنه موصوف تقديرأ
 لأن التنكير للتعظيم فأقاد ولأن جزاء الشرط محذوف والتقدير إن عمله يدخلني . قوله (وتصل الرحم) أى تواسى
 ذوى القرابة في الخيرات . وقال الثوري : معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوى رحمك بما تيسر على حسب حالك وحالم
 من إتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظراً إلى حال
 السائل ، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها
 بحسب حال المخاطب واقتضاه للتنبيه عليها أكثر مما سواها إما لمشتقتها عليه وإما لتسهيله في أمرها . قوله (قال أبو
 عبد الله) هو المصنف . قوله (أخشى أن يكون محمد غير محظوظ ، إنما هو عمرو) وجزم في « التاريخ » ، بذلك ،
 وكذا قال مسلم في شيوخ شعبة ، والدارقطني في « العلل » وآخرون : المحفوظ عمرو بن عثمان . وقال الثوري :
 اتفقوا على أنه وهم من شعبة ، وأن الصواب عمرو والله أعلم . وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في
 كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أو لا ، والأعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كما
 تقدم . قوله (عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة) قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني
 هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان ، وهو خطأ إنما هو يحيى بن سعيد بن حيان
 كما لغيره من الرواة . قوله (وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة) قيل : فرق بين التيسدين كراهية
 لتكرير اللفظ الواحد ، وقيل : عبر في الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فإنها زكاة لغوية ، وقيل :
 احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحلول فإنها زكاة وليست مفروضة . قوله فيه (وتصوم رمضان) لم يذكر الحج لأنه
 كان حينئذ حاجاً ولعله ذكره له فاختصره . قوله (قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا) زاد مسلم عن أبي بكر
 ابن إسحق عن عفان هذا السند شيئاً أبداً ، ولا أنقص منه ، وبقي الحديث مثله . وظاهر قوله (من سره أن ينظر
 إلى رجل من أهل الجنة فينظر إلى هذا) إما أن يحمل على أنه عليه السلام اطلع على ذلك فأخبر به ، أو في الكلام حذف
 تقديره إن دام على فعل الذي أمر به . ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضاً « إن تمسك بما أمر به دخل
 الجنة » قال القرطبي : في هذا الحديث - وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما - دلالة على جواز ترك
 التطوعات ، لكن من دأبهم على ترك السنن كان قصصاً في دينه ، فإن كان تركها تهاوناً بها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً ،
 يعنى لو ردد الوعيد عليه حيث قال عليه السلام « من رغب عن سنن فليس مني » . وقد كانت صدر الصحابة ومن تبعهم
 يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما . وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة
 لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا
 حديثي عهد بالإسلام فاكثرت منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يشغل ذلك عليهم فيمهلوا ، حتى إذا
 انشرفت صدورهم لفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى . وقد تقدم الكلام على
 شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان . قوله (حدثنا مسدد عن يحيى) هو القطان . قوله (عن أبي
 حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الاسناد الذي قبله . وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بإجماعه

له من أبي زرعة ، ويطل التردد الذي وقع عند الجرجاني ، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الاسناد أبا هريرة كما هو في رواية أبي زر وغيرهما من الروايات المعتمدة ، وثبت ذكره في بعض الروايات ، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في «التبج» أن رواية القطان مرسله كما تقدم ذلك في المقدمة . وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الايمان . وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن منهل .

قوله (وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد) يعني ابن زيد بالاسناد المذكور في طريق حجاج (الايمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله) أي وافقاً حجاجاً على سياقه إلا في إثبات الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » ، لحذفها وهو أصوب ، فأما سليمان فهو ابن حرب ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في المغازي . وأما أبو النعمان فهو محمد بن الفضل ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخس . وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانى الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله (فان تابوا وأقاموا الصلاة) وبأنى الكلام على بقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله . وقوله في هذه الرواية (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر) « كان » تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه . (تسكيل) : اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر الى أنه وقع بعد الهجرة ، فقبل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة ، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها « يأمرنا بالزكاة » ، لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام . وقوى بعضهم ما ذهب اليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة ففيها « لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملاً فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية » والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة ، لكنه حديث ضعيف لا يحتج به . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم الى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي ﷺ « وبأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » انتهى ، وفي استدلاله بذلك نظر ، لان الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ، ولا صيام رمضان . فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي ، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام ، وبلغ ذلك جعفرًا فقال « يأمرنا » بمعنى يأمر به أمته ، وهو بعيد جداً . وأولى ما حل عليه حديث أم سلمة هذا إن سلم من قدح في إسناده . أن المراد بقوله « يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » أي في الجملة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول والله أعلم . وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام ابن ثعلبة وقوله « أفتدرك الله » أنه أمرك ان تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا تقسمها على فقرائنا ، وكان قد قدم ضمام سنة خمس كما تقدم . وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ، وذلك يستدعي تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لان الآية البالغة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة » ثم نزلت فريضة

الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نقمله ، إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالهجمة المضمومة ابن حميد وقد وثقه أحد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . ووقع في « تاريخ الاسلام » : في السنة الأولى فرضت الزكاة ، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلة المذكور من طريق المغازي لابن إسحق ، من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة ، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحق لكن من طريق سلة بن الفضل عنه ، وفي سلة مقال . والله أعلم

٢ - باب البيعة على إيتاء الزكاة

(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) [١١ التوبة]

١٤٠١ - **عز** ابن تيمية قال حدثني أبي حدثنا إسماعيل عن قيس قال « قال جرير بن عبيد الله :

بأيت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم »

قوله (باب البيعة على إيتاء الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أحسن من التي قبلها ، لتضمنها أن البيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعمده مبطل لبيعته فهو أحسن من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته ، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتزدا بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الإيمان

٣ - باب إنهم مائع الزكاة ، وقول الله تعالى [٣٤ - ٣٥ التوبة] :

(والذين يَكْذِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فُتْكَوَّىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ ، هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ، فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ)

١٤٠٢ - **عز** الحاكم بن نافع أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرم عن الأخرج

حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها ، تطوؤه بأخفافها . وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطوؤه بأظلافها وتبسطه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء . قال : ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحلبها على رقبته لها يمار فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بلغت . ولا يأتي بغير يحمله على رقبته له رغاء فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بلغت »

[الحديث ١٤٠٢ - أطرافه في : ٢٣٧٨ ، ٣٠٧٢ ، ٣٠٧٨]

١٤٠٣ - **حَرْشٌ** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبَابَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِمْزَيْتَيْهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ : أَمَا مَالُكَ ، أَمَا كَذَبُكَ . ثُمَّ تَلَا [آل عمران ١٨٠] : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ الْآيَةَ »

[الحديث ١٤٠٣ - أخرجه في : ٤٥٦٥ ، ٤٦٥٩ ، ٦٩٥٧]

قوله (باب إثم مانع الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظم عقوبته في الدار الآخرة ونبرى نبيه منه بقوله له : **لَا تَهْمُكَ** لك من الله شيئا ، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه . وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات ، فإشددت عقوبته كان إيجابه أكد عما جاء فيه مطلق العقوبة . وعبر المصنف بالإثم ليشمل من تركها جهلا أو بخلا والله أعلم . **قوله** (وقول الله تعالى) **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ** (الآية) فيه تلييح إلى تقوية قول من قال من الصعابة وغيرهم : إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين ، خلافا لمن زعم أنها خاصة بالكفار ، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب « أنا مالك ، أنا كزك » ، وقد وقع نحو ذلك أيضا في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في مسند الشاميين من طريق شبيب أيضا في آخر الحديث ، وأفرد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير براءة هذا الإسناد باختصاره . (تنبيه) : المراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية . **قوله** (نأى الإبل على صاحبها) يعني يوم القيامة كما سيأتي . **قوله** (على خير ما كانت) أي من العظم والدمن ومن الكثرة . لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها . **قوله** (إذا هو لم يسط فيها حقها) أي لم يؤد زكاتها . وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ . **قوله** (تطؤه بأخفافها) في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الخيل ، فتخط وجهه بأخفافها ، ولمسلم من طريق أبي صالح عنه « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخراها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » ، وللصنف من حديث أبي ذر ، إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه . (تنبيه) : كذا في أصل مسلم « كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخراها » قال عياض : قالوا هو تغيير وتصحيح ، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه « كلما مر عليه أخراها رد عليه أولاها » ، وهذا ينظم الكلام ، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضا وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد . ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمخى عليه تلاحقت بها أخراها ، ثم إذا أردت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأولى . وكذا وجهه الطيبي فقال : إن المعنى أن أولاها إذا مرت على التابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية

وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضا إلى الأولى . والله أعلم . قوله (في الغنم تطؤه بأظفارها وتنطقه بقرونها) بكسر الطاء من تنطقه ويجوز الفتح . زاد في رواية أبي صالح المذكورة ، ليس فيها عقصاء ولا جلاحاء ولا أعضاء ، تنطقه بقرونها ، وزاد فيه ذكر البقر أيضا وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل ، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضا في باب مفرد . قوله (قال ومن حتها أن تحلب على الماء) بجاء مهيمة أي لمن يحضرها من المساكين ، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المساكن وأرق بالمأشية . وذكره الداودي بالجيم وفسره بالإحضار إلى المصدق . وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي حمزة الغدادي عن أبي هريرة ما يروى أن هذه الجملة مرفوعة ولفظه وقلنا يا رسول الله ما حقها ؟ قال : إطراق لحفها وإعارة دلوها ومنحها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ، وسيأتي في أوآخر الشرب هذه القطعة وحدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله (ولا يأتي أحدكم) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب ، ألا لا يأتي أحدكم ، وهذا حديث آخر متعلق بالفلول من الغنائم ، وقد أخرجه المصنف مفردا من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، وبأني الكلام عليه في أوآخر الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية لها يمار ، بتحتانية مضمومة ثم مهيمة : صوت المعز ، وفي رواية المستمل والكشمشني هنا دغاء ، بضم المثلثة ثم معجمة بغير راء ، ورجحه ابن التين ، وهو صياح الغنم . وحكى ابن التين عن القرأز أنه رواء دغاء ، بمثناة ومهيمة وليس بشيء ، وقوله دغاء ، بضم الراء ومعجمة : صوت الإبل ، وفي الحديث ، إن الله يحيي البهائم ليماغب بها مانع الزكاة ، وفي ذلك معاملة له بقبض قصده ، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها ، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ، ولأن المال لما لم يخرج زكاته غير مطهر ، وفيه أن في المال جفا سوى الزكاة ، وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة ، ويؤيده ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكثر ، لكن يمكن عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره . ثاني الأجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه ، وإنما ذكر استطرادا ، لما ذكر حتها بين الكمال فيه وإن كان له أصل يزول الدم بفعله وهو الزكاة ، ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة . وقال ابن بطال : في المال حقان فرض عين وغيره ، فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الاخلاق . (تنبيه) : زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال (ويكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه صاحبه وطلبه : أنا كنزك ، فلا يزال حتى يلقه لصبه) . وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قدمنا إلى قوله دأقرع ، ولم يذكر بقيته ، وكأنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب . قوله (عن أبي صالح) كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا ، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح ، لكننه وفقه على أبي هريرة ، وخالفهم عبد العزيز ابن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ورجحه ، لكن قال ابن عبد البر : رواية عبد العزيز خطأ بين ، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا انتهى . وفي هذا التعليل نظر . وما المانع أن يكون له فيه شيخان ؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز

شاة لأنه سلك الجادة ، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه . قوله (مثل له) أى صور ، أو ضمن مثل معنى التصيير أى صير ماله على صورة شجاع ، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير براءة ، ووقع في رواية زيد بن أسلم وما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، ولا تنافي بين الروایتين لاحتمال اجتماع الأمرين معا ، فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي سيطوقون ، ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى (يوم يحمى عليها في نار جهنم) الآية قال البيضاوي : خص الجنب والجبين والظهر لأنه جمع المال ، ولم يصرفه في حق ، لتحصيل الجاه والتنعم بالطعام والملابس ، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره ، أو لأنها أشرف الأضواء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة . وقيل : المراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه ، نسأل الله السلامة . والمراد بالشجاع - وهو بضم المعجمة ثم جيم - الحية الذكر ، وقيل الذي يقوم على ذنبه ويروائب الفارس ، والافرع الذي قرع رأسه أى تمطع لكثرة سمه . وفي كتاب أبي عبيد : سمى أفرع لأن شعر رأسه يتمطع بجمعه السم فيه . وتعبه اقتران بأن الحية لا شعر برأسها ، فلعله يذهب جلد رأسه . وفي تهذيب الأذهري : سمى أفرع لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تتمطع فروة رأسه ، قال ذو الرمة :

قرى السم حتى انمار فروة رأسه من العظم صل قاتل اللع ما رده

وقال القرطبي : الأفرع من الحيات الذي أبيض رأسه من السم ، ومن الناس الذي لا شعر برأسه . قوله (له) ذبيبتان) ثنية زيبية بفتح الزاى وموحدين ، وهما الزبدتان اللتان في الشدقين يقال تسكلم حتى زبد شدقه أى خرج الزبد منهما ، وقيل هما النكستان السوداوان فوق عينيه ، وقيل تقططان يكستان فاه ، وقيل هما في حلقه بمنزلة زغبي المنز ، وقيل لثتان على رأسه مثل القرنين ، وقيل تابان بخرجان من فيه . قوله (يطوقه) بضم أوله وفتح الواو الثقيلة ، أى يصير له ذلك الثعبان طوقا . قوله (ثم يأخذ بلهزمتيه) فاعل يأخذ هو الشجاع ، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مبينا في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في ترك الحيل ، بلفظ لا يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلتمها فاه . قوله (بلهزمتيه) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة ، وقد فسر في الحديث بالشدقين ، وفي الصحاح : هما العظمان اللتان في اللحين تحت الأذنين . وفي الجامع : هما اللحم الحدين الذي يتحرك إذا أكل الانسان . قوله (ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك) وقائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه الندم ، وفيه نوع من التكم . وزاد في ترك الحيل ، من طريق همام عن أبي هريرة ، يفر منه صاحبه ويطلبه ، وفي حديث ثوبان عند ابن حبان : يتبعه فيقول أنا كنزك الذي تركته بعدك ، فلا يزال يتبعه حتى يلقه يده فيمضنها ثم يتبعه سائر جسده . . وسلم في حديث جابر : يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه ليجعل يعضهما كما يعض الفحل ، والطبراني في حديث ابن مسعود : ينقر رأسه ، وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة . وفي حديث جابر عند مسلم إلا مثل له ، كما هنا ، قال القرطبي : أى صور أو نصب وأقيم ، من قولهم مثل قائما أى منتصبا . قوله (ثم تلا) ولا يحسن الذين يبخلون (الآية) ، في حديث ابن مسعود عند الشافعي والبخدي ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ، فذكر الآية . ونحوه في رواية الترمذي وقرأ مصداقه : سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة ، وفي هذين الحديثين قوية لقول من قال : المراد بالتطويق في الآية

الحقيقة ، خلافا لمن قال إن معناه سيطوقون الإثم . وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة ، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير ، وقيل : لأنها نزلت في اليهود الذين كتبوا صفة النبي ﷺ ، وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصلحهم قالة مسروقة

٤ - باب ما أُدِّيَ زَكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَزِيرٍ

لقول النبي ﷺ « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »

١٤٠٤ - وقال أحمد بن حنبل بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال « خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما : مَنْ كَتَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَهَا فَوَيْلٌ لَهُ ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ » [الحديث ١٤٠٤ - أطرافه في : ٤٦٦١]

١٤٠٥ - حدثنا إسحاق بن يزيد أخبرنا شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمار أخبره عن أبيه يحيى بن عمار بن أبي الحسن أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ دُرَاهِمٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »

[الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في : ١٤٤٧ ، ١٤٥٩ ، ١٤٨٤]

١٤٠٦ - حدثنا علي بن سميح هنيئاً أخبرنا حصين بن زيد بن وهب قال « مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ ، فَذَا أَنَا بِأَبِي قَتَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا أَنْزَلَكَ مَزَلَكَ هَذَا ؟ قَالَ : كُنْتُ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قَالَ مُعَاوِيَةُ : نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَقُلْتُ : نَزَلَتْ فِيْنَا وَفِيهِمْ ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ ، وَكُتِبَ إِلَى عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي ، فَكُتِبَ إِلَى عُمَانَ أَنِ اقْدِمِ لِلدِّينَةِ ، فَقَدِمْتُهَا ، فَكَثُرَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى كَانَهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَانَ ، فَقَالَ لِي : إِنِّي شَيْءٌ تَدَخَّلْتُ فَكُنْتُ قَرِيبًا . فَذَلِكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمِزْلَ ، وَلَوْ أَسْرَوْا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ »

[الحديث ١٤٠٦ - طارقه في : ٤٦٦٠]

١٤٠٧ - حدثنا يحيى بن حاتم حدثنا عبد الأعلى حدثنا الجري عن أبي العلاء عن الأحنف بن قيس قال « جَلَسْتُ . وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوِّرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمِيدِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ ابْنُ الشَّخِيرِ أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى مَلَايِمِ قُرَيْشٍ ، فَبَاءَ رَجُلٌ تَحْنِيْنُ الشَّعْرَ وَالنَّهَابِ

والهيبة ، حتى قام عليهم فلم يمتهم قال : بَشِّرِ السَّكَارِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوَضَعُ عَلَى حَلْقِهِ ثَنَدِي أَحَدُهُمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَضْفٍ كَيْفِهِ ، وَيُوَضَعُ عَلَى نَضْفٍ كَيْفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ ثَنَدِي يَنْزَلُ . ثُمَّ وَلَّى خَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ . وَتَبِعْتُهُ وَجَاسَتْ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ ، فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهَ هُوَ الَّذِي قَاتَ . قَالَ : إِنَّهُمْ لَا يَبْقَوْنَ شَيْئًا ۝

١٤٠٨ - قَالَ لِي خَلِيلِي - قَالَ قَتَ : مَنِ خَالِيكَ ؟ قَالَ : النَّبِيُّ ﷺ - يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْعِرُ أَحَدًا ؟ قَالَ فَنظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِئُ فِي حَاجَةٍ لَهُ ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا أَتَفْتَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ . وَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَبْقَوْنَ ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا . لَا وَاللَّهِ ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ ۝

قوله (باب ما أدى زكاته فليس بكبّر) ، لقول النبي ﷺ : ليس فيما دون خمس أواق صدقة) قال ابن بطال وغيره : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكبّر المنع هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكبّر الذي هو أعم من ذلك ، وإذا تقرر ذلك لحديث ولا صدقة فيما دون خمس أواق ، مفهومه أن ما زاد على الخمس فيه الصدقة ، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كبّرا . وقال ابن رشيد : وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عفى عن الحق فيه فليس بكبّر قطعاً ، والله قد أتى على فاعل الزكاة ، ومن أتى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أتى عليه فيه وهو المال . انتهى . ويتلخص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كبّرا لأنه معفو عنه ، فليسكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفى عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كبّرا . ثم إن لفظ الترجمة لقصد حديث روى مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفاً ، وكذا أخرجه الشافعي عنه ، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال : إنه ليس بمحفوظ . وأخرجه البيهقي أيضاً من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أراضين فليس بكبّر ، وكل ما لا تؤدي زكاته فهو كبّر . وإن كان ظاهراً على وجه الأرض ، وأورده مرفوعاً ثم قال : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه . وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكبّر معناه الشرعي . وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم باللفظ . وإذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره ، ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند الزوار . وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ : إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ، وقال : حسن غريب ، وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان . وعن أم سلة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضاً وأخرجه أبو داود . وقال ابن عبد البر : في سنده مقال . وذكر شيخنا (١) في شرح الترمذي ، أن سنده جيد .

(١) هو الحافظ العراقي . ولفظه عند أبي داود : عن أم سلة أنها كانت تلبس أوضاعاً من ذهب فقال : يا رسول الله ، أكلت هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزك ، فليس بكبّر . ١٠٨ ، وسنده جيد كما قال العراقي . وهو جبة ظاهرة على أن الكبّر المتوعد عليه بالذهب هو المال الذي لا تؤدي زكاته . والله أعلم

وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً بلفظ الترجمة ، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ ، وإن الله لم يفرض الزكاة إلا ليُطِيب ما بقي من أموالكم ، وفيه قصة . قال ابن عبد البر : والجمهور على أن الكثر المذموم ما لم تؤد زكاته . ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً ، إذا أدت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ، فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال : ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كإبي ذر ، وسياق شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب . قوله (وقال أحمد بن شبيب) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر د حدثننا أحمد ، وقد وصله أبو داود في كتاب الناسخ والمنسوخ ، عن محمد بن يحيى وهو الذهلي ، عن أحمد بن شبيب بإسناده . ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسياقه أتم بما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي ، أنرت العمة ؟ قال ابن عمر : لا أدري . فلما أدبر قيل ابن عمر يديه^(١) ثم قال : نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني نفسه - سئل عما لا يدري فقال : لا أدري . وزاد في آخره - بعد قوله : طهرة للأموال - ثم التفت إلى فقال : ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم جده أزيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى ، وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري . قوله (من كثرها فلما يؤد زكاتها) أفرد الضمير إما على سنبل تأويل الأموال ، أو عوداً إلى الغضة لأن الانتفاع بها أكثر أو كان وجودها في زمينهم أكثر من الذهب ، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب ، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال ﴿ ينفقونها ﴾ قال صاحب الكشاف : أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ ، لأن كل واحد منهما جملة واقية . وقيل : المعنى ولا ينفقونها ، والذهب كذلك ، وهو كقول الشاعر ، وإن قيار بها لغريب ، أي وقيار كذلك ، قوله (إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة) هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتتاز - وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به - كان في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة ، فعلى هذا المراد بنزل الزكاة بيان أنفسها ومقاديرها لا إزال أصلها . والله أعلم . وقول ابن عمر د لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً ، كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب . والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يحبس عنه ، أو يكون له لكنه من يرجى فضله وتطلب عائدته كالامام الأعظم فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيتيه شيئاً ، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغنى به عن مسألة الناس ، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادعار شيء أصلاً . قال ابن عبد البر : وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كثر يدم فاعله ، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك ، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحلوا الوعيد على ما نهي الزكاة ، وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال د هل عليّ غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، انتهى . والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم عن ابن عمر ، وقد استدلل له ابن بطال بقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ﴾ أي ما فضل عن الكفاية ، فكان ذلك واجبا في أول الأمر ثم نسخ . والله أعلم . وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أرس عن أبيه قال د كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ، ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورد

(١) في المخطوطة : يده ،

وغيره . قوله (أخبرني يحيى بن أبي كثير) تعقبه الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الوهاب بن نجدة خائف إسحق بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال : عن شعيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحمام ، ورواه داود بن رشيد وهشام ابن خالد جميعا عن شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بن وهب : قال : الوليد بن مسلم روى عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن الحان عن يحيى بن سعيد ، وقال الإسماعيلي : هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الحنفي ، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب فقال : عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، انتهى . وقد تابع إسحق بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شعيب بن إسحق أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي من طريقه ، وذلك دال على أنه عند شعيب عن الأوزاعي على الوجهين ، لكن ذلك رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ، ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير . والله أعلم .

قوله (عن أبيه يحيى بن عمار) في رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أبيه ، وسأني الكلام عليه مستوفى بد بضعة وعشرين بابا . ثانيا حديث أبي ذر مع معاوية . قوله (حدثنا على سمع هشبا) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه ، حدثنا علي بن أبي هاشم ، وهو المعروف بابن طبراه بكسر الهمزة وسكون الموحدة وآخره معجمة ، ووقع في أطراف المزى ، عن علي بن عبد الله المدني وهو خطأ . قوله (عن زيد بن وهب) هو التابعي الكبير الكوفي أحد المفضلين . قوله (بالربذة) بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة ، نزل به أبو ذر في عهد عثمان ومات به ، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله ، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبعضي عثمان كانوا يشتمون عليه أنه نفي أبا ذر ، وقد بين أبو ذر أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره . ثم أمره عثمان بالتخفى عن المدينة لدفع الفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الربذة ، وقد كان يفتدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه ، وفيه قصة له في التيمم . وروينا في فوائده أبي الحسن بن جهم بأسناده إلى عبد الله بن الصامت قال : دخلت مع أبي ذر على عثمان ، فخر عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم يعني الخوارج . فقال : إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالربذة . قال : نعم . ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره وقال بعد قوله ما أنا منهم : ولا أدركهم ، سيام التحقيق . يمرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت ، وفي طبقات ابن سعد ، من وجه آخر : أن ناسا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية . يعني فقائله . فقال : لا ، لو أن عثمان سبني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت .

قوله (كنت بالشام) يعني بدشق ، ومعاوية إذ ذاك عامل عثمان عليها . وقد بين السبب في سكنه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخرى عن زيد بن وهب : حدثني أبو ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا بلغ البناء - أي بالمدينة - سلما فارتحل إلى الشام . فلما بلغ البناء سلما قدمت الشام فسكنت بها ، فذكر الحديث نحوه . وعنده أيضا بأسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال : استأذن أبو ذر على عثمان فقال : إنه يؤذينا ، فلما دخل قال له عثمان : أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر ؟ قال : لا ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أحبك إلى وأقربكم مني من بقى على العهد الذي عاهدته عليه ، وأنا باق على عهدي . قال فامر به أن يلحق بالشام . وكان يحذوهم ويقول : لا يبيت عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفعه في سبيل الله أو يعده للزيم . فكتب معاوية إلى عثمان :

إن كان لك بالشام حاجة فابعث إلى أبي ذر . فكتب إليه عثمان أن أقدم على ، فقدم . قوله (في والذين يكتزون الذهب والفضة) سياق في تفسير براءة من طريق جرير عن حصين بلفظ ، فقرأت والذين يكتزون الذهب والفضة ، إلى آخر الآية . قوله (نزلت في أهل الكتاب) في رواية جرير ، ما هذه فينا . . قوله (فكثر على الناس حتى كأنهم لم يروني) في رواية الطبري : أنهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام ، قال غشي عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام . قوله (أن شئت تنحيت) في رواية الطبري ، وقال له تنح قريسا . قال : والله لن أدع ما كنت أقوله ، وكذا لابن مردويه من طريق ورفاء عن حصين بلفظ ، والله لا أدع ما قلت . . قوله (حبشيا) في رواية ورفاء ، عبدا حبشيا ، ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال له : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ أي المسجد النبوي ، قال : آتي الشام . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منها ؟ قال : أعود إليه ، أي المسجد . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ قال : أضرب بسيفي . قال : أدلك ^(١) على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدا ، قال : تسمع وتطيع وتنساق لم حيث سافوك . . وعند أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر نحوه ، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه . وذهب النووي بالإبطال ، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان ، وهؤلاء لم يخونوا . قلت : لقوله محل ، وهو أنه أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب . وفيه ملاحظة الأئمة للعلاء ، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحتج على أبي ذر مع كونه كان مخالفا له في تأويله . وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة ، والترغيب في الطاعة لأولي الأمر وأمر الأفاضل بطاعة المفضل خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالشدّة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقا أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهدا . الحديث الثالث : قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والجريري بضم الجيم هو سميد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير . وأردف المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجريري ، والأخنف لأبي العلاء . وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفا من آخر هذا الحديث أيضا ، وأخرجه أحمد ، وليس ذلك بعلّة لحديث الأخنف لأن حديث الأخنف أتم سباقا وأكثر فوائد ، ولا مانع أن يكون يزيد فيه شيخان . قوله (جلست إلى ملا) في رواية مسلم والاسماعيل من طريق اسماعيل بن علية عن الجريري ، قدمت المدينة ، فبينما أنا في حلقة من قريش . قوله (خشن الشعر الخ) كذا للأكثر بمعجمتين من الخشونة ، وللقاسي بمهملتين من الحسن ، والأول أصح . ووقع في رواية مسلم ، أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه فقام عليهم ، وليعقوب بن سفيان من طريق حيد بن هلال عن الأخنف ، قدمت

المدينة فدخلت مسجدها إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا : هذا أبو ذر .
 قوله (بشر الكاذبين) في رواية الإسماعيلي (بشر الكنازين) . قوله (برضف) بفتح الراء وسكون الميمجة بعدها
 فاء هي الحجارة المحاة واحدها رصفه . قوله (نفض) بضم النون وسكون الميمجة بعدها ضاد معجمة : العظم الدقيق
 الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف ، قال الخطابي : هو الماخص منه ، وأصل النفض الحركة فسمي
 ذلك الموضع نفضا لانه يتحرك بحركة الإنسان . قوله (يتزلزل) أى يضطرب ويتحرك ، في رواية الإسماعيلي
 « فيتجلجل » بجميعين ، وزاد إسماعيل في هذه الرواية « فوضع القوم رؤوسهم » ، فأرأيت أحدا منهم رجع إليه شيئا .
 قال : فأدبر ، فاتبعته حتى جلس الى سارية . قوله (وأنا لا أدري من هو) زاد مسلم من طريق خليفه العصري
 عن الأحنف « فقلت : من هذا ؟ قالوا : هذا أبو ذر ، فقمتم اليه فقلت : ما شئ سمعتك قوله ؟ قال : ما قلت الا
 شيئا سمعته من نبيهم ﷺ » . وفي هذه الزيادة رد لقول من قال لانه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره .
 ولأحمد من طريق يزيد الباهلي عن الأحنف « كنت بالمدينة ، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يروونه ، قلت :
 من أنت ؟ قال : أبو ذر . قلت : ما نفرت الناس عنك ؟ قال : إني أنهام عن الكنوز التي كان ينهام عنها رسول الله
 ﷺ » . قوله (انهم لا يعقلون شيئا) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال « انما يجمعون الدنيا » . وقوله
 « لا أسألم دنيا » في رواية إسماعيل المذكورة « فقلت : مالك وإخوانك من قريش ، لا تعترهم ولا تصيب
 منهم ؟ قال : وربك لا أسألم دنيا الخ » . قوله (قلت : ومن خليلك ؟ قال : النبي ﷺ) فاعل قال هو أبو ذر
 والنبي ﷺ خبر المبتدأ كأنه قال : خليل النبي ﷺ . وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط ، وكان بعض
 الرواة ظنها مكررة غذفها ولا بد من إنباتها . قوله (يا أبا ذر أتبصر أحدا) وهو حديث مستقل سنأتي الكلام
 عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله « إلا ثلاثة دنائير » إن شاء الله تعالى . وانما
 أورده أبو زر للأحنف لتقوية ما ذهب اليه من ذم اكتناز المال ، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ،
 ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال :

٥ - باب إ اتفاق المال في حقه

١٤٠٩ - **ع**روشن محمد بن النعمان حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فبسطه على هامته في
 الحق ، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

و باب اتفاق المال في حقه ، وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن
 أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث « ما أحب أن لي أحدا ذهب » فمحمول على الأولوية ،
 لأن جمع المال وإن كان مباحا لكن الجامع مسئول عنه ، وفي المحاسبة خطر وإن كان التزك أسلم ، وما ورد من
 الترغيب في تحصيله وإتقائه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فانه
 إذا أتفته حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهده في حديث « ذهب
 أهل الدثور بالأجور » والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم ، قال الزين بن

المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالسكية في وجوه هجره ، ما لم يؤد إلى حرمان الوارث من نحو ذلك بما منع منه الشرع . قوله (وإن هؤلاء لا يعقلون) هو من كلام أبي ذر كرهه تأكيداً لكلامه وليربط ما بعده عليه

٦ - باب الرياء في الصدقة ، لقوله [البقرة ٢٦٤] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ صُلْدًا ﴾ : ليس عليه شيء . وقال عكرمة ﴿ وَاِبِلٌ ﴾ : مطر شديد . و ﴿ الطَّلُ ﴾ : الندى

قوله (باب الرياء في الصدقة) قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحمل على ما تمحض منها لحب المحمدة والشأن من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها . قوله (لقوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الكافرين) قال الزين بن المنير : وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة الممن والاذى للصدقة أو اتباعها بذلك بانفاق الكافر المرائي الذي لا يبعد بين يديه شيئاً منه ، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء ، وأولى أن يشبه بانفاق الكافر المرائي في إبطال انفاقه . وقال ابن رشيد : اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية ، ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخص من المشبه به ، لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور . ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالممن والاذى ، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء ، هذا من حيث الجملة ، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبيه بحال المرائي ، لأنه لما من ظهر أنه لم يقصد وجه الله ، وحال المؤذى يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين لأن من يعلم أن المؤذى ناصراً ينصره لم يؤذ ، فلم بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المان والمؤذى انتهى . ويتلخص أن يقال : لما كان المشبه به أقوى من المشبه ، وإبطال الصدقة بالممن والاذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد . قوله (وقال ابن عباس : صُلْدًا ليس عليه شيء) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله ﴿ فتركه صُلْدًا ﴾ أي ليس عليه شيء . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال : وهذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول : لا يقدرون على شيء مما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا نقياً ليس عليه شيء ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه . قوله (وقال عكرمة : وابل مطر شديد ، والطل الندى) وصله عبد بن حميد عن روح ابن عباد عن عثمان بن غياث . سمعت عكرمة قال في قوله وابل قال : مطر شديد ، والطل الندى ،

٧ - باب لا يقبل الله صدقة من غُلُولٍ ، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله [البقرة ٢٦٣] :

﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ، وَاللَّهُ غَفِيٌّ حَلِيمٌ ﴾

٨ - باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله [البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧] :

﴿ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

١٤١٠ - **حَرْش** عبد الله بن منير سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ تَصَدَّقَ بِمَدْلٍ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْتِيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يَرَى أَحَدُكُمْ قَاوُوهَ ، حَتَّى تَسْكُونَ مِثْلَ الْجَلِيلِ » . تَابِعَهُ سَلْيَانُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ . وَقَالَ وَرَقَةُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَمِيدٍ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرواهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَثُمَّيلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ١٤١٠ - طرفه في : ٧٤٣٠]

قَوْلُهُ (بَاب لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُول) كَذَا الْأَكْثَرُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْجَهْلِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَعْلَى لَا يَقْبَلُ اللَّهُ ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَاقِيهِ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ ابْنُ سَفْيَانَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي كَامِلٍ أَحَدِ مَشَايِخِ مُسْلِمٍ فِيهِ بَلْفُظٌ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ ، وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا ابْنُ دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا صَلَاةَ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ ، وَاسْتَدَاهُ صَحِيحٌ . **قَوْلُهُ (وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ)** هَذَا لِلْمُسْتَعْلَى وَحْدَهُ . وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي بَعْدَهُ . **قَوْلُهُ (أَمَرُوهُ)** : قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَقْبَعُهَا أَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - حَلِيمٌ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : جَرَى الْمَصْنَفُ عَلَى عَادَتِهِ فِي إِثْبَارِ الْخَفِيِّ عَلَى الْجَلِيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْآيَةِ أَنَّ الصَّدَقَةَ لِمَا تَنْبَغُهَا سَيِّئَةُ الْأَذَى بَطُلَتْ ، وَالْغُلُولُ أَذَى إِنْ قَارَنَ الصَّدَقَةَ أَبْطَلَهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ، أَوْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْصِيَةَ اللاحقة للطاعة بَعْدَ تَقَرُّرِهَا تَبْطُلُ الطَّاعَةُ فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ الصَّدَقَةُ بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ ، لِأَنَّ الْغَالِ فِي دَفْعِهِ الْمَالِ إِلَى الْفَقِيرِ غَاصِبٌ مُتَصَرِّفٌ فِي مَالِكَ الْغَيْرِ ، فَكَيْفَ تَقَعُ الْمَعْصِيَةُ طَاعَةً مَعْتَبَرَةً وَقَدْ أَبْطَلَتِ الْمَعْصِيَةُ الطَّاعَةَ الْمُحَقَّقَةَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهَا ؟ وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ رَشِيدٍ بِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَلَى أَنَّ الْأَذَى أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْمُتَصَدِّقِ لِلْمُتَصَدَّقِ عَلَيْهِ أَوْ لِإِثْبَاتِهِ لَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْغُلُولِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى ، وَقَدْ لَا يَسْلُمُ هَذَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ لِبَعْدِهِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَى فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ مَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَوْثَلِ لِلْسَّائِلِ ، فَانْهَ عَطْفٌ عَلَى الْمَنْ وَجَّعَ مَعَهُ بِالْوَاوِ . وَالَّذِي يَظُنُّ أَنَّ الْبَخَارِيَّ قَصَدَ أَنَّ الْمُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُتَصَدَّقَ بِهِ غُلُولٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ نَحْوُهُ تَأْذَى بِذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ ، كَمَا قَاءَ أَبُو بَكْرٍ اللَّبَنَ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ طَيِّبٍ ، وَقَدْ صَدَّقَ عَلَى الْمُتَصَدَّقِ أَنَّهُ مُؤْذِلٌ لَهُ بِتَعْرِضِهِ لِكُلِّ مَا لَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ)** فَسَرَهُ بِالرَّدِّ الْجَمِيلِ ، وَقَوْلُهُ (وَمَغْفِرَةٌ) أَيْ عَفْوٌ عَنِ السَّائِلِ إِذَا وَجَدَ مِنْهُ مَا يَثْقُلُ عَلَى الْمُسْتَوْثَلِ . وَقِيلَ : الْمُرَادُ عَفْوٌ مِنْ اللَّهِ بِسَبَبِ الرَّدِّ الْجَمِيلِ ، وَقِيلَ عَفْوٌ مِنْ جِهَةِ السَّائِلِ أَيْ مَعْذَرَةٌ مِنْهُ لِلْمُسْتَوْثَلِ لِكَوْنِهِ رَدَّهُ رَدًّا جَمِيلًا . وَالثَّانِي أَظْهَرَ . وَظَاهَرُ الْآيَةِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَحِطُّ بِالْمَنْ وَالْأَذَى بَعْدَ أَنْ تَقَعُ سَالِمَةً ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : لَعَلَّ قَبُولَهَا مَوْقُوفٌ عَلَى سَلَامَتِهَا مِنَ الْمَنْ وَالْأَذَى ، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ عَدِمَ الشَّرْطُ فَعَدِمَ الْمَشْرُوطُ فَعَبِرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِبْطَالِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (تَنْبِيْهَانِ) : الْأَوَّلُ دَلُّ قَوْلِهِ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةَ

من غلول ، أن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول الى أصحابه بأن يتصدق به ^(١) اذا جهلهم مثلاً . والسبب فيه أنه من حق الغالين ، فلو جهات أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم . الثاني : وقع هنا للاستعلاء والكشميهني وابن شويه ، باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله تعالى ﴿ ويرى الصدقات - الى قوله - ولا يمضون ﴾ وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث ، وتكون كالتى قبلها في الاختصار على الآية ، لكن تزيد عليها بالإشارة الى لفظ الحديث الذى فى الترجمة . ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة ومناسبة لتى قبلها من جهة مفهوم المخالفة ، لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب ، ففهموه أن ما ليس بطيب لا يقبل ، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل . والله أعلم . ثم إن هذه الترجمة إن كان ، باب ، بغير تنوين فاجلة خبر المبتدأ ، والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب ، وإن كان مترونا فما بعده مبتدأ والخبر عذوف تحذيره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله ثوابها . ومعنى الكسب المكسوب ، والمراد به ما هو أعم من تعاطى التكسب أو حصول المكسوب بغير تعاطى كالميراث . وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب فى تحصيل المال ، والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب ، قال القرطبي : أصل الطيب المستند بالطيب ، ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال ، وأما قول المصنف ، لقوله تعالى : ويرى الصدقات ، بعد قوله ، الصدقة من كسب طيب ، فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب ، بل الأمر على عكس ذلك ، فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر . قال ابن التين : وكان الآيين أن يستدل بقوله تعالى ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقال ابن بطال : لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يحرمه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التى تقبل لا تكون من جنس الممحرق . وقال الكرماني : لفظ ، الصدقات ، وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره ، ولكنه مقيد بالصدقات التى من الكسب الطيب بقريئة السياق نحو ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ . قوله (بعدل حمرة) أى بقيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر الحل بكسر المهملة ، هذا قول الجمهور ، وقال الفراء : بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه ، وقيل بالفتح مثله فى القيمة وبالكسر فى النظر . وأنكر البصريون هذه التفرقة ، وقال الكسائي : هما بمعنى كما أن لفظ المثل لا يختلف . وضبط فى هذه الرواية اللاكثر بالفتح . قوله (ولا يقبل الله إلا الطيب) فى رواية سليمان بن بلال الآتى ذكرهما ، ولا يصعد الى الله إلا الطيب ، وهذه جملة معترضة بين الشرط والجاء لتقرير ما قبله ، زاد سهيل فى روايته الآتى ذكرهما ، فيضعها فى حقها ، قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الثنى مأمورا منها من وجه واحد وهو حال . قوله (يتقبلها بيمينه) فى رواية سهيل ، إلا أخذها بيمينه ، وفى رواية مسلم بن أبى مريم الآتى ذكرها ، فيقبضها ، وفى حديث عائشة عند البراء ، فيتلفاها الرحمن بيده . قوله (فلوّه) بفتح الفاء ، وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لأنه يفلى أى يقطع ، وقيل هو كل فطيم من ذات حافر ، والجمع أفلاء كدود وأعداء . وقال أبو زيد : إذا قتع الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام بكرو . وضرب به المثل لأنه يزيد زيادة بيئة ، ولأن الصدقة تاج العمل وأحوج ما يكون النتاج الى التربية إذا كان فطيلاً فاذا أحسن العناية به انتهى الى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم - لا سيما

(١) كذا فى الأصل الذى بأيدنا ، ولعله لا بأن يتصدق به ، فتأمل ، والله أعلم

الصدقة - فان العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها: تمت الكمال حتى تنتهي بالتضخيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين القمرة الى الجبل . ووقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذى وفلوه أو مهره ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره أو فضيله ، وفي رواية له عند البزار مهره أو رضيمه أو فضيله ، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة وفلوه أو قال فضيله . وهذا يشعر بأن أو ، للشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه فكفى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالترية . وقال عياض : لما كان الشيء الذى يرضى بتلق باليمين ويؤخذ بها استعمال في مثل هذا واستمير القبول لقول القائل ، تلقاها عرابة باليمين ، أى هو مؤهل للجد والثرف وليس المراد بها الجارحة ^(١) . وقيل : عبر باليمين عن جهة القبول ، إذ الشال بضده . وقيل : المراد بين الذى تدفع اليه الصدقة وأضافها الى الله تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة في بين الآخذة تعالى . وقيل : المراد سرعة القبول ، وقيل حسنه . وقال الزين بن المنير : الكناية عن الرضا والقبول بالتلق باليمين لتثبيت المعاني المحققة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عاب التلق لشيء يمينه ، لا أن التناول كالتناول المهود ولا أن المتناول به جارحة . وقال الترمذى في جامعه : قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة يؤمن بهذه الأحاديث ولا تروم فيها تشبيها ولا نقول كيف ، هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ، وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى . وسيأتى الرد عليهم مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . قوله (حتى تكون مثل الجبل) وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة (حتى تكون أعظم من الجبل ، ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم (حتى يوافي بها يوم القيامة وهي أعظم من أحد ، يعنى التبرة . وهي في رواية القاسم عند الترمذى بلفظ (حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد ، قال : وتصدق ذلك في كتاب الله (يعنى الله الرزق وبرى الصدقات) وفي رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة . وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا ، فتصدقوا ، والظاهر أن المراد به ظمها أن عيناها تعظم لتثقل في الميزان ، ويحتمل أن يكون ذلك معبرا به عن ثوابها . قوله (تابعه سليمان) هو ابن بلال (عن ابن دينار) أى عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه المتابعة ذكرها المصنف في التوحيد فقال : وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله ، إلا أن فيه مخالفة في اللفظ يسيرة ، وقد وصله أبو عروانة والجوزقي من طريق محمد بن معاذ بن يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الاسناد . ووقع في صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن أبي صالح ولم يبق لفظه كله ، وهذا إن كان أحمد بن عثمان حفظه فليسليان فيه شيخان عبد الله بن دينار وسمين عن أبي صالح ، وقد غفل صاحب الأطراف فسوى بين روايتي الصحيحين في هذا وليس بمجيد . قوله (وقال ورقاء) هو ابن عمر (عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة) يعنى أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان لفصل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح ، ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة ، وقد أشار الداودى

(١) هذه التأويلات ليس لها وجه ، والمصواب إجراء الحديث على ظاهره ، وليس في ذلك بحمد الله مخذور عند أهل السنة والجماعة لأن عقيدتهم الايمان بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة من أسماء الله سبحانه وصفاته ، واثبات ذلك لله على وجه السجل مع تنزيهه تعالى عن مشابهة المخلوقات ، وهذا هو الحق الذى لا يجوز الشك فيه . وفي هذا الحديث دلالة على اثبات اليمين لله سبحانه وعلى أنه يقبل الصدقة عن الكسب الطيب ويضاعفها . وانظر ما يأتي من كلام الإمام الترمذى ينفع لله ما ذكرته أعما . والله الوفيق

لى أنها وهم لتوارد الرواة عن أبى صالح دون سعيد بن يسار ، وليس ما قال بجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذى وغيرهما . نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة الى عاتقة سليمان وعبد الرحمن والله أعلم . (تنبيه) : وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك فى كتاب التوحيد . قوله (ورواه مسلم ابن أبى مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبى صالح عن أبى هريرة) أما رواية مسلم فروبناها موصولة فى كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضى قال حدثنا محمد بن أبى بكر المقدسى حدثنا سعيد بن سلفة هو ابن أبى الحسام عنه به ، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم ، وقد قدمت ما فى سياق الثلاثة من فائدة وزيادة

٩ - باب الصدقة قبل الرد

١٤١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** سعيد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال : سمعت النبی ﷺ يقول « تصدقوا ، فإنه باتى عليكم زمانٌ يمشى الرجلُ بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجلُ : لو جئت بها بالأمس آتيتها ، فأنما اليوم فلا حاجة لى بها »

[الحديث ١٤١١ - طرقه فى : ١٢٢٤ ، ٧١٢٠]

١٤١٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب **حدثنا** أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبی ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، فيفيض ، حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه فيقول الذى يعرضه عليه : لا أرب لى »

١٤١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم النبيل أخبرنا سعدان بن بشر **حدثنا** أبو مجاهد **حدثنا** حنبل بن خليفة الطائى قال سمعت عدى بن حاتم رضى الله عنه يقول « كنت عند رسول الله ﷺ فبأه رجلاً : أحدهما يشكو العيلة ، والآخر يشكو قطع السبل . فقال رسول الله ﷺ : أما قطع السبل فإنه لا باتى عليك إلا قليل حتى تخرج العير الى مكة بنهر خيبر . وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه . ثم ليتفنن أحدكم بين يدي الله ليس يئنه وبينه حجاب ولا ترجان يُترجم له ، ثم ليتولن له : ألم أوتك مالا ؟ فليقولن : بلى . ثم ليتولن : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولن : بلى . فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار . فليتنن أحدكم النار ولو بشق تمر ، فإن لم يجد فيكلمة طيبة »

[الحديث ١٤١٣ - أطرافه فى : ١٤١٧ ، ٣٥٩٥ ، ٦٠٢٣ ، ٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٤٣ ، ٧٥١٢]

١٤١٤ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید عن أبى بردة عن أبى موسى رضى الله عنه . عن النبی ﷺ قال « لىأتين على الناس زمانٌ يطوف الرجلُ فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبهم أربعون امرأة يلذن به ، من قلة الرجال وكثرة النساء »

قوله (باب الصدقة قبل الرد) قال الزين بن المنير ما ملخصه : مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة ، لما في المساعدة اليها من تحصيل النعم المذكور . قيل لأن التسويف بها قد يكون ذريعة الى عدم القابل لما لا بد لا يتم مقصود الصدقة إلا بمساعدة المحتاج اليها ، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين الى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها . فان قيل إن من أخرجه صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب أن الواجد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والناوئ يثاب ثواب الفضل فقط والاول أربع واه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة : أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزاعي . قوله (فانه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة أبواب - من وجه آخر - بلفظ «فسيات» . قوله (يقول الرجل) أي الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها . قوله (فأما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميني «فيها» ، والظاهر أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال ، ومن ثم أورده المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي ، وهو بين من سيأتي حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب ، وقد ساقه في الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله (حتى يم) بفتح أوله وضم الهاء ، و (رب المال) منصوب على المفعولية وفاعله قوله (من يقبله) يقال همه الشيء أحزنه . ويروي بضم أوله يقال أهمه الأمر أقلقته . وقال النووي في شرح مسلم : ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه ، والثاني يفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يقصد . واه أعلم . قوله (لا أرب لي) زاد في الفتن «به» أي لا حاجة لي به لاستغنائي عنه . ثالثا حديث عدى بن حاتم ، وقد أورده المصنف بأنهم من هذا السياق ، ويأتي الكلام عليه مستوفى . وشاهده هنا قوله فيه (فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده مشعر بذلك أيضا ، وقد أشار عدى بن حاتم - كما سيأتي في علامات النبوة - الى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فأتى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر . ويأتي الكلام على انقضاء النار ولو بشق تمر في الباب الذي يليه . رابعا حديث أبي موسى . قوله (من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة ، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله (ويرى الرجل الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب رفع العلم» من كتاب العلم

١٠ - باب اتقوا النار ولو بشق تمر ، والقليل من الصدقة

(وَمَثَلُ الْفَرَسِ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ إِيثَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ) الآية - إلى قوله (من كل الثمرات) ١٤١٥ - **حدثنا** حبيب الله بن سعيد **حدثنا** أبو الثماني **الحكم** هو ابن عبد الله البصري **حدثنا** شعبه عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود رضى الله عنه قال «لما نزلت آية الصدقة كننا نحامل ، فجاء رجل فصدق بشيء كثير ، فقالوا : مرأى . وجاء رجل فصدق بصاع ، فقالوا : أن الله لنفي عن صاع هذا . فزلت (الذين يلفزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ، والذين لا يجيدون إلا جهنم) الآية»

[الحديث ١٤١٥ - أطرافه في: (٤١١٦، ٢٧٣٣، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩)]

١٤١٦ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يُحْيَى** حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيبٍ عَنْ أَبِي سَمُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَتَحَاتَلَّ ، فَيُصِيبُ اللَّهُ ، وَإِنْ لَبِثْنَاهُمُ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ »

١٤١٧ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « أَتَقْوُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ »

١٤١٨ - **حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزَمٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلْتُ امْرَأَةً مِنْهَا ابْتِغَاءً لَهَا تَسَالُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا ، فَصَسَّخَتْهَا بَيْنَ ابْذَتَيْهَا ، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ . فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ : مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَ لَهُ سِتْرٌ مِنَ النَّارِ »

[الحديث ١٤١٨ طرفه في: ٥٩٩٥]

قوله (باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، والقليل من الصدقة ، ومثل الذين ينفقون أموالهم - الى قوله - فيها من كل الفرات) قال الزن بن المنير وغيره : جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية لاغتال ذلك كله على الحق على الصدقة قليلا وكثيرا ، فان قوله تعالى (أموالهم) يشمل قليل النفقة وكثيرا ، ويشهد له قوله (لا يجعل مال امرئ مسلم إلا من طيب نفس) ، فانه يتناول القليل والكثير ، إذ لا قائل بجل القليل دون الكثير . وقوله (اتقوا النار ولو بشق تمرة ، يتناول الكثير والقليل أيضا ، والآية أيضا مشتملة على قليل الصدقة وكثيرا من جهة التمثيل المذكور فيها بالمثل والزوايل ، فشبّه الصدقة بالقليل باصاغة الطل والصدقة بالكثير باصاغة الزوايل . وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سببا لنزول قوله تعالى (والذين لا يجدون إلا جهنم) . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : قد ير الآيه مثل تضخيف أجور الذين ينفقون كمثل تضخيف ثمار الجنة بالمطر ، إن قليلا فقليل ، وإن كثيرا فكثير . وكان البخاري أنبع الآيه الأولى التي ضربت مثلا بالبروة بالآيه الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملا يفقده أخرج ما كان إليه للإشارة الى اجتناب الرياء في الصدقة ، ولان قوله تعالى (والله بما تعملون بصير) يشعر بالوعيد بعد الوعد ، فأوضحه بذكر الآيه الثانية ، وكان هذا هو السر في اقتصاره على بعضها اختصارا . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تاما ومختصرا . قوله (عن سليمان) هو الأعمش ، وأبو مسعود هو الأنصاري البصري . قوله (لما نزلت آية الصدقة) كأنه يشير الى قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) الآيه . قوله (كنا نحامل) أى نحمل على ظهورنا بالاجرة ، يقال حملت بمعنى حملت كسافرت . وقال الخطابي : يريد تكلف الحما بالاجرة لنكتسب ما تصدق به ، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال . انطلق أحدنا الى السوق فيحامل ، أى يطلب الحمل بالاجرة . قوله (لما - رجل تصدق بشيء كثير)

هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتي في التفسير ، والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف . **قوله** (وجاء رجل) هو أبو عقيل بفتح العين كما سيأتي في التفسير ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضا من الصحابة كابي خيثمة ، وأن الصاع إنما حصل لأبي عقيل لكونه أجر نفسه على الزح من البرّ بالحبل . **قوله** (فقاتلوا) سمي من اللامزير في « معازي الرافدي » ، معتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبيل بنون ومثناة مفتوحين بينهما موحدة ساكنة ثم لام . **قوله** (يلبزون) أي يعيبون ، وشاهد الترجمة قوله (والذين لا يجدون إلا جهنم) . **قوله** (سعيد بن يحيى) أي ابن سعيد الأموى . **قوله** (فيجامل) بضم التحتانية واللام مضمومة بلفظ المضارع من المفاعلة . ويروى بفتح المثناة وفتح اللام أيضا ، ويؤيده قوله في رواية زائدة الآتية في التفسير « فيحتال أحدنا حتى يحى بالمد » . **قوله** (فيصيب المد) أي في مقابلة أجرته فيصدق به . **قوله** (وإن لبعضهم اليوم مائة ألف) زاد في التفسير « كأنه يعرض نفسه ، وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشئ » ، وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ، ومع ذلك فكأنوا في العهد الاول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار إليهم آخرًا بخلاف ذلك . (تنبيه) : وقع بخط مغلطاي في شرحه « وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف » ، وهو تصحيف . ثانيا حديث عدى بن حاتم وهو بلفظ الترجمة ، وهو طرف من حديثه المذكور في الباب الذي قبله ، و « بشق » بكسر المعجمة نفضا أو جانبها ، أي ولو كان الانتقاء بالتصدق بشق تمر واحدة فانه يفيد . وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا « اجعلوا بينكم وبين النار حجبا ولو بشق تمر » ، ولأحمد من حديث ابن مسعود مرفوعا باسناد صحيح « ليتق أحدكم وجهه النار ولو بشق تمر » ، وله من حديث عائشة باسناد حسن « يا عائشة ، استترى من النار ولو بشق تمر » ، فانها تسد من الجائع مسدها من الشبعان ، ولأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه وأنهم منه بلفظ « تقع من الجائع موقعا من الشبعان » ، وكأن الجامع بينهما في ذلك حلاوتها . وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل ، وأن لا يحتقر ما يتصدق به ، وأن السير من الصدقة يسر المنتصدق من النار . ثالثا حديث عائشة ، وسيأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده ، وفيه التقيد بالاحسان ولفظه « من ابتلى من البنات بشئ » فأحسن الهن كن له ستر من النار ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ومناسبته للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت التمرة بين ابنتها صار لكل واحدة منهما شق تمر ، وقد دخلت في عموم خبر الصادق أنها من ستر من النار لأنها من ابتلى بشئ من البنات فأحسن ومناسبة فصل عائشة للترجمة من قوله « والقليل من الصدقة » ، والآية من قوله (والذين لا يجدون إلا جهنم) لقولها في الحديث « فلم تجد عندى غير تمر » ، وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لوصيته ﷺ لها حيث قال « لا يرجع من عندك سائل ولو بشق تمر » ، رواه البزار من حديث أبي هريرة

١١ - باب فضل صدقة الشَّحِيمِ الصحيح

لقوله [١٠ المنافقون] : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية

وقوله [٢٥٤ البقرة] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴾ الآية

١٤١٩ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا حمارة بن القنطاع حدثنا أبو زرعة حدثنا

أبو هريرة رضى الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أى الصدقة أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تحشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تبهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

[الحديث ١٤١٩ - طرفه في : ٢٧٤٨]

قوله (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) هكذا لا يذ ، ولغيره « أى الصدقة أفضل ، وصدقة الشحيح الصحيح ، لقوله تعالى ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية ، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح ، وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك ، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام . قال الزين بن المنير ما ملخصه : مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالانقضاء استبعاداً للحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل ، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنيّة وفوات الأمانة . والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض يخوف فيصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله « ولا تبهل حتى إذا بلغت الحلقوم » ، ولا كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كانت ذلك أفضل من غيره ، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية . والله أعلم . (تنبيه) : وقع في رواية غير أبي ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة ، وفي رواية أبي ذر بالعكس . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (جاء رجل) لم أفهم على تسميته ، ويحتمل أن يكون أبا ذر ، ففي مسند أحمد عنه أنه سأل أى الصدقة أفضل ، لكن في الجواب « جهد من مقل أو سرالى فقير ، وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل فاجيب . قوله (أى الصدقة أعظم أجراً) في الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع « أى الصدقة أفضل » . قوله (أن تصدق) بتشديد الصاد وأصله تصدق فادغمت إحدى التائين . قوله (وأنت صحيح شحيح) في الوصايا « وأنت صحيح حريص ، قال صاحب المنتهى : الشح يخل مع حرص . وقال صاحب المحكم : الشح مثلث الشين والضم أعلى . وقال صاحب الجامع : كأن الفتح في المصدر والضم في الاسم . وقال الخطابي : فيه أن المريض يقصر يد المالك عن بعض ملصكه ، وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تنحو عنه سيمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد اللبال وقها في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر منه الفقر ، وأحد الأمرين للوصى والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله . قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث ينوصى أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فالصلاح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر ، بخلاف من يئس من الحياة ورأى مصير المال لغيره . قوله (وتأمل) بضم الميم أى تطمع . قوله (إذا بلغت) أى الروح ، والمراد قارب بلوغه إذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته . ولم يجر للروح ذكر اعتناء بدلالة السياق . والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى

١٤٢٠ - باب * عرش موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن فراس بن الشعمي عن مسروق عن .

عائشة رضى الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قالن للنبي ﷺ : أئبنا أسرع بك لحوقاً؟ قال : أطولكن يداً . فأخذوا قصبةً يذرعونها ، فكانت سودة أطولهن يداً . فعلمنا بعد أنما كانت طول يديها الصدقة ، وكانت أسرعنا لحوقاً به ، وكانت تحب الصدقة »

قوله (باب) كذا الأكثر وبه جزم الإسماعيلي ، وسقط لابي ذر ، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الصحيح ، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه أئبنا أسرع لحوقاً به ، وفيه قوله لمن أطولكن يداً ، الحديث . ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ ، وذلك الغاية في الفضيلة ، أشار إلى هذا الزين بن المنير . وقال ابن رشيد : وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقضى للحاق به الطول (١) ، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد . والله أعلم .

قوله (أن بعض أزواج النبي ﷺ) لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك ، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الاسناد ، قالت قلت ، بالمشاة ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ « فقلن » ، بالنون والله أعلم . قوله (أسرع بك لحوقاً) منصوب على التمييز ، وكذا قوله يداً ، وأطولكن سرفوح على أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله (فأخذوا قصبة يذرعونها) أى يقدرونها بذراع كل واحدة منهن ، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر إلى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء ، وقد قيل في قول الشاعر « وأن شئت حرمت النساء سواكم » أنه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيماً . وقوله « أطولكن » يناسب ذلك ، وإلا لقال طولاً كن . قوله (فكانت سودة) زاد ابن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد « بنت زمعة بن قيس » . قوله (أطولهن يداً) في رواية عفان « ذراعاً » ، وهي تعين أنهن فهمن من لفظ اليد الجارحة . قوله (فعلمنا بعد) أى لما مات أول نساء به لحوقاً . قوله (إنما) بالفتح ، والصدقة بالرفع ، وطول يديها بالنصب لأنه الخبر . قوله (وكانت أسرعنا) كذا وقع في الصحيح بغير تعيين ، ووقع في « التاريخ الصغير » للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الاسناد « فكانت سودة أسرعنا الخ » ، وكذا أخرجه البيهقي في « الدلائل » ، وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى ، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه « قال ابن سعد : قال لنا محمد بن عمر - يعنى الواقدي - هذا الحديث وهو في سودة ، وإنما هو في زينب بنت جحش ، فهي أول نساء به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين ، قال ابن بطال : هذا الحديث مقطوع منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ ، يعنى أن الصواب : وكانت زينب أسرعنا الخ ، ولكن يكره على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة . وقرأت بخط الخطيب أبي على الصدوق : ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من أزواج ، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي ، قال : وبقية رواية عائشة بنت طلحة . وقال ابن الجوزي : هذا الحديث بخط من بعض الرواة ، والعجب من البخارى كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التلخيص ولا هم بفساد

(١) هو جمع العلماء ، أى الجوده وسعة العلم . والله أعلم

ذلك الخطأ فانه فصره وقال : لحوق سودة به من اعلام النبوة . وكل ذلك وهم ، وانما هي زينب ، فانها كانت أطولهن يدا بالطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ « فكانت أطولنا يدا زينب لانها كانت تعمل وتصنع ، انتهى . وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي لجزم به ولم ينسبه له . وقد جمع بعضهم بين الروايتين فقال الطبري : يمكن أن يقال فيها رواه البخاري المراد المحاضرات من أزواجه دون زينب ، وكانت سودة أولهن موتاً . قلت : وقد وقع نحوه في كلام مغلطاي ، لكن يعكز على هذا أن في رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ، ثم هو مع ذلك إنما يتأني على أحد القولين في وفاة سودة ، فقد روى البخاري في تاريخه باسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال : ماتت سودة في خلافة عمر ، وجزم النهي في « التاريخ الكبير » بانها ماتت في آخر خلافة عمر ، وقال ابن سيد الناس : انه المشهور . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال : أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه . وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطلال كما تقدم . ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير ، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل عن لا يدخل في زمرة أهل السير . وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح . وقد تقدم عن ابن بطلال أن الضمير في قوله « فكانت » لزينب وذكرت ما يعكز عليه ، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، فلما لم يطالع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقاً به جعل الضمائر كلها لسودة ، وهذا عندي من أبي هريرة ، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبي القاسم ابن الررد ، ولم أقف إلى الآن على رواية ابن عيينة هذه ، لكن روى يونس بن بكير في « زيادات المغازي » والبيهقي في « الدلائل » باسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة ، ولفظه « فلن النسوة لرسول الله ﷺ » : أبنا أسرع بك لحوقاً ؟ قال : أطول لكن يدا ، فأخذن يتذاورن أيهن أطول يدا ، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدا في الحميم والصدقة ، ويؤيده أيضاً ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ لأزواجه : أسرعن لحوقاً بي أطولكن يدا . قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحداها بعد وفاة رسول الله ﷺ نعد أيدينا في الجدار تتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش . وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا - ففرقنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله ، قال الحاكم على شرط مسلم انتهى . وهي رواية مفسرة مينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، قال ابن رشيد : والدليل على أن عائشة لا تنفي سودة قولها « قلنا بعد » إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الاختيار مع أنه يصلح أن يكون المعنى قلنا بعد أن أخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات ، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب ، فيستعين الحيل عليه ، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقولته تعالى (حتى تواتر بالحجاب) قال الزين بن المنير : وجه الجمع أن قولها « قلنا بعد » يشعر إشعاراً قريباً أنهم حلق طول اليد على ظاهره ، ثم علم بعد ذلك خلافه وأنه كناية عن كثرة الصدقة ، والذي علمته آخر خلاف ما اعتقدته أولاً ، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن

موتا قتعين أن تكون هي المرادة . وكذلك بقية الضائر بعد قوله « فكانت » واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال إن في الحديث اختصاراً أو اكتفاءً بشرة القصة لزيب ، ويؤول الكلام بأن الضمير رجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلقى به ، وكانت كثيرة الصدقة . قلت : الأول هو المعتمد ، وكان هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعله بالوم فيه ، وإنه لما ساقه في التاريخ بآيات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً عن عبد الرحمن بن أبيزى قال : صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش ، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به ، وقد تقدم الكلام على تاريخ وقاتها في كتاب الجنائز ، وأنه سنة عشرين . وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت : لما خرج العطاء أرسل عمر إلى زينب بنت جحش بالذي لها ، فتمسجت وسترته بثوب وأمرت بتفرقة ، إلى أن كشف الثوب فوجدت تحت خصة وثمانين درهماً ثم قالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ، فانت فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقاً به ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به . فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي حنيفة وحماد . وقد ساقه يحيى بن حماد ههنا مختصراً ولفظه : فأخذن قصبة يتذارعها ، فانت سودة بنت زمعة وكانت كثيرة الصدقة فعلننا أنه قال أطولكن يدا بالصدقة ، هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدركه عنه ، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الحرفي عنه ، فأخذن قصبة لجلن يذرعهما فكانت سودة أمرعهن به لحوقاً ، وكانت أطولهن يدا ، وكان ذلك من كثرة الصدقة . وهذا السياق لا يحتمل التأويل ، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الوم على الراوي في التسمية خاصة وانه أعلم . وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر ، وفيه جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والمجاز بنظر قربته وهو لفظ أطولكن ، إذا لم يكن محذور . قال الزين بن المنير : لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تمل إلا بالوحى أجهلن بلفظ غير صريح وأحاطن على ما لا يقين إلا بآخر ، وساق ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية . وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يعلم وإن كان مراد المتكلم مجازه ، لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم يشكر عليهن . وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لمن : ليس ذلك أعنى إنما أعنى أصنعن يدا ، فهو ضعيف جداً ، ولو كان ثابتاً لم يحتج بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة . وقال المهلب : في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة ، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة ، وما قاله لا يمكن اطراده في جميع الأحوال . والله أعلم

١٢ - باب صدقة العَلَانِيَةِ . وقوله عز وجل [٢٧٤ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِلَى وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا مُمْجِرُونَ ﴾

١٣ - باب صدقة السَّرِّ . وقال أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ : « وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِيعَتُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ » . قوله تعالى [٢٧١ البقرة] : ﴿ وَإِنْ تَخَفُوا هَا تُؤْتَوْنَهَا الْفُقَرَاءُ

فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية

قوله (باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل) الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية - الى قوله - ولا هم يحزنون) ، سقطت هذه الترجمة للمستعمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الاسماعيل ، ولم يثبت فيها لمن ثبتها حديث ، وكأنه أشار الى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه . وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق باسناد فيه ضعف الى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فانفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا وفي السر واحدا وفي العلانية واحدا ، وذكره السككي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضا وزاد ان النبي ﷺ قال له : أما إن ذلك لك . وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة ، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم اتفقوا في سبيل الله من غير إصراف ولا تقشير ذكره الطبري وغيره . وقال الماوردي : يحتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزورع والثمار لأنه يرتفق بها كل مار في ليل أو نهار في سر وعلانية وكانت أهم

قوله (باب صدقة السر ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شالها ما صنعت يمينة . وقوله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) الآية وإذا تصدق على غنى وهو لا يعلم) ثم ساق حديث أبي هريرة في قصة الذي خرج بصدقة فوضها في يد سارق ثم زانية ثم غنى ، وكذا وقع في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره ، باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ، وكذا هو عند الاسماعيل ، ثم ساق الحديث . ومناسبتة ظاهرة ، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق على الآية ، وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ؛ ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث د فاصبحوا يتحدثون ، بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه د لا تصدق الليلة ، كاسياني ، فدل على أن صدقته كانت سرا إذ لو كانت بالجهر نهارا لما خفي عنه حال الغنى لأنها في الغالب لا تخفى ، بخلاف الزانية والسارق ، ولذلك خص الغنى بالترجمة دونهما . وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب يتامه ، وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في د باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية فظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضا ، ولكن ذهب الجمهور الى أنها نزلت في صدقة التطوع ، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء ، وصدقة التطوع على العكس من ذلك . وعالف يزيد بن أبي حبيب فقال : إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى ، قال : فالمنع إن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل ، وإن تؤتوها فقراءكم سرا فهو خير لكم . قال : وكان يأمر بأخفاء الصدقة مطلقا . ونقل أبو إسحق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل ، فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها ، فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل ، قال ابن عطية : ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل ، فقد كثرت الممانع لها وصار إخراجها عرصة الرياء . انتهى . وأيضا فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة ، وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاءها أفضل . والله أعلم . وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان ميذا ، فإذا كان الإمام مثلاً جازاً ومال من وجبت عليه مخفياً فالإسراء أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به رقيق وتنبعث المهم على التطوع بالاتفاق وسلم قصده بالإظهار أولى . والله أعلم

١٤ - باب إذا تصدَّق على غنيٍّ وهو لا يعلم

١٤٢١ - **حدثنا** أبو اليانين أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « قال رجلٌ : لأتصدقنَّ بصدقةٍ . فخرج بصدقته فوضعتها في يد سارقٍ ، فأصبحوا يتحدَّثون : تُصدَّق على سارقٍ . فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقنَّ بصدقةٍ . فخرج بصدقته فوضعتها في يد زانيةٍ ، فأصبحوا يتحدَّثون : تُصدَّق الليلة على زانيةٍ . فقال : اللهم لك الحمد ، على زانيةٍ ، لأتصدقنَّ بصدقةٍ . فخرج بصدقته فوضعتها في يدي غنيٍّ ، فأصبحوا يتحدَّثون : تُصدَّق على غنيٍّ . فقال : اللهم لك الحمد ، على سارقٍ ، وعلى زانيةٍ ، وعلى غنيٍّ . فأتى فقيل له : أما صدقتك على سارقٍ فلهذه أن يستعِفَّ عن سرقةٍ ، وأما الزانية فلهذه أن تستعِفَّ عن زناها ، وأما الغني فلهذه أن يعزَّزَ ، فيُنفقَ بما أعطاه الله »

قوله (باب إذا تصدَّق على غني وهو لا يعلم) أى فصدقته مقبولة . **قوله** (عن الأعرج عن أبي هريرة) فى رواية مالك فى « الغرائب للدارقطنى ، عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة . **قوله** (قال رجل) لم أقف على اسمه ، ووقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج فى هذا الحديث أنه كان من بنى اسرائيل . **قوله** (لأتصدقن بصدقة) فى رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليانين بهذا الاسناد . **قوله** (لأتصدقن الليلة ، وكرر كذلك فى المواضع الثلاثة . وكذا أخرجه أحمد من طريق ورقاء ومسلم من طريق موسى بن عقبة والدارقطنى فى « غرائب مالك ، كلهم عن أبي الزناد . **قوله** (لأتصدقن ، من باب الالتزام كالنذر مثلاً ، والقسم فيه مقدر كأنه قال : والله لأتصدقن . **قوله** (فوضعتها فى يد سارق) أى وهو لا يعلم أنه سارق . **قوله** (فأصبحوا يتحدَّثون : تصدَّق على سارق) فى رواية أبي أمية . **قوله** (تصدَّق القيلة على سارق ، وفى رواية ابن لهيعة : تصدَّق الليلة على فلان السارق ، ولم أر فى شيء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم . **قوله** (تصدَّق ، بضم أوله على البناء للمفعول . **قوله** (فقال : اللهم لك الحمد) أى لآلى لأن صدقتى وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك أى لا بارادتك ، فإن ارادة الله كلها جميلة . قال الطيبى : لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعتها بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منها ، أو أجرى الحمد بجرى التسليم فى استعماله عند مشاهدته ما يتعجب منه تعظيماً لله ، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضاً فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية . أى التى تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى . ولا يخفى بعد هذا الوجه ، وأما الذى قبله فأبعد منه . والذى يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضى بقضائه لحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الأحوال ، لا يحمده على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبى ﷺ كان إذا رأى ما لا يمجبه قال : اللهم لك الحمد على كل حال . **قوله** (فأتى فقيل له) فى رواية الطبرانى فى « مسند الشاميين ، عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليانين بهذا الاسناد . **قوله** (فساد ذلك فأتى فى منامه ، وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج عنه ، وكذا الاسماعيلى من طريق علي بن عياش عن شبيب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التى ذكرها ابن التين وغيره ، قال الكرماني : **قوله** (أى أرى فى المنام أو سمعها تلقا مسلماً أو غيره أو أخبره بنى أو افتاء عالم . وقال غيره : أو أناء ملك فكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم

بعضهم في بعض الأمور . وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الاول . **قوله** (أما صدقتك على سارق) زاد أبو أمية ، وقد قبلت ، وفي رواية موسى بن عقبة ، وابن لمية ، أما صدقتك فقد قبلت ، وفي رواية الطبراني ، أن الله قد قبل صدقتك ، وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مخصصة بأهل الحاجة من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع المرفع . واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض ، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء . ولا على المنع ، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . فان قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم ؟ فالجواب أن النصيب في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعديده الحكم ، فيقتضى ارتباط القبول بهذه الأسباب . وفيه فضل صدقة السر ، وفضل الاخلاص ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف : لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول

١٥ - باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشمر

١٤٢٢ - **حدثنا محمد بن يوسف** **حدثنا إسرائيل** **حدثنا أبو الجوزية** **أن معن بن يزيد** رضي الله عنه **حدثه** قال « **بأيت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي** ، وخطب علي فأنسكتني وخصمت إليه . وكان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فحُثْتُ فأخذتها فأتيتها بها . فقال : والله ما إليك أردت . فخاصمتني إلى رسول الله ﷺ فقال : لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن »

قوله (باب إذا تصدق) أي الشخص (على ابنه وهو لا يشمر) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط اختصاراً ، وتقديره جاز ، لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي . ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يحجر عليه ، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده . قال : وعبر في هذه الترجمة بنى الشعور وفي التي قبلها بنى العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتهاذه فناسب أن ينفي عنه العلم ، وأما هذا فبأشهر التصديق غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وأبو الجوزية بالجيم مصفراً اسمه حطان بكسر المهملة وكان سماعه من معن ومنه أمير على غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبي الجوزية . **قوله** (أنا وأبي وجدتي) اسم جده الأختس ابن حبيب السلي كما حزم به ابن حبان وغير واحد ، ووقع في الضجاجة لطین وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جد معن بن يزيد ثور فترجوا في كتبهم بثور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبي الجوزية عن معن بن يزيد بن ثور السلي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ، ورواه البارودي والطبراني عن مطين ، ورواه ابن منده عن البارودي ، وأبو نعيم عن الطبراني ، وجمهور الرواة عن أبي الجوزية لم يسموا جد معن بل نفرد سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف ، وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبي ثور السلي فتصحفت أداة الكنية بابن ، فان معناً كان يكنى أبا ثور ، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن معن بن يزيد وابنه ثوراً قتل يوم مرج راحط مع الضحاك بن قيس . وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في

و الصحابة : ثور السلي جد معن بن يزيد بن الأخنس السلي لأمه . فان كان ضبطه فقد زال الاشكال والله أعلم وروى عن يزيد بن أبي حبيب أن معن بن يزيد شهد بدرا هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك . فقد روى أحد والطبراني من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخنس السلي أنه أسلم فأسلم معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبت أن تسلم فأزل الله تعالى على رسوله ﷺ (ولا تمسكوا بعمم الكوافر) فهذا دال على أن إسلامه كان متأخراً لأن الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعا . وقد فرق البغوي وغيره في الصحابة بين يزيد بن الأخنس وبين يزيد والد معن ، والجمهور على أنه هو . قوله (وخطب على فأنكحني) أي طلب لي السكاح فأجيب ، يقال خطب المرأة الى وليها إذا أرادها الخاطب لنفسه ، وعلى فلان إذا أرادها لغيره ، والفاعل النبي ﷺ لأن مقصود الراوي بيان أنواع علاقته به من المباينة وغيرها . ولم أقف على اسم المخطوبة ، ولو ورد أنها ولدت منه لضاع بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أربعة في نسق ، وقد وقع ذلك لاسامة بن زيد بن حارثة فروى الحاكم في المستدرك ، أن حارثة قدم فأسلم ، وذكر الواقدي في المغازي أن أسامة ولد له على عهد رسول الله ﷺ ، وقد تدبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرتها في السكت على علوم الحديث لابن الصلاح . قوله (وكان أبي يزيد) بالرفع على البديلة . قوله (فوضعا عند رجل) لم أقف على اسمه ، وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إذنا مطلقا . قوله (لجئت فأخذتها) أي من المأذون له في التصديق بها بإذنه لا بطريق الاعتداء ، ووقع عند البهني من طريق أبي حزة السكري عن أبي الجوزية في هذا الحديث ، قلت ما كانت خصوصتك ؟ قال : كان رجل يغشى المسجد فيتصدق على رجال يعرفهم ، فظن أني بعض من يعرف ، فذكر الحديث . قوله (فأنيته) الضمير لآبيه أي فأنيت أبي بالدناير المذكورة . قوله (والله ما أياك أردت) يعني لو أردت أنك تأخذها لنا ولها لك ولم أوكل فيها ، أو كماه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ . أو يرى أن الصدقة على الأجنبي أفضل . قوله (غاصمتي) تفسير لقوله أولا ، وغاصمت إليه . قوله (لك ما نويت) أي إنك نويت أن تصدق بها على من يحتاج إليها وابنك يحتاج إليها فوقع الموضع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها . قوله (ولك ما أخفت يا معن) أي لأنك أخذتها محتاجا إليها . قال ابن رشيد : الظاهر أنه لم يرد بقوله ، والله ما أياك أردت ، أي إلى أخرجتك بنتي ، وإنما أطلقت لمن تجزئ . عن الصدقة عليه ولم تخطر أنت بيالي ، فأمضى النبي ﷺ الإطلاق لأنه فوض لوكيل بلفظ مطلق فنفذ قوله . وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الأقرب لعيد اللفظ به والله أعلم . واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزم نفقته ، ولا حاجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة مبسوطة في باب الزكاة على الزوج ، بعد ثلاثين بابا إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الاختيار بالمرأب الزبانية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وأن ذلك بمجردة لا يكون حقوقا . وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار . وفيه أن للتصدق أجر ما نواه سواء صادف المستحق أولا . وأن الأب لا يرجع له في الصدقة على ولده بخلاف المحبة . والله أعلم

١٦ - باب الصدقة باليمين .

١٤٢٣ - حدثنا يحيى بن عبيد الله قال حدثني حبيب بن غنيد الرحني عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمامٌ عدلٌ ، وشابٌ نشأ في عبادة الله ، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجلٌ دعتْه امرأة ذات منصبٍ وجمالٍ فقال : إني أخاف الله ، ورجلٌ صدقَ بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجلٌ ذكر الله خاليا ففاضت عيناه »

١٤٢٤ - **حديث** على بن الجعد أخبرنا شعبه قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب الخزازي رضى الله عنه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول « تصدقوا ، فسيتأق عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك ، فأما اليوم فلا حاجة لي فيها »

قوله (باب الصدقة باليمين) أى حكم ، أو د باب ، بالتون والتقدير أى فاضلة أو يرغب فيها . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة . سبعة يظلهم الله في ظله ، وفي قوله « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بينته قريبا . ثم أورد فيه أيضا حديث حارثة بن وهب الذى تقدم في « باب الصدقة قبل الرد » وفيه « يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها أمس لقبلتها منك » قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذى قبله في كون كل منهما حاملا لصدقته ، لأنه إذا كان حاملا لها بنفسه كان أخفى لها ، فكان في معنى « لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » . ويحمل المطلق في هذا على المقيد في هذا أى المأولة باليمين ، قال : ويقوى أن ذلك مقصده لإتباعه بالترجمة التى بعدها حيث قال « من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه » وكأنه قصد في هذا من حملها بنفسه

١٧ - **باب** من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ « هو أحد التقصدين »

١٤٢٥ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا أفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أفقت ، ولزوجه أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر شيئا »

[الحديث ١٤٢٥ - أطرافه في : ١٤٣٧ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ٢٠٦٥]

قوله (باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه) قال الزين بن المنير : فائدة قوله « ولم يناول بنفسه » التنبيه على أن ذلك بما يقتصر ، وأن قوله في الباب قبله « الصدقة باليمين » لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى . قوله (وقال أبو موسى) هو الأشعري . قوله (هو أحد التقصدين) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية ، قال الفرطى : ويجوز الكسر على الجمع أى هو متصدق من المتصدقين . وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظ « الخازن » ، والخازن خادم المالك في الخزن وإن لم يكن خادمه

حقيقة . ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة ، وإذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث . قال ابن رشيد : نبيه بالترجمة عن أبي هذا الحديث مفسر بها ، لأن كلا من الخازن والخدام والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بأذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا انتهى . وسياق البحث في ذلك بعد سبعة أبواب

١٨ - باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ومن صدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعق والهبة ، وهو رد عليه ، ليس له أن يخليف أموال الناس . وقال النبي ﷺ « من أخذ أموال الناس يريد اتلافها أتلفه الله » ، إلا أن يكون معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه لو كان به خصاصة ، كفضل أبي بكر رضي الله عنه حين صدق بماله . وكذلك أثر الأنصار المهاجرين . ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال ، فليس له أن يضيع أموال الناس بئله الصدقة . وقال كعب رضي الله عنه « قلت يا رسول الله ، إن من توبتي أن أخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ . قال : أمسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك . قلت : فإني أمسك تسمى الذي يخير »

١٤٢٦ - حديث عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وابدأ بمن تمول » [الحديث ١٤٢٦ - أطرا له في : ١٢٢٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٥٦]

١٤٢٧ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تمول . وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستمغن يمتنه الله ، ومن يستغن يغنيه الله »

١٤٢٨ - وعن وهيب قال أخبرنا هشام عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا

١٤٢٩ - حديث أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ . ح . وحدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « إن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر - وذكر الصدقة والتعفف والمساة : اليد العليا خير من اليد السفلى . فاليد العليا هي المنفعة ، والسفلى هي السائلة »

قوله (باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وهو مشعر بأن النفي في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة ، فالمنع لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى ، وقد أورد أحمد من طريق أبي صالح بلفظ « إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وهو أقرب إلى لفظ التوجه . وأخرجه أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » الحديث .

وكذا ذكره المصنف تعليقا في الوصايا ، وساقه مغلطاي باسناد له إلى أبي هريرة بلفظه ، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه ، فلا يفتر به ولا يمن نية على ذلك . **قوله** (ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الترجمة) كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجا لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات . وأما قوله « فهو رد عليه » فقتضاء أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس ، وقد نقل فيه صاحب « المعنى » وغيره الإجماع ، فيحمل إطلاق المصنف عليه . واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها . وأما قوله « إلا أن يكون معروفا بالصبر » فهو من كلام المصنف ، وكلام ابن التين يوم أنه بقية الحديث فلا يفتر به ، وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول . والظاهر أنه يختص بالاحتياج ، ويحتمل أن يكون عاما ويكون التقدير إلا أن يكون كل من محتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفا بالصبر . ويقوى الأول التمثيل الذي مثل به من فعل أبي بكر والانصار ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين ، فتعين حل ذلك على المحتاج . وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلو أثر بقوته وكان صبورا جاز له ذلك وإلا كان إثارة سببا في أن يرجع لاحتياجه فيما كل فيتلف أموالهم فيمنع . وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة ، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة . فاما المعلقة فأولها قوله « وقال النبي ﷺ : من أخذ أموال الناس ، وهو طرف من حديث لابي هريرة موصول عنده في الاستقراض . ثانيها قوله « كفعل أبي بكر حين تصدق بماله » هذا مشهور في السير ، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر يقول « أمرنا رسول الله ﷺ أن تصدق ، فوافق ذلك ما لا عندي فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما » ، فثبت بنصف مالى ، وأتى أبو بكر بكل ما عنده . فقال له النبي ﷺ : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله . الحديث تفرد به هشام بن سعد عن زيد ، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه . قال الطبري وغيره : قال الجمهور من تصدق بماله كله في محبة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبورا على الإضافة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضا فهو جائز ، فإن فقد شيء من هذه الشروط كره . وقال بعضهم : هو مردود . وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله . ويمكن أن يحتاج له بقصة المدر الآتي ذكره ، فإنه ﷺ باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجا . وقال آخرون : يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان ، وهو قول الأوزاعي ومكحول . وعن مكحول أيضا : يرد ما زاد على النصف . قال الطبري : والصواب عندنا الأول من حيث الجواز ، والاحتياط من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم . ثالثها قوله « وكذلك أثر الانصار المهاجرين » هو مشهور أيضا في السير ، وفيه أحاديث مرفوعة : منها حديث أنس « قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء » ، فتعاسمهم الانصار ، وسيأتي موصولا في الحية . وحديث أبي هريرة في قصة الانصارى الذي أثر ضيفه بعشائمه وعشائه أهله ، وسيأتي موصولا في تفسير سورة الحشر . رابعا قوله « ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال » هو طرف من حديث المغيرة ، وقد تقدم بتامه في آخر صفة الصلاة . خاصها قوله « وقال كعب ، يعنى ابن مالك الخ » وهو طرف من حديثه الطويل في قصة ثوبته وسيأتي بتامه في تفسير سورة التوبة . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « خير

الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، فعمد الله المذكور في الاستناد هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعا للكلام ، والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الانسان من ماله بعد أن يستبقي منه قدر الكفاية ، ولذلك قال بعده : وأبدأ بمن تحول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على الثواب التي تتوبه . ونحوه قولهم ركب متن السلامة . والتسكير في قوله ، غنى ، للتعظيم ، هذا هو المتمدن في معنى الحديث . وقيل : المراد خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة ، وقيل : غنى ، للسببية والظهر زائد ، أى خير الصدقة ما كان سببا غنى في المتصدق . وقال النووي : مذهبنا أن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو بمن يصبر على الإضافة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . وقال القرطبي في « المفهم » : يرد على تأويل الخطابي بالآيات والأحاديث الواردة في فضل المؤثرين على أنفسهم ، ومنها حديث أبي ذر « أفضل الصدقة جهد من مقل ، والمختار أن معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد ، فمضى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة ، والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإتيار به بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به أدى الى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فراعاة حقه أولى على كل حال ، فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإتيار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته ، فهذا يندفع التعارض بين الأدلة إن شاء الله . قوله (وأبدأ بمن تحول) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم ، وسيأتي شرحه في النفقات إن شاء الله تعالى .

ثانيها حديث حكيم بن حزام « اليد العليا خير من اليد السفلى » الحديث ، وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وخير الصدقة عن ظهر غنى » ، وهشام المذكور في الاستناد هو ابن عروة بن الزبير ، وقوله فيه « ومن يستغف بغيره الله » ، يأتي الكلام عليه في حديث أبي سعيد بعد أبواب . ثالثها حديث أبي هريرة قال « بهذا ، أى بحديث حكيم ، أوردته معطوفا على إسناد حديث حكيم بلفظ « وعن وهيب » ، والظاهر أنه حمله عن موسى بن اسماعيل عنه بالطريقين معا ، وكان هشاما حدث به وهيبا تارة عن أبيه عن حكم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة ، أو حدثه به عنهما مجوعا ففرقه وهيب أو الراوى عنه . وقد وصل حديث أبي هريرة من طريق وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال حدثنا محمد بن سفيان حدثنا حبان - هو ابن هلال - حدثنا وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال حدثنا حديث حكيم . رابعها حديث ابن عمر من وجهين في ذكر اليد العليا ، وإنما أوردته ليقرر به ما أجل في حديث حكيم ، قال ابن رشد : والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين : حديث « اليد العليا » وحديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول تكثيرا للطرق . ويحتمل أن يكون مناسبة حديث « اليد العليا » للترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة ، محله ما إذا كان الاتفاق لا يمنع منه بالشرع كالدان المحجور عليه ، فعمومه مخصوص بقوله « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، والله أعلم . (تنبيه) : لم يستق البخاري من طريق حماد عن أيوب ، وعطف عليه طريق مالك ، فربما أروهم أنهما سواء ، وليس كذلك لما سنذكره عن أبي داود . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : لم تختلف الرواة عن مالك أنه في سبيله ، كذا قال وفيه

نظر كما سيأتي . وقال القرطبي : وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا ، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تصنف من تصنف في تأويله ذلك انتهى . لكن ادعى أبو العباس الداني في «إطراف الموطأ» ، أن التفسير المذكور مدرج في الحديث ، ولم يذكر مستندا لذلك . ثم وجدت في «كتاب العسكري في الصحابة» ، باسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان «إني سمعت النبي ﷺ يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة ، ولا العليا إلا المعطية» ، فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة . قوله (وذكر الصدقة والتعفف والمسألة) كذا للبخاري بالواو قبل المسألة ، وفي رواية مسلم عن قتبية عن مالك ، والتعفف عن المسألة ، ولأبي داود ، والتعفف منها ، أي من أخذ الصدقة ، والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه على التعفف ويذم المسألة . قوله (فاليد العليا هي المنفقة) قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد : المنفقة ، وقال واحد عنه : المنفقة ، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب انتهى . فأما الذي قال عن حماد المتعفف بالعين وفاء بن فهو مسدد ، كذلك رويناه عنه في مسنده رواية معاذ بن المنى عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «التهجد» ، وقوله تابعه على ذلك أبو الربيع الزهراني كما رويناه في «كتاب الزكاة لبوسف بن يعقوب القاضى» حدثنا أبو الربيع . وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ «واليد العليا يد المعطى» وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ «المنفقة» فقد صحف . قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضا ، فقال حفص بن ميسرة عنه «المنفقة» كما قال مالك . قلت : وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه أخرجه ابن جبان من طريقه قال : ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى فقال «المنفقة» قال ابن عبد البر : رواية مالك أولى وأنبه بالأصول . ويؤيده حديث طارق المخزومي عند النسائي قال : قدما المدينة فإذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا ، انتهى . ولابن أبي شيبة والبراز من طريق ثعلبة بن زهدم مثله ، والطبراني باسناد صحيح عن حكيم ابن حزام مرفوعا «يد الله فوق يد المعطى» ، ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي ، والطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعا مثله ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مرفوعا «الأيدي ثلاثة» : يد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى ، ولأحمد والبراز من حديث عطية السعدي «يد المعطية هي العليا ، والسائلة هي السفلى» ، فهذه الأحاديث متضاربة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المتمد وهو قول الجمهور . وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان يسأل أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين انتهى . وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الأدمنين ، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ويده العليا على كل حال ، وأما يد الأدنى فهي أربعة : يد المعطى ، وقد تضافت الأخبار بأنها عليا . ثانيا يد السائل ، وقد تضافت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، وهذا موافق لكيفية الإعطاء والآخذ غالبا وللعبارة بين العلو والسفل المشتق منهما . ثالثا يد

المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً . رابعها يد الأخذ بغير سؤال ، وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى ، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس ، وأما المعنوي فلا يطرده فقد تكون علياً في بعض الصور ، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها علياً . قال ابن حبان : اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الأخذة بغير سؤال ، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله ، دون من فرض عليه إتيان شيء فاق به أو تقرب إلى ربه متفلاً ، فربما كان الأخذ لما أبيع له أفضل وأورع من الذي يعطى انتهى وعن الحسن البصري : اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه . وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الأخذة أفضل من المعطية مطلقاً ، وقد حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » ، ذلك عن قوم ثم قال : وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم محتجون للدانة ، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقاً فأشقى والمولى من أسفل هو السيد الذي اعتقه انتهى . وقرأت في « مطلع الفوائد » للعلامة جمال الدين بن نباته في تأويل الحديث المذكور معنى آخر فقال : اليد هنا هي النعمة ، وكان المعنى أن العطية الجزيلة خير من العطية القليلة . قال : وهذا حث على المسكارم بأوجز لفظ ، ويشهد له أحد التأويلين في قوله « ما أبقث غنى » أي ما حصل به السائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاهما لمائة إنسان لم يظهر عليهم الغنى ، بخلاف ما لو أعطاهما لرجل واحد . قال : وهو أولى من حمل اليد على الجارحة ، لأن ذلك لا يستمر إذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطى . قلت : التفاضل هنا يرجع إلى الإعطاء والأخذ ، ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الأخذ على الإطلاق . وقد روى إسحق في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطي ولا تأخذ ، وقوله « ولا تأخذ » صريح في أن الأخذة ليست بعليا والله أعلم . وكل هذه التأويلات المتسفة تضاعف عند الأحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، ومحصل ما في الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ، ثم المتعففة عن الأخذ ، ثم الأخذة بغير سؤال . وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله أعلم . قال ابن عبد البر : وفي الحديث لإباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة . وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة . وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث « ذهب أهل الدثور ، في أواخر صفة الصلاة . وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ، ومحل إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر باسناد فيه مقال مرفوعاً ، ما المعطى من سعة بأفضل من الأخذ إذا كان محتاجاً ، وسيأتي حديثه حكيم مطولاً في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى

١٩ - باب المَنان بما أعطى ، لقوله [٢٦٢ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتِمُّونَ مَا أُنفَقُوا مِمَّا وَلَا أَدَّى ﴾ الآية

قوله (باب المَنان بما أعطى ، لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتِمُّونَ مَا أُنفَقُوا مِمَّا وَلَا أَدَّى ﴾ الآية هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميبي وحده بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المَنان الذي لا يعطى شيئاً إلا من به ، والحديث ، ولما لم يكن على شرطه

اقتصَرَ على الإشارة إليه . ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن النفقة في سبيل الله لما كان المان بها مذمومًا كان ذم الملعن في غيرها من باب الأولى . قال القرطبي : المن غالباً يقع من البخيل والمعجب ، فالبخيل تمظم في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بعين العظمة وأنه منهم بما له على الملعن وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنّة للأخذ لما يترتب له من الفوائد

٢٠ - باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها

١٤٣٠ - **حديث** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث رضي الله عنه حدثه قال « صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقالت - أوقيل - له : فقال : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتها ، فقسمتها »

قوله (باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عتبة بن الحارث رضي الله عنه صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت ، الحديث وفيه : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتها فقسمتها ، قال ابن بطال : فيه أن الخير يذهب أن يبادر به ، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود ، زاد غيره : وهو أخلص للذمة وأنى للحاجة وأبعد من المظل المذموم وأرضى الرب وأحى للذنب . وقد تقدمت بقية فوائده في أواخر صفة الصلاة . وقال الزين بن المنير : ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كراهة تبين الصدقة لأن الكراهة صريحة في الخبر ، واستحباب التعجيل مستنبط من قرآن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسمة ، جرى على عادته في إثبات الأخرى على الأولى . **قوله** (أن أبيتها) أى أتركه حتى يدخل عليه الليل ، يقال بات الرجل دخل في الليل ، وبات تركه حتى دخل الليل

٢١ - باب التحريض على الصدقة ، والشفاعة فيها

١٤٣١ - **حديث** مسلم حدثنا شعبه حدثنا عبد الله بن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم مال على النساء - ومعهن بلال - فوعظهن ، وأمرهن أن يتصدقن ، فجعلت المرأة تلمى القلب وألحصر »

١٤٣٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا أبو بردة بن أبي عبيد الله بن أبي بردة حدثنا أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال : اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء »

[الحديث ١٤٣٧ - أطرافه في : ٦٠٢٧ ، ٦٠٢٨ ، ٧٤٧٦]

١٤٣٣ - **حديث** صدقة بن الزائر أخبرنا عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضي الله عنها قالت :

قال لي النبي ﷺ « لا تُؤْكِرُ فَيُؤْكِرُ عَلَيْكَ »

حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن عبدة وقال « لا تُعْصِي فَيُعْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ »

[الحديث ١٤٣٣ - أطرافه في : ١٤٣٤ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١]

قوله (باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن المنير يجتمع التحريض والشفاعة في أن كلا منهما إيصال الراحة للمحتاج ، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر مافي الصدقة من الأجر ، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للإجابة انتهى ، ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في غير ، بخلاف التحريض ، وبأنها قد تكون بغير تحريض . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة ، وقد تقدم مبسوطا في العيدين . وقوله هنا « عن عدى » هو ابن ثابت ، وقوله « القلب » بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السواد وقيل هو مخصوص بما كان من عظم . و « الخرص » بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة . ثانيا حديث أبي موسى « اشفعوا تؤجروا » وقد أورد في « باب الشفاعة » من كتاب الأدب ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد ، قال ابن بطال : المعنى اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقا ، سواء قضيت الحاجة أو لا . ثالثها حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق « لا تؤكِرُ فَيُؤْكِرُ عَلَيْكَ » كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر الفاعل ، وفي رواية له « لا تعصى فيحصى الله عليك » ، فبرز الفاعل ، وكلاهما بالنصب لكونه جواب للنهي وبالفاء . **قوله** (عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عمرو ، وقاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام ، وأسماء جدتهما لابوهم . وقوله « حدثنا عثمان عن عبدة » أي بإسناده المذكور ، ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين لحدث به تارة هكذا وتارة هكذا ، وقد رواه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معا ، وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين ، لكن يعين مهمة بدل الكاف ، وهو بمعناه ، يقال أوعيت المتاع في الوعاء أوعيته إذا جملته فيه ، ووعيت الشيء حفظته ، وإسناد الوعى إلى الله مجاز عن الإساءة (١) . والأيكاه شد رأس الوعاء بالركاء وهو الرباط الذي يربط به ، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزنا أو عددا ، وهو من باب المقابلة ، والمعنى انتهى عن منع الصدقة خشية التفاد ، فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة ، لأن الله يثيب على العطاء بغير حساب ، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء ؛ ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب لحقه أن يعطى ولا يحسب . وقيل : المراد بالإحصاء عد الشيء . لأن يدخر ولا ينفق منه ، وأحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة . وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب الهبة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : قد تخفى مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة ، وليس بخاف على الفطن مافيه من معنى التحريض والشفاعة مما فإنه يصلح أن يقال في كل منهما ، وهذه هي التسكعة في ختم الباب به

(١) هذا خطأ لا يابى من الفارح والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة ، على الوجه اللائق به . سبحانه كائنا الصفات . وهو سبحانه يخازى العامل بمثل عمله ، فمن كرمك به ومن خادع خبمه ، ومكنا من أوعى أوعى الله عليه . وهذا قول أهل السنة والجماعة فازمه بخز بالنجاة والسلامة . والله الموفق

٢٢ - باب الصدقة فيما استطاع

١٤٣٤ - **حديث** أبو عاصم عن ابن جريج . وحدثني محمد بن عبد الرحيم عن حجاج بن محمد عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها جاءت الى النبي ﷺ فقال « لا تؤمري فؤمري الله عليك . ارضي ما استطعت »

قوله (باب الصدقة فيما استطاع) أو رد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين ، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخلو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة ، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسيأتي أنهم . وقوله « ارضي » بكسر الهمزة من الرضخ بمجمتين وهو المعطاء اليسير ، قالمني أنفق بغير إجحاف مادمت قادرة مستطيمة

٢٣ - باب الصدقة تكفر الخطيئة

١٤٣٥ - **حديث** قتيبة حدثنا جريز عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال « قال عمر رضي الله عنه : أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ عن الفتنة ؟ قال : قلت أنا أحفظه كما قال . قال : إنك عليه تجري » ، فكيف قال ؟ قلت : فتنة الرجل في أهله وولديه وجاريه تكفرها الصلاة والصدقة والمعروف . قال سليمان : قد كان يقول الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال : ليس هذه أريد ، ولكني أريد التي توجع كوجع البحر . قال : قلت ليس عليك بها يا أمير المؤمنين بأش ، بينك وبينها باب معلق . قال : فيكسر الباب أو يفتح ؟ قال قت : لا ، بل يكسر . قال : فانه إذا كسر لم يعلق أبدا . قال قلت : أجل . قال فهبنا أن نسأله من الباب . قلنا المسروق . شله . قال فسأله فقال : عمر رضي الله عنه . قال قلنا : فسلم عمر من أتى ؟ قال : نعم ، كما أن دون غد ليلة . وذلك أني حدثته حديثا ليس بالأخيل »

قوله (باب الصدقة تكفر الخطيئة) أورد فيه حديث حذيفة فتنة الرجل في أهله وولده تكفرها الصلاة والصدقة ، الحديث وقد تقدم في باب الصلاة ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب من تصدق في الشرك ثم أسلم

١٤٣٦ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله ، أرايت أشياء كنت أتمت بها في الجاهلية من صدقة أو حقة أو من صيلة رحم ، فهل فيها من أجر ؟ قال النبي ﷺ : أسلمت على ما سلف من خير »

[الحديث ١١٣٦ - أطرافه في : ٢٢٢٠ ، ٢٢٣٨ ، ٩٩٢]

قوله (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) أي هل يعتد له بثواب ذلك أو لا ؟ قال الزبير بن المنير : لم يبت الحكم

من أجل قوة الاختلاف فيه . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث « إذا أسلم العبد لحسن إسلامه ، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً . قوله (أتحت) بالثنية أى أقرب ، والحنث في الأصل الإثم ، وكأنه أراد ألقى عن الإثم . ولما أخرج البخارى هذا الحديث في الادب عن أبي اليان عن شعيب عن الزهري قال في آخره : ويقال أيضاً عن أبي اليان أتحت بمعنى بالثنية . ونقل عن أبي اسحق أن التحت التبر ، قال : وتابعه هشام بن عروة عن أبيه . وحديث هشام أورده في المتق بلفظ « كنت أتحت بها ، يعنى أتبر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة في البخارى بالثنية وبالثناة ، وبالمثنة أصح رواية ومعنى . قوله (من صدقة أو عتاقة أو صلة) كذا هنا بلفظ « أو ، وفي رواية شعيب المذكورة بالوار في الموضعين ، وسقط لفظ « الصدقة » من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وفي رواية هشام المذكورة أنه أعتق في الجاهلية مائتي رقبة ، وحمل على مائتي بعير . وزاد في آخره « فوفاه لا أدع شيئاً صنعتُه في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله . » قوله (أسلت على ما سلف من خير) قال المازرى : ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له ، والتقدير أسلت على قبول ما سلف لك من خير . وقال الحرابي : معناه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هو لك ، كما تقول أسلت على أن أحوز لنفسى ألف درهم . وأما من قال إن الكافر لا يثاب لحمل معنى الحديث على وجوه أخرى^(١) منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طبعاً جميلة فانتفعت بتلك الطبع في الإسلام ، وتكون تلك المادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك في الإسلام ، أو أنك بركة فعل الخير هديت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع . قال ابن الجوزي : قيل إن النبي ﷺ روى عن جوابه ، فإنه سأل : هل لي فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما سلف من خير . والعق فعل خير ، وكأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويمجّز على في الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً « إن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة »

٢٥ - باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مُفْسِدٍ

١٤٣٧ - **حديث** أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ « إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها غير مُفْسِدَةٍ كان لها أجرها ، ولزوجها بما كسب ، وللخازن مثل ذلك »

١٤٣٨ - **حديث** محمد بن عبد الله بن أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ - وربما قال : يعطى - ما أمر به كمالاً مؤثراً طيباً به نفسه فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين »

[الحديث ١٤٣٨ - طرأه في : ٢٢٦٠ ، ٢٣١٩]

(١) هذه الحامل ضعيفة ، والصواب ما قاله المازرى والحرابي في معنى الحديث ، وهو دليل على أن ما فعله الكافر من الحسنات يقبل منه إذا مات على الإسلام . واقه أعلم

قوله (باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد) قال ابن العربي : اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، فهم من أجازوه لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان . ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال ، وهو اختيار البخاري ، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به . ويحتمل أن يكون ذلك محمولا على العادة ، وأما التقييد بغير الإفساد فتفق عليه . ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه ، وليس ذلك بأن يفتنوا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن . ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها فجاز لها أن تصدق ، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه . وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به ، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة وسيأتي في الباب الذي بعده . ثانيهما حديث أبي موسى ، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسددا فأخرج الكافر لأنه لا نية له ، وبكونه آمينا فأخرج الخازن لأنه مأزور . ورب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه غائبا أيضا ، وبكون نفسه بذلك طيبة لثلا يعدم النية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها . **قوله** (الذي ينفذ) بفاء مكسورة مثقلة ومخففة

٢٦ - باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مُفسدة

١٤٣٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** منصور **والأعمش** عن أبي واثل عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ **تعى** إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها

١٤٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي ﷺ « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مُفسدة لها أجرها وله مثله وللخازن مثل ذلك » له بما اكتسب ولها بما أنفقت »

١٤٤١ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مُفسدة فلها أجرها ، وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك »

قوله (باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة) قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ، ولم يقيد الأمر كما قيد الذي قبله فقيل : إنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب ، بخلاف الخادم والخازن . ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بلفظه « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره ، وسيأتي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي واثل وشقيق بن سبرة عن مسروق عنها : أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسق لفظه بتمامه ، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده . ثالثها

جرير عن منصور وحده ، ولفظ الاعمش ، إذا أطمعت المرأة من بيت زوجها ، ولفظ منصور ، إذا أنفقت من طعام بيتها ، وقد أوردته الإسماعيلي من حديث شعبة ولفظه ، إذا صدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً ، الزوج بما اكتسب ولها بما أنفقت غير مفسدة ، ولشعبة فيه إسناد آخر أوردته الإسماعيلي أيضاً من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالإسنادين وقال : إن رواية منصور والاعمش بذكر مسروق فيه أصح . قوله في هذه الرواية (وله مثله) أى مثل أجرهما (وللخازن مثل ذلك) أى بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى ، وظاهره يقتضى تساويهم في الأجر ، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكسب أوفر ، لكن التمييز في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله « فلها نصف أجره » يشرع بالتساوي ، وقد سبق قبل ستة أبواب من طريق جرير أيضاً وزاد في آخره « لا ينقص بعضهم أجر بعض » والمراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم . وفي الحديث فضل الامانة ، وسخاوة النفس ، وطيب النفس في فعل الخير ، والاعانة على فعل الخير

٢٧ - باب قول الله تعالى [ه الليل] : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ ، وصدق بالحسن

فَنَسِيئَتُهُ لَلْيَسْرَى . وَأَمَّا مَنْ يَخْذَلْ وَيَسْتَغْنَى ﴾ وكذب بالحسن ، فَنَسِيئَتُهُ لَلْعُسْرَى ﴿

اللهم أعط منفق مال خلفاً

١٤٤٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان بن عمار عن عمار بن أبي مَرْزُوقٍ عن أبي الحباب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « ما من يوم يصبح الديار فيه إلا مسكان يزولان فيقول أحدُهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً »

قوله (باب قول الله تعالى (فاما من أعطى واتقى) الآية) قال الزين بن المنير : أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل . قوله (اللهم أعط منفق مال خلفاً) قال الكرماني : هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كثير ، وهو مذكور على سبيل البيان للحسن ، أى تيسير الحسن له إعطاء الخلف . قلت : قد أخرج الطبري من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال : أعطى بما عنده واتقى ربه وصدق بالخلف من الله تعالى . ثم حكى عن غيره أقوالاً أخرى قال : وأشبهها بالصواب قول ابن عباس . والذي يظهر لى أن البخاري أشار بذلك الى سبب نزول الآية المذكورة ، وهو بين فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق قتادة « حدثني خالد المصري عن أبي الدرداء مرفوعاً ، نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وزاد في آخره : فأُزِلَّ الله في ذلك (فاما من أعطى واتقى - الى قوله - للعسرى) وهو عند أحمد من هذا الوجه ، لكن ليس فيه آخره . وقوله « منفق مال ، بالإضافة ، ول بعضهم « منفقاً مالا خلفاً ، ومالا مفعول منفق بذليل رواية الإضافة ولولاهما احتمال أن يكون مفعول أعطى ، والاول أول من جهة أخرى وهى أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فتناسب أن

يكون مقول مذكور ، وأما الخلف فإيهامه أولى ليتناول المال والثواب وغيرهما ، وكمن من متقنات قبل أن يقع له الخلف المالى . فيكون خلفه الثواب المعدل له فى الآخرة ، أو يدفع عنه من سوء ما يقابل ذلك . قوله (حدثنا إسماعيل حدثني أخى) هو أبو بكر بن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، وأبو الحباب بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة وسماه مسلم فى روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوى عنه ، ومزرد بضم الميم وفتح الزاى وتزيد الراء الثقيلة واسم أبى مزرد عبد الرحمن ، وهذا الأسناد كله مدنيون . قوله (ما من يوم) فى حديث أبى الدرداء « ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنتها ملكان يناديان بسمه حلق الله كلهم إلا الثقلين : يا أيها الناس ، هلموا الى ربكم ، إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى ، ولا غربت شمس إلا وبجنتها ملكان يناديان ، فذكر مثل حديث أبى هريرة . قوله (إلا ملكان) فى حديث أبى الدرداء « إلا وبجنتها ملكان ، والجنة بسكون التون الناحية ، وقوله خلفا ، أى عوضا . قوله (أعطى مسكاً ثلثاً) التعبير بالعطية فى هذا للدلالة ، لأن التلف ليس بهطية . وأفاد حديث أبى هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما ، فنسب الهمما فى حديث أبى الدرداء نسبة المجموع الى المجموع ، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن ينفق فى وجوه البر ، والوعيد بالتعسير لعكسه . والتيسير المذكور أهم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف بحمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، والمراد به قوات أعمال البر بالتشغل بغيرها . قال النووي : الانفاق الممدوح ما كان فى الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات . وقال القرطبي : وهو يم الواجبات والمندوبات ، لكن المسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذى عليه ولو أخرجه . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك فى قوله فى حديث أبى موسى « طيبة بها نفسه ، والله أعلم »

٢٨ - باب مثل المتصدق والبخیل

١٤٤٣ - **حدثنا** موسى **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى **ﷺ** « مثل البخیل والمتصدق كمثل رجلین علیهما جبتان من حديد » وحدثنا أبو یحییٰ أخبرنا شعیب **حدثنا** أبو الزناد أن عبد الرحمن **حدثنا** أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله **ﷺ** يقول « مثل البخیل والمتفق كمثل رجلین علیهما جبتان من حديد من نديهما الى تراقيهما . فأما المتفق فلا ينفق إلا سبقت - أو وفرت - على جلد حتى تخفى بنائه وتموت أفرته . وأما البخیل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لرقّت كل حلقية مكانها ، فهو يؤسها ولا تتسع »

تابعه الحسن بن مسلم عن طاووس فى الجبتين

[الحديث ١٤٤٣ - أطرافه فى : ١٤٤٤ ، ٢٩١٧ ، ٥٢٩٩ ، ٥٧٩٧]

١٤٤٤ - وقال حنظلة عن طاووس « جنتان »

وقال الليث : حدثني جعفر عن ابن هريرة سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبى **ﷺ** « جنتان »

قوله (باب مثل المتصدق والبخيل) قال الزين بن المنير : قام التثليل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل ، فاكسنى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبرذكي ، وابن طاوس اسمه عبد الله . ولم يسق المتن من هذه الطريق الأولى هنا ، وقد أورده في الجهاد عن موسى بهذا الاسناد فساقه بنامه . قوله (أن عبد الرحمن) هو ابن هرمز الأعرج . قوله (مثل البخيل والمنفق) وقع عند مسلم من طريق سفيان عن أبي الزناد ، مثل المنفق والمتصدق ، قال عياض : وهو وهم ، ويمكن أن يكون حذف مقابله لدلالة السياق عليه . قلت : قد رواه الحميدي وأحمد وابن أبي عمر وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عينة فقالوا في روايتهم ، مثل المنفق والبخيل ، كما في رواية شعيب عن أبي الزناد وهو الصواب ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاوس ، ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق ، أخرجه المصنف في اللباس . قوله (عليهما جبتان من حديد) كذا في هذه الرواية بضم الجيم بعدها موحدة ، ومن رواه فيها بالنون فقد حذف ، وكذا رواية الحسن بن مسلم ، ورواه حنظلة بن أبي سفيان الجهمي عن طاوس بالنون ورجحت أقوله من حديد ، والجنة في الأصل الحصن ، وسميت بها الدرع لانها تحمي صاحبها أي تحمضه ، والجنة بالموحدة ثوب مخصوص ، ولا مانع من إطلاقه على الدرع . واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالموحدة أيضا . قوله (من نديهما) بضم المثناة جمع ندى ، و (تراقيهما) بمثناة وقاف جمع ترقوة . قوله (سبغت) أي امتدت وغطت . قوله (أو وفرت) شك من الراوي ، وهو بتخفيف الفاء من الوفور ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم « انبسطت » وفي رواية الأعرج « اتسعت عليه » وكلها متقاربة . قوله (حتى تخفى بنانه) أي تستر أصابه ، وفي رواية الحميدي « حتى تخن » بكسر الجيم وتشديد التون وهي بمعنى تخفى ، وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي ، وبنانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة : الإصح ، ورواه بعضهم « ثيابه » بثلاثه وبعد الألف موحدة وهو تصحيف . وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم « حتى تثنى » بجمعيتين - أنامله . قوله (وتغفو أثره) بالنصب أي تستر أثره ، يقال عفا الشيء وعفوته أنا لازم ومتعد ، ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب ، والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغطي الثوب الذي يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرور الذيل عليه . قوله (لزقت) في رواية مسلم « انقبضت » وفي رواية همام « غاصت كل حلقة مكانها » وفي رواية سفيان عند مسلم « قلصت » وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف ، والمفاد واحد لكن الأولى نظر فيها إلى صورة الضيق والآخرية نظر فيها إلى سبب الضيق . وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكوى بالنار يوم القيامة ، قال الخطابي وغيره : وهذا مشأل ضربه النبي ﷺ للبخل والمتصدق ، فشبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه ، فصبا على رأسه ليلبسا ، والدروع أرل ما تقع على الصدر والتدين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كبتها ، لجعل المنفق كمن لبس درعا سابقة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، وهو معنى قوله « حتى تغفو أثره » أي تستر جميع بدنه . وجعل البخيل كمثل رجل غلت بداه إلى عنقه ، كما أراد لبسا اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته ، وهو معنى قوله « قلصت » أي تضامت واجتمعت ، والمراد أن الجوار إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسمت في الاتفاق ، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه فضاق صدره وانقبضت يداه (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . وقال المهلب : المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة ، بخلاف البخيل فإنه

بفضحه . ومعنى تفور أثره تحو خطاياها . وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التشبيل لا على الإخبار عن كائن . قال :
وقيل هو تشبيل لقاء المال بالصدقة ، والبخل بضده . وقيل تشبيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطي إذا أعطى
انبطحت يده بالعطاء وتمود ذلك ، وإذا أمسك صار ذلك عادة . وقال الطيبي : قيد التشبه به بالحديد لإعلاما بأن
التبعض والشدة من جيلة الانسان ، وأوقع المصدق موقع السخى لكونه جعله في مقابلة البخل إشعارا بأن السخاء
هو ما أمر به الشارع وندب اليه من الإنفاق لا ما يتعناه المسرفون . قوله (فهو يوسعها ولا تنسع) ، وقع في رواية
سفيان عند مسلم . قال أبو هريرة فهو يوسعها ولا تنسع ، وهذا يوم أن يكون مدرجا وليس كذلك ، وقد وقع
التصريح برفع هذه الجلة في طريق طاوس عن أبي هريرة : ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد ، فسمع
النبي ﷺ يقول : فيجهد أن يوسعها ولا تنسع ، وفي رواية مسلم فسمعت رسول الله ﷺ ، فذكره ، وفي رواية
الحسن بن مسلم عندهما ، فانا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه قل رأيت يسه يوسعها ولا تنسع ،
ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث ، وأما البخل فانها لا تزداد عليه إلا استحكاما ،
وهذا بالمعنى . قوله (تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس) وصله المصنف في اللباس من طريقه . قوله (وقال حنظلة
عن طاوس) ذكره في اللباس أيضا تعليقا بلفظ . وقال حنظلة سمعت طاوسا سمعت أبا هريرة ، وقد وصله الاسماعيلي
من طريق إسحق الأزرق عن حنظلة . قوله (وقال الليث حدثني جعفر) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن
الأعرج ، ولم تقع لي رواية الليث موصولة الى الآن ، وقد رأيت عنه باسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى
ابن حماد عن الليث عن ابن بجلان عن أبي الزناد بسنده

٢٩ - باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى [٢٦٧ البقرة] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ رَحِيمٌ ﴾

قوله (باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيبات ما كسبتم) الآية
الى قوله حميد) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار الى ما رواه شعبة عن الحكم
عن مجاهد في هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيبات ما كسبتم) قال : من التجارة الحلال أخرجه الطبري
وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه (من طيبات ما كسبتم)
قال : من التجارة ، (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : من الثمار . ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن
سيرين عن عبيدة بن عمار عن علي قال في قوله (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : يعني من الحب والترك
شيء عليه زكاة . قال الزين بن المنير : لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استثناء عن ذلك بما قدم في
ترجمة . باب الصدقة من كسب طيب ،

٣٠ - باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليصل بالمعروف

١٤٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي

ﷺ قال « على كل مسلم صدقة . فقالوا : يا نبي الله فمن لم يجد ؟ قال : يمسك يده فينفع نفسه ويتصدق » ،

قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : يُبينُ ذا الحاجة للكهوف . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فليُصلِّ بالمعروف ، وليُمسِك
عن الشر ، فإياها له صدقة .

[الحديث ١٤٤٥ - لعله في : ٦٠٧٧]

قوله (باب على كل مسلم صدقة ، فإن لم يجد فليعمل بالمعروف) قال الزين بن المنير : نصب هذه الترجمة هذا على
الخبر مقتصر على بعض ما فيه إجازا . **قوله** (سعيد بن أبي بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري . ووقع التصريح
، هند أبي عوانة في صحيحه . **قوله** (على كل مسلم صدقة) أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أهم من
إك ، والعبارة صالحة للاستحباب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام : على المسلم ست خصال ، فذكر منها ما هو
ستحب اتفاقا ، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كما سيأتى في الصلح من طريق همام عنه ، ولمسلم
من حديث أبي ذر مرفوعا : يصبح على كل سلاى من أحدكم صدقة ، والسلاى بضم الهمة وتخفيف اللام : المفصل ،
وله في حديث عائشة : خلق الله كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل . **قوله** (فقالوا يا نبي الله فن لم
يجد) كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء . فبين لم أن المراد بالصدقة ما هو أهم من
ذلك ولو بإغائة الملهوف والأمر بالمعروف ، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من
الفرض الذي أدخل به ؟ فيه نظر ، الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق
المفصل حيث قال في آخر هذا الحديث : فإنه يسمى يومئذ وقد زحرج نفسه عن النار . **قوله** (الملهوف) أي
المستغيث وهو أهم من أن يكون مظلوما أو عاجزا . **قوله** (فليعمل بالمعروف) في رواية المصنف في الأدب من
وجه آخر عن شعبة : فليأمر بالخير أو بالمعروف ، زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة : ويبنى عن المتكر .
قوله (ويمسك) في روايته في الأدب : قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر ، وكذا مسلم من طريق أبي
أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا ، فظاهر سابق الباب أن الأمر بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة ،
وليس كذلك بل الإمساك هو الرتبة الأخيرة . **قوله** (فإنها) كذا وقع هنا بضمير المؤنث ، وهو باعتبار الحصلة
من الخير وهو الإمساك ، ووقع في رواية الأدب : فإنه أي الإمساك له أي للمسك ، قال الزين بن المنير : إنما
يحصل ذلك للمسك عن الشر إذا نوى بالإمساك القربة ، بخلاف محض الترك ، والإمساك أهم من أن يكون عن
غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فإن كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منها من الأثم ،
قال : وليس ما تضمنه الخبر من قوله : فإن لم يجد ، ترتيبا ، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من مجز عن خصلة من
الحاصل المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى ، فإن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يغني الملهوف وأن يأمر
بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليعمل الجميع ، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة
الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال
النافعة ، وحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله ، وهي إما بالمال أو غيره ، والمال
إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغائة وإما ترك وهو الإمساك انتهى . وقال الشيخ أبو محمد
ابن أبي جرة نفع الله به : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند السج عنها ندب إلى ما يقرب منها أو
غرم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغائة ، وعند عدم ذلك

نُلب إلى فعل المعروف أى من سوى ما تقدم كإمالة الأذى ، وعند عدم ذلك نذب إلى الصلاة ، فإن لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب . قال : ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع ، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المنذوبات إذا كان مجزءه عن ذلك عن غير اختيار . قلت : وأشار بالصلاة إلى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم ، ويجزئ عن ذلك كله وضى الضى ، وهو يؤيد ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يحتل من الفرض ، لأن الزكاة لا تكمل الصلاة ولا العكس فدل على افتراق الصدقتين . واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلاة الضى وهي من التطوعات ؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فحفظ به الفرض ، وكان في كلامه هو زيادة في تأكيد ذلك فلو تركه أجزأت عنه صلاة الضى ، كذا قيل وفيه نظر ، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضى تقوم مقام الثمناة وستين حسنة التي يستحب للبر . أن يسعى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بعدها ، لا أن المراد أن صلاة الضى تنفي عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه ، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل بجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعباد ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتغلان على ثمانية وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة ، وكان صلاة الضى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض ورائيته ، وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السلاى نهائية لقوله ، يصبح على كل سلامى من أحدكم ، وفي حديث أبي هريرة ، كل يوم تطلع فيه الشمس ، وفي حديث عائشة ، فيمسي وقد زحزح نفسه عن النار ، وفي الحديث أن الأحكام تجري على الغالب ، لأن في المسلمين من يأخذ الصدقة بالمأمر بصرفها ، وقد قال ، على كل مسلم صدقة ، وفيه مراجعة العالم في تفسير الجمل وتخصيص العام . وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه . والله أعلم

٣١ - باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة

١٤٤٦ - **حَرْشُ أَحَدُ** بْنِ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « بُعِثَ إِلَى نَسِيبَةِ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ قُلْتُ : لَا ، إِلَّا مَا أَرْسَلَتْ بِهِ نَسِيبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ . فَقَالَ : هَاتِ ، قَدْ بَلَغَتْ حِجْلَهَا »

[الحديث - ١٤٤٦ طرفه في : ١٤٩٤ ، ٧٥٧٩]

قوله (باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة) أورد فيه حديث أم عطية في إهدائها الشاة التي تصدق بها عليها . قال الزين بن المنير : عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص ، إذ لو اقتصر على الزكاة لأفهم أن غيرها بخلافها ، وحذف مفعول يعطى اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف ، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب ، وهو يحكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به انتهى . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل ، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل ، وقد تكررت في الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة . والله أعلم

قوله (بعث الى نسيبة الانصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري في آخر هذا الحديث ، وكان السياق يقتضي أن يقول « بعث الى » ، بلفظ ضمير المتكلم المجرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد ، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضعف إما تجريدا وإما التناقض ، وسيأتي الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث في « باب اذا حولت الصدقة » في أواخر كتاب الزكاة ان شاء الله تعالى

٣٢ - باب زكاة الورق

١٤٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خسة أوسق صدقة »

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو سمع أبا عن أبي سعيد رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ بهذا

قوله (باب زكاة الورق) أي الفضة ، يقال « ورق » ، يفتح الواو ويكسرهما ويكسر الواو وسكونها ، قال ابن المنير : لما كانت الفضة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكية . **قوله** (عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب « عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه » ، **قوله** (عن أبيه) في مسند الحيدري عن سفيان « سألت عمرو بن يحيى بن عماره بن أبي الحسن المازني حدثني عن أبيه » ، وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد التصريح بسلام عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه ، وهذا هو السر في إيراد الإسناد خاصة ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : وهذا هو الأغلب ، إلا أنني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى . ورواية سهيل في الأموال لأبي عبيد ، ورواية مسلم ^(١) في المستدرک ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر ، وجاء أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرجه أحاديث الأربعة الدارقطني ، ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد أيضا . **قوله** (خمس ذود) يفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد . **قوله** (خمس أواق) زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد « خمس أواق من الورق صدقة » وهو مطابق للفظ الترجمة ، وكان المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما أهم في لفظ الحديث اعتمادا على الطريق الأخرى . و « أواق » بالتوین وبأبواب التحتانية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتانية ، وحكى الصياني « وقية » بحذف الألف وفتح الواو . ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق ، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب ، قال عياض قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن

(١) كذا في المخطوطة وطبعة بولاق . والصواب « رواية ابن مسلم » كما يعلم من السياق . والله أعلم

مروان لجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، قال : وهذا يلزم منه أن يكون بالتقريب أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد ، فشرة مثلاً وزن عشرة ووزن ثمانية ، فاتفق الرأي على أن تنقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير المقياس في جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة ما تاتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله : إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، وكذا خرق المراسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن ، وانفرد السرخسي من الصافية بحكاية وجه في المذهب أن الدراهم المشوشة إذا بلغت قدرها لو ضم إليه قيمة العش من نحاس مثلاً يبلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيها إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة ، خلافاً لمن ساق بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية : **قوله** (أوسق) جمع وسق يفتح الواو ويحوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم ، وجمعه حينئذ أوساق كعمل وأحمال ، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه « والسق ستون صاعاً » ، وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال « ستون عتوما » ^(١) والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والسق ستون صاعاً ، ولم يقع في الحديث بيان المسكيل بالأوسق لكن في رواية مسلم « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة » وفي رواية له « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ، ولفظ « دون » في المواضع الثلاثة بمعنى أقل لا أنه نفي عن غير الجنس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله . واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليلة وكثيرة لقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر » وسيأتي البحث في ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون لجمع لها وقصاً كلامية ، واحتج عليه الطبراني بالقياس على الثمار والحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد . (فائدة) : أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات . والله أعلم

٣٣ - باب الرضى في الزكاة

وقال طائوس قال معاذ رضى الله عنه لأهل اليمن : اثمنوا بمرض ثياب تحبس أو تبيس في الصدقة مكان الشمبر والذرة ، أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة
وقال النبي ﷺ « وأما خالد فقد احتبس أدرأه وأعتده في سبيل الله »

(١) ثم روى أبو داود بعد ما ذكر اللفظ المذكور عن إبراهيم التيمي ما نصه قال : السق ستون صاعاً عتوماً بالمجاني . وبما قاله إبراهيم المذكور يعرف معنى قوله « عتوما » في الرواية التي ذكرها الشارح . والله أعلم

وقال النبي ﷺ « تصدقن ولو من حليّ يكن » فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها . فجاءت المرأة تلتقي خرمها وسخاها . ولم يخص الذهب والفضة من العروض

١٤٤٨ - حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً رضى الله عنه حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له التي أمر الله ﷺ « ومن بليت صدقة بنت تخاض وليست عنده وعنده بنت ليون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، فان لم يكن عنده بنت تخاض على وجهها وعنده ابن ليون فانه يقبل منه وليس معه شيء »

[الحديث ١٤٤٨ - أخرافه في : ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٤ ، ٢٤٨٧ ، ٣١٠٦ ، ٥٨٧٨ ، ٦٩٥٥]

١٤٤٩ - حدثنا مؤمل حدثنا إسماعيل عن أيوب عن عطاء بن أبي رباح قال : قال ابن عباس « أئمتنا على رسول الله ﷺ صلى قبل الخلط فرأى أنه لم يسجد النساء ، فأذهن ومعه بلال فأنير نوبه فوعظهن وأمرهن أن يتصدقن ، فجاءت المرأة تلتقي » وأشار أيوب إلى أذنه وإلى حلقه

قوله (باب العرض في الزكاة) أي جواز أخذ العرض ، وهو بفتح المملة وسكون الراء بعدها معجمة ، والمراد به ما عدا التقدين . قال ابن رشد : وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفتهم ، لكن قاده الى ذلك الدليل . وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتي عقب كل منها . قوله (وقال طاوس : قال معاذ لاهل البين) هذا التعليل صحيح الاسناد الى طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يقتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليل الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة الى من خلق عنه : وأما باقي الإسناد فلا ، إلا أن إيراد له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده ، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب . وقد روينا أن طاوس المذكور في كتاب الخراج ليحيى بن آدم ، من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمر بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس . وقوله « وخميس » قال الداودي والجوهري وغيرهما : ثوب خميس بسين مبهمة هو ثوب طوله خمسة أذرع ، وقبل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن . وقال عياض : ذكره البخاري بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين ، قال أبو عبيدة : كان معاذاً على الصفيق من الثياب . وقال عياض : قد يكون المراد ثوب خميس أى خميسة ، لكن ذكره على إرادة الثوب . وقوله « وليس » أى ملبوس فصيل بمعنى مفضول . وقوله « وفي الصدقة » يرد قول من قال إن ذلك كان في الخراج ، وحكي البهقي أن بعضهم قال فيه « من الجزية » بدل الصدقة ، فان ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « ان معاذاً كان يأخذ العروض في الصدقة » واجاب الاسماعيل باحتمال أن يكون المعنى اتوفى به أخذه منك مكان الصعير والذرة الذي أخذه شراء بما أخذه فيكون بقيضه قد بلغ محله ، ثم يأخذ مكانه ما يشتريه بما هو أوسع عندهم وأنفع للاخذ . قال : ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصحابة ، وقد أمره النبي ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها

على فقرائهم . وأجيب بأنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة الى الإمام ليتولى قسمتها . وقد احتج به من يجيز نقل الزكاة من بلد الى بلد ، وهي مسألة خلافية أيضا . وقيل في الجواب عن قصة معاذ إنها اجتهد منه فلا حجة فيها ، وفيه نظر لأنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله الى اليمن ما يصنع . وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك . وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . وتعقب بقوله : مكان الشعير والذرة ، وما كانت الجزية حينئذ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من التقدين . وقوله : أهون عليكم ، أراد معنى تسلط السهولة عليهم فلم يقل أهون لكم . وقوله : وخير لأصحاب محمد ، أى أرفق بهم لأن مؤنة النقل ثقيلة فرأى الأخف في ذلك خيرا من الأثقل . قوله (وقال النبي ﷺ وأما خالد) هو طرف من حديث لابن هريرة أوله : أمر النبي ﷺ بصدقة ، فقيل منع ابن جميل ، الحديث وسيأتى موصولا في باب قول الله وفي الرقاب ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله (وقال النبي ﷺ : تصدق ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، ولم يخص الذهب والفضة من العروض) أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمناء وقد تقدم في المبدئين ، وهو عند مسلم بلفظه من طريق عدى بن ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس وأوله : خرج النبي ﷺ يوم فطر أو أضى ، الحديث وفيه : فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، والخرص يضم المصجمة وسكون الواو بعدها مهملة الحلقة التي تجعل في الاذن ، وقد ذكره المصنف موصولا في آخر الباب لكن لفظه : فجعلت المرأة تلقى ، وأشار أيوب الى أذنه وحلقه ، وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله : تلقى خرصها وسخاها ، لان الخرص من الاذن والسخاب من الحلق ، والسخاب بكسر المهملة بعدها ميمونة وآخره : وحدة القلادة . وقوله : فلم يستثن ، وقوله : فلم يخص ، كل من السكاملين البخاري ذكرهما يانا ككيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة ، وهو مصير منه الى أن مصارف الصدقة الواجبة كصارف صدقة التطوع بجماع ما فيها من قصد القرية ، والمصرفو بهم بجماع الفقر والاحتياج ، إلا ما استثناه الدليل . وأما من وجهه فقال : لما أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة ، ففيه نظر لأنه لو كان للايجاب هنا لكان مقدرا وكانت المجازاة فيه وقبول ما تبصر غير جائز . ويمكن أن يكون تمسك بقوله : تصدق ، فانه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبا ونقلا وجميع أنواع المتصدق به عينا وعرضا ، ويكون قوله : ولو من حليكن ، للبالغة أى ولو لم تجدن إلا ذلك . وموضع الاستدلال منه للعرض قوله : وسخاها ، لانه قلادة تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما تجعل في العنق ، والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقه يتمسك بالمطلقات تمسك غيره بالعمومات . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرفا من حديث الصدقات ، وسيأتى مقطعه في باب زكاة الفهم ، وموضع الدلالة منه قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التفاوت من جنس غير الجنس الواجب ، وكذا العكس ، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر الى ما بين الشئيين في القيمة ، فكان العرض (١) يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في

(١) كذا في النسخ ، ولله : فان العرض .

الأصل في مثل ذلك ، ولولا تقدير الشارع بذلك لتهيئت بنت المحاض مثلا ولم يجر أن تبدل بنت لبون مع التفاوت . والله أعلم

٣٤ - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع

ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثله

١٤٥٠ - حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنسا رضي الله

عنه حدثته أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة »

قوله (باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) في رواية الكشمهني « متفرق ، بتقديم التاء وتشديد الراء . قال الزين بن المنير : لم يقيده المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي . قوله (ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ) مثله أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولا ، وسفيان ابن حسين ضعيف في الزهري ، وقد غالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال : ان فيه قوة لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري ، قال أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها ، فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به ، ولغزة العلة لم يجرم به البخاري ، لكن أوردته شاهدا لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه « ولا يجمع بين متفرق ، بتقديم التاء أيضا وزاد خشية الصدقة ، واختلف في المراد بالخشية كما سنذكره ، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال : أنا أنا مصدق النبي ﷺ فقرأت في عهده ، فذكر مثله أخرجه النسائي ، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي . قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ويجب فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشانان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفروقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة ، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر ، فعني قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملا للامر من لم يكن الخلل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معا ، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم . واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلا أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصبا كاملا فتجب فيه الزكاة خلافا لمن قال يضم على الأجزاء كاللألكية أو على القيم كالخنفية ، واستدل به لاحد على أن من كان له ماشية بيده لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلا بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب قاله ابن المنذر ، وغالفه الجمهور فقالوا : يجمع على صاحب المال أمواله

ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة . واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن ، وأن زكاة العين لا تسقط بالهبة مثلاً ، والله أعلم

٣٥ - **باب** ما كان من خَلِيطَيْنِ فأنهما يَتَرَاجَعَانِ بينهما بالسوية

وقال طائوس وعطاء : إذا علمَ الخَلِيطَانِ أموالهما فلا يُجمَعُ مالهما

وقال سفيان : لا تجبُ حتى يتمَّ لهذا أربعون شاةً ولهذا أربعون شاةً

١٤٥١ - **عز** محمد بن عبيد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ

اللهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ « وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَانْهَمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ »

قوله (باب ما كان من خَلِيطَيْنِ فَانْهَمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ) اختلف في المراد بالخَلِيطِ كما سيأتي ، فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال : ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط ، وتمتبه ابن جرير بأنه لو كان تقريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخَلِيطَيْنِ بينهما بالسوية معنى . **قوله** (يَتَرَاجَعَانِ) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاةً مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فَيَأْخُذُ المصدق من أحدهما شاةً فيرجع المأخوذ من ماله على خَلِيطِهِ بقيمة نصف شاة ، وهذه تسمى خلطة الجوار . **قوله** (وقال طائوس وعطاء الخ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » ، قال « حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طائوس قال : إذا كان الخَلِيطَانِ يملكان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة ، قال - يعني ابن جريج - فقد كرهتم لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه ، وقال أيضاً عن ابن جريج « قلت لعطاء : ناس خلطوا لهم أربعون شاةً ؟ قال : عليهم شاة . قلت : فلواحد تسعة وثلاثون شاةً ولآخر شاةً ؟ قال : عليهم شاة . **قوله** (وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاةً ولهذا أربعون شاةً) قال عبد الرزاق عن الثوري « وقد قلنا لا يجب على الخَلِيطَيْنِ شئٌ إلا أن يتم لهذا أربعون شاةً ولهذا أربعون شاةً ، انتهى ، وهذا قال مالك . وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ما بينهما النصاب زكياً ، والخلطة عندهم أن يجتمعا في المرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أحص منها . وفي « جامع سفيان الثوري » عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر « ما كان من خَلِيطَيْنِ فَانْهَمَا يَتَرَاجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ » . قلت لعبيد الله : ما يعني بالخَلِيطَيْنِ ؟ قال : إذا كان المراح واحداً والزاعي واحداً والدلو واحداً . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة . واختلف في المراد بالخَلِيطِ ، فقال أبو حنيفة هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال لهما يَتَرَاجَعَانِ بينهما بالسوية ، وما يدل على أن الخَلِيطَ لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى (وإن كثيراً من الخطاء) وقد بينه قبل ذلك بقوله (إن هذا أخى له تسع وتسعون نجدة ولي نجدة واحدة) واعتذر بعضهم عن الخفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث ، أو رأوا أن الأصل قوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به

٢٦ - باب زكاة الإبل . ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ

١٤٥٢ - **حدثنا** علي بن عبيد الله **حدثنا** الوليد بن مسلم **حدثنا** الأوزاعي قال **حدثني** ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال : وتحمك ، إن شأنها شديد ، فهل لك من إبل تؤدّي صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً »

[الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في : ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٤ ، ٢٦٦٥]

قوله (باب زكاة الإبل) سقط لفظ « باب » ، من رواية الكشميني والحوي . **قوله** (ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولاً كما سيأتى بعد باب من رواية أنس عنه ، ولا يكر حديث آخر تقدم أيضاً فيما يتعلق بقتال مانعي الزكاة . وأما حديث أبي ذر فسيأتى بعد ستة أبواب من رواية المروزي بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدى زكاة أبله وغيرها ويأتى معه حديث أبي هريرة أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة ، وموضع الحاجة منه قوله « فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة ، منها إيجاب الزكاة ، والتسوية بينها وبين الصلاة في حال مانعها حتى لو منعوا عقلاً وهو الذي تربط به الإبل ، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات ، وتوعد من لم يؤدها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل ، ومعادلة إخراج حق الله منها لفصل الهجرة ، فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطئه إذا أدى زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة

٢٧ - باب من بلغت عنده صدقة بنت تخاض وليست عنده

١٤٥٣ - **حدثنا** محمد بن عبيد الله قال **حدثني** أبي قال **حدثني** ثمامة أن أنساً رضى الله عنه **حدثه** أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله ﷻ رسول الله ﷺ « من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة وتقبل معها شاتين إن استيسرتاه أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه للصدق عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لكون فإنها تقبل منه بنت لكون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً . ومن بلغت صدقته بنت لكون وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه للصدق عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت صدقته بنت لكون وليست عنده وعنده بنت تخاض فإنها تقبل منه بنت تخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين »

قوله (باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده) أورد فيه طرفا من حديث أنس المذكور، وليس فيه ما ترجم به، وقد أورد المحكم الذي ترجم به في «باب العرض في الزكاة» وحذفه هنا، فقال ابن بطال: هذه غفلة منه. وتعبه ابن رشيد وقال: بل هي غفلة من ظن به الغفلة، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلا حقه وهي أرفع من بنت مخاض لأن بينهما بنت لبون، وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهما أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يلها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والنقص، والمنفصل ما يكون منفصلا بحساب ذلك، فعل هذا من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده إلا حقه أن يرد عليه المصدق أربعين درهما أو أربع شياء جبرانا أو بالعكس، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض، فتدبره انتهى. قال ابن بن المنير: من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل أو جهل أو يضيع لفظا بغير معنى أو يرسم في الباب خبرا يكون غيره به أقدم وأولى، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكل منه أو الانقاص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها. قال: ولو جعل العمدة في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصا في الترجمة ظاهرا، فلما تركه واستدل بنظيره أهم ما ذكرناه من الإلحاق بنى الفرق وتوسيته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكل منها. والله أعلم

٣٨ - باب زكاة النقم

١٤٥٤ - **عنه** محمد بن عبد الله بن الثني الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلهما من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئلهما فليعط: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من النعم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حمة طروقة الجبل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت - بمعنى ستا وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون. فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل. فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة. وفي صدقة النعم في سائرها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة. فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت

على ثلاثمائة في كل مائة شاة ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة ربع المشير ، فان لم تسكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها »
 قوله (باب زكاة الغنم) قال الزين بن المنذر : حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر ، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده ، وهي مسألة خلافية شهيرة ، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت وإلا فلا ، ولا شك أن السوم يشتر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا والله أعلم . قوله (حدثني ثمامة) هو عم الرازي عنه لأنه عبد الله ابن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك . وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة : ليس بشيء . وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والمعلى . وأما النسائي فقال : ليس بالقوي . وقال العقيلي : لا يتابع في أكثر حديثه انتهى . وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خانم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا فذكر الحديث ، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ، ورواه أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذنا هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر ، فذكره . وقال إسحق بن راهويه في مسنده : أخبرنا النظر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة بحديثه عن أنس عن النبي ﷺ ، فذكره . فوضع أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فاتتني تعليل من أعله بكونه مكانة ، واتتني تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه . قوله (أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أى عاملا عليها ، وهي اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحراني . قوله (بسم الله الرحمن الرحيم هذه) قال الماوردي : يستدل به على اثبات البسملة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط . قوله (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة تخفف المضاعف العلم به ، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لمن منع ذلك من الحنفية . قوله (التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين) ظاهر في رفع الخبر إلى النبي ﷺ وأنه ليس موقوفا على أبي بكر ، وقد صرح برفعه في رواية إسحق المتقدم ذكرها . ومعنى « فرض » هنا أوجب أو شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب وفرض النبي ﷺ لها بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس . وأصل « فرض » قطع الشيء الصلب ثم استعمال في التقدير لكونه مقطوعا من الشيء الذي يقدر منه ، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وبمعنى الإزالة كقوله تعالى (إن الذي فرض عليك القرآن) وبمعنى الحل كقوله تعالى (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير . ووقع استعمال « فرض » بمعنى الزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضا عن معنى التقدير ، وقد قال الراغب : كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام ، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه . وذكر أن معنى قوله تعالى (إن الذي فرض عليك القرآن) أى أوجب عليك العمل به ، وهذا يؤيد قول الجمهور إن « فرض » مرادف للوجوب . وتفرق الحنفية بين « فرض » وال« واجب » باعتبار ما يثبتان به لامشاحه فيه ، وإنما النزاع في حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يعمل على الاصطلاح الحادث والله أعلم . قوله (على المسلمين) استدلل به على أن

السكافر ليس مخاطبا بذلك ، وتعمق بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه ، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع .
قوله (والتي أمر الله بها رسوله) كذا في كثير من نسخ البخارى ، ووقع في كثير منها بحذف بها ، وأنكرها
 النونى في شرح المذهب ، ووقع في رواية أبي داود المقدم ذكرها ، والتي أسرى ، بغير واو على أنها بدل من الأولى .
قوله (فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها) أى على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث . وفيه دلالة على دفع
 الاموال الظاهرة إلى الامام . **قوله** (ومن سئل فوقها فلا يعط) أى من سئل زائدا على ذلك في سن أو وعد فله
 المنع . ونقل الرافعى الاتفاق على ترجيحه . وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو لإخراجه بنفسه أو يساع
 آخر فان الساعى الذى طلب الزيادة يكون بذلك متعديا وشرطه أن يكون أمينا ، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة
 بغير تأويل . **قوله** (في كل أربع وعشرين من الإبل فا دونها) أى إلى خمس . **قوله** (من الغنم) كذا الأكثر ،
 وفي رواية ابن السكن باسقاط ومن ، وصوبها بعضهم ، وقال عياض : من أنبتها فمعناها زكاتها أى الإبل من الغنم ،
 ومن ، والبیان لا للتعبير . ومن حذفها فالغنم مبتدأ والخبر مضمرة في قوله ، في كل أربع وعشرين ، وما بعده ،
 وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التى تجب فيها الزكاة ، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب لحسن التقديم ،
 واستدل به على تعيين إخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد ، فلو أخرج بعيرا عن الأربع والعشرين لم
 يجره . وقال الشافعى والجمهور : يجره لأنه يجرى عن خمس وعشرين ، فادونها أولى . ولأن الأصل أن يجب من
 جنس المال ، وإنما عدل عنه رفقا بالمالك ، فاذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فان كانت قيمة البعير مثلا
 دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم ، والأقرب أنه لا يجرى ، واستدل بقوله ، في كل أربع
 وعشرين ، على أن الأربع مأخوذة عن الجمع وان كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعى في
 البويطى ، وقال في غيره : إنه عفو . ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلا تسع من الإبل قتلت منها أربعة بعد الحول
 وقبل التمكن حيث قلنا إنه شرط في الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف ، وكذا إن قلنا التمكن شرط في الضمان
 وقلنا الوتص عفو ، وإن قلنا يتعلق به الغرض وجب خمسة أنساع شاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ،
 وعن مالك رواية كالأول . تنبيه : الوقص بفتح الواو والقاف ويموز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد : هو ما بين
 الفرضين عند الجمهور ، واستعمله الشافعى فيما دون النصاب الأول أيضا والله أعلم . **قوله** (فاذا بلغت خمسا
 وعشرين) فيه أن في هذا القدر بنت مخاض ، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن علي أن في خمس وعشرين خمس شياه
 فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض أخرجه ابن أبي شبة وغيره عنه موقوفا ومرفوعا وإسناد المرفوع
 ضعيف . **قوله** (إلى خمس وثلاثين) استدل به على أنه لا يجب فيها بين العددين شيء غير بنت مخاض ، خلافا لما قاله
 كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض . **قوله** (ففيها بنت مخاض
 أثى) زاد حماد بن سلمة في روايته فان لم تكن بنت مخاض فإن لبون ذكر ، وقوله أثى وكذا قوله ذكر للتأكيد
 أول تنبيه رب المال لطيب نفسا بالزيادة ، وقبل احتراز بذلك من الخئى وفيه بعد . وبنت المخاض بفتح الميم والمعجمة
 الخفيفة وآخره معجمة هى التى أتى عليها حول ودخلت في الثانى وحملت أمها ، والماخض الحامل ، أى دخل وقت
 حملها وان لم تحمل . وابن اللبون الذى دخل في ثالث سنة فصادت أمه لبونا بوضع الحمل . **قوله** (إلى خمس وأربعين)
 إلى للغاية وهو يقتضى أن ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعدها فلا يدخل إلا بدليل ، وقد

دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك ، فإذا بلغت ستا وأربعين ، فعلم أن حكمها حكم ما قبلها . **قوله** (حقة طروقة الجمل) حقة بكسر الميملة وتشديد القاف والجمع حقاق بالكسر والتخفيف ، وطروقة بفتح أوله أى مطروقة وهى فعولة بمعنى مفعولة كملوبة بمعنى ملحوبة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل ، وهى التى أنت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . **قوله** (جذعة) بفتح الجيم والمعجمة وهى التى أنت عليها أربع ودخلت فى الخامسة . **قوله** (فإذا بلغت) أى ستا وسبعين (كذا فى الأصل بزيادة يعنى ، وكأن العدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة الكلام عليه فذكره بعض روايته وأتى بلفظ يعنى لينبه على أنه مزيد ، أو شك أحد روايته فيه . وقد ثبت بغير لفظ ، يعنى ، فى رواية الاسماعيلى من طريق أخرى عن الأنصارى شيخ البخارى فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخارى ، وقد وقع فى رواية حماد بن سلة بآبائه أيضا . **قوله** (فإذا زادت على عشرين ومائة) أى واحدة فصاعدا ، وهذا قول الجمهور . وعن الأصمغرى من الشافعية يجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصدق الزيادة ، وتنصير المسألة فى الشركة ، ويرده ما فى كتاب عمر المذكور ، وإذا كان إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالابل خاصة ، وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة . **قوله** (فإذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفى صدقة الغنم الخ) . تنبيه : اقتطع البخارى من بين هاتين الجملتين قوله ، ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة ، إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى قبله وقد ذكر آخره فى ، باب العرض فى الزكاة ، وزاد بعد قوله فيه : يقبل منه بنت مخاض وبمطى معها عشرين درهما أو شاتين ، فإن لم يسكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شىء ، وهذا الحكم متفق عليه ، فلم يجد واحدا منهما فله أن يشتري أيها شاء على الأصح عند الشافعية ، وقبل يتعين شراء بنت مخاض وهو قول مالك وأحمد ، وقوله ، وبمطى معها عشرين درهما أو شاتين ، هو قول الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث . وعن الثورى ، عشرة ، وهى رواية عن إسحق ، وعن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران ، قال الخطابى : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهما تقديرا فى الجبران لثلايكل الأمر إلى اجتهاد الساعى لأنه يأخذها على المياه حيث لا حاكم ولا مقوم غالبا ، فضبطه بشىء يرفع النزاع كالصاع فى المصرة والقرعة فى الجنين والله أعلم . وبين هاتين الجملتين قوله ، وفى صدقة الغنم ، وسيأتى التنبيه على ما حذفه منه أيضا فى موضع آخر قريبا . **قوله** (إذا كانت) فى رواية الكشممى ، (إذا بلغت ، **قوله** (فإذا زادت على عشرين ومائة) فى كتاب عمر ، فإذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان ، وقد تقدم قول الأصمغرى فى ذلك والتعقب عليه . **قوله** (فإذا زادت على ثلثائة ففى كل مائة شاة) مقتضاه أنه لا يجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعائة وهو قول الجمهور ، قالوا فائدة ذكر الثلثائة لبيان النصاب الذى بعده لكون ما قبله مختلفا ، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثائة واحدة وجب الأربع . **قوله** (ففى كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل) . تنبيه : اقتطع البخارى أيضا من بين هاتين الجملتين قوله ، ولا يخرج فى الصدقة حرمة إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى يليه ، واقتطع منه أيضا قوله ، ولا يجمع بين متفرق إلى آخر ما ذكره فى بابه ، وكذا قوله ، وما كان من خليطين ، إلى آخر ما ذكره فى بابه ، ويل هذا قوله هنا ، فإذا كانت سائمة الرجل ، الخ . وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التى فرقها

المصنف في هذه الأبواب غير مراعاة للترتيب فيها بل بحسب مظاهر له من مناسبة إيراد التراجم المذكورة . **قوله** (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق لحذفت الواو وعوضت الماء ، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فقيل إن الأصل في زكاة النقدين نصاب الفضة ، فإذا بلغ الذهب ما قيمته ما تان درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر ، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور . **قوله** (فإن لم تكن) أى الفضة (إلا تسعين ومائة) يوم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعمود كالمشرات والمئين والآلاف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ، وبدل عليه قوله الماضي ، ليس فيها دون خمس أواق صدقة ، . **قوله** (إلا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة) أى إلا أن يتبرع متطوعا

٣٩ - باب لا تؤخذ في الصدقة هَرْمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ ولا تَيْسٌ ، إلا ما شاء المصدقُ

١٤٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ رَسُولُهُ ﷺ « لَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمَصْدُقُ »

قوله (باب لا يؤخذ في الصدقة هَرْمَةٌ - إلى قوله - ما شاء المصدق) اختلاف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، وهذا اختيار أبي عبيد ، وتقدير الحديث لا تؤخذ هَرْمَةٌ ولا ذات عيب أصلا ، ولا يؤخذ التيس وهو خلل الغنم إلا برضا المالك لكونه يحتاج إليه ، ففي أخذه بغير اختياره إضرار به والله أعلم . وعلى هذا فالاستثناء محتمس بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه في اجتهاده لكونه يجرى مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتعبد بما تقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعي في البربطى ولفظه : ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هَرْمَةٌ إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للسائقين فيأخذه على النظر انتهى . وهذا أشبه بقاعدة الشافعي في تناول الاستثناء جميع ما ذكر قبله ، فلو كانت الغنم كلها معيبة مثلا أو تيسوا أجزاء أن يخرج منها ، وعن المالكية يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكا بظاهر هذا الحديث ، وفي رواية أخرى عندهم كالأول . **قوله** (هَرْمَةٌ) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التي سقطت أسنانها . **قوله** (ذات عوار) بفتح العين المهملة وبضمها أى معيبة ، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور ، واختلاف في ضبطها فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأصحية ، ويدخل في المعيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الانوثة والصغير سنا بالنسبة إلى سن أكبر منه

٤٠ - باب أَخِذِ السَّائِقَ فِي الصَّدَقَةِ

١٤٥٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ . وقال اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ يُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَبَاهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ « قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » - ج ٣ ص ٣٠٣ - فتح الباري

عنه : والله لو مَنَّوْنِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّوْنَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا »

١٤٥٧ - « قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْفَتَالِ فَمَرَّتْ أَنَّهُ الْحَقُّ »

قوله (باب أخذ العناق) بفتح المهملة ، وأورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال مانع الزكاة وفيه قوله « لو مَنَّوْنِي عَنَاقًا ، وكان البخاري أشار بهذه الترجمة السابقة إلى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك ، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء ، وخالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدائه ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يؤدي عنها إلا من غيرها ، وقيل المراد بالعناق في هذا الحديث الجذعة من الغنم ، وهو خلاف الظاهر . والله أعلم . **قوله** في أثناء الاسناد (وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد الخ) وصله الذهلي في « الزهريرات » ، عن أبي صالح عن الليث ، وليث فيه اسناد من طريق أخرى ستأتي في كتاب المرتدين ، عن عقيل بن ابن شهاب

٤١ - باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة

١٤٥٨ - **حديث** أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صبيح عن أبي معبد عن ابن عباس رضى الله عنهما « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَشَتْ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ قَالَ : إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، فَيَسْكُنُ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَادَّعَوْا اللَّهَ فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَادَّعَوْا الصَّلَاةَ فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فَقَرَاءَتِهِمْ ، فَادَّعَوْا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ ، وَتَوَقَّ كِرَامَتُ أَمْوَالِ النَّاسِ » **قوله** (لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة) هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث لأن فيه « وتوقَّ كرائم أموال الناس » بغير تقييد بالصدقة ، وأموال الناس يستوى التوقُّ لها بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لأنه ورد في شأن الصدقة ، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أى غزيرة اللبن ، والمراد فئات الأموال من أى صنف كان ، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير ، وقيل للبال النفيس كبريم لكثرة منفعة . وسيأتى الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى

٤٢ - باب ليس فيما دون خمس دود صدقة

١٤٥٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صهبة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ،

وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة »
 قوله (باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) الذود يفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الزين بن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المفكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى . والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد : من الثنتين إلى العشرة . قال : وهو يختص بالإناث . وقال سيبويه : نقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر . وقال القرطبي : أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر ، وكان من كان عنده دفع عن نفسه مرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة . وقوله « من الإبل » بيان للذود . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال : لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ، لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود خمس من الإبل كما قالوا ثلثانة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر على الواحد . قال الزين بن المنير أيضاً : هذه الترجمة تتعلق بركة الإبل ، وإنما انقطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بركة الغنم وثوابه . كذا قال ، ولا يخفى تكلفه . والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة ، وتعلقها بركة الإبل ظاهر فلها تعلق بهما كالتى قبلها . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صصعة المازني) كذا وقع في رواية مالك ، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صصعة نسب إلى جده ونسب جده إلى جده . قوله (عن أبيه) كذا رواه مالك . وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن تميم كلاهما عن أبي سعيد . ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن محمداً سمعه من ثلاثة أنفس وأن الطريقين محفوظان . وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في « باب زكاة الورق » ،

٤٣ - **باب** زكاة البقر . وقال أبو حميد : قال النبي ﷺ « لأعرفنَّ ما جاء اللهَ رجلٌ ببقرة لها خوارٌ »
 ويقال : جُوار . تجارون : ترفضون أصواتكم كما تجارُ البقرة

١٤٦٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن المروزي عن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال « انتهت إلي قال : والذي نفسي بيده - أو والذي لا إله غيره ، أو كما حلفت - ما بين رجل تسكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤذى حقها إلا أني بها يوم القيامة أعظم ما تسكون وأسمته ، تعلقوه بأخفافها وتنطحه بقرونها ، كلما جازت أعراسها ردت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس » . رواه بكير عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٤٦٠ - طرته في : ٦٦٣٨]

قوله (باب زكاة البقر) البقر اسم جنس يكون للذكر والمؤنث ، اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر

الأرض بالحرثة . قال الزين بن المنير : أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجودا ونفسا ، ولم يذكر في الباب شيئا مما يتعلق بنصابها لسكون ذلك لم يقع على شرطه ، فتقدير الترجمة لإيجاب زكاة البقر ، لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها ، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب . قال ابن رشيد : وهذا الدليل يحتاج إلى مقدمة ، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال : باب إثم مانع الزكاة ، وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر ، وأشار إلى أن ذكر البقر وقع أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم . وزعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع : إن في كل ثلاثين بقرة تبيعا وفي كل أربعين مسنة ، متصل صحيح وإن مثله في كتاب الصدقات لابن بكر وعمر ، وفي كلامه نظر : أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وفي المحكم بصحته نظر لأن مسروقا لم يلق ماذا وإنما حسنه الترمذي لسواهه ، ففي الموطأ من طريق طاوس عن معاذ نحوه ، وطاوس عن معاذ منقطع أيضا ، وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود ، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لابن بكر فوم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر ، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم . قوله (وقال أبو حميد) هو الساعدي ، وهذا طرف من حديث أوردته المصنف موصولا من طرق ، وهذا القدر وقع عنده موصولا في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور . قوله (لأعرفن) أي لأعرفنكم غدا هذه الحالة ، وفي رواية الكشممعي « لأعرفن » بحرف النون أي ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأعرفنكم بها . قوله (ما جاء الله رجل) ما مصدرية أي يحى . رجل إلى الله . قوله (لها خوار) بضم المعجمة وتخفيف الوار : صوت البقر . قوله (ويقال جوار) هذا كلام البخاري ، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو وبالجمم والواو الميموزة ، ثم فسره فقال : يجأرون ترفعون أصواتكم ، وهذه عادة البخاري إذا مرّت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن نقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن ، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدي ، وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله « يجأرون » قال : يستغيثون . وقال القزاز : الخوار بالمعجمة والجوار بالميم بمعنى واحد في البقر . وقال ابن سيده : حار الرجل رفع صوته بتضرع . قوله (عن المعروف بن سويد) هو بالعين المهملة . قوله (قال انتهيت إليه) هو مقول المعروف والضمر يعود على أبي ذر وهو الخائف ، وقوله (أو كما حلف) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به . وقوله « أعظم » بالنصب على الحال (وأسمه) عطف عليه . وقوله (جازت) أي مرّت ، و (ردت) أي أعيدت . قوله (لا يؤدي حقها) في رواية مسلم من طريق وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدي زكاتها ، وهو أصرح في مقصود الترجمة . وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة ، واستدل بقوله « يكون له إبل أو بقرة » على استواء زكاة البقر والإبل في النصاب ، ولا دلالة فيه لأنه قرن معه النعم وليس نصابها مثل نصاب الإبل اتفاقا . تنبيه ٢ : أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها « هم الأكثرون أموالا » ، إلا من قال هكذا وهكذا ، وقد أفرد البخاري هذه القطعة فأخرجها في كتاب الأيمان والنذور بهذا الاسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا . قوله (رواه بكير) يعني ابن عبد الله بن الأشج ، ومراد البخاري بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه ، وقد أخرجه مسلم موصولا من طريق بكير بهذا الاسناد معطولا

٤٤ - باب الزكاة على الأقارب . وقال النبي ﷺ « له أجران : أجر القرابة والصدقة »

١٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضى الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء ، وكانت مستقبلة للسجدة ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما أنزلت هذه الآية « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تبارك وتعالى يقول « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وإن أحب أموالى إلى بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضمها يا رسول الله حيث أراك الله . قال فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح ، وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فسمتها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

تأبى روح . وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك « راجح »

[الحديث ١٤٦١ - أخرجه في : ٣١٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٦٩ ، ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥ ، ٤٥٦١]

١٤٦٢ - **حدثنا** ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « خرج رسول الله ﷺ في أمي أو فطير إلى الصلوة ، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس ، تصدقوا . ففر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار . قلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء . ثم انصرف ، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه ، فقيل : يا رسول الله ، هذه زينب . فقال : أي الزنائب ؟ فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ، ائذنوا لها ، فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندى حلل لي فأردت أن أتصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود ، زوجك وولده أحق من تصدقت به عليهم »

قوله (باب الزكاة على الأقارب) قال الزين بن المنير : وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معا كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المهر نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك . وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بها إذ رأى النبي ﷺ صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حينئذ له وجه . وقال ابن

رشيد : قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية ، وذلك أن الصدقة في قوله (حتى تنفقوا) أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، ففعل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها ، فيجوز أن يفعل بها في بقية مفرداته ، ولا يعارضها قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء) الآية لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين . وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوى القربى إذا انصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم ، وسيأتي ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد ما بين . **قوله** (وقال النبي ﷺ له أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة) هذا طرف من حديث فيه قصة لاسمأة ابن مسعود ، وسيأتي موصولا بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : حديث أنس في تصدق أبي طلحة بأرضه ، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك . فأما حديث أنس فسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف ، وقوله فيه « بيرحاء » بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأنبار في النهاية فقال : يرى بفتح الباء وبكسر الراء وبفتح الراء وضما وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات . وفي رواية حماد بن سلمة « بريحاء » بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود وباريحا ، مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي : أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به الصغاني وقال : لأنه فيعمل من البراح ، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بئر من آبار المدينة فقد صحف . **قوله** (تابعه روح) يعني عن مالك في قوله « رايح » بالموحدة وسيأتي من طريقه موصولا في البيوع . **قوله** (وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك رايح) يعني بالتحتانية ، أما رواية يحيى فستأتي موصولة في الوكالة وعزاها مغلطاي لتخرج الدارقطني فأبعد ، وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها المصنف في التفسير ، وقد وهم صاحب المطالع ، فقال : رواية يحيى بن يحيى بالموحدة ، وكأنه اشتبه عليه الأندلسي بالنيسابوري ، فالذي عناه هو الأندلسي والذي عناه البخاري النيسابوري ، قال الداني في أطرافه : رواه يحيى بن يحيى الأندلسي بالموحدة وتابعه جماعة ، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري بالمشاء وتابعه إسماعيل وابن وهب ، ورواه القعنبي بالشك اهـ . ورواية القعنبي وصلها البخاري في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الريح أى ذو ريح . وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أى هو مال مربوح فيه ، وأما الثانية فعزاها رايح عليه أجره ، قال ابن بطلان : والمعنى أن مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال ، وقيل معناه يروح بالأجر ويفدو به واكتفى بالرواح عن العدو ، وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحتانية فقد صحف والله أعلم . وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيض ، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتي الكلام عليه بعد ما بين مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فقيل يا رسول الله هذه زينب » القائل هو بلال فما سيأتي ، وقوله « أنذروا لها فأذن لها فقالت يا رسول الله الخ » لم يبين أبو سعيد من سمع ذلك ، فإن يكن حاضرا عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون جملة عن زينب صا - به - القصة . والله أعلم

٤٥ - باب ليس على المسلم في قرسه صدقة

١٤٦٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال : سمعت سليمان بن يسار عن عمار بن

مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ « ليس على المسلم في قرسه وغلामه صدقة »
[الحديث ١٤٦٣ - طرحة و ١٤٦٤]

٤٦ - باب ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى بنُ سعيد عن خُثَيْمِ بْنِ عِرَالٍ بنِ مالكٍ عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في قرسه »

قوله (باب ليس على المسلم في قرسه صدقة) وقال في الذي يليه (ليس على المسلم في عبده صدقة) ثم أورد حديث أبي هريرة بلفظ التزجيتين مجموعا من طريقين ، لكن في الأولى بلفظ « غلامه ، بدل عبده ، قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعسد للركوب ، ولا خلاف أيضا أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة ، ولعل البخاري أشار الى حديث علي مرفوعا ، قد عفوت عن الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة ، الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن ، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكرانا وإناثا ننظر الى الذسل ، فإذا انفردت فتمه روايتان ، ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يتوهم ويخرج ربع العشر ، واستدل عليه بهذا الحديث . وأجيب بحمل النفي فيه على الرقة لا على القيمة ، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقا ولو كانا للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث . والله أعلم

٤٧ - باب الصدقة على التيتامى

١٤٦٥ - حدثنا مهزبانٌ فضالةٌ حدثنا هشامٌ عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو يأتي الخيل بالشر ؟ فسكت النبي ﷺ . فقيل له : ما سألتكُ سَكَمُ النبي ﷺ ولا يُكَلِّمُكُ ؟ فأبنا أنه يُنْزَلُ عليه . قال فسح عنه الرخصاء فقال : أين السائلُ - وكأنه حدة - فقال : إنه لا يأتي الخير بالشر ، وإن مما يُنبئُ الربيعُ بقتلٍ أو يُبْلِغُ ، إلا آكلة الخضرراء ، أكلت حتى إذا امتدَّتْ خاضِرَتُها استقبلتْ عينَ الشمسِ فثَلَعَتْ وبالت ورتمت . وإن هذا المالُ خَضِرَةٌ خُلُوَّةٌ ، فبِمِ صاحبِ السلمِ ما أعطى منه المسكينَ واليتيمَ وابنَ السبيلِ - أو كما قال النبي ﷺ - وإنه من يأخذهُ بغيرِ حقِّه كالذي يأكلُ ولا يشبعُ ، ويكونُ شهيداُ عليه يومَ القيامةِ »

قوله (باب الصدقة على التيتامى) قال الزين بن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتعدد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع ، لكون ذكر التيمم جاء متوسطا بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة . وقال ابن رشيد : لما

قال : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال : الصدقة على اليتامى ، أحال على مهبود . **قوله** (حدثنا هشام) هو المستوفى (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . وسيأتى الكلام على المتن مستوفى في الرقاق . وقوله في هذه الطريق (إنما أخاف) في رواية الحموي ، وإنما أخاف ، وقوله (فأرأينا أنه يزل عليه) في رواية الكشميهني ، فأرأينا ، بتقديم الميمزة ، وقوله (الا آكلة الخضر) في رواية الكشميهني ، والخضراء ، بزيادة ألف ، وقوله (أو كما قال النبي ﷺ) شك من يحيى . وسيأتى في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ ، لجملة في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل ،

٤٨ - باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر . قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ

١٤٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعشى قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضى الله عنها . قال فذكرته لإبراهيم **حدثني** إبراهيم عن أبي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بمثل سواء قالت «كنت في المسجد فرأيت النبي ﷺ فقال : تصدقن ولو من حلبيكن . وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها . فقالت لعبد الله : مثل رسول الله ﷺ أيجزى عنى أن أشفق عليك وعلى أيتامى في حجرى من الصدقة ؟ فقال : سلى أنت رسول الله ﷺ . فوافقتك إلى الذي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى . فرأينا بلالاً قتلنا : سلى النبي ﷺ أيجزى عنى أن أشفق على زوجى وأيتامى في حجرى . قلنا : لا تخبر بنا . فدخل فساءله فقال : من ها ؟ قال : زينب . قال : أى الزانية ؟ قال : امرأة عبد الله . قال : نعم ، ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة »

١٤٦٧ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** عبيدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله ، ألى أجر أن أشفق على بنى أبي سلمة ؟ إنما هم نتي . فقال : أبقى عليهم ، فلك أجر ما أنفقت عليهم »

[الحديث ١٤٦٧ - طرقة في : ٥٣٦٩]

قوله (باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ) يشير الى حديثه السابق موصولاً في «باب الزكاة على الأيتام» ، وسنذكر ما فيه في هذا الحديث . قال ابن رشيد : أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعدم الأولى وخصوص الثانية ، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أعم من كونه واجباً أو مندوباً . **قوله** (عن عمرو بن الحارث) هو ابن أبي ضرار بكسر المعجمة الخراعى ثم المصطلقى آخر جويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ له صحبة ، وروى هنا عن صحابة ، في الإسناد تابعى عن تابعى الأعشى عن شقيق ، وصحابة عن عمرو عن زينب وهى بنت معاوية - ويقال بنت عبد الله بن معاوية - بن عتاب الثقفية ويقال لها أيضاً راطلة ، وقع ذلك في صحيح ابن جبان ، في نحو هذه القصة ، ويقال لها ثنتان عند الأكثر ومن جزم به ابن سعد ، وقال الكلابةذى راطلة هي المعروفة بزينب ، وبهذا جزم الطحاوى فقال راطلة هي زينب لا يعلم

أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ غيرها ، ووقع عند الترمذى عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الإسناد رجلا ، والموصوف بكونه ابن أخي زينب هو عمرو بن الحارث نفسه ، وكان أباه كان أبا زينب لأمها لأنها تنفية وهو خزاعي . ووقع عند الترمذى أيضا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب ، لجملة عبد الله بن عمرو ، هكذا جزم به المزي وعقد لعبد الله ابن عمرو في الأطراف ، ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في الترمذى بل وقفت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث ، وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذى في ترجيح رواية شعبة في قوله « عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب » ، لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الإسناد رجلا ، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخي زينب حينئذ لا يعرف حاله . وقد حكى الترمذى في العلل المفردات ، أنه سأل البخاري عنه لحكم على رواية أبي معاوية بالوم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب . قلت : ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد ، فإن كان محفوظا قلل أبا وائل حله عن الأب والابن ، وإلا فال محفوظ عن عمرو بن الحارث ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال « عمرو بن الحارث » . قوله (قال فذكرته لابراهيم) القائل هو الأعمش ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين ، ورجال الطريقتين كلهم كوفيون . قوله (كنت في المسجد قرأت الخ) في هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم ، وبيان السبب في سواها ذلك . ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها . قوله (فوجدت امرأة من الأنصار) في رواية الطيالسي المذكورة ، فإذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال « انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عتبة ابن عمرو الانصاري » . قلت : لم يذكر ابن سعد لآبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية قلل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها . قوله (وأيتام لي في حجري) في رواية النسائي المذكورة ، على أزواجنا وأيتام في حجورنا ، وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيها وبنو أختها . وللنسائي من طريق علقمة ، لإحداها فضل مال وفي حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللآخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد ، وهذا القول كناية عن الفقر . قوله (ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة) أي أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة ، وهذا ظاهره أنها لم تنافه بالسؤال ولا شافها بالجواب ، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافته وشافها لقولها فيه « يا نبي الله إنك أمرت ، وقوله فيه « صدق زوجك » ، فيحتمل أن يكونا قصتين ، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز ، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها الى زوجها ، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبرة الجورقي : ولا لمن تلزمه مؤنته ، فترحه ابن قدامة بما يقيدته قال : والأظهر الجواز مطلقا

إلا للأبوين والولد ، وحلوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها « أتجزى » عني ، وبه جزم المازري ، وتعقبه
 حياض بأن قوله « ولو من حبيسك » ، وكون صدقتها كأنه من صناعتها بديلان على التطوع ، وبه جزم النووي ،
 وتأولوا قوله « أتجزى » عني ، أي في الوفاية من النار كأنها حافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود .
 وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة ، فأخرج من طريق رافعة امرأة ابن مسعود أنها
 كانت امرأة صنعاة الديدن فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، قال : فهذا يدل على أنها صدقة تطوع ، وأما الحلبي فأنما
 يحتج به هل من لا يوجب فيه الزكاة ، وأما من يوجب فلا . وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة
 قال : قال ابن مسعود لامرأته في حلها ، إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة ، فكيف يحتج على الطحاوي بما لا يقول
 به ، لكن تحسك الطحاوي بقولها في حديث أبي سعيد السابق « وكان عندي حل لي فأردت أن أتصدق به ، لأن
 الحل ولو قليل يوجب الزكاة فيه إلا أنها لا تحب في جميعه . كذا قال وهو متعقب ، لأنها وإن لم تحب في عينه فقد
 تحب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذي وجب عليها إخراجها . واحتجوا أيضا بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد
 المذكور « وزوجك » وذلك أحق من تصدقت به عليهم ، دال على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة
 الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يتمتع إعطاؤه من الصدقة الواجبة
 من يلزم المعطى نفقته والآم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وقال ابن التيمي : قوله « وذلك » محمول على
 أن الإضافة للترية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وقال ابن المنير : اعتل من منها من إعطائها زكاتها لزوجها
 بأنها تعود إليها في النفقة فكأنها ما خرجت عنها . وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضا ،
 ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا
 واجب فكأنه قال : تجزى عنك فرضا كان أو تطوعا . وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها
 من زكاتها ، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها نفقته على ولدها كانوا أحق من الأجانب ، فالإجزاء يقع بالإعطاء
 للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها . والذي يظهر لي أنها قضيتان : إحداهما في سؤالها عن تصدقها
 بحلها على زوجها وولده ، والآخرى في سؤالها عن النفقة والله أعلم . وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ،
 وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطى نفقته منهم . واختلف في علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء
 فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطى ، أو لأنهم أغنياء بانفاقه عليهم ، والزكاة لا تصرف لغنى . وعن الحسن وطائوس
 لا يعطى قرايته من الزكاة شيئا وهو رواية عن مالك . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من
 الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فستغنى بها عن الزكاة ، وأما إعطاؤها للزوج فاختلف فيه كما سبق . وفيه الحث على
 صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بماله بغير إذن زوجها . وفيه عظة للنساء ، وترغيب إلى الأمر في أفعال الخير
 للرجال والنساء ، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المخاظة بالذنوب وما يتوقع
 بسببها من العذاب . وفيه قتيب العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى في تحمل العلم . قال القرطبي : ليس
 إخبار بلال باسم المرأتين بعد أن استسكنتهما بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجهين : أحدهما أنها لم تزلما بذلك
 وإنما علم أنهما رأتا أن لا ضرورة ^(١) تنحوج إلى كتمانها . ثانيهما أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لسئون

(١) كذا في الأصلين الذين بأيدينا ، وفيه إشكال ، ولعل الصواب « وإنما علم أن لا ضرورة » والله أعلم

إجابته أوجب من أنفك بما أمرناه به من الكتان ، وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا سألناه ، ولا يجب إسعاف كل سائل . قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . وفي الاستاد تابعي عن تابعي : هشام عن أبيه ، وصحابة عن صحابة : زينب عن أمها . قوله (على نبي أبي سلمة) أي ابن هبذ الأسد ، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ وتزوجها النبي ﷺ ولها من أبي سلمة عمر ومحمد وزينب وعدة ، وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفق عليهم من الزكاة ، فساكن القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإتيان والله أعلم . قوله (فلك أجر ما أنفقت عنهم) رواه الأكثر بالإضافة على أن تكون دما ، موصولة ، وجوز أبو جعفر الطبراني نزول حلب تنوين د أجر ، على أن تكون دما ، ظرفية ، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب

٤٩ - باب قول الله تعالى [التوبة ٦٠] : ﴿ وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ﴾

ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما : يُمْتَقُ من زكاة ماله ويُعطى في الحج

وقال الحسن : إن اشتري أباه من الزكاة جاز ، ويُعطى في المجاهدين والذي لم يحج

ثم تلا [التوبة ٦٠] : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الآية ، في أبيها أعطيت أجزاء

وقال النبي ﷺ « إن خالداً احتبس أدراعه في سبيل الله »

ويذكر عن أبي لاس « حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة للحج »

١٤٦٨ **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال

« أمر رسول الله ﷺ بالصدقة ، فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب ، فقال النبي ﷺ : ما يمنع ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله ، وأما خالد فأنكم تظفون خالداً ، قد احتبس

أدراعه وأعتده في سبيل الله ، وأما العباس بن عبد المطلب فتم رسول الله ﷺ فعلى عليه صدقة ومثلها معها »

تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه . وقال ابن إسحاق عن أبي الزناد « هي عليه ومثلها معها »

وقال ابن جرير : حدثت عن الأعرج مثله

قوله (باب قوله الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله) قال الزين بن المنير : اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتياج إليها في بيان مصاريف الزكاة . قوله (ويذكر عن ابن عباس يمتق من زكاة ماله ويعطى في

الحج) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، من طريق حسان بن أبي الأشرس عن مجاهد عنه أنه كان لا يرى بأساً أن

يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج وإن يعق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الأعمش عنه ، وأخرج عن أبي

بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « اعتق من زكاة مالك » ، وتابع أبا

معاوية عبدة بن سليمان وروناه في « فوائد بحري من معين » رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الأعمش

عن ابن أبي الأشرس ولفظه « كان يخرج زكاته ثم يقول جهزوا منها إلى الحج ، وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله

يشترى الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويمجّل في ابن السبيل؟ قال : نعم ، ابن عباس يقول ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه . وقال الخلال : أخبرنا أحمد بن حاشم قال قال أحمد : كنت أرى أن يعق من الزكاة ، ثم كففت عن ذلك لأنني لم أراه يصح . قال حرب : فاحتج عليه بحديث ابن عباس ، فقال : هو مضطرب انتهى . وإنما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الاعمش كما ترى ، ولهذا لم يحزم به البخاري . وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فقيل : المراد شراء الرقبة لتعتق ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحق وإليه مال البخاري وابن المنذر ، وقال أبو عبيد : أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل . وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعي والليث والكوفيون وأكثر أهل العلم ، ورجحه الطبري . وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يجعل نصفين : نصف لكل مكاتب يدعي الاسلام ، ونصف يشترى بها رقاب من صلى وصام ، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الاموال باسناد صحيح عن الزهري أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز ، واحتج الأول بأنها لو اقتصت بالمكاتب لدخل في حكم الفارمين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقيق ليعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يعان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة ، ولأن ولاده يرجع للسيد فيأخذ المال والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه يتنجس ويصير ولاؤه للسلبين ، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك . وقال أحمد واحتج : يرد ولاؤه في شراء الرقاب لعتق أيضا . وعن مالك : الولاء للمعتق تمسكا بالعموم . وقال عبيد الله العنبري : يجعل في بيت المال . وأما سبيل الله فلاكثر على أنه يختص بالغازی غنيا كان أو فقيرا إلا أن أبا حنيفة قال : يختص بالغازی المحتاج . وعن أحمد وإسحاق الحج من سبيل الله ، وقد تقدم أثر ابن عباس . وقال ابن عمر : أما إن الحج من سبيل الله ، أخرجه أبو عبيد باسناد صحيح عنه . وقال ابن المنذر : إن ثبت حديث أبي لاس - يعني الآتي في هذا الباب - قلت بذلك . ونعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا اقراء وحلوا عليها خاصة ولم يملكوها . قوله (وقال الحسن الخ) هذا صحيح عنه أخرجه أوله ابن أبي شيبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمسألين معا الاعتاق من الزكاة والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيصه على شراء الأب لم يوافقه عليه الباقر لأنه يعتق عليه ولا يصير ولاؤه للسلبين فيستعيد المنفعة ويوفر ما كان يخرج من خالص ماله لدفع عار استرقاق أبيه . وقوله وفي أبيها أعطيت جزية ، كذا في الأصل بغير همز أي قضت ، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله وللفقراء ، لبيان المصرف لا للتملك ، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كنى . قوله (وقال النبي ﷺ إن خالدا الخ) سيأتي موصولا في هذا الباب . قوله (ويذكر عن أبي لاس) بين مهمة ، خزاخي اختلف في اسمه فقيل زياد ، وقيل عبد الله بن عتبة بمهمة وتون مفتوحتين ، وقيل غير ذلك . له محبة وحديثان هذا أحدهما . وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ، ولفظ أحمد : على إيل من إيل الصدقة ضعاف للحج ، فقلنا يارسول الله ما ترى أن تحمل هذه ، فقال : إنما يحمل الله ، الحديث ورجاله ثقات ، إلا أن فيه عتقة ابن إسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته . قوله (عن الأعرج) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب ما حدثه عبد الرحمن الأعرج ما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال عمر فذكره ، صرح بالتحديث في الاسناد وزاد فيه عمر ، والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط . قوله (أمر رسول الله ﷺ بصدقة) في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي

الزناد ، بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيا على الصدقة ، وهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا يعمت عليها السعاة . وقال ابن القصار المالكي : الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن هؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض . وتعقب بأنهم مأمعونهم كلهم جعلا ولا عنادا ، أما ابن جميل فقد قبل : إنه كان منافقا ثم تاب بعد ذلك ، كذا حكاه المذهب ، وحزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزك (ومنهم من عاهد الله) الآية انتهى . والمشهور أنها نزلت في ثعلبة ، وأما خالد فكان متأولا باجزاء ما حبسه عن الزكاة ، وكذلك العباس لا اعتقاده ما سيأتي التصريح به ، ولهذا عذر النبي ﷺ خالد والعباس ولم يعذر ابن جميل . **قوله** (فقيل منع ابن جميل) قائل ذلك عمر كما سيأتي في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد ، وقال بعض من يلز ، أي يعيب . وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث ، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الروياني أن اسمه عبد الله ، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بزرة سباه حمدا ، ولم أر ذلك في كتاب ابن بزرة . ووقع في رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل ، وهو خطأ لإطباي الجميع على ابن جميل ، وقول الأكثر أنه كان أنصاريا ، وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا ، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الامثال له أنه أبو جهم بن جميل . **قوله** (والعباس) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد ، أن يعطوا الصدقة ، قال غطب رسول الله ﷺ فذهب عن اثنين العباس وخالد . **قوله** (ما ينتم) بكسر القاف أي ما ينكر أو يكره ، وقوله ، فأغناه الله ورسوله ، إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سببا لدخوله في الاسلام فأصبح غنيا بعد فقره بما آفاه الله على رسوله وأباح لامته من الغنائم ، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر الا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له ، وفيه التعريض بكفران النعم وترجيع بسوء الصنيع في مقابلة الاحسان . **قوله** (احتبس) أي حبس . **قوله** (وأعتده) بضم المنة جمع عند بفتحين ، ووقع في رواية مسلم وأعتاده ، وهو جمعه أيضا ، قيل هو ما بعده الرجل من الدواب والسلاح ، وقيل الخيل خاصة ، يقال فرس عتيد أي صلب أو معد للركوب أو سريع الثوب أقوال ، وقيل إن لبعض رواة البخاري وأعبده ، بالموحدة جمع عبد حكاه عياض ، والاول هو المشهور . **قوله** (فهي عليه صدقة ومثلها معها) كذا في رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة وصدقة ، فملى الرواية الاولى بكون ﷺ ألزمه بتضمين صدقة (١) ليكون أرفع لقدره وأنبه لذكركه وأنتي للذم عنه ، فالملغى فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها كرما ، ودلت رواية مسلم على أنه ﷺ ألزم باخراج ذلك عنه لقوله (فهي على) وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله (إن الم صنو الاب) تفضيلا له وتشريفا ، ويحتمل أن يكون تحمل عنه بما فيسفيذا منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قول الشافعي ، وجمع بعضهم بين رواية (على) ورواية (عليه) ، بأن الاصل رواية (على) ، ورواية (عليه) مثلها إلا أن فيها زيادة ماء السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ، وقيل معنى قوله (على) أي هي عندى قرض لاني استدلفت منه صدقة عامين ، وقد ورد ذلك صريحا فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي استاده مقال ، وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال (إنما كنا احتجنا فتعجلنا من .

(١) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث يدل على أنه صلى الله عليه وسلم تركها له وتحملها عنه وسمى ذلك صدقة مجوزا وتسامحا في اللفظ ، ويدل على ذلك رواية مسلم فهي (على ومثلها) فحامل

العباس صدقة ماله سنتين ، وهذا مرسل ، وروى الدارقطني أيضا موصولا بذكر طلحة فيه وإسناده المرسل أصح ، وروى الدارقطني أيضا من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيا ، فأتى العباس فأعطاه ، فأخبر النبي ﷺ فقال : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام ، والعام المقبل ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أيضا هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضا ، ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقته سنتين ، وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ، ولو ثبت لكان رافعا للإشكال ولرجع به سياق رواية مسلم على بقية الروايات ، وفيه رد لقول من قال : : إن قصة التعجيل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاخذ الصدقة ، وليس يثبت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم . وقيل : المعنى استلطف منه قدر صدقة عامين ، فأمر أن يقاص به من ذلك ، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان ﷺ أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس ، وليس بعيد . ومعنى ، على التأويل الأول أى لازمة له ، وليس معناه أنه يقبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بني هاشم ، ومنهم من حمل رواية الباب على ظاهرها فقال : كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بني هاشم ، ويؤيده رواية موسى بن عتبة عن أبي الزناد عند ابن خزيمة بلفظ : فهي له ، بدل ، عليه ، وقال البيهقي : اللام هنا بمعنى على لتستوفى الروايات ، وهذا أولى لأن المخرج واحد ، واليه مال ابن حبان . وقيل : معناها فهي له أى القدر الذى كان يراد منه أن يخرجها لاني التزمت عنه بإخراجه ، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد ، وقيل إنه كان استدان حين فادى عقيلًا وغيره فصار من جملة الغارمين فساخ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار . وأبعد الأقوال كلها قول من قال : كان هذا في الوقت الذى كان فيه التأيب بالمال ، فألزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة بأن يؤدى ضعف ماوجب عليه لعظم قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ (يضاعف لها العذاب ضعفين) الآية ، وقد تقدم بعضه في أول الكلام . واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله ، بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجلز لخالده أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه كما سبق ، وهي طريقة البخارى . جواب الجمهور بأجوبة : أحدها أن المعنى أنه ﷺ لم يقبل اخبار من أخبره بمنع خالد حملا على أنه لم يصرح بالمنع ، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ، ويكون قوله : تظلمونه ، أى بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لا يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتجبيس سلاحه وخيله ؟ فإنهم ظلموا أنها للتجارة فظالموه بركة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لازكاة عليه فيما حبس ، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ، ولمن أوجبهما في عروض التجارة . ثالثا أنه كان نوى بإخراجه عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأصناف سبيل الله وهم المجاهدون ، وهذا يتوله من يجيز إخراج القيم في الزكاة كالخفنية ومن يحين التعجيل كالثاقفية ، وقد تقدم استدلال البخارى به على إخراج العروض في الزكاة . واستدل بقصة خالد على مشروعية تجبيس الحيوان والسلاح ، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محبته ، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه ، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين ، محتملة لما ذكر ولغيره ، فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر ، قال : ويحتمل أن يكون تجبيس خالد إحصادا وعدم تصرف ، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التجبيس فلا يتعين الاستدلال بذلك

لما ذكر . وفي الحديث بعث الإمام المال لجباية الزكاة ، وتنبه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الفنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على من منع الواجب ، وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الامام عن بعض رعيته ما يجب عليه ، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٥٠ - باب الاستغفار عن المسألة

١٤٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى نفذ ما عنده فقال : ما يكون عندى من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستغفر يفته الله ، ومن يستغفر يفته الله ، ومن يصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » [الحديث ١٤٦٩ - طرفه ق : ٦٤٧٠]

١٤٧٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « والذي قمى بيده ، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطبل على ظهره خير له من أن يأتى رجلاً فيسأله ، أعطاه أو منعه » ٥٧٧٤ [الحديث ١٤٧٠ - أطرافه ق : ١٤٨٠ ، ٢٠٧٤ ، ٢٣٧٤]

١٤٧١ - **حدثنا** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منوه » [الحديث ١٤٧١ - طرفاه ق : ٢٠٧٥ ، ٢٣٧٣]

١٤٧٢ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ثم قال : يا حكيم ، إن هذا المال خبيث حلو ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، كالذى يأكل ولا يشبع . اليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : قلت : يا رسول الله ، والذي يمشى بالحق لا أرى أحدًا بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فأتى أن يقبله منه . ثم إن عمر رضي الله عنه دعا ليعطيه فأتى أن يقبل منه شيئاً ، فقال عمر : إني أشهدكم يا مشرك المسلمين على حكيم أنى عرض عليه حق من هذا الذى فأتى أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفى » [الحديث ١٤٧٢ - أطرافه ق : ٢٧٥٠ ، ٣١٤٣ ، ٦٤٤١]

قوله (باب الاستغفار عن المسألة) أى فى شيء من غير المصالح الدينية ، وذكر فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدهما حديث أبى سعيد . **قوله** (ان ناسا من الأنصار) لم يتعين لى أسماؤهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد الحنذلى عن أبيه ما يدل على أن أبى سعيد راوى هذا الحديث خوطب بشيء من ذلك ولفظه فى حديثه و سرحتى أى إلى النبي ﷺ . يعنى لأسأله من حاجة شديدة ، فأثبته وقعدت ، فاستقبلنى فقال : من استغنى أغناه الله ، الحديث وزاد فيه و ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : نأفى خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله ، وعند الطبراني من حديث حكيم بن حزام أنه ممن خوطب بيمض ذلك ، ولكنه ليس أنصاريا إلا بالمعنى الأعم . **قوله** (حتى نفد) بكسر الفاء أى فرغ . **قوله** (فلن أدخره عنكم) أى أحبسه وأخبؤه وأمنعكم إياه منفردا به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنقاذ أمر الله ، وفيه إعطاء السائل مرتين ، والاعتذار إلى السائل ، والحض على التصدق . وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى توكه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة ، وقوله و من يستغف ، فى رواية الكشميضى ، يستغف . ثانيا حديث أبى هريرة والزبير بن العوام بمعناه ، وفى رواية الزبير زيادة ، فيبعضها فيكف الله بها وجهه ، وذلك مراد فى حديث أبى هريرة وحذف لدلالة السياق عليه . وفى رواية أبى هريرة ، بأنى رجلا ، وفى حديث الزبير ، يسأل الناس ، والمعنى واحد . وزاد فى أول حديث أبى هريرة قوله و الذى نفنى بيده فيه القسم على الشيء المقطوع بصدقه لنا كيده فى نفس السامع ، وفيه الحض على التصدق عن المسألة والتزهد عنها ولوامتهن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ، ولولا قبح المسألة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل ، وأما قوله و خير له ، فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لاخير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيرا وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم . ثالثا حديث حكيم بن حزام . **قوله** (ان هذا المال خضرة) أنت الخبر لان المراد الدنيا . **قوله** (خضرة حلوة) شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة ، فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس ، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض ، فالاعجاب بهما إذا اجتمعا أشد . **قوله** (بسخاوة نفس) أى بغير شره ولا الحاح أى من أخذه بغير سؤال ، وهذا بالنسبة إلى الآخذ ، ويحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه . **قوله** (كالذى يأكل ولا يشبع) أى الذى يسمى جوعه كذا ما لأنه من علة به وسقم ، فكما أكل ازداد سقا ولم يجد شبعاً . **قوله** (اليد العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى فى باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى ، **قوله** (لا أروا) بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أنقص ماله بالطلب منه ، وفى رواية لاسحق و قلت فوالله لا تكون يدي بمدك تحت يمين أيدى العرب ، وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئا فيمتاد الآخذ فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه ، وإنما أشهد عليه عمر لانه أراد أن لا ينسب أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه . **قوله** (حتى توفي) زاد إسحق ابن راهويه فى مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسلأ أنه ما أخذ من أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديوانا ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية . قال ابن أبى حمزة : فى حديث حكيم فوائد ، منها أنه قد يقع الزهد مع الأخذ ، فان سخاوة النفس هو زهدها ، تقول سخط بكذا أى جلدت وسخط عن كذا أى لم

تلتفت إليه . ومنها أن الأخذ مع سخاؤه النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق ، فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فيبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى ، وضرب لمثل بما يمدون ، فالأكل إنما يأكل ليصبح فإذا أكل ولم يشبع كان عناء . وفيه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطلاب ما في مسأته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتفجع موعظته له الموضع ، اثلاً يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثاً ، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم ، وفي الحديث أيضاً أن سؤال الأعلى ليس بعار ، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه ، وأن الإجمال في الطلاب مقرون بالبركة . وقد زاد اسحق بن راهويه في مستنده من طريق معمر عن الزهري في آخره : فإت حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا . وفيه أيضاً سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم : يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس ، فزاده ، ثم استزاده حتى رضى ، فذكر نحو الحديث

٥٩ - باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس

(وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) [١٩ الذريات]

١٤٧٣ - حديث يعقوب بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت عمر يقول « كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليّ مني ، فقال : خذهُ ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل ، فخذهُ ، وما لا فلا تنبمه نفسك » [الحديث ١٤٧٣ - طرقه في : ٧١٦٣ ، ٧١٦٤]

قوله (باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية المستعمل تقديم الآية ، وسقطت الأكثر ، ومطابقتها لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير السائل ، وإذا كانت المعطى ، دوحاً فطيطه مقبولة وأخذها غير ملوم . وقد اختلف أهل العلم بالتفسير في المراد بالمحروم : فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه المتعفف الذي لا يسأل . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه ، فذكر مثله ، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله ، وأخرج فيه أقوالاً أخرى ، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة . والإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه ، من قولهم أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل للسكان المرتفع شرف لذلك . وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أي من أعطاه الله مع انتفاء القيدين المذكورين فليقبل . وإنما حذفه للعلم به ، وأوردتها بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الإعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء لئلا يتنبى الشرطان . قال أبو داود سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالتقلب . وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه بيعت إلى فلان بكذا . وقال الأثرم : يضيئ عليه أن يردّه إذا كان كذلك . قوله (فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني) زاد في رواية شعيب عن الزهري الآية في الأحكام وحتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال : خذهُ فتموله وتصدق به ، وذكر

شبيب فيه عن الزهري إسناداً آخر قال : أخبرني السائب بن يزيد أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السمدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافة فذكر قصة فيها هذا الحديث . والسائب فن فوقه صحابة ، ففيه أربعة من الصحابة في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالاسنادين ، لكن قال فيه « عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر ، فذكره ، جعله من مسند ابن عمر . وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السمدي عن عمر ، لكن قال فيه ابن الساعدي وزاد فيه « أن عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العالة ، ولهذا قال الطحاوي : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال : ويؤيده قوله في رواية شبيب « خذه فتموله ، فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبري : اختلفوا في قوله فغذاه بعد إجماعهم على أنه أمر نذ ، فقيل هو نذب لـكل من أعطى عطية أبي قحولها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح يعني بالشرطين المتقدمين . وقيل هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السنن « إلا أن يسأل ذا سلطان ، وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان ، وبعضهم يقول يكره ، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم . والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً فتحرّم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود (سماعون للكذب أكلون لسانهم) وقد رهن الشارع دعره عند يهودى مع علمه بذلك ، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة . وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سباً من الرسول ﷺ لقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) الآية

٥٢ - باب من سأل الناس تسكراً

١٤٧٤ - **حَرْشُ يَحْيَى بْنِ بُسْكَرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ حُمَزةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يُسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٌ »

١٤٧٥ - وقال « إِنَّ الشَّيْءَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الرَّقْصَ نِصْفَ الْأُذُنِ . فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بَادِمَ ، ثُمَّ بَمُوسَى ، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ . وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ « فَيَسْقَعُ لِيُفْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ ، فَيَمِشُ حَتَّى يَأْخُذَ بِمُخْلَفَةِ الْبَابِ ، فَيَوْمِئِذٍ يَبْتِمُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَلْعِ كُلُّهُمْ » .

وقال مولى حديثنا وهيب عن الثعالبي بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن حمزة سمع ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ في المسألة

[المحدث ١٤٧٥ - طرفه في : ١٧١٨]

قوله (باب من سأل الناس تكثراً) أى فهو مذموم ، قال ابن رشيد : حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذى أورده في الباب الذى يليه أمرح في مقصود الترجمة من حديث الباب ، وإنما أثره عليه لأن من عادته أن يترجم بالأخفى ، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات ، أو السؤال عما لا يعنى ، أو عما لم يقع بما يكره وقوعه ، قال : وأشار مع ذلك الى حديث ليس على شرطه ، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حبشي بن جنادة في أثناء حديث مرفوع وفيه « ومن سأل الناس ليثري ماله كان خوشاً في وجهه يوم القيامة ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر » انتهى . وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة ، فاحتمال كونه أشار إليه أولى ولفظه « من سأل الناس تكثراً قائماً يسأل جراً ، الحديث ، والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه . قوله (عن عبيد الله بن أبي جعفر) في رواية أبي صالح الآتية « حدثنا عبيد الله ، . قوله (زرعة لم) زرعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الواو بعدها مهمة أى قطعة ، وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاى ، والذي أحفظه عن المحدثين الضم ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتي سافطاً لا قدر له ولا جاء ، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكاة العقوبة في مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث وجهه عظم كله فيكون ذلك شواره الذى يعرف به انتهى . والأول صرف للحديث عن ظاهره ، وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني والبراز من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً « لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه ، وقال ابن أبي جرة : معناه أنه ليس في وجهه من الحسن شيء ، لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم . ومال الملب إلى حمله على ظاهره ، والى أن المر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة ، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره ، قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحمل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى . وهذا يظهر مناسبة لإيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، قال ابن المنير في الحاشية : لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال ، والترجمة لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، لكن لما كان المتوعد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عرب غنى وأن مؤال ذى الحاجة مباح نزل البخارى الحديث على من يسأل ليسكثر ماله . قوله (بآدم ثم موسى) هذا فيه اختصار ، وسيأتى في الرقاق في حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى وعبد الله ، وكذا الكلام على بقية ما في حديث الشفاعة مما يحتاج إلى الشرح . قوله (وزاد عبد الله بن صالح) كذا عند أبي ذر ، وسقط قوله « ابن صالح » من رواية الأكثر ، ولهذا جزم خلف و أبو نعم بأنه ابن صالح ، وقد روينا في الإيمان ، لابن منده من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث ، وساقه بلفظه « عبد الله بن صالح ، وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البراز عن محمد بن إسحق الصغانى والطبراني الأوسط عن مطلب بن شبيب وابن منده في « كتاب الإيمان » من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله « استغاثوا بآدم : فيقول لست بصاحب ذلك ، وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن منده أيضاً . قوله (بمعلقة الباب) أى باب الجنة ، أو هو مجاز عن القرب إلى الله تعالى ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى اخص بها وهى إراحة أهل الموقف من أهوال القضاء بينهم والفراغ من حسابهم والمراد بأهل الجمع أهل الحشر

لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم ، وسيأتي بقية الكلام على المقام المحمود في تفسير سورة سبحان ان شاء الله تعالى .
قوله (وقال مولى) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة ، وهو ابن أسد ، وقد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه ، ومن طريقه البيهقي ، وآخر حديثه « مزرعة لم ، وفيه قصة لحوة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك ، ولهذا قيده المصنف بقوله « في المسألة » ، أى في الشق الاول من الحديث دون الزيادة ، ورويناه أيضا في « معجم أبي سعيد بن الاعراب » ، قال حدثنا حمدان بن علي عن مولى بن أسد به ، وفي هذا الحديث أن هذا الوحيد يختص بمن أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه ، ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ « الناس » ، يعم قالة ابن أبي جرة ، وحكى عن بعض الصالحين أنه كان اذا احتاج سأل ذميا ثلاثا يعاقب المسلم بسببه لو رده »

٥٣ - باب قول الله تعالى [٢٧٣ البقرة] ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا ﴾

وَكَمِ النَّفْيِ ، وقول النبي ﷺ « وَلَا يَجِدُ غَفًى يُغْنِيهِ »

﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله - إلى قوله - فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [٢٧٣ البقرة]

١٤٧٦ - **حديث** حجاج بن منبهال حدثنا شعبة أخبرني محمد بن زواید قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرْمُدُهُ الْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غَفًى وَتَسْتَحْيِي ، أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِخْلَافًا »

[الحديث ١٤٧٦ - طرفاه في : ١٤٧٩ ، ٤٥٣٩]

١٤٧٧ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علية حدثنا خالد الخذاء عن ابن أشوخ عن الشعبي حدثني كاتب المنيرة بن شعبة قال « كُتِبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنْ أَكْتُبَ إِلَى بَشِيرٍ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . فَكُتِبَ إِلَيْهِ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا : قِيلَ وَقَالَ ، وَاضَاعَةَ الْمَالِ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ »

١٤٧٨ - **حديث** محمد بن غزير الزهرى حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عاصم بن سعيد عن أبيه قال « أَهْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحَطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ ، قَالَ فَرَكْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطَ - وَهُوَ أَحَبُّهُمْ إِلَيَّ - فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَزْتُهُ فَقُلْتُ : مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ، وَاللَّهِ إِنِّي لأُرَاهُ مُؤْمِنًا . قَالَ : أَوْ مُسْلِمًا . قَالَ فَسَكْتُ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ هُنَّ فُلَانٍ ، وَاللَّهِ إِنِّي لأُرَاهُ مُؤْمِنًا . قَالَ : أَوْ مُسْلِمًا . قَالَ فَسَكْتُ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ ، وَاللَّهِ إِنِّي لأُرَاهُ مُؤْمِنًا . قَالَ : أَوْ مُسْلِمًا . إِنِّي لأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكْغَبَ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ » . وعن أبيه عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال : سمعت أبي

يُحَدِّثُ بهذا فقال في حديثه « فضرَبَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يدهُ جَمْعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكُنْفِي ثُمَّ قَالَ : أَقْبِلْ أَيْ سَعْدُ ، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ » . قال أبو عبد الله ﷺ : « فَكُنْ كَيْبُوا » : قَبِلُوا . « مُكْبًا » : أَكْبَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فَعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ ، فَذَا وَقَعَ الْفَعْلُ قُلْتُ : كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ ، وَكَبَيْتُهُ أَنَا

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّادِ عَنْ الْأَمْجَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّفْعَةُ وَالْقَمَتَانِ وَالتُّرَّةُ وَالْمِرْتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ »

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَمْشُسُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَدْعُو - أَحْسِبُهُ قَالَ إِلَى الْجَبَلِ - فَيَحْتَطِبُ فَيَبِيعُ فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ » . قال أبو عبد الله ﷺ : صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ الزَّهْرِيِّ ، وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ هُرَيْرَةَ قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ لِخُلَافَا) وَكَمْ الْغِنَى ؟ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ (لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا) الْآيَةَ) هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ (اقُولُ اللَّهُ ، لَمْ التَّمْلِيلُ لِأَنَّهُ أُوْرِدَ الْآيَةَ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ فِي الزَّجْجَةِ وَكَمْ الْغِنَى ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ : وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ (وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، مَبِينٌ لِقَدْرِ الْغِنَى لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ الصَّدَقَةَ لِلْفُقَرَاءِ الْمُوصُوفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، أَيْ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِغَنِيٍّ وَمَنْ كَانَ خِلَافَهَا فَهُوَ غَنِيٌّ ، لِحَاصِلِهِ أَنَّ شَرْطَ السُّؤَالِ عَدَمَ وَجْدَانِ الْغِنَى لَوْصَفِ اللَّهِ الْفُقَرَاءَ بِقَوْلِهِ (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ) إِذْ مِنْ اسْتَطَاعَ ضَرْبًا فِيهَا فَهُوَ وَاجِدٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْغِنَى ، وَالْمَرَادُ بِالَّذِينَ أَحْصَرُوا الَّذِينَ حَصَرَهُمُ الْجِهَادُ أَيْ مِنْهُمْ الْإِسْتِغْثَالُ بِهِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ - أَيْ التَّجَارَةِ - لِاسْتِغْثَالِهِمْ بِهِ عَنِ التَّكْسِبِ ، قَالَ ابْنُ عَلِيٍّ : كُلُّ مُحِيطٍ بِمَحْصَرٍ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَضَمَّ الْهَادِ ، وَالْإِعْذَارُ الْمَانِعُ تَحْصُرَ بَعْضِ الْمَثَانَةِ وَكَسْرُ الصَّادِ أَيْ تَجْعَلُ الْمَرْءَ كَالْمَحَاطِ بِهِ ، وَلِلْفُقَرَاءِ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ الْإِنْفَاقُ الْمَقْدَمُ ذَكَرَهُ لِهَوْلَاءِ انْتَهَى . وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الزَّجْجَةِ وَكَمْ الْغِنَى ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَدِيثًا صَرِيحًا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى شَرْطِهِ ، وَبِحْتِمَالٍ أَنْ يَسْتَفَادَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَجِدُ شَيْئًا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ حَاجَتِهِ ، فَنَ وَجَدَ ذَلِكَ كَانَ غَنِيًّا . وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ رِغْبِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا مِنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خَوْشٍ . نِيلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ ؟ قَالَ : خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ ، وَفِي اسْتِزَادَةِ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ - قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَحَدَّثَ بِهِ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ حَكِيمٍ فَقِيلَ لَهُ : إِنْ شُعْبَةُ لَا يَحْدِثُ عَنْهُ ، أَلَمْ لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ يَعْنِي شَيْخَ حَكِيمٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا ، نَصْرُ أَحَدٍ فِي (عَلَلِ الْخِلَالِ) وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ زَيْدٍ مَوْقُوفَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَرِيبًا مِنْ عِنْدِ نَسَائٍ فِي (بَابِ الْإِسْتِغْفَافِ) وَفِيهِ مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ فَقَدْ أَلْخَفَ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ بِالْفُظْ وَهُوَ لَحْفٌ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِالْفُظْ (فَهُوَ الْمُلْحَفُ ، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ لَهُ حَبِيبَةٌ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَرْفُوعٍ قَالَ فِيهِ (مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ عُدْلَاهَا فَقَدْ سَأَلَ لِحَافًا ،

أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله ﷺ « من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من النار . فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعشيه ، أخرجه أبو داود أيضا وصححه ابن حبان ، قال الترمذى في حديث ابن مسعود : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق . قال : ووسع قوم في ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة ، وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم انتهى . وقال الشافعي : قد يكون الرجل غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا ألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله . وفي المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبي حنيفة : إن الغنى من ملك فدايا فيحرم عليه أخذ الزكاة ، واحتج بحديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن وقول النبي ﷺ له « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغنى وقد قال « لا تحل الصدقة لغنى » . ثانيا أن حده « من وجد ما يغديه ويعشيه » على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابي عن بعضهم ، ومنهم من قال : وجهه من لا يجد غدا ولا عشاء على دائم الأوقات . ثالثا أن حده أربعون درهما ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد ، وهو الظاهر من تصرف البخارى لأنه أتبع ذلك قوله (لا يسألون الناس إلحافا) وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافا ، ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في ذكر المسكين أوردته من طريقين ، والمسكين مفعيل من السكون قاله القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حركته ولذا قال تعالى (أو مسكينا ذا متربة) أى لاصق بالتراب . قوله (الأكلة والاكلان) بالضم فيهما ، ويؤيده ما في رواية الأعرج الآتية آخر الباب « اللقمة واللقمان والقرعة والقرتان » وزاد فيه « الذى يطوف على الناس » قال أهل اللغة الأكلة بالضم اللقمة وبالفتح المرة من الغذاء والعشاء . قوله (ليس له غنى) زاد في رواية الأعرج غنى يغنيه ، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى ، إذ لا يلزم من حصول اليسار للحر أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر ، وكان المعنى نفي اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافا) . قوله (ويستحي) زاد في رواية الأعرج « ولا يفتن به » وفي رواية الكشمي « أنه فيصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس » وهو بنصب يتصدق ويسأل ، وموضع الترجمة منه قوله « ليس له غنى » وقد أورد المصنف في التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك « إنما المسكين الذى يتعفف » أقرؤا إن شئتم معنى قوله : لا يسألون الناس إلحافا ، وكذا وقع فيه بزيادة يعنى ، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها ، وكذلك وقع فيه (١) بزيادة ابن أبي حاتم في تفسيره . ثانيا حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد في رواية الكشمي ابن الأشوع ، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجده وكتاب المغيرة هو ورا . قوله (وإضاعة الأموال) في رواية الكشمي « المال » وموضع الترجمة منه قوله « وكثرة السؤال » قال ابن التين : فهم منه البخارى سؤال الناس ، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات ، أو عما لا حاجة للسائل به ، ولذلك قال ﷺ « ذروني ما تركتكم » . قلت : وحله على المعنى الآم أولى ويستقيم مراد البخارى مع ذلك . وقد مضى بعض شرحه في كتاب الصلاة ، وبأى في كتاب الأدب وفي الرقاق مستوفى إن شاء الله تعالى . ثالثا حديث سعد بن أبي وقاص أوردته بإسنادين ، وموضع الترجمة منه قوله في

(١) كذا في الأصلين اللذين بأيدينا ، وفي السلام نفس وتحريف ، فليتأمل وليعبر

الرواية الثانية : لجمع بين عني وكنتي ثم قال : أقبل أي سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان ، وأنه أمر بالاقبال أو بالقبول ، ووقع عند مسلم ، واقبالا أي سعد ، على أنه مصدر أي أقبالي قبلا بهذه المعارضة ، وسياقه يشر بأنه ﷺ كره منه إلحاحه عليه في المسألة ، ويحتمل أن يكون من جهة أن الشفع له ترك السؤال فدح . قوله (وعن أبيه عن صالح) هو معطوف على الإسناد الأول . وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . قوله (أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (فكبكبا الخ) تقدمت الإشارة إليه في الإيمان ، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن . وقوله (غير واقع) أي لازما و (إذا وقع) أي إذا كان متعديا ، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعديا والمزيد فيه لازما عكس القاعدة التصريفية ، قيل ويجوز أن يكون ألف أكب الصيغة . قوله (صالح بن كيسان) يعني المذكور في الإسنادين . قوله (أكبر من الزهري) يعني في السن ، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين ، وقال علي بن المديني : كان أسن من الزهري ، فإن مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع ، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها . وذكر الحاكم في مقدار عمره سنا (٩) تعقبه عليه . وقوله و أدرك ابن عمر ، يعني أدرك السباع منه ، وأما الزهري فختلف في لقيه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه ، والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم . رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفي الحديث الأول أن المسكنة إنما تتحد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة ، وفيه استحباب الحياة في كل الأحوال ، وحسن الارشاد لوضع الصدقة ، وأن يتحرى وضعا فيمن صفته التمعف دون الإلحاح . وفيه دلالة لمن يقول : إن الفقير أسوأ حالا من المسكين ، وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه ، والفقير الذي لا شيء له كما تقدم توجيهه ، ويؤيده قوله تعالى (أما السفينة فساكنت لمساكين يعملون في البحر) فسامح مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها ، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقه ، وعكس آخرون فقالوا : المسكين أسوأ حالا من الفقير ، وقال آخرون : هما سواء ، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك ، وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاية ابن بطل ، وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتمتع وعدم الإلحاح في السؤال ، لكن قال ابن بطل : معناه المسكين الكامل وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطوائف ، بل هي كقوله « أتدرون من المفلس ، الحديث ، وقوله تعالى (ليس البر) الآية ، وكذا قرره القرطبي وغير واحد ، والله أعلم

٥٤ - باب خصم التمر

١٤٨١ - **عُرْشَانُ سَهْلُ بْنُ بَكْشَارٍ** حَدَّثَنَا **وَهَيْبٌ** عَنْ **عُمَرَوِ بْنِ يَحْيَى** عَنْ **عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ** عَنْ **أَبِي مُعْجِدٍ السَّاعِدِيِّ** قَالَ « غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِي الْقَرْيِ إِذَا امْرَأَةً فِي حَبِيقَةٍ لَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَايْهِ : اخْرُصُوا ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فَقَالَ لَهَا : أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا . فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ

قال : أما إنها ستهب الليلة ربحٌ شديدةٌ ، فلا يقوم أحدٌ ، ومن كان معه بغير فليمة له ، فقلها ، وهبت ربحٌ شديدةٌ فقام رجلٌ فآلفته بجبل طيء . وأهدى ملك أيلة النبي ﷺ بغلة بيضاء ، وكساه برداً ، وكتب له بصرم فلما أتى وادي القرى قال للمرأة : كم جاء حديثك ؟ قالت : عشرة أوسقٍ خرس رسول الله ﷺ . فقال النبي ﷺ : إني متجمل إلى المدينة ، فإني أريد منكم أن يتجمل معي فليمة جبل . فلما - قال ابن بكشار كلمة معناها - أشرف على المدينة قال : هذه طابة ، فلما رأى أحداً قال : هذا جبيلٌ يحبنا ونحبه . ألا أخبركم بخبرٍ دور الأنصار ؟ قالوا : بلى . قال : دور بني النجار ، ثم دور بني عيد الأثمل ، ثم دور بني ساعدة أو دور بني الحارث ابن الخزرج ، وفي كل دور الأنصار يعني خيراً »

[الحديث ١٤٨١ - أطرافه في : ١٨٧٢ ، ٣١٦١ ، ٣٧٩١ ، ٤٤٧٢]

١٤٨٢ - وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو « ثم دار بن الحارث ثم بني ساعدة »

وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن حمارة بن غزيرة عن عباس عن أبيه عن النبي ﷺ قال « أحد جبلٌ يحبنا ونحبه » . قال أبو عبد الله : كل بستانٍ عليه حائط فهو حديقة ، وما لم يكن عليه حائط لم يقل حديقةً قوله (باب خرس التمر) أى مشروعيته ، والخرص بفتح المعجمة وحكى كسرهما وبسكون الزاء بعدها مهملة هو حرز ما على النخل من الرطب تمرا ، حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والغنم مما يجب فيه الزكاة بعث السلطان غارصاً ينظر فيقول : يخرج من هذا كذا وكذا زيباً وكذا وكذا تمراً فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويحلى بينهم وبين الثمار ، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر انتهى . وفائدة الخرس التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها والبيع من زهرها وإثارت الأهل والجيران والفقراء ، لأن في منعهم منها تضيقاً لا يخفى . وقال الخطابي : أنكر أصحاب الرأي الخرص ، وقال بعضهم : إنما كان يفعل تخويفاً للمزارعين لئلا يخوّنوا لا يلزم به الحكم لانه تخمين وغرور ، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والنهار . وتعبه الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم ، والخرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ، ثم أبو بكر وعمر فن بدمه ، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي ، قال : وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك ، بل هو اجتهد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير . وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الخرص كان خاصاً بالنبي ﷺ لانه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره ، وتعبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسد لما كان يسد له سواء أن تثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الاتباع ، وترد هذه الحجة أيضاً بارسال النبي ﷺ الخراص في زمانه والله أعلم ، واعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل الشمرة آفة فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلاً ما لم يسلم له ، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص ، قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه الصلح أن الخرص إذا أصابته جائمة قبل الجذاذ فلا ضمان . قوله (عن عمرو بن يحيى) هو المازني ، وسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى . قوله (عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي داود عن

سهل بن بكر شيوخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد ، وفي رواية الاسماعيل من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي . **قوله** (غروة تبوك) سيأتي شرحها في المغازي . **قوله** (فلما جاء وادي القرى) هي مدينة قديمة بين المدينة والشام سيأتي ذكرهما في البيوع ، وأغرب ابن قرقول فقال : إنها من أعمال المدينة . **قوله** (إذا امرأة في حديقته لها) استدلل به على جواز الابتداء بالنكحة لكن بشرط الإفادة . قال ابن مالك : لا يمتنع الابتداء بالنكحة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة ، فلو اقتصرت بالنكحة المحضة قرينة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فإذا سيع في الطريق الخ . ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم ، فأتينا على حديقة امرأة ، ولم أقف على اسمها في شيء من الطرق . **قوله** (أخرصوا) بضم الراء ، زاد سليمان وخرصنا ، ولم أقف على أسماء من خرص منهم . **قوله** (وخرص) في رواية سليمان وخرصها . **قوله** (أحصى) أي احتصى عدد كيلها ، وفي رواية سليمان وحصصها حتى ترجع اليك إن شاء الله تعالى ، وأصل الإحصاء العدد بالحصى لأنهم كانوا لا يحسبون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصى . **قوله** (ستهب الليلة) زاد سليمان وعليلكم . **قوله** (فلا يقومن أحد) في رواية سليمان ، فلا يقيم فيها أحد منكم . **قوله** (فليقلعه) أي يشده بالعقال وهو الحبل ، وفي رواية سليمان ، فليشد عقاله ، وفي رواية ابن إسحق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عباس بن سهل ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له . **قوله** (فقام رجل فالتفت بجبل طى) في رواية الكشي ، يعني و بجبل طى في رواية الاسماعيل من طريق عفان عن وهيب ، ولم يبق فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طى ، وفيه نظر بينه رواية ابن إسحق ولفظه ، ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج آخر في طلب بعير له ، فاما الذي ذهب لحاجته فانه خنق على مذهبه ، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحت به بجبل طى ، فآخبر رسول الله ﷺ فقال : ألم أنهيكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له . ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فدفني ، وأما الآخر فانه وصل الى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك ، والمراد بجبل طى المسكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله ، واسم الجبلين المذكورين ، وأما بهمة وجيم مفتوحتين بعدهما همزة بوزن قر وقد لا تهمز فيكون بوزن عصا و دسلى ، وهما مشهوران ، ويقال لهما سميا باسم رجل وامرأة من العاليتين . ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع حمدا ، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سعى الرجلين ولكنه استكتفى بأبائهما قال : وأبى عبد الله أن يسميهم لنا . **قوله** (وأهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بإساحل البحر تقدم ذكرها في باب الجمعة في القرى والمدن ، ووقع في رواية سليمان عند مسلم وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة الى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بقة بيضاء ، وفي مضازي ابن إسحق ولما انتهى رسول الله ﷺ الى تبوك أتاه يوحنا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية ، وكذا رواه إبراهيم الحربي في الهدايا من حديث علي ، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه ، فعمل العلماء اسم أمه ، ويوحنا بضم التحتانية وفتح المهمله وتشديد النون ، وروبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة ، واسم البقلة المذكورة دلل هكذا جزم به النووي ، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بقة سواها ، وتعقب بأن الحاكم أخرج في المستدرک ، عن ابن عباس ، أن كسري أهدى للنبي ﷺ بقة فركبها بجبل من شعر ثم أردفني خلفه ، الحديث ،

وهذه غير دلائل . ويقال إن النجاشي أهدى له بغلة ، وإن صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة ، وأن دلائل إنما أهداها له المقوقس . وذكر السهيلي أن التي كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهباء ، ووقع عند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له . قوله (وكتب له ببحرم) أى ببلدهم ، أو المراد بأهل ببحرم لأنهم كانوا سكانا بساحل البحر أى أنه أقره عليهم بما ألزموه من الجزية ، وفي بعض الروايات « ببحرهم » أى بلدتهم ، وقيل البحرة الأرض . وذكر ابن إسحق الكتاب ، وهو بعد البسملة : « هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن روبة وأهل أيلة سفنهم وسيارتهم في البر والبحر ، لهم ذمة الله ومحمد النبي ، وساق بقية الكتاب . قوله (كم جاء حديثك) أى تمر حديثك ، وفي رواية مسلم « فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها ، وقوله « عشرة » بالنصب على نزع الخافض أو على الحال ، وقوله « غرض » بالنصب أيضا إما بدلا وإما بيانا ، ويجوز الرفع فهما وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو غرض رسول الله . قوله (فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة) ابن بكار هو سهل شيخ البخاري ، فكان البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا ، وقد زواه أبو نعيم في « المستخرج » عن فاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء ، وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة في فضل المدينة ، وما يتعلق بالانصار في مناقب الانصار ، فانه ساق ذلك هناك أتم ما هنا . وقوله « طابة » هو من أسماء المدينة كطيبة . قوله (وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو) يعنى ابن يحيى بالاسناد المذكور ، وهذه الطريق موصولة في فضائل الانصار . قوله (وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور ، وسعد بن سعيد هو الانصاري أخو يحيى ابن سعيد ، وعباس هو ابن سهل بن سعد ، وهي موصولة في « فرائد على بن خزيمة » قال « حدثنا أبو اسماعيل الترمذي حدثنا أيوب بن سليمان أى ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال ، فذكره وأوله « أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب الى المدينة وترك الأخرى ، فساق الحديث ولم يذكر أوله ، واستفيد منه بيان قوله « اتى متعجل الى المدينة ، فمن أحب فليتعجل معي ، أى اتى سالك الطريق القريبة فمن أراد فليات معي يعنى من له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش . وظهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث فقال عمرو « عن عباس عن أبي حديد ، وقال عمارة « عن عباس عن أبيه ، فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو « أحد جبل يحبنا ونحبه » عن أبيه وعن أبي حديد معا ، أو حمل الحديث عنهما معا ، أو كله عن أبي حديد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولذلك كان لا يجمعهما . وقد وقع في رواية ابن إسحق المذكورة « عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل » فتردد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة ، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق غيره ، والله أعلم . وفي هذا الحديث مشروعية الحرص ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب ، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب ، حكى الصيمرى من الشافعية وجها بوجوبه ، وقال الجمهور هو مستحب إلا أن تعلق به حق لمهجور مثلا أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير ، واختلف أيضا هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطباً وجافاً ؟ وبالأول قال شرح القاضى وبعض أهل الظاهر ، والثاني قول الجمهور ، والى الثالث نحو البخاري . وهل يمتنع قول الحارص أو يرجع الى ما آل اليه الحال بعد الجفاف ؟ الأول قول مالك وطائفة ، والثاني قول الشافعي ومن تبعه . وهل يكفي غارص واحد عارف ثقة أو لا بد من

اثنين ؟ وهما قولان للشافعي ، والجمهور على الأول . واختلف أيضا هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وقاعدته جواز التصرف في جميع الثمرة ولو أنفك المالك الثمرة بعد الحرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الربح وما ذكر في تلك القصة ، وفيه تدريب الاتباع وتعليمهم ، وأخذ الحذر بما يتوقع الخوف منه . وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالاجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها . (تكميل) : في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل ابن أبي حشمة مرفوعا : إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، وقال بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال ، أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال : يترك قدر احتياجهم . وقال مالك وسفيان : لا يترك لم شئ ، وهو المشهور عن الشافعي ، قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، وأخذ جرباء فوجدناه كذلك في الاغلب مما يؤكل رطباً . قوله (قال أبو عبيد^(١)) هو القاسم بن سلام الامام المشهور صاحب « الفريب » وكلامه هذا في غريب الحديث له ، وقال صاحب « المحكم » : هو من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل كل أرض ذات شجر مشروئ ونخل ، وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحبس فيها الماء ، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ، ويقال الحديقة أحق من الغدير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك

٥٥ - باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري

ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في السَّلِّ شيئا

١٤٨٣ - حدثنا سعيد بن أبي مسرمة حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري

عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عَرَبِيًّا العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر »

قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول ، يعني حديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وبين في هذا وقت . والزيادة مقبولة ، والمفسر يقضى على المجهول إذا رواه أهل الثبوت ، كما روى الفضل بن عباس « أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة » وقال بلال « قد صلى » فأخذ يقول بلال وترى قول الفضل

قوله (باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري) قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري لجريه مجرى التفسير للقصود من ماء العيون وأنه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح ولبيان أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه ما يجري من العيون انتهى ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه ، فعند أبي داود فيما سقت السماء والأنهار والعيون ، الحديث . قوله (ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئا) أي زكاة ، وصله مالك في « الموطأ » ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز

(١) كذا في نسخة المصاحف ، وفي نسخة أخرى « قال أبو عبد الله » يعني البخاري ، قاله الصمطاني . فحبه

إلى أبي وهو يعني أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال : بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن فأردت أن تأخذ من العسل العشر ، فقال مغيرة بن حاكم الصنعاني : ليس فيه شيء . فكسبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال : صدق ، هو عدل رضا ، ليس فيه شيء . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال : ذكر لي بعض من لا أنهم من أهل أنه تذاكر هو وعروة بن محمد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ، فزعم عروة أنه كتب إليه : إننا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشر انتهى . وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة ، والاول أثبت ، وكان البخاري أشار إلى تضعيف ما روى أن في العسل العشر ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر ، وفي إسناد عبد الله بن محرز وهو بمهمات وزن محمد قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء . قال الترمذي : لا يصح في هذا الباب شيء . قال الشافعي في القديم : حديث أن في العسل العشر ضعيف ، وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف ، إلا عن عمر بن عبد العزيز انتهى . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس ، أن معاذ لما أتى اليمن قال : لم أؤمر فيها بشيء ، يعني العسل وأوقاص البقر ، وهذا منقطع ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان - أي بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سأله أن يحمي له وأديا فخاه له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله : إن أدى إليك عشور نحل فاحمله سلمه وإلا فلا ، وإسناده صحيح إلى عمرو (١) وترجة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تمارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينه أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي ﷺ أخذها لجمع عثمان أهل العسل فنهتوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال : ما هذا ؟ قال : صدقة فأمر برفها ولم يذكر عشوراً ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب . وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر يثبت ولا لإجماع فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج ، وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل شيء ، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى ، قال ابن المنذر : مناسبة أثر عمر في العسل لترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى ، فأفهم أن ما لا يشق لا بعشر ، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما بنى العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة ، فالجواب أن الناس قالوا : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلاً فتم المراد ، قال : ووجه إدخاله العسل أيضاً للتنبيه على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتخذ ما يشق من السماء لكن المتولد بالمباشرة كالزروع ليس كالمثول بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد عن الرعي ولا زكاة

(١) مراده أن إسناد هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح ، وأما رواية عمرو عن أبيه عن جده فتختلف فيها بين أهل الحديث ، والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها ، كما أشار إليه الفارح ، وقد ذكر ذلك غيره من أهل العلم ، وصرح به العلامة ابن القيم في بعض كتبه . والله أعلم

فيه . (قوله عثريا) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، وحكى عن ابن الاعراب تشديد المثلثة وروده ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله واسكان ثانيه قال الخطابي : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقي ، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى : وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه من ماء المطر في سواقي تدفق له قال : واشتقاقه من اللماثور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشى يمشى فيها . قال ومنه الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن بفرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقي ، وهذا التفسير أول من إطلاق أبي عبيد أن العثري ما سقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغارة ، وكذا قول من فسر العثري بأنه الذى لا حمل له لأنه لا ذكوة فيه ، قال ابن قدامة : لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرناها خلافا قوليه (بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسائية ، وهي رواية مسلم والمراد بها الإبل التي يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا قال بقدر وغيرها كذلك في الحكم . قوله (قال أبو عبد الله : هذا تفسير الاول الخ) هكذا وقع في رواية أبي ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العثري ، ووقع في رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذى بعده ، وهو الذى وقع عند الاسماعيل أيضا ، وجزم أبو علي الصدفي بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نسخ الكتاب انتهى ولم يقف الصفا على اختلاف الروايات لحزم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه أن يذكر في الباب الذى يليه ، قلت : ولذكره عقب كل من الحديثين وجه ، لكن تغييره بالاول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر الذى قبله وهو حديث ابن عمر ، لحديث ابن عمر بعمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي إيجاب الزكاة في كل ما يسقى بمؤنة وبغير مؤنة ، ولكنه عند الجمهور يقتصر بالمعنى الذى سبق لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبي سعيد فإنه صاق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملا بالدليلين كما ساقى بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى . وقه جزم الإسماعيلي بأن كلام البخاري وقع عقب حديث أبي سعيد ودل حديث الباب على التفرقة في القدر المخرج الذى يسقى بنضح أو بغير نضح ، فإن وجد ما يسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر اذا تساوى ذلك وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحد ، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، والثاني يؤخذ بالنقص ، ويحتمل أن يقال : إن أسكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه ، وعن ابن القاسم صاحب مالك المعبر بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبي محمد بن أبي زيد عنه والله أعلم . (تنبيه) قال النسائي عقب تخرج هذا الحديث : رواه نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال وسالم أجل من نافع وقرن نافع أولى بالصواب . وقوله بعده (هذا تفسير الاول لأنه لم يورث في الاول) أى لم يذكر حدا للنصاب ، وقوله (وبين في هذا) يعنى في حديث أبي سعيد . قوله (والزيادة مقبولة) أى من الحفاظ ، والثابت بتحريك الموحدة الثبات والحجة . قوله (والمفسر يقضى على الميم) أى الخاص يقضى على العام لأن د فلما سقت عام يشمل النصاب ودونه ، ود ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة ، خاص يقدر النصاب وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك ما إذا كان البيان وفق المبين لا زيدا عليه ولا ناقصا عنه ، أما إذا اتفق شئ من أفراد العام مثلا فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيع ، وسكت عما لا يقبل التوسيع فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أى بما لا يمكن التوسيع فيه عملا بالدليلين ، وأجاب الجمهور

بما روى مرفوعاً ولا زكاة في الخضراوات، رواه الدارقطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسل موسى بن طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال بما يدخر للاقتيات في حال الاختيار. وهذا قول مالك والشافعي. وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لا يقتات وهو قول محمد وأبي يوسف وحكي ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق بما أخرجت الأرض، إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعتها تمام الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى. وحكي عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه السكيل يراعى فيه النصاب، وما لا يدخل فيه السكيل ففي قليله وكثيره الزكاة، وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين والله أعلم وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للساكنين قول أبي حنيفة، وهو التمسك بالعموم قال: وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما قل ما تكثر مؤنته، قال ابن العربي: لا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجهين والله أعلم. قوله (كما روى الخ) أي كما أن المثلث مقدم على الثاني في حديثي الفضل وبلال، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره، وحديث بلال سيأتي موصولاً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. (تسكيل) اختلف في هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب؟ وبالأول جزم أحد، وهو أصح الوجهين للشافعية، إلا إن كان تقصيراً جداً مما لا يضبط فلا يضر قاله ابن دقيق العيد، وصحح النووي في شرح مسلم أنه تقريب، واتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بحسبه ولا وقص فيها

٥٦ - باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى **حدثنا** مالكٌ قال **حدثني** محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صممعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة، ولا في أقل من خمسين أواق من الورق صدقة »
قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول إذا قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ». وبوخذ أبدأ في العلم بما زاد أهل الثبوت أو يثبتوا

قوله باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الورق، وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا ليس فيما أقل، ما زائدة وأقل في موضع جر بني وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل

٥٧ - باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل

وهل يترك الصبي فيمس ثمر الصدقة؟

١٤٨٥ - **حدثنا** عمر بن محمد بن الحسن الأسدي **حدثني** أبي **حدثنا** إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يُؤتي بالتمر عند صرام النخل، فيجىء هذا بثمره وهذا من ثمره، حتى يصير عنده كوماً من تمر، فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر، فأخذ

أَحَدُهَا ثَمَرَةً لِحَبْلِهِ فِي فِيهِ ، فَظَنَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ »

[الحديث ١٤٨٥ - طرفاه في : ١٤٩١ ، ٣٠٧٢]

قوله باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة (الصرام بكسر المهملة الجداد والقطاف وزنا ومعنى^(١) تشتتل هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ واختلفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس : هي الواجبة ، وأخرجه ابن جرير عن أنس . وقال ابن عمر : هو شيء سوى الزكاة أخرجه ابن مردويه وبه قال عطاء وغيره ، وحديث الباب يشعر بأنه غير الزكاة ، وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر ، أن النبي ﷺ أمر من كل جاذ عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للساكنين ، وقد تقدم ذكره في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ، من كتاب الصلاة . وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعا من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعا من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديبه وتعليمه . وأوردها بلفظ الاستقمام لاحتمال أن يكون النبي ﷺ خاصا بمن لا يحل له تناول الصدقة . **قوله** (كوم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطعة العظيمة من الشيء ، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر كالعرمة ، ويروى كوما ، بالنصب أى حتى يصير التمر عنده كوما . **قوله** (فأخذ أحدهما) سياقى بعد ما بين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ ، فأخذ الحسن بن علي ، **قوله** (لجملة) أى المأخوذ ، وفي رواية الكشميضى : فجعلها ، أى التمرة وسياق بقية الكلام عليه قريبا ، قال الاسماعيل قوله ، عند صرام النخل ، أى بعد أن يصير تمرا لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتمز في المربد ولكن ذلك لا يتناول لحسن أن ينسب إلى الصرام كما في قوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ فإن المراد بعد أن يداس وينقى . والله أعلم

٥٨ - **باب** مَن بَاعَ ثَمَرَهُ أَوْ نَحْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ الْعُسْرُ

أَوْ الصَّدَقَةُ فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ بَاعَ ثَمَرَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
وقول النبي ﷺ « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد ،
ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب

١٤٨٦ - **حديث** حَبَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « نَهَى

النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » . وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ : حَتَّى تَذَهَبَ عَاهَتُهُ »

[الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في : ٢١٨٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩]

١٤٨٧ - **حديث** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا »

[الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في : ٢١٨٩ ، ٢١٩٦ ، ٢٣٨١]

(١) ضبط الجميع في القاموس بالكسر والفتح وقال في الجذاز بالذال المعجمة : إنه مثلث الجيم . فتنبه . والله أعلم

١٤٨٨ - **حَرْشُ أَقْبِيَّةُ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « إِنْ رَسَلَ اللَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزُجَّ ». قَالَ : حَتَّى تَخْتَارَ »
[الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في : ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٨]

قوله (باب من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة الخ) ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الإصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالحرص مثلاً لعموم قوله « حتى يبدو صلاحها » ، وهو أحد قولى العلماء ، والثاني لا يجوز بيعها بعد الحرص لتعلق حق المساكين بها ، وهو أحد قولى الشافعى ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الإصلاح وقبل الحرص جمعاً بين الحديثين . وأما قوله « العشر أو الصدقة » ، فمن العام بعد الخاص ، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقاً من غير اعتبار نصاب ، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع . وأما قوله « فأدى الزكاة من غيره » ، فلأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمراً جازاً كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأى من يميزه وهو اختيار البخارى كما سبق . وأما قوله « ولم يخص من وجبت عليه الزكاة من لم تجب » ، فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتعلق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضى أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأى من جعلها في الزكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء لا لبيان زمان الوجوب ، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الحرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين ، فطواها بتقديمه حكم الحرص فيما سبق أشار إلى ذلك ابن رشد ، وقال ابن بطال : أراد البخارى الرد على أحد قولى الشافعى بفساد البيع كما تقدم ، وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع ، وعن مالك العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث ، وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقاً وهو قول الثوري والاوزاعي والله أعلم . **قوله** (وقول النبي ﷺ لا تبيعوا الثمرة) أسنده في الباب بمعناه ، وأما هذا اللفظ فذكره عنده في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضاً . وقوله « وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته » أى الشر وفي رواية الكشميهني عاهتها وهو مقول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « فليل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته »

٥٩ - **باب هل يشتري صدقته ؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره**

لأن النبي ﷺ إنما نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره

١٤٨٩ - **حَرْشُ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ زُهَابٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فَقَالَ : لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ . فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَتْرُكُ أَنْ يَتَعَاطَى شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً »

[الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في : ٢٧٧٠ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٢]

١٤٩٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمرَ رضي الله عنه يقول « سَلِمْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ - وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ - فَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِ ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْثِهِ »

[الحديث ١٤٩٠ - المطاوعة في : ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٦ ، ٢٦٧٠ ، ٣٠٠٣]

قوله (باب هل يشتري الرجل صدقته) قال الزين بن المنير : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله « وظننت انه يبيعه برخص » وكذا إطلاق الشارع العود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها اليه بغير عوض ، قال : وقصد هذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقته ، والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنبي الثابت ، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا أن ثبت الإجماع على جوازه . **قوله** (ولا بأس أن يشتري صدقة غيره) قد استدلل له بما ذكر ، ومراده قوله ﷺ في الحديث « لا تعد » وقوله « العائد في صدقته » ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب اذا حولت الصدقة . ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالفرس واستئذانه في شراؤه بعد ذلك من طريقين فسياق الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية انه من مسند عمر ، ورجح الدارقطني الأولى ، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم . **قوله** (تصدق بفرس) أي حل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمعنى أنه ملكه له ، ولذلك ساء له بيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه ، وأما ساء للرجل بيبعه لأنه حصل فيه هزال عجز لا جله عن اللحاق بالحيل وضعف عن ذلك وانتهى الى حالة عدم الانتفاع به ، وأجاز ذلك ابن القاسم ، ويدل على أنه حمل تملك قوله « ولا تعد في صدقتك » ولو كان حبساً لعلله به ، وقوله فيها « فأضاعه الذي كان عنده » أي بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما ، وقال في الأولى « فوجده يباع » . **قوله** (وإن أعطاك بدرم) هو مبالغة في رخصه وهو الحامل له على شراؤه . **قوله** (ولا تعد) في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « ولا تعودن » وسمى شراؤه برخص عوداً في الصدقة من حيث أن الغرض منها ثواب الآخرة ، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغیر المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سواه فيه . (فائدة) أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان تميم الدار فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر ، ولم أقف على اسم الرجل الذي حله عليه . **قوله** (كالعائد في قيثه) استدلل به على تحريم ذلك لأن النبي حرام قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتغير خاصة لكون الشيء مما يستفقد وهو قول الأكثر ، ويلتحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات . وأما إذا ورثه فلا كراهة . وأبعد من قال يتصدق به . **قوله** في الطريق الأولى « ولهذا كان ابن عمر لا يترك أن يبتاع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة » كذا في روايه أبي ذر ، وعلى حرف لا تضبيب ولا أدري ما وجهه . وبإنبات النبي يتم المعنى أي كان

إذا اتفق له أن يشتري شيئاً ما تصدق به لا يتركه حتى يتصدق به ، وكأنه فهم أن الهبة عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يتملكها لا لمن يردّها صدقة . وفي الحديث كراهة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإحابة على الغزو بكل شيء . وأن الحمل في سبيل الله تملك وإن الدجول يبعه والانتفاع بشمته . وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى

٦٠ - باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ

١٤٩١ - **حزينا** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال : « أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما مرة من تبر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي ﷺ : كبح ، كبح ، ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أننا لا نأكل الصدقة ؟ »

قوله (باب ما يذكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يعين الحكم لشبهة الاختلاف فيه . والنظر فيه في ثلاثة مواضع : أولها المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الحسن في آخر الجهاد قال الشافعي أشركهم النبي ﷺ في سهم ذوى القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من الصدقة . وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط ، وعن أحد في بني المطلب روايتان ، وعن المالكية فيها بين هاشم وغالب بن فهر قولان ، فمن أصبح منهم هم بنو قصى وعن غيره بنو غالب بن فهر . ثانياها كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وانفظة في رواية الميموني « لا يحل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة العطر وزكاة الأموال والصدقة بصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة ، قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهدية وقفل المعروف كان غير محرم . قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الأموال متقوماً ، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الآبار وكالمساجد ، وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقاً في النقطة ، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك . ثالثها هل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة كذا قال ، وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى حكام الطحاري ونقله بعض المالكية عن الإبري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبي يوسف يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم ، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره وأقوله تعالى ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ﴾ ولو أحلها لآله لأرشد أن يطعموا فيه ، وأقوله ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ﴾ وثبت عن النبي ﷺ « الصدقة أوساخ الناس » كما رواه مسلم ، وبؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصالح عند الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذة ذلك بخلاف التطوع ، ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجلا مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . قوله (سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن) في رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع

أبا هريرة قال ذكرنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمرًا من تمر الصدقة والحسن في حجره ، أخرجه أحد . **قوله** (جعلها في فيه) زاد أبو مسلم الكشي من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد ، فلم يفتن له النبي ﷺ حتى قام ولعابه يسيل ، وقضرب النبي ﷺ شدة ، وفي رواية معمر ، فلما فرغ حمله على عاتقه فسال لعابه فرفع رأسه فإذا تمر في فيه ، **قوله** (كخ) بفتح الكاف زكسرها وسكون المعجمة مثقلًا ومخففاً وبكسر الحاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات ، والثانية توكيد للاولى ، وهي كلمة فقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقدر ، قيل عربية وقيل أعجمية ، وزعم الداودي أنها معربة ، وقد أوردها البخاري في باب من تكلم بالفارسية . **قوله** (ليطرحها) زاد مسلم دارم بها ، وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحد ، فنظر اليه فإذا هو بولوك تمره فحرك خده وقال ألقها يا بني ألقها يا بني ، ويجمع بين هذا وبين قوله « كخ كخ » ، بأنه كله أولاً بهذا فلما تمادى قال له كخ كخ إشارة الى استقذار ذلك له ، ويحتمل العكس بأن يكون كله أولاً بذلك فلما تمادى نزعها من فيه . **قوله** (أنا لا تأكل الصدقة) في رواية مسلم «إنا لا نأكل الصدقة» وفي رواية معمر «إن الصدقة لا تأكل لآل محمد» ، وكذا عند أحد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه قال كنت مع النبي ﷺ فرعى جرين من تمر الصدقة فأخذت منه تمره فألقيتها في فأخذه بلعابها فقال : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة ، وإسناده قوى . ولطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الانصاري نحوه وفي الحديث دفع الصدقات إلى الإمام ، والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة ، وجواز إدخال الاطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم عما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدبروا بذلك . واستنبط بعضهم منه منع ولي الصغيرة إذا اعتدت من الزينة ، وفيه الإعلام بسبب النهي ومخالفة من لا يميز قصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلاً ، وأما قوله «أما شعرت» وفي رواية البخاري في الجهاد «أما تعرف» ، ولمسلم «أما علمت» فهو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالماً أى كيف خفى عليك هذا مع ظهوره ، وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل ، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل بابين

٦١ - باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ

١٤٩٢ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **حدثنا** عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «**وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ** ، قال النبي ﷺ : هَلَّا أَتَقَسَّمُ بِمَجْلَدِهَا ؟ قالوا : إِنِّهَا مَيْتَةٌ . قال : إِنَّمَا حَرَّمْتُ أَكْلَهَا» [حديث ١٤٩٢ - أطراة في : ٢٢٢١ ، ٥٥٣١ ، ٥٥٣٢]

١٤٩٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة العتيق ، وأراد موالها أن يشتروا ولأها ، فذكرت عائشة للنبي ﷺ ، فقال لها النبي ﷺ : اشتريها ، فأبى الولاء لمن أعنت . قالت : وأنى النبي ﷺ بلحهم ، فقلت : هذا ما تصدق به على بريرة ، فقال : هو لها صدقة ولنا هدية »

قوله (باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ) لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالى النبي ﷺ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء ، وقد نقل ابن بطال أنهم - أى الأزواج - لا يدخلن في ذلك بانفاق الفقهاء ، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الحلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت ، إنا آل محمد لا نحمل لنا الصدقة ، قال وهذا يدل على تحريمها . فلت : واسنادها الى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبي شبة أيضا ، وهذا لا يقدر فيما نقله ابن بطال . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا ، إنا لا نحمل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم ، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون ، وهو الصحيح عند الشافعية . وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعرضوا بمحسب الخس ، ومنشأ الخلاف قوله « منهم ، أو من أنفسهم ، هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا ، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دلائل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة ، وقد انفقوا على أنه لا يخرج السبب . وإن اختلفوا : هل يخص به أو لا ؟ ويمكن أن يستدل لم يحدث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج ، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فواللهم أخرى بذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : إنما أورد البخارى هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولا واحدا لثلاثي الطان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فيبين أنه لا يطرد . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في الاتفاق بجلد الشاة لقوله فيه « أعطيتها مولاة ليموتة من الصدقة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبايح إن شاء الله تعالى . ولم أقف على اسم هذه المولاة . ثانيهما حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق به عليها « هو لها صدقة وإنما هدية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في العتق إن شاء الله تعالى . (نفيته) : قال الاسماعيلى : هذه الترجمة مستغنى عنها ، فإن تسمية المولى لغير فائدة ، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط . كذا قال وقد علت ما فيها من الفائدة

٦٢ - باب إذا تحولت الصدقة

١٤٩٤ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ على عائشة رضى الله عنها فقال : هل عندكم شيء ؟ فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به إلينا نسيئة من الشاة التي بعثت بها من الصدقة . فقال : إنها قد بدلت محلها »

١٤٩٥ - **حديث** يعقوب بن موسى حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه « إن النبي ﷺ أتى بلحم تصدق به على بريرة فقال : هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية »

وقال أبو داود : أنبأنا شعبة عن قتادة سمع أنس عن النبي ﷺ

[الحديث ١٤٩٥ - طرقة في ٢٥٧٧]

قوله (باب إذا تحولت الصدقة) في رواية أبي ذر ، إذا حولت ، يضم أوله ، أى فقد جاز للهاشمي تناولها . قوله (حدثنا خالد) هو الهذلي والاسناد كله بصريون . قوله (هل عندكم شيء) أى من الطعام . وقوله « نسيئة »

بالتون والمهملة والموحدة بمصر اسم أم عطية . قوله (من الثاة التي بعثت) بفتح المثناة أى بعثت بها أنت . قوله (بلغت محلها) أى أنها لما تصرف فيها بالمدينة لصحة ملكها لما انتقلت عن حكم الصدقة خلعت محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله ﷺ ، بخلاف الصدقة كما سيأتى في الهبة ، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء ، وضبطه بعضهم بكسرهما من الحلول أى بلغت مستقرها ، والأول أولى ، وعليه قول البخارى في الترجمة . وهذا نظير قصة بريرة كما سيأتى بسطه في كتاب الهبة . ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصراً وقال بعده ، وقال أبو داود أنبأنا شعبة ، فذكر الإسناد دون المتن لتصریح قتادة فيه بالبيع . وأبو داود هو الطيالسي ، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيت في النسخة التي وقفت عليها منه معننا ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة فصرح ببيع قتادة من أنس أيضا ، واستنبط البخارى من قصة بريرة وأم عطية أن الهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة ، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله ، قال : فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملك بالهدية بما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحمل له أخذ ما يملك بعمله لا بالصدقة . واستدل به أيضا على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه ﷺ ولم ينسك عليهم ذلك ، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المصدق عليه فيها كما تقدم تقريره . والله أعلم

٦٣ - باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا

١٤٩٦ - **حديث** محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي مبيد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . فإن هم أطاعوا لك بذلك فإتاك وكرائم أموالهم . واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب »

قوله (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) قال الاسماعيل : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخارى جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله ، فترد في فقرائهم ، لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى . والذي يقادى الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقوى أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ، فلا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اختلفت بهم خطاب المواجهة انتهى . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجرأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجزى عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختار البخارى

لان قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، وذكرنا بن إسحق مكي وكذا من فوقه . **قوله** (عن يحيى) في رواية وكيع عن زكريا ، حدثني يحيى ، أخرجه مسلم . **قوله** (عن أبي معبد) في رواية إسماعيل بن أمية ، عن يحيى أنه سمع أبا معبد يقول سمعت ابن عباس يقول ، أخرجه المصنف في التوحيد . **قوله** (قال رسول الله ﷺ) لعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن) كذا في جميع الطرق ، إلا ما أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحق بن إبراهيم ثلاثهم عن وكيع فقال فيه ، عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله ﷺ ، فعل هذا فهو من مسند معاذ ، وظاهر سياق مسلم أن اللفظ مدرج ، لكن لم أر ذلك في غير رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، وسائر الروايات أنه من مسند ابن عباس فقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذ ، وكذا هو في مسند إسحق بن إبراهيم وهو ابن راهويه قال حدثنا وكيع به ، وكذا رواه عن وكيع أحمد في مسنده أخرجه أبو داود عن أحمد ، وسياق في المظالم عن يحيى بن موسى عن وكيع كذلك ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن عبد الله الخمرى وجهه من محمد الشعلبي ، ولإسماعيل بن طريق أبي خيثمة وموسى بن السدى والدارقطنى من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحق بن إبراهيم البغوي كلهم عن وكيع كذلك ، فان ثبتت رواية أبي بكر فهو من مرسل ابن عباس ، لكن ليس حضور ابن عباس لذلك يبعد لانه كان في أواخر حياة النبي ﷺ وهو إذ ذاك مع أبويه بالمدينة ، وكان بعث معاذ الى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف في أواخر المغازي ، وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك رواه الواقدي بأسناده الى كعب بن مالك ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر ، وقيل بعث عام الفتح سنة ثمان ، وانفقوا على أنه لم يزل على اليمن الى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه الى الشام فأتى بها ، واختلف هل كان معاذ واليا أو قاضيا ؟ فجزم ابن عبد البر بالثاني والنسائي بالاول . **قوله** (ستأتي قوما أهل كتاب) هي كالتوطئة للوصية لتتجمع همتها عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الاوثان ، وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم ، وإنما خصهم بالذكر تفضيلا لم على غيرهم . **قوله** (فاذا جئتم) قيل عبر بلفظ إذا تفاؤلا بمحصل الوصول إليهم . **قوله** (فادعهم الى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) كذا للاكثر ، وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ « وأنى رسول الله ، كذا في رواية زكريا بن إسحق لم يختلف عليه فيها ، وأما إسماعيل بن أمية ففي رواية روح بن القاسم عنه « فأول ما تدعوم اليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله ، وفي رواية الفضل بن العلاء عنه « أن الى يوحدا الله ، فإذا عرفوا ذلك ، وجميع بينها بأن المراد بعبادة الله توحيدها وتوحيده الشهادة له بذلك ولنديه بالرسالة ، ووقعت البداية بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرها إلا بهما فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة اليه بكل واحدة من الشهادتين على التعمين ، ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة ، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضى الإشراك أو يستلزمه كمن يقول بنبوة عزير أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم . واستدل به من قال من العلماء لانه لا يشترط التبري من كل دين بخالف دين الاسلام خلافا لمن قال إن من كان كافرا بشيء وهو مؤمن بغيره لم يدخل في الاسلام إلا بترك اعتقاد ما كفر به ،

والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى نبوة عزير وغيره فيمكنفى بذلك ، واستدل به على أنه لا يمكن فى الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف اليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم يصير بالأولى مسلماً ويطلب بالثانية . وفائدة الخلاف أنظر بالحكم بالردة . (تنبيهان) : أحدهما كان أصل دخول اليهودية فى البين فى زمن أسعد أبى كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحق فى أوائل السيرة النبوية . ثانيهما قال ابن العربى فى شرح الترمذى : تراءت اليهود فى هذه الأزمان من القول بأن العزير ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجوداً فى زمن النبي ﷺ لأن ذلك نزل فى زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه ، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقضت فى هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه الى التعطيل وتحول معتقد النصارى فى الابن والاب الى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية ، فسبحان مقلب القلوب . **قوله** (فإن هم أطاعوا لك بذلك) أى شهدوا وأتقوا ، وفى رواية ابن خزيمة : فإن هم أجابوا لذلك ، وفى رواية الفضل بن العلاء كما تقدم : فإذا عرفوا ذلك ، وعدى أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى انقاد ، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق المتكلمين : ما عرف الله من شبهه بخلقه أو أضاف إليه اليد أو أضاف إليه الولد^(١) فمبودم الذى عبده ليس هو الله وإن سموه به . واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً الى الإيمان فقط ، ثم دعوا الى العمل ، ورتب ذلك عليها بالفاء . وأيضاً فإن قوله : فإن هم أطاعوا فاخيرهم ، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شئ ، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط يختلف فى الاحتجاج به ، وأجاب بعضهم عن الاول بأنه استدلال ضعيف ، لأن الترتيب فى الدعوة لا يستلزم الترتيب فى الوجوب ، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما فى الوجوب ، وقد قدمت إحداهما على الأخرى فى هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء ، ولا يلزم من عدم الاتيان بالصلاة إسقاط الزكاة . وقيل الحكمة فى ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذى يقر بالتوحيد ويحمد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيشاً فلا تنفعه الزكاة ، وأما قول الخطابي إن ذكر الصدقة أخز عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر تنكر الصلاة فهو حسن ، وتماه أن يقال بدأ بالآلام فالآلام ، وذلك من التلطف فى الخطاب لأنه لو طال بهم بالجميع فى أول مرة لم يأمن النفرة . **قوله** (خمس صلوات) استدل به على أن الوتر ليس بفرض وقد تقدم البحث فيه فى موضعه . **قوله** (فإن هم أطاعوا لك بذلك) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد لإقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها ، والثانى أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وقد يرجح الاول بأن المذكور هو الاخبار بالفريضة فتعود الإشارة بذلك اليها ، ويترجح الثانى بأنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا الى الامثال بالفعل لكنفى ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين ، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب انتهى . والذى يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين ، فمن امثال بالإقرار أو بالفعل كفاه أو بهما فأولى ،

(١) لا شك أن من شبه الله بخلقه أو أضاف إليه الولد جاهل به سبحانه ولم يقدره حق قدره ، لانه سبحانه لا شبيه له ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً . وأما إضافة اليد إليه سبحانه فعل تفصيل ، فمن أضافها إليه سبحانه على أنها من جنس أيدي المخلوقين فهو مشبه ضال ، وأما من أضافها إليه على الوجه الذى يلقى بحاله من غير أن يشابه خلقه فى ذلك فهذا حق ، وأثبتها لله على هذا الوجه واجب كما طبق به القرآن وصحت به السنة ، وهو مذهب أهل السنة ، فذهب - والله الموفق

وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة «فاذا صالوا» وبعد ذكر الزكاة «فاذا أقرأوا بذلك غنذ منهم» .
قوله (صدقة) زاد في رواية أبي عاصم عن زكريا « في أموالهم » كما تقدم في أول الزكاة ، وفي رواية الفضل بن العلاء افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنهم فترد على فقيرهم . **قوله** (تؤخذ من أغنيائهم) استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه ، فمن امتنع منها أخذت منه قهرا . **قوله** (على فقرائهم) استدل به لقول مالك وغيره إنه يكفي لإخراج الزكاة في صنف واحد ، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللطابقة بينهم وبين الأغنياء ، وقال الخطابي : وقد يستدل به من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغنى إذا كان إخراج ماله مستحقا لغرمائه . **قوله** (فإياك وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمع لا يجوز إظهاره قال ابن قتيبة : ولا يجوز حذف الوار ، والكرائم جمع كريمة أى نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال ، والنكتة فيه أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجفاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه . **قوله** (وائق دعوة المظلوم) أى تجنب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم . وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ، والنكتة في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم . وقال بعضهم : عطف وائق على عامل إياك المخذوف وجوبا ، فالتقدير ائق نفسك أن تتعرض للكرائم . وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ، ولكنه عم إشارة إلى التحرز عن الظلم مطلقا . **قوله** (حجاب) أى ليس لها صارف يصرفها ولا مانع ، والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجرا ففجوره على نفسه ، وإسناده حسن ، وليس المراد أن الله تعالى حجابا يحجب عن الناس . وقال الطبري : قوله (ائق دعوة المظلوم) تدبيل لاشتغاله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره ، وقوله « فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » تعليل للاتقاء وتمثيل للدعاء ، كمن يقصد دار السلطان متظلبا فلا يحجب ، وسيأتى لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قال ابن العربي : إلا أنه وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب : إما أن يجعل له ما طلب ، وإما أن يدخر له أفضل منه ، وإما أن يدفع عنه من سوء مثله . وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى (أم من يحجب المضطر إذا دعاه) بقوله تعالى (فيكشف ما تدعون إليه إن شاء) وفي الحديث أيضا الدعاء إلى التوحيد قبل القتال ، وتوصية الإمام عاملة فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها ، وفيه بهت السعاة لأخذ الزكاة ، وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله « من أغنيائهم » ، قاله عباس وفيه بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم ، وأن الفقير لا زكاة عليه ، وأن من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقر ، ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى ، قال ابن دقيق العيد : وليس هذا البحث بالشديد القوة ، وقد تقدم أنه قول الحنفية . وقال البيهقي : فيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضا . (تكميل) : لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بهت معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر ، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة ، وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان . وأجاب الكرماني

بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ، ولهذا كررنا في القرآن فن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الاسلام ، والسّر في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلا بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالعدية ؛ والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المعصوب ، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى . وقال شيخنا شيخ الاسلام : إذا كان السلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء . كحديث ابن عمر « بني الاسلام على خمس ، فإذا كان في الدعاء إلى الاسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعا ، وحديث ابن عمر أيضا « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وغير ذلك من الأحاديث ، قال : والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة : اعتقادي وهو الشهادة ، وبدني وهو الصلاة ، ومالي وهو الزكاة ، اقتصر في الدعاء إلى الاسلام عليها لتفرع الركنتين الأخيرين عليها ، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي ، وأيضا فكلمة الاسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لشكرها والزكاة شاقة لما في جبهة الانسان من حب المال ، فإذا أذن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها . والله أعلم

٦٤ - باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله [١٠٣ التوبة] :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

١٤٩٧ - **حَرْشُ** حفص بن عمر حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا أَنَا قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ . فَأَنَا أَبُو بَصْدِقَةٍ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى »

[الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في : ١٦٦ ، ٦٣٢ ، ٦٣٥]

قوله (باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة - إلى قوله - سكن لهم) قال الزين بن المنير : عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليبين أن لفظ الصلاة ليس محتما بل غيره من الدعاء ينزل منزلته انتهى . ويؤيد عدم الإحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث واثل بن حجر أنه **ﷺ** قال في رجل بعث بناق حسنة في الزكاة ، اللهم بارك فيه وفي إبله ، وأما استدلاله بالآية لذلك فكأنه فهم من سياق الحديث مداومة النبي **ﷺ** على ذلك ، فحمله على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ . وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ قال : ادع لهم . وقال ابن المنير في الحاشية : عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليعطى أهل الردة في قولهم للصديق : إنما قال الله لرسوله ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب . **قوله** (عن عمرو) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى ، قال شعبة : كان لا بدلس . **قوله** (عن عبد الله) سيأتي في المغازي بلفظ وسمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة ، **قوله** (قال : اللهم صل على فلان) في رواية غير أبي ذر : على آل فلان . **قوله** (على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه لأن آل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى « لقد أوتى زمزمارا من زمرامير آل داود ، وقيل : لا يقال ذلك إلا في حق

الرجل الجليل القدر ، واسم أبي أوفى هلقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي شهد هو وابنه عبد اللهبيعة الرضوان تحت
الحجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين ، واستدل به على
جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرمه مالك والجمهور ، قال ابن التين : وهذا الحديث يعكس عليه ، وقد قال جماعة
من العلماء : يدعو أخذ الصدقة للتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث ، وأجاب الخطابي عنه قديما بأن أصل الصلاة
الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة
القربى والولنى ولذلك كان لا يلقى بغيره انتهى . واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيها ، وأوجه بعض
أهل الظاهر وحكامه الحنطلى وجها لبعض الشافعية ، وتعقب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السعاة ، ولأن سائر
ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن
يكون الوجوب عاما به لكون صلاته سكنا لم بخلاف غيره

٦٥ - باب ما يستخرج من البحر

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : ليس العنبر بركاظ ، هو شئ دسره البحر

وقال الحسن : فى العنبر واللؤلؤ الحسن ، فانما جعل النبي ﷺ فى الركاظ الحسن ، ليس فى الذى يصب فى الماء
١٤٩٨ - وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضى الله عنه
عن النبي ﷺ « ان رجلا من بنى إسرائيل سأل بعض بنى إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار ، فدفعها اليه ، فخرج فى
البحر فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة ففقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها فى البحر ، فخرج الرجل الذى كان
أسلفه فإذا بالخشبة ، فأخذها لأهل حطب » فذكر الحديث - فلما نشرها وجد المال »

[الحديث ١٤٩٨ - أطراة فى : ٢٠٦٣ ، ٢٢٦١ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٣٠ ، ٢٧٣٤ ، ٢٧٦١]

قوله (باب ما يستخرج من البحر) أى هل تجب فيه الزكاة أو لا ؟ و[اطلاق الاستخراج أعم من أن يكون
بسهولة كما يوجد فى الساحل ، أو بصعوبة كما يوجد بعد الغوص ونحوه . قوله (وقال ابن عباس رضى الله عنهما :
ليس العنبر بركاظ ، إنما هو شئ دسره البحر) اختلف فى العنبر فقال الشافعى فى كتاب السلم من الام : اخبرنى عدد
من أتق بغيره أنه نبات يخلق الله فى جنبات البحر ، قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فليقيه البحر فيؤخذ فيشق
بطنه فيخرج منه . وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه ينبت فى البحر بمنزلة الخيش فى البر ، وقيل هو شجر ينبت
فى البحر فيتكسر فليقيه الموج الى الساحل ، وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة
أو قيؤها أو من زبد البحر بعيد . وقال ابن البيطار فى جامعه : هو روث دابة بحرية ، وقيل هو شئ ينبت فى قعر
البحر ، ثم حكى نحو ما تقدم عن الشافعى . وأما الركاظ فيكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سبأ فى تحقيقه
فى الباب الذى بعده ، ودرسه أى دفعه ورى به الى الساحل ، وهذا التعليق وصله الشافعى قال : أخبرنا ابن عيينة
عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس ، فذكر مثله . وأخرجه البيهقى من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان
وحدثنا الحميدى وغيره عن ابن عيينة ، وصرح فيه بسماع أذينة له من ابن عباس ، وأخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه

عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله ، وأذينة بمجمة ونون مصفر تابعي ثقة . وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة عن طريق طاوس قال « سئل ابن عباس عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء ففيه الحسن ، ويجمع بين القولين بأنه كان يشك فيه ، ثم تبين له أن لا زكاة فيه لحرم بذلك . قوله (وقال الحسن : في العنبر والملاوئ الحس) وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريقه بلفظ « أنه كان يقول في العنبر الحسن ، وكذلك الملاوئ » . قوله (فأنما جعل النبي ﷺ الخ) سيأتي موصولا في الذي بعده ، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن . لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازا على ما سيأتي شرحه ، قال ابن القصار : ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما الملاوئ والعنبر لأنهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها السمك . انتهى . قوله (وقال الليث الخ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أورده ثم وصله في البيوع ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقا ، وصله أبو ذر فقال « حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به ، وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث ، فاعلم البخاري إنما لم يسنده عنه لكونه ما سمعه منه ، أو لأنه تفرد به فلم يوافقه عليه أحد انتهى . والأول بعيد ، سلنا ، لكن لم يتفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه « رواه محمد بن ربح عن الليث » . قلت : وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق . قال الاسماعيلي : ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة ، رجل اقترض قرصا فارتجع قرصه ، وكذا قال الداودي : حديث الحشبة ليس من هذا الباب في شيء ، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الحشبة على أنها حطب ، فإذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فاقطع مالك صاحبه ، وكذلك ما لم يتقدم عليه مالك لا حد من باب الأولى ، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتمتع في استخراجها أيضا ، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص أو نحوه فلا شيء فيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد

٦٦ - باب في الركاز الحسن ، وقال مالك وإن إدريس : الركاز دفن الجاهلية ، في قليله وكثيره

الحسن . وليس للمدين بركايز . وقد قال النبي ﷺ في المدين جبار ، وفي الركاز الحسن . وأخذ عمر بن عبد العزيز من المدين من كل مائتين خمسة . وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الحسن ، وما كان من أرض السلم ففيه الزكاة . وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فمرقها ، وإن كانت من العدو ففيها الحسن . وقال بعض الناس المدين ركاز مثل دفن الجاهلية ، لأنه يقال . أركز المدين إذا خرج منه شيء . قيل له : قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح دجما كثيرا أو كثر ثمره أركزت . ثم ناقض وقال : لا بأس أن يسكنه فلا يؤدعي الحسن

١٤٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «التجاء جبار، البرثر جبار، والمعدن جبار» ، وفي الركاك الخمس»

[الحديث ١٤٩٩ - أطرافه في : ٣٣٥٥ ، ٦٩١٢ ، ٦٩١٣]

قوله (باب في الركاك الخمس) الركاك بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي المال المدفون مأخوذ من الركر بفتح الراء يقال ركره يركره ركرا إذا دقته فهو مركوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن كما سيأتي . **قوله** (وقال مالك وابن أديس : الركاك دفن الجاهلية الخ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في كتاب الأموال ، حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد ، قال : وهذا ليس بركاك إنما الركاك دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يشكف له كثير عمل انتهى . وهكذا هو في سماعتنا من الموطأ ، رواية يحيى بن بكير ، لكن قال فيه د عن مالك عن بعض أهل العلم ، وأما قوله د في قليله وكثيره الخمس ، فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف ، وقوله د دفن الجاهلية ، بكسر الدال وسكون الفاء الشيء المدفون كذبح بمعنى مذبح ، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا . وأما ابن أديس فقال ابن التين قال أبو ذر : يقال إن ابن أديس هو الشافعي ، ويقال عبد الله بن أديس الأودي الكوفي وهو أشبه ، كذا قال ، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن الثوري بأنه الشافعي ، وتابعه البيهقي وجهمر الآمئة ، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي ، فروى البيهقي في المعرفة ، من طريق الربيع قال قال الشافعي : والركاك الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد ، وأما قوله د في قليله وكثيره الخمس ، فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره ، وأما الجديد فقال : لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضا وهو مقتضى ظاهر الحديث . **قوله** (وقد قال النبي ﷺ : في المعدن جبار وفي الركاك الخمس) أي قفاير بينهما ، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة ، وبأني الكلام عليه . **قوله** (واخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه ، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاك يؤخذ منه الخمس ، ثم عقب بكتاب آخر لجعل فيه الزكاة . **قوله** (وقال الحسن : ما كان من ركاك في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة) وصله ابن أبي شبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ د إذا وجد الكرك في أرض العدو ففيه الخمس ، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة ، قال ابن المنذر : ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن . **قوله** (وان وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس) لم أقف عليه موصولا وهو بمعنى ما تقدم عنه . **قوله** (وقال بعض الناس : المعدن ركاك الخ) قال ابن التين : المراد ببعض الناس أبو حنيفة . قلت : وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك ، قال ابن بطال : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاك ، واحتج لهم بقول العرب : أركر الرجل إذا أصاب ركاكا ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاك بواو العطف

فصح أنه غيره ، قال : وما أزم به البخاري القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحا كثيرا أو أكثر ثمرة : أركرت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له ، وقد أجمعا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس ، وإن كان يقال له أركر فكذلك المعدن . وأما قوله « ثم ناقض » إلى آخر كلامه فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتبه إذا كان محتاجا ، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في الشيء فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لا أنه أسقط الخمس عن المعدن . وقد نقل الطحاوي المسألة التي ذكرها ابن بطلان ونقل أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخاري . والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خففت زيد فيه . وقيل إنما جعل في الركاز الخمس لأنه مال كافر فزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أحماسه . وقال الزين بن المنير : كأن الركاز مأخوذ من أركرت في الأرض إذا غرخته فيها ، وأما المعدن فانه يبيت في الأرض بغير وضع واضع . هذه حقيقتهما ، فإذا افرقا في أصلهما فكذلك في حكمهما . قوله (العجماء جبار) في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة ، العجماء عقلها جبار ، وسيأتي في الديات مع السلام عليه إن شاء الله تعالى ، وسُميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم . قوله (والمعدن جبار) أي هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلا للعمل في معدن مثلا فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره ، وسيأتي بسطه في الديات . قوله (وفي الركاز الخمس) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز ، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلوك أو مسجد فهو اقطعة ، وإذا وجده في أرض مملوكة فان كان المالك الذي وجده فهو له ، وإن كان غيره فان ادعاه المالك فهو له وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحيا تلك الأرض ، قال الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد : من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخمس إما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث ، وخصه الشافعي أيضا بالذهب والفضة ، وقال الجمهور : لا يختص ، واختاره ابن المنذر . واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النبي ، وهو اختيار المزني . وقال الشافعي في أصح قولي : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان . وينبغي على ذلك ما إذا وجده ذمي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء ، وانفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس في الحال . وأغرب ابن العربي في « شرح الترمذي » ، فحكى عن الشافعي الاشتراط ، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه

٦٧ - باب قول الله تعالى [٦٠ التوبة] : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام

١٥٠٠ - **حدثنا** يوسف بن موسى **حدثنا** أبو أسامة **أخبرنا** هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل رسول الله ﷺ رجلا من الأنس على صدقات بني سليم يدعى ابن التثبية فلما جاء حاسبته »

قوله (باب قول الله تعالى) (والعاملين عليها) ومحاسبة المصدقين مع الامام (قال ابن بطلان : اتفق العلماء على

أن العاملين عليها السعاة المتولون لقبض الصدقة . وقال المهلب : حديث الباب أصل في محاسبة المؤمن ، وأن المحاسبة تصحيح أمانته . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة في مصارفه لغوسب على الحاصل والمصروف . قلت : والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبته بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه . ثم أورد المصنف فيه طرفا من حديث أبي حنيفة في قصة ابن التثبية وفيه : فلما جاء حاسبه ، وسأني السلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الاحكام إن شاء الله تعالى . وابن التثبية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره ، ولم أعرف اسم أمه . وقوله : على صدقات بني سليم ، أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بني ذبيان ، فلعله كان على القيسيتين . والتثبية بضم اللام وسكون المثناة بعدها موحدة من بني لب حى من الازد قاله ابن دريد ، قيل إنها كانت أمه فعرف بها ، وقيل التثبية بفتح اللام والمثناة

٦٨ - باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

١٥٠١ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن شعبةٍ حدثنا قتادة عن أنسٍ رضي الله عنه « أن ناساً من غُرَبَاءِ اجْتَمَعُوا المدينة ، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها . ففعلوا الرأي واستاقوا الذود . فأرسل رسول الله ﷺ فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحرى يعصون الحجارة » . تابعه أبو قلابةٌ وحُميدٌ وثابت عن أنس

قوله (باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل) قال ابن بطال : غرض المصنف في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافاً لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية ، وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم . على أنه ليس في الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها ، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الأبل للتداوى ، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق ، وأما تملك رقابها فلم يقع ، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها ، فاكتمت عن التصريح بالشرب لوضوحه ، فغاية ما يفهم من حديث الباب أن الإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج ، على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئاً لغير العربيين ، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلاً بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة . قوله (تابعه أبو قلابة وحُميد وثابت عن أنس) أما متابعة أبي قلابة فتقدمت في الطهارة ، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة ، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب . وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة

٦٩ - باب وسر الإمام إبل الصدقة بيده

١٥٠٢ - **حديث** إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليدُ حدثنا أبو عمرو الأوزاعي حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه قال « غَدَوْتُ إلى رسول الله ﷺ ببدر الله بن أبي طلحة ليحسكه ، فوافيته في يده ليسم يسب إبل الصدقة »

قوله (باب وسم الإمام إيل الصدقة بيده) ذكر فيه طرفا من حديث أنس في قصة عبد الله بن أبي طلحة ، وفيه مقصود الباب . وسيأتي في الذبايح من وجه آخر عن أنس أنه رأى يسم غنما في آذانها . ويأتى هناك النهى عن الوسم في الوجه . قوله في الاستناد (حدثنا أوائل) هو ابن مسلم ، وأبو عمرو هو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي ذر . قوله (وفي يده الميسم) وزن مفعول مكسور الأول وأصله موسم لأن فاء واو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء . وهي الحديدة التي يوسم بها الغنم ، وهو نظير الخاتم . والحسكة فيه تمييزها ، وليردها من أخذها ومن التقطها ، وليعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلا لتلا يعود في صدقته . ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي ﷺ . إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب (١) في ميسم الزكاة ، زكاة ، أو صدقة . وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهى عن المثلة ، وقد ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالتحاشي ، قال المهلب وغيره : في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسما وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إبلام الخيوان للحاجة . وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لاجل البركة (٢) . وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجأت لاستغنى عن الوسم . وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستنابة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي الكبر . والله أعلم

٧٠ - باب فرض صدقة الفطر . ورأى أبو العالية وعطاء بن سيرين صدقة الفطر فريضة

١٥٠٣ - حدثنا يحيى بن محمد بن السكن حدثنا محمد بن جهم بن حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكور والإناث والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »

[الحديث ١٥٠٣ - أطرافه في : ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢]

قوله (باب فرض صدقة الفطر) كذا للستمل ، واقتصر الباقون على « باب » وما بعده ، ولا يبي نعم « كتاب » بدل باب ، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلق . والأول أظهر . ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث كما سيأتي « زكاة الفطر من رمضان » . قوله (ورأى أبو العالية وعطاء بن سيرين صدقة الفطر فريضة) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شبة من طريق عاصم الأحول عن الآخرين . وإنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها ، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكن الحنفية

(١) قال مصحح طيبة بولاق : في نسخة أخرى « كتب » بصيغة الماضي

(٢) سبق غير مرة في الحاشية أن التماس البركة من النبي صلى الله عليه وسلم خاص به لا يقاس عليه غيره ، لما جعل الله في جسده من البركة ، بخلاف غيره فلا يجوز التماس البركة منه سدا للدرجة الصرك وناسيا بالصعابة فانهم لم يفعلوا ذلك مع غيره ، وهم أعلم الناس بالسنة وأسبغهم إلى كل خير رضي الله عنهم . والله أعلم

يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة . وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لأن ابراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الاصم قالان وجوبها نسخ ، واستدل لها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة المطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم بأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، وتعتب بأن في إسناده راويا مجهولا ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وأولوا قوله « فرض » في الحديث بمعنى قدر ، قال ابن دقيق العيد : هو أصله في اللغة ، لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالحل عليه أولى انتهى . وبؤده تسميتها زكاة ، وقوله في الحديث « على كل حر وعبد » ، والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخلها في عموم قوله تعالى (« وآتوا الزكاة ») فيبين ﷺ تفاصيل ذلك ومن جعلها زكاة الفطر ، وقال الله تعالى (« قد أفصح من تركي ») وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر ، وثبت في الصحيحين اثبات حقيقة الفلاح من اقتصر على الواجبات ، قيل وفيه نظر لأن في الآية (« وذكر اسم ربه فصل ») فيلزم وجوب صلاة العيد ، ويحاج بأنه خرج بدليل عموم « من خمس لا يبدل القول لدى » . قوله (« حدثنا محمد بن جهم ») بالجزم والضاد المعجمة وزن جعفر ، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن القزع . قوله (« زكاة الفطر ») زاد مسلم من رواية مالك عن نافع « من رمضان » ، واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان ، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلا للصوم ، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر ، والأول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك ، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك ، وبقوله في حديث الباب « وأمر بها ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة » قال المازدي : قيل إن الخلاف ينبنى على أن قوله « الفطر من رمضان » الفطر المتأخر في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب ، أو الفطر الطارئ بعد فيكون بطولوع الفجر . وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي إضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان ، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر ، وسيأتي شيء من ذلك في « باب الصدقة قبل العيد » . قوله (« صاعا من تمر أو صاعا من شعير ») انتصب « صاعا » على التمييز أو أنه مفعول ثان ، ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاختصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه السلت والزيب ، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة : نوع من الشعير ، وأما الزيبي فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التبيين على عبد العزيز فيه بالوهم ، وسنذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد . قوله (« على العبد والحر ») ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب لها كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعا « ليس في العيد صدقة إلا صدقة الفطر » أخرجه مسلم ، وفي رواية له « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد تقدم من عند البخاري قريبا بغير الاستثناء . ومقتضاه أنها على السيد ، وهل يجب عليه إيساء

أو يجب على العبد ثم يتحملها السيد ؟ وجهان للشافعية ، والى الثانى نحو البخارى كما سيأتى فى الترجمة التى تلى هذه .
قوله (والذكر والاثنى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثورى وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعى والليث وأحمد وإسحق يجب على زوجها الحاقا بالنفقة ، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعى بما رواه من طريق محمد بن على الباقر مرسلنا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه ، عن تمون ، وأخرجه البيهقى من هذا الوجه فزاد فى إسناده ذكر على وهو منقطع أيضا ، وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف أيضا . **قوله** (والصغير والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير ، سكن المخطأ عنه ولله فوجوبها على هذا فى مال الصغير والا فعلى من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور ، وقال محمد بن الحسن : هى على الأب مطلقا فإن لم يكن له أب فلا شئ عليه ، وعن سميد بن المسيب والحسن البصرى لا يجب إلا على من صام . واستدل لما بحديث ابن عباس مرفوعا « صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث » ، أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها يجب على من لم يذنب كتحقيق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا يجب على الجنين قال : وكان أحمد يستحب ولا يوجبها ، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قال ابن حزم سكن قيده بمائة وعشرين يوما من يوم حل أمه به . وتعقب بأن الحل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيرا لغة ولا عرفا ، واستدل بقوله فى حديث ابن عباس « طهرة للصائم » على أنها يجب على الفقير كما يجب على الغنى ، وقد ورد ذلك صريحا فى حديث أبي هريرة عند أحمد وفى حديث ثعلبة بن أبي صغير عند الدارقطنى . وعن الحنفية لا يجب إلا على من ملك نصابا ، ومقتضاه أنها لا يجب على الفقير على قاعدتهم فى الفرق بين الغنى والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، واشترط الشافعى ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلا عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . وقال ابن بزررة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية . **قوله** (من المسلمين) فيه رد على من زعم أن مالكا تفرد بها وسيأتى بسط ذلك فى الأبواب التى بعده . **قوله** (وأمر بها الخ) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك ، وحمله ابن حزم على التحريم ، وسيأتى البحث فى ذلك بعد أبواب

٧١ - باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

١٥٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول

الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حرٍ أو عبد ذكرٍ أو أنثى من المسلمين »

قوله (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) ظاهره أنه يرى أنها يجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها يجب عليه وإن كان الذى يخرجها غيره . **قوله** (من المسلمين) قال ابن عبد البر : لم تختلف الرواة عن مالك فى هذه الزيادة ، إلا أن قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها ، وأطلق أبو قلابة الرقاشى ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر

ابن نافع المذكورة في الباب الذي قبله ، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ، وقال أبو عوانة في صحيحه : لم يقل فيه « من المسلمين » غير مالك والضحاك ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضا ، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع : رواه عبد الله العمري عن نافع فقال « على كل مسلم » ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه « من المسلمين » ، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه « من المسلمين » انتهى . وقد أخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة ، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري ، وقال الترمذي في « الجامع » بعد رواية مالك : رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وقال في « العلل » التي في آخر الجامع : روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على تحفظه انتهى . وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى ، ولكن لا يدري من عني بذلك . وقال النووي في شرح مسلم : رواه ثقتان غير مالك عمر بن نافع والضحاك انتهى . وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرها منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني والحاكم وبنون بن يزيد عند الطحاوي والمعل بن اسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرد بها عن عبيد الله بن عمر ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته حل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله ، وقد اختلف فيه على أيوب أيضا كما اختلف على عبيد الله بن عمر : فذكر ابن عبد البر أن أحد بن خالد ذكر عن بعض شيوخه عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر فيه « من المسلمين » قال ابن عبد البر : وهو خطأ والمحفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبيد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضا « من المسلمين » . وذكر شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه تبعا لمغلطاي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عقبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة ، وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة . وفي الجلة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك ، لأنه لم يتفق على أيوب وعبيد الله في زيادتها ، وليس في الباقيين مثل يونس ، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال . واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه ، وهل يخرجها عن غيره كمتولته المسلمة مثلا ؟ نقل ابن المنذر فيه الإجماع على عدم الوجوب ، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ قال الجمهور : لا ، خلافا لطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحق ، واستدلوا بعموم قوله « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وقد تقدم . وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام ، فعموم قوله « في عبده » مخصوص بقوله « من المسلمين » ، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للخارجين لا للداخلين عنهم ، وظاهر الحديث يأباه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما ممن يخرج عنه ، فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالخارجين ، وبؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ « على كل نفس من المسلمين حر أو عبد » الحديث وقال القرطبي : ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها

عن نفسه عن يخرجها عن غيره بل شمل الجميع . ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه : عن كل صغير وكبير ، لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير وولاه والعبد وسيدته والمرأة وزوجها . وقال الطيبي : قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه ، وتزيلها على الممانى المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستدجاب لا للتخصيص ، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين ، وأما كونها قيم وجبت وعلى من وجبت ؟ فيعلم من أصوص أخرى انتهى . ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحق : حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرهم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق ، قال : وابن عمر راوى الحديث ، وقد كان يخرج عن عبده الكافر ، وهو أعرف بمراد الحديث . وتعقب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه ، واستدل بمعوم قوله من المسلمين على تناولها لاهل البادية خلافا للزهري وربيعة واليث في قولهم إن زكاة الفطر تختص بالحااضرة ، وسنذكر بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر ان شاء الله تعالى

٧٢ - باب صاع من شعير

١٥٠٥ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ »

[الحديث ١٥٠٥ - أطرافه في : ١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠]

قوله (باب صدقة الفطر صاع من شعير) أورد فيه حديث أبي سعيد مختصرا من رواية سفيان وهو الثوري ، وسيأتي بعد ما بين من وجه آخر عنه تاما ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تاما وقوله فيه « كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ » اللام للمهد عن صدقة الفطر

٧٣ - باب صدقة الفطر صاعا من طعام

١٥٠٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعيد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول « كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ »

قوله (باب صدقة الفطر صاع من طعام) في رواية غير أبي ذر د صاعا ، بالنصب ، ووجه الرفع ظاهر على أنه الخبر ، وأما النصب فبتقدير فعل الإخراج ، أي باب إخراج صدقة الفطر صاعا من طعام ، أو على أنه خبر كان الذي حذف أو ذكر على سبيل الحكاية بما في لفظ الحديث . **قوله** (صاعا من طعام أو صاعا من شعير) ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكره ، وسيأتي البحث فيه بعد باب

٧٤ - باب صدقة الفطر صاعا من تمر

١٥٠٧ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله قال « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ

صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير . قال عبدُ الله رضى اللهُ عنه : لجعلِ الناسُ عدْلَةً مُدَيْنٍ من حنطة ۝

قوله (باب صدقة الفطر صاعاً من تمر) كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة . قوله (حدثنا الليث عن نافع) لم أره إلا بالنعنة . وسامع الليث من نافع صحيح ، ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه ، من المسلمين ، كما تقدم ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها ، وقد وقع عند الاستماع على من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع في أول هذا الحديث ، وإن ابن عمر كان يقول : لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه ، إن رسول الله ﷺ أمر بصدقة الفطر ، الحديث . قوله (أمر) استدل به على الوجوب ، وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقدار لا بأصل الإخراج . قوله (قال عبد الله لجعل الناس عدله) بكسر المهملة أى نظيره ، وقد تقدم القول على هذه المادة في باب الصدقة من كتب طيب ، . قوله (مدين من حنطة) أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله ، الناس ، الى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه ، صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر ، قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير ، وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفيان ، وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتى بعده وهو أصرح منه . وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع قال فيه ، فلما كان عمر كثرت الحنطة ، فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم وأوضح الرد عليه . وقال ابن عبد البر : قول ابن عينة عندي أولى . وزعم الطحاوى أن الذى عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار ابن تميم أن عمر قال له ، إنى أحلف لا أعطى قوماً ثم يبدو لى فأفعل ، فإذا رأيتنى فعلت ذلك فأطعم عني عشرة صاعين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، ومن طريق أبي الأشعث قال : خطبنا عثمان فقال ، أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة ، وسيأتى بقية السلام على ذلك في الباب الذى بعده

٧٥ - باب صاع من زبيب

١٥٠٨ - حدثنا عبدُ الله بنُ مُنير سمعَ يزيدَ المدنى حدثنا سفيانُ عن زيد بنِ أسلمَ قال حدثني عياضُ ابنُ هبَدٍ الله بنُ أبي سرحٍ عن أبي سعيدٍ الخدرى رضى اللهُ عنه قال « كُنَّا نعطُها في زمانِ النبي ﷺ صاعاً من طماير أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من زبيبٍ ، فإما جاء معاويةُ وجاءتِ السمراءُ قال : أرى مُدّاً من هذا بَعْدِلُ مُدَيْنٍ ۝

قوله (باب صاع من زبيب) أى إجزائه ، وكان البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الاشارة الى ترجيح التخيير في هذه الأنواع ، إلا أنه لم يذكر الألفظ وهو ثابت في حديث أبي سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرجها كان قوته إذ ذاك أو لم يقدر على غيره ، وظاهر الحديث بخلافه ، وعند الشافعية فيه خلاف ، وزعم الماوردى أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يجرى عنهم

بلا خلاف ، وتعمبه التورى في شرح المذهب ، وقال : قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن أبي سعيد) تقدم في رواية مالك بلفظ : أنه سمع أبا سعيد . . قوله (كنا نطعمها) أى زكاة الفطر . قوله (في زمان النبي ﷺ) هذا حكمه الرفع لإضافته الى زمنه ﷺ ففيه إشمار باطلاعه ﷺ على ذلك وتقريره له ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقبضها وتفرقتها . قوله (صاعا من طعام أو صاعا من تمر) هذا يقتضى المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال : ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف د أو ، الفاصلة ، وقال هو وغيره : وقد كانت لفظه د الطعام ، تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى إذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الاطلاق أقرب انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد د صاعا من طعام ، حجة لمن قال صاعا من حنطة ، وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم فسر ، ثم أورد طريق حفص ابن ميسرة المذكورة في الباب الذى يلى هذا وهى ظاهرة فيما قال ولفظه د كنا نخرج صاعا من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر ، وأخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه د ولا يخرج غيره ، قال وفي قوله د فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا ، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً انتهى كلامه . وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عث بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال قال أ . سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال د لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ، فقال له رجل من القوم : أو مدين من قح ، فقال : لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أعمل بها ، قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري من الوهم ، وقوله د فقال رجل الخ ، دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعا لما كان الرجل يقول له : أو مدين من قح ، وقد أشار أبو داود الى رواية ابن إسحق هذه وقال : ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ ، وذكر أن معاوية بن هشام روى في هذا الحديث عن سفيان د نصف صاع من بر ، وهو وهم وإن ابن عيينة حدث به عن ابن مجلان عن عياض فزاد فيه د أو صاعا من دقيق ، وأنهم أنكروا عليه فكره ، قال أبو داود : وذكر الدقيق وهم من ابن عيينة . وأخرج ابن خزيمة أيضا من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال د لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة ، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد د كنا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من شعير ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة . وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهى قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقى من طريق ابن مجلان عن عياض في حديث أبي سعيد د صاعا من تمر ، صاعا من سلت أو ذرة ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله د صاعا من شعير الخ ، بعد قوله

د صاعا من طعام ، من باب عطف الخاص على العام ، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف ، وليس الأمر هنا كذلك . وقال ابن المنذر أيضا : لا نعلم في القمح خبرا ثابتا عن النبي ﷺ يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثاهم . ثم اسند عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطرة نصف صاع من قمح انتهى . وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية ، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر ، فلا إجماع في المسألة خلافا للطحاوي . وكان الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد إخراج هذا المقدار من أي جنس كان ، فلا فرق بين الحنطة وغيرها . هذه حجة الشافعي ومن تبعه ، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناء منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية ، وكانت الحنطة اذ ذاك غالبية الثمن ، لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضب ، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من حنطة ، ويدل على أنهم لحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطر ، أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر ، إلى أن قال : أو نصف صاع من بر . قال : فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال : اجعلوها صاعا من كل ، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي . ومن عجيب تأويله قوله : إن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة ، وإن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعا أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعا ، وأن قوله في حديث ابن عمر : لجعل الناس عدله مدين من حنطة ، أن المراد بالناس الصحابة ، فيكون إجماعا . وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود : فأخذ التمر بذلك ، وأما قول الطحاوي : إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعا فلا يخفى تكلفه . وافقه أعلم . قوله (فلما جاء معاوية) زاد مسلم في روايته : فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فحكم الناس على المنبر ، وزاد ابن خزيمة : وهو يومئذ خليفة . قوله (وجاءت السمراء) أي القمح الشامى . قوله (يعدل مدين) في رواية مسلم : أدى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ، وزاد قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه أبدا ما عشت ، وله من طريق ابن عجلان عن عياض : فأنكر ذلك أبو سعيد وقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ ، ولابن داود من هذا الوجه : لا أخرج أبدا إلا صاعا ، وللدارقطني وابن خزيمة والحاكم : فقال له رجل : مدين من قمح ، فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها ، وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها . ولابن خزيمة : وكان ذلك أول ما ذكر الناس المدين ، وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطلع على ذلك من قصتهما ، قال النووي : تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة ، وفيه نظر ، لأنه فعل مجازي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ، من هو أطول صحة منه وأعلم بحال النبي ﷺ ، وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ . وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالأنار وترك الصدول إلى الاجتهاد مع وجود النص ، وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص قلبد الاعتبار

٧٦ - باب الصدقة قبل العيد

١٥٠٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** حفص بن **ميسرة** **حدثنا** موسى بن **عقبة** عن **نافع** عن **ابن عمر** **رضي الله** عنها « أن النبي **ﷺ** أمر بـ زكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة »

١٥١٠ - **حدثنا** حماد بن **فضالة** **حدثنا** أبو **عمر** عن **زيد** عن **عياض** بن **عبد الله** بن **سعيد** عن **أبي سعيد** **الخدري** **رضي الله** عنه قال « كنّا نخرج في عهد رسول الله **ﷺ** يوم الفطر صاعاً من طعام - قال أبو **سعيد** - وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر »

قوله (باب الصدقة قبل العيد) قال ابن **التين** : أي قبل خروج الناس إلى صلاة العيد ، وبعد صلاة الفجر . وقال ابن **عينة** في تفسيره : عن **عمرو بن دينار** عن **عكرمة** قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، فإن الله يقول (قد أفلق من ترك ذكر اسم ربه فعلى) . ولأن خزيمة من طرق كثير بن **عبد الله** عن أبيه عن جده (١) ، أن رسول الله **ﷺ** سئل عن هذه الآية فقال : نزلت في زكاة الفطر ، ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن **عمر** ، وقد تقدم مطولاً في الباب الأول . وحديث **أبي سعيد** وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . وقوله في الاسناد **حدثنا أبو عمر** ، هو **حنص بن ميسرة** ، و**زيد** هو ابن **أسلم** . ودل حديث ابن **عمر** على أن المراد بقوله « يوم الفطر » أي أوله ، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد . وحمل الشافعي التقييد بقيل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع الأهار ، وقد رواه أبو **معشر** عن **نافع** عن ابن **عمر** لفظ « كان يأمرنا أن نفرجها قبل أن نصلي ، فإذا أفصر قمه بينهم وقال : أغنؤم عن الطلب » أخرجه **سعيد بن منصور** ، ولكن أبو **معشر** ضعيف . و**وم** ابن **العربي** في عزو هذه الزيادة لمسلم ، وسيأتي بقرينة حكم هذه المسألة في الباب الذي يليه

٧٧ - باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

وقال **الزهري** في الملوكن للتجارة : **بُرْكِي** في التجارة ، و**بُرْكِي** في الفطر

١٥١١ - **حدثنا** أبو **النعمان** **حدثنا** حماد بن **زيد** **حدثنا** **أبو** **نافع** عن **ابن عمر** **رضي الله** عنها قال « **فَرَضَ** النبي **ﷺ** صدقة الفطر - أو قال : رمضان - على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، فذلك الناس به نصف صاع من بُرٍّ ، فكان ابن **عمر** **رضي الله** عنها يعطى التمر ، فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً ، فكان ابن **عمر** يعطى عن الصغير والكبير حتى إن كان يعطى عن بئى . وكان ابن **عمر** **رضي الله** عنها يعطى الذين يقبلونها . وكانوا يعطون قبل الفطر يوماً أو يومين »

قوله (باب صدقة الفطر على الحر والمملوك) قيل : هذه الترجمة تكرر لما تقدم من قوله « باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين » وأجاب ابن **رشيد** باحتمالين : أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله

(١) هذا الحديث ضمن الاسناد ، لأن كثيراً ما صيغ جداً عند أهل الحديث

« والمملوك ، لمفهوم قوله » من المسلمين ، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس ، وعلى كل تقدير فبستوى ذلك مسلمهم وكافرهم . وقال الزين بن المنير : غرضه من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر ، ولهذا قيدها بقوله « من المسلمين » ، وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها . قوله (وقال الزهري الخ) وصله ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده ، وذكر بعضه أبو عبيد في « كتاب الأموال » قال « حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : ليس على المملوك زكاة ولا يزكى عنه سيده إلا زكاة الفطر » وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور ، وقال النخعي والثوري والخنفية : لا يزوم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فهم الزكاة ، ولا تجب في مال واحد زكائتان . قوله (فسكان ابن عمر يعطى التمر) في رواية مالك في الموطأ عن نافع « كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر ، إلا مرة واحدة فانه أخرج شعيرا » ، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاما واحدا » . قوله (فأعوز) بالمهمة والزأى أى احتاج ، يقال أعوزني الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه . وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ، وقد روى جعفر الغرياني من طريق أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : قد أوسع الله ، والبر أفضل من التمر ، أفلا تعطى البر ؟ قال : لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي » ويستتبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يفتات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم . قوله (حتى إن كان يعطى عن بئى) زاد في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : يعنى بئى نافع » قال الكرماني : روى بفتح أن وكسرها ، وشرط المفترحة قد وشرط المسكورة اللام فاما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرية وكان زائدة . وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة ، وجه الدلالة منه أن ابن عمر راوى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره ، وأولاد نافع إن كان رزقهم وهو بعد في الرق فلا إشكال ، وإن كان رزقهم بعد أن اعتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع ، أو كان يرى وجوبها على جميع من يمونه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه . وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع « أن ابن عمر كان يؤدى زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه ، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير ، وعن رقيت امرأته ، وكان له مكاتب فسكان لا يؤدى عنه ، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق » وهذا بقوى بحث ابن رشيد المتقدم ، وقد حمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعا . قوله (وكان ابن عمر يعطيا للذين يقبلونما) أى الذى ينصبه الإمام لقبضها ، وبه جزم ابن بطال . وقال ابن التيمي : معناه من قال أنا فقير . والاول أظهر . ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الأريب « قال أبو عبد الله هو المصنف : كانوا يعطون للجمع لا للفقراء » . وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « قلت متى كان ابن عمر يعطى ؟ قال : إذا قعد العامل . قلت متى يقعد العامل ؟ قال قبل الفطر بيوم أو يومين » . وذلك في الموطأ ، عن نافع « أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة » وأخرجه الشافعي عنه وقال : هذا حسن ، وأنا أستحبه - يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر - انتهى . ويدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخارى في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال « وكفى رسول الله

ﷺ يحفظ زكاة رمضان ، الحديث . وفيه أنه أمدك الشيطان ثلاث أيام وهو يأخذ من التمر ، فدل على أنهم كانوا يعجلونها . وعكسه الجوزي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للامرين

٧٨ - باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

١٥١٢ - **مَدَنِي** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

« فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفَطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ »

قوله (باب صدقة الفطر على الصغير والكبير) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى عن نافع عنه ، وقد تقدم الكلام عليه

(خاتمة) : اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنتين وسبعين حديثاً ، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثاً ، والبقية متابعة ومعاقفة ، المكرر منها فيه وفيها معنى مائة حديث سواء . والخالص اثنان وسبعون حديثاً ، واقفه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثاً وهي حديث أبي ذر مع عثمان ومعاوية ، وحديث ابن عمر في ذم الذي يكثر . وحديث أبي هريرة ولا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، وحديث عدى ابن حاتم جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة ، وحديث عائشة : أينما أسرع لحوقاً بك ، وحديث معن بن يزيد في الصدقة على الولد ، وحديث أبي بكر الصديق في إثارة بماله ، وحديث أبي هريرة : خير الصدقة عن ظهر غنى ، وحديث أنس عن أبي بكر في الزكاة ، وحديث ابن عمر : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وحديث أبي سعيد في قصة زينب امرأة ابن مسعود ، وحديث أبي لاس في ركوب إبل الصدقة ، وحديث الزبير : لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب ، وحديث سهل بن سعد : أحد جبل يحبنا ونحبه ، وحديث ابن عمر : فيما سقت السماء العشر ، وحديث الفضل بن عباس في الصلاة في الكعبة ، وحديث أبي هريرة في قصة الرجل من بني إسرائيل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً منها أثر عمر في قوله للحكيم بن حزام لما أبى أن يأخذ حقه من الفى . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - كتاب الحج

١ - باب وجوب الحج وفضله . وقول الله [٩٧ آل عمران] .

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ فَتَىٰ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾

١٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَدَمِهِ ، فَجَسَلَتْ الْفَضْلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَمْ ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ »

[الحديث ١٥١٣ - أطرافه في : ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٢٢٨]

قوله (باب وجوب الحج وفضله ، وقول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ فَتَىٰ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾) كذا لا يبي ذر ، وسقط لغيره البسملة وباب ، ولبعضهم قوله « وقول الله ، وفي رواية الاصيل وكتاب المماسك ، . وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة . ورتبه على مقاصد متناسبة : فبدأ بما يتعلق بالموافيق ، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج ، ثم بأحكام العمرة ، ثم بمحرمات الإحرام ، ثم بفضل المدينة . ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن . وأصل الحج في اللغة القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان ، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة . وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعادى كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . وفي وقت ابتداء فرضه فقيل : قبل الهجرة وهو شاذ . وقيل بعدها . ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا يثبت على أن المراد بالانتهاء ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة وهشام وروى إبراهيم النخعي بلفظ « وأقيموا » أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضحان ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتى مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتى في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الجمعية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر

به بحيث ان العاجز عن الحركة اليه يلزمه أن يستنذب غيره ولا يعذر بترك ذلك ، وسيأتي الكلام على حديث الجمعية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية . وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اختصت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست بمحلة فلا تقتصر الى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدنه ، وسيأتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى . (تقسيم) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأني به أو لا ، الثاني العبد وغير المكلف . والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا . الثاني غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثاني الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الاسلام

٢ - باب قول الله تعالى [٢٧ الحج] :

﴿ يَا تَوْكَّ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ . لحاجا : الطرقي الواسعة
١٥١٤ - حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ يركب راحته بذي الحليفة ثم يهبط حتى تستوي به قائمة »

١٥١٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا الوليد حدثنا الأوزاعي سمع عطاء يحدث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن إلهال رسول الله ﷺ من ذي الحليفة حين استوت به راحلته » . رواه أنس وابن عباس رضي الله عنهما

قوله (باب قول الله تعالى يا توك رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطاً للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع مالمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر ، وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال مجاهد كانوا لا يركبون فانزل الله (يا توك رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ) فأمرهم بالزاد ورخص لهم في الزكوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس ، ما فاتني شيء أشد على أن لا أكون حججت ماشيا لأن الله يقول (يا توك رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ) فبدأ بالرجال قبل الركبان . قوله (لحاجا الطرق الواسعة) قال يحيى الفراء في الدمان ، في سورة نوح : قوله لحاجا واحدها فج وهي الطرق الواسعة . واعترضه الاسماعيل فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق لحا ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة . وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب المحكم ، أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (لحاجا) يقول طرقا مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقا وأعلاما .

وقال أبو عبيدة في الجواز : فج عميق أى بعيد القمر ، وهذا تفسير العميق يقال بئر عميقة القمر أى بعيدة القمر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إهلاك رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتى الكلام عليه بعد أبواب ، وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقدمه في الذكر على الراكب فبين أنه لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث للآية أن ذا الحليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الاسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى . قوله (رواه أنس وابن عباس) أى إهلاكه بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتى حديث أنس موصولاً في باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، وحديث ابن عباس قبله في باب ما بلبس الحرم من الثياب ، في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعله النبي ﷺ ولكنّه أعون على الدماء والابتهال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسحق بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فالله أعلم . (تنبيه) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو علي الشوبى وأمله الباقون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع هملاً الأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازى وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

٣ - باب الحج على الرجل

١٥١٦ - وقال أبان حدثنا مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي ﷺ بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التمتع ، وسمحا على قتب »
وقال عمر رضى الله عنه : شدوا الرجال في الحج ، فإنه أخذ الجهادين

١٥١٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عزة بن ثابت عن ثمامة بن عبد الله بن أنس قال « حج أنس على رجل ، ولم يكن شعيحاً ، وحدث أن رسول الله ﷺ حج على رجل وكانت زاملته »

١٥١٨ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا أيمن بن نابل حدثنا القاسم بن محمد « عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله اعتمرتم ولم اعتمر . فقال : يا عبد الرحمن ، اذهب بأخيك فأعمرها من التمتع . فأحقبها على ناقة ، فاعتمرتم »

قوله (باب الحج على الرجل) بفتح الراء وسكون المهملة وهو الليمير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التقصير أفضل من الترفة . قوله (وقال أبان) هو ابن يزيد العطار ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق وسمها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمعتها بعلو في فوائد أبي العباس بن تيجي ، ولم يخرج البخاري لمالك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد

المعلق والغرض منه قوله فيه ، وحملها على قتب ، وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رجل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ ، فأحتمها ، أى أردفها على الحقيقة وهى الزنار الذى يجعل في مؤخر القتب . فقوله في رواية أبان ، على قتب ، أى حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب . فأن القصة واحدة . وسيأتى بسط القول في اعتبار عائشة من التنعيم في أبواب العمرة . قوله (وقال عمر شدوا الرحال في الحج فإنه أحد الجهادين) - وله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم التيمي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهملة أنه سمع عمر يقول وهو يحطّب ، إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين ، ومعناه إذا فرغتم من الغزو فخرجوا واعتصموا . وتسمية الحج جهادا إما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتى في ثاني أحاديث الباب الذى بعده ما يؤيده . قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر هو المقدسي) كذا وقع في رواية أبي ذر ، ولغيره ، وقال محمد بن أبي بكر ، وقد وصله الإسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد بن أبي بكر به وهوورة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء تأنيث عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى (ويعزروه) ، ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون . وقد أنكره على بن المديني لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم . قوله (وكانت زاملته) أى الراحلة التى ركها ، وهى وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل ، والزاملة البعير الذى يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الخمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هى الراحلة والزاملة . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال : كان الناس يخرجون وتحتهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفان ، وقوله فيه . ولم يكن شجيحا ، إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعا واتباعا لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله ، على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم - ثم قال : اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة . . . قوله (حدثنا عمرو) هو ابن على الفلاس ، وأبو عاصم هو النبيل شيخ البخارى ، وروى عنه هنا بواسطة . ونابل والد أيمن بنون وموحدة . قوله (فأحتمها على ناقة) في رواية الكشميني ناقتة ، وسيأتى الكلام عليه

٤ - باب فضل الحج المبرور

١٥١٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « سئل النبي ﷺ : أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : جهاد في سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور »

١٥٢٠ - حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا خالد أخبرنا حبيب بن أبي عروة عن عائشة بنت طلحة « عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، ولكن أفضل الجهاد حج مبرور »

[الحديث رقم ١٥٢٠ - أطرافه في : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦]

١٥٢١ - **حدثنا آدم** حدثنا شعبة حدثنا **سليمان بن أبي الحكم** قال سمعت **أبا حازم** قال سمعت **أبا هريرة** رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه »

[الحديث رقم ١٥٢١ طرفاه في : ١٨٦٩ ، ١٨٢٠]

قوله (باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذي لا يخاطله شيء من الائم ، ورجحه النوري ، وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى ، وهي أنه الحج الذي وقبت أحكامه ووقع موقعها لم يطلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم . وقد تقدم في ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول في باب من قال إن الإيمان هو العمل ، من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيراً عما كان عرف أنه مبرور . ولاحد والحاكم من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، وفي إسناده ضعف ، فلز ثبت لسان هو المتعين دون غيره . الحديث الثاني : **قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بالتحثانية والشين المعجمة بصري وليس اخا لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي . **قوله** (نرى الجهاد أفضل العمل) وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ « فاني لا أرى علا في القرآن أفضل من الجهاد » . **قوله** (لكن أفضل الجهاد) يختلف في ضبط « لكن » ، فالكثير يضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القاسبي : وهو الذي تميل إليه نفسى .. وفي رواية الحموي لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهادا لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام في أواخر كتاب الحج في « باب حج النساء » ، إن شاء الله تعالى . والاحتجاج اليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث : **قوله** (سمعت أبا حازم) هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبي هريرة ، وسيدار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمله وتشديد التحثانية . **قوله** (من حج لله) في رواية منصور عن أبي حازم الآتية قبيل جزاء الصيد « من حج هذا البيت » ولمسلم من طريق جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ « من حج أو اعتمر ، لكن في الإسناد الى الأعمش ضعف . **قوله** (فلم يرفث) الرفث الجماع ، ويطلق على التبريض به وعلى الفحش في القول ، وقال الأزهري : الرفث اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء . وقال عياض : هذا من قول الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) والجمهور على أن المراد به في الآية الجماع انتهى . والذي يظهر أن المراد به في الحديث ما هو أعم من ذلك ، واليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله في الصيام « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » . (فائدة) : فاه الرفث مثلثة في الماضى والمضارع والأفصح الفتح في الماضى والضم في المستقبل والله أعلم . **قوله** (ولم يفسق) أى لم يأت بسبئة ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في أئمتناهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثر استعماله في القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطبة إذا خرجت فسمي الخارج عن الطاعة فاسقا . **قوله** (رجع كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب ،

وظاهره غفران الصفائر والكباثر والتبغات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري ، قال الطبري : النساء في قوله « فلم يرث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجوع أى صار ، والجار والمجرور خبر له . ويجوز أن يكون حالا أى صار مشابها لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولده أمه أ ه . وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة « رجع كميته يوم ولده أمه » . وذكر لنا بعض الناس أن الطبري أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدال كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، وبمحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضا فان الفاحش منها داخل في عموم الرقت والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا

٥ - باب فرض موافقة الحج والعمرة

١٥٢٢ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير بن زهير قال « **حدثني** زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في منزله - وله فسطاط ومردق - فسالته : من أين يجوز أن اعتير ؟ قال : فرضه رسول الله ﷺ لأهل نجد قرنا ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة »

قوله (باب فرض موافقة الحج والعمرة) الواقيت جمع ميقات كواعيد وميعاد ، ومعنى فرض ، قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يميز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ما سيأتى بعد قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » ، وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن إسحق ودادود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني واجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية الى ترجيح التقدم ، وقال مالك يكره ، وسيأتى شئ من ذلك في ترجمة الحج أشهر معلومات ، في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » . **قوله** (**حدثنا** زهير) هو ابن ميمونة الجمي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبير بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئا . **قوله** (وله فسطاط وسرادق) الفسطاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يقال لما ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضا بما يغطى به محن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشئ فهو سرادق ومنه (أحاط بهم سرادقها) . **قوله** (فسالته) فيه التثنية لانه قال أولا إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فساله ، لكن وقع عند الإسماعيلي قال فدخلت عليه فسالته . **قوله** (فرضها) أى قدرها وعينها ، وبمحتمل أن يكون المراد أوجها وبه يتم مراد المصنف ، ويؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » ، وسيأتى الكلام على الحديث بعد باب

٦ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة] : ﴿ وَتَزَوَّدُوا ، فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾

١٥٢٣ - **حدثنا** يحيى بن بشر **حدثنا** شبابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن جكرمة عن ابن عباس

رضى الله عنها قال : كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ، ويقولون : نحن التواكؤن ، فاذا قدموا مكة سألوا الناس . فأنزل الله تعالى ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ رَوَاهُ ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا

قوله (باب قول الله تعالى : وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان : لما نزلت قام رجل فقال : يا رسول الله ما نجد زادًا ، فقال : تزود ما تكف به وجهك عن الناس ، وخير ما تزودتم التقوى ، أخرجه ابن أبي حاتم . **قوله** (حدثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة والمعجمة وهو البليخي ، ولم يخرج للجري الذي أخرجه له مسلم وهو من طبقته ، وجعلهما ابن طاهر وأبو علي الجياني رجلا واحدا والصواب التفرقة . **قوله** (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس : يقولون نخرج بيت الله أفلا يطعمنا ، . **قوله** (فاذا قدموا المدينة) في رواية الكشميني « مكة ، وهو أصوب ، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله المخزومي عن شبابة . **قوله** (رَوَاهُ ابن عيينة عن عمرو) عنه ، ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس ، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، . وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا ، قال ابن أبي حاتم : وهو أصح من رواية ورقاء . قلت : وقد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولا بذكر ابن عباس فيه ، لكن حكى الاستيعالي عن ابن صاعد أن سعيدا أحدهم به في كتاب المناسك موصولا ، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى . والمحفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس ، لكن لم ينفرد شبابة بوصله ، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورقاء موصولا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق ، قال المهلب : في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى ، ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس إلحافا فإن قوله ﴿ فإن خير الزاد التقوى ﴾ أي تزودوا واتقوا أذى الناس بسؤالكم إياهم والاثم في ذلك ، قال : وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء ، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئه الأسباب كما قال عليه السلام « اعقلها وتوكل »

٧ - باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

١٥٢٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال « إن النبي ﷺ **وَقَتَّ** لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم ، من هن لمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فليس حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة »

[الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في : ١٥٢٦ : ١٦٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٨٤٥]

قوله (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الاهلال ، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ، ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا ، قال ابن

الجزى : وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف . وقال أبو البقاء العكبري : هو مصدر بمعنى الإهلاك كالمدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج ، وأشار المصنف بالترجمة الى حديث ابن عمر فانه سيأتي بلفظ « مهمل » ، وأما حديث الباب فذكره بلفظ « وقت » ، أى حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا ، قال ابن الأثير : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال : وقت الشئ بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بقتة إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه فقليل للوضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين ، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقوله هنا « وقت » ، يحتمل أن يريد به التحديد أى حد هذه المواضع للأحرام ، ويحتمل أن يريد به تعليق الأحرام بوقت الوصول الى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقال عياض : وقت أى حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ انتهى . ويؤيده الرواية الماضية بلفظ « فرض » . **قوله** (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة) أى مدينته عليه الصلاة والسلام . **قوله** (ذا الحليفة) بالمهمله والفاء مصفرا مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل . وقال النووي : بينهما وبين المدينة ستة أميال ، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ . وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبها بئر يقال لها بئر علي . **قوله** (الجحفة) بضم الجيم وسكون المهملة ، وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة ، وفي قول النووي : شرح المذهب ، ثلاث مراحل نظر ، وسيأتي في حديث ابن عمر أنها مبيعة بوزن عاقمة وقيل بوزن لطيفة ، وسيت الجحفة لأن السيل أجحف بها ، قال ابن السكيت : كان الهاليت يسكنون يشرب ، فوقع بينهم وبين بني عييل - بفتح المهملة وكسرة الموحدة وهم إخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب فزلوا مبيعة فجاء سيل فاجتفهم أى استأصلهم فسميت الجحفة . ووقع في حديث عائشة عند النسائي « ولاهل الشام ومصر الجحفة » والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابغ بوزن فاعل براء وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحق فلا يزلها أحد إلا حم كاسيأتى في فضائل المدينة . **قوله** (ولاهل نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لشرة مواضع ، والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الاضافى هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضا بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغاطوه ، وبالغ النووي تحكى الاتفاق على تحطشته في ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفصح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الرويانى عن بعض قدماء النافعية أن المكان الذى يقال له قرن موضعان : أحدهما في هبوط وهو الذى يقال له قرن المنازل ، والآخر في صعود وهو الذى يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول . وفي « أخبار مكة » للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي ﷺ الطائف يدعوهم الى الإسلام وردم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية . ووقع في مرسل عطاء عند الشافعى « ولاهل نجد قرن » ، ولئن سلك نجدا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ، ووقع في عبارة

القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا « ولاهل نجد البين ونجد الحجاز قرن ، وهذا لا يوجد في شيء من طرق حديث ابن عباس ، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد فإن لأهل البين إذا قصدوا مكة طريقين : إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة فيمرون ببيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركون فيه إلا من أتى عليه من غيرهم . قوله (ولاهل البين يلد) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها ، وحكى ابن السيد فيه يرمم براء بن بدل اللامين . (تنبيه) : أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة . ميقات أهل المدينة ، فقيل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أى بمن له ميقات معين . قوله (هن لم) أى المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة . ووقع في رواية أخرى كما يأتي في « باب دخول مكة بغير إحرام ، بلفظ « هن لمن ، أى المواقيت للجماعات المذكورة أو لاهلن على حذف المضاف والأول هو الأصل ، ووقع في « باب مهل أهل البين ، بلفظ « هن لاهلن ، كما شرحته . وقوله « هن من ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة ، وقوله « ولن أتى عليهن ، أى على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، ويدخل في ذلك من دخل بلدا ذات ميقات ومن لم يدخل ، فالذى لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين ، والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فيقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصل ، فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وأطلق النوى الأنفاق ونفى الخلاف في شرحه لسم والمذهب في هذه المسألة لعله أراد في مذهب الشافعي وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلا إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام الى ميقاته الأصل وهو الجحفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، قال ابن دقيق العيد : قوله « ولاهل الشام الجحفة ، يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولن أتى عليهن من غير أهلن ، يشمل الشامي إذا مر بذى الحليفة وغيره ، فهنا عمرمان قد تعارضا انتهى ملخصا . ويحصل الانفكاك عنه بأن قوله « هن لمن ، مفسر لقوله مثلا وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فر على ميقاتهم ، ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم ، ويترجح بهذا قول الجمهور ويتفق التعارض . قوله (من أراد الحج والمعرة) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وسيأتي في ترجمة مفردة . قوله (ومن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة . قوله (فن حيث أنشأ) أى فيقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال : ميقات هؤلاء ميقات هؤلاء نفس مكة ، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أى الى جهة مكة كما تقدم ، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك لمجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تعهد له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميقات لقوله « فن حيث أنشأ » . قوله (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر . قوله (من مكة) أى لا يحتاجون الى الخروج الى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالآفاق الذى بين الميقات ومكة فانه يحرم من مكانه ولا يحتاج الى الرجوع الى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في

أفضل الأماكن التي يحرم منها كاسيأتي في ترجمة مفردة . وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتي بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإحلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تندرج في الحج فيما حمله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك ، وأما الأحرام فحله فيها مختلف ، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافدا عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ودرجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة لحصل المقصود بذلك أيضا . واختلف فيمن جاوز الميقات مريدا للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأتى ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فتركه الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتي بلفظ « يهل » وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل » ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة . وذهب عطاء والتخني إلى عدم الوجوب ، ومقابلته قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو وجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليا ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحد لا يسقط بشئ . (تنبيه) الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز

٨ - باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة

١٥٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله « وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلملم »

قوله (باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعيين ذلك ، وأيضا فلم ينقل عن أحد ممن حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذى الحليفة ، ولولا تعيين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجرا ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر . قوله (وبلغني الخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه ، وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم أفته هذه من النبي ﷺ » ، وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو الدمشقي عند أحمد وأبي داود والنسائي

٩ - باب مهل أهل الشام

١٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

«وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلَ الْبَيْنِ يَلَسَّمُ ، فَهِنْ لَهُنَّ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَدَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلَوْنَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحاد المذكور في الاسناد هو ابن زيد

١٠ - باب مهل أهل نجد

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حِفْظَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «وَقَتَ النَّبِيُّ ﷺ

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْبَةُ وَهِي الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ » قَالَ ابْنُ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْ - : وَمُهْلُ أَهْلِ الْبَيْنِ يَلَسَّمُ »

قوله (باب مهل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعلى شيخه في الاسناد الأول هو ابن المديني ، وأحد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه فربما

١١ - باب مهل من كان دون المواقيت

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلَ الْبَيْنِ يَلَسَّمُ ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا ، فَهِنْ لَهُنَّ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنْ أَهْلِهِ ، حَتَّى إِنْ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلَوْنَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل من كان دون المواقيت) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحاد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار

١٢ - باب مهل أهل البين

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُبَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلَ الْبَيْنِ يَلَسَّمُ ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلَسْلَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَهِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ

حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»

قوله (باب مهل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه . (تكميل) : حكى الأثر من أحد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت ؟ فقال : عام حج انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ «ان رجلا قام في المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ، ؟

٢٣ - باب ذات عرق لأهل العراق

١٥٣١ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن نمير **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنا وهو جوز عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرنا شق علينا . قال : فانظروا حلوها من طريقكم . فحد لهم ذات عرق »

قوله (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعلمها قاف ، سمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سبخة تنبت الطراف ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان وأربعون ميلا وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة . **قوله** (لما فتح هذان المصران) كذا للاكثر بضم «فتح» على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية الكشميني «لما فتح هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في «المستخرج» وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع «فتح» و«أتوا» ، وهو على إعمال الثاني واسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصران تثنية مصر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من تحصيل المسلمين . **قوله** (وهو جود) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل ، والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جائز . **قوله** (فانظروا حلوها) أي اعتبروا ما يقابل المقاتل من الأرض التي تسكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتا ، وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال «لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئا فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق» ، وروى أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه «قال ابن عمر فأمر الناس ذات عرق على قرن» ، وله عن سفیان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت «قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق ، وسيأتي في الاعتصام من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «لم يكن عراق يومئذ» ، ووقع في «غرائب مالك» ، للدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال «وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرنا» ، قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكا حماه من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والاسناد إليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحق بن راهوي في مسنده عنه وهو غريب جدا ، وحديث الباب يرد . وروى الشافعي من طريق طائوس قال «لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق» ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق ، وقال في «الام» : لم يثبت عن النبي ﷺ أنه حد ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس

منصوصاً ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » ، والنووي في « شرح مسلم » ، وكذا وقع في « المدونة » ، لما لك ، وصحح الخفيم والخنايلة وجمهور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » ، والنووي في « شرح المهذب » ، أنه منصوص ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ » ، فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ : « فقال سمعت أحسبه يريد النبي ﷺ » ، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، فلعل من قال إنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : روي في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً انتهى . لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر : هي غفلة ، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى . وهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ : « رجلان قال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نمل ؟ فأجاب : وكل جهة غيبتها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلون بخلاف المشرق والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الرجوب ، والعقيق ميقات الاستجاب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العقيق ميقات لبس العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لأهل البصرة ، وقع ذلك في حديث أناس عند الطبراني وإسناده ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حولت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطاً . وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري ، قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوبة ، وذلك أنها تحاذي ذا الخليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت الخمسة ، ولا شك أنها محيطة بالحرم ، فذو الخليفة شامية ويلزم بمانية فهي مقابله وإن كانت إحداها أقرب إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجحفة غربية فهي مقابله وإن كانت إحداها كذلك ، وذات عرق تحاذي قرناً ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتاً من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذي ميقاتاً هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافاً ، والفرض أن هذه الصورة لا تتحقق لما قلته إلا أن يكون قائلة فرضه فيمن لم يطلع على المحاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووي في « شرح المهذب » ، أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق ، وتعقب بأن عمر إنما حدها

لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هي حيث يحمل المحاذاة ، ففعل القائل بالمرحلتين أخذ بالآقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من هن بين الكعبة وبين من عن شألهما لأن المواقيت التي عن بينها أقرب من التي عن شألهما فيقدر اليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم . ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالعصري مثلا يمر بدور وهي تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة والله أعلم . (تنبيه) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق مائه في غوري تامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتي بيانه

١٤ - باب * ١٥٣٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ »

قوله (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله ، ومناسبتها لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة » وحكى القطب أنه في بعض النسخ قال : وسقط في نسخة سماعنا لفظ « باب » وفي شرح ابن بطلان « الصلاة بذى الحليفة » . قوله (أناخ) بالنون والحاء المعجمة أى أركب بعيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التي بذى الحليفة . وقوله « فصلى بها » يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفريضة ، وسيأتي من حديث أنس « أنه ﷺ صلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم إن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة بطن الوادى وبات حتى أصبح » ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهابا وإيابا والله أعلم

١٥ - باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة

١٥٣٣ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِيْطْنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبَحَ »

قوله (باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضا ودخل على طريق المرس بفتح الراء المثقلة وبالمهملتين وهو مكان معروف أيضا ، وكل من الشجرة والمرس على ستة أميال من المدينة لكن المرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك . قال ابن بطلان : كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطا ، وقد قال

مضمون : ان نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما كان اتفاقا حكاها اسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وبقية ، الصحيح أنه كان قصدا لثلا يدخل المدينة ليلا ، ويدل عليه قوله « وبات حتى يصبح » ، ولمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتى في الباب الذى بعده ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد ، وسيألفه هناك أبسط من هذا

١٦ - باب قول النبي ﷺ « العقيق وادى مبارك »

١٥٣٤ - **حدثنا** الميموني **حدثنا** الوليد **وبشر بن بكر** التميمي **قالا** **حدثنا** الأوزاعي **قال** **حدثنا** يحيى **قال** **حدثني** عكرمة **أنه** سمع **ابن عباس** رضى الله عنهما **يقول** **إنه** سمع **عمر** رضى الله عنه **يقول** « **سمعت** النبي ﷺ **يقول** **بإحدى** العقيق **يقول** : **أتاني** الليلة **أت من** ربي **فقال** : **صل في** هذا **الوادي** المبارك **وقل** : **عمرة في** حجة » [الحديث ١٥٣٤ - طرقه في : ٢٣٣٧ ، ٢٣٣٨]

١٥٣٥ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى بن عتبة **قال** **حدثني** سالم بن عبد الله **عن** أبيه **رضي** الله عنه « **عن** النبي ﷺ **أنه** رأى وهو في **معرس** بنى الحليفة **بطن** الوادي **قيل** له : **إنك** **ببطحاء** مباركة . **وقد** **أنفق** بنا **سالم** **يتوكل** بالمناخ الذي **كأن** عبد الله **يبيع** **يتمتع** **معرس** رسول الله ﷺ ، وهو أسفل من المسجد الذي **بطن** الوادي ، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك »

قوله (باب قول النبي ﷺ العقيق وادى مبارك) **أورد** فيه حديث عمر في ذلك ، وليس هو من قول النبي ﷺ ، وإنما حكاها عن الأبي الذي أنام . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا **تخيّموا** بالعقيق فانه مبارك ، فكأنه أشار الى هذا . وقوله « **تخيّموا** » بالحاء الممجمة والتحتانية أمر بالتخيّم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزي في الموضوعات ، عن حمزة الاصهاني أنه ذكر في كتاب التصحيف ، أن الرواية بالتحتمية تصحيف وأن الصواب بالمشاة الفوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع في حديث عمر **تخيّموا** بالعقيق فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة . **قوله** (أت من ربي) هو جبريل . **قوله** (فقال صل في هذا الوادي المبارك) يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن بكار في أخبار المدينة ، أن تسبعا لما رجع من المدينة انحدروا في مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسعى العقيق ، **قوله** (وقل عمرة في حجة) برفع عمرة الأكثر ونصبها لآبي ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلتها عمرة ، وهذا دال على أنه ﷺ كان قارنا ، وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أى أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزي لها طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه ﷺ لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة في الحج » ، قاله الطبري . واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت الحج » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة في حجة » ، بالتسكير يستدعى

الوحدة وهو إشارة الى الفعل الواقع من القرآن إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما يأتي في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » ، بوار العطف وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب . وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبتهن بها ليجتمع بهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم ، وليستدرك حاجته من نسبا مثلاً فيرجع إليها من قريب . **قوله** في حديث ابن عمر (انه أرى) بضم الهزعة أى في المنام ، وفي رواية كريمة « روى » بتقديم الراء أى رآه غيره . **قوله** (وهو معرس) في رواية الكشمشيني « في معرس » ، بالتسوين ، وقوله « بطن الوادي » ، تبين من حديث ابن عمر الذي قبله أنه وادى العقيق . **قوله** (وقد أناخ بنا سالم) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ؛ وقوله « يتوخى » ، بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » بضم الميم المركب . **قوله** (وهو أسفل) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذى كان هناك في ذلك الزمان . وقوله « بينه » ، أى بين المعرس ، وفي رواية الحموى « بينهم » ، أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق ، وعند أبي ذر « وسطاً من ذلك » ، بالنصب

١٧ - باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

١٥٣٦ - قال أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره « أن يعلى قال لعمر رضى الله عنه : أرنى النبي ﷺ حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي ﷺ بالجعرانة - ومعه نفر من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بممرة وهو متوضئ بيطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضى الله عنه الى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلم به - فأدخل رأسه ، فاذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يفيض ، ثم سري عنه فقال : أين الذى سأل عن الممرة ؟ فأثنى برجله فقال : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجبتك . قلت لعطاء : أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم »

[الحديث ١٥٣٦ - أخرجه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥]

قوله (باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوح من الطيب مركب فيه زعفران . **قوله** (قال أبو عاصم) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الاسماعيلى فقال : ذكره عن أبي عاصم بلا خبر ، وأبو نعيم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم ، ومحمد هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى ، ولم يقع في المتن ذكر الخلق وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » . **قوله** (أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهو أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذى روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر ، ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فان يكن صفوان حضر مراجعتهم وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتى في أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » ، فذكر الحديث . **قوله** (جاءه رجل) سيأتى بعد أبواب

بلفظ « جاء أعرابي ، ولم ألق على اسمه لكن ذكر ابن قتيون في « الذيل » عن « تفسير الطروشى » أن اسمه عطاء ابن منية ، قال ابن قتيون : ان ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فانه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحدا ، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب « الشفاء » للقاضى عياض عنه قال « أتيت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس حط حط وغشيى بقضيب بيده في بطنى فأوجعنى ، الحديث ، فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فانه صاحب ابن وهب انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانيا في الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أتيت النبي ﷺ » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك ، بل ان ثبت فهو آخر وافق اسمه اسمه واسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لانه انقلب على شيخنا وإنما الذى في « الشفاء » سواد بن عمرو وقيل سواده بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبغوى في « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوى من طريق أبى حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فأغسله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فان راوى هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفى ، وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوى في موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبى رباح أن رجلا يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن ينزعها ، قال قتادة قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشتمها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد . قوله (قد أظلم به) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كالأظلمة . ووقع عند الطبرانى في الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حينئذ قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ويستفاد منه أن المأمور به وهو الأتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع في العمرة . قوله (يفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى ينفخ ، والفظيط صوت النفس المتردد من النائم أو المغشى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه في تلك الحال أنه كان يحب لو رآه في حالة زول الوحى كما سيأتى في أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يثبت على النبي ﷺ . قوله (سرى) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئا بعد شئ . قوله (اغسل الطيب الذى بك) هو أعم من أن يكون بثوبه أو يدهنه ، وسيأتى البحث فيه . قوله (واضع في عمرتك ما تصنع في حجتك) في رواية الكشميهنى « كما تصنع » وسيأتى في أبواب العمرة بلفظ « كف تأمرنى أن أصنع في عمرتى ، ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء « وما كنت صائما في حجك فاصنع في عمرتك » وهو دال على أنه كان يعرف أفعال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يملحون الثياب ويمتحنون الطيب في الأحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي ﷺ أن مجراهما واحد . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله « واضع » معناه اترك لأن المراد يسان ما يجتنبه الحرم ، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهى أن الترك فعل . قال : وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة فقه نظر لان التزك مشترك بخلاف الأعمال فان في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف

وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق ، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الفدية . كذا قال ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق آخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال : ما كنت صانعا في حجك ؟ قال أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق . فقال : ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك . **قوله** (فقلت لعطاء) القائل هو ابن جريج ، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات ، من لفظ النبي ﷺ ، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه ﷺ أعاد لفظة وأغسله ، مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لفهم عنه نية عليه عياض ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة ، وإنما فيه أن الرجل كان متضمنا . وقوله له (اغسل الطيب الذي بك ، يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجية لكان في نزعها كفاية من جهة الاحرام اهـ . والجواب أن البخاري على عادته يشير الى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وسيأتي في محرمات الاحرام من وجه آخر بلفظ (عليه قميص فيه أثر صفرة ، والخلق في العادة إنما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ (رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلق ، ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله ، وقال سعيد بن منصور وحدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ، أن رجلا قال : يا رسول الله إنني أحرمت وعلى جيتي هذه وعلى جبتي ردغ من خلق ، الحديث وفيه (فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران ، واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث ، وهي في سنة ثمان بلا خلاف . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيدها عند إحرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر فيه ما غالطه من الزعفران . وقد ثبت النهي عن نزع الزعفران مطلقا محرم وغير محرم ، وفي حديث ابن عمر الآتي قريبا - ولا يلبس - أي المحرم - من الثياب شيئا مسه زعفران ، وفي حديث ابن عباس الآتي أيضا - ولم ينه إلا عن الثياب المزعفرة ، وسيأتي مزيد في ذلك في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لومه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه الخيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقته خلافا للنخعي والشمعي حيث قالوا : لا يزرعه من قبل رأسه لثلاثي يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ (اخلع عنك الجية لخلعها من قبل رأسه ، وعلى أن المتي والحاكم إذا لم يعرف الحكم يسلك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن مما يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في الأوسط ، أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وعلى أن النبي ﷺ لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي

١٨ - باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ، ويترجل وبدنه

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يَشْمُ المحرمُ الرِيحَانَ ، وَيَنْظُرُ في المِرْآةِ ، وَيَتَدَاوَى بما يَأْكُلُ اللَّزِيَّةَ وَالسَّهْنِ وقال عطاء : يَتَخَنَّمُ وَيَلْبَسُ الْهِمِيانَ . وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرمٌ وقد حَزَمَ على بطنه ثوبٍ ولم تَرَ عائشةُ بالثَّيْبَانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يَرَحْلُونَ هُوَ دَجَبَا

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ ، فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ قَالَ : مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ :

١٥٣٨ - حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ »

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ »

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في : ١٧٥٤ ، ٥٩٢٢ ، ٥٩٢٨ ، ٥٩٣٠]

قَوْلُهُ (باب الطيب عند الاحرام ، وما يلبس اذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الامر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة الى الثياب ، لان المحرم لا يلبس شيئاً منه الزعفران كما سيأتي في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدماحه على البدن ، وأضاف الى التطيب المقتصر عليه في حديث الباب الترجل والادهان الجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ، كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار الى ما سيأتي بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس قال « انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ، الحديث ، وقوله « ترجل » أى سرح شعره ، وكأنه يؤخفه من قوله في حديث عائشة « طيبته في مفرقه » لان فيه نوع ترجيل ، وسيأتي من وجه آخر زيادة « وفي أصول شعره » . قَوْلُهُ (وقال ابن عباس الخ) أما شم الريحان فقال سعيد بن منصور « حدثنا ابن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الريحان ، وروينا في « المعجم الأوسط » مثله عن عثمان ، وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلفه ، واختلف في الريحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعي : يحرم ، وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا . وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه « عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به ، ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التدواي فقال أبو بكر بن أبي شيبة « حدثنا أبو خالد الأحمر وعبدان بن العوام عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل ، وقال أيضاً « حدثنا أبو الاحوص عن أبي إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : اذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنها بالزيت أو بالسمن ، ووقع

في الأصل ، يتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، وهما بالجر في روايتنا وصحح عليه ابن مالك عطا على ما الموصولة فانها مجرورة بالباء ووقع في غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذي يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله ان تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أخرجه ابن أبي شيبة . (تنبيه) قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى عنها . قوله (وقال عطاء يتختم ويلبس الحميان) هو بكسر الحاء معرب ، يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد في الوسط . وقد روى الدارقطني من طريق الثوري عن ابن إسحق عن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للحرم . وأخرج أيضا من طريق شريك عن أبي إسحق عن عطاء . وربما ذكره عن سعيد بن جبير . عن ابن عباس قال : لا بأس بالحميان والخاتم للحرم والاول أصح . وأخرجه الطبراني وابن عدى في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس سرفوعا واسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فيها . الأمصار ، وأجازوا عقده اذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جواز . ومنع إسحق عقده وقيل إنه نفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالحميان للحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لفا . وقال ابن أبي شيبة حديثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبير خاتما وهو محرم وعلى عطاء . قوله (وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على بطنه بثوب) وصله الشافعي من طريق طائوس قال : رأيت ابن عمر يسعى وقد حزم على بطنه بثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعقد عليك شيئا وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالحميان ولم يشده فوق المئزر وإلا فالك يرى على من فعل ذلك الفدية . قوله (ولم تر عاتقة بالتبان بأسا للذين يرسلون هودجها) وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأسا : قال أبو عبد الله يعني الذين الخ . التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجم معروف ، ويرسلون بفتح أوله وسكون الزاء وفتح الحاء المهمة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلا اذا شدت على ظهره الرحل ، قال الأعشى : « رحلت أميمة غدوة أجمالها » ، وسيأتي في التفسير استشهد البخاري بقول الشاعر : « اذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهمة وكسرها . وقد وصل أثر عاتقة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عاتقة أنها حجفت ومعا غلبان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم أن يتخذوا التباين فيلبسوها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصرا بلفظ « يشدون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لamen يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكان هذا رأى رآته عاتقة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للحرم . قوله (سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز ، والاستناد الى ابن عمر كوفيون وكذا الى عاتقة . قوله (يذهن بالزيت) أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيبا ، كما أخرجه الترمذى من وجه آخر عنه سرفوعا ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنذر أن ابن عمر قال « لأن أظلي بقطران أحب الى من أن أتطيب ثم أصبح محرما » وفيه انكار عاتقة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فانه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عاتقة تنكر عليه

ذلك . وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : لا بأس بأن يمس الطيب عند الاحرام ، قال فدعوت رجلا وأنا جالس بمجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علبت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسول فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدا لك . قال فكنت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة ، فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . قوله (فذكرته لإبراهيم) هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي . قوله (فقال ما تصنع بقوله) يشير الى ما بيئته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفرغ فى التوازل الى السنن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع . قوله (كأتى أنظر) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة اليه . قوله (ويبص) بالموحدة المسكورة وآخره صادمهله هو البريق ، وقد تقدم فى الفصل قول الاسماعيلى : بأن الوبص زيادة على البريق ، وإن المراد به التلاؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط .

قوله (فى مفارق) جمع مفروق وهو المكان الذى يفترق فيه الشعر فى وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميها لجوانب الرأس التى يفرق فيها الشعر . قوله (لاحرامه) أى لأجل إحرامه ، وللشافعى حين أراد أن يحرم ، وسلم نحوه كما سيأتى قريباً . قوله (ولحله) أى بعد أن يرى ويحلق . واستدل بقولها : كنت أطيب ، على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرحنا فى رواية عروة عنها بأن ذلك كان فى حجة الوداع كما سيأتى فى كتاب اللباس ، كذا استدلل به النووي فى شرح مسلم ، وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووي فى موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكراراً ولا استمراراً ، وكذا قال الفخر فى المحصول ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استدلفنا من قولهم : كان حاتم يقرى الضيف ، أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهوراً ، وقد تقع قرينة تدل على عدمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة فى إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبحارى من طريق سفيان ابن خزيمة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ : طيب رسول الله ﷺ ، وسائر الطرق ليس فيها صيغة : كان ، والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إدادة الاحرام ، وجواز استدামته بعد الاحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءؤه فى الإحرام وهو قرل الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لا قنبة ، وفى رواية عنه يجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمر : منها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب لقوله فى رواية ابن المنذر المتقدمة فى الفصل : ثم طاف بنفسائه ثم أصبح محرماً ، فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله فى الرواية الماضية أيضاً : ثم أصبح محرماً ينضح طيباً ، فهو ظاهر فى أن نضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان فى حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدماً وتأخيراً والتقدير طاف على نفسه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً خلاف الظاهر ، ويرده قوله فى رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم : وكان

إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك ، وللنسائي وابن حبان و رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم ، وقال بعضهم : إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيبا . وقال بعضهم : بقي أثره لا عينه ، قال ابن العربي : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت : كنا نضجع وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا ، . فهذا صريح في بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيبا لا رائحة له تمسكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة : بطيب لا يشبه طيبكم ، قال بعض رواة : يعني لا بقاء له أخرجه النسائي . ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم و بطيب فيه مسك ، وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم : كأني أنظر إلى ويص المسك ، وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه : بأطيب ما أجد ، . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة : بالغايلة الجديدة ، وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه ، لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه ﷺ قاله المذهب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي التكاح فبقي الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه فذهله ، ورجعه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في التكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال : حجب إلى النساء والطيب ، أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المذهب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد ابن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت : طيب أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم ، ويقولها و طيب رسول الله ﷺ بيدي هاتين ، أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتي من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : وأشارت يديها ، واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسا من أهل العلم - منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فقولاه فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعي مع ذلك العمل على خلافه . قوله (ولعله قبل أن يطوف بالبيت) أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتي في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : قبل أن يفيض ، والنسائي من هذا الوجه : وحين يريد أن يزور البيت ، ولمسلم نحوه من طريق حمزة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة : ولعله بعد ما يرى حجرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت ، واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي حجرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحللين فن قال إن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك

من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حلق ثم طاف ، فلولاً أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها
« قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المذهب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس
بفسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد
الإحرام ، وغالط الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياساً على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس لبس واستدامة الطيب
ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حلف . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي
لا راحة له بما فيه كفاية

١٩ - باب من أهل ملبداً

١٥٤٠ - **حَرْشٌ** أَصْبَحَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
« سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مَلْبِدًا »
[الحديث ١٥٤٠ - أطرافه في : ١٥٤٩ ، ٥٩١٤ ، ٥٩١٥]

قوله (باب من أهل ملبدا) أى أحرم وقد لبث شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجتمع شعره
لثلاث يتشعث في الأحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق
لترجمة ، وقوله « سمعته يهل ملبدا » أى سمعته يهل في حال كونه ملبداً ، ولأبي داود والحاكم من طريق نافع عن ابن
عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبث رأسه بالعسل ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملة ، ويحتمل أنه بكسر
المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يفضل به الرأس من خطمي أو غيره . قلت : ضبطناه في روايتنا في سنن أبي داود
بالمهملة

٢٠ - باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة

١٥٤١ - **حَرْشٌ** عَلَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :
سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ « مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ » يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ

قوله (باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه في
ذلك من وجهين ، وساقه بلفظ مالك . وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ « هذه البيداء التي
تكذبون فيها على رسول الله ﷺ » ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة ، وأخرجه
مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء
التي تكذبون فيها الخ » ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره . وسياق البصنف بعد أبواب ترجمة « من
أهل حين استوت به راحلته » وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي ﷺ
حين استوت به راحلته قائمة » ، وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس الآتية بعد بابين بلفظ « ركب راحلته حتى
استوى على البيداء أهل » ، وقد أزال الاشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير . قلت لابن

عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالهجع حين فرغ منها فسمع منه قوم لحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه ففعل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلا وإيم الله ، ثم أهل ثانيا وثالثا ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة ، فقل هذا فكان إنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل

(فائدة) : البيداء هذه فوق على ذى الحليفة لمن صعد من الوادي ، قاله أبو عبيد البكري وغيره

٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٤٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا التمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد ما يلبس فليلبس خفين وليغطيهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مته زعفران أو ورش »

قوله (باب ما لا يلبس المحرم من الثياب) المراد بالمحرم من أحرم يحج أو عمره أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعني على مذهب الشافعي ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركنه ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحرم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء انتهى . والذي يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتي في آخر باب التلبية ، ما يتعلق بشيء من هذا الغرض . قوله (أن رجلاً قال يا رسول الله) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتي في باب ما ينهى من الطيب للمحرم ، ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام » وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا ، وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام ، وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر التيسابوري أن في رواية ابن جريج واليثة عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما . نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون ، كلاماً عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان ، وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي أو اعني الحج أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل ، وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة . قوله (ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص الخ) قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بديع السلام وجعله لأن ما لا يلبس منحصر لحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجزئ فغير منحصر فقال :

لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة الى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الاحرام المحتاج لبيان ، اذ الجواز ثابت بالاصل معلوم بالاستصحاب فكان الالتيقن السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلوك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين ﴾ الآية ، فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه الى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تقترب المطابقة انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهى المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عروة عن طريق ابن جريج عن نافع بلفظ : ما يترك المحرم ، وهى شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ : ان رجلا قال : ما يحتنب المحرم من الثياب ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عروانة في صحيحهما عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهري فقال مرة : ما يترك ، ومرة : ما يلبس ، وأخرجه المصنف في أوائل الحجاج عن طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، واتجه البحث المتقدم . وطعن بعضهم في قول من قال من الشراح ان هذا من أسلوب الحكم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كان يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالتقيص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والزعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب القدية . قوله (المحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتى في آخر الحج ، لا تنتقب المرأة ، كاسيأت البحث فيه ، وقوله : لا تلبس ، بالرفع على الخبر وهو فى معنى النهى ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر فى هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نهى بالتقيص والسراويل على كل مخيط ، وبالعامة والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخيطا أو غيره ، وبالحفاف على كل ما يسر الرجل انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثانى بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذى جعل له ولو فى بعض البدن فأما لو ارتدى بالتقيص مثلا فلا بأس . وقال الخطاى : ذكر العامة والبرانس معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكشول يحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يجعله على رأسه كلباس القبع صح ما قال ، وإلا فجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . ومما لا يضر أيضا الانغماس فى الماء فإنه لا يسمى لباسا ، وكذا ستر الرأس باليد . قوله (إلا أحد) قال ابن المنير فى الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد فى الإنبات خلافا لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذى يظهر لى بالاستقراء أنه لا يستعمل فى الإنبات إلا إن كان يعقبه نفى . قوله (لا يحد نعلين) زاد معمر فى روايته عن الزهري عن سالم فى هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهى قوله : ولا يحرم أحدهما فى إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يحد نعلين قليل لبس الخفين ، واستدل بقوله : فإن لم يحد ، على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين

المقطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صاراً كالتعلين جاز ولا متى ستر من ظاهر الرجل شيئاً لم يجز إلا للفائدة ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقدته أو تركه بئس المالك له وعجزه عن التئان وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو يبيع بغيره لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له . قوله (فليلبس) ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتعميل لم يناسب التشثيل وإنما هو للرخصة . قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في رواية ابن أبي ذئب المازنية في آخر كتاب العلم ، حتى يكونا تحت الكعبين ، والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما المظان النانئان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى التحنيط يخرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسئلة المحرم إذا لم يجد التعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وبهذا يتم على من نقل عن أبي حنيفة كان بطلان أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فإنه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن - على تقدير صحته عنه - أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين . وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد التعلين ، وعن الحنفية يجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبسها التي ^{عليها} لأنه وقت حاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافاً للمشهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخنثين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ : ومن لم يجد تلعين فليلبس خنثين ، وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء : منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : افظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال : حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس بعرفات . وأجاب الشافعي عن هذا في الأم ، فقال : كلامهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عريت عنه أو شك أو قالها فلم يقابلها عنه بعض روايته انتهى . وسلك بعضهم الترجيع بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وفقه ورمعه ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفته انتهى . وهو تعليل مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً فرواه ابن أبي شبة بأسناد صحيح عن سميد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، ولا يرتاب أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه أصبح الاسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيل : إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قال . وهو معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد

والله لا يجب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين ، ولا يخفى تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والاتصاف بصفة الخاشع ، وليتذكر بالتجرد القдом على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات . قوله (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكتة التدول أن الذي يخاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان بما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس يفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة ثبت أصفر طيب الريح يصنع به ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكنه نهى به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو جمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « مسه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تقح له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظ « ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعفرة التي تردع الجملد ، وأما المسفول فقال الجمهور : إذا ذهب الرائحة جاز خلافاً لمالك ، واستدل لم يروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث ، إلا أن يكون غسلاً ، أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيى هذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدانة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب والآكل لا يبعد متطلياً . (تنبيه) : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالفاء والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة . وحكى الماوردي نظيره أن كان كفه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا

٢٢ - باب الرثكوب والارتداف في الحج

١٥٤٣ ، ١٥٤٤ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا ابن عوف عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاماً قال : لم يزل النبي ﷺ

يُلْبَسُ حَتَّى رَمَى أَجْرَةَ الْعَقِيَّةِ ،

[الحديث ١٥٤٣ - طرفه في : ١٦٨٦]

[الحديث ١٥٤٤ - أطرفه في : ١٦٧٠ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٧]

قوله (باب الركوب والارتداد في الحج) أورد فيه حديث ابن عباس في إردافه ﷺ أسامة ثم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » ، والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه ﷺ قصد إردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع

٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

وَلَبِستْ عائشة رضى الله عنها الثياب للمصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تَلْمَمُ ولا تَتَبَرَّقِعُ ولا تَلْبَسُ ثوباً بوزن ولا زعفران . وقال جابر : لا أرى للمصفرة طيباً . ولم تَرَ عائشة بأساً بالخلى والثوب الأسود والمورد والخلف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يُبَدِّل ثيابه

١٥٤٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدَمِيُّ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضى الله عنهما قَالَ « انطلقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَدَّاهُ وَلَبِسَ لِإِزْلَافِهِ وَرِدَّاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمْ يَنْتَهِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ ثَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْعَفَةَ الَّتِي تَرَدَّعَ عَلَى الْجَلْدِ ، فَأَصْبَحَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، رَكِبَ راحلته حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبِيدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ ، وَذَلِكَ لِحَسْرِ بَيْتَيْنِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، قَدِيمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَسَعى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَمْ يَحْمِلْ مِنْ أَجْلِ بَدَنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا . ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحُجَّوْنَ وَهُوَ مُهَلٌّ بِالْحِجِّ ، وَلَمْ يَقْرَبِ السَّكْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يُقَصِّرُوا مِنْ رُءُوسِهِمْ ثُمَّ يُحْلُوا ، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ بَدَنَةً قَلَّدَهَا ، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ اسْرَأَتْهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيِّبُ وَالثِّيَابُ »

[الحديث ١٥٤٥ - طرفاه في : ١٦٧٥ ، ١٧٣١]

قوله (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث إن تلك مقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب ، وهذه لما يلبس من أنواعها . والأزر بضم المعجمة والزاي جمع إزار . قوله (ولبست عائشة الثياب للمصفرة وهي محرمة) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة ، إسناده صحيح . وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة « أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة ، وأجاز الجمهور لبس المصفر للحرم . وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه الفدية ، واحتج بأن عمر كان يبنى عن الثياب المصبغة ، وتعبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لتلا يقتهى به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر ، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك . قوله (وقالت)

أى عائشة (لا تلتئم) بثلاثة واحدة وتشديد المألثة وهو على حذف إحدى التائين ، وفي رواية أبي ذر تلتئم بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها أى لا تغطي شفتها بثوب ، وقد وصله البيهقي ، وسقط من رواية الخوى من الأصل ، وقال سعيد بن منصور وحدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : تبدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها ، وفي مصنف ابن أبي شيبة ، عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا : لا تلبس الحرمة القفازين والسراويل ولا تبرقع ولا تلتئم ، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوبا يتنفض عليها ورسا أو زعفرانا ، وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة . قوله (وقال جابر) أى ابن عبد الله الصحابي . قوله (لا أرى المصفر طيبا) أى تطيبا ، وصله الشافعي ومسند بلفظ : لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المصفر طيبا ، وقد تقدم الخلاف في ذلك . قوله (ولم تر عائشة بأسا بالحلى والثوب الأسود والمورد والحف للبرأة) وصله البيهقي من طريق ابن بابويه المحكي ، أن امرأة سألت عائشة : ما تلبس المرأة في إحرامها ؟ قالت عائشة : تلبس من خزها وزها وأصبغها وحليها ، وأما المورد والمراد ما صبغ على لون الورد فسيأتي موصولا فيه باب طواب النساء ، في آخر حديث عطاء عن عائشة ، وأما الحف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة تلبس المخطط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ، ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر ، نفي جدتها قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدلا كما جاء عن عائشة قالت : كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاؤنا رفعناه ، انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف . قوله (وقال إبراهيم) أى النخعي . قوله (لا بأس أن تبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك وبونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما بونس فعن الحسن قالوا : يغير المحرم ثيابه ما شاء ، لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبي شيبة : أنهم لم يروا بأسا أن تبدل المحرم ثيابه ، قال سعيد وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة . . قوله (حسدنا فضيل) هو بالصغير . قوله (ترجل) أى سرح شعره . قوله (وادهن) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدم الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل بابواب . قوله (التي تردع) بالمهملة أى تلطخ يقال ردع إذا تلطخ ، والردع أثر الطيب ، ورددع به الطيب إذا لوث بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت مناقع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين انتهى ، ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجدل قال ابن الجوزي : الصواب حذف على ، كذا قال ، وانبتاها موجه أيضا كما تقدم . قوله (فأصبح بذى الخليفة) أى وصل إليها نهارا ثم بات بها كما سيأتي صريحا في الباب الذي بعده من حديث أنس . قوله (حتى استوى على البيداء أهل) تقدم نقل الخلاف

في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه . **قوله** (وذلك لخمس بقين من ذي القعدة) أخرجه مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب د حجة الوداع ، له على أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف ، وظاهر قول ابن عباس ، وخمس ، يقتضى أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على تركه يوم الخروج ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتي قريباً من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة فتبين أنه يوم الخميس . وتعبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على تركه وكونه ذو القعدة تسعاً وعشرين يوماً انتهى . وبقيده ما رواه ابن سعد والحاكم في د الاكليل ، أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لكلا يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة المجهز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذي الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي . **قوله** (والطيب والثياب) أى كذلك ، وقوله د الحجون ، بفتح الهمة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على عين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسيأتي بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفرقاً في الأبواب

٢٤ - باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٤٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا ابن جريج حدثنا محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحته واستوت به أهل »

١٥٤٧ - **حدثنا** قتيبة حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبُه بات بها حتى أصبح »

قوله (باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل الى مهماته التي ينسأها مثلاً ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج ، وإنما هو من جهة الرفق للحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمسقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى ينفصل عنه . **قوله** (قاله ابن عمر) يشير الى حديث المتقدم في د باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة . - **قوله** (حدثني ابن المنكدر) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وغالضهم عيسى بن يونس فقال د عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ، وهي رواية شاذة . **قوله** (وبذى الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر لا انتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء

الإلهال عليه السلام قريبا . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي . قوله (وأحسبه) الشك فيه من أبي قلابه ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد بابين من طريق أخرى عن أبواب باتم من هذا السياق

٢٥ - باب رفع الصوت بالإلهال

١٥٤٨ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا خُذْرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْبٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْمَصْرَ بَدَى الْخَلِيفَةُ رَكْعَتَيْنِ ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِمَا جَمِيعًا »**

قوله (باب رفع الصوت بالإلهال) قال الطبري : الإلهال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته يثنى فهو مهل به ، وأما أهل القوم الإلهال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب . قوله (وسمعتهم يصرخون بما جَمِيعًا) أي بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القران ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أي بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى . يقول لييك بحجة وعمرة معا ، وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في باب التمتع والقران ، وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في الموطأ ، وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا وجاء في جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإلهال ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال : كنت مع ابن عمر فلي حق أسمع ما بين الجبلين ، وأخرج أيضا بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبيع أصواتهم ، واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئا . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى

٢٦ - باب التلبية

١٥٤٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ تَلْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَلْبِيكَ اللَّهُمَّ كَلْبِيكَ ، كَلْبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَلْبِيكَ ، إِنَّ الْحَدَّ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ »**

١٥٥٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حُبَارَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّ الْأَعْلَمَ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَلِّبُ : كَلْبِيكَ اللَّهُمَّ كَلْبِيكَ ، كَلْبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَلْبِيكَ ، إِنَّ الْحَدَّ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » . نَابَهُ أَبُو مُوَايَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ**

وقال شعبة : أخبرنا سليمان سمعت خيمته عن أبي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها

قوله (باب التلبية) هي مصدر لبي أى قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمر . قوله (لبيك) هو لفظ مثنى عند سيوبه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كندى وعلى . ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر . وعن الفراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لبا لك فتى على التأكيد أى إلبابا بعد إلباب ، وهذه التثنية ليست حقيقة بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة . قال ابن الأنبارى : ومثله حنانيك أى تحننا بعد تحن . وقيل : معنى لبيك اتجأى وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجها . وقيل : معناه محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أى محبة . وقيل إخلاصى لك من قولهم حب لباب أى خالص . وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام . وقيل قربا منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعا لك . والاول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لعداء الله إياه فى حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد بهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتي ؟ قال : أذن وعلى* البلاغ . قال فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والارض ، أفلا ترون أن الناس يمجثون من أقصى الارض يلبون ، ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس وفيه وفاء أجابوه بالتلبية فى أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يهجم من يومئذ الى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ ، قال ابن المنير فى الحاشية : وفى مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . قوله (ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال الخطابي : ليج العامة بالفتح وحكاة الزعخشري عن الشافعى ، قال ابن عبد البر : المعنى عندى واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتمقب بأن التقييد ليس فى الحمد وإنما هو فى التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معلة ، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبته لك لهذا السبب والاول أهم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعى الوجهين من غير ترجيح رجح النووى الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزعخشري أن الشافعى اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر . قوله (والنعمة لك) المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا والتقدير ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنبارى . وقال ابن المنير فى الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه لجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك . قوله (والملك) بالنصب أيضا على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك

كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر ، وكان رسول الله ﷺ إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : لبيك ، الحديث . وللصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « سمعت رسول الله ﷺ يمل ملبدا يقول : لبيك اللهم لبيك ، الحديث . وقال في آخره ، لا يزيد على هذه الكلمات ، زاد مسلم من هذا الوجه ، قال ابن عمر : كان عمر يمل بهذا ويزيد لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يدك والرباء اليك والعمل ، وهذا القدر في رواية مالك أيضا عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فمرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسود بن حمزة قال : كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرغوبا ومرهوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن ، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية ، غير أن قوما قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ لبيك لله الحق لبيك ، وزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتم ما هو من جنس هذا بل عليهم كما عليهم التكبير في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلا يقول : لبيك ذا المعارج ؟ فقال : أنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : كان من تلبية النبي ﷺ ، فذكره ففيه دلالة على أنه قد كان يلبى بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سميد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول : لبيك غفار الذنوب ، وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج « حتى استوت به ناقته على البداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ ، قال : وأهل الناس بهذا الذي يملون به ، فلم يرد عليهم شيئا منه ، ولزم تليبيته ، وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال : والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا ، وفي رواية البيهقي « ذا المعارج وذا الفواضل ، وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو ﷺ عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قول الشافعي ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونسب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد لحسن . وحكى في المعرفة عن الشافعي قال : ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندى أن يفرد ما روى عن النبي ﷺ في ذلك انتهى . وهذا أحد الوجهين ، فيفرد ما جاء مرفوعا ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفا أو أنشأه هو من قبل نفسه

ما يابى قوله على انفراده حتى لا يختلط بالرفوع . وهو شبهه بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه : ثم ايتخير من المسألة والثناء ما شاء ، أى بعد أن يفرغ من الرفوع كما تقدم ذلك في موضعه . (تكميل) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها الى عشرة : الاول أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء ، وهو قول الشافعى وأحمد . ثانياً واجبة ويجب بتركها دم ، حكاه الماوردى عن ابن أبى هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعى نصاً يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبى حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مستونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربي أنه يجب عندهم بترك تكبراتها دم ، وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثاً واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتلقى بالحج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في الجواهر له ، وحكى صاحب الهداية ، من الحنفية مثله لكن زاد القول الذى يقوم مقام التلبية من الذكر كافي مذهبه من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الراى : إن كبر أو هلل أو سبح ينوى بذلك الإحرام فهو محرم . رابعاً أنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثورى وأبى حنيفة وابن حبيب من المالكية والزيبرى من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء . أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة ، وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركناً . قوله (عن أبى عطية) هو مالك بن عامر وسيأتى الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ، ورجال هذا الاسناد الى عائشة كوفيون إلا لشيخ البخارى ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالداومة . قوله (تابعه أبو معاوية) يعنى تابع سفيان وهو الثورى عن الأعمش وروايته وصلها مسدد في مسنده عنه وكذلك أخرجهما الجوزقى من طريق عبد الله بن هشام عنه . قوله (وقال شعبة الخ) وصله أبو داود الطيالسى في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه : ثم سمعنا تلي وليس فيه قوله لا شريك لك ، وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعاً عفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في العلل ، رواية الثورى ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبى عطية له من عائشة . والله أعلم

٢٧ - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

١٥٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ - الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَعِصْرَهُ الْخُلُوفَةَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمَدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ بِحِجَّةٍ وَنَحْرَةٍ وَأَهْلَ النَّاسُ بِهَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ لَهْؤًا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحِجَّةِ . قَالَ وَنَحْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ،

وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ قَوْلُهُ (بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ) سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسْتَعْمَلِ لَفْظُ التَّحْمِيدِ وَالْمُرَادُ ، بِالْإِهْلَالِ هُنَا التَّلْبِيَةُ ، وَقَوْلُهُ «عِنْدَ الرُّكُوبِ» ، أَيْ بَعْدَ الْاِسْتِوَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ لَا حَالَ وَضْعِ الرَّجْلِ مِثْلًا فِي الرُّكُوبِ ، وَهَذَا الْحُكْمُ - وَهُوَ اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ - قُلٌ مِنْ تَعْرِضٍ لَذِكْرِهِ مَعَ ثَبُوتِهِ ، وَقِيلَ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَنَّى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ حَتَّى لِيَ . ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَحْكَامٍ ، فَتَقَدَّمَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِقَصْرِ الصَّلَاةِ وَبِالْأَحْرَامِ وَسِيَاقُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَانِ قَرِيبًا . قَوْلُهُ (ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ إِهْلَالَكَ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَلَّاهَا فِي آخِرِ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَوَّلِ الْبَيْدَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (ثُمَّ أَهْلَ بِحِجٍّ وَعُمَرَةٍ) يَأْتِي الْأَكْلَامُ عَلَيْهِ فِي «بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ» قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ (حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ) بَعْضُ يَوْمٍ لِأَنَّكَ تَامَةً . قَوْلُهُ (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ، وَذَبَحَ بِالْمَدِينَةِ كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمُصَنِّفُ (قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ) هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَبِالْبَعْضِ الْمُهْمُ هُنَا لَيْسَ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ مَسَدِّ عَنْهُ فِي «بَابِ نَحْرِ الْبَدَنِ قَائِمَةً» بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَادِثٌ مِنْ سُلَيْمٍ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ ، وَوُجِهُهُ أَيْضًا قَدْحَةُ حُجَّةٍ فَقَدْ جُمِلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ فَعَرَفَ أَنَّهُ الْمُهْمُ ، وَقَدْ تَابَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ اللَّتَقِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذِي الْكَبِشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَصْحَاحِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٢٨ - بَابُ مَنْ أَهْلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَهْلُ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً »

قَوْلُهُ (بَابُ مَنْ أَهْلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً) أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مَخْتَصِرًا وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا ، وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ مِنَ الْأَقْرَانِ ، وَقَدْ سَمِعَ ابْنَ جُرَيْجٍ مِنْ نَافِعٍ كَثِيرًا وَرَوَى هَذَا عَنْهُ بِوَسْطَةِ ، وَهُوَ دَالٌ عَلَى قَلَّةِ تَدْلِيْسِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٢٩ - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

١٥٥٣ - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالْعِدَاةِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ، ثُمَّ رَكِبَ ، فَذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا ثُمَّ يُكَلِّمُ حَتَّى يَبْلُغَ لِلْحَرَمِ ، ثُمَّ يُسَبِّحُ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُؤَى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَذَا صَلَّى الْعِدَاةَ لَمَقْتَلٍ وَزَعَمَ أَنَّ

رسول الله فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل

[الحديث ١٥٥٣ - أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤]

١٥٥٤ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ** « كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بَذْنُهُ لَيْسَ لَهُ رَاحَةٌ طَيِّبَةٌ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي ، ثُمَّ يَرْكَبُ . وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَمَّةٌ أَحْرَمَ ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ »

قوله (باب الإللال مستقبل القبلة) زاد المستمل د الغداة بذى الحليفة ، وسيأتي شرحه . **قوله** (وقال أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيبي ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال : ذكره البخاري بلا رواية . **قوله** (إذا صلى بالغداة) أى صلى الصبح بوقت الغداة ، وللكشميني د إذا صلى الغداة ، أى الصبح . **قوله** (فرحلت) بتخفيف الحاء . **قوله** (استقبل القبلة قائماً) أى مستوياً على ناقته ، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته ، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ « فإذا استوت به راحلته قائمة » وفهم الداودي من قوله د استقبل القبلة قائماً ، أى في الصلاة فقال : في السياق تقديم وتأخير ، فكأنه قال : أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائماً ، أى فصلى صلاة الإحرام ثم ركب حكاة ابن التين قال : وإن كان ما في الأصل محفوظاً فلعله لقرب إلهاله من الصلاة انتهى ، ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب ، وقد رواه ابن ماجه وأبو عروبة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به ناقته قائماً أهل » . **قوله** (ثم يمسك) الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية ، وكأنه أراد بالحرم المسجد ، والمراد بالامساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبي في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال « كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة » ، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر ، قال الكرماني : ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى يعنى فيوافق الجهور في استمرار التلبية حتى يرمى جرة العقبة ، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن علية د « إذا دخل أدنى الحرم ، والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك د حتى إذا جاء ذا طوى ، لجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى ، والظاهر أيضاً أن المراد بالامساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأساً والله أعلم . **قوله** (ذا طوى) بضم الطاء وبفتحةا وقيدتها الأصلي بكمراها : واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر ، وهو مقصود منون وقد لا يكون ، ونقل الكرماني أن في بعض الروايات د حتى إذا حاذى طوى ، بحاء مهملة بغير مز وفتح المذال قال : والاول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط . **قوله** (وزعم) هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن علية عن أيوب المفظ د ويحدث . **قوله** (تابعه إسماعيل) هو ابن علية . **قوله** (عن أيوب في الغسل) أى وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب د عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية به ، ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية »

والباقى مثله ، ولهذه التسمية أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصر على القصة الاولى بزيادة ذكر الدهن الذى ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع فى رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لئلا يظن من لازم الوجه الى مكة فى ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال فى الرواية الاولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج الى رواية فليح للتسمية التى بينتها والله أعلم . وهذا التقرير يتدفع اعتراض الاسماعيلي عليه فى إيراد حديث فليح ، وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر ، قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها لإجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المجيب لا يصلح له أن يولى المحاب ظهره بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن لئلا ينجس بذلك القمل عن شعره ، ويختبئ ما له رائحة طيبة صيانة للحرام

٣٠ - باب التلبية إذا انحدر فى الوادى

١٥٥٥ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنى ابن أبي عدي عن ابن عوف عن مجاهد قال « كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ : كَافِرٌ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لِمَ أَتَمَمْتُمْ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : أَمَا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي »

[الحديث ١٥٥٥ - طرفاه فى : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣]

قوله (باب التلبية إذا انحدر فى الوادى) أورد فيه حديث ابن عباس ، أما موسى كما أنظر إليه إذا انحدر الى الوادى يلبى ، وفيه قصة وسيأتى هذا الاسناد بأتم من هذا السياق فى كتاب اللباس . وقوله ، أما موسى كما أنظر إليه ، قال المهلب : هذا وهم من بعض رواه لانه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حى وأنه سيجى ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوى ، وبدل عليه قوله فى الحديث الآخر : ليلين ابن مريم بفتح الروحاء ، انتهى ، وهو تغليب للثقات بمجرد التوهم ، فسيأتى فى اللباس بالاسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوى غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ « كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى مُوسَى هَاطِطًا مِنَ الثَّنِيَّةِ وَاضِعًا لِصَبْعِهِ فِي أُذُنِهِ مَرَّةً هَذَا الْوَادِي وَلَهُ جَوَارِ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ ، قَالَ لَمَّا سَرَّ بَوَادِي الْأَزْرَقِ ، وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ تَسْمِيَةَ الْوَادِي ، وَهُوَ خَلْفَ أُجْبٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مِيلَ وَاحِدٍ ، وَأَجْبٌ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَبِالْجِيمِ قَرْيَةٌ ذَاتُ مَزَارِعٍ هُنَاكَ ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا ذِكْرُ يُونُسَ ، أَفِيْقَالُ إِنَّ الرَّائِي الْآخَرَ غُلَاطُ فَزَادَ يُونُسَ ؟ وَقد اختلف أهل التحقيق فى معنى قوله « كَأَنِّي أَنْظَرُ » ، على أوجه : الأول هو على الحقيقة والانبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا فى هذا الحال كما ثبت فى صحيح مسلم من حديث أنس أنه ﷺ رأى موسى قائما فى قبره يصلى ، قال القرطبي : حُببت إليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعى أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلزم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء الله تعالى (دعواهم فيها سبحانه) اللهم (الآية) . لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور إليه هو أرواحهم ، فعلمنا مثلث له ﷺ فى الدنيا كما مثلت له ليلة الاسراء ، وأما أجسادهم فهم فى القبور ، قال ابن المنير وغيره : يجعل الله لروحه مثالا فيرى فى القبطه كما يرى فى النوم . ثانياً كأنه مثلث له أحوالهم التى كانت فى الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كَأَنِّي » . ثالثاً كأنه أخبر بالوحى عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ » . رابعاً كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عند ما تذكر

ذلك ، ورؤيا الانبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندى لما سياتى فى أحاديث الانبياء من التمرىح بنحو ذلك فى أحاديث آخر ، وكون ذلك كان فى المنام والذى قبله أيضا ليس بمعبد والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : توهم المهلب للراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل الى الارض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلب بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالحق فقال : وكان أنظر اليه ، ولهذا استدلل المهلب بحديث أبى هريرة الذى فيه : ليهلن ابن مريم بالحج ، والله أعلم . قوله (إذا انحدر) كذا فى الاصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكر إنبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا واذ هنا لانه وصفه حاله انحدره فيما مضى . وفى الحديث أن التبليبة فى بطون الادوية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند المهبوط كما تتأكد عند الصعود . (تنبيه) : لم يصرح أحد من روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي ﷺ قاله الاسماعيل ، ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي ﷺ ، والله أعلم

٣١ - باب كيف تهل الحائض والنفساء ؟

أهل : تسكلم به . واستهلنا وأهلنا الهلال : كلّه من الظهور . واستهل المطر : خرج من السحاب

(وما أهل لغير الله به) وهو من استهلل الصبي

١٥٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « خرجنا مع النبي ﷺ فى حجة الوداع فأهللنا بمعة ، ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هذى فليل بالهيج مع العمرة ثم لا يمل حتى يمل منها جميعا . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أظن بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : انفضى رأسك وامتنطي وأهلى بالهيج ودعى العمرة ، ففعلت . فلما قضينا الحج أرسلنى النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر الى النعميم فاعتمرت فقال : هذه مسكان عمرتك . قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا واحدا بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمره فأتوا طوافا طوافا واحدا »

قوله (باب كيف تهل الحائض والنفساء) أى كيف تحرم . قوله (أهل تسكلم به الخ) هكذا فى رواية المستعلى والكشميهنى . وليس هذا بخلاف لما قدمناه من أن أصل الاهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره . قوله (وما أهل لغير الله به وهو من استهلل الصبي) أى أنه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للاصنام ، ومنه استهلل المطر والدمع وهو صوت وقعه بالارض ومن لازم ذلك الظهور غالبا . قوله (فأهللنا بمعة) قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافا كثيرا . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد ما بين فى باب التمسع والقران . قوله (فقال انفضى رأسك) هو بالقاف وبالمعجمة . قوله (وامتنطي وأهلى بالهيج) وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيض بلفظ دافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت ، وسيأتى بقية الكلام

عليه بعد هذا . **قوله** (ثم طافوا طواف آخر) كذا للكشيميني والجرجاني ، وغيرهما ، طوافا واحدا ، والاول هو الصواب قاله عياض ، قال الخطابي : استشكل بعض أهل العلم أمره لما ينقض رأسها ثم بالامتناع ، وكان الثاقبي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة ، قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبا أن المعتسر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رعى الجرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة الى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لاجل الغسل لتهل بالحج لا سيما إن كانت ملبدة فمحتاج الى نقض الضفر ، وأما الامتناع فلعل المراد به تريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان

٣٢ - باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ

قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٥٧ - **حدثنا** المسك بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر رضي الله عنه « أمر النبي ﷺ عليا رضي الله عنه أن يُقيم على إحرامه ، وذكر قول سُرَاقَة »

[الحديث ١٥٥٧ - أطرافه في : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٦٧]

١٥٥٨ - **حدثنا** الحسن بن علي التلحلال أُلْهِدَ حَدَّثَنَا عَيْدُ الصِّدِّ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ سَمِعْتُ سُرَوَانَ الْأَصْفَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْيَمَنِ فَقَالَ : بَا أَهْلَتْ ؟ قَالَ : بَا أَهْلٌ بِه النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ : لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَلْتُ » وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ « قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : بَا أَهْلَتْ يَا عَلِيُّ ؟ قَالَ : بَا أَهْلٌ بِه النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ : فَأَهْدِ وَأَمْسِكْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ »

١٥٥٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ : بَا أَهْلَتْ ؟ قُلْتُ أَهْلْتُ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ ؟ قُلْتُ : لَا . فَأَمَرَنِي فَطَعَنْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّغَا وَالرَّوَةِ . ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَخْلَلْتُ ، فَذَبَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَشَعَطَنِي أَوْ غَسَلْتِ رَأْسِي . فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : إِنْ نَأَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَانْهَ يَأْمُرُنَا بِالْعَامِ ، قَالَ اللَّهُ [١٩٦ البقرة] : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ . وَإِنْ نَأَخَذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَانْهَ لَمْ يَمِيلْ حَتَّى نَحْمَرَ الْهَدْيَ »

[الحديث ١٥٥٩ - أطرافه في : ١٥٦٥ ، ١٧٣٤ ، ١٧٩٥ ، ٤٣٤٦ ، ٤٣٩٧]

قوله (باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ) أي فأقره النبي ﷺ على ذلك لحاجز الإحرام على الإجماع ، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب ، وأما مطلق الإحرام على الإجماع فهو جائز ثم يصرفه المحرم لما شاء لكونه ﷺ لم ينه عن ذلك وهذا قول الجمهور ، وعن المالكية

لا يصح الإحرام على الإبهام وهو قول الكوفيين ، قال ابن المنير : وكأنه مذهب البخارى لانه أشار بالترجمة الى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن عليا وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان اليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك والله أعلم . وكأنه أخذ الإشارة من تقييده زمن النبي ﷺ . **قوله** (قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ) يشير الى ما أخرجه موصولا في باب بعث على الى اليمن ، من كتاب المغازى من طريق بكر بن عبد الله المزنى عن ابن عمر فذكر فيه حديثا وقدم علينا على بن أبي طالب من اليمن حاجا فقال له النبي ﷺ بما أهلك فان معنا أهلك ، قال أهلك بما أهل به النبي ﷺ ، الحديث ، وإنما قال له ، فان معنا أهلك ، لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر . **قوله** (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه عاقان وهو أبو خلف البصرى ، وروى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة ، وليس له في البخارى عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذى حسن غريب ، وقال الدارقطنى في الأفراد ، لا أعلم رواه عن مسلم ابن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث . **قوله** (قدم على من اليمن) سياق في المغازى ذكر سبب بعث على الى اليمن وان ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة . **قوله** (وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج) يعنى عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الاسماعيلى من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجاء كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسياق معلقا أيضا في المغازى من هذا الوجه مقرونا بطريق مكى بن إبراهيم أيضا هناك أتم ، والمذكور في كل من الموضعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيقته بهذين السندين معلقا وموصولا في كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله في طريق مكى ، وذكر قوله سراقة ، أى سؤاله ، وأمرتنا لعامنا هذا أو للابد قال بل للابد ، وسياق موصولا في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر . **قوله** (وامك حراما كما أنت) في حديث ابن عمر المشار اليه قال ، فأمسك فان معنا هديا . **قوله** (عن طارق بن شهاب) في رواية أيوب بن عازب الآتية في المغازى عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب ، **قوله** (عن أبي موسى) هو الأشعرى ، وفي رواية أيوب المذكورة « حدثني أبو موسى ، **قوله** (بعثنى النبي ﷺ الى قوى باليمن) سياق في تحرير وقت ذلك وسببه في كتاب المغازى . **قوله** (وهو بالبطحاء) زاد في رواية شعبة عن قيس الآتية في « باب متى يحل المصتمر ، منبج أى نازل بها وذلك في ابتداء قدومه . **قوله** (بما أهلك) في رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم قال بما أهلك ، **قوله** (قلت أهلك) في رواية شعبة « قلت ليلىك باهلل كاهلال النبي ﷺ ، قال أحسنت ، **قوله** (فأمرنى فطفت) في رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفاء والمروة ، **قوله** (فأثبت امرأة من قوى) في رواية شعبة « امرأة من قيس ، والمتبادر الى الذهن من هذا الاطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن في رواية أيوب بن عازب امرأة من نساء بنى قيس وظهر لى من ذلك أن المراد بقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعرى وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة ثعلب ومحمد . **قوله** (أو غسلت رأسى) كذا فيه بالمشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان بن علفظ « وغسلت رأسى ، بوأو العطف . **قوله** (قدم عمر) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخارى اختصره ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضا بعد قوله

و غسلت رأسي : فكنت أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر ، فأتى القائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال :
لأنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك ، فذكر القصة وفيه ، فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا
الذي أحدثت في شأن النسك ؟ فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضا من طريق شعبة لكنه أبين من هذا
ولفظه ، فكنت أفتي به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا ، الحديث ، ولمسلم أيضا من طريق إبراهيم بن أبي
موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتي بالمتعة ، فقال له رجل وبيدك ببعض فتباك الحديث . وفي هذه الرواية تبين
عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله ، قد علمت أن النبي ﷺ فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين من - أي
بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطر رءوسهم ، انتهى ، وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق ، فكره لم
قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يظلم ينظلم . وقد أخرج مسلم من
حديث جابر أن عمر قال ، افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتكم لحجكم وأنتم امرأتكم ، وفي رواية ، أن الله يحل
لرسوله ما شاء ، فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله ، . قوله (أن نأخذ بكتاب الله الخ) حصل جواب عمر في منعه
الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالانتماء فيقتضي استمرار الاحرام إلى فراغ
الحج ، وأن سنة رسول الله ﷺ أيضا دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى عله ، لكن الجواب عن ذلك
ما أجاب به هو ﷺ حيث قال ، ولولا أن معي الهدى لاحتلت ، فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدى ،
وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازري : قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر
فسخ الحج إلى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيبا في الأفراد
الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس
عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة ، قال النووي : والاحتياط أنه نهى عن المتعة
المعروفة التي هي الاعتار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التزبيح للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم
انعتقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده ، ويمكن أن
يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا إليه قريبا من مسلم ، أن الله يحل لرسوله
ما شاء ، والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى دالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر
الحديثين في التحلل ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى وقد قال
و لولا الهدى لاحتلت ، أي وفسخت الحج إلى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي ، وأما على فكان معه هدى
فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارنا . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض
بتأويلين غير مرضيين انتهى . فأما تأويل الخطابي فإنه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل علي ، وكأنه أراد بقوله
أهلكت كهلالي النبي ﷺ أي كما بينته لي وبعينته لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لأنه لم يكن معه
هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله ، فكنت أفتي الناس بالمتعة ، أي بفسخ الحج إلى العمرة ، والحامل
لها على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفردا مع قوله ، ولولا أن معي الهدى لاحتلت ، أي فسخ الحج وجعلته عمرة
فلهذا أمر أبا موسى بالتحلل لأنه لم يكن معه هدى ، بخلاف علي . قال عياض : وجهور الأئمة على أن فسخ الحج
إلى العمرة كان خاصا بالصحابة انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب

ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضى أنهما يرجعان الى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد ابطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فيبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالانتماء وأن الفسخ كان خاصا بتلك السنة لا ببطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى . وأما اذا قلنا كان قارنا على ما هو الصحيح المختار فالمتعمد ما ذكره النووي والله أعلم . وسيأتى بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقرآن ، إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الإحرام الممهم وأن المحرم به يصرفه لما شاء . وهو قول الشافعى وأصحاب الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلا ببناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتى في الباب الذى يليه

٣٣ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة]: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، [١٨٩ البقرة]: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ كُلِّ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ ﴾
وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهرُ الحجِّ شوالٌ وذو القعدةِ وعشرٌ من ذى الحجةِ
وقال ابن عباس رضى الله عنهما « من السنة أن لا يُحرمَ بالحجِّ إلا في أشهرِ الحجِّ »
وكرة عثمان رضى الله عنه أن يُحرمَ من خراسان أو كرمان

١٥٦٠ - **حدثنا محمد بن بشر** قال حدثنى أبو بكرٍ الحنفى حدثنا أفلح بنُ حميد سمعتُ القاسم بنَ محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهرِ الحجِّ ، وليلالى الحجِّ ، وخرمُ الحجِّ ، فنزلنا يبرق . قالت : فخرج إلى أصحابه فقال : من لم يكن منكم معه هذى فاحب أن يجعلها عمرة فليقبل ، ومن كان معه الهدى فلا . قالت : فالأخذُ بها والتاركُ لها من أصحابه . قالت : فأمّا رسول الله ﷺ ورجالٌ من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدروا على العمرة . قالت : فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكى فقال : ما يبكيك يا هنتاء ؟ قلت : سمعتُ قولك لأصحابك فمئمتُ العمرة . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أصلى . قال : فلا يصيرُك ، إنما أنت امرأةٌ من بناتِ آدمَ كتبَ الله عليك ما كتبَ عليهن ، فكوني في حجِّك ففى الله أن يبرزُكسبها . قالت : فخرجنا في حجِّه حتى قدِمنا مئى فظهرتُ ثم خرجتُ من مئى فأفصتُ بالبيت . قالت : ثم خرجتُ معه في النفرِ الآخرِ حتى نزلَ الحصبَ ونزلنا معه ، فدعا عبد الرحمن بن أبى بكرٍ فقال : اخرجْ بأختك من الحرمِ فلتَهملْ بمِمرَةٍ ثم أفرغنا ثم انبئنا ما هنا فأتى أنظرُكسما حتى تأتينا . قالت فخرجنا حتى إذا فرغتُ وفرغتُ من الطوافِ ثم جئتهُ بسَرٍّ فقال : هل فرغتم ؟ قلتُ نعم ، فأذن بالرحيلِ في أصحابه ، فارتحل الناسُ ، فرَّ متوجِّهاً الى المدينة » . ضيرَ من ضارَ يصيرُ ضيراً ، ويقال ضارَ يصورُ ضوراً ، وضَرَّ يصُرُّ ضَرّاً **قوله** (باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات الى قوله في الحج ، وقوله يسألونك عن الأهلة كل هي مواقيت

للناس والحج) قال العلماء : تقدير قوله (الحج أشهر معلومات) أى الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقال الواحدى : يمكن حمله على غير إحصاء وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا ليكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم . وقال الشيخ أبو إسحق فى «المذهب» : المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به ، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال ، لكن اختلفوا هل هى ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن «الاملاء» للشافعى ، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون : عشر ليال من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : نعم ، وقال الشافعى فى المشهور المصحح عنه : لا ، وقال بعض أتباعه : تسع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر وإلا فى ليلته وهو شاذ . واختلف العلماء أيضا فى اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ، وسيأتى استدلال ابن عباس لذلك فى هذا الباب ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وبالقياص على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج فى غير أشهره انقلب عمره تجزئه عن عمرة الفرض ، وأما الصلاة فلا أحرم قبل الوقت انقلب فلا بشرط أن يكون ظلانا دخول الوقت لا عالما باختلافنا من وجهين . قوله (وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهر الحج الخ) وصله الطابرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال «الحج أشهر معلومات» ، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، وروى البهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان ، وأما ما رواه مالك فى «الموطأ» عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «من اعتمر فى أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع» فلهذه تجوز فى «اللائق» ذى الحجة جمعا بين الروايين والله أعلم . قوله (وقال ابن عباس الخ) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال «لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج» ، فان من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر الحج ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال «لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا فى أشهر الحج» . قوله (وكره عثمان رضى الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان) وصله سعيد بن منصور وحدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصرى أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه ، وقال عبد الرزاق «أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : أحرم عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك» ، وروى أحمد بن سيار فى «تاريخ مرو» من طريق داود ابن أبي هند قال «لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرما ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضا . وروى يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان فى السنة التى قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم فى غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظاهره يتعلق بكرهه الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المكافى لا الزماني . ثم أورد المصنف فى الباب حديث عائشة فى قصة عمرتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قوله :

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج ، فان هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهورا عندهم معلوما ، وقوله فيه « وحرم الحج » ، بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكثته وحالاه ، وروى بفتح الراء وهو جمع خرمة أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه » بفتح الهاء والتون - وقد تسكن التون - بعدها مشاة وأخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للذكر يا هن وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هنة ، وان تشبّع الحركة في التون فتقول يا هناه وتزداد في جميع ذلك للتون مشاة ، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في النذبة ، وقوله « قلت لا أصل » كناية عن أنها حاضة ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدبا منها ، وقد ظهر أثر ذلك في بنائها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك » في رواية الكشمي « فلا يضريك » بكسر الصاد وتخفيف التثنية من الضير ، وقوله « البئر الثاني » هو رابع أيام منى ، وقوله « فاني أنظركا » في رواية الكشمي « أنتظركا » بزيادة مشاة ، وقوله « حتى اذا فرغت ، أى من الاعتناء وفرغت من الطواف وحذف الاول للعلم به

٣٤ - باب التمتع والقران والإفراد بالحجّ وفسخ الحجّ لمن لم يكن ممّة هدى

١٥٦١ - **حدثنا عثمان** حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوّفنا بالبيت ، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساقى الهدى أن يحلّ ، فحلّ من لم يكن ساقى الهدى ونساؤه لم يسقن فأخلن . قالت عائشة رضى الله عنها : لحضت ، فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بعمره وحجة وأرجع أنا بحجة . قال : وما طفت ليالى قدينا مكة ؟ قلت : لا . قال : فاذهبي مع أخيك إلى التعميم فأهل بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا . قالت صفية : ما أراى إلا حابسهم . قال : عفرى حلقى ، أو ما طفت يوم النحر ؟ قالت : قلت بلى . قال : لا بأس ، انبرى . قالت عائشة رضى الله عنها : فليقضى النبي ﷺ وهو مضيد من مكة وأنا مضبطة عليها ، أو أنا مضيدة وهو مضبط منها »

١٥٦٢ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، ففنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل حجة وعمره ، ومنا من أهل الحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فاما من أهل الحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر »

١٥٦٣ - **حدثنا محمد بن بشر** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال « شهدت عثمان وعلياً رضى الله عنهما ، وعثمان ينهى عن التمتع وأن يجتمع بينهما ، فلما رأى علي ، أهل

بهما : لَبَيْكَ بُعْمَرَةَ وَحَجَّةً ، قال : ما كنت لأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لقولِ أحدٍ »
[الحديث ١٥٦٣ - طريقه في : ١٥٦٩]

١٥٦٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أنهر الله في الأرض ، ويحصلون الحرم صتراً ، ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر . قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مُهِلِّينَ بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة ، فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله ، أيُّ الحِلِّ ؟ قال : حِلُّ كُلِّهِ »

١٥٦٥ - **حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قَدِمْتُ على النَّبِيِّ ﷺ ، فأمره بالحل »

١٥٦٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك . وحدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ أنها قالت « يا رسول الله ، ما شأن الناس حَلُّوا بعمره ولم تخلل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لَبَدْتُ رأسي ، وَقَدِّتُ هذبي ، فلا أحِلُّ حتى أنحر »

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في : ١٦٩٧ ، ١٧٢٥ ، ٢٣٩٨ ، ٥١١٦]

١٥٦٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة أخبرنا أبو جرة نصر بن عمران الضبي قال « تَمَتَّعْتُ ، فنهاني ناسٌ ، فسألت ابن عباس رضي الله عنهما فأمرني ، فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لي : حجٌّ متبرور وعمرة مُتَقَبِّلَةٌ ، فأخبرت ابن عباس فقال : سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ . فقال لي : أقيم عندي فأجعل لك معها من مالي . قال شعبة : فقلت : لم ؟ فقال : للزُّوْيا التي رأيتُ »

[الحديث ١٥٦٧ - طريقه في : ١٦٨٨]

١٥٦٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** أبو شهاب قال : قدمت بمكة بمكة بعمره ، فدخلنا قبل التَّروِيَةِ بثلاثة أيام ، فقال لي أناس من أهل مكة : نَصِرُ الْآنَ حَجَّتَكَ مَكَّةَ ، فدخلت على عطاء اشتغيتي فقال « **حدثني** جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه حجَّ مع النبي ﷺ يوم ساق البُذْنِ معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال لهم : أحلوا من إحرامكم يطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا خللاً حتى إذا كان يوم التَّروِيَةِ فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدِمْتُمْ بها مُتَعَةً ، فقالوا : كيف نجعلها مُتَعَةً وقد سمينا الحج ؟ قال : افعلوا ما أمرتكم ، فلو لا أني سَمَّيْتُ الْمُهْدَى لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُمْ ، وَلَسَكُنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْمُهْدَى بِحِلِّهِ . ففعلوا »

١٥٦٩ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ عَمْدٍ الْأَعْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ « اِخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَا بَعْضُهُمَا فِي الْمَنَعَةِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِمَا جَمِيعًا »**

قوله (باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضا ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) أنه الاعتار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضا القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلدته ، ومن التمتع فسخ الحج أيضا الى العمرة انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر والقران ، بالالف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معا ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه . وأما الأفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضا عند من يميزه ، والاعتار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعا وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف المصنف إجازته ، فان تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع الخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع الخ فلا يكون فيه دلالة على أنه يميزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث عائشة من وجهين . **قوله** (خرجنا مع النبي ﷺ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه . **قوله** (ولا نرى إلا أنه الحج) ، ولابن الاسود عن عروة عنها كذا سياق « مهلين بالحج » ، ولمسلم من طريق القاسم عنها « لا نذكر إلا الحج » ، وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » ، وظاهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا محرمين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « ففنا من أهل بعمرة » ، ومننا من أهل بمحج وعمرة ، ومننا من أهل بالحج ، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يهدونه من ترك الاعتار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج ، وسياق في « باب الاعتار بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمرة فليهل » ، ومن أحب أن يهل بمحج فليهل » ، ولاحد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليهل بعمرة » ، ومن شاء فليهل بمحج » ، ولهذا التمسكت أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور » ، فأشار الى الجمع بين ما اختلفت عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسياق في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المفازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمرة » ، وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هديا » ، فدعى اسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الاسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفردا وتعقب بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمرة صريح ، وأما قول الاسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » ، فليس صريحا في إهلالها بمحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي

وعمره
مستفهد
(٤١٧/٨)
مستفهد

كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضا أن يقال : أهلت عائشة بالحج ممردا كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ، ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، وعلى هذا ينزل حديث عروة ، ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لاجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج ، على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك واقعه أعلم .

قوله (فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أى غيرها أقولها بعده ، فلم أطف ، فإنه تبين به أن قولها تطوفنا ، من العام الذى أريد به الحاضر . **قوله** (فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساقى الهدى أن يحل) أى من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به . **قوله** (ونساؤه لم يسنن) أى الهدى . **قوله** (فأحلن) أى وهى ممنهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكت وأن النبي ﷺ قال لها : كوني في حجك ، فظاهره أنه ﷺ أمرها أن تجعل عمرتها حجا ولهذا قالت : يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، فأمرها لاجل ذلك من التمتع ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديما ولا حديثا ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة . واختلف في جوازها من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله : ارفضى عمرتك ، أى اتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج قصير قارة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم : وأمسكنى عن العمرة ، أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة : وأرجع بحج ، لاعتقادها أن لإفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها : وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة ، أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة : دعى عمرتك ، وفي رواية : ارفضى عمرتك ، ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للراءة إذا أهلت بالعمرة متمتعة لحاضت قبل أن تطوف أن ترك العمرة وتهل بالحج مفردا كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للاشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر : إن عائشة أهلت بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ : أهلى بالحج ، حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسى أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأمرها من التمتع ، ولمسلم من طريق طاوس عنها : فقال لها النبي ﷺ : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، فهذا صريح في أنها كانت قارة لقوله : قد حلت من حجك وعمرتك ، وإنما أجمعها من التمتع تعديبا لقلها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم : وكان النبي ﷺ رجلا سهلا إذا هويت الشيء تابها عليه ، وسيأتي الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتار عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأرجع أنا بحجة) في رواية الكشميهنى : وأرجع لى بحجة ، **قوله** في الطريق الثانية (فأما من أهل الحج أجمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا ، وسيأتى في حجة الوداع بلفظ : فلم يحلوا ، بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثانى : **قوله** (عن الحكم) هو ابن عتيبة بالمشاءة والموحدة مصغرا الفقيه الكوفى ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين . **قوله** (شهدت عثمان وعليا) سيأتى في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بصفان . **قوله** (وعثمان ينهى عن المتعة) وإن جمعه بينهما) أى بين الحج والعمرة (قلنا رأى على) في رواية سعيد بن المسيب : فقال على ما تريد إلى أن

انتهى عن أمر فله رسول الله ﷺ ، وفي رواية الكشميهني « إلا أن انتهى ، بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه » وقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك ، وقوله « وأن يجمع بينهما ، يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا ، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيرا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا ، وجهه أن القارن يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيفاءا لها في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ « نهى عثمان عن التمتع ، وزاد فيه « فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان ، فقال له على : ألم تسمح رسول الله ﷺ تمتع ؟ قال : بلى ، وله من وجه آخر « سمعت رسول الله ﷺ يلبى بهما جميعا » زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال « أجل ، ولكننا كنا خائفين ، قال النووي : الله أشار الى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين « كنا آذنا ما يكون الناس ، وقال القرطبي : قوله « خائفين ، أى من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار الى أن الأصل في اختياره ﷺ فسخ (١) الى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قریش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن إحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصح إطلاق كونهم خائفين ، أى من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صدومهم عن الوصول الى البيت فقتلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضا ، ثم أراد ﷺ تأكيد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج الى العمرة . قوله (ما كنت لأدع الخ) زاد النسائي والإسماعيلي « فقال عثمان : ترى أنى الناس وأنت تفعله ؟ فقال : ما كنت أدع ، وفي قصة عثمان وعلى من القوائد لإشاعة العالم ما عذبه من العلم واطهاره ، ومناظرة ولادة الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك قصد مناقشة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان ، وإنما نهى عنها ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشي على أن يحمل غيرة النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور . (تنبيه) : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلا لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الاول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن المتعة ، قال البيهقي : ثم صار إجماعا . وتعقب بأن نهى عثمان عن المتعة إن كان المراد به الاعتقاد في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسخ الحج الى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البيهقي بعد أن ساق حديث عثمان في « شرح السنة » : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، وانفقت عليه الأئمة بعد لحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المعهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فان الخلاف في أى الأمور الثلاثة أفضل باق واقه أعلم . وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهدا

(١) في طيبة بولاق : هكنا في النسخ التي بأيدينا ، ولله سقط منه لفظة « حجه »

آخر بتقليده لعدم انكار عثمان على علي ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال (كانوا يرون أن العمرة) بفتح أوله أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال ، والله ما أعمر رسول الله ﷺ عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فان هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فصرف بهذا تعيين القائلين . قوله (من أجر الفجور) هذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل . قوله (ويجمعون المحرم صفر) كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين ، قال النووي : كان ينبغي أن يكتب بالالف ، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءة منصوبا لأنه مصروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربعية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف . وسبقه عياض الى نفي الخلاف فيه لكن في المحكم ، كان أبو عبيدة لا يصرفه فقيل له : إنه لا يتمتع الصرف حتى يجتمع علتان فيهما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة أن الازمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لابي عبيدة ، ونقل بعضهم أن في صحيح مسلم « صفرا ، بالالف . وأما جملهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإخبار عن النسيء الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية فسكانوا يسمون المحرم صفرا ويحولونه ويؤخرون تحريم المحرم الى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة وبعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك فقال (إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) الآية . قوله (ويقولون اذا برأ الدبر) بفتح المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الخلل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله (وعفا الامر) أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفي سنن أبي داود « وعفا الوب » أى كثر وبر الابل الذى خلق بالرحال ، وهذه الالفاظ تقرأ ساكنة الراء لارادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتذار بانسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم - أنهم لما جعلوا المحرم صفرا ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه أخفوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتذار شهر المحرم الذى هو في الأصل صفر ، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج . وأما تسمية الشهر صفرا فقال رتبة أصلها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فبتركون منازلهم صفرا أى خالية من المتاع ، وقيل لإصفار أمارتهم من أهلها . قوله (قدم النبي ﷺ) كذا في الأصول من رواية موسى بن اسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف في أيام الجاهلية ، عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « تقدم » بزيادة فاء . وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بن أسد والاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب . قوله (صبيحة رابعة) أى يوم الأحد . قوله (مهلين بالحج) في رواية إبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج » وهى مفسرة لقوله مهلين ، واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفردا ، وأجاب من قال كان قارنا بأنه لا يلزم من إلهاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة . قوله (أن يجعلوها عمرة قمتاظ ذلك عندهم) أى لما كانوا يعتقدونه أولا ، وفي رواية إبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » . قوله (أى الخلل) كأنهم كانوا يعرفون أن الحج تحللين فأرادوا بيان ذلك فينبى لهم أنهم يتحللون الخلل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . ووقع في رواية الطحاوى « أى الخلل تحل ؟ قال : الخلل كله » . الحديث الرابع : حديث أبي موسى « قدمت على النبي ﷺ فأمرني بالحل »

هكذا أوردته مختصرا ، وقد تقدم تاما مشروحا قبل بباب . ووقع للكشميني « فأمره بالحل ، على الالتفات . الحديث الخامس : حديث حفصة « أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ، الحديث ، لم يقع في رواية مسلم قوله « بعمرة » ، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضه ، واستشكل كيف حلوا بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أي إن إحرامهم بعمرة كان سببا لسرعة حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه لا العلة في بقائه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع في حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله في حديث عائشة أول حديث الباب « فأمر من لم يكن ساق الهدى أن يحل ، والأحاديث بذلك متضافرة ، وأجاب بعض المالكية : « لا فمية عن ذلك بأن السبب في عدم تحللها من العمرة كونه أدخلها على الحج ، وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حججه كان مفردا . وقال بعض العلماء : ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه كونه طلل عدم التحلل بغير الهدى لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارنا عنده ، وجنح الأصيل وغيره إلى توهيم مالك في قوله « ولم تحل » أنت من عمرتك ، وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر - على تقدير تسليم انفراجه - بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى ، ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخاري من رواية موسى بن عقبة والبيهقي من رواية شعب بن أبي حمزة ثلاثهم عن نافع بدونها ، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيباني « فلا أحل حتى أحل من الحج ، ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر ، فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه عليه السلام كان متمتعا كما سيأتي ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل من الحج » ظاهر في أنه كان قارنا . وأجاب من قال كان مفردا عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها قاله الشافعي معناه « ولم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقيل معناه « ولم تحل من حجك » « كما أمرت أصحابك » قالوا وقد تأتي « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل « يحفظونه من أمر الله » أي بأمر الله ، والتقدير « ولم تحل أنت بعمرة من إحرامك » وقيل ظنت أنه فسح حججه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضا من عمرتك ؟ ولا يخفى ما في بعض هذه التأويلات من التعسف . والذي تجتمع به الروايات أنه عليه السلام كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أحل به مفردا ، لا أنه أول ما أحل أحرم بالحج والعمرة معا ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعا « وقل عمرة في حجة » وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمرة » ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمرة » ولا يابن داود والنسائي من حديث البراء مرفوعا « أتى سقت الهدى وقرنت ، وللنسائي من حديث علي بن سعيد « ولا أحد من حديث سراقه « أن النبي عليه السلام قرب في حجة الوداع » وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمرة » وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبراد من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعا مثله ، « أجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه عليه السلام كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي بصير عن أنس « أنه سمعهم يصرخون بها جميعا » أثبت من رواية من روى عنه أنه عليه السلام جمع بين الحج والعمرة » « حقه »

قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك ، فالاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعله سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حنصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها « ولم تحل أنت من عمرتك ، أى من إحرامك كما تقدم » ، وعن حديث عمر بأن جماعة روه بلفظ « صلى في هذا الوادي وقال عمرة في حجة » قال : وهؤلاء أكثر عددا من رواه « وقل عمرة في حجة » فيكون لإذنا في القران لا أمرا للنبي ﷺ في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى « انه ﷺ أحرر بعض أهله في العشر » وروايته الأخرى « انه ﷺ تمتع » فان مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعنى كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت « لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثا سوى التي قرنها في حجته » أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقلت ما اعتمر في رجب قط » وقال هذا هو المحفوظ يعنى كما سيأتى في أبواب العمرة ، ثم أشار الى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « ان النبي ﷺ حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة » يعنى بعد ما هاجر ، وحكى عن البخاري أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهيم في الشيء ، والمحفوظ عن الثوري مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي ﷺ أهل بالحج خالصا ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأعله بداد العطار وقال إنه تفرد بوصله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن مجاهد أنه أهل بالحج والعمرة معا فأنكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » الحديث وهو في السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي ﷺ كان قارنا ، ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف . وقال النووي : الصواب الذي نعتقه أن النبي ﷺ كان قارنا ، ويؤيده أنه ﷺ لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الأفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ، ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديما وحديثا : أما قديما فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفرا » وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وأما حديثا فقد صرح القاضي حسين والمتولى بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارن يطوف طوافا واحدا وسعيا واحدا فهذا قال إن الأفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملا . وقال الخطابي : اختلفت الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرما ، والجواب عن ذلك بأن كل راو أضاف اليه ما أمر به اتساعا ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعي القول فيه في « اختلاف الحديث » وغيره ورجح أنه ﷺ أحرم إحراما مطلقا ينتظر ما يؤمر به فزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الأفراد أيضا بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فله على لبيان الجواز ، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران انتهى . وهذا ينبى على أن دم القران دم جبران وقد

منه من رجح القرآن وقال إنه دم فضل وثواب كالأخمية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزار . وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد : وأما إحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفردا ، وأما رواية من روى متمتعاً فعنده أمر به لأنه صرح بقوله ، ولولا أن معي الهدى لاحلت ، فصح أنه لم يتحلل . وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الولدى وقيل له ، قل عمرة في حجة ، انتهى . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الوداع ، بيانا شافيا ومهدد الحب الطبرى تمهيدا بالفا يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره ، ويترجح رواية من روى القرآن بأمر : منها أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضا ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضا . وروى القرآن عند جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال : قرنت ، وصح عنه أنه قال : لولا أن معي الهدى لاحلت ، وأيضا فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الحال ويتبنى التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للسكن ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن ، وأيضا فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأمانيد جياد بخلاف روايتي الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا ، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووي في اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولا ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أجزء الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث فإنه أحرم بكل منها في ذى القعدة عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجمرات ، ولو كان أراد باعتباره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه ﷺ تماء فقال : لولا أني سقت الهدى لاحلت ، ولا يتمنى إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تماء تطيبيا لقلوب أصحابه لخزيمهم على قوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يترجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة مختلفة في أجزائها عن حجة الاسلام بخلاف عمرة التمتع فهي بمنزلة بلا خلاف فيترجح التمتع على الأفراد وبليه القرآن ، وقال من رجح

القرآن : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهأ وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينفي عمرته من بلده سفرا فالأفراد أفضل له قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بواقعة الأحاديث الصحيحة ، فن قال الأفراد أفضل فعلى هذا ينزل لأن أعمال سفرين للسكينة أكثر مشقة فيسكون أعظم أجرا ولتجزئ عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارنا كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولا بعمره ثم لم يتحلل منها إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى بهفظ . فبدأ رسول الله ﷺ بالبعرة ثم أهل بالحج ، وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نفل أنه ﷺ أهل بالحج والعمره كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نفل أنه أهل بهما معا وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد السكينة على الآخر لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالبعرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقيل أهل أولا بالحج مفردا ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتبرا إلى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعا ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولا وآخرا ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقيل إنه ﷺ أهل بالحج مفردا واستمر عليه إلى أن تحلل منه بمعنى ولم يعتصر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفردا . والذي يظهر لي أن من أنكرك القرآن من الصحابة نفي أن يكون أهل بهما جميعا في أول الحال ، ولا ينفي أن يكون أهل بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم والله أعلم . قوله (ولم تحلل) بكسر اللام الأولى أي لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة . قوله (لبدت) بتشديد الموحدة أي شعر رأسى ، وقد تقدم بيان التلييد ، وهو أن يجعل فيه شئ يلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للبحر . قوله (فلا أحل حتى أنحر) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع . الحديث السادس : قوله (أبو حمزة) بالجيم والراء . قوله (تمتع فنهائي ناس) لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن التمتع كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع إلا للمحصر ، وواقعه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك المحصر . قوله (فأمرني) أي أن أستمع على عرتي ، ولأحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة وفأنت ابن عباس فسأله عن ذلك فأمرني بها ، ثم انطلقت إلى البيت فتمت فأناني أت في منامي . قوله (وعمره متقبلة) في رواية الضر عن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدى وتمعنة متقبلة . وهو خبر مبتدأ محذوف أي هذه عمرة متقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور فبدأوا بالحج . قوله (فقال سنة أبي القاسم) هو خبر مبتدأ محذوف أي هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أي وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية الضر . فقال : الله أكبر . سنة أبي القاسم ، وزاد فيه زيادة يأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى . قوله (ثم قال لي) أي ابن عباس (أقم عندي وأجعل لك سهما من مالي) أي نصيبا (قال شعبة فقلت) يعني لأبي حمزة (ولم) أي استفهمه عن سبب ذلك (فقال للرؤيا) أي لأجل

الرؤيا المذكورة . ويؤخذ منه إكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقة الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدلائل الشرعية ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالدلالة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدلائل . الحديث السابع : قوله (حدثنا أبو شهاب) هو الأكبر واسمه موسى بن نافع . قوله (حجك مكيا) في رواية الكشميني « حجك مكية » ، يعني قليلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال ابن بطال : معناه أنك تنهني « حجك من مكة كما ينهني » أهل مكة منها فيفوتك فضائل الإحرام من الميقات . قوله (فدخلت على عطاء) أي ابن أبي رباح . قوله (يوم ساق البدن معه) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بذنة وذلك في حجة الوداع ، وقد رواه مسلم عن ابن نمير عن أبي نعيم شيوخ البخاري فيه بلفظ « عام ساق الهدى » ، قوله (فقال لهم أحلوا من إحرامكم إلخ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتحلوا منها بالطواف والسعي . قوله (وقصروا) إنما أصرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الخلق لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط . قوله (واجعلوا التي قدمتم بها متعة) أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتكم بها عمرة تتحللوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « قلنا قدمننا مكة أرنا أن نحل ونجعلها عمرة » ، ونحوه في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم . قوله (فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلو لا أني سقت الهدى إلخ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطيفهم وحلبه عنهم . قوله (لا يحل مني حرام) بكسر حاء يحل أي شيء حرام ، والمعنى لا يحل مني ما حرم علي ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل مني حراما » بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله ، أي إذا نحر يوم منى . واستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة نحوه ، ويأتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل حتى ينحر » ، وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره وأهدى فليحل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فانه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا) أي لم يرو حديثا مرفوعا إلا هذا الحديث ، قال مغلطاي : كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلا من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفا بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغلطاي محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرؤية عن عطاء فان حديثه هذا طرف من حديث جامع الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه عن جابر ، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حللا إلى يوم التروية وأهلوا بالحج » ويستفاد منه جواز جواب المفتي لمن سأله عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ تشمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وينبغي أن يكون محل ذلك لا نقضا بحال السائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلى في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثنائي أحاديث هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، لحديث عائشة من طريق يؤخذ منه النسخ والإفراد ، وحديث علي

من طريقه يؤخذ منه التمتع والقرآن ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبي موسى وجابر ، وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة الى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدى ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضا . والله أعلم

٣٥ - باب من لبي بالحج وسماه

١٥٧٠ - **حَرْشًا** مسددٌ حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعتُ مجاهدًا يقول حدثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « قَدِمْنَا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول : أَلْبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بالحج ، فَأَمَرَنَا رسولُ الله ﷺ فَعَمَلْنَاها عَمْرَةً »

قوله (باب من لبي بالحج وسماه) أورد فيه حديث جابر مختصرا من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج الى العمرة . وقد ذهب الجمهور الى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس الى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة

٣٦ - باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ

١٥٧١ - **حَرْشًا** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن قتادة قال : حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، قَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ » [الحديث ١٥٧١ - طرفه في : ٤٥١٨]

قوله (باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره ، وعلى عهد الخ ، ول بعضهم ، باب ، بغير ترجمة ، وكذا ذكره الاسماعيلي ، والاول اول . وفي الترجمة إشارة الى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقر بعد على الجواز . **قوله** (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخير ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . **قوله** (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف ، وبهت الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك ، فذكر الحديث . **قوله** (ونزل القرآن) أي بجوازه يشير الى قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث عن همام بلفظ ، ولم ينزل فيه القرآن ، أي بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الاخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ ، ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله ، وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف ، ولم ينزل فيه قرآن بحرمة ، وله من طريق أبي العلاء عن مطرف ، فلم تنزل آية تلسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه ، وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام ، وتمتعا مع رسول الله ﷺ ، ونزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله ﷺ ، ولم ينسخها شيء ، وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء الطرادى عن عمران بلفظ ، أنزلت آية التمتع في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ، ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء . **قوله** (قال رجل برأيه ما شاء) وفي رواية أبي العلاء . أو تأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتى ، قائل ذلك هو عمران بن حصين ، وهم من زعم أنه مطرف الراوى عنه لثبوت ذلك

في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عنه عمران بن حصين ، ولم أر هذا في شئ من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الاسماعيلى عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى في ذلك ، وهذا جزم القرطبى والنووى وغيرهما ، وكان البخارى أشار بذلك الى رواية الجريوى عن مطرف فقال في آخره : 'رأى رجل برأيه ما شاء ، يعنى عمر ، كذا في الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه لقرب عهده بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبي موسى في ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضا مع سعد بن أبي وقاص في صحيح مسلم قصة في ذلك ، والاولى أن يفسر بعمر فانه أول من نهى عنها وكان من بعده كل تابع له في ذلك ، ففي مسلم أيضا أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابرا فأشار الى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم في حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره في جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التى ييجع بعدها ، فان في بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفي رواية له أيضا ، ان رسول الله ﷺ أمر بعض أهله في العشر ، وفي رواية له : جمع بين حج وعمرة . ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام واحد كما سيأتى صريحا في الباب بعده في حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه في حديث أبي موسى . وفيه من الفوائد أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله : ولم ينه عنها رسول الله ﷺ ، فان مفهومه أنه لو نهى عنها لامتعت ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا يمتنع به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية أو نهى من النبي ﷺ . وفيه وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض النصوص

٣٧ - باب قول الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٧٢ - وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصرى **حَدَّثَنَا** أبو معشر حدثنا عثمان بن عبيد عن بكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلده الهدى ، فطعننا بالبيت وبالصفاء والروقة وأتينا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله . ثم أمرنا بشية التروية أن نهل بالحج ، فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطعننا بالبيت وبالصفاء والروقة وقد تم حجتنا وعائنا الهدى كما قال الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ الى أوصافكم ، الشاة تجزى . فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فان الله تعالى أنزله في كتابه وسنه نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

وَأَشْمُرُ الْحَجَّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى : شَوَّالَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلِيَ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ »
وَالرَّفْتُ الْجُلُوعُ ، وَالنُّسُوقُ الْعَاصِي ، وَالْجِدَالُ الْمِرَاءُ

قوله (باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أى تفسير قوله ، وذلك في الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) إلى أن قال (ذلك) . واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والأعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه ، وقال طائفة وملائمة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كحسان وسوى أهل منى وعرفة . **قوله** (وقال أبو كامل) وصله الاسماعيلي قال حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل ، فذكره بطوله لكنّه قال وعثمان بن سعد ، بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصرى وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الاسماعيلي إلى أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في الأطراف ، أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخاري قال : فأظن البخاري أخذه عن مسلم لأنني لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخته ولم نجد له ذكرا في كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى براء السهم . **قوله** (فلما قدمنا مكة) أى قربها لأن ذلك كان يسرف كما تقدم عن عائشة . **قوله** (اجعلوا إلهالكُم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج مفردا كما تقدم واضحا عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق . **قوله** (طفنا) في رواية الاصيلي ، فطفنا ، بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الاول بالحل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها . **قوله** (ونسكننا المناسك) أى من الوقوف والمببت وغير ذلك . **قوله** (وأتيانا النساء) المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالفا . **قوله** (عشية التروية) أى بعد الظهر ثامن ذى الحجة ، وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى . **قوله** (فقد تم حجتنا) للكشميني ، وقد ، بالواو . ومن هنا إلى آخر الحديث موقوف على ابن عباس ، ومن هنا إلى أوله مرفوع . **قوله** (فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتي عن ابن عمر وعائشة موقوفا أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التي بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق . **قوله** (وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى (إذا رجعتن) ويوافقه حديث ابن عمر الآتي في باب من ساق البدن معه ، من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا قال لناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل ، إلى أن قال ، فمن لم يجد هديا فيلصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة

فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال احمد بن راهويه . **قوله** (الشاة تجزى) أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقعت بدون وار وسيأتى في أبواب الهدى بيان ذلك . **قوله** (بين الحج والعمرة) بيان البراد بقوله « لجمعوا النسكين » وهو باسكان السين قال الجمهورى النسك بالاسكان العبادة والضم الذبيحة . **قوله** (فإن الله أنزله) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) . **قوله** (وستة نيسه) أى شرعه حيث أمر أصحابه به . **قوله** (غير أهل مكة) ينصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة الى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتع لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة الى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب الكرمانى بجواب ليس طائلا . **قوله** (انى ذكر الله) أى بعد آية التمتع حيث قال (الحج أشهر معلومات) وقد تقدم نقل الخلاف فى ذى الحجة هل هو بكالها أو بعضه . **قوله** (فمن تمتع فى هذه الأشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتصر فى غير أشهر الحج لا يسمى متمتعا ولا دم عليه وكذلك المكى عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل فى عموم قوله « فمن تمتع » من أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم رجع الى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع ليقاق العمرة فى أشهر الحج فقط ، والذى ذهب اليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص ان واحد يقيهما فى سفر واحد - فى أشهر الحج فى عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكيا ، ففى احتمال شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعا . **قوله** (والجدال المراء) روى ابن أبى نسيبة من طريق مقسم عن ابن عباس قال « ولا جدال فى الحج : تمارى صاحبك حتى تغضبه ، وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم التخمي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال : قوله « ولا جدال فى الحج » قال : قد استقام أمر الحج . ومن طريق ابن أبى نجيع عن مجاهد قال : قد صار الحج فى ذى الحجة لا شهر نيسا ولا شك فى الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يهيجون فى غير ذى الحجة

٣٨ - باب الاغتسال عند دخول مكة

١٥٧٣ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن عتبة أخبرنا أبو ب عن نافع قال « كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم بيث بذى طوى ، ثم يسل به الصبح ريقيل ، ويحذو ، ن النبى ﷺ كان يفعل ذلك »

قوله (باب الاغتسال عند دخول مكة) قال ابن المنذر : الاعتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس فى تركه عندهم فدية ، وقال أكثرهم تجزى منه الوضوء . وفى الموطأ ، أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسد ، دون رأسه . وقال الشافعية إن عجز عن الغسل تيمم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو فى الحقيقة للطواف . **قوله** (ثم بيث بذى طوى) بضم الطاء وبفتحها . **قوله** (ويعتسل) أى به . **قوله** (كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به الى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترتيب . ويحتمل أنها الى الجميع وهو الاظهر ، فسيأتى فى الباب الذى يليه ذكر الميت فقط مرفوعا من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث بأتم من هذا فى

د باب الإهلال مستقبل القبلة ،

٣٩ - باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً

بأن النبي ﷺ بذى طوى حتى أصبح ثم دخل مكة . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يفعلاه

١٥٧٤ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال : حدثني نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال

« بأن النبي ﷺ بذى طوى حتى أصبح ثم دخل مكة ، وكان ابن عمر رضى الله عنهما يفعلاه »

قوله (باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذى طوى حتى يصبح ، وهو ظاهر في الدخول نهاراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ «كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويعتسل ثم يدخل مكة نهاراً ، وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه ﷺ إلا في عمرة الجعرانة فإنه ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ففضى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبات كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي ودخل مكة ليلاً ، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شئتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله ﷺ ، لأنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحباب له أن يدخلها نهاراً

٤٠ - باب من أين يدخل مكة

١٥٧٥ - **حديث** إبراهيم بن المُنْذِر قال حدثني مَعْن قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله

عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى »

[الحديث ١٥٧٥ - طرفه في : ١٥٧٦]

قوله (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى ، أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه ، وليس هو في الموطأ ، ولا رأيت في دغرائب مالك الدارقطني ، ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الاسماعيلي استخراجه فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره « يعني ثنية مكة » وهذه الزيادة قد أخرجا أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله ابن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه أبين من سياق مالك

٤١ - باب من أين يخرج من مكة

١٥٧٦ - **حديث** مسدد بن مسرّد البصري حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله

عنهما « أن رسول الله ﷺ دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء ، ويخرج من الثنية السفلى »

قال أبو عبد الله: كان يُقال: هو مُسَدَّدٌ كاسمِه. قال أبو عبد الله: سمعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقول سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: لو أنَّ مُسَدَّدًا أنيئتهُ في بيته لَخَذْتُهُ لاسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وما أبالي كُتِبَ كانت عندي أو عند مُسَدَّدٍ

١٥٧٧ - **حَرْشُ** الجليدي ومحمد بنُ النُّثِّي قالا حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا »

[الحديث ١٥٧٧ - اطرافه في: ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ٤٢٩٠، ٤٢٩١]

١٥٧٨ - **حَرْشُ** محمود بنُ غِيلَانَ اللَّارُوزِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ وَخَرَجَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ »

١٥٧٩ - **حَرْشُ** أحمد حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ أَعْلَى مَكَّةَ ». قال هِشَامٌ وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ عَلَى كِلَيْهِمَا - مِنْ كَدَاءٍ وَكُدَاءٍ - وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ

١٥٨٠ - **حَرْشُ** عبد الله بنُ عبد الوَهَّابِ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ »

١٥٨١ - **حَرْشُ** موسى حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهَا كِلَيْهِمَا، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ »

قال أبو عبد الله: كَدَاءٌ وَكُدَاءٌ مَوْضِعَانِ

قوله (باب من أين يخرج من مكة) . **قوله** (من كداء) بفتح الكاف والمد قال أبو عبيد: لا يصرف. وهذه الثانية هي التي يزل منها إلى المثل مقبرة أهل مكة، وهي التي يقال لها المحجون بفتح المهملة وضم الجيم، وكانت صعبة المرتقى فسماها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى، ثم سهل في عصرنا هذا منها ستة إحدى عشرة وثم ثمانية موضع، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة، وكل عقبة في جبل أو طريق حال فيه تسمى ثنية. **قوله** (الثنية السفلى) ذكر في ثاني حديث الباب وخرج من كداء، وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قميصقان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع. **قوله** (من أعلى مكة) كذا رواه أبو أسامة فقلبه، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام دخل من كداء من أعلى مكة، ثم ظهر لي أن الوهم فيه من دون أبي أسامة، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب. **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة بالاسناد المذكور. **قوله** (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميनी « على، بدل من. **قوله** (وأكثر ما يدخل من كداء) بالضم والقصر للجمع وكذا في رواية حاتم ووهب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة. **قوله** (وكانت أقربهما إلى منزله) فيه اعتذار هشام لانيه لكونه روى الحديث

وخالفه لانه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيرا ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء . وكذا فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالضم والقصر وتيل بالعكس . قال النووي : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لاجله خالف عليه السلام بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئا مما تقدم في العيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المسكن وعكسه الإشارة الى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لانه عليه السلام خرج منها محتمليا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهرا عاليا ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ، ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخيل تطالع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شئ طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل هناك أبدا ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . واليهي من حديث ابن عمر قال : قال النبي عليه السلام لا بى بكر : كيف قال حسان ؟ فأنفذه :

عدمت بنيتى أن لم تروها تشير النعم مطلعها كداء

فتسبح وقال : ادخلوها من حيث قال حسان . (تنبيهه) : حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعا ثالثا يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه الى جهة اليمن ، قال المحب الطبرى : حققه العذرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن . (تنبيهات) : أولها محمود فى الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمره فى الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد فى أول الاسناد لم أراه منسوبا فى شئ من الروايات ، وقد تقدم فى أوائل الحج أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيسبى أن يكون هو المذكور هنا ، وحاتم فى الطريق الثالثة هو ابن اسماعيل . (التنبيه الثانى) : اختلف على هشام بن عروة فى وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيرا الى أن رواية الإرسال لا تقدر فى رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عيينة وقد تابعه ثقتان ، ولعله إنما أورد الطريقين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذى أشرت إليه أولا . (الثالث) : وقع فى رواية المستمل وحده فى آخر الباب وقال أبو عبد الله : كداء وكدا موضعا ، والمراد بأبي عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فصولهم أنهما موضعا بمجرد السياق ، وقد يمر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما

٤٣ - باب فضل مكة وبنائها ، وقوله تعالى [١٢٥ - ١٢٨ البقرة] :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَظَمْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرَا أَيْتَى لِّلْعَالَمِينَ وَالْمَا كَفَيْنِ الرَّكْعَ الشُّجُودِ . وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَن آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ . وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، رَبَّنَا قَبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

١٥٨٢ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عاصم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « لما بُذِيتِ الكعبةُ ذهب النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب ، فقال العباس للنبي ﷺ : اجعل إزارك على رقتك . فغفر إلى الأرض ، وطمحت عيناه إلى السماء ، فقال : أرى إزارى ، فشده عليه »

١٥٨٣ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ قال لها : ألم تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الكعبةَ اقْتَصَرُوا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ : لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَقُمْتُ »

فقال عبد الله رضي الله عنه : لأن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم

١٥٨٤ - **حديث** مسدد حدثنا أبو الأحوص حدثنا أشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت « سألت النبي ﷺ عن الجدرِ أَمِنَ البيتُ هو ؟ قال : نعم . قلت : فما لم يَدْخُلُوهُ فِي البيتِ ؟ قال : إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ . قلت : فما شأنُ بابِهِ مُرْتَفِعًا ؟ قال : ففعل ذلك قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَخْرُجُوا مَنْ شَاءُوا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَةِ فَأَخَافُ أَنْ تُفَكِّرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أَهْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ »

١٥٨٥ - **حديث** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال لي رسول الله ﷺ : لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَقَضَيْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنَّ قَرِيبًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاؤُهُ ، وَجَعَلْتُ لَهُ خَلْفًا » . قال أبو معاوية : حدثنا هشام : خذنا يعني باباً

١٥٨٦ - **حديث** بيان بن عمرو حدثنا يزيد حدثنا جرير بن حازم حدثنا يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ قال لها : يا عائشة لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِجَاهِلِيَةِ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَيُهْدَمَ ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ ، وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا فَلَمْتُ بِهِ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ » . فذلك الذي حمل ابن الزبير رضي الله عنهما على هدمه . قال يزيد : وشهدتُ ابن الزبير حينَ هَمَّهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجَرِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَشْيَمَةِ الْإِبِلِ . قال جرير : فقلتُ له أَمِنَ

مَوْضِعُهُ؟ قَالَ : أَرَبِكُمْ الْآنَ . فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجْرَ ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فَقَالَ : هَا هُنَا . قَالَ جَرِيرٌ : فَهَزَرْتُ مِنْ
الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبَنِيَانِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَاجْعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا) فَسَأَلْتُ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ :
التَّوَابُ الرَّحِيمِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ ، وَسَأَلْتُ الْبَاقُونَ بَعْضَ الْآيَةِ الْأُولَى ، وَلَا بِي ذِكْرُ كُلِّهَا ثُمَّ قَالَ : إِلَى قَوْلِهِ التَّوَابُ
الرَّحِيمِ . ثُمَّ سَأَلْتُ الْمُصَنِّفَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ طُرُقٍ ، وَابْسَ فِي
الْآيَاتِ وَلَا الْحَدِيثِ ذِكْرَ لَبْنِيَانٍ . مَكَّةَ لَكِنْ بِنِيَانِ الْكَعْبَةِ كَانَ سَبَبُ بِنِيَانِ مَكَّةَ وَعِمَارَتِهَا فَاسْتَفْتَيْتُ بِهِ . وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ
مِنْ بَنَى الْكَعْبَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْإِنْبِيَاءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْ مَسْجِدَ وَضَعَهُ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ ، وَكَذَا
قِصَّةُ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ لَهَا يَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْإِنْبِيَاءِ ، وَيَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ قَرِيشَ لَهَا وَعَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ ابْنِ
الزُّبَيْرِ وَمَا غَيْرُهُ الْحَاجَّاجُ بَعْدَهُ لَتَعْلُقَ ذَلِكَ بِحَدِيثِي الْبَابِ . وَابْيَتَ اسْمُ غَالِبٍ لِّلْكَعْبَةِ كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(مَثَابَةٌ) أَيْ مَرْجِعًا لِلْحَاجَّاجِ وَالْعَابِرِ يَتَفَرَّقُونَ عَنْهُ ثُمَّ يَعُودُونَ إِلَيْهِ ، رَوَى عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ
« يَحْجُونَ ثُمَّ يَعُودُونَ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ وَصِفَ بِهِ الْمَوْضِعُ ، وَقَوْلُهُ (وَأَمْنَا) أَيْ مَوْضِعٌ أَمِنٌ وَهُوَ كَقَوْلِهِ (أَوْ لَمْ
يُرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا أَمْنًا) وَالْمُرَادُ تَرَكَ الْقِتَالَ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . وَقَوْلُهُ
(وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصَلًى) أَيْ وَقَلْنَا اتَّخَذُوا مِنْهُ مَوْضِعَ صَلَاةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَذْكُرُوا
نَعْمَتِي أَوْ عَلَى مَعْنَى مَثَابَةٍ أَيْ ثُبُوبِ إِلَيْهِ وَاتَّخَذُوا ، وَالْأَمْرُ فِيهِ لِلِاسْتِحْبَابِ بِالِاتِّفَاقِ . وَقَرَأْتُ نَافِعَ بْنَ عَاصِمٍ
(وَاتَّخَذُوا) بِلَفْظِ الْمَاضِي عَطْفًا عَلَى (جَعَلْنَا) أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ إِذْ أَيْ وَإِذَا جَعَلْنَا وَإِذَا اتَّخَذُوا ، وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ
الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ أَمْرٌ قَدِيمٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَحَادِيثِ الْإِنْبِيَاءِ ، وَعَنْ عَطَاءٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ
عُرْفَةٌ وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَنَاسِكَ لِأَنَّهُ قَامَ فِيهَا وَدَعَا . وَعَنْ النُّخُمِيِّ الْحَرَمُ كُلُّهُ . وَكَذَا رَوَاهُ السَّكَلَبِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ . وَقَوْلُهُ (وَالرَّكْعَ السَّجُودَ) اسْتَدَلَّ بِهِ
عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ دَاخِلَ الْبَيْتِ ، وَغَالَفَ مَالِكٌ فِي الْفَرَضِ قَوْلُهُ (اجْعَلْ هَذَا بِلْدًا أَمْنًا) يَأْتِي الْكَلَامُ
عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَأَنَّهُ لَا يَمَارِسُ حَدِيثَ « أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا الْبَلَدَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى الْأَوَّلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِذَلِكَ ، وَالثَّانِي مَا سَبَقَ مِنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ . وَقَوْلُهُ (مَنْ أَمِنَ) بَدَلَ
مِنْ أَهْلِهِ أَيْ وَارْزُقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِهِ خَاصَّةً (وَمَنْ كَفَرَ) عَطَفَ عَلَى مَنْ أَمِنَ قِيلَ قَالَسَ إِبْرَاهِيمَ الرِّزْقَ عَلَى
الْإِمَامَةِ فَعَرَفَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَإِنَّ الرِّزْقَ قَدْ يَكُونُ اسْتِدْرَاجًا وَإِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْقَوَاعِدِ فِي تَفْسِيرِ
الْبِقْرَةِ وَأَنَّهُ الْإِسْلَامُ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ مَوْسَا قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالرَّفْعِ قَلْبَهُ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى
مَكَانِ الْبَيْتِ كَمَا سَيَأْتِي عِنْدَ تَقَلُّبِ الْاِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَوْلُهُ (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أَيْ يَقُولَانِ رَبَّنَا
تَقَبَّلْ مِنَّا ، وَقَدْ أَظْهَرَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي قِرَاءَتِهِ ، قَوْلُهُ (وَأَرَانَا مَنَاسِكُنَا) قَالَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْبَيْتِ أَنَاهُ جَبْرِيلُ فَأَرَاهُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا قَالَ وَأَحْسِبُهُ
وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ عُرْفَةَ فَقَالَ : أَعْرِفْتَ ؟ قَالَ نَعَمْ ، قَالَ : فَمَنْ تَمَسَّ عُرْفَاتٍ . ثُمَّ أَتَى بِهِ جَمْعًا فَقَالَ :
هَهُنَا يَجْمَعُ النَّاسُ الصَّلَاةَ . ثُمَّ أَتَى بِهِ مَنَى فَعَرَضَ لَهَا الشَّيْطَانُ فَأَخَذَ جَبْرِيلُ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ فَقَالَ ارْمِهَا وَكَبِّرْ مَعَ كُلِّ

حصاة . **قوله** (وتب علينا) قيل طلبا للثبات على الايمان لانهما معصومان ، وقيل أراد ان يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا . **قوله** (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وهذا أحد الاحاديث التي أخرجها البخاري عن شيخه أبي عاصم النبيل بواسطة . **قوله** (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو من حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في الدلائل ، من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قال : سألت جابرا هل يقوم الرجل عريانا ؟ فقال : أخبرني النبي ﷺ أنه لما انتهدت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبي ﷺ نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواقب يتقوون بها - أي على حمل الحجارة - فقال النبي ﷺ : فاعتقلت رجلي فخررت وسقط ثوبي فقلت للعباس : هلم ثوبي ، فليست أتمرى بعدها إلا إلى الغسل ، لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن ساجان عن أبي الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظا وإلا فقد حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فعمل جابرا حمله عنه . وروى الطبراني أيضا ، والبيهقي في الدلائل ، من طريق عمرو بن أبي قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في المعرفة ، من طريق قيس بن الربيع ، وفي الدلائل ، من طريق شبيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبي العباس بن عبد المطلب قال : لما بنت قريش الكعبة انفردت رجلين ورجلين يقولون الحجارة ، فكنت أنا وابن أخي ، لجعلنا نأخذ أزرنا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فإذا دونا من الناس لبسنا أزرنا ، فبينما هو أمأى إذ صرع فسمعت وهو شاخص يبصره إلى السماء قال فقلت لابن أخي : ما شأنك ؟ قال : نبيت أن أمشي عريانا قال فكسمته حتى أظهر الله نبوه ، تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضا ، وروى ذلك أيضا من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره : فكان أول شيء رأى من النبوة ، والنضر ضعيف ، وقد خبط في أسناده وفي مثنه ، فانه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في السيرة ، عن أبيه عن حدثه عن النبي ﷺ قال : إني لمع غلامان هم أسناني قد جعلنا أزرنا على أعناقنا الحجارة فنقلها إذ لكني لآلم لكعبة شديدة ثم قال : أشدد عليكم إزارك ، فكأن هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرق لحكي قولاً أن النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ، وأمل عمدته في ذلك ما سيأتي عن معمر بن الزهري ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال : كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سديلا ، وكانت ذات ركنين كهيئة هذه الحلقة :  ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى إذا كانوا قريبا من جدة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها نجارا فقدموا به وبالحشب لينبؤا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه لخدمه بدت لهم حية فاتحة فاهها ، فبعث الله طيرا أعظم من النسر ففرز غزاله فيها فأتاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي ، فرأوها في السماء عشرين ذراعا . فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضاعت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فهدت عورته من صغرها ، فنودى : يا محمد خمر عورتك ، فلم ير عريانا بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين ، قال معمر : وأما الزهري فقال : لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم أجرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من مجرها في ثياب الكعبة فاحترقت : فقتلوا قريش في هدمها وهاجوه ، فقال الوليد : إن

الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا تزيد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رآه سالما تابعه ، قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد وكان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة ، وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناده ، وبه جزم موسى بن عقبة في معانيه والأول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيتساقط من بنائها ، وكان رخما فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وذلك أن قفرا سرقوا كنز الكعبة ، فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الاسود حتى رضوا بأول داخل ، فدخل النبي ﷺ فحكه في ذلك فوضعه بيده . قال : وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعا ، ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم التجار المذكور باقوم ، ولما كهي من طريق ابن جريج مثله ، قال : وكان يتجر الى بسندوراء ساحل عدن ، فانسكرت سفينته بالشعبية ، فقال اقربش : إن أجريتم عيري مع عيركم الى الشام أعطيتمكم الخشب ، ففعلوا ، وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول : « اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان روميا » وقال الأزرقي : كان طولها سبعة وعشرين ذراعا ، فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذرا أدخلوها في الحجر . . قوله (غفر الى الأرض) في رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الحاضية في « باب كراهية التعري » من أوائل الصلاة « لجعله على منكبهِ فسقط مغشيا عليه » . قوله (فطمحت عيناه) بفتح المهملة والميم أي ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر الى فوق . وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية « ثم أفاق فقال . . قوله (أرني إزاري) أي أعطني ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفي رواية عبد الرزاق الآتية « إزاري إزاري » بالتكرير . قوله (فشده عليه) زاد زكريا بن إسحق « فمارؤى بعد ذلك عريانا » وقد تقدم شاهداه من حديث أبي الطفيل . الحديث الثاني ساقته من أربعة طرق . قوله في الطريق الأولى (عن سالم بن عبد الله) أي ابن عمر . قوله (أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر) أي الصديق ، ووقع في رواية مسلم « أبي بكر بن أبي قحافة » وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد . قوله (أخبر عبد الله بن عمر) بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالما كان حاضرا لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنه سماه عبد الرحمن بن محمد فوه أخرجه أحد ، وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » والمخفوذ الأول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالما فيه وزاد في المتن « ولا نفقت كنز الكعبة » ، ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتي البحث فيها في « باب كسوة الكعبة » . قوله (قومك) أي قريش . قوله (اقتصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتي بيان ذلك في الطريق التي تلي هذه . قوله (لولا حدثان) يكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثلثة بمعنى الحدث ، أي قرب عهدهم . قوله (لعلت) أي لردتها على قواعد إبراهيم . قوله (فقال عبد الله) أي ابن عمر بالإسناد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة . قوله (لأن كانت) ليس هذا شكنا من ابن عمر في صدق

عائشة ، لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين . **قوله** (ما أرى) بضم الهمة أى أظن ، وهي رواية معمر ، وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك ، ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة . **قوله** (استلام) افتعال من السلام ، والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو اليد . **قوله** (يلبان) أى يقربان من (الحجر) بكسر المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا ، والتقدير الذى أخرج من الكعبة سيأتى قريباً . **قوله** في الطريقة الثانية (حدثنا الأشعث) هو ابن أبي الأشعث المخاربي ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نهنا على ما فيها هناك . **قوله** (عن الجدر) بفتح الجيم وسكون المهملة كذا للاكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفي رواية المستملى « الجدر » قال الخليل : الجدر لغة في الجدار انتهى . وهم من ضبطه بضمها لان المراد الحجر ، ولابن داود الطيالسى في مسنده عن أبي الاحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولابن عوانة من طريق شبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك . **قوله** (أمن البيت هو ؟ قال نعم) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت ، وكذا قوله في الطريق الثانية (أن أدخل الجدر في البيت) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يطاف به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى في البيت ، فأخذ رسول الله ﷺ يدي فأدخلني الحجر فقال : صلى فيه فاتما هو قطعة من البيت ، ولكن قومك اسبق صروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت ، ونحوه لابن داود من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة ، ولابن عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت الى شيبة الحجبي ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام ليليل ، وهذه الروايات كلها مطلقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها مسلم من طريق أبي قرعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » ، وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فان بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريباً من سبعة أذرع ، وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع ، وسيأتى في آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم لحوره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شاور عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلي الحجر » ، وله عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيم من أهل العلم من قرئش كما أخرجه البيهقى في « المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعة « لكنك أدخلت فيها من الحجر خمسة أذرع ، فهي شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لى لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التى بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فان الذى عدا الفرجة أربعة أذرع وشبر ، ولهذا وقع عند الفاكهى من حديث أبي عمرو بن عدى بن الحر « أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع ، فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقنى الى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر

الكلام على هذا الحديث . **قوله** (ألم ترى) أى ألم تعرفى . **قوله** (قصرت بهم النفقة) بتشديد الصاد أى النفقة الطيبة التى أخرجوها لذلك كما جزم به الأذرق وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق فى السيرة ، عن عبد الله بن أبي نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية ، أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم - وهو جد جمعة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومى - قال لقرئش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا يبيع ربا ولا مظلة أحد من الناس ، وروى سفيان بن عيينة فى جامعه ، عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر ابن الخطاب أرسل الى الشيخ من بنى ذهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : ان قرئشا تقربت لبناء الكعبة - أى بالنفقة الطيبة - فمجزت فتركوا بعض البيت فى الحجر ، فقال عمر صدقت . **قوله** (ليدخلوا) فى رواية المستملى ، ويدخلوا ، بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة ، فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعو به يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط . **قوله** (حديث عهدم) بتونين حديث . **قوله** (بمجاهلية) فى رواية الكشميى بالمجاهلية ، وقد تقدم فى العلم من طريق الأسود ، حديث عهد بكفر ، ولأبى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، حديث عهد بشرك . **قوله** (فأخاف أن تنكر قلوبهم) فى رواية شيبان عن أشعث ، تنفر ، بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطلان عن بعض علماءهم أن النفرة التى خشيا عليه السلام أن ينسبوه الى الانفراد بالفخر دونهم . **قوله** (أن أدخل الجدر) كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أى أخاف أن تنكار قلوبهم إدخال الحجر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبي الاحوص بلفظ ، فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل ، فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتة الاسماعيلى من طريق شيبان عن أشعث ولفظه ، لنظرت فأدخلته . **قوله** (فى الطريق الثالثة) (عن هشام) هو ابن عروة . **قوله** (عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية والنسائى من طريق عبدة بن سليمان ، وأبو عوانة من طريق على بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فان رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتى فى الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لأبى عوانة من طريق قتادة وأبى النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة ، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئا زائدا على روايته عنها كما وقع للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه فى كتاب العلم . **قوله** (وجعلت له خلفا) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسر فى الرواية المعلنة ، وضبطه الحربى فى الغريب ، بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عموذ فى مؤخر البيت ، والصواب الاول ، وبينه قوله فى الرواية الرابعة ، وجعلت لها بابين . (تنبيه) قوله (وجعلت) بسكون اللام وضمت التاء عطفا على قوله (لبنيته ، وضبطها القابى بفتح اللام وسكون المثناة عطفا على استقصرت وهو وهم ، فان قرئشا لم تجعل له بابا من خلف ، وإنما هم النبي عليه السلام بجعله ، فلا يفتى بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون . **قوله** (قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعنى ابن عروة بسنده هذا (خلفا يعنى بابا) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق على بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبى معاوية وصلها مسلم والنسائى ، ولم يقع فى روايتهما التفسير المذكور . وأخرجه ابن خزيمة عن أبى كريب عن أبى أسامة وأدراج التفسير ولفظه ، وجعلت لها خلفا ، يعنى بابا آخر من خلف يقابل الباب المتقدم . **قوله** فى

الطريق الرابعة (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج»، قوله (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، والاسماعيلي من طريق هارون الجلال والوعفاني كلهم عن يزيد ابن هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال: عن عبد الله بن الزبير، بدل عروة ابن الزبير، وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الازهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الاسماعيلي: إن كان أبو الازهر ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين. قلت: قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير، ويزيد قد حمله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح. قوله (حديث عهد) كذا بجميع الرواة بالاضافة، وقال المطرزي: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديث عهد، والله أعلم. قوله (فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته وبنائه. قوله (قال يزيد) هو ابن رومان بالاسناد المذكور. قوله (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناءه) الى قوله (كأسنة الابل) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصرا، وقد ذكره مسلم وغيره واطحا فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال: لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان، وللقا كهى في كتاب مكة، من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ورموها بالمنجنيق وهت الكعبة، ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زعفة قال: ارتحل الحصين بن نمير - يعنى الأمير الذي كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاهم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال: فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت، فاذا الكعبة تنفض - أى تتحرك - متوهنة تخرج من أعلاها الى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق، وللقا كهى من طريق عثمان بن ساج - بلغنى أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بنى جحج، وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون، وضعف ببناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتتناثر حجارته، ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال: كانت الكعبة قد هت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقهم على أهل الشام، فلما صدر الناس قال: أشيروا على في الكعبة، الحديث، ولابن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال: لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين، وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال: لا ثبت عندي أنه ابتداء بنائها بعد رحيل الجيش بسبعين يوما، وجزم الازرق بأمر ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين. قلت: ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمده الى الموسم ليراه أهل الآفاق ليتشبع بذلك على بنى أمية. ويؤيده أن في تاريخ المسبحي أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم. وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذى في الصحيح مقدم على غيره. وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل، وقول ابن الزبير لو أن أحدكم احترق بيته بناه حتى يجدده، وأنه استخار الله ثلاثا ثم عزم على أن يتقضاها، قال فتعاضد الناس، صعد رجل فالتى منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء تابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، وجعل ابن الزبير أعمدة

فستر عليها السور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال « خرجنا الى منى فأقننا بها ثلاثا ننظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم ، وفي رواية أبي أويس المذكورة ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا الى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، وانبهوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما أمموا ، فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل ، فأنفضوا له أى حركوا تلك القواعد بالمثل فنفضت قواعد البيت وأرؤه بنيانا مربوطا ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشراقهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنيانا متصلا فأشبههم على ذلك ، وفي رواية عطاء . وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعا فزاد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع ، وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعا ، فليل راويه جبر الكسر ، وجزم الازرق بأن الزيادة تسعة أذرع فليل عطاء جبر الكسر أيضا . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد « انهم كشفوا عن القواعد فاذا الحجر مثل الحلفاء والحجارة مشبكة بعضها ببعض ، ولما كهى من وجه آخر عن عطاء قال « كنت في الأمانة الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قامة ونصفا ، فهجوا على حجارة لها عروق تتصل بزرذ عرق المروة ، فضر به فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه ، وفي رواية مرشد عند عبد الرزاق « فكشف عن روض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوقا ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، قرأت ذلك الربض مثل خلف الابل : وجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهرز الركن الآخر ، قال مسلم في رواية عطاء « وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه ، وفي رواية الأسود التي في العلم « ففعل عبد الله بن الزبير ، وفي رواية اسماعيل ابن جعفر عند الاسماعيل « فنقض عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الأرض ، ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللفا كهى من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة « انه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر . (فصل) لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تغيير الحجاج لما صنعه ابن الزبير ، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال « فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك ابن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر الدول من أهل مكة اليه ، فكتب اليه عبد الملك : إنا لسنا من نطيع ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طول فأكفره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده الى بنائه وسد بابه الذي فتحه . فنقضه وأعاد الى بنائه ، وللفا كهى من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة « فبادر - يعنى الحجاج - فهدمها وبنى شيئا الذي على الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج ، ولابن عيينة عن داود بن سابور عن مجاهد « فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر ، قال فقال عبد الملك : وددنا أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك ، وقد أخرج قصة تدم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد بن عطاء « ان الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعنى ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها ، فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها ، زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه « وكان الحارث مصدقا لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فكنت ساعة بعصاه وقال : وددت أنى تركته

وما تحمل ، وأخرجها أيضا من طريق أبي قرعة قال : بينما عبد الملك يطوف بالبیت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فانا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبيل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير ، (تنبيه) : جميع الروايات التي جمعها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرقي أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن الثاني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقا بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضا ثم بدا له فسد الباب المجدد ، لكن لم أر الثقل بذلك صريحا . وذكر الفاكهي في أخبار مكة ، أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة في الباب الموجود سواء . فانه أعلم . قوله (غزرت) بتقديم الزاى على الراء أى قدرت . قوله (ستة أذرع أو نحوها) قد ورد ذلك مرفوعا الى النبي ﷺ كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وإن الجمع بين المختلف منها يمكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب واطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح اليه ابن الصلاح وبتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيتمتعين حمل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متوادة على سبب واحد وهو أن قريشا قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبيه » له : والاصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازا ، وإنما قال النووي ذلك فصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعنده في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب فانه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في « المعرفة » ، أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيم كما تقدم ، فعلى هذا فعلمه رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطا ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فعلى النبي ﷺ ومن بعده فعلموه استحبابا للراحة من تسور الحجر لاسيما الرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التكشف ، فعلمهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنيًا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر قبناه ووسمه قطعا للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب الى أن عمدته في ذلك ما سيأتى في باب ببناء الكعبة ، في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم

يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطا جدره قصيرة ، فبناء ابن الزبير ، انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، قد دخل الوهم على قائله من هنا . ولم يزل الحجر موجودا في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كمام الحرمين ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعا ، وثلاث أذراع منها عرض جدار الحجر ذراعتان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعا ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم . وأما قول المهلب إن الفضاء لا يسمى بيتا وإنما البيت البنيان لأن شخصا لو حاف لا يدخل بيتا فانهدم ذلك البيت فلا يبحث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل بالاتفاق ، فقلنا أن نظوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما الذين فتمتعلقه بالعرف ، ويؤيده ما قلناه أنه لو انهدم مسجد فنقلت حجراته الى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار الى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس الى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدى بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استجاب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ . (تسهيل) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فناشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعبه للبلوك ، فكره . قلت : وهذا بعينه خشية جدم الأعلى عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحدد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يحجر من بعدك أمير فيغير الذي صنعت ، أخرجه الفاكهي من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحدا من الخلفاء ولا من دولهم غير من الكعبة شيئا مما صنعه الحجاج الى الآن إلا في الميزاب والباب وعنتبه ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جرير : أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ، ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستمائة ، ثم في سنة ثمانين وستمائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الاخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج الى ترميم فاهتم بذلك سلطان الاسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتاملت السكان الذي قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رم ما تشعب من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين الى أن تقض سقفها في سنة سبع وعشرين

على يدى بعض الجند لجدد لها سقفاً ورخم السطح ، فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل الى داخل الكعبة أشد مما كان أولاً ، فأداه رأيه الفاسد الى نقض السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة ، ولزم من ذلك امتحان الكعبة ، بل صار الهال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتبت الى القاهرة يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأفكر أن يكون أمر بذلك ، وجهز بعض الجند لكشف ذلك فتمعصب لللال بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكتبوا محضراً بأنه ما فعل شيئاً إلا عن ملامتهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فكن غضب السلطان وغطى عنه الامر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة الخزومي وهو بالتحانية قبل الآلاف وبعدها معجزة عن النبي ﷺ قال « ان هذه الامة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه - يعنى الكعبة - حق تعظيمها ، فإذا ضيعوا ذلك ^(١) هلكوا » أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في كتاب مكة ، وسنده حسن ، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بجله وكرمه . وما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج إما من الجدار الذي بناه في الجهة الشمالية وإما في السلم الذي جده للسطح والعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع قائماً هو لزيادة محضه كالرخام أو لتحسين كالأبواب والمذاب ، وكذا ما حكاه الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال « جاورت بمكة فعابت - أى بالعين المهمة - وبالباء الموحدة - أسطوانة من أاطين البيت فأخرجت وجئ بأخرى ليدخلوها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلاً فتركوها ليعودوا من غد ليصلحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قدح ، أى بكسر القاف وهو السهم ، وهذا اسناد قوى رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الاسطوانة من خشب . والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٣ - باب فضل الحرم ، وقوله تعالى [٩١. النمل] :

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبَدَ رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ، وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

وقوله جل ذكره (٥٧ القصص) :

﴿ أَوْ لَمْ نَمَسْكَنْ لَمْ حَرَمًا آمَنًا يُحْيِي إِلَيْهِ تَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا ، وَلَوْ كُنَّا أَكْثَرُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

١٥٨٧ - **قوله** على بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَطَفُ لِقَطْعَتِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا »

قوله (باب فضل الحرم) أى السكى الذى سياتى ذكر حدوده في « باب لا يعصده شجر الحرم » . **قوله** (وقوله تعالى) (إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبَدَ رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا) الآية (وجه تعليلها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية الى البلدة فانه على سبيل التشريف لها ، وهى أصل الحرم . **قوله** (أَوْ لَمْ نَمَسْكَنْ لَمْ حَرَمًا آمَنًا) روى النسائي في

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « صنوا ذلك »

التفسير : ان الحارث بن مر بن نوفل قال للنبي ﷺ : ان تتبع الهدى معك تتخطف من أرضنا ، فأزل الله عز وجل ودا عليه (أو لم تمكن لهم حرما أمنا) الآية ، أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون أمنا لهم بعد أن أسلبوا وتابعوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس ، ان هذا البلد حرمه الله ، أخرجه مختصرا ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في باب لا يحل القتال بمكة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى قريبا هناك إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب توريث دور مكة وبيعها وشراؤها . وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى [٢٥ الحج] : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ، وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) . البادى : الطارى . مككوكا : محبوسا ١٥٨٨ - حديث أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو ابن عثمان عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال : يا رسول الله أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك عقیل من ربيع أو دور ؟ وكان عقیل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي رضى الله عنهما شيئا ، لأنهما كانا مسلمين وكان عقیل وطالب كافرين ، فكان مھر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله تعالى [٧٢ الأنفال] : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانْتَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) الآية [الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٧٤ ، ٦٧٦٤]

قوله (باب توريث دور مكة وبيعها وشراؤها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى (ان الذين كفروا ويصلون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء) الآية) أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن فضالة قال د توفى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، وما تدعى رباع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاهرة ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبيد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر نهى أن تبوئ دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرساتها ، فكان أول من بوئ داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا لإجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا لإجارتها . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وعائقه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، والجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويجاب عن حديث علقمة على تقدير صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعى بحديث أسامة الذى أورده البخارى في هذا الباب ، قال الشافعى : فأضاف الملك اليه والى من ابتاعها منه وبقوله ﷺ عام الفتح د من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، فأضاف الدار اليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فنسب الله الديار اليهم كما نسب الأموال اليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما

كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلى أولي بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتى في البيوع أثر عمر أنه اشترى دارا للسجن بمكة . ولا يمرض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحجاج أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبوابا ، لينزل البادي حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكرامة الكراء رفقا بالوفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جرح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك ، قال القاضى اسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النساك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلهوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجح عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها لخالفتم حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئا عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا المسجد الحرام ، هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضا هل المراد بقوله وسواء ، في الامن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضا . قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التنوط ولا البول ولا إلقاء الجيف والتين . قال : ولا تعلم علما منع من ذلك ولا كره لحائض ولا لجنب دخول الحرم ولا إجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحواينها ولا يقول بذلك أحد واقه أعلم . قلت : وأقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة ، وسنذكر في باب فتح مكة ، من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحا أو عنوة إن شاء الله تعالى . قوله (البادي الطاري) هو تفسير منه بالمعنى ، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره . وقال الاسماعيلي : البادي الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلد فهو باد ، ومعنى الآية أن المقيم والطاري سيان . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (سواء العاكف فيه والباد) قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم . قوله (مكوكفا محبوسا) كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية (العاكف) والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في الجاز ، والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوي من طريق سفيان عن أبي حصين قال : أردت أن أعتكف وأنا بمكة ، فسألت سميد بن جبيرة فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية . قوله (عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب ، أن علي بن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره ، . قوله (ابن نزل ، في دارك) حذف أداة الاستفهام من قوله «في دارك» ، بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب لفظ «أنتول في دارك» ، وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن أصبغ شيخ البخاري فيه ، وللصنف في المغازي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري «ابن نزل غدا» فكأنه استفهمه أولا عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك ، وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويذهب وضوحا رواية زمعة بن صالح عن الزهري

بلفظ : لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة قيل : أين نزل أنى بيوتكم ، الحديث ، وروى على بن المديني عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال : قيل للنبي ﷺ حين قدم مكة : أين نزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل ، قال علي بن المديني : ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن في حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال ذلك حين أراد أن ينزل من منى ، فيحمل على تعدد القصة . قوله (وهل ترك عقيل) في رواية مسلم وغيره : وهل ترك لنا . قوله (من رباح أو دور) الرباع جمع ربيع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على أبيات وقيل هو الدار فعلى هذا قوله دور ، إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفي رواية محمد بن أبي حفصة : من منزل ، وأخرج هذا الحديث الفاكهي من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره : ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسما بين ولده حين عمر ، فمن صار للنبي ﷺ حتى أبيه عبد الله وقها ولد النبي ﷺ . قوله (وكان عقيل الخ) حصل هذا أن النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاهما من أبيهما لكونهما كاتلا لم يسلا ، وباعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب ببدر فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهي أن الدار لم تزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها محمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار (١) وزاد في روايته من طريق محمد بن أبي حفصة : فكان علي بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيينا من الشعب ، أى حصة جدهم علي من أبيه أبي طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفا لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى فى الجهاد مزيد بسط فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطاين : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على ملك عقيل فأنما لم ينزلها رسول الله ﷺ لأنها دور مجروها فى الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه . وتعب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيل باعها ، ومفهومه أنه لو تركها لنزلها قوله (فكان عمر) في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الامام عيسى : فمن أجل ذلك كان عمر يقول ، وهذا القدر الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعا بهذا الاستاد وهو عند المصنف فى المغازى من طريق محمد بن أبي حفصة ومصر عن الزهرى وأخرجه مفردا فى الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويختلج فى خاطرى أن القائل : وكان عمر الخ ، هو ابن شهاب فيكون منقطعا عن عمر . قوله (قال ابن شهاب وكانوا يتأولون الخ) أى كانوا يفسرون قوله تعالى (بعضهم أولياء بعض) بولاية الميراث أى يتولى بعضهم بعضا فى الميراث وغيره

٤٥ - باب نزول النبي ﷺ مكة

١٥٨٩ - حدثنا أبو الجان أخبرنا شبيب عن الزهرى قال حدثنى أبو سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ حين أراد قدوم مكة : مَرَّ لَنَا غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ خَيْفَ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ

[الحديث ١٥٨٩ - أطراة فى : ١٥٩٠ ، ٢٨٨٢ ، ٢٨٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩]

(٢) بهامش طبعة بولاق : فى نسخة : ٢٠ ألف دينار .

١٥٩٠ - **حديث** المجدي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ من الغدي يوم النحر - وهو يمي - نحن نازلون غدا بجحيف بني كنانة حيث تقاتموا على الكفر ، يعني بذلك المحصب ، وذلك أن قريشا وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب - أو بني المطلب - أن لا يئنا يحوم ولا يبايعوم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ »

وقال سلامة عن عقيل ، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي : أخبرني ابن شهاب . وقال : بني هاشم وبني المطلب . قال أبو عبد الله : بني المطلب أشبه

قوله (باب نزول النبي ﷺ مكة) أى موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني قال أبو عبد الله : نسبت الدور الى عقيل وتورد الدور وتباع وتترى . قلت : والمحمل للاتق بهذه الزيادة الباب الذى قبله لما تقدم تقريره والله أعلم . **قوله** (حين أراد قدم مكة) بين في الرواية التى بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى . **قوله** (ان شاء الله تعالى) هو على سبيل التبرك والامثال الآية . **قوله** في الطريق الثانية (عن أبي سلمة) في رواية مسلم عن زهير ابن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده . حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة . **قوله** (يعني بذلك المحصب) في رواية المستمل (يعنى ذلك ، والاول أصح ، ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعنى المحصب الى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتى في السيرة ويونس كما سيأتى في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه الى قوله « على الكفر » ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئا من ذلك . **قوله** (وذلك أن قريشا وكنانة) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قريشا إذ العطف يقتضى المغايرة فيخرج القول بأن قريشا من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة . **قوله** (تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب أو بني المطلب) كذا وقع عنده بالمشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبني المطلب » بغير شك فكان الوم منه فسيأتى على الصواب ويأتى شرحه في أواخر الباب . **قوله** (أن لا يئنا يحوم ولا يبايعوم) في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يئنا يحوم ولا يبايعطوم » وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيل « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » وهى أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » . **قوله** (حتى يسلموا) بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام . **قوله** (وقال سلامة عن عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه . **قوله** (ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي) وقع في رواية أبي ذر وكريمة ويحيى عن الضحاك ، وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البالغى بموحدين وبعد اللام المضمومة مثناة مشددة يزيل حران وليس له في البخارى إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في « المدرج » وقد تابعه على الجزم بقوله « بني هاشم وبني المطلب » محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد وأبو عوانة أيضا ، وسيأتى شرح هذه القصة في السيرة النبوية ان شاء الله تعالى

٤٦ - باب قول الله تعالى [٣٥ إبراهيم] :

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُمْ أَصْلَانِ كَثِيرٌ أَمِنَ النَّاسُ ، فَمَنْ أَتَّبَعْنِي فَانْكُصُوا عَلَيَّ فَغَوَّوْا رَحِمَ . رَبَّنَا إِنِّي أَكُنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يَوَادِّ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْحَرَمِ ، رَبَّنَا إِنِّيغِيَمُوا الصَّلَاةَ ، فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) الآية

قوله (باب قول الله عز وجل وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني - الى قوله - لعلمهم يشكرون) لم يذكر في هذه الترجمة حديثا ، وكأنه أشار الى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتي مبسوطا في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب الى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون ، وقول الله : جعل الله الكعبة البيت الحرام الخ ، ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني

٤٧ - باب قول الله تعالى [٩٧ المائدة] :

(جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقُلُودَ ، ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

١٥٩١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** زياد بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « يُحْرَمُ الْكَعْبَةُ ذُو الشَّوْعَيْنَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ » [المحدث ١٥٩١ - طرقة في : ١٥٩٦]

١٥٩٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها . وحدثني محمد بن مقاتل قال أخبرني عبد الله هو ابن المبارك قال أخبرنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان ، وكان يوما نُسَرُّ فيه الكعبة . فلما فرض الله رمضان قال رسول الله ﷺ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ »

[المحدث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤]

١٥٩٣ - **حدثنا** أحمد **حدثنا** أبي **حدثنا** إبراهيم عن الحجاج بن حجاج عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لِيُجَنَّ الْبَيْتَ وَلِيُفْتَحَ بَدَا خُرُوجَ تَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ » . تابعه أبان وعمران عن قتادة . وقال عبد الرحمن عن شعبة قال « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُفْتَحَ الْبَيْتَ » . والأول أكثر . سمع قتادة عبد الله وعبد الله أبا سعيد

قوله (باب قول الله تعالى : جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس - الى قوله - علم) كأنه يشير الى أن

المراد بقوله « قياما » أى قواما وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذه النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصرى أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياما للناس لو تركوه عاما لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبة ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . ثانيا حديث عائشة في صيام عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوما تستر فيه الكعبة » فانه يفيد أن الجاهلية كانوا يهضمون الكعبة قديما بالستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الاسماعيل في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضا معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصات تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعمدون اليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نفسه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم ، فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . (تنبيه) : قال الاسماعيلي جمع البخارى بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر الستر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخارى التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهى من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهرى له من عروة . ثالثا حديث أبي سعيد الخدرى في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، وأورده موصولا من طريق إبراهيم - وهو ابن طهمان - عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلى البصرى عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدرى ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة مصرحا بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها » وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر . قوله (ليحجن) بضم أوله وفتح المهملة والجيم . قوله (تابعه أبان وعمران عن قتادة) أى على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان - وهو ابن يزيد العطار - فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القطن فوصلها أحمد أيضا عن سليمان بن داود وهو الطيالسى عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسى ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عبادة عنه ولفظه « ان الناس ليحجون ويعتصرون ويغرسون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قوله (فقال عبد الرحمن) يعنى ابن مهدى . قوله (عن شعبة) يعنى عن قتادة بهذا السند . قوله (لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه قال البخارى : والاول أكثر ، أى لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الاول أن البيت يحج بعد أشرط الساعة ، ومن الثانى أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين : فانه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يتمتع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب

أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك

٤٨ - باب كِسْوَةِ الكعبة

١٥٩٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سُفيان **حدثنا** واصل الأحدب عن أبي وائل قال : **جِئْتُ** إلى شَيْبَةَ . **وَحَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ **حَدَّثَنَا** سُفيان عن واصل عن أبي وائل قال : **جَلَسْتُ** مع شَيْبَةَ على الكرسى في الكعبة فقال : **أَفَدَّ جَلَسَ** هذا الجالس عمرُ رضى الله عنه فقال « **لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَدْتُهُ** . **قُلْتُ** إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا . **قَالَ** : هُمَا الْمَرَّانِ أَقْتَدَى بِهِمَا »

[الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٧٧٥]

قوله (باب كسوة الكعبة) أى حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك . **قوله** (حدثنا سُفيان) هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سُفيان بالتحديث فيها ، وأما ابن عيينة فلم يسمعه من واصل بل رواه عن الثوري عنه أخرجه ابن خزيمة من طريقه . **قوله** (جلست مع شيبه) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزى ابن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الحنظلي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان . **قوله** (على الكرسى) في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند ، **بِثَّ** معى رجل بدرهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسى ، فنأوته إليها فقال : لك هذه ؟ فقلت : لا ولو كانت لي لم آتَكَ بها ، قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذى أنت فيه ، فذكره . **قوله** (فيها) أى الكعبة . **قوله** (صفراء ولا بيضاء) أى ذهباً ولا فضة ، قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة ، وإنما أراد الكنز الذى بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحجبة عليها كالفناديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها . **قوله** (إلا قسمته) أى المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخارى فيه ، **إِلَّا قَسَمْتُهَا** ، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سُفيان عند المصنف في الاعتصام ، **إِلَّا قَسَمْتُهَا** بين المسلمين ، وعند الاسماعيل من هذا الوجه ، لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين ، ومثله في رواية المحاربي المذكورة . **قوله** (قلت إن صاحبك لم يفعل) في رواية ابن مهدي المذكورة ، قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟ قلت : لم يفعله صاحبك ، وفي رواية الاسماعيل من هذا الوجه وكذا المحاربي ، قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وما أخرج منك إلى المال فلم يحركه . **قوله** (هما المران) تثنية مره بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدما همزة أى الرجلان . **قوله** (أقتدى بهما) في رواية عمر بن شبة تكرير قوله والمران أقتدى بهما ، وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام ، **يَقْتَدَى** بهما ، على البناء للجھول ، وفي رواية الاسماعيل والمحاربي وقام كما هو وخرج . ، ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي بن كعب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن ، ان عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحبك ، فلو كان فضلاً لفعلنا ، لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق ، فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله ﷺ ، قال ابن بطلان : أراد عمر لكثرة انفاقه في منافع المسلمين ،

ثم لما ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له أمسك ، وإنما ترك ذلك والله أعلم لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الاسلام وترهيب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة : لا نفقت كنز الكعبة ، ولفظه : لولا أن قومك حديث عهد بكفر لافقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالارض ، الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكى الفاكهي في كتاب مكة ، أنه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث ، في سبيل الله ، لأمكن أن يحمل الانفاق على ما يتعلق بها فيرجع الى أن حكمه حكم التحبيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قتاديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها أو يندرها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قتاديلها فيها حكى الوجهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدلل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال : وليس في تحلية المساجد بالقتاديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فانه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فيبقى على أصل الحل ما لم ينته الى الاسراف انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الاجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ، والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز التنكير أو الازالة يحتمل عدة معان فلعله كان لا يقدر على الانكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزلها لانه لا يتحصل منها شيء ، ولا سيما ان كان الوليد جعل في الكعبة صفائح فلعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فحسب أنه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه الى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله ان الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب الخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قتاديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للايقاد فيمكن على بعد ، وتمسك بما قاله الغزالي يشكك عليه بأن الغزالي قيده بما لم ينته الى الاسراف ، والقتديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف . وجوابه ان الرافعي تمسك بذلك مضموماً الى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الاجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقتاديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه والله أعلم . (تنبيه) : قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطال :

معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاخرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة الذهب وغيره كما يتفاخرون بتسجيل الاموال لها ، فأراد البخارى أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صوابا كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال موضع فيها على معنى الزينة إعظاما لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما للحل شرطها وإما لتبجح الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقدم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث : ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت ، قال : ويحتمل أيضا - فذكر نحو ما قال ابن بطال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهد ، وإن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شيبة فليس صريحا في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية ، قال : ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم . قال : واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الاحتباس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة لإقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرضاء لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى . ولم أر في شيء من طريق حديث شيبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهى روى في «كتاب مكة» من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على شيبة الهجبي فقال : يا أبا المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعا ونحضر بثارا فنعمها وندفنها لكي لا تلبسها الحائض والجنب ، قالت : بثما صنعت ، ولكن بها فاجعل بمها في سبيل الله وفي المساكين ، فانها إذا نزعنا عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شيبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهى سالم منه . وأخرج الفاكهى أيضا من طريق ابن خيثم حديث رجل من بني شيبة قال : رأيت شيبة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين ، وأخرج من طريق ابن أبي نجیح عن أبيه : إن عمر كان يوزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ، فلعن البخارى أشار إلى شيء من ذلك

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهى من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه أنه سمعه يقول : دعوا أن النبي ﷺ نهي عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل ، ورواه الواقدي عن معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقفا ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعا أول من كسا الكعبة الوصائل فسترت بها . قال : وزعم بعض علمائنا أن أول من كسا الكعبة اسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أفضاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الأنطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضا عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الأنطاع ، ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب البغانية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهى

باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أنت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شعبة : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سلم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي ﷺ المسوح والانطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضا حدثنا عبد الاعلى عن محمد بن إسحق عن عجز من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، ولقد رأيت البيت وما عليه كسوة إلا ما يكسوه الناس الكساء الأحمر يطرح عليه والثوب الأبيض . وقال ابن إسحق : بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يجد له كسوة . وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والحبرات يوم يقلدها ، فإذا كان يوم النحر نزعها ثم أرسل بها إلى شعبة بن عثمان فاعطاه على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضا : فلما كست الأمراء الكعبة جلالها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقا للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أن تكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف أيضا أخرجه الزبير عنه عن هشام ، وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق بن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي ﷺ كساها القباطي والحبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في « الأثرال » ، له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القباطي التي ﷺ . وروى الفاكهي في « كتاب مكة » ، من طريق مسمر عن جسر قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيمة في الجاهلية فيها نمط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، ففعل هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطني في المؤلف أن أول من كسا الكعبة الديباج ثبلة بنت جشاب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيرا فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضراد بن عبد المطلب شقيق العباس فنذرت أن وجدته أن تكسو البيت فرده عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثيابا بيضا . وهذا محمول على تعدد القصة . وحكى الأزرق أن معاوية كساها الديباج والقباطي والحبرات ، فسكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقباطي في آخر رمضان ، لحصلنا في أول من كساها مطلقا على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الانطاع والوسائل لأن الأزرق حكى في « كتاب مكة » ، أي تبعا أدى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الانطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الوسائل وهي ثياب حبرة من عصب الين ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقا ، وأما تتبع فأول من كساها مذكر ، وأما عدنان فلمله أول من كساها بعد إسماعيل ، وسيأتي في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو ثبلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع فيها بأن كسوة خالد و ثبلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فلمله كساها في آخر

خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديده عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جرير أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج إنما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسيا الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجيب عن أبيه أن عمر كان يزعجها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهي عن بعض المسكين أن شيبة ابن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئا فوق شيء . وقد تقدم سؤال شيبة لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكثر . وذكر الأزرقي أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن هبة بن ديباج أصفر ، وكساها الناصر العباسي ديباج أخضر ، ثم كساها ديباج أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها ببسوس كان اشترى الثلثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكسى من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة لضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمنائه وهو القاضي زين الدين عبد الباسط - بسط الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الواصف عن صفة حسنها جزاء الله على ذلك أفضل الجزاء . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الأشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوما واحدا ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستغنى أهل العصر فتوقفت عز الجواب وأشرت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجاء دفعاً للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ولم يستدلوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الأشرف على ذلك

٤٩ - باب هدم الكعبة

قالت عائشة رضي الله عنها : قال النبي ﷺ « يغزو جيش الكعبة فيخسف بهم »

١٥٩٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** عبيد الله بن الأخنس **حدثني** ابن أبي ليلى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كاني به أسود أفحج يقلعها حجراً حجراً »

١٥٩٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يُخَرَّبُ الكعبة ذو الشؤيعتين من الحبشة »

قوله (باب هدم الكعبة) أي في آخر الزمان . **قوله** (وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر قالت ، بحذف الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يعثون على نياتهم ، وسيأتي السلام عليها

هناك ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع ، فرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين . قوله (عبيد الله بن الاخنس) بمعجمة ونون ثم مهملة وزن الآخر ، وعبيد الله بالتصغير كوفي يكنى أبا مالك . قوله (كذا في به) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شيئا حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليّ عند أبي عبيد في « غريب الحديث » ، من طريق أبي العالية ع على قال « استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فسكناني رجل من الحبشة أصلع - أو قال أصم - حش الساقين قاعد عليها وهي تدم ، ورواه الفاكهى من هذا الوجه ولفظه « أصلع ، بدل أصلع وقال « فأما عليها يهدمها بمسحاته ، ورواه يحيى الخثاني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعا . قوله (كذا في به أسود الخج) بوزن أقفل بقاء ثم حاء ثم جيم ، والفجج تباعد ما بين الساقين ، قال الطيبي وفي إعرابه أوجه : قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذى أشبه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وذو الحال إما المستقر المرفوع أو المجرور والثاني أشبه أو هما بدلان من الضمير المجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مهم يفسر ما بعده كقولك رأيت رجلا ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله (حجرا حجرا ، حال كقولك بوته بابا بابا ، وقوله في حديث عليّ « أصلع أو أصمل أو أصم ، الأضلع من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصمل الصغير الرأس ، والأصم الصغير الأذنين . وقوله « حش الساقين ، بماء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله في رواية أبي هريرة « ذو السويتين ، كما سيأتى في الحديث الذى بعده . قوله (يلقها حجرا حجرا) زاد الاسماعيل والفاكهى في آخره « يعنى الكعبة » . قوله (عن ابن شهاب) كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهرى فقال عن سميم مولى بنى زهرة عن أبي هريرة رواه الفاكهى من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فإن كان محفوظا فيكون للزهرى فيه شيعتان عن أبي هريرة . قوله (ذو السويتين) تثنية سوقة وهى تصغير ساق أى له ساقان دقيقان . قوله (من الحبشة) أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سميد بن سمان عن أبي هريرة بأنهم من هذا السياق ولفظه « يبايع للرجل بين الركن والمقام ، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عرب هلكة العرب ، ثم تجيء الحبشة فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا ، وهم الذين يستخرجون كنزهم ، ولا في قرّة في دالسن ، من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا « لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويتين من الحبشة ، ونحوه لابي داود من حديث عبد الله بن عمرو بن الماص ، وزاد أحمد والطبراني من طريق مجاهد عنه « فيسلها حليتها ويجردا من كسوتها ، كذا في أنظر اليه أصليح أفيصدع يضرب عليها بمسحاته أو بمعوله ، . والفاكهى من طريق مجاهد نحوه وزاد ، قال مجاهد : فلما هدم ابن الزبير الكعبة جئت أنظر اليه هل أرى الصفة التى قال عبد الله بن عمرو فلم أرها ، قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى (أو لم يروا أننا جعلنا حرما آمنا) ولأن الله حبس عن مكة الفيل ولم يمكن أصحابه من تغريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة ، فكيف يسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للسليين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله كما ثبت في صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ، ولهذا وقع في رواية سميد بن سمان « لا يعمر بعده أبدا ، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال

وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة قتلوا من المسلمين في المطاف من لا يصح كثرة وقلعوا الحجر الأسود لحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة . ثم غزى مرارا بعد ذلك ، وكل ذلك لا يمرض قوله تعالى ﴿ أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ « ولن يستحل هذا البيت إلا أهله » ، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها . والله أعلم

٥٠ - باب ما ذكر في الحجر الأسود

١٥٩٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه « انه جاء الى الحجر الأسود فقبله فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك »

[الحديث ١٥٩٧ - طرفه ق : ١٦٠٥ ، ١٦١٠]

قوله (باب ما ذكر في الحجر الأسود) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله « لا تضر ولا تنفع » وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : « إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضآ ما بين المشرق والمغرب » أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي : حديث غريب ، ويروي عن عبد الله بن عمرو موقوفا ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوة . ومنها حديث ابن عباس مرفوعا « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم » أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط ، وجريمن سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه « الحجر الأسود من الجنة » وحماد بن سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس مرفوعا « ان لهذا الحجر لسانا وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » وصححه أيضا ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم . قوله (إني أعلم أنك حجر) في رواية أسلم الآتية بعد باب عن عمر أنه قال « أما والله إني لأعلم أنك » . قوله (لا تضر ولا تنفع) أي إلا باذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر ، قال : وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول « يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد » وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جدا ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك الى النبي ﷺ أخرجه من طريق طائوس عن ابن عباس قال « رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك » ثم قال « رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك » قال الطبري : إنما قال

ذلك عمر لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فغشى عمر أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأولان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يضاف بها عبادته ، ومما الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختيارا ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة لإبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صالحه في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فغاطهم بما يعمدونه . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسئ له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر وبوضوح ذلك ، وسياق بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت لحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين . (تمكيل) : اعترض بعض الملحدون على الحديث الماضي فقال : كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لسكان ذلك ، وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ، ولا ينصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقائه أسود هبة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلصلة فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس أنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فإن ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدي في فضائل مكة بأسناد ضعيف والله أعلم

٥١ - باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء

١٥٩٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال « دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولى ، فقلت بلالاً فأنشأه : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، بين العمودين المتأيين »

قوله (باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في السكبة بين العمودين ، وتعب بأنه يغير الترجمة من جهة أنها تدل على التعيير ، والفعل المذكور يدل على التعمين . وأجيب بأنه حل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل قصد لزادة فضل في ذلك المسكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتماً وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها ، ويؤيده ما ساق في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان يقصد المسكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصل فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حينئذ ، وهو أول من دعوى ابن بطال الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه

منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، واثبات الحكم بذلك يكنى فيه فعل الواحد .
وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكمة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب
إغلاق الباب ليصير مستقبلا في حال الصلاة غير الفضاء ، والمحكى عن الحنفية الجواز مطلقا ، وعن الشافعية وجه
مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر قامة المصل ، ووجه يشترط
أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم . وأما
قول بعض الشارحين إن قوله « ويصل في أى نواحى البيت شاء » يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحا ففيه
نظر لانه جملة حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة . قوله (دخل رسول الله ﷺ البيت) كان
ذلك في عام الفتح كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة فرائد ولفظه
« أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازى « وهو مردف
اسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء » ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أناخ في المسجد ، وفي رواية فليح
« عند البيت » ، وقال لعثمان اثنتا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل ، ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب
عن نافع « ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب الى أمه فأبى أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا
السيف من صلبى » فلما رأت ذلك أعطته ، فجاء به الى رسول الله ﷺ ففتح الباب ، فظهر من رواية فليح أن فاعل
فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهي - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبي طلحة يزعمون أنه
لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم » ، فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده ، وعثمان المذكور هو عثمان بن
طلحة بن أبي طلحة بن عبد المزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، ويقال له الحجي يفتح المهلة والجيم ، ولأن بنته
الحجة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالثيبين نسبة الى شبة بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا
ولده ، وله أيضا محبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهلة والتخفيف والفاء . قوله (هو وأسامة
ابن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ووقع عند النسائي من طريق ابن
عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان ، زاد الفضل ، ولاحد من حديث ابن عباس « حدثني
أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل في الكعبة » وسيأتى البحث فيه بعد بابين . قوله (فأغلقوا عليهم)
زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة « من داخل » ، وزاد يونس « فكس نهارا طويلا » ، وفي رواية
فليح « زمانا ، بدل نهارا » ، وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة « فأطال » ، ولمسلم من رواية ابن
عون عن نافع « فكس فيها مليا » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلا » ، ومن رواية
أيوب عن نافع « فكس فيها ساعة » ، وللنسائي من طريق ابن أبي مليكة « فوجدت شيئا فذهبت ثم جئت سرىعا
فوجدت النبي ﷺ خارجا منها » ، ووقع في الموطأ بلفظ « فأغلقها عليه » ، والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق
ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، واجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لانه من وظيفته ، ولعل
بلالا ساعده في ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضى به . قوله (فلما فتحوا كنت أول من ولج)
في رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » ، وفي رواية أيوب « وكنت رجلا شابا قويا فبادرت
الناس فبدرتهم » ، وفي رواية جويرية « كنت أول الناس ولج على أثره » ، وفي رواية ابن عون « فرقيت الدجعة

فدخلت البيت ، وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر « وأجد بلالا قائما بين البابين ، وأفاد الأذرق في « كتاب مكة » أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعدما دخل النبي ﷺ وأغلق . قوله (فلقيت بلالا فسألته) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ؟ وفي رواية جويرية ويونس وجهور أصحاب نافع « فسألت بلالا أين صلى » ؟ اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه » ؟ قال نعم ، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر « فقلت : أصلى النبي ﷺ في الكعبة » ؟ قال نعم ، فظهر أنه استنبت أولا هل صلى أولا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ، على الشك ، والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي ﷺ فيه » ؟ فقالا على جهته ، وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه هنا ، ولمسلم والطبراني من وجه آخر « فقلت أين صلى النبي ﷺ » ؟ فقالوا ، فإن كان محفوظا حل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستنباط في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضا وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألهم كم صلى ، بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض يوم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضا من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتمد في ذلك على غيره ، وحيث نفاهما أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بابين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى . قوله (بين العمودين الجانبيين) في رواية جويرية « بين العمودين المقدمين » ، وفي رواية مالك عن نافع « جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في « باب الصلاة بين السوادي » بما ينشئ عن إعادته ، ولكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره : فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقدمين » ، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين ، صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره ، وقال في آخر روايته « وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حراء » وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم وبينى في زمن ابن الزبير ، فاما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في « الغرائب » من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » ، وكذا أخرجهما أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع . لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ « نحو من ثلاثة أذرع » ، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة . وفي « كتاب مكة » للأذرق والفاكهي من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله ﷺ » ؟ فقال : اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة ، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فانه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يده ووجهه إن كان أقل من ثلاثة والله أعلم . وأما مقدار صلاته

حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشرت الى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسيت أن أسأله كم صلى ، والى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه منقطع بحمد الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد : رواية صاحب عن صاحب ، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتفاء به ، والحجة بخبر الواحد ، ولا يقال هو أيضا خبر واحد فكيف يحتاج للشيء بنفسه ؟ لأننا نقول : هو فرد ينضم الى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها ، وفيه أن الفضل من الصحابة قد كان ينسب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركهم في ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة الى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السواري في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والفتق للساجد ، وفيه أن السرة إنما تشرع حيث يخفى المروء فانه ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل الى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجح له النساق على أن أحد الدفوف من السرة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف بخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلي فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام والله أعلم . وفيه استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا : من دخل البيت دخل في حصة وخرج مفضولا له ، قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، وعمل استحبابه ما لم يؤذ أحدا بدخوله . وروى ابن أبي شعبة من قول ابن عباس : أن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، ورده بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرما ، رأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة ، أنه ﷺ خرج من عندها وهو قريب العين ثم رجع وهو كئيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي ، فقد يتسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد ما بين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذاك لا يتمكن من إلزائها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا ، وعلة بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحتمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الاعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر ، وابن العربي . وعن ابن حبيب بعيد أبدا ، وعن أصبغ إن كان متعمدا ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز التوافل ، وقيل به بعض أصحابه بغير الرواتب وما تشرع فيه الجماعة ، وفي شرح العمدة ، لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض

أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، وليلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتى فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النورى في ذوائد الروضة ، عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يجر جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الاشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون مختلف في صحتها أفضل من المتفق

٥٢ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٩٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « انه كان إذا دخل الكعبة تمنى قبل الوجه حين يدخل ويحذل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريباً من ثلاث أذرع فيصلى ، يتوحنى المكان الذى أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وليس على أحد بأس أن يصلى فى أى نواحي البيت شاء »

قوله (باب الصلاة في الكعبة) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عتبة عن نافع . قوله (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أى مقابل . قوله (يتوحنى) بتشديد الحاء المعجمة أى يقصد . قوله (وليس على أحد بأس الخ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في باب الصلاة بين السواوى .

٥٣ - باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر رضى الله عنهما يحج كثيراً ولا يدخل

١٦٠٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت ، وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يسأله من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ؟ قال : لا »

[الحديث ١٦٠٠ - أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥]

قوله (باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، واقتمر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه . قوله (وكان ابن عمر الخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد الصدقي عنه عن حنظلة عن طاوس قال وكان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت ، وأخرجه النفاكهى في دكتاب مكة ، من هذا الوجه . قوله (خالد بن عبد الله) هو الطحان البصرى ، وهذا الإسناد نصفه بصرى ونصفه كوفى . قوله (اعتمر) أى في سنة سبغ عام القضية . قوله (أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة) ؟ الحمزة للاستهزاء ، أى في تلك المرة . قوله (قال لا) قال النورى :

قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لثلاث ممنعوه . وفي السيرة ، عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئا من الأصنام ، وفي الطبقات ، عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لفصد العبادة ، والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح . (تنبيه) : استدلل المحب الطبري به على أنه عليه السلام دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره . والله أعلم

٥٤ - باب من كبر في نواحي الكعبة

١٦٠١ - **حدثنا** أبو مَعْنَرٍ **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** أيوب **حدثنا** عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إن رسول الله ﷺ لما قدم أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأنسرها فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأزلأم ، فقال رسول الله ﷺ : قاتلهم الله ، أما والله قد علموا أنهما لم يستغفرا بها قط . فدخل البيت فكبر في نواحيه ، ولم يصل فيه »

قوله (باب من كبر في نواحي الكعبة) أورد فيه حديث ابن عباس ، أنه عليه السلام كبر في البيت ولم يصل فيه ، وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونهاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم إنبات بلال على نفي غيره لأمرين : أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تناهى عن أسامة فانه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع إنبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإنبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إنبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتتلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتتل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ، ثم صلى النبي ﷺ قرأه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن باغلاق الباب تكون الظلة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنهأها عملا بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن غير مولى ابن عباس عن أسامة قال : دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً قدما بدلو من ماء فأثبته به فضرب به الصور ، فهذا الاستناد جيد ، قال القرطبي : فلهذا استصحب النبي لسرعة

عوده انتهى . وهو مفرع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة ، من طريق علي بن بزيمة - وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة ثم معجمة وزن عظيمة - قال ، دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فأخذ بحبوتيه خلفها ، الحديث ، فقلعه احتجى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نفاهما مستصحباً للنفى لقصر زمن احتبائه ، وفي كل ذلك إنما نفي رويته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه : أحدها حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفساً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الخلل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانياً قال القرطبي : يمكن حل الإنبات على التطوع والتي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثاً قال المهلب شارح البخاري : يحتل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في إحداها ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لأن ابن عباس نفاهما وأسند إلى أسامة ، وابن عمر أنبأها وأسند إثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة ، عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خبر ابن عيينة وحنة السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة ، من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلى في الكعبة ؟ قال : كما تصلى في الجنازة ، تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سبح وكبر وقضرك واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح . قوله (وفيه الآلهة) أى الأصنام ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقفة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يجب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة . قوله (الأزلام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائدة . قوله (أم والله) كذا للاكثر ولبعضهم ، أما ، بانباء الألف . قوله (لقد علموا) قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقترأ عليها لتقدمها على عمرو

٥٥ - باب كيف كان بدء الرمل ؟

١٦٠٢ - **هَرَشَا سُبَّانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حُمَادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ . فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَنْمُخْ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ**

يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ »

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في : ٤٢٥٦]

قوله (باب كيف كان بدء الرمل) أى ابتداء منروعيته ، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دديد : هو شبيه بالهرولة ، وأصله أن يحرك الماشي منكبته في مشيه ، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى ، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب . وقوله (أن يرملوا) بضم الميم وهو فى موضع مفعول يأمرهم قول أمرته كذا وأمرته بكذا . و (الأشواط) بفتح الهمزة بعدما معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة الى الغاية ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة ، و (الإبقاء) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرقن والكففة ، وهو بالرفع على أنه فاعل ، لم يمنعه ، ويجوز النصب . وفى الحديث جواز تسمية الطوفة شوطا ، ونقل عن مجاهد والشافعى كراهته ، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكعمار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعاريض بالفعل كما يجوز بالقول ، وربما كانت بالفعل أولى

٥٦ - باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ، ويرمل ثلاثاً

١٦٠٣ - **حدثنا** أضع بن القرج أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثاً أطواف من السبع »

[الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في : ١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤]

قوله (باب استلام الحجر الاسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد . وقوله (يحب) بفتح أوله وضم الحاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه ، والخب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى : العدو السريع ، يقال خبت الدابة إذا أسرع ودأحت بين قدميها ، وهذا يشعر بترادف الرمل والخب عند هذا القائل . وقوله (أول) منصوب على الظرف ، وقوله (من السبع) بفتح أوله أى السبع طوافات ، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة ، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذى قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده فى الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى

٥٧ - باب الرمل في الحج والمعرة

١٦٠٤ - **حدثني** محمد حدثنا مريح بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة فى الحج والمعرة »

تابعه الليث قال : حدثني كثير بن قزيع عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٦٠٥ - **حديث** سعيد بن أبي مسرمة أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للرُّكن: أما والله إني لأعلم أنك حجرٌ لا تفسد ولا تنفع، ولولا أني رأيتُ النبي ﷺ استلمتُ ما استلمتُك. فاستلته ثم قال: ما لنا وللرُّكن؟ إنما كنا راينا به الشرَّ كين، وقد أهلكتهم الله. ثم قال: شيءٌ صنعه النبي ﷺ، فلا نحِبُ أن نتركه »

١٦٠٦ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « ما تركتُ استلامَ هذين الرُّكنين في شدةٍ ولا رخاءٍ منذُ رأيتُ النبي ﷺ يستلمهما. قلتُ لنافع: أكان ابنُ عمرَ يمشي بين الرُّكنين؟ قال: إنما كان يمشي ليكونَ أسيرَ لاستلامه »

[الحديث ١٦٠٦ - طرقة في: ١٦١١]

قوله (باب الرمل في الحج والعمرة) أي في بعض الطواف، والتقصيد إثبات بقاء مشروعيته، وهو الذي عليه الجمهور. وقال ابن عباس: ليس هو بسنة، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل. **قوله** (حدثني محمد هو ابن سلام) كذا لابي ذر، والباقي سوى ابن السكن غير منسوب، وأما أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن نعيم عن شريح^(١) أخرجه البخاري عن محمد ويقال هو ابن نعيم، ورجح أبو علي الجبائي أنه محمد بن رافع لكونه روى في موضع آخر عنه عن شريح^(٢) ويحتمل أن يكون ابن يحيى الذهلي وهو قول الحاكم، والصواب أنه ابن سلام كما نسب أبو ذر وجزم بذلك أبو علي ابن السكن في روايته، على أن شريحاً شيخ محمد فيه قد أخرج عنه البخاري بغير واسطة في الجمعة^(٣) وغيرها فيحتمل أن يكون محمد هو البخاري نفسه والله أعلم. **قوله** (سعى) أي أسرع المشي في الطوافات الثلاث الأولى، وقوله (في الحج والعمرة) أي حجة الوداع وعمرة القضية لأن الحديبية لم يمكن فيها من الطواف، والمجمرات لم يكن ابن عمر معه فيها ولهذا أنكرها، والتي مع حجته اندرجت أفعالها في الحج، فلم يبق إلا عمرة القضية. نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد د رمل رسول الله ﷺ في حجته وعمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء. **قوله** (تابعه الليث قال حدثني كثير الخ) وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بلفظ: أن عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثاً ويمشي أربعاً، قال: وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. **قوله** (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للركن) أي للأسود، وظاهره أنه خاطبه بذلك، وإنما فعل ذلك ليسمع الحاضرين. **قوله** (ثم قال) أي بعد استلامه. **قوله** (مالنا وللرمل) في رواية بعضهم «والرمل» بغير لام، وهو بالنصب على الأفصح، وزاد أبو داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم «فيم الرمل والكشف عن المناكب» الحديث، والمراد به الاصطباع،

(١) في طيبة بولاق: هكذا في النسخ التي بأيدينا، وضبطه القسطلاني (سريح) بالسين المهملة والجيم الهاء. ولله الصواب إذا كان محمد شيخ البخاري في هذا الحديث هو ابن رافع، لأن سريح بن النعمان من شيوخه كما في تهذيب التهذيب

(٢) الذي أخرجه عنه البخاري في كتاب الجمعة برقم ٩٠٤ هو سريح بن النعمان. ومن قرأ خط الحافظ ابن حجر - كسوته لكتابه (إنباء القبر) التي في دار الكتب الظاهرية بدمشق - يندر نساخ فتح الباري فيما تصحف عليهم من خطه

وهي هيئة تعين على إسراع المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبيه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويسير الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر . قوله (إنما كنا راينا) بوزن فاعلنا من الرؤية ، أى أريناهم بذلك أنا أقوياء قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بياء من حلاله على الرياء وإن كان أصله الزنا بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضا إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الاسلام وأهله . قوله (فلا نحب أن نتركه) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخارى فيه في آخره . ثم رمل ، أخرجه الاسماعيلي من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراآة المشركين على الإسراع إذا سروا من جهة الركنتين الصاميتين لأن المشركين كانوا بازاء تلك الناحية ، فاذا مروا بين الركنتين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ، ولما رملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا التكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعا كما في الحديث الذى بعده عن مشي عبيد الله بن عمر بين الركنتين اليمانيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه في استلام الركن ، أى كان يرفق بنفسه ليشتمكن من استلام الركن عند الازدحام . وهذا الذى قاله نافع إن كان استند فيه الى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعا للصفة الاولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع . (تكميل) : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف عند المالكية . وقال الطبرى : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يؤمئذ بمكة معنى في حجة الوداع ، فلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركا لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لبي خافضا صوته لم يكن تاركا للتلبية بل لصفته ولا شيء عليه . (تنبيه) : قال الاسماعيلي بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصر على المرفوع منه وزاد فيه « قال نافع ورأيت عبد الله - يعنى ابن عمر - يزاحم على الحجر حتى يدمى ، قال الاسماعيلي : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء . يعنى باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخارى ، ووجهه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشي بين الركنتين ، أى دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوى نافعا عن السبب في كونه كان يمشي في بعض دون بعض والله أعلم . (تنبيه آخر) : استشكل قول عمر « راينا ، مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صودته وإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل بغية إذا لم يره أحد ، وأما الذى وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة في الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لثلاث بطمعوها فيهم ، وثبت ان الحرب خدعة

٥٨ - باب استلام الركن بالمحجر

١٦٠٧ - حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالوا حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن

شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَنَ بِمَحْجَنٍ . تَابَعَهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ

[الحديث ١٦٠٧ - أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥١٩٣]

قوله (باب استلام الركن بالمحجن) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعد ما نون ، هو عصا منحنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي المحجون ، والاستلام اقتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الأزهري ، وقيل من السلام بالكسر أى الحجارة والمعنى أنه يومئ بعصاه إلى الركن حتى يصيبه . **قوله** (عن عبيد الله) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهري قال د بلغني عن ابن عباس ، ولهذه النكتة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال د تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري ، وهذه المتابعة أخرجهما الاسماعيل عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردي فذكره ولم يقل د في حجة الوداع ، ولا د على بعير ، وسياق البحث في مسألة الطواف راكبا بعد خمسة عشر بابا . **قوله** (يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل د ويقبل المحجن ، وله من حديث ابن عمر انه د استلم الحجر بيده م قبله ، ورفع ذلك ، ولسعید بن منصور من طريق عطاء قال د رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجارا اذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس ، أحسبه قال كثيرا ، وهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك ، وعن مالك في رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل

٥٩ - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَيِّنَيْنِ

١٦٠٨ - وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني حمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال « ومن يتق شئنا من البيت ؟ وكان معاوية يستلم الأركان » ، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : إنه لا يستلم هذان الركنان . فقال : ليس شيء من البيت مهجورا . وكان ابن الزبير رضي الله عنهما يستلمن كلهن »

١٦٠٩ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنهما قال « لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين البينين »

قوله (باب من لم يستلم إلا الركنين البينين) أى دون الركنين الشاميين ، والبيان بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن باء النسب فلو شددت لكان جمعا بين العوض والمعووض ، وجوز سبويه التشديد وقال إن الالف زائدة . **قوله** (وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج) لم أره من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الهيثم به ، و د من ، في قوله د ومن يتق ، استفهامية على سبيل الانكار . **قوله** (وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحمد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قال د كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن الا استلمه ، فقال ابن عباس : ان رسول الله ﷺ لم يستلم الا الحجر والبيان ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، ودوى أحد أيضا من طريق شعبه عن قتادة عن أبي الطفيل قال د حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم

الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور ، قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس يخالفوني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضا ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي ، أن ابن عباس كان يسمح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يسمح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجورا ، فيقول ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، فقال له ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت . وهذا يتبين ضعف من حمله على التعدد ، وأن اجتهد كل منهما تغير إلى ما أنكره على الآخر ، ولأنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقل . **قوله** (أنه) الهاء للثان . **قوله** (لا يستلم هذان الركنان) كذا الأكثر على البناء للجهول ، وللمحموى والمستمل . ولا نستلم هذين الركنين ، بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية . **قوله** (وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها ، قال ، أنه ليس شيء منه مهجورا ، وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي الموطأ ، عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه ، كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ ، إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين ، وقد تقدم قول ابن عمر : إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم ، وعلى هذا المعنى حل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لها لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم انتهى ، وتمعب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر ولأنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأذرفي في كتاب مكة ، فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التنعم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعاً حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طاف به سبعا يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنها ركنان البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والمنجور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها ، فذكر منها : رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين ، الحديث بأن الذين رآهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرمون في الاستلام على الركنين اليمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند تعميم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجورا بأننا لم ندع استلامهما حجراً للبيت ،

وكيف يجره وهو يطوف به ، ولكنا تتبع السنة فعلا أو تركا ، ولو كان ترك استلامهما حجرا لها لكان ترك استلام ما بين الأركان حجرا لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتزليل كل أحد منزله . (فائدة) : في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم . والثاني الثانية فقط ، وليس الآخرين شيء منهما . فذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخرين ولا يستلمان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضا . (فائدة أخرى) : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الأديمى فيأتى في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم ير به بأسا ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين^(١) وبالله التوفيق

٦٠ - باب تقبيل الحجر

١٦١٠ - **حدثنا أحمد بن سنان** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **وفاة** أخبرنا **زيد بن أسلم** عن **أبيه** قال « رأيت **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قبل الحجر وقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك »

١٦١١ - **حدثنا مسدد** حدثنا **حماد** عن **الزبير بن عري** قال « سألت رجلا ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله . قال قلت : رأيت إن رُحمت ، رأيت إن غُيبت ؟ قال : اجمل « أرأيت » باليمن ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله »

قوله (باب تقبيل الحجر) بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث عمر مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث ابن عمر ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله ، ولابن المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع ، رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط . والاستلام المسح باليد والتقبيل بالقف ، وروى الشافعى من وجه آخر عن ابن عمر قال : استقبل النبي ﷺ الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلا ، الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم . **قوله** (حدثنا حماد) في رواية أبي الوقت (ابن زيد) . **قوله** (عن الزبير بن عري) في رواية أبي داود الطيالسي عن حماد وحدثنا الزبير . **قوله** (سأل رجلا) هو الزبير الراوى ، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسي عن حماد وحدثنا الزبير سألت ابن عمر . **قوله** (أرأيت إن زحمت) أى أخبرنى ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفي بعض

(١) الاستكلام الذى تنسب الى الذين لابد من زوتها في نصوص الدين ، وكل ما لم يكن عليه الأمر في زمن التشريع وفي المصوص التشريع فهو مردود على من يزعمه . وتقدم قول الإمام الشافعى ، ولكنا تتبع السنة فعلا أو تركا ، وهو منقضى قول أمير المؤمنين عمر فيما خاطب به الحجر الأسود برقم ١٥٩٧ و ١٦١٠ . هذه هي النصوص ، وسأأتى قول الحافظ عن ابن عمر في جوابه لمن سأله عن استلام الحجر . انهم إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتبى الرأى ، والمخرج عن هذه الطريقة تغيير الدين وخروج به الى غير ما أرواه الله

الروايات بزيادة واو . قوله (اجعل أرايت باليمن) يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع في رواية أبي داود المذكورة . اجعل أرايت عند ذلك السكوك ، وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأفكر عليه ذلك وأمره اذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتبع الرأي ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستسلام ، وقد روى سعيد بن منصور عن طريق القاسم بن محمد قال : رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ، ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هو الموت الاقلته اليه فأريد ان يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهي عن طريق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى . (فائدة) : المستحب في التقبيل ان لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهي عن سعيد بن جبير قال : اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . (تنبيه) : قال أبو علي الجبائي : وقع عند الاصيل عن أبي أحمد الجرجاني والزيبر بن عدى ، بدال مهمة بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهمة مفتوحة بعدها موحدة م ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى انتهى . وكأن البخارى استشعر هذا التصحيف فأشار الى التحذير منه لحكى الفربرى أنه وجد في كتاب أبي جعفر - يعنى محمد بن أبي حاتم ورواق البخارى - قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزيبر بن عربى هذا بصرى ، والزيبر بن عدى كوفى ، انتهى . هكذا وقع عند أبي ذر عن شبوحه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية السرخسى ، وعقب هذا الحديث : الزيبر هذا هو ابن عربى ، وأما الزيبر بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن في رواية أبي داود المقدم ذكرها « الزيبر بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك بما يرفع الاشكال . والله أعلم

٦١ - باب من أشار الى الركن إذا أتى عليه

١٦١٢ - **حدثنا محمد بن النضر** حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه »
قوله (باب من أشار الى الركن) أى الأسود . قوله (اذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس ، طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار اليه ، وقد تقدم قبل بابين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلبه بالصحى ، فيدل على قربه من البيت ، لكن من طاف راكبا يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحدا ، فيحمل فعله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى . ويحتمل أن يكون في حال استلامه قريبا حيث أمن ذلك ، وأن يكون في حال إشارته بعيدا حيث خاف ذلك

٦٢ - باب التكبير عند الركن

١٦١٣ - **حدثنا مسدد** حدثنا خالد بن عبيد الله حدثنا خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشئ كان عنده وكبر »
تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء
قوله (باب التكبير عند الركن) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار اليه بشئ كان عنده وكبر » والمراد بالشئ المحسن الذى تقدم في الرواية الماضية قبل بابين ، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل

طوفة . قوله (تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد) يعنى فى التكبير ، وأشار بذلك الى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة فى الباب الذى قبله الحالية عن التكبير لا تقدر فى زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة إبراهيم ، وقد وصل طريق إبراهيم فى كتاب الطلاق ، وسيأتى الكلام فى طواف المريض راكبا فى بابه ان شاء الله تعالى

٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته

ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا

١٦١٤ ، ١٦١٥ - **حديث** أصبغ عن ابن وهب أخبرني عمرو عن محمد بن عبد الرحمن ذكر كرت لمرأة قال فأخبرتني عائشة رضى الله عنها « أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم لم تسكن حجرة . ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله . » ثم حججت مع أبي الزبير رضى الله عنه ، فأول شيء بدأ به الطواف . ثم رأيت للمهاجرين والأنصار يفعلونه . وقد أخبرتني أختي أنها أهلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الأرض كن حلاوا »

[الحديث ١٦١٤ - طرفه فى : ١٦٤١]

[الحديث ١٦١٥ - طرفاه فى ١٦٤٢ ، ١٦٩٦]

١٦١٦ - **حديث** إبراهيم بن النضر حدثنا أبو شعرة أنس حدثنا موسى بن عبيدة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف فى الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ويمشى أربعة ، ثم سجد سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة »

١٦١٧ - **حديث** إبراهيم بن النضر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يحب ثلاثة أطواف ويمشى أربعة ، وأنه كان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة »

قوله (باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته الخ) قال ابن بطلان : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتصر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلوا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذى أرفقه به فى هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن ، أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو متعقب برأية ابن الأسود عن عبد الله بن مسعود عن أسماء قالت : اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحللنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى فى أبواب العمرة ، وقال النووى : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » ، لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فى أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وآتوا طوافهم وسعهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدرات للعلم بها

لظهورها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحمل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعي بعده ثم الحلق .
وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلام الركن يكون في كل طرفة ، فالمعنى فلما
فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعي والحلق فختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف
وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر ، فحينئذ
لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر في
رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكا فيقتدر في كلامه وإلا فلا . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كاسيأتى بعد
أربعة عشر بابا من وجه آخر عن ابن وهب . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود التوفلى المدني
المعروف بيشم عروة . قوله (ذكرت لعروة قال فاخبرني عائشة) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر
على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولم يظهده أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لي عروة بن الزبير
عن رجل يهل بالحج ، فاذا طاف أيجل أم لا ؟ فان قال لك لا يجل فقل له : إن رجلا يقول ذلك . قال فسأله قال :
لا يجل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لي الرجل فحدثته فقال : فقل له فان رجلا كان يخبر أن رسول الله ﷺ
قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك ؟ قال فجئته أى عروة فذكرت له ذلك فقال : من هذا ؟ فقلت :
لا أدري ، أى لا اعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتيني بنفسه يسألي ؟ أظنه عراقيا . يعنى وهم يتعنون في المسائل .
قال : قد حج رسول الله ﷺ فاخبرني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ، فذكر
الحديث ، والرجل الذي سأله لم أقف على اسمه ، وقوله : فان رجلا كان يخبر ، عنى به ابن عباس فانه كان يذهب الى أن
من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يجل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى
يرجع من عرفه ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ لمن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج
المصنف ذلك في « باب حجة الوداع » ، في أواخر المغازي من طريق ابن جريج ، حدثني عطاء عن ابن عباس قال :
إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال . من قوله سبحانه « ثم يحلها الى البيت العتيق »
ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المرف ، قال : كان ابن عباس
يراه قبل وبعد ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج
ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره ، وسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الاعرج قال
: قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغنتم ، وله من طريق
وبرة بن عبد الرحمن قال : كنت جالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أياصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي
الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فان ابن عباس يقول لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف ، فقال ابن عمر : قد حج
رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فيقول رسول الله ﷺ أحق أن نأخذ أو يقول ابن عباس إن كنت
صادقا ، وإذا تقرر ذلك فعنى قوله في حديث أبي الأسود : قد فعل رسول الله ﷺ ذلك ، أى أمر به ، وعرف أن هأخذ فيه
هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافقه فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن هأخذ فيه
ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر
الى أن ذلك كان خاصا بهم ، وذهب طائفة الى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفردا

لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعنى قوله : ثم لم تكن عمرة ، أى لم تكن العملة عمرة ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كلمة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهى على هذا الرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة وغيره ، وبين معجزة وباء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال التتوي لها وجه أى لم يكن غير الحج ، وكذا وجه القرطبي . قوله (ثم حججت مع أبي الزبير) كذا الأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبى ، ووقع في رواية الكشميني مع ابن الزبير يعنى أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتى في الطريق الآتية بعد أربعة عشر بابا مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال : ثم حججت مع أبي الزبير ، فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر ، لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأهما عروة ، أو لم يقصد بقوله « ثم » ، الترتيب فإن فيها أيضا « ثم » آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ، فاعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميني موجبا لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله . قوله (وقد أخبرني أمي) هى أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هى عائشة ، واستشكل من حيث إن عائشة في تلك الحجة لم تطف لاجل حيفضا ، وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع ، فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ تخرج كثيرا ، وسيأتى الإلام بشئ من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . قوله (فلما مسحوا الركن حلوا) أى صاروا حلالا ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف الى الليل إن دخلت نهارا ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور الى أن من ترك طواف القدوم لأشئ عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغیر عذر؟ وجهان كتحية المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتى حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر بابا . الحديث الثاني حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى عنهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض ، زاد في رواية موسى « ثم سجد سجدتين » والمراد بهما ركعتا الطواف « ثم سعى بين الصفا والمروة » وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى ببطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالزمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتى الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر بابا إن شاء الله تعالى ، والمراد ببطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل

٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال

١٦١٨ - وقال عمرو بن عليّ حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاة - إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال - قال : كيف يمتنعن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قيل ؟ قال : إى لعمري لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخاطبن الرجال ؟ قال : لم يكن يخاطبن ، كانت

عائشة رضى الله عنها تطوف حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تَخَاطِبُهُمْ ، فقالت امرأة : انطلقى نَسْلُكُ يَأْمُ اللّٰوْمِيْنَ ، قالت : انطلقى عنك ، وأبت . يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِالْهَيْلِ فَيَطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ ، ولكنهنَّ كنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قَمْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأَخْرِجَ الرِّجَالُ ، وكنتُ آتَى عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ بُيُوتٍ ، قلتُ : وما حِجَابُهَا ؟ قال : هِيَ فِي قُبَّةٍ تَرَكِيَّةٍ لَهَا غِشَاءٌ ، وما بَيْنُنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، ورأيتُ عليها دِرْعًا مُوَرَّدًا .

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ « شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطَفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلُ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ **﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾** .

قوله (باب طواف النساء مع الرجال) أى هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن . قوله (وقال لى عمرو بن لى حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التى أخرجه عن شيخه عن أبى عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الإسماعيل مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقى ، وأما أبو نعيم فآخريه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه من طريق أبى قره موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهى فى « كتاب مكة » عن ميمون بن الحكم الصنعانى عن محمد بن جهم وهو يجهل ومعيمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرنى ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً . قوله (إذ منع ابن هشام) هو إبراهيم - أو أخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومى وكانا خالى هشام بن عبد الملك قولى محمداً لأمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام لأمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم لأمرة الحج بالناس فى خلافته فلهاذا قلت : يحتمل أن يكون المراد ، ثم عذبهما يوسف بن عمر الثقفى حتى ماتا فى محنته فى أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط فى تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهى من طريق زائدة عن إبراهيم النخعى قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلاً معه فضربه بالدرّة ، وهذا إذ صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام منهن أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقاً ، فلهاذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وضدّها شابه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهى : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء فى الطواف خالد بن عبد الله القسرى انتهى ، وهذا إن ثبت قلعله منع ذلك وقتاً ثم تركه فانه كان أمير مكة فى زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة . قوله (كيف بمنعن) معناه أخبرنى ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه كيف بمنعن . قوله (وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال) أى غير مختلطات بهن . قوله (بعد الحجاب) فى رواية المستملد أبعد ، بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهى . قوله (لى لعمري) هو بكسر الهمزة بمعنى نعم . قوله (لقد أدركته بعد الحجاب) ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه

رأى ذلك منهم ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مُتَلَا فَسَأَلُوهُمْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ وكانت ذلك في ترويح النبي ﷺ بزينة بنت جحش كما سيأتي في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطعا .

قوله (بخاطن) في رواية المستطلى (بخاطن) ، في الموضعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية . **قوله** (حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أى ناحية ، قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس أى معتزلا . وفي رواية الكشميني «حجرة» بالزاي وهي رواية عبد الرزاق فانه فسر في آخره فقال : يعني محجورا بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والضم أى ناحية . **قوله** (فقال امرأة) زاد الفاكهي «معها» ، ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون دقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجهما الفاكهي . **قوله** (انطلق عنك) أى عن جهة نفسك . **قوله** (يخرجن) زاد الفاكهي «وكن يخرجن الخ» . **قوله** (متكررات) في رواية عبد الرزاق «مستترات» ، واستنبط منه الداودي جواز النقاب للنساء في الإحرام وهو في غاية البعد . **قوله** (إذا دخلن البيت قرن) في رواية الفاكهي «دسترن» .

قوله (حين يدخلن) في رواية الكشميني «حتى يدخلن» ، وكذا هو للفاكهي ، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال يخرجن منه . **قوله** (وكنتم آتى عائشة أنا وعبيد بن عمير) أى الليثي ، والقائل ذلك عطاء ، وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأزاعي عن عطاء قال «ذرت عائشة مع عبيد بن عمير» . **قوله** (وهي مجاورة في جوف ثبير) أى مقيمة فيه ، واستنبط منه ابن بطلال الاعتساف في غير المسجد لأن ثبيرا خارج عن مكة وهو في طريق منى انتهى ، وهذا مبنى على أن المراد بثبير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كذا تغير ، وسيأتي ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل الزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرها أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتساف ، سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجدا اعتسفت فيه وكانها لم تيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتسفت فيه فاتخذت ذلك . **قوله** (وما حجابها) زاد الفاكهي «حينئذ» .

قوله (تركبة) قال عبد الرزاق : هي قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض . **قوله** (دعا موردا) أى قيصا لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق «دعا معصفرا وأنا صبي» ، فبين بذلك سبب رؤيته إياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقا ، وزاد الفاكهي في آخره «قال عطاء وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف رابكة في خدوها من وراء المصلين في جوف المسجد» ، وأقر عبد الرزاق هذا ، وكأن البخاري حذفه لكونه مرسلًا فاتفقت عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه . **قوله** (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود يتم عروة . **قوله** (عن أم سلمة) هي والدة زينب الاربعة عنها . **قوله** (أنى أشتكى) أى أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتي بعد ستة أبواب . **قوله** (وأنت رابكة) في رواية هشام «على بعيرك» . **قوله** (والنبي ﷺ يصل) في رواية هشام «والناس يصلون» ، وبين فيه أنها صلاة الصبح ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أسرها ولا تقطع صفوفهم أيضا ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من

غير عذر فسيأتى البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر ، وهل يجزئ هذا الطواف عن الجامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه في باب ادخال البعير المسجد لليلة ،

٦٥ - باب الكلام في الطواف

١٦٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى **حدثنا** هشام بن ابن جريح **أخبرهم** قال : أخبرني سليمان الأحول أن طاروا أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ مر وهو يطوف بالكعبة بالناس ربط يده إلى إنسان يسير - أو يحيط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال : قد يده » [الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في : ١٦٢١ ، ١٦٠٢ ، ١٧٠٣]

قوله (باب الكلام في الطواف) أي لإباحته ، وإنما لم يصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا بطلاق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن فطى فلا ينطق إلا بخير ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأب الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل ، قال : وأما حديث الحج عرفة ، فلا يتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم فلا يتقوم الحج إلا به أفضل مما ينبغي ، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل . **قوله** (بأنسان ربط يده إلى إنسان) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريح ، إلى إنسان آخر ، وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريح ، بأنسان قد ربط يده بالناس . **قوله** (يسير) بمهمل مفتوحة وياء ساكنة معروف ، وهو ما يقدر من الجلد وهو الشراك . **قوله** (أو بشيء غير ذلك) كأن الراوي لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال القران ؟ قالا : إنا نذرنا لنقترن حتى نأتى الكعبة ، فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذراً إنما النذر ما يبتغى به وجه الله ، وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم **حدثني** خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين مجمل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت لئن رد الله على مالي وولدي لأحجن بيت الله مقرونا ، فأخذ النبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لها : حجاً ، إن هذا من عمل الشيطان ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة . وأعرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب انتهى ، ولم أر ذلك لتفسيره ولا أدري من أين أخذه . **قوله** (قد) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي قد ، بابتات هاء الضمير وهو الرجل المقود ، قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديث عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام في الأمور الواجبة

والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح . وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلنوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسرة ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يذكر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، وتعبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرر البصر ولهذا قال له قده بيده انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقره أنه كان ضررا بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره المنذر فتعقب بما في النسخ من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال انه نذر ، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام عليه مشروحا هناك ان شاء الله تعالى

٦٦ - باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعه

١٦٢١ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طلوس عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه »

قوله (باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعه) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج باسناده ولفظه رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه ، وهذا مختصر من الحديث الذي قبله ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال ابن بطال : وإنما قطعه لان القود بالذمة إنما يفعل بالهاتم وهو مثة

٦٧ - باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك

١٦٢٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره « أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجبة التي أكرمه عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس : ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان »

قوله (باب لا يطوف بالبيت عريان) أورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة ، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط فن طاف عريانا أعاد ما دام بمكة ، فان خرج لزمه دم . وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فان لم يجد طاف عريانا ، فان خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم يتنفع بها لجاء الاسلام فقدم ذلك كله . قوله (أن لا يحج) بالنصب ، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير « أن لا يحج » وهو يعين ذلك للنهي ، وقوله « ولا يطوف » يجوز فيه النصب ، والتقدير وأن لا يطوف ، والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفا على الذي قبله ، وسيأتي

السلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير براءة إن شاء الله تعالى

٦٨ - باب إذا وَقَفَ في الطواف . وقال عطاء: فيمن يطوف فَنُتَمَّامُ الصلاةُ ، أو يُدْفَعُ عن مكانه :

إذا سلمَ يَرْجِعُ إلى حيث قُطِعَ عليه . ويُذَكِّرُ نحوهَ عن ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم قوله (باب إذا وقف في الطواف) أي هل ينقطع طوافه أو لا ، وكأنه أشار بذلك إلى ما روى عن الحسن أن أقيمت عليه الصلاة وهو قول الشافعي ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فإن خرج بني ، وقال أبو حنيفة وقيد مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعي ، وفي إتمام الطواف أولى فإن خرج بني ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطعه ويبنى ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة . قوله (وقال عطاء الخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء الطواف الذي يقطعه على الصلاة وأعتد به يجرى ؟ قال نعم ، وأحب إلى أن لا يعتد به . قال فأردت أن أركع قبل أن أتم سبعمائة ، قال لا ، أوف سبعمائة إلا أن تمنع من الطواف » ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنائز يخرج فيصلي عليها ثم يرجع فيتم ما بقي عليه من طوافه » . قوله (ويذكر نحوه عن ابن عمر) وصل نحوه سعيد بن منصور « حدثنا اسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأتممت الصلاة فصلي مع القوم ، ثم قام فبني على ما مضى من طوافه » . قوله (وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعني في خلافة معاوية - فخرج عمرو إلى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : انظرني حتى أزهرف على وتر ، فانهرف على ثلاثة أطواف - يعني ثم صل - ثم أتم ما بقي » ، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال « من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين ، ففهم بعضهم منه أنه يجرى عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء « أن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فانه يجرى عنه » ، ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي . (تنبيه) : لم يذكر البخاري في الباب حديثا مرفوعا لإشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه ، وقد أسقط ابن بطلان من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة « إذا وقف في الطواف » ، ثم استشكل إيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعا وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة

٦٩ - باب صلى النبي ﷺ لبوعه ركعتين . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يصل

لكل سبعين ركعتين . وقال إسماعيل بن أمية : قلت لأبراهيم إن عطاء يقول تميزته للكتوبة من رخصتي الطواف ، فقال : الشئ أفضل ، لم يطف النبي ﷺ سبوعا قط إلا صلى ركعتين »

١٦٢٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو : سألنا ابن عمر رضي الله عنهما أيقع الرجل على امرأته في الممرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال « قدّم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعاً ثم

صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ طَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَّةِ ، وَقَالَ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ،
 ١٦٢٤ - قَالَ : وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ « لَا يَقْرَبُ اسْرَأَتُهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّغَا
 وَالْمَرَّةِ »

قَوْلُهُ (باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين) السبوع يضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الاسبوع ، قال ابن التين
 هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود ، ووقع في حاشية الصحاح ، مضبوطا بفتح أوله . **قَوْلُهُ** (وقال نافع
 الخ) وسله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه « كان يطوف بالبيت
 سبعا ثم يصل ركعتين ، وعن معمر عن أيوب عن نافع » ان ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول : على كل سبع
 صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن . **قَوْلُهُ** (وقال اسماعيل بن أمية) وصله ابن أبي شيبة مختصرا قال « حدثنا يحيى بن
 سليم عن اسماعيل بن أمية عن الزهري قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين ، ووصله عبد الرزاق عن معمر
 عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم
 يطف أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون نفلا
 أو فرضا ، لأن الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحثية سريعة ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله
 « إلا صلى ركعتين » أي من غير المكتوبة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « قدم رسول الله ﷺ فطاف
 بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة ان شاء الله
 تعالى . **قَوْلُهُ** (وطاف بين الصفا والمروة) فيه تجوز ، لأنه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير
 موجودة أو هي حقيقة لغوية . **قَوْلُهُ** (قال وسألت) القائل هو عمرو بن دينار الراوي عن ابن عمر ، ووجه الدلالة
 منه المقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يفعله ، وقد قال « خذوا عني
 مناسككم » وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ، وعن أبي حنيفة وعبد بكره ، وأجازة الجمهور بغير كراهة .
 وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه « كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر ،
 فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين ، وقال بعض الشافعية : إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان
 كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف . وقال الرافعي : ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما
 فليستا بشرط في صحة الطواف ، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضي اشتراطهما ، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز
 فعلهما عن قعود مع القدرة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح
 أنهما سنة كقول الجمهور

٧٠ - **باب** من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول
 ١٦٢٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا مُضَيْلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ وَسَيَّ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَّةِ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ
 طَوَافِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ »

قوله (باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة) أى لم يطف تطوعا ، ويقرب بضم الزاء ويجوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلمله عليه السلام ترك الطواف تطوعا خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يجب التخفيف على أمته ، واجتزأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد . (تنبيه) : نقل ابن التين عن الداودي أن الطواف الذى طافه النبي ﷺ حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعي . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين : وقوله « من فروض الحج ، ليس بصحيح لانه كان مفردا والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال

٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد

وصلّى عمرُ رضى الله عنه خارجا من الحرم

١٦٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها « شكوت إلى رسول الله ﷺ . و **حدثني** محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله ﷺ « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون . ففعلت ذلك ، فلم تصل حتى خرّجت »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان إجزاء صلاة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام . قوله (وصلّى عمر خارجا من الحرم) سيأتى شرحه في الباب الذى يلي الباب بعده . قوله (عن أم سلمة قالت شكوت الى رسول الله ﷺ . وحدثني محمد بن حرب الخ) هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، ويجوز في ذلك فإن اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى في « باب طواف النساء مع الرجال » ويأتى بعد بابين أيضا . قوله (يحيى بن أبي زكريا الغساني) هو يحيى بن يحيى اشترى باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغساني بغير معجمة وسين مهملة مشددة نسبة الى بنى غسان ، قال أبو على الجياني : وقع لأبى الحسن القابسي في هذا الاسناد تصحيف في نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قبل هو الغساني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة الى بنى عثانة ، وقبل هو بالهاء يعنى بلان نسبة الى بنى عثاء . قلت : وكل ذلك تصحيف ، والاول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القابسي بمهملة ثم معجمة خفيفة وهو وهم . قوله (عن هشام) هو ابن عروة . قوله (عن عروة عن أم سلمة) كذا للاكثر ، ووقع للأصلي عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة في هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السكن عن على بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطني في « كتاب التبع » في

طريق يحيى بن أبي زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال : قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضاً عجيب ، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعني القطان - عن هذا لحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافي ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التباين بين القصتين ، فإن لإحداهما صلاة الصبح يوم النحر والآخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة ، وقد أخرج الاسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلى بن هاشم وعاصم بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة من أم سلمة يمكن فإنه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في « باب طواف النساء مع الرجال » وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره « فلم يصل حتى خرجت » أي من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك . وفي رواية حسان عند الاسماعيلي « إذا قامت صلاة الصبح فطوفى على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت » أي فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكلت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإلما لم يبت البخاري الحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطافاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي واضحاً بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاهما حيث ذكرهما من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضائها حيث ذكرها

٧٢ - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

١٦٢٧ - **حديثنا** آدم **حديثنا** شعبة **حديثنا** عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول « قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعمائة وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج إلى الصفا ، وقد قال الله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم « طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين » قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون

صلاة الركعتين خلف المقام فرحاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائفت تحرته ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر بعيد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،

٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس

وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين يذى طوى

١٦٢٨ - **حدثنا** الحسن بن عمر البصري **حدثنا** يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى الدكر ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة رضي الله عنها : قعدوا ، حتى إذا كانت الساعة التي تكرر فيها الصلاة قاموا يصلون »

١٦٢٩ - **حدثنا** إبراهيم بن النضر **حدثنا** أبو صمرة **حدثنا** موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها »

١٦٣٠ - **حدثني** الحسن بن محمد هو الرعفاني **حدثنا** عبيدة بن حميد **حدثني** عبد العزيز بن ربيع قال « رأيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين »

١٦٣١ - قال عبد العزيز « رأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاتها »

قوله (باب الطواف بعد الصبح والعصر) أى ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التوسعة ، وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله ﷺ قال : يا بني عبد مناف ، من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يمنن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة لحكهما واحد ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي نشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فإن فعل فليؤخر الصلاة ، وأمل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكرر الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بجموع النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير :

رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قال : وسمعت رسول الله ﷺ يقول : تطلع الشمس بين قرني شيطان ، **قوله** (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) . وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء ، أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعا ثم التفت الى أفق السماء فرأى أن عليه غلسا ، قال : فاتبته حتى أنظر أي شيء يصنع فصلى ركعتين ، قال وحدنا داود الطائري عن عمرو بن دينار : رأيت ابن عمر طاف سبعا بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام ، هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحا في أبواب المواقيت ، وروى الطحاوي من طريق مجاهد قال : كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويصلي ما كانت الشمس بيضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافا واحدا حتى يصلي المغرب ، ثم يصلي ركعتين ، وفي الصبح نحو ذلك ، وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في (المناسك) : عن أيوب عن نافع ، أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضا ، ومن طريق أخرى عن نافع ، كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصلي حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصلي حتى تغرب الشمس ، ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق . **قوله** (وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى) وصله مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر به ، وروى الاثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله ، إلا أنه قال : عن عروة ، بدل حميد ، قال أحمد : أخطأ فيه سفيان ، قال الاثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى . وقد رويناه بعوف في (أمالى ابن منده) ، من طريق سفيان ولفظه : أن عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج الى المدينة ، فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين ، **قوله** (عن حبيب) هو المعلم كما جزم به المزني في (الأطراف) ، وقد ضاق على الإسماعيلي وأبي نعم مخرجه فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخاري هذه ، والحسن بن عمر البصري شيخه جزم المزني بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر الى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس . **قوله** (ثم قعدوا الى المذكر) بالمعجمة وتشديد الكاف أى الواعظ ، وضبطه ابن الاثير في (النهاية) ، بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر . **قوله** (الساعة التي تتركه فيها الصلاة) أى التي عند طلوع الشمس ، وكان المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأعروا الصلاة اليه قصدا فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تتركه مع وجوده الصلاة في الأوقات المثنية ، ويحتمل أنها كانت تجعل النهي على عمومها ، ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف ، وآخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لسبوع ركعتين ، وهذا إسناد حسن . **قوله** (قال عبد العزيز) يعنى بالإسناد المذكور وليس بمعاني ، وكان عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد

العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومه ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه ﷺ لم يتركها وأن ذلك من خصائصه ، أعني المراقبة على ما يفعله من التواقل لا صلاة الراتبة في وقت الكرامة فأغنى ذلك عن أعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب . والله أعلم

٧٤ - باب المريض يطوف رابكا

١٦٣٢ - **حديثنا** إسحاق الواسطي حدثنا خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر »

١٦٣٣ - **حديثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكى ، قال : طوفي من وراء الناس وأنت رابكة . فطفتُ ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب منطور »

قوله (باب المريض يطوف رابكا) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة ، والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولها فيه « اني أشتكى ، وقد تقدم الكلام عليهما في باب إدخال البعير المسجد العلة ، في أواخر أبواب المساجد ، وإن المصنف حمل سبب طوافه ﷺ رابكا على أنه كان عن شكوى ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضا بلفظ « قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته ، ووقع في حديث جابر عند مسلم « ان النبي ﷺ طاف رابكا ليراه الناس وليسأوه ، فيحتمل أن يكون فعل ذلك للامرين ، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف رابكا لغير عذر ، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى ، والركوب مكروه تنزيها ، والذي يرجح المنع لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ، ووقع في حديث أم سلمة « طوفي من وراء الناس ، وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف ، وإذا حوط المسجد امتنع داخله ، إذ لا يؤمن التلويط فلا يجوز بعد التحويط ، بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويط كما في السعي ، وعلى هذا فلا فرق في الركوب - إذا ساق - بين البعير والفرس والحرار ، وأما طواف النبي ﷺ رابكا فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها ، واحتمل أيضا أن تكون راحلته عصمت من التلويط حيث ذكرامة له فلا يقاس غيره عليه ، وأبعد من استدلال به على طهارة بول البعير وبعره ، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب ، وزاد أبو داود في آخر حديثه « فلما فرغ من طوافه أباح فصلي ركعتين ، واستدل به للتكبير عند الركن ، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضا . (تنبيه) : خالد هو الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء

٧٥ - باب سقاية الحاج

١٦٣٤ - **حديثنا** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا أبو ضمرة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليألى يمينين

أجل سقايته ، فأذن له »

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥]

١٦٣٥ - حدثنا إسحاق بن خالد الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها . فقال : استسقى . قال : يا رسول الله إنهم يعملون أيديهم فيه . قال : استسقى . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال : اعملوا فانكم على عمل صالح . ثم قال : لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضجع الجبل على هذه . يعني عاتقه . وأشار إلى عاتقه »

قوله (باب سقاية الحاج) قال الفاكهي : حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : سقاية الحاج زمزم . وقال الأزرقي : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من أم ببناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ، ثم عبد المطلب ، فلما حضر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس . قال ابن إسحق : لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة وداد الندوة ، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للأخوين . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد : ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سناً - فلم تزل يبيده حتى قام الإسلام وهي بيده ، فأقرها رسول الله ﷺ معه ، فهي اليوم إلى بني العباس . وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال : « تكلم العباس وعلى وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة ، فأنزل الله عز وجل (اجعلتم سقاية الحاج) الآية إلى قوله (حتى يأتي الله بأمره) » قال : حتى تفتح مكة . . ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس « أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية ، فقال له طلحة : أشهد لأبائكم يقوم عليها ، وأن أباك أبا طالب لنسأل في إبله بالأدراك بعرفة . قال فكشف على سقاية . . ومن طريق ابن جريج قال : قال العباس : يا رسول الله ، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية ، فقال : إنما أعطيتكم ما ترمزون ولم أعطكم ما ترمزون ، الأول بضم أوله وسكون الزاء وفتح الزاي والثاني بفتح أوله وضم الزاي ، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تنقصون به الناس . وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب الخزومي أنه كان يقول « اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة » ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في الأذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر صفة الحج . ثانيها حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شراب السقاية . **قوله** (حدثنا إسحق) هو الواسطي ، وقد مضى هذا الأسناد بعينه في أول الباب الذي قبله . **قوله** (فاستسقى) أي طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله ، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والدة عبد الله أيضا . **قوله** (إنهم يعملون أيديهم فيه) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث « أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن استسقى مما يشرب منه الناس . **قوله** (قال استسقى) زاد أبو علي بن السكن في روايته : فناوله العباس اللو . **قوله** (فشرب منه) في رواية يزيد المذكورة « فأق به فذاقه فقطب ، ثم دعا بماء فسكره . قال : وقطيبه إنما كان لحوضته ، وكرسه بالماء ليهون عليه شربه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ

ذاك وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : كنت جالسا مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامة فاستسقى ، فأثيناها بآناء من نبيذ فشرب^(١) وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا .
قوله (لولا أن تغلبوا) بضم أوله على البناء للجول ، قال الداودي أي لأنكم لا تتركوني استسقى ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكمهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلي .
 وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصا على حيازة هذه المكسرة . والذي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبهم في الاقتداء بي فيغلبوك بالمسكامة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر : أتى النبي ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلو لا أن تغلبكم الناس على سقائكم لزعمت معكم ، واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس ، وأما الرخصة في المبيت فيها أقوال العلماء هي أوجه للشافعية : أحصاها لا يختص بهم ولا بسقائهم ، واستدل به الخطابي على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيعة : أراد بقوله « لولا أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها ، واستدل به على أن الذي أرصد للبصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبي ﷺ . قال ابن المنير في الحاشية : يحمل الأمر في مثل هذا على أنها مرصدة للنفع العام فتسكون للنبي في معنى الهدية ، وللفقير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقي من الغير ، ولا رد ما يمرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه ، لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التي ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب في سقي الماء خصوصا ماء زمزم . وفيه تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الاقتداء به وكرامة التقدير والتكريم للأحوال والمشروبات . قال ابن المنير في الحاشية : وفيه أن الأصل في الأشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غسمت فيه الأيدي

٧٦ - باب ما جاء في زمزم

١٦٣٦ - وقال عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن أنس بن مالك « كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال : فرج سقفي وأنا بمكة ، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدرى ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا ، فأفرغها في صدرى ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا ، قال جبريل لخازن السماء الدنيا : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل »

١٦٣٧ - **حديث** محمد بن عبد الله بن سلام أخبرنا الزكري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثاه قال « سمعت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم قال عاصم : فحلف عكرمة ما كان يؤمنك إلا على بيع »

[الحديث ١٦٣٧ - طرحة في : ٥٦١٧]

(١) النبيذ كل شراب بارد ، سواء تعجلوا شربه وهو حار قبل أن يجمد وهو الأكثر ، وهو المراد هنا ، أو تركوه حتى يتغير ، وكل ذلك يسمى عندهم نبيذا

قوله (باب ما جاء في زمزم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحا ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر «أنها طعام طعم ، زاد الطيا لسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ، وشفاء سقم ، وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعا «ماء زمزم لما شرب له ، رجاله موقوفون ، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر منه أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه تفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في «فوائد ابن المقرئ» من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدعياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويداً وإن أخرجه له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شد باسناده ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءا ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمرمة من الناس خمسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي باسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحربي ، وقيل لأنها زمت بالميزان ثلثا تأخذ عينا وشمالا ، وستأتي قصتها في شأن اسماعيل وهاجر في أحاديث الانبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبدان) سيأتى في أحاديث الانبياء أنهم منه بلفظ «وقال لي عبدان» وأورده هنا مختصرا ، وقد وصله الجوزقي بتامه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله «ثم غسله بماء زمزم» . **قوله** (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفراري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سديان الاحول ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الثرب من ماء زمزم من سنن الحج . وفي «المصنف» عن طاوس قال «شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ، وعن عطاء «لقد أدركته وإن الرجل ليشربه فتلزق شفتاه من حلارته ، وعن ابن جريج عن نافع «ان ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، فكأنه لم يثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الانبعاث للآثار أو خشي أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس **قوله** (خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : فذكرت ذلك لعكرمة خلف بالله ما فعل - أى ما شرب قائما - لأنه كان حينئذ راكبا انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ ففصل ركعتين ، فلعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائما لئنه عنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري «انه ﷺ شرب قائما» فيحمل على بيان الجواز

٧٧ - باب طوافي القارن

١٦٣٨ - **حدثنا** هبة الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها **خبرنا** مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهلنا بعمرة ثم قال : من كان معه هدى فليحل بالبعج والعمرة ثم لا يحل حتى يحل منها . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجتنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التميم فاعتصمت ،

فقال ﷺ : هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكَ . فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُوا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثًى . وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَأَتَمُّوا طَوَافًا وَاحِدًا »

١٦٣٩ - **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَلَوْ أَهَّتْ . فَقَالَ : قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَالْكَفَّارُ قَرِيبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَقْتُلْ كَمَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ مَعَ عُمَرَى حَجًّا . قَالَ : ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا »

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤]

١٦٤٠ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ هَامَ نَزَلَ الْحِجَابُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا فِيهِمْ قِتَالٌ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ ، فَقَالَ : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) إِذَا أَصْنَعْتُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً . ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمَرَى . وَأَهْدَى هَذِبًا اشْتَرَاهُ بَقْدِيدٍ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحِلِّقْ وَلَمْ يَقْصُرْ حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَّقَ ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب طواف القارن) أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين ، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فاتموا طوافا واحدا ، وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه : جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولا ثم أدخل عليها الحج وطاف لها طوافا واحدا كما في الطريق الأولى ، وفي الطريق الثانية : ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طوافا واحدا أى طاف لكل منهما طوافا يشبه الطواف الذى للآخر ، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كالمفرد ، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه « عن النبي ﷺ قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاه لها طواف واحد وسعى واحد ، وأعله الطحاوى بأن الدراودى أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك في تحفظه بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال « ان النبي ﷺ فعل ذلك ، لا أنه روى

هذا اللفظ عن النبي ﷺ ، وهو تعليل مردود فالدرود صدوق ، وليس ما رواه غالا لما رواه غيره ، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين . واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه دمج بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى لها سبعين ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل ، وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة ، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف نحوه ، وأخرج من حديث ابن عمر نحو ذلك وفيه الحسن بن عماره وهو متروك ، والخروج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد ، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الافاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلا . قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا^(١) عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت ، ولم أرو في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ، وقد أجاب الطحاوي عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية إحرام النبي ﷺ وأن الذي يظهر من مجموع الروايات عنه أنه ﷺ أحرم أولا بحجة ثم فسحها قصيرها عمرة ثم تمتع بها الى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه ﷺ كان قارنا . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر هكذا فعل رسول الله ﷺ ، أي أمر من كان قارنا أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه ﷺ كان قارنا فانه مع قوله فيه تمتع رسول الله ﷺ وصف فعل القرآن حيث قال : بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا من صور القرآن ، وغايته أنه ساء تمتعا لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان يسمى تمتعا . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا لها طوافا واحدا ، يعنى الذين تمتعوا بالعمرة الى الحج لأن حجهم كانت مكية ، والمهجة المكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها : وجمعوا بين الحج والعمرة ، جمع تمتع لا جمع قرآن انتهى . وإن لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساخ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحائتين فانها صرححت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت : وأما الذين جمعوا الخ ، فهؤلاء أهل القرآن ، وهذا أبين من أن يحتاج الى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لم يطاف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، ومن طريق طاوس عن عائشة : أن النبي ﷺ قال لها : يسلك طوافك لحجك وعمرك ، وهذا صريح في الإجزاء . وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محرمة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلبة ابن كهيل قال : حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرة إلا طوافا واحدا ، وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي : للفرار طواف واحد ، خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضمن ما روى عن علي من ذلك أن أمثل طريقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه : يمتنع على من ابتدأ الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وإن القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين ، والذين احتجوا بحديثه

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « موقوف » ،

لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج ، فان كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب ^(١) من طريق النضر بآنا أجزنا جميعا للحج والعمرة سفرا واحدا وإحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسعى واحد لانهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا فطيل بها . واحتج غيره بقوله ﷺ : دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه الى عمل آخر غير عمله ، والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، ونزبه هناك على اختلاف الرواية فيه . قوله (لا آمن) كذا للاكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، وللمستعمل « لا آمن » بياء ساكنة بين الهزمة والميم فقليل لإنها إمالة ، وقيل لفة تيمية وهي عندهم بكسر الهزمة . قوله (فان حيل) كذا للاكثر ، وللكشمينى « وان يحل » بضم الياء وفتح الميملة واللام ساكنة ، وقوله في الطريق الثانية « بطوافه الاول » أى الذى طافه يوم النحر للأفاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم لحمله على السعى ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لما لك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعى يجزى عن طواف الأفاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع الى بلده وعايه الهدى ، قال : ولا أعلم أحدا قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حل قوله « طوافه الاول » على طواف القدوم فانه أجزأ عن طواف الأفاضة كان ذلك دالا على الاجراء مطلقا ولو تعمد لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الاول على طواف الأفاضة يوم النحر أو على السعى ، ويؤيد التأويل الثانى حديث جابر عند مسلم « لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الاول ، وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم . (تنبيه) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصغافى تعليقه السند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن ربح قال حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا إن كان هو المستعمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن ربح رجل وان كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم بن معقل النسفى الراوى عن البخارى والله أعلم

٧٨ - باب الطواف على وضوء

١٦٤١ - **حَرْشُ** أَحْمَدُ بْنُ عَيْمَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيُّ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ « قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْلُ ذَلِكَ . ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ .

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « أبو نود »

ثم حَبَّجَتْ مع أبي - الزُّبَيْرِ بنِ الدَّوَّامِ - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يقولون ذلك ، ثم لم تكن عمرة . ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم يقضها عمرة . وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدعون بشيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلّون . وقد رأيت أمي وخالي حين تقدماني لا يتبذلان بشيء أول من البيت تطوفاني به ثم لا تبذلان .

١٦٤٢ - وقد أخبرني أمي « أنها أهدت هي وأختها والزُّبَيْرُ وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حَلَّوْا »

قوله (باب الطواف على وضوء) أورد فيه حديث عائشة ، أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف ، الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله ﷺ « خفوا عني مناسككم » ، واشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجة عليهم قوله ﷺ لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري ، وسيأتي بيان الدلالة منه بعد بابين . قوله (ما كانوا يبدعون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت) قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » ، بعد لفظ « أقدامهم » ، وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدعون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لاجل الطواف انتهى ، وحاصله أنه لم يمتنع حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضا فلفظ « أول » قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضا في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميني « حتى يضعوا » بدل « حين يضعون » وتوجيه واضح . قوله (ثم انهما لا تبذلان) أى سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقران خلافا لمن قال إن من حج مفردا فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أمي » يعنى أسماء بنت أبي بكر ، وخالته هي عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » . (تنبيه :) قال الداودى ما ذكر من حج عثمان « من كلام عروة » ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : انتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ، ومن قوله « ثم حج أبو بكر الخ » من كلام عروة انتهى ، فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعا لأن عروة لم يدرك أبا بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودى يكون الجميع متصلا وهو الأظهر

٧٩ - باب وجوب الصفا والروة ، وجبل من شمائر الله

١٦٤٣ - حدثنا أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ عن الزهري قال عروة « سألت عائشة رضى الله عنها فقلت لها أرايت قول الله تعالى (إن الصفا والروة من شمائر الله) ، فتن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والروة . قالت : بئس ما قلت يا ابن أختي ، إن هذيه لو كانت

٢ - ٣٤٤ - فتح الباري

كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يطوفَ بهما، ولكنهما أُنزِلَت في الأنصار، كانوا قبل أن يُسلموا يُهلون لِمَنَاة الطاغية التي كانوا يَعْبُدونها عند المُشَلَّل، فكان من أهلٍ يَتَحَرَّجُ أن يطوفَ بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسولَ الله ﷺ عن ذلك قالوا: يا رسولَ الله، إنا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أن نَطُوفَ بين الصفا والمروة، فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية. قالت عائشة رضى الله عنها: وقد سَنَّ رسولُ الله ﷺ الطوافَ بينهما فليس لأحدٍ أن يَتْرُكَ الطوافَ بينهما. ثم أَخْبَرَتْ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، ولقد سمعتُ رجلا من أهلِ العلمِ يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ - إِلَّا مَنْ ذَكَرْتُ عَائِشَةُ عَنْ كَانَ مِيلٌ مَنَاةً - كانوا يَطُوفُونَ كُلَّهُم بالصفا والمروة، فلما ذَكَرَ اللهُ تعالى الطوافَ بالبيتِ ولم يَذْكُرِ الصفا والمروة في القرآن، قالوا: يا رسولَ الله، كُنَّا نَطُوفُ بالصفا والمروة، وإنَّ اللهَ أُنْزَلَ الطوافَ بالبيتِ فلم يَذْكُرِ الصفا، فهل علينا من حَرَجٍ أن نَطُوفَ بالصفا والمروة؟ فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية. قال أبو بَكْرٍ: فَاسْمِعْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كُلَيْهِمَا: فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بالصفا والمروة، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ولم يَذْكُرِ الصفا، حتى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ.

[الحدث ١٦٤٣ - أطرافه في: ١٧٩٠، ٤٤٩٥، ٤٨٦١]

قوله (باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله) أى وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جملا من شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الازهرى: الشعائر المفالة التي تدب الله اليها وأمر بالقيام عليها، وقال الجوهرى: الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله. ويمكن أن يكون الوجوب مستفادا من قول عائشة ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة، وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تجراء - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف سا كنه ثم هاء - وهي إحدى نساء بني عبد الدار - قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن مثزده ليدور من شدة السعي، وسمعته يقول: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، أخرجه الشافعى وأحمد وغيرهما، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف، ومن ثم قال ابن المنذر: أن ثبت فهو حجة في الوجوب. قلت: له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة، وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت الى الأولى قوية، واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به، ويحوز أن تكون أخذته عن جماعة، فقد وقع عند الدارقطنى عنها: أخبرتنى نسوة من بنى عبد الدار، فلا يضره الاختلاف، والعمدة في الوجوب قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم»، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إهلاله، وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه دلف بالبيت وبين الصفا والمروة، واختلف أهل العلم في هذا: فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه، وعن أبي حنيفة واجب

يجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لا في العائد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر ، واختلف عن أحمد كنهه الأقوال الثلاثة ، وعند الخفيفة تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت ، وأغرب ابن العربي غسكى الإجماع على أن السعي ركن في العمرة ، وإنما الاختلاف في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشرع الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها إلجائها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطوف بهما أن حجه قد تم وعليه دم . وقد أطنب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطال . قوله (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة الخ) الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بأنبات الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد أن امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف ، وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا ، زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضا : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله (فمن تطوع خيرا) لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لنفي الحاج والمعتزم غير مشروع والله أعلم . قوله (يهلون) أي يحجون . قوله (لنائة) بفتح الميم والنون الخفيفة ضم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت صخرة نصفا عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية . قوله (بالمثلل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثانية المشرقة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري : بالمثلل من قديد ، أخرجه مسلم وأصله للمصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن - فذكر الحديث وفيه - كانوا يهلون لنائة ، وكانت مناة حذو قديد ، أي مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري . قوله (فكان من أهل) يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة) وقوله بعد ذلك (لإننا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ «إنما كان من أهل» بمناة الطاغية التي بالمثلل لا يطوفون بين الصفا والمروة ، وفي رواية معمر عن الزهري «لإننا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيما لنائة» أخرجه البخاري تعليقا ، وصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم «إن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لنائة فتخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم ، من

أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة ، فطرق الزهري متفقة ، وقد اختلف فيه على هشام بن غررة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ « إنما أنزل الله هذا في أناس من الانصار كانوا اذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهري ، وبذلك جزم محمد بن إسحق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه « ان عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر بما على قديد ، فسكان الأزد وغسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة - قال - وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان بينهم من أهل يثرب ، فهذا يوافق رواية الزهري ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث غالف جميع ما تقدم ولفظه « إنما كان ذلك لأن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لها أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يهلون ، فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية ، فهدى الرواية تقتضي أن تخرجهم إنما كان لثلاث يفعلوا في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الاسلام أبطل أعمال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، نخصوا أن يكون ذلك من أسر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهدى الرواية توجيهها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فانها تقتضي أن التخرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتخرجوا من فعله في الاسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آياتهم الخ لكان الجمع بين الروایتين ممكنا بأن تقول : وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الاسلام يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضا أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا اذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الاسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحل لهم ، ويبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها « فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا نبه عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فانها ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة بما على جهة البحر انتهى . وسقط من روايته أيضا إلهامهم أولا لمناة ، فكأنهم كانوا يهلون لمناة قيدهم بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فمن ثم تخرجوا من الطواف بينهما في الاسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بانظ « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال . نعم . لأنها كانت من شعائر الجاهلية » وروى النسائي بإسناد قوى عن زيد بن حارثة قال « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما » الحديث ، وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال « قالت الانصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأُنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » ، وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في « الاحكام ، بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء الاسلام رى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعي بينهما ، قال فأُنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » وذكر الواحدى في « أسبابه » عن ابن عباس نحر هذا وزاد فيه :

يزعم أهل الكتاب أنها زنيا في السكبة فسبحا حجرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالت المدة عبداً والباقي نحوه . وروى الفاكهي بإسناد صحيح إلى أبي مجلز نحوه . وفي كتاب مكة ، لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد في هذه الآية قال : قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، فزلت . ومن طريق الكلبي قال : كان الناس أول ما أسبلوا كراه الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبي معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ، ومنهم من كان لا يقربهما على ما اقتضته رواية الزهري واشترك الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الرويتين بهذا . وقد أشار إلى نحو هذا الجمع البيهقي والله أعلم . (تنبيهه) : قول عائشة « سن رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة ، أى فرضه بالسنة » ، وليس مرادها نفي فرضيتها ، ويؤيده قولها « لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطف بينهما » . قوله (ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن) ، القائل هو الزهري ، ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم ، قال الزهري : فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبني ذلك . قوله (ان هذا العلم) كذا لاكثر ، أى ان هذا هو العلم المتين ، وللكشميرى « ان هذا العلم ، بفتح اللام وهى المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر . قوله (ان الناس إلا من ذكرت عائشة) إنما ساغ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهري له عن عروة عنها ، ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة في الجاهلية ، فلما أنزل الله الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك . بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع في رواية سفيان المذكورة « إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية » ، وهو يؤيد ما شرحناه أولا . قوله (فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين) كذا في معظم الروايات بإثبات الهزمة وضم العين بصيغة المضارعة للتكلم ، وضبطه الديمياطي في نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والاول أصوب فقد وقع في رواية سفيان المذكورة « فأراها نزلت » ، وهو بضم الهزمة أى أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين : الذين تحرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكر . قوله (حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت) يعنى تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة عن آية الحج وهى قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع في رواية المستمل وغيره « حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت » ، وفي توجيهه عسر ، وكأن قوله « الطواف بالبيت » بدل من قوله « ما ذكر » ، بتقدير الاول إنما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ وأما الثانى فيجوز أن تكون ما مصدرية أى بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة . والله أعلم

٨٠ - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر رضى الله عنهما : السعي من دار بنى عبادة إلى زقاق بنى حسين

١٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ حُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا . وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ اللَّيْلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَقُلْتُ لِنَافِعٍ : أَو كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْنَى إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ يُرَاسَمَ عَلَى الرُّكْنِ ، فَانَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ .»

١٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ «سَأَلْنَا ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عَمْرَةٍ وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَبَاتَى امْرَأَتَهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الرِّكَائِمِ رَكَّتَيْنِ فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا . (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)»

١٦٤٦ - «وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»

١٦٤٧ - **حَدَّثَنَا** الْمُسْكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ : تَمَتَّعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ صَلَّى رَكَّتَيْنِ ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ تَلَا [٢١ الْأَحْزَابَ] : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)»

١٦٤٨ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ قَالَ «قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَو كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لِأَنَّهُمَا كَانَتَا مِنْ شِمَارِ الْجَاهِلِيَّةِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ [١٥٨ الْبَقَرَةَ] : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شِمَارِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا)» [الحدث ١٦٤٨ - طرقة في : ٤٤٩٦]

١٦٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِئَرَى لِلشَّرْكِينَ قُوَّتَهُ»

زَادَ الْحَلِيدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو سَمِعْتُ عَطَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . . مَثَلَهُ

[الحدث ١٦٤٩ - طرقة في : ٤٢٥٧]

قَوْلُهُ (بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أَيْ فِي كَيْفِيَّتِهِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو) وَصَلَهُ الْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ دَاخِرًا أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ : نَزَلَ ابْنُ عَمْرِو مِنَ الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا حَاضَى بَابَ بَنِي عَبَّادٍ سَعَى ، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الزَّقَاقِ الَّذِي يَسْلُكُ بَيْنَ دَارِ بَنِي أَبِي حَسِينٍ وَدَارِ بَنَاتِ قُرْظَةَ ، وَمِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو يُسَمِّي مِنْ مَجْلَسِ أَبِي عَبَّادٍ إِلَى زَقَاقِ ابْنِ أَبِي حَسِينٍ ، قَالَ سُفْيَانُ هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسَدِ عَنْ مَجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ قَالَ : رَأَيْتُهُمَا يُسَمِّيَانِ مِنْ خَوْخَةِ بَنِي عَبَّادٍ إِلَى زَقَاقِ بَنِي أَبِي حَسِينٍ ، قَالَ فَقُلْتُ لِمَجَاهِدٍ ، فَقَالَ : هَذَا بَطْنُ الْمَسِيلِ الْأَوَّلِ ، أَهْ . وَالْعَلَبَانِ الْمَذْنُ ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا مَمْرُفَانِ إِلَى الْآخِ . وَرَوَى ابْنُ خَرِيمَةَ

والفاكهى من طريق أبي الطفيل قال : سألت ابن عباس عن السعى فقال : لما بعث الله جبريل الى ابراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فأمر الله أن يميز الوادى . قال ابن عباس : فكانت سنة ، وسيأتى في أحاديث الانبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهى باسناد حسن عن ابن عباس قال : هذا ما أوردتكموه أم اسماعيل ، وسيأتى حديثه فى آخر الباب فى سبب فعل النبي ﷺ ذلك . ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر . قوله (حدثنا محمد بن عبيد) زاد أبو ذر فى روايته (هو ابن أبي حاتم ، وغيره) محمد بن عبيد بن يمين ، وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتما اسم جد له لأن كانت رواية أبي ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو عنى الجياني أنه رآه بخط أبي محمد الأصيل فى نسخته وحدثنا محمد بن عبيد بن حاتم ، . قوله (كان اذا طاف الطواف الاول) أى طواف القدوم . قوله (خب) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وقد قدم فى « باب من طاف اذا قدم مكة » . قوله (وكان يسمى بطن المسيل) أى المسكان الذى يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكان المصنف بدأ بالموقوف عنه فى الترجمة لكونه مفسرا لحديث السعى ، والمراد به شدة المشى وان كان جميع ذلك يسمى سعيًا . قوله (فقلت لتافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام قبل أبواب . الثانى حديث ابن عمر أيضا فى طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ، أوردته من وجهين ، وقد تقدم فى « باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين » ، قال شيخنا ابن الملقن منا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطا فان البداءة واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني ان الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخارى ، وإنما نهيت على ذلك لئلا يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فان هذا الكلام ما هو فى شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطا فى صحة السعى . الثالث حديث أنس فى نزول قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الذى قبله . الرابع حديث ابن عباس : « إنما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته » والمراد بالسعى هنا شدة المشى ، وقد تقدم القول فيه فى « باب بدء الرمل » . قوله (زاد الحميدى الخ) أى زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن دطاء لعمره ، وهكذا رويناه فى « مسند الحميدى » رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، وأخرج مسلم فى هذا الباب حديث جابر « انه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج الى الصفا فقال : أبدأ بما بدأ الله به ، واستدل به على اشتراط البداءة بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال « ابدؤا بما بدأ الله به » . (تكميل) : قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فاتها يقصد ثلاثا ، قال : وأما البداءة بالصفا فليس بواردة لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضا أولها عند البداءة فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معا ؟

٨١ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَتْ : فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أَفْعَلِ كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي »

١٦٥١ - **حدثنا** محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب . قال : وقال لي خليفة حدثنا عبد الوهاب حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مَعَهُ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ . وَقَدِيمٌ عَلَى مِنَ الْبَيْنِ - وَسَمُهُ هَدْيٌ - فَقَالَ : أَهَلَّتْ بِمَا أَهْلُ يَهُ النَّبِيُّ ﷺ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا مَحْرَةً وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . قَالُوا نَتَطَلَّقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُوا أَحَدًا يَقَطُرُ ! فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ . وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَسَكَتَ لِلنَّاسِكِ كُلِّهَا ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَقُفْ بِالْبَيْتِ . فَلَمَّا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تَطْلُقُونَ بِحُجَّةٍ وَمَحْرَةٍ وَأَتَطَلَّقُ بِحُجٍّ ! فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ » .

١٦٥٢ - **حدثنا** مؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت « كُنَّا نَمْنَعُ عَوَائِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ ، فَقَدِمَتْ امْرَأَةٌ فَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ ، فَخَدَّاتُ أَنْ أَخْبَتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً ، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ . قَالَتْ : كُنَّا نَدَاوِي السَّكَلَمِي ، وَنَقُومُ عَلَى الرُّضَى . فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : هَلْ عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ ؟ قَالَ : أَلَيْسَتْ سَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَلِنَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ . فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلْتُهَا - أَوْ قَالَتْ : سَأَلْنَاهَا - فَقَالَتْ وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَالَتْ : بَأْسِي - فَقُلْنَا : أَسَمِعْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَتْ : نَعَمْ بَأْسِي فَقَالَ : لِيَخْرُجِ الْعَوَائِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوِ الْعَوَائِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ - وَالْحَيْضُ فَيَشْهَدُنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي . قَالَتْ : الْحَائِضُ ؟ قَالَتْ : أَوْ لَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ وَتَشْهَدُ كَذَا وَتَشْهَدُ كَذَا ؟ »

قوله (باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتفال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة « ولا بين الصفا والمروة » قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي التيسابوري . قلت : فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن

السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف تمتعاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضاً قال : «تضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ، أخرجه ابن أبي شبة بإسناد صحيح قال : وحدثننا ابن فضيل عن عاصم قلت لابن العالمة تقرأ الحائض؟ قال : لا ، ولا تقوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري ، وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبي شبة عن ابن عمر بإسناد صحيح ، وإذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعي بين الصفا والمروة فتسنع ، وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، وهذا إسناد صحيح عن الحسن فلعنه يفرق بين الحائض والمحدث كما سيأتي . وقال ابن بطلان : كأن البخاري فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة «أفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ، أن لها أن تسعي ولهذا قال : وإذا سعى على غير وضوء اه ، وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت ، وبالإجزاء قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : سمعت قبل أن أطوف ، قال : طف ولا حرج ، وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة وفيه «أفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ، وهو بفتح التاء والطاء المهمة المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تتطهري ، ويؤيده قوله في رواية مسلم «حتى تغتسل» ، والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن التهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته ، وفي معنى الحائض المجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبي شبة : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحماداً ومنصوراً وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . وروى عن عطاء : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها . وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في شرح المذهب : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف ، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله اه ، ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعنه أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجزئ بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا . الحديث الثاني حديث جابر في الإلهال بالحج وفيه قصة قدريم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة «حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت ، الحديث وسألت الكلام عليه مستوفى في باب عمرة التنعيم ، من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله «غير أنها لم تطف بالبيت» . (تنبية) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسألت لفظ محمد بن المثنى في «باب عمرة التنعيم» . الحديث الثالث حديث حفصة «كنا نمنع عواقتنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصل ، وقد تقدم في الحيض وفي العبدن وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحيض ، والاحتجاج إليه هنا قولها في آخره «أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا» ، فهو المطابق لقول جابر «فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وكذا قولها «ويعتزل الحيض المصل» ، فانه يناسب قوله «أن الحائض لا تقوف بالبيت ، لأنها إذا أمرت باعتزال المصل كانت اعتزالها للسجد بل للسجد الحرام بل للكعبة من باب الأول

٨٢ - باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن الجاور يأتي بالحج ، قال : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبّي يوم التروية إذا صلى الظهر وستوى على راحلته . وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر رضي الله عنه : قدِمنا مع النبي ﷺ فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج . وقال أبو الزبير عن جابر : أهلنا من البطحاء . وقال مبيد بن جريح لابن عمر رضي الله عنهما : رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يوم التروية ، فقال : لم أر النبي ﷺ يهل حتى تذهب به راحلته

قوله (باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات ، وفي نسخة مستعدة من طريق أبي الوقت ، إلى منى ، وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والاسماعيل في مستخرجه ولا إشكال فيها ، وعلى الأول فله أشار إلى الخلاف في ميقات المسكى ، قال النووي : ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح ، وقيل مكة وسائر الحرم . والثاني مذهب الحنفية ، واختلف في الأفضل فاتفق المنهين على أنه من باب المنزل ، وفي قول للشافعي من المسجد ، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس ، حتى أهل مكة يهلون منها ، وقال مالك وأحمد وإسحق : يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرماً ، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه : فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية ، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة : ما لكم يقدم الناس عليكم شعاً وأنتم تنضفون طيباً مذهبين ، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج ، وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال ، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم ، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب ، وقوله في الترجمة : للمسكى ، أى إذا أراد الحج ، وقوله : الحاج ، أى الآفاقي إذا كان قد دخل مكة متمتعاً . قوله (وسئل عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ : رأيت ابن عمر في المسجد فقبل له : قد روى الهلال - فذكر قصة فيها - فأمسك حتى كارب يوم التروية فأتى البطحاء ، فلما استوت به راحلته أحرم ، وروى مالك في الموطأ ، أن ابن عمر أهل لـهلال ذي الحجة ، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك . قوله (وقال عبد الملك الخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال : أهلنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدِمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، فكبر ذلك علينا والحديث وفيه : أيها الناس أحلوا ، فأحللنا ، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج ، وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث . (تنبيه) : قوله (بظهر) أى وراء ظهورنا . وقوله (أهلنا بالحج ، أي جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده . قوله (وقال أبو الزبير عن جابر أهلنا من البطحاء) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريح عنه عن جابر قال : أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، قال :

فأهلنا من الأبطح ، وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسبحهم الحج الى العمرة ، وقصة عائشة لما حاضت وفيه « ثم أهلنا يوم التروية ، وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير « أهلنا بالحج ، وفي حديثه الطويل عنده نحوه . (تنبيه) : يوم التروية يسأتى الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه . قوله (وقال عبيد بن جريح لابن عمر الخ) رسله المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بأنهم من سياقه هنا ، قال ابن بطال وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب اليه أنه يهل يوم التروية اذا كان بمكة بأهلان النبي ﷺ ، وهو إنما أهل حين انعمت به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه ﷺ أهل اذا من ميقانه من حين ابتداءه في عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل . فكذلك المسكى اذا أهل يوم التروية اتصل عمله . بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الراح الى منى

٨٣ - باب أين يصلى الظهر يوم التروية ؟

١٦٥٣ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك رضى الله عنه قلت : أخبرني بشيء عَقَلْتُهُ عن النبي ﷺ ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمى . قلت : فأين صلى العصر يوم النحر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أسراؤك »

[الحديث ١٦٥٣ - طوافه في : ١٦٥٤ ، ١٧٦٣]

١٦٥٤ - **حدثنا** علي بن سميح أبو بكر بن عياش حدثنا عبد العزيز لَقِيتُ أَنَسًا . وحدثني إسماعيل بن أبيان حدثنا أبو بكر عن عبد العزيز قال « خرجت إلى مِثَى يوم التروية فَدَقِيتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاهِبًا عَلَى حِمَارٍ ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلى أسراؤك فصل »

قوله (باب أين يصلى الظهر يوم التروية) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسعى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية لأنهم كانوا يردون فيها ليلهم ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخاشبها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة : منها أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكرا يتروى . ومنها أن جبريل عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الرؤية ، أو الثاني لكان يوم التروى بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرُّبَا . أو من الرابع لكان من الرواية . قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذى بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري ، يعنى أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه التسمية أردفه البخارى بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ،

ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متابعة قوية لطريق إسحق، وقد وجدنا له شواهد: منها ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، الحديث. وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال: صلى النبي ﷺ بمسجدي خمس صلوات، وله عن ابن عمر أنه كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمسجدي يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمسجدي، وحديث ابن عمر في الموطأ: عن نافع عنه موقوفاً، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال: من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدهما والفجر بمسجدي ثم يندون إلى عرفة، قوله (يوم النفر) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج. قوله (حدثنا علي) لم أره منسوباً في شيء من الروايات، والذي يظهر لي أنه ابن المديني، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبيان، وإنما قدم طريق علي لتعريبه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع. قوله (فلقيت أنسا ذاهباً) في رواية الكشميني «راكباً». قوله (انظر حيث يصلي أمراكك فصل) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المسكان الذي صلى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم، ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى الخلفاء أو تفوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون، وفيه إشعار بأن الأمراء إذا كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القندر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه الإسماعيلي من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بلفظ «إن صلى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم؟ قال: صلى حيث يصلي أمراكك»، قال الإسماعيلي: قوله «صلى» غلط. قلت: ويحتمل أن يكون كانت «صل»، بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام فكُتِبَ بعدها ياء فقرأها الراوي بفتح اللام، وأغرب الحميدي في جمعه لخلف لفظ فصل من آخر رواية أبي بكر ابن عياش فصار ظاهره أن أنسا أخبر أنه صلى حيث صلى الأمراء، وليس كذلك فهذا بعينه الذي أطلق الإسماعيلي أنه غلط. وقال أبو مسعود في الأطراف: جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش. قلت: وهو كما قال، وقد قدمت عذر البخاري في تحريجه وأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان. ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظة لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهي قوله «إن صلى الظهر والعصر؟» فإن لفظ «العصر» لم يذكره غيره، فسبغني في أواخر صفة الحج عن أبي موسى محمد بن المثنى عند المصنف، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى، وأخرجه أحمد في مسنده عن إسحق نفسه، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم والترمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير، والنسائي عن محمد بن إسماعيل بن علية وعبد الرحمن بن محمد بن سلام، والدارمي عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد، وأبو عروبة في صحيحه عن سعدان بن يزيد، وابن الجارود في «المنتقى» عن محمد بن وزير، وسويوه في فوائده عن محمد بن بشار بنادر، وأخرجه ابن المنذر والإسماعيلي من طريق بنادر، زاد الإسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم اثنا عشر نفساً - عن إسحق الأزرق، ولم يقل أحد منهم في روايته «والعصر»، وادعى انداودي أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر في النفر، وتعقب بأن العصر المذكور في هذه

الرواية في الموضوعين ، وقد تقدم التصريح في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك الى صبح يوم عرفة بمضى ، فالزيادة في نفس الامر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحق دون بقية أصحابه والله أعلم . (تكميل) : ليس لمعد العزيز بن رفيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح ، والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطل المحصب كما سيأتى في مكانه . وفي الحديث أن السنة أن يصلى الحاج الظهر يوم التروية بمضى وهو قول الجمهور ، وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصليها بمضى . فقله قول ما قلناه عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال : إذا ذاعت الشمس فليرح الى منى ، قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير : ان من السنة أن يصلى الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثمنه ، قال ابن المنذر : والخروج الى منى في كل وقت مباح . إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم لحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكرهه الاقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة فليبه أن يصليها قبل أن يخرج . وفي الحديث أيضا الإشارة الى متابعة أولى الامر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة

٨٤ - باب الصلاة بمضى

١٦٥٥ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « صلى رسول الله ﷺ بيني وبين زكيتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته »

١٦٥٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق المهدي عن حارثة بن وهب الخزازي رضي الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ - ونحن أكثر ما كنا قط - وأمنه - بيني وبين زكيتين »

١٦٥٧ - حدثنا قبيصة بن عتبة حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ زكيتين ، ومع أبي بكر رضي الله عنه زكيتين ، ومع عمر رضي الله عنه زكيتين ، ثم تفرقت بكم الطرقات ، فبليت حطى من أربع زكيات مؤمنين »

قوله (باب الصلاة بمضى) أى هل يقصر الرباعية أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غابر في بعض أسانيدنا : فانه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه . قوله (وعثمان صدراً من خلافته) زاد في رواية نافع المذكورة ثم أتمها ، وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث

ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش . قوله (فليت حطى من أربع ركعتان) قال الداودي : خشي ابن مسعود أن لا يجزى الأربع فاعلها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يمتقده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا ، فتخى أن يقبل منه من الأربع التي يصلها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أنتم متابع لعثمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمنى والله الخلد

٨٥ - باب صوم يوم عرفة

١٦٥٨ - **حَرْش** على بن عبيد الله حدثنا سفيان عن الزهري حدثنا سالم قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : « شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ »
[الحديث ١٦٥٨ - أطرافه في : ١٦٦١ ، ١٦٨٨ ، ٥٦٠٤ ، ٥٦١٨ ، ٥٦٦٦]

قوله (باب صوم يوم عرفة) يعني بعرفة ، وأورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء

٨٦ - باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة

١٦٥٩ - **حَرْش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك - وما غاديان من منى إلى عرفة - كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ ؟ فقال : كان بهل منا المهل فلا ينسكركم عليه ، ويسكبر منا المكبر فلا ينسكركم عليه

قوله (باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أي مشروعيتهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة ، وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى . قوله (عن محمد بن أبي بكر الثقفي) تقدم في العيد من وجه آخر عن مالك « حدثني محمد ، وليس لمحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنسا على روايته عبد الله بن عمر أخرجه مسلم . قوله (وما غاديان) أي ذاهبان غدوة . قوله (كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر « قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التلبية في هذا اليوم . » قوله (فلا ينسكركم عليه) بضم أوله على البناء للجھول ، في رواية موسى بن عقبة « لا يجب أحدنا على صاحبه ، وفي حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سلة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه « غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات ، منا الملهي ومنا المكبر ، وفي رواية له « قال - يعني عبد الله بن أبي سلة - قتلته - يعني لعبيد الله - عجبا لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع » وأراد عبد الله بن أبي سلة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لم ﷺ على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو

يعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى

٨٧ - باب التهجير بالزواج يوم عرفة

١٦٦٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ « كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحُجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالَفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ . جَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، فَصَاحَ عِنْدَ سَرَادِقِ الْحُجَّاجِ ، خَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصَّرَةٌ فَقَالَ : مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الزَّوْجُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ . قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ . فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحُجَّاجُ ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي ، فَقُلْتُ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْمُحَلَّةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ . فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : مَدَقَ »

[الحديث ١٦٦٠ - طرفه في : ١٦٦٢ ، ١٦٦٣]

قوله (باب التهجير بالزواج يوم عرفة) أى من نمرة ، لحديث ابن عمر أيضا د غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة - وهو منزل الامام الذى ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوق ، أخرجه أحمد وأبو داود ، وظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولغظه د فضربت له قبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادى ، انتهى ، ونمرة يفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات . **قوله** (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . **قوله** (كتب عبد الملك) يعنى ابن مروان . **قوله** (الى الحج) يعنى ابن يوسف الثقفى حين أرسله الى قتال ابن الزبير كما سيأتى مبينا بعد باب . **قوله** (فى الحج) أى فى أحكام الحج ، وللنساء من طريق أشهب عن مالك د فى أمر الحج ، وكان ابن الزبير لم يمكن للحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف . **قوله** (جاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنا معه) الغائل هو سالم ، ووقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى د فركب هو وسالم وأنا معهما ، وفى روايته د قال ابن شهاب : وكنت يومئذ صائما فلقيت من الحر شدة ، واختلف الحفاظ فى رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين : هم وهم ، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه ، وقال الذهل لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمرى عن ابن شهاب نحو رواية معمر ، وروى عتبة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال د وفدت الى مروان وأنا محتل ، قال الذهل : ومروان مات سنة خمس وستين ، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى . وقال غيره : ان رواية عتبة هذه أيضا وهم ، وإنما قال الزهرى وفدت على عبد الملك ، ولو كان الزهرى وفد على مروان لادرك جلة الصحابة عن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة . وقد أدخل مالك وعقيل - واليهما المرجع فى حديث الزهرى - بينه وبين ابن عمر فى هذه القصة سالما فهذا هو المعتمد . **قوله** (فصاح عند سرادق الحج) أى خيمته ، زاد الاسماعيلى من هذا الوجه د أين هذا ، أى الحجاج . ومثله يأتى بعد باب من رواية القضى . **قوله** (وعليه ملحفة) بكسر الميم أى إزار كبير ، وأنمعصر

المصبوغ بالمعصر . وقوله « يا أبا عبد الرحمن ، هي كنية ابن عمر ، وقوله « الروح ، بالنصب أى عمل أو روح . قوله (ان كنت تريد السنة) في رواية ابن وهب ، « ان كنت تريد أن تصيب السنة » . قوله (فانظرنى) بالمعزة وكسر الطاء المعجمة أى آخرى ، وللكشمينى بألف وصل وضم الطاء أى انتظرنى . قوله (فزل) يعنى ابن عمر كما صرح به بعد ما بين . قوله (فانصر) بألف موصولة ومهملة مكسورة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تنصف الى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهي مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهي طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له « أفعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ » فقال : وهل يتبعون في ذلك إلا سنته ، ؟ وسيأتى بعد باب . قوله (وعجل الوقوف) قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا « وعجل الصلاة » ، قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت : قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشار اليها عند النسائي ، ف هؤلاء ثلاثة رويوه هكذا ، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنه ذكره باللازم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث الغسل الوقوف بمرقة لقول الحاج لعبد الله أنظرنى ، فانتظره ، وأهل السلم يستحبونه انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لخله على أن اغتسله عن ضرورة . نعم روى مالك في « الموطأ » ، عن نافع أن ابن عمر كان يقتل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصر للحرم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه بأنه لا ينجع فيه النهى ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصا . وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على مسألة المعصر في بابه . وقال المهلب : فيه جواز تأمير الأدون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضا بأن صاحب الأمر في ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحاج ، وأما ابن عمر فانما أطاع لذلك فرارا من الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج الى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل في الدين بقول أهل العلم ويصبر الى رأيهم . وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا تقيصة عليهم في ذلك . وفيه فتوى التليذ بحضرة معلمه عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتدأ بذلك لمسألة عبد الملك له في ذلك ، فإن الظاهر أنه كتب اليه بذلك كما كتب الى الحاج ، قال : وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم « لحمل الحاج ينظر الى عبد الله » ، فلما رأى ذلك قال : صدق ، انتهى . وفيه طلب العلو في العلم لتشوف الحاج الى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس . وفيه احتمال المفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى ابن عمر الى الحاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به . وفيه حجة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه الى المسجد الذى بمرقة حين تزول الشمس الجمع بين الظاهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه . وسيأتى بقية ما فيه في الذى يليه

١٦٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ مُعْبِرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ
أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ : فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَاحِ ابْنِ وَهْبٍ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ فَنَزَرَهُ .

قوله (باب الوقوف على الدابة بعرفة) أورد فيه حديث أم الفضل في فطرته ﷺ يوم عرفة بها ، وقد تقدم
قريبا ، ويأتي الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه وهو واقف على بعيره ، وأصرح منه
حديث جابر الطويل عند مسلم فيه ، ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ، واختلف أهل العلم في
أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه ﷺ وقف راكبا ، ومن
حيث النظر فإن في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، وذهب
آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل
به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجمعت بالدابة

٨٩ - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما

١٦٦٢ - وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ « أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحُجَّاجَ بْنَ يَوْسَفَ - هَامِ
زَوْلَ بَابِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْوُقُوفِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؟ قَالَ
سَالِمٌ : إِنْ كُنْتَ تَزِيدُ السَّنَةَ فَهَجَرٌ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : صَدَقَ ، لَئِنْ كَانُوا يَجْمَعُونَ
بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ . فَقُلْتُ لِسَالِمٍ : أَقَلَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : وَهَلْ يَتَّبِعُونَ ذَلِكَ
إِلَّا سَنَتَهُ ؟ »

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بعرفة) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع المذكور يختص
بمن يكون مسافرا بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه الشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل
أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام
يروح إذا زالت الشمس فيخطب فيه خطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصيل الظهر والعصر جميعا ، واختلف فيمن
صلى وحده كما سبق . قوله (وكان ابن عمر الخ) وصله إبراهيم الحارثي في المناسك له قال « حدثنا الحوضي عن همام
أن نافعا حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، وأخرج الثوري في
جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله : وأخرجه ابن المنذر من هذا
الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ،
وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم صنيع ابن عمر هذا ، وقد روى حديث جمع
النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم
٢ - ج ٣٠ ص ٣٠٠ - فتح الباري

أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علما بأن مخالفه أرجح تحسينا للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها الى العشاء فلو صلاها في الطريق أحد ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدايته عنده فيصلها لكن بعد مغيب الشفق الاخر ، وعن المدونة يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعا ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعا قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجهوز أهل العلم : لو جمع قديما أو تأخيرا قبل جمع أو بعد أن زلها أو أفرد أجزاء وفانت السنة . واختلافهم مبني على أن الجمع بعرفة ومزدلفة للنسك أو للسفر . قوله (وقال الليث الخ) وصله الاسماعيل من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعا عن الليث . قوله (سأل عبد الله) يعني ابن عمر . قوله (فحجر بالصلاة) أي صلى بالهجرة وهي شدة الحر . قوله (انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أي سنة النبي ﷺ ، وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فحجر بالصلاة ، أي الظهر والعصر معا فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطبري : قوله « في السنة » هو حال من فاعل يجمعون أي متوغلين في السنة ، قاله ترميضا بالحج . قوله (قتل لسالم) القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفضل ، هجرة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك ، بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهمة كذا للاكثر من الانباع ، وللبكشميني « يبتغون في ذلك ، يسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ ، وفي رواية الجوى بحذف « في ، وهي مقدمة

٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة

١٦٦٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الملك ابن مروان كتب الى الحجاج أن يأتيهم بعبد الله بن عمر في الحج ، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاغت الشمس - أو زالت - فصاح عند فسطاطه : أين هذا ؟ فخرج اليه ، فقال ابن عمر : الروحاح . فقال : الآن ؟ قال : نعم . قال : أنظرني أفيض على ماء . فزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج ، فسار بيني وبين أبي ، فقلت : إن كنت تريد أن تُصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف . فقال ابن عمر : صدق »

قوله (باب قصر الخطبة بعرفة) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريبا وفيه قول سالم « ان كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعا للفظ الحديث ، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة ، قال ابن التين : أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة ، وقال المدنيون والمغازية يخطب وهو قول الجمهور ، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تملق بالصلاة بخطبة الجمعة ، وكانهم أخذوه من قول مالك : كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة . فقيل له : فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة ، فقال : إنما تلك للتعليم

باب التعجيل الى الوقوف

قوله (باب التعجيل الى الموقف) كذا الأكثر هذه الترجمة بغير حديث ، وسقط من رواية أبي ذر: أصلا ، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه « يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكني أريد أن أدخل فيه غير معاد ، يعني حديثا لا يكون تكرر كله سندا ومثما . قلت : وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر ، فيجمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حديثه به عن مالك لا يكون عنده معادا ولا مكررا ، وكذا لو أخرجه في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئا ، أو أوردته في موضع موصولا وفي موضع معلقا ، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما يبيح البابين بعدا شديدا . وتقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة « قال أبو عبد الله يعني المصنف : يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادا ، أي مكررا . قلت : كأنه لم يحضره حيثن طريق الحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما ، وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثا إلا لفائدة إسناده أو متنية كإسناده ، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني « هم ، فهي بفتح الهاء وسكون الميم ، قال الكرماني : قيل لأنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضا . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا ، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أقتها وحررها - وهو من أئمة اللغة - على كلام البخاري عن هذه اللفظة

٩١ - باب الوقوف بعرفة

١٦٦٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَبِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ **« كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا إِلَى ... »** وَ**حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِيهِ مَعْطَمٍ قَالَ **« أَصَلْتُ بَعِيرًا إِلَى ، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ ، قُلْتُ : هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخَمْسِ ، فَا شَأْنُهُ هَذَا ؟ »**

١٦٦٥ - **حَدَّثَنَا** فَرَوَةُ بْنُ أَبِي الْغَرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ عُرْوَةُ **« كَانَ النَّاسُ يُطَوِّفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَرَاءَ إِلَّا الْخَمْسَ - وَالْخَمْسَ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ - وَكَانَتِ الْخَمْسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ ، يُعْطَى الرَّجُلُ الرَّجْلُ الثَّيَابَ يُطَوِّفُ فِيهَا ، وَتُعْطَى الْمَرْأَةُ لِلرَّأَةِ الثَّيَابَ تَطُوفُ فِيهَا ، فَنَ لَمْ يُعْطِ الْخَمْسُ طَافَ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا . وَكَانَ يُعِيْضُ جَمَاعَةُ النَّاسِ مِنْ عَرَفَاتٍ وَيُعِيْضُ الْخَمْسُ مِنْ جَمْعٍ . قَالَ : وَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ فِي الْخَمْسِ « ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » قَالَ : كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ فَذَفِيُوا إِلَى عَرَفَاتٍ »**

[الحديث ١٦٦٥ - طرفه في : ٤٥٢٠]

قوله (باب الوقوف بعرفة) أي دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف في ذلك حديثين : الأول

قوله (حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمره هو ابن دينار . **قوله** (أضلك بعيرا) كذا للكثر في الطريق الثانية ، وفي رواية الكشميني دلى ، كما في الأولى . **قوله** (فذهبت أطلبه يوم عرفة) في رواية الخيدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم . أضلك بعيرا الى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة ، فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضلك ، فان جبيرا إنما جاء الى عرفة ليطلب بعيره لا ليقتف بها . **قوله** (من الحس) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سياق تفسيره . **قوله** (فما شأنه هنا) في رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمير جميعا عن سفيان . قاله خرج من الحرم ، وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله . فما شأنه هنا ، : وكانت قريش تعد من الحس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الخيدي في مسنده عنه ، ولفظه متصلا بقوله . فما شأنه هنا : قال سفيان والاحس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الحس ، وكان الشيطان قد استوهم فقال لهم إنكم إن عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الاسماعيل من طريقه بعد قوله . فما له خرج من الحرم : قال سفيان الحس يعني قريشا ، وكانت تسمى الحس وكانت لتجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) انتهى . وعرف هاتين الزيادتين معنى حديث جبير ، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال : كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم ، وقد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا ، . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له ، . وأخرجه إسحق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبير بن مطعم قال : أضلك حمارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفا بعرفات مع الناس ، فلما أسلست علمت أن الله وفقه لذلك ، . وأما تفسير الحس فروى إبراهيم الحارثي في غريب الحديث ، من طريق ابن جريج عن مجاهد قال : الحس قريش ومن كان يأخذ مأخذا من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وتقيف وغزوان وبني عامر وبني صعصعة وبني كنانة إلا بني بكر ، . والاحس في كلام العرب الشديد ، وسما بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحما ولا يضربون وبرأ ولا شعرا ، وإذا قدموا مكة وضعوا أيهاهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضا من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سموا حسا بالكعبة لأنها حساء حجرها أبيض يضرب الى السواد انتهى . والاول أشهر وأكثر وأنه من التحسس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر ابن المنذر : تحسس تشدد ، ومنه حس الوغي إذا اشتد ، وسياق مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو فظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبير أيضا كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السهيل حيث ظن أن رواية جبير لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكرك جبير هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونا وقد جمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبير لم يشهد

معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فان كان سؤاله عن ذلك إنكاراً أو تعجباً فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله ﷺ وقفة بعرفة قبل الهجرة انتهى ملخصاً . وهذا الأخير هو المعتمد كما بيئته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السبيل في ظنه أنها حجة الوداع . أو وقع له اتفاقاً ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » ، بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فاذا أفضتكم أذكروا ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحس يفيضون ، أو التقدير فاذا أفضتكم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ولتكن إفاضتكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحس . الحديث الثاني : قوله (قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر « عن هشام بن عروة عن أبيه فذكره » ، قوله (والحس قريش وما ولدت) زاد معمر « وكان من ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم أن أترجاهد أن منهم أيضاً غروان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم . فدخل في الحس من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قريشية ، لا جميع القبائل المذكورة . قوله (فأخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القصد في سبب نزول هذه الآية ، وسأأتى في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فدفعوا إلى عرفات » في رواية الكشي « فرفعوا » ، بالراء ، وسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » ، والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة الطواف عرباناً في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي ﷺ ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قريش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ النسائي ، بكسر السين بوزن القاضي والاول أصح ، نعم الوقوف بعرفة مودوث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيدان قال « كنا وقوفاً بعرفة فأثانا ابن مريع فقال : اني رسول رسول الله إليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فانكم على إرث من إرث إبراهيم ، الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها . وأما الاثنيان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ فقبل هي بمعنى الواو وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد للحض الترتيب ، والمعنى فاذا أفضتكم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون ، قال الزحمرى : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعاً من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتساقى ثم لتفاوت ما بين الاحسان إلى الكريم والاحسان إلى غيره ، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة

قال (ثم أفيضوا) لتفاوت ما بين الإفاضة وأنها صواب والأخرى خطأ ، قال الخطابي : تضمن قوله تعالى (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) الأمر بالوقوف بعرفة لأن الإفاضة إنما تكون عند اجتماع قبله ، وكذا قال ابن بطال وزاد : وبين الشارع مبتدأ الوقوف بعرفة وممتها

٩٢ - باب السير إذا دفع من عرفة

١٦٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه بأنه قال « سئل أسامة وأنا جالس : كيف كان رسول الله ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ قال : كان يسير العتق ، فإذا وجد فجرة نص » . قال هشام : والنص فوق العتق . قال أبو عبد الله : فجوة : متسع ، والجميع فجوات وفجاء ، وكذلك زكوة وركاء . مناص ليس حين فرار

[الحديث ١٦٦٦ - طرفاه في : ٢٩٩٩ ، ٤١١٣]

قوله (باب السير إذا دفع من عرفة) أي صفته . قوله (عن أبيه) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام « سمعت أبي » . قوله (سئل أسامة وأنا جالس) في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك « وأنا جالس معه ، وفي رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه : سئل أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد » . قوله (حين دفع) في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن مالك في الموطأ « حين دفع من عرفة » . قوله (العتق) يفتح المهملة والنون هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع ، قال في « المشارق » : هو سير سهل في سرعة ، وقال التراز : العتق سير سريع ، وقيل المشي الذي يتحرك به عتق الدابة ، وفي « الفائق » : العتق الخطو الفسيح . وانتصب العتق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل . قوله (نص) أي أسرع ، قال أبو عبيد : النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها ، وأصل النص غاية المشي ومنه نصعت الشيء وقعته ، ثم استعمل في ضرب سريع من السير . قوله (قال هشام) يعني ابن عروة الرازي ، وكذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه ، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف في الجهاد ، وسفيان فيما أخرجه النسائي ، وعبد الرحيم بن سليمان وكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام ، وقد رواه إسماعيل في مسنده عن وكيع ففصله وجعل التفسير من كلام وكيع ، وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل التفسير من كلام سفيان ، وسفيان وكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجعوا للتفسير إليه ، وقد رواه أكثر رواة « الموطأ » عن مالك فلم يذكروا التفسير ، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، قال ابن خزيمة : في هذا الحديث دليل على أن الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال « فأريت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا » ، أنه محمول على حال الزحام دون غيره اه ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفص من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة « أن النبي ﷺ أودعه حين أفاض من عرفة وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيجاف » ، قال : فأريت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا ، الحديث ، وأخرجه أبو داود ، وسيأتي للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة ، ويأتي الكلام عليه هناك . وأخرج مسلم من طريق عطاء عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث قال « فأ

زال يسير على هيئته حتى أتى جمعا ، وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كاستأق الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة الى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصل إلا مع الشاء بالمزدلفة ، فيجمع بين المصلحين من الوفاء والسكينة عند الزحمة ، ومن الاسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله عليه السلام في جميع حركاته وسكونه ليقدموا به في ذلك . **قوله** (الحجرة) بفتح الفاء وسكون الجيم المسكان المتسع كاستأق تفسيره في آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ « فرجة » بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . **قوله** في رواية المستمل وحده (قال أبو عبد الله) هو المصنف . (الحجرة : متسع واجمع لحوات) أى بفتحتين . (ولجاء) أى بكسر الفاء والمدة . (وكذلك ركوة وركاء) وركوات . **قوله** (مناص ليس حين فرار) أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى (ولات حين مناص) وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله « نص » ، ولا تعلق له به إلا لدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر وإلا فإدانة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة « في المجاز : المناس مصدر من قوله ناص ينوص »

٩٣ - باب التزول بين عرفة وجمع

١٦٦٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب قضى حاجته فتوضأ . فقالت . يا رسول الله أتصل ؟ فقال : الصلاة أمامك »

١٦٦٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع قال « كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء يجمع ، غير أنه يبرء بالشعب الذى أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيقتض ويتوضأ ولا يصل حتى يصل يجمع »

١٦٦٩ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب بن مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال « ردفت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعب الأيسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، قلت : الصلاة رسول الله . قال : الصلاة أمامك . فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى المزدلفة فصلى ، ثم ردف الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع »

١٦٧٠ - قال كريب « فأخبرني عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى بلغ الجرة »

قوله (باب النزول بين عرفة وجمع) أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك . **قوله** (عن يحيى بن

سعيد) هو الأنصاري وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الأقران لأنهما تابعيان صغيران ، وقد حله موسى عن كريب فصار في الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** (حيث أفاض) في رواية أبي الوقت (حين ، وهي أولى لأنها ظرف زمان وحيث ظرف مكان . (نسكتة) : في حيث ست لغات ضم آخرها وفتحته وكسره وبالواو بدل الياء مع الحركة . **قوله** (مال الى الشعب) بين محمد بن أبي حرملة في روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضي الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصلي الا بالمزدلفة ، وقوله « فيلتقص ، بقاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنهض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطلق حتى جاء جمعا فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء ، وأصله في الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن جريج قال : قال عطاء ، « أردف النبي ﷺ أسامة ، فلما جاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فاهراق الماء ثم توضأ ، وظاهر هذين الطريقين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذي ينزله الأمراء ، وله من طريق إبراهيم بن عقبة عن كريب « الشعب الذي ينيخ الناس فيه للمغرب ، والمراد بالخلفاء والأمراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجيح سمعت عكرمة يقول : اتخذهم رسول الله ﷺ مبالا واتخذتموه مصل ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة في ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة الا بجمع ، أخرجه ابن المنذر بأسناد صحيح ، ونقل عن السكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزاء وهو قول أبي يوسف والجمهور . **قوله** (عن محمد ابن أبي حرملة) هو المدني مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خفيف يروي عنه فيقول « حدثني محمد ابن حويطب ، فذكر ابن حبان أن خفيفا كان ينسب الى جد مواليه ، والاسناد من شيخ قتيبة الخ كلهم مدنيون . **قوله** (ودفع رسول الله ﷺ) بكسر الدال أى ركبت وراه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ، وعمله اذا كانت مطيعة ، وارتداد أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للرديف لا من سوء أده . **قوله** (فصبت عليه الوضوء) بفتح الواو أى الماء الذي يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء ، والفقهاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في إحضار الماء مثلا أو في صبه على المتوضي أو مباشرة غسل أعضائه ، فالاول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الأولى ، فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة . **قوله** (وضوءا خفيفا) أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عادته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسيخ الوضوء ، وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسيخ الوضوء » أى استنحي به ، وأطلق عليه اسم الوضوء الغوى لانه من الوضوءة وهي النظافة ومعنى الاسباغ الإكمال أى لم يكل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءا خفيفا ، ولكن الاصول تدفع هذا لأنه لا يشرح الوضوء لصلاة واحدة مرتين ،

وليس ذلك في رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » أى لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه هـ . وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولا ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبى حرملة عليها محمد بن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضا أخرجه مسلم أيضا بلفظ « وتوضأ وضوءا » ليس بالبالغ ، ، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « فجعلت أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عادته عليه السلام أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، وروضه ما أخرجه مسلم أيضا من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضا « ذهب إلى الغائط فلما رجع صليت عليه من الإداوة » قال القرطبي : اختلف التراح في قوله « ولم يسبغ الوضوء » هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءا لغويا ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءا شرعيا ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى « وضوءا خفيفا » لأنه لا يقال في الناقص خفيف ، ومن موهجات ذلك أيضا قول أسامة له « الصلاة » فانه يدل على أنه رآه يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلى ، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال أن يكون مراده أتريد الصلاة فلم لم تتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصلى هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكأن أسامة ظن أنه عليه السلام نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج ، فأعلمه النبي عليه السلام أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجتمع مع المشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك . وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانيا عن حدث طارىء ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لئلا أدى به صلاة فرضا أو نفلا متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازها وإن كان الأصح خلافه ، وإنما توضأ أولا ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغها حين نزل الشعب ليكون مستحبا للطهارة في طريقه ، وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلى به ، فلما نزل وأرادها أسبغها . وقول أسامة « الصلاة » بالنصب على إختيار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلا . وقوله « الصلاة أمامك » بالرفع وأمامك بفتح الميمزة بالنصب على الظرفية أى الصلاة تستصل بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى المصلى بين يديك ، أو معنى أمامك لا تفوتك وستدوكها ، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه . **قوله** (حتى أتى المزدلفة فصل) أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عنه مسلم « ثم سار حتى بلغ جفا فصل المغرب والمشاء » وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء » ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ولم يصل بينهما ، وبين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الأناخة ولفظه « فأقام المغرب » ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام المشاء فصلا ثم حلوا ، وكأنهم صنعوا ذلك رفقا بالواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية

مالك « ولم يصل بينهما ، أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر فى ذلك بعد بابين . **قوله** (ثم ردف الفضل) أى ركب خلف رسول الله ﷺ ، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ووقع فى رواية إبراهيم بن عتبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردف الفضل بن العباس واطلقت أنا فى سباق قریش على دجلى » ، يعنى الى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو إجماع بمودلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلى الحاج المغرب اذا أقاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته فى غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها المؤقت لها فى سائر الايام

٩٤ - باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة ، وإشارته إليهم بالسوط

١٦٧١ - **حَرْشُ** سعيد بن أبي مرزئمة حدثنا إبراهيم بن سويد حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب أخبرني سعيد بن جببر مولى والبة السكوني حدثني ابن عباس رضى الله عنهما أنه دَنَعَ مع النبي ﷺ يوم عرفة ، فسمع النبي ﷺ وراه زَجْرًا شديدًا وضربًا وصوتا للابل ، فأشار بسوطه إليهم وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع »

أَوْضَعُوا : أَسْرَعُوا . خِلَالَكُمْ مِنَ التَّخَلُّلِ : بَيْنَكُمْ . ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهَا ﴾ : بَيْنَهَا

قوله (باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة) أى من عرفة . **قوله** (حدثنا إبراهيم بن سويد) هو المدني وهو ثقة لكن قال ابن حبان : فى حديثه مناكير انتهى . وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الاسماعيل ، والراوى عنه إبراهيم بن سويد مدنى أيضا واسم جده حبان ، وهم الاصيلي فسماه مولى حكاه الجياني وخطثوه فيه . **قوله** (مولى المطلب) أى ابن عبد الله بن حنظل . **قوله** (مولى والبة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بنى أسد . **قوله** (انه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة) أى من عرفة . **قوله** (زجرا) بفتح الزاى وسكون الجيم بعدها راء أى صياحا لحث الابل . **قوله** (وضربا) زاد فى رواية كريمة « وصوتا » وكأنها تصحيف من قوله وضربا فظننت معطوفة . **قوله** (عليكم بالسكينة) أى فى السير ، والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة . **قوله** (فان البر ليس بالإيضاع) أى السير السريع ، ويقال هو سير مثل الحبيب فينبى ﷺ أن تكلف الاسراع فى السير ليس من البر أى مما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة « ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له » وقال المهبلي : إنما ناهى عن الإسراع لبقاء عليهم لثلاثا يحفوا بأن تقسم مع بعد المسافة . **قوله** (أَوْضَعُوا أَسْرَعُوا) هو من كلام الصنف ، وهو قول أبي عبيدة فى الجاز . **قوله** (خِلَالَكُمْ مِنَ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ) هو أيضا من قول أبي عبيدة ولفظه « وَلَا وَضَعُوا أَيْ لَا أَسْرَعُوا . خِلَالَكُمْ أَيْ بَيْنَكُمْ وَأَصْلُهُ مِنَ التَّخَلُّلِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ الْمَعْنَى وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ بِالْمَيْمَةِ يَقَالُ أَوْضَعَ الْبَعِيرَ أَسْرَعَهُ وَخَصَّ الرَّاكِبَ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ مِنَ الْمَاشِي ، وَقَوْلُهُ (وَفَجَّرْنَا خِلَالَهَا : بَيْنَهُمَا) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا وَلَفْظُهُ « وَفَجَّرْنَا خِلَالَهَا أَيْ وَسَطَهُمَا وَبَيْنَهُمَا » وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ هَذَا التَّفْسِيرَ لِمُنَاسِبَةِ الْفِعْلِ الْإِيضَاعُ ، وَلَمَّا كَانَ مُتَعَلِّقًا أَوْضَعُوا الْخِلَالَ ذَكَرَ تَفْسِيرَهُ تَكَثِيرًا لِلْعَائِدَةِ

٩٥ - باب الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَزْدَلَةِ

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ « دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، فَزَلَّ الشَّعْبُ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَلَكُ . جَاءَ لِلْمَزْدَلَةِ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَحَ ، ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَعِيرَةٍ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا »

قوله (باب الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب . قوله (عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر دواه أصحاح مالك عنه هكذا ، إلا أشهب وابن الماجشون فأنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس أخرجه الناس

٩٦ - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَجْمَعٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِأَقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا عَلَى أَثَرٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا »

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ تَخْلُفٍ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ أَلْطُمِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَبَّةٍ الْوُضُوءَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلَةِ »

[الحديث ١٦٧٤ - طرقة في ٤٤٤]

قوله (باب من جمع بينهما) أى بين الصلوتين المذكورتين . قوله (ولم يتطوع) أى لم يتنفل بينهما . قوله (جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء) كذا لا بد ، ولغيره بين المغرب والعشاء . . قوله (بجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى بالمزدلفة ، وسميت جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وأزدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت جمعا لأنها يجمع فيها بين الصلوتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لاهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أى يقربون إليه بالوقوف فيها ، وسميت بالمزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى متى أو لاذلاف الناس منها جميعا أو لنزول بها في كل ذلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لاذلاف آدم إلى حواء بها . قوله (بأقامة) لم يذكر الاذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . قوله (ولم يسبح بينهما) أى لم يتنفل ، وقوله (ولا على أثر كل واحدة منهما) أى عقبها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء توخروا سنة العشاءين منهما ، وقتل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلوتين

بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى . ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعي عن تابعي ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابي عن صحابي ، والإسناد كله دأب بين مدني وكوفي ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله ابن يزيد ، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير . **قوله** (بالمزدلفة) مبين لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجها المصنف في المغازي بلفظ « أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً ، ولطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدى بهذا الإسناد ، صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة » وفيه رد على قول ابن حزم : أن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلي عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيقوى كل واحد منهما بالآخر

٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدٍ منهما

١٦٧٥ - **حديث** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول « حجَّ عبد الله رضي الله عنه ، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالمعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فأذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فتمسنى ، ثم أمر - أرى رجلاً - فأذن وأقام » قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير « ثم صلى العشاء ركعتين . فذا طلع الفجر قال : إن النبي ﷺ كان لا يصلّي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبد الله : هما صلاتان متحولان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبرُحُ الفجر ، قال : رأيتُ النبي ﷺ يفعله »

[الحديث ١٦٧٥ - طرفاه في : ١٦٨٢ ، ١٦٨٣]

قوله (باب من أذن وأقام لكل واحدةٍ منهما) أي من المغرب والعشاء بالمزدلفة . **قوله** (زهير) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو السلمي ، وشيخه هو النخعي ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** (حج عبد الله) في رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرني علقمة أن ألزمه فلزمته فكنت معه ، وفي رواية لإسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قدمنا جميعاً » . **قوله** (حين الأذان بالمعتمة أو قريباً من ذلك) أي من مغيب الشفق . **قوله** (فأمر رجلاً) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » . **قوله** (ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير) أرى بضم الحرة أي أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخاري فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فأذن وأقام » وسيأتي بعد باب رواية إسرائيل عن أبي إسحق بأصرح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جميعاً »

فصل الصلاتين كل صلاة وحدهما بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ « فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات بجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام ، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحق « فصل بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصل العشاء ثم رقد » ووقع عند الإسماعيل من رواية شعبة عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث « ولم ينشطع قبل كل واحدة منهما ولا بهما ، ولأحمد من رواية زهير « فقلت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها » . قوله (فلما طلع الفجر) في رواية المستمل والكشميني « فلما حين طلع الفجر » وفي رواية الحسين بن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » . قوله (قال عبد الله) هو ابن مسعود . قوله (عن وقتها) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن وقتها » بالافراد ، وسيأتي في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة إلى النبي ﷺ . قوله (حين بزغ) بزى مضمومة وغين معجمة أى يطلع ، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم يجده مرويا عن النبي ﷺ ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبي جعفر محمد بن علي فقال : أما نحن أهل البيت فمكذا فنصنع ، قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوي بأسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم ، ولا يخفى تكلفه ، ولوثاق له ذلك في حق عمر - لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس جهنم - لم يأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم إلى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظااهره مالك ، وهو اختيار البخاري . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه مرفوقا ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع ، قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روى في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحدا . قلت : الجواب عن ذلك أن مالك اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في « الموطأ » واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط ، وهو ظاهر حديث أسامة الماضى قريبا حيث قال « فأقام المغرب ثم أتماخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التفيل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذا كان نواويا للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أى المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعملها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت

عن عائشة وغيرها كما تقدم في المرافقة التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى إن بعضهم كان لم يبتين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال « ثم صلى الفجر - حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود ، ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضا فلا استدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضا فالحرص فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة

٩٨ - باب من قدم صفة أهله لبيل ، فيقون بالمزدلفة ويدعون ، ويقدم إذا غاب القمر

١٦٧٦ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سأل « وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقدم صفة أهله فيقون عند الأشعر الحرام بالمزدلفة لبيل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يذفع ، فنهى من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فاذا قدموا رموا الجرة . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : أرتخص في أولئك رسول الله ﷺ »

١٦٧٧ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ من بجمع لبيل »

[الحديث ١٦٧٧ - طرفه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦]

١٦٧٨ - **حديث** علي حدثنا سفيان قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقول « أنا من قدم النبي ﷺ ليلة للمزدلفة في صفة أهله »

١٦٧٩ - **حديث** مسدد عن يحيى عن ابن جريج قال حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها زلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تضيئ ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا ، حتى رميت الجرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلهما . فقلت لهما : يا هتاه ، ما أرانا إلا قد غلطنا . قالت : يا بني ، إن رسول الله ﷺ أذن للظن »

١٦٨٠ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن - هو ابن القاسم - عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع - وكانت ثقيلة بطة - فأذن لها »

[الحديث ١٦٨٠ - طرفه في : ١٦٨١]

١٦٨١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا **أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ** عَنْ **القاسم بن محمد** عَنْ **هائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « زَلَّنا الْمِرْدَلَةَ ، فَأَسْأَذَتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةً أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطَايَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً - فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطَايَةِ النَّاسِ ، وَأَقْبَحَتْ أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتِ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ »

قوله (باب من قدم ضعفة أهله) أى من نساء وغيرهم . **قوله** (بليلى) أى من منزله بجمع . **قوله** (فيفتنون بالمردلة ويدعون ويقدم) ضبطه الكرماني بفتح القاف وكسر الدال قال : وحذف الفاعل للعمل به وهو من ذكر أولا ، ويفتح الدال على البناء للجھول . وقوله « اذا غاب القمر » بيان للبراد من قوله فى أول الترجمة « بليلى » ، ومنسب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الاخير ، ومن ثم قيده الشافعى ومن تبعه بالنصف الثانى . قال صاحب « المعنى » : لا تعلم خلافا فى جواز تقديم الضعفة لبليلى من جمع الى مئى . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الاول حديث ابن عمر . **قوله** (قال سالم) فى رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره . **قوله** (المنصر) بفتح الميم والمعين ، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل إنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قرقول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها فى الشواذ ، وقيل بل قرئ « حكاها الهذلى . وسعى المنصر لأنه معلم العبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو الحرمته . وقوله « ما بدا لهم » بغير همز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه . **قوله** (ثم يرجعون) فى رواية مسلم « ثم يدفعون » وهو أوضح ، ومعنى الاول أنهم يرجعون عن الوقوف الى الدفع ثم يقدمون من على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر . **قوله** (وكان ابن عمر يقول أرخص فى أولئك رسول الله ﷺ) كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب الميت بمردلة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس حكم من رخص له ، قال : ومن زعم أنها سواء لزمه أن يميز الميت على منى لساير الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللرعا أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فان قال لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لاحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك الميت بمردلة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقائدة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم . قالوا : ومن بات بها لم يحزله الدفع قبل النصف ، وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « ان من يقدم عند صلاة الفجر اذا قدم روى الجرة ، وسيأتى ذلك صريحا من صنيع أسماء بنت أبي بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى حديث ابن عباس ، وقائده تعيين من أذن لهم النبي ﷺ من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس الميت المذكور خاصا له لأن اللفظ الاول وهو قوله « بمعنى » قد يوم اختصاه بذلك وفى الثانى « اننا نحن قدم » فأفهم أنه لم يختص ، وقوله فى الثانى « فى ضعفة أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعفة » ، ولسفيان

فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوي من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيح^(١) عن عطاء [قال أخبرني^(٢)] ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ للمباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا بحجارة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس ، قال فكان عطاء يفعل بعد ما كبر وضعف ، ولأبي داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس : كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة إلى منى من المزدلفة . الحديث الثالث حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق . قوله (حدثني عبد الله مولى أسماء) هو ابن كيسان المدني يكنى أبا عمر ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سياقي في أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جرير بتحديث عبد الله له هكذا في رواية مسند هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر المقدسي وابن خزيمة عن بن دينار ، وكذا أخرجه أحد في مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق داود العطار ، والطبراني من طريق ابن عينة ، والطحاوي من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكر كلهم عن ابن جرير ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جرير عن عطاء أخبرني عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جرير سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله . قوله (قالت فارتحلوا) في رواية مسلم «قالت ارتحل بي» . قوله (فضينا حتى رمت الحجر) في رواية ابن عينة «فضينا بها» . قوله (يا هنتاء) أي يا هذه ، وقد سبق ضبطه في «باب الحج أشهر معلومات» . قوله (ما أرانا) بضم الهزة أي أظن ، وفي رواية مسلم بالجزم «فقلت لها لقد غلستنا» وفي رواية مالك «لقد جئنا منى بغلس» وفي رواية داود العطار «لقد ارتحلنا بليل» وفي رواية أبي داود «فقلت أنا رمينا الحجر بليل وغلستنا» أي جئنا بغلس . قوله (اذن لظعن) بضم الظاء المعجمة جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا ، وفي رواية أبي داود المذكورة «إننا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ» وفي رواية مالك «لقد كنا تفعل ذلك مع من هو خير منك» تنى النبي ﷺ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس هند من خص التحجيل بالضعفة وعند من لم يخصص ، وخالف في ذلك الحنفية فقالوا : لا يرى جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعادها ، وبهذا قال أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق «ولا رميها قبل طلوع الشمس» وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والثعبي والشافعي ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضي قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لعنان بن عبد المطلب : لا ترموا الحجر حتى تطلع الشمس ، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن العرفي - وهو بضم المهملة وقح الراء - بعدها نون - عن ابن عباس ، فأخرجه الترمذي والطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض ، ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن

(١) في المعلومات السابقة «الصغراء» ، والتصحيح من التزويد وتهذيب التهذيب

(٢) من الطحاوي

يرى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بجعل الأمر في حديث ابن عباس على الندب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوى من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بعثنى النبي ﷺ مع أهله وأمرنى أن أرى مع الفجر ، وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ، ولا يجوز الرى قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخاف للسنه ، ومن رى حينئذ فلا إعادة عليه إذا لم أعلم أحدا قال لا يجزئ . واستدل به أيضا على إسقاط الوقوف بالمشرع الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكنة عن الوقوف ، وقد بيته رواية ابن عمر التي قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقا ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : إنما جمع المنذر إلى ترجيعه ، ونقله ابن المنذر عن عاتمة والنخعي ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويحصل إحرامه عمرة ، واحتج الطحاوى بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال (فاذكروا الله عند المشرع الحرام) وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكر فيه أحرى أن لا يكون فرضا . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضر - وهو بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - رفعه قال : من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، لاجتماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه : أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعنى بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طي . فأكلت مطيخا وأتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ، والناسى من أدرك جمعا مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك ، ولا يعل . ومن لم يدرك جمعا فلا حج له ، وقد صنف أبو جعفر العقيل جزءا في إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وإن مطرفا كان يهيم في المتن ، وقد ارتكب ابن جزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته الزامًا لما ألزمه به الطحاوى ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه لحكى الإجماع على الإجزاء كحكمه الطحاوى ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الاعتذار عندهم الزحام . الحديث الرابع حديث عائشة أوردته من طريقين . قوله (عن الناسم) هو ابن محمد بن أبي بكر والد عبيد الرحمن الراوى عنه . قوله (استأذنت سودة) أى بنت زمعة أم المؤمنين . قوله (قديلة) أى من عظم جسمها . قوله (نبطه) بفتح المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بطيئة الحركة كأنها تنبط بالأرض أى تشد بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخارى فيه عن سفيان وهو الثوري ما استأذنته سودة فيه ، فذلك عقبه بطريق أفصح

عن القاسم المينة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثوري فيبن ذلك ولفظه « ان سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها ، ولأبى عوانة من طريق قبيصة عن الثوري « قدّم رسول الله ﷺ سودة ليلة جمع ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أنى كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصل الصباح بمضى فأمرى الجرة قبل أن يأتى الناس ، فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد بن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تقيض إلا مع الإمام . قوله (حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم) في رواية الإسماعيل من طريق ابن المبارك عن أفلح « أخبرنا القاسم ، وله من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح « سمعت القاسم ، قوله (أن تدفع قبل حطمة الناس) في رواية مسلم عن القسبي عن أفلح « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة . قوله (فلا ت أكون) بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره « أحب ، وقولها « مفروح ، أى ما يفرح به من كل شيء . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن القسبي عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقبية من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة ، يقول القاسم : والثبطة الثقيلة ، ولأبى عوانة من طريق ابن أبي فديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقيلة ، وله من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح « وكانت امرأة ثبطة ، يعنى ثقيلة ، فعل هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثبطة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمشته قليلة جدا ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر . والله أعلم

٩٩ - باب متى يصلّى الفجرَ بجمع

١٦٨٢ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** عمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله رضى الله عنه قال « ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاةً لغير ميقاتها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتها »

١٦٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال « خرجنا مع عبد الله رضى الله عنه إلى مكة ، ثم قدّمنا جميعاً فصلّى الصلاتين : كل صلاة وحدها بأذان وإمامة ، والعشاء بينهما . ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر - ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حوّلتا عن وقتيهما في هذا المكان : المغرب والعشاء ، فلا يقدّم الناس جميعاً حتى يمعتوا ، وصلاة الفجر لهذه الساعة . ثم وقف حتى أمفر ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أقاض الآن أصاب السنة . فإدري أقوله كاذب أم دافع عثمان رضى الله عنه ، فلم يزل يُبَيّ حتى رمى بحجرة العقبة يوم النحر »

قوله (باب متى يصلي الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصراً ومطولاً . **قوله** (حدثني عمارة) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام . والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيّناه في الكلام عليه قبل باب . **قوله** في الطريق الثانية (خرجت) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » . **قوله** (والتماء بينهما) بفتح الميملة لا بكسرهما أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه . **قوله** (فلا يقدم) بفتح الدال . **قوله** (حتى يتموا) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت . **قوله** (لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله (فإ أدرى) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الرازي عن ابن مسعود . وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفيع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس ، خلافاً لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذي بعده . (فائدة) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفيع من عرفة أيضاً ولفظه « لما وقمنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب » قال : فإ أدرى أ كلام ابن مسعود أسرع أو لفاضة عثمان ، قال : فأوضح الناس . ولم يزد ابن مسعود على العتمة حتى أتى جمعا ، وله من طريق ذكرى عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جمعا » وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعيره في وادي محسر ، وهذه الزيادة سرفوة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم . **قوله** (فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة) سيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى

١٠٠ - باب متى يدفع من جمع

١٦٨٤ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعت عمرو بن ميمون يقول « شهدت عمر رضي الله عنه صلى بجمع الصبح » ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرك ثبير . وإن الذي يرفع خالفهم ، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس »

[الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٢٨٣٨]

قوله (باب متى يدفع من جمع) أى بعد الوقوف بالمشعر الحرام . **قوله** (عن أبي إسحق) هو السبيعي . **قوله** (لا يفيضون) زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » أخرجه الاسماعيلى ، وكذا هو للمصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطائفة من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » . **قوله** (ويقولون : أشرك ثبير) أشرك بفتح أوله فعمل أمر من الاشراق أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاث من شرق وليس بين ، والشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضى . يا جبل ، وليس بين أيضاً . وثبير بفتح المثناة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب الى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما تغير » أخرجه الاسماعيلى ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبي إسحق ، والطبري من طريق

إسرائيل عن أبي إسحق : أشرق نير لعننا نغير ، قال الطبري : معناه كما تدفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في نغير وفي نغير لأرادة السجع . قوله (ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس) الإفاضة الدفعة قاله الاحمسي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي ﷺ لعطفه على قوله خالفهم ، وهذا هو المعتد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « فخالفهم النبي ﷺ فأفاض » ، والطبري من طريق ذكرنا عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس » ، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس ، وله من رواية إسرائيل « فدفع أقدار صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة » ، وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » ، وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانصراف القوم المسفرين من صلاة الغداة » ، وروى الطبري من حديث علي قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قزح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع ، وأصله في الترمذي دون قوله « حتى إذا أسفر » ، ولابن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمام على رؤوس الرجال دفعوا » ، فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء ، قبل أن تطلع الشمس ، والبيهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الاسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يجعل الصلاة مفلا إلا ليدفع قبل الشمس ، فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى

١٠١ - باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرى الجرة ، والازداف في السير

١٦٨٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ أردف الفضل ، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبّي حتى رمى الجرة »

١٦٨٦ ، ١٦٨٧ - **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا وهب بن جابر حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان ردّف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قالا : لم يزل النبي ﷺ يلبّي حتى رمى جرة العتبة »

قوله (باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرى) في رواية الكشميهني « حين يرى » وهو أصوب . قال

الكرمانى : ليس فى الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار الى الذكر الذى فى خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشرع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير انتهى . والمعتمد أنه أشار الى ما ورد فى بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبي شبة والطحاوى من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله ﷺ فا ترك التلبية حتى رمى جرة العقبة إلا أن يخطبها يتكبير » . قوله (فأخبر الفضل) فى رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرنى ابن عباس أن الفضل أخبره » . قوله فى الطريق الثانية (فكلهما) أى الفضل بن عباس وأسامة بن زيد ، وفى ذكر أسامة إشكال لما تقدم فى « باب النزول بين عرفة وجمع » أن عند مسلم فى رواية إبراهيم بن عتبة عن كريب أن أسامة قال ، « وانطلقت أنا فى سباق قريش على رجلى ، لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق الى رمى الجرة فيكون لإخباره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلًا ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ الى الجرة أو يقيم بها حتى يأتي النبي ﷺ . وقد أخرج مسلم أيضا من حديث أم الحصين قالت « فرأيت أسامة بن زيد وبلا فى حجة الوداع وأحدهما أخذ بنظام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة » . (تنبيه) : زاد ابن أبي شبة من طريق على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل فى هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، وسأيت هذا الحكم بعد نيف وثلاثين بابا ، وفى هذا الحديث أن التلبية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج فى التحلل . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج » ، فان كنت حاجا فلب حتى بد حالك ، وبد حالك أن ترى جرة العقبة ، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر إحدى عشرة حجة » ، وكان يلبي حتى يرمى الجرة « وباستمراره قال الشافعى وأبو حنيفة والثورى وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح الى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بإسناد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبى وقاص وعلى ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعى والليث ، وعن الحسن البصرى مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوى بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله ، فلما أفاض الى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعرابى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ، وأشار الطحاوى الى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع . وجمع فى ذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمى أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب الى الأول الجمهور ، وإلى الثانى أحمد وبعض أصحاب الشافعى ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة » ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ، قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما بهم فى الروايات الأخرى ، وإن المراد بقوله « حتى رمى جرة العقبة » أى أتم رميها

١٠٢ - باب « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستبسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى

الحجَّ وسبعة إذا رَجَعْتُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ كَامِلَةً ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿ ١٩٦ البقرة

١٦٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا النُّضْرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو جَرَّةٍ قَالَ « سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الثَّمَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ . قَالَ : وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوهَا ، فَنِدِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي : حَجَّ مُبَرَّورٌ ، وَمُتَعَمَّةٌ مُتَقَبِّلَةٌ . فَأَنْبَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي ، فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، سَمِعْتُ أَبِي الْقَاسِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »
قال وقال آدمُ وَوَهَبُ بْنُ جُرَيْرٍ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ « عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ وَحَجٌّ مُبَرَّورٌ »

قوله (باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى - الى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام) كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله (الهدى) وقوله (حاضري المسجد الحرام) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج الى الوصول الى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالبا بمنى . والمراد بقوله (فمن تمتع) أى في حال الامن لقوله (فاذا أمنت من تمتع) وفيه حجة الجمهور في أن التمتع لا يختص بالحصص ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله (فاذا أمنت) أى من الوجد ونحوه ، قال الطبري : والاشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم حائفون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال الحصر ، وما يعملون حال الامن . قوله (أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية . قوله (أبو جرة) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر ، باب التمتع والقران ، وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والغرض منه هنا بيان الهدى . قوله (وسألته) أى ابن عباس . قوله (عن الهدى) فقال فيها أى التمتع يعنى يجب على من تمتع دم . قوله (جزور) يفتح الجيم وضم الزاى أى بهير ذكر اكان أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور . قوله (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى مشاركة في دم أى حيث يجزى الذى الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ، وبهذا قال الشافعي والجمهور ، سواء كان الهدى تقويعا أو واجبا ، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقا ، واحتج له اسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا عاصرين ، وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جرة عنه ثقات أصحابه فرووا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى لي عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جرة ، وليت ضعيف . قال : وحدثننا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دما واحدا يقضى عن أكثر من واحد ، انتهى . وليس بين رواية أبي جرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى

بالابل والبقر ، وذلك واضح فيما سذكروه بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنده النقل بصحة الاشتراك فأقنى به أبا جمره ، وبهذا يجتمع الاخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جمره الضبي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزى عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ من الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكذاك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا . وأما تأويل اسماعيل الحديث جابر بأنه كان بالحديثة فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال : فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أحللتنا أن نهدى ونجمع النفر منا في الهدية ، وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، وانفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا لإحدى الروايتين عن سعيد بن السيب فقال : تجزى عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج : أنه ﷺ قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير ، الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله : « أو شاة » هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بإسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنها كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الأبل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة : قال اسماعيل القاضي في الأحكام : له : أظنهم ذهبوا إلى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا إلى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ورد هذا قوله تعالى ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الطهي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا قرأ عليكم من كتاب الله ما تقولون به ، ما في الطهي ؟ قالوا شاة ، قال : فإن الله تعالى يقول ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ . قوله (ومتممة مقبلة) قال اسماعيلي وغيره : تفرد النضر بقوله « متممة » ، ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال « عمرة » وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كلهم عمرة الا نضر فقال متممة . قلت : وقد أشار المصنف إلى هذا بما علقه بعد . قوله (وقال آدم وهوب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة الخ) أما طريق آدم فوصلها عنه في « باب التمتع والقران » ، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها إليه من طريق إبراهيم بن مرزوق عن وهب ، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه ، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر .

١٠٣ - باب ركوب البدن ، لقوله [٣٦ الحج] : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ، فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَارِعَ وَالْمُعْتَرَّ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَتْلُ مِنْكُمْ ، كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ . ﴾ . قال مجاهد : سُمِّيَتِ الْبُدْنُ لَبْدَنِهَا . والقارِع : السائل ، والمعتر : الذي يمرُّ بالبدن من غفر أو فقير . وشعائر الله : استعظام البدن واستحسانها . والعقيق : عقيق من

الجبابرة . ويقال وَجَبَتْ : سقطت الى الارض ، ومنه وَجِبَتْ الشمسُ

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَذَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . فَقَالَ : إِنَّهَا بَذَنَةٌ . فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَذَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا وَبَلَّكَ ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ »

[الحديث ١٦٨٩ - أطرافه في : ١٧٠٦ ، ٢٧٥٥ ، ٦١٦٠]

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَذَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَذَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَذَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . ثَلَاثًا »

[الحديث ١٦٩٠ - طرفاه في : ٢٧٥٤ ، ٦١٥٩]

قوله (باب ركوب البدن لقوله تعالى : والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صوافٍ ، فاذا وجبت جنوبها - الى قوله تعالى - وبشر المحسنين) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في رواية كريمة الآيتين ، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى (لكم فيها خير) وأشار الى قول ابراهيم النخعي (لكم فيها خير) : من شاء ركب ومن شاء حلب ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه باسناد جيد . والبدن يسكون الدال في قراءة الجمهور ، وقرأ الاعرج وهي رواية عن عاصم بضمها ، وأصلها من الابل وألحقت بها البقر شرعا . قوله (قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو بفتح الموحدة والمهملة للاكثر ، وبضمها وسكون الدال لبعضهم ، وفي رواية الكشميني لبدانتها أى سمها ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : انما سميت البدن من قبل السانة . قوله (والقانع السائل ، والمعتر الذي يعتر بالبدن من غنى أو فقير) أى يطيف بها متعرضا لها ، وهذا التعليل أخرجه أيضا عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذى ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتر الذى يعتر ببابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئا . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثوري عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتر الذى يعتر بك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتر الذى يعتر بالبدن من غنى أو فقير . وقال الخليل في العين : القنوع المتذلل للسألة ، قنع اليه مال وخضع ، وهو السائل . والمعتر الذى يعترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون اذا رضى وقنع بفتحها اذا سأل . وقرأ الحسن المعمرى ، وهو بمعنى المعتر . قوله (وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (ومن يعظم شعائر الله) قال استعظام البدن استحسانها واستحسانها . ورواه ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سىء الحفظ . قوله (والعقيق عتقه من الجبابرة) أخرج عبد بن حميد أيضا من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : انما سى العقيق لانه أعتق من الجبابرة . وقد جاء هذا مرفوعا أخرجه البزار من حديث

عبد الله بن الزبير . قوله (ويقال وجبت سقطت الى الارض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق معمر عن ابن عباس قال : فاذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد . قوله (عن الأعرج) لم تختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فقال عن الأعرج عن أبي هريرة ، أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالاستنادين مفرقا . قوله (رأى رجلا) لم أقف على اسمه بعد طول البحث . قوله (يسوق بدنة) كذا في معظم الأحاديث ، ووقع لمسلم من طريق بكير بن الأخنس عن أنس « مر ببذنة أو هدية ، ولا بى عوانة من هذا الوجه » أو هدى ، وهو ما يوضح أنه ليس المراد بالبذنة مجرد مدلولها اللغوى . ولمسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة ، وكذا في طريق همام عن أبي هريرة ، وسيأتي للمصنف في باب تقليد البدن ، أنها كانت مقلدة نعلًا . قوله (فقال اركبها) زاد النسائي من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس . وقد جهده المشي ، ولا بى يعلى من طريق الحسن عن أنس « حانيا ، لكنها ضعيفة . قوله (ويك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم « ويك اركبها ، ويك اركبها ، ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق عجلان عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك ، زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها ، وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيته راكبها يسار النبي ﷺ والنعل في عنقها ، وتبين هذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة الى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوى لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هديا فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال لما زاد في مراجعته « ويك ، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجبا أو متطوعا به ، اسكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « انه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس ، قد كان النبي ﷺ يمر بالرجال يمشون فيما هم يركبون هديه ، أى هدى النبي ﷺ ، لاستناده صالح . وبالجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذى جزم به النووي في الروضة ، تبعا لأصله في الضحايا ، ونقله في شرح المذهب ، عن القفال والمادودي ، ونقل فيه عن أبي حاتم والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الرويانى : تجوز به بغير حاجة بخلاف النص ، وهو الذى حكاه الترمذى عن الشافعى وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعى ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب « الهداية ، من الحنفية بالاضطرار الى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة وانظر : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعى الذى نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب اذا اضطر ركوبا غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فاذا استراح نزل . ومتضمن من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهى الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ « اركبها بالمعروف اذا أجمعت إليها حتى تجد ظهرا ، فان مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، وروى سعيد بن

منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها إذا أعيأ قدر ما يستريح على ظهرها . وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما يقص منها ركوبه . وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الراجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الطاهر تسمكا بظاهر الأمر ، ولخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البحرية والسائمة ، وردده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيرا ولم يأمر أحدنا منهم بذلك انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث علي ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود في « المراسيل » عن عطاء . قال النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منكبها . قلت : ماذا ؟ قال : الرجل والبيع اليسير فإن تنجحت حمل عليها ولدها ^(١) . ولا يتمتع القول بوجوبه إذا تعين طريقا إلى إقضاء مهجة إنسان من الهلاك . واختلف المجيزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فتمه مالك وأجاز الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجاز الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوي في « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعي أن احتلب متهما شيئا تصدق به ، فإن أكله تصدق بشمته ، ويركب إذا احتاج فإن قصه ذلك ضمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغر . ولا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يغر . وقال الثوري : لا يركب إلا إذا اضطر . قوله (وبلك) قال القرطبي : قالها له ناديا لأجل مراجعتها له مع عدم خفاء الحال عليه ، وهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالحق قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لذلك ذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائمة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي لإنشاء . ووجهه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكانه استحق النذر بتوقفه على امتثال الأمر . والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عمدا ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم ركوبها أو لثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر إلى الامتثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد . وويل كلمة يقال لمن وقع في هلكة ، فالمعنى أشرفت على الهلكة فأركب ، فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تدعّم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقوله لا أم لك ، ويقويه ما تقدم من بعض الروايات بلفظ « يدحك » بدل « ويلك » ، قال الهروي : ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، ويوحى لمن وقع في هلكة لا يستحقها . وفي الحديث تمكير الفتوى ، والتدب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر ، وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسامرة الكبار في السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وقفهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى . قوله (عن أنس) في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل وسمعت أنس بن مالك . . قوله (قال أركبها ثلاثا) كذا في رواية أبي ذر مختصرا وفي رواية غيره قال « إنها بدنة » ، قال أركبها . قال إنها بدنة ، قال أركبها . ثلاثا » وكذا أخرجه أبو مسلم الكجي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ

(١) في « مراسيل أبي داود » المطبوعة بمصر سنة ١٣١٠ ص ١٩ « قلت ماذا ؟ قال : الرجل الراسيل ، والبيع السير ، وإن تنجحت حمل عليها ولدها ومده »

البخاري فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الاسماعيلي عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « وبذلك ، بدل « ثلاثا » وللتزمذي من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو وبذلك ، وللنسائي من طريق سميد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها وبذلك »

١٠٤ - باب من ساق البدن معه

١٦٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج ، فسكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد . فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فإنه لا يحل لشيء حرّم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر وليحلق ثم ليهل بالحج ، فمن لم يجد هديا فليضّم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم حَبَّ ثلاثة أطواف ومشى أربعا ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سَلَّمَ فانصرف فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرّم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حلّ من كل شيء حرّم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس »

١٦٩٢ - وعن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ »

قوله (باب من ساق البدن معه) أى من الحل الى الحرم ، قال المهبلي : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل الى الحرم ، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج الى عرفة . وهو قول مالك قال : فإن لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة لحسن وإلا فلا بدل عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم . وهذا كله في الابل ، فأما البقر فقد يضمف عن ذلك ، والنعم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة . قوله (عن عقيل) في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه . حدثني عقيل . . قوله (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج) قال المهبلي : معناه أمر بذلك ، لأنه كان يتكرّر على أنس قوله أنه قرن ويقول بل كان مفردا ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة ، فعناه أمرهم بالتتمتع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يشي هذا التأويل المتصنف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : إن حل قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعد التأويلات ، والاستئمانا

عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستهادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويلا آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لا سيما مع قوله « خذوا عني مناسككم » فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضا ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولا على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع بأسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : إن هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة الى الحج » أى بإدخال العمرة على الحج ، وقد قدمنا فى « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإلهال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبيهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معا . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكرك ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما أى فى ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله فى نفس الحديث « و تمتع الناس الخ » فان الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج لكن فسخو حجهم الى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم . قوله (فساق معه الهدى من ذى الحليفة) أى من الميقات ، وفيه التنبؤ الى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . قوله (فانه لا يحمل من شئ) تقدم بيانه فى حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » . قوله (ويقصر) كذا لأبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » وكذا فى رواية مسلم ، قال النووى : معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقصير ويصير حلالا ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نكس ، وهو الصحيح ، وقيل استحابة محظور . قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقى له شعر يحلقه فى الحج . قوله (وليحلل) هو أمر معناه الخبر أى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أسرا على الإباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الإحرام . قوله (ثم ليهل بالحج) أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ، ولهذا أتى بتم الدالة على التراخى ، فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إلهاله من العمرة . قوله (ولهد) أى هدى التمتع وهو واجب بشرطه . قوله (فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم الهدى أو يعدم ثمنه حيثئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج اليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يتمتع صاحبه من يعه أو يتمتع من يبعه إلا بفلاته فينقل الى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « فى الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فان صامها قبل الإلهال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فان فاته الصوم قضاء ، وقيل يسقط ويستقر الهدى فى ذمته وهو قول الحنفية . وفى صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز ، قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز . قوله (ثم خب) تقدم الكلام عليه فى « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى فى بابها ، وقوله « ثم سلم فانصرف فأتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما

عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا » . **قوله** (ثم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساقى الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافا لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقارن والزمل فيه إن عقبه بالسعى ، وتسمية السعى طوافاً ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحل لا يسري بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » . (تنبيه) : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ » وبين قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » في روايه أبي الوقت لفظ « باب » ، وقال « فيه عن عروة عن عائشة الخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهدى » فاعل قوله « وفعل » ، فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفاً ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه الخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقلة ، وساق حديث عائشة بالاسناد الذي قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير » وهذا غريب (١) والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله ﷺ » فاصلة صورتها (٢) . وبعدها « من أهدى وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعني قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » انتهى . وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهدى » هو صفة لقوله « وفعل » ولكنهما ظنا أنها ترجمة لشكاً عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شبيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله « من الناس » ثم أعاد الاسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله ﷺ في تمتعه بالحج إلى العمرة « وتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن عبد الله » وقد تعقب المهلب قول الزهري « بمثل الذي أخبرني سالم » فقال : يعني مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفرد . قلت : وليس وهماً إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداية بالحج وبالتمتع بالعمرة إذخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ . والله أعلم

١٠٥ - باب من اشترى الهدى من الطريق

١٦٩٣ - **عمر بن الخطاب** حدثنا حماد عن أيوب عن نافع قال « قال عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم لأبيه : أقم فاني لا آمنها أن تصد عن البيت . قال : إذن أفعل كما فعل رسول الله ﷺ » ، وقد قال الله « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فانا أشهدكم أني قد أوجبت على نفسي العمرة . فأهل بالعمرة . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبدء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قذيد ، ثم قدم فطاف لهما طوافاً واحداً ، فلم يحل حتى حل منهما جميعاً »

(١) في نسخة قريب :

قوله (باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان فى الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط . وقال ابن بطال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر فى الهدى أنه ما أدخل من الحل الى الحرم ، لأن قديما من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أهم من فعل ابن عمر فكيف تكون بيانها له . قوله (فأنى لا آمنها) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم فى « باب طواف القارن » بلفظ « لا آمن » ، والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سببا فى صدك عن البيت ، وسبب أنى بيان ذلك فى « باب المحصر » مع بقية الكلام عليه . وفى رواية المستعلى والسرخسى هنا « لا آمنها » وقد تقدم ضبطه وشرحه فى « باب طواف القارن » . قوله (أن تصد) فى رواية السرخسى « أن تستصد » قوله (فأهل بالعمرة) زاد فى رواية أبى ذر « من الدار » وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية على بن عبد العزيز عن أبى النعمان شيوخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، ولعلباء فيه اختلاف : فقول ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو فى - منه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية فى أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعى يؤخذ من تعطيلهم أن من أس على نفسه كان أرجح فى حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف « وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان » فى « باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات » . قوله (فلم يحمل حتى حل) فى رواية السرخسى « حتى أحل » ، بزيادة ألف والهاء مفتوحة وهى لغة شامية يقال حل وأحل

١٠٦ - باب من أشعر بذى الحليفة ثم أحرم

وقال نافع : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الحليفة

يطمن فى شئ سنامه الأيمن بالشفرة ، ووجهها قبل القبلة بركة

١٦٩٥ ، ١٦٩٤ - حديث أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن عروة بن الزبير

عن المسور بن غزامة وسروان قالا « خرج النبى ﷺ زمن الحديبية فى بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبى ﷺ الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة »

[الحديث ١٦٩٤ - أطرافه فى : ١٨١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧٣١ ، ٤١٥٨ ، ٤١٧٨ ، ٤١٨١]

[الحديث ١٦٩٥ - أطرافه فى : ٢٧١١ ، ٢٧٣٢ ، ٤١٥٧ ، ٤١٧٩ ، ٤١٨٠]

١٦٩٦ - حديث أبو نعيم حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت « قتلت قلائد بذن

النبى ﷺ بيدي ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فأحرّم عليه شئ » كان أحل له »

[الحديث ١٦٩٦ - أطرافه فى : ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ٢٣١٧ ، ٥٥٦٦]

قوله (باب من أشعر وقلده بذى الحليفة ثم أحرم) قال ابن بطال : غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر الحرم ولا يقلد إلا فى ميقات بلده انتهى . والذي يظهر أن غرضه الإشارة الى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم أخرجه ابن أبى شيبة لقوله فى الترجمة « من أشعر ثم أحرم » ، ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله « حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده الهدى وأحرم » ، فإن ظاهره البداء بالتقليد ، ومن حديث عائشة قوله « ثم قلدها وأشعرها »

وما حرم عليه شيء ، فانه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار ، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال صلى النبي ﷺ الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها لتعنين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البداء أهل بالحج ، وسأى بالكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين . قوله (زمن الحديبية) وقع عند الكشميني « من المدينة » . قوله في صدر الباب (وقال نافع كان ابن عمر الخ) وصله مالك في « الموطأ » قال « عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الحليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه الى القبلة بقلده بتملين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره . وعن نافع عن ابن عمر كان اذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بيدها أشعره من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها الى القبلة ، وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن نارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتهيأ له ذلك » ، والى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحباً أبو حنيفة وأحمد في رواية ، والى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على لإحرامه . وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلى ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً ليطعما من يحتاج الى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في لك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتيال أنه كان مشروعاً قبل النهي من المثلة ، فان النسخ لا يصار اليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الدواعي وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، رسيماً في نقل الخلاف في ذلك بعد باب

١٠٧ - باب قتل القلائد للبدن والبقر

١٦٩٧ - حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم قالت « قلت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت ؟ قال : إني كبذت رأسي وقذرت هديي ، فلا أحل حتى أحل من الحج »

١٦٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأقبل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه الحرم »

قوله (باب قتل القلائد للبدن والبقر) أورد فيه حديث حفصة « ما شأن الناس حلوا ، وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقبل قلائد هديه » قال ابن المنير في الحاشية : ليس في الحديث ذكر البقر إلا أنها مطلقة ، وقد

صح أنه أهداها جميعا ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة « دخلني عليا يوم النحر بلحم بقر ، الحديث وسيأتي بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخارى صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معا فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في « باب التمتع والقران » ومناسيته للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، ويأتى الكلام عليه بعد باب . (تنبيه) : أخذ بعض المتأخرين من إقصاء البخارى في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخارى أقررد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كمادته في تفريق الأحكام في التراجم

١٠٨ - باب إشعار البدن

وقال عروة عن المسور رضى الله عنه « قلّد النبي ﷺ الهدى وأشعره وأحرّم بالمرّة »

١٦٩٩ - **حديث** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح بن محمد عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت « قلّد قلادته هدى النبي ﷺ ، ثم أشعرها وقلدها - أو قلّدتها - ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فأحرّم عليه شيء كان له حلال »

قوله (باب إشعار البدن) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا ، وقد تقدم موصولا قبل باب ، وحديث عائشة « قلّت قلادته هدى النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدها » الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيمكن ذلك علامة على كونها هديا ، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوى في اختلاف العلماء ، كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للأنباع ، حتى هاجه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنام ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ . وقال الخطاى وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من أشعة مردود ، بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الخوان ليصير علامة وغير ذلك من الرسم ، وكللتان والحجامة ، وشققة الانسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو المحفوظ لقيده الذى كرهه به كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريبا . وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى في المعانى ، فقال : لم كره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لا سيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الهدى في ذلك ، وأما من كان غارفا بالسنة في ذلك فلا . وفي هذا تعقب على الخطاى حيث قال : لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه أصحابه فقالوا بقول الجماعة انتهى . وروى عن إبراهيم النخعي أيضا أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن تحبس انتهى . وفيه

تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه . (تنبيه) : اتفق من قال بالإشعار بالحاق البقر في ذلك بالليل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تنشر لضفها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسنمة . والله أعلم

١٠٩ - باب من قلّد القلائد بيده

١٧٠٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته « أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها : إن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : من أهدى هدياً حرّم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . قالت حمرة : فقالت عائشة رضي الله عنها : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلّت قلّاند هدي رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلّدها رسول الله ﷺ بيده ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » قوله (باب من قلّد القلائد بيده) أي الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد النسل فأنما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتي بيان ما يقلده به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة وشم قلدها بيده ، بياناً لحفظها للأمر ومعرفتها به ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ، ومع ذلك فلم يتمتع من شيء يتمتع منه المحرم لئلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى . قوله (عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) كذا للأكثر ، وسقط « عمرو » من رواية أبي ذر . وعمرة هي خالة عبد الله أراوى عنها ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري . قوله (أن زياد بن أبي سفيان) كذا وقع في الموطأ ، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلفة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيادا على العراقيين بالبصرة والكوفة جمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم عليه النسائي ومن تبعه ، قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم : والصواب ما وقع في البخاري ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ . قوله (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته « وقد بعثت بهدي فاكتفى الي » بأمره ، زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك « وأمرني صاحب الهدى ، أي الذي معه الهدى ، أي بما يصنع . قوله (قالت عمرة) هو بالسند المذكور . وقد روي الحديث المرفوع عن عائشة الناسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا ، ورواه عنها أيضا مسروق ، وسيأتي في آخر الباب الذي بعده مختصرا ، وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا ؟ ولم يترجم

به هنا ، ولفظه هناك ، عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدى إلى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس ، فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوي في حديث مسروق : قال قلت لعائشة : إن رجلا هبنا يبعثون بالهدى إلى البيت وبأمرهم الذي يبعثون معه معلم لهم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس ، الحديث وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم حدثنا يحيى ابن سعيد حدثنا محمد بن عاتكة عن عاتكة عن أبيه بلع عائشة أن زبادا بعث بالهدى عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أو له كعبة يطوف بها . قال : وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلع عائشة أن زبادا بعث بالهدى وتجرد فقالت إن كنت لأقتل قلائد هدى النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يجتنب شيئا ، وروى مالك في الموطأ : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلا متجردا بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلبست عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة ، ورواه ابن أبي شيبة . عن الثقفى عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجردا على منبر البصرة ، فذكره ، فعرف بهذا اسم المهم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتججت عائشة بفعل النبي ﷺ ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى . وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة عن ابن علي عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع ، أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي ، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنها قالا في الرجل يرسل يبدته : انه يمسك عما يمسك عنه المحرم ، وهذا منقطع . وقال ابن المنذر : قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأفس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرما ، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار ، ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ ففقد قيصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال : اني أمرت ببذني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قيصي ونسيت فلم أكن لأخرج قيصي من رأسي ، الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس إلى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجلاع لئلا يجمع ، رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي إيمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال : أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة ، فذكر الحديث عن عروة وعمره عنها قال : فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النسل صار بمجرد تقليده الهدى محرما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرما ولا يجب عليه شيء . وقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعل

الخطابي ظن التسمية بين المسألتين - قوله (بيدي) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها . قوله (مع أبي) بفتح الهمزة وكسر الواحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباها أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عالم حج أو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عليها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لانه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاثين طائفة أن ذلك كان في أول الاسلام ثم نسخ ، فأرادت لإزالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقولها ، فلم يحرم عليه شيء كان له حلالا حتى نحر الهدى ، أى وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك لإحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لانه إذا اتى في وقت الشبهة فلأن يتقن عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب الى ما أفنى به قياسا للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من القوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان ما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة النرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الاصل في أفعاله ﷺ التأسى به حتى تثبت الخصوصية

١١٠ - باب تقليد الغنم

١٧٠١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا »

١٧٠٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كُنْتُ أُفْتِلُ الْقَلَانِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَيَقْلُدُ الْغَنَمَ وَيُتِمُّ فِي أَهْلِ حَلَالًا »

١٧٠٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ** حَدَّثَنَا حَمَادٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُعَيْبٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كُنْتُ أُفْتِلُ قَلَانِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَبِيعُ بِهَا ، ثُمَّ يَمْكُ حَلَالًا »

١٧٠٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « فَتَلْتُ لِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي الْقَلَانِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ »

قوله (باب تقليد الغنم) قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم لأنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تضعف لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والخنفية في الاصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير بأهداء الغنم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعا ، فلا تعارض بين الفعل والترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق

عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم مقبله . ولابن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعلّ بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم ، قال المنذرى وغيره : وليست هذه بعلّة لآله حافظ ثقة لا يضره التفرد . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحدث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالا . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلا نفط الهدى أهم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدي ، وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الابل وأهدى البقر ، فن ادعى اختصاص الابل بالتقليد فعليه البيان . وعامر في طريق مسروق هو الشعبي ، وذكرنا الراوى عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولا

١١١ - باب القلائد من العهن

١٧٠٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** معاذ بن معاذ **حدثنا** ابن عوف عن القاسم عن أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : **قلّت** قلائدنا من عهن كان عندي »

قوله (باب القلائد من العهن) بكسر المهملة وسكون الهاء أى الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الآخر خاصة . قوله (عن أم المؤمنين) هى عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وكذا وقعت تسميتها عند الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن عوف . قوله (قلّت قلائدنا) أى الهدايا ، وفي رواية يحيى المذكورة : أنا قلّت تلك القلائد ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن عوف مثله وزاد : فأصبح فينا حلالا يأقى ما يأتى الحلال من أهله ، وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف . والله أعلم

١١٢ - باب تقليد النعل

١٧٠٦ - **حدثنا** محمد أخيرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن نبي الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة قال : اركبها ، قال : إنها بدنة . قال : اركبها ، قال : فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقها » . نامة محمد بن بشار

حدثنا عثمان بن عمر أخيرنا على بن المبارك عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب تقليد النعل) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أى النعل الواحدة فيكون فيه إشارة

الى من اشترط نعلين وهو قول الثوري ، وقال غيره تجزئ الواحدة ، وقال آخرون : لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها اجزا حتى اذرت الإداوة . ثم قيل : الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة الى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين والله أعلم . وقال ابن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق ، وقد كفى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكان الذي أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره ، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل في نذر المشي حافيا الى مكة . قوله (حدثنا محمد) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن السكن و محمد بن سلام ، ولأبي ذر و محمد بن ابن سلام ، ورجح أبو علي الجبائي أنه محمد بن المثنى لأن المصنف روى عن محمد بن المثنى عن عبد الأعلى حديثا غير هذا سياتي قريبا ، وأيده غيره بأن الاسماعيل وأبا نعيم أخرجاه في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثنى ، وليس ذلك بلادم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فانه حافظ . قوله (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لا شيخه ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب . قوله (تابعه محمد بن بشار الخ) المتابع بالفتح هنا هو معمر ، والمتابع بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار ، وفي التحقيق هو علي بن المبارك ، وإنما احتاج معمر عنده الى المتابعة لأن في رواية البصريين عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ، ولم تقع لي رواية محمد بن بشار موصولة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك بمتابعة عثمان بن عمرو قال : إن حسين المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضا

١١٣ - باب الجلال البدين

وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يشق من الجلال إلا موضع السنام

وإذا نحرها نزع جلالها تخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها

١٧٠٧ - حدثنا فضيل بن عازقة عن ابن أبي سبيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

علي رضي الله عنه قال « أصرني رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال البدين التي نحرمت وبلودها »

[الحديث ١٧٠٧ - أطرا في : ١٧١٦ و ١٧١٧ م ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ٢٢٩٩]

قوله (باب الجلال البدين) بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه . قوله (وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام فاذا نحرها نزع جلالها تخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها) هذا التعليل وصل بعضه مالك في الموطأ ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ، وعن نافع ، أن ابن عمر كان يجلل بدنه القباطي والحلل ثم يبعث بها الى الكعبة فيكسوها لباهاء ، وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار ، ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة ؟ قال : كان يتصدق بها ، وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك ، إلا موضع السنام ، الى آخر الآثار المذكور . قال المهلب : ليس التصديق بجلال البدن فرضا ، وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أضيف اليه اه . وفائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر الإشعار لئلا يستمر ما تحته . وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع ، أن ابن عمر كان يجلل بدنه الأنماط والبرود والخبر حتى يخرج

من المدينة ، ثم يزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينجرها ، ثم يتصدق بها ، قال نافع : وربما دفعها الى بني شيبه . وأورد المصنف حديث على في التصديق بجلال البدن مختصرا ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفاؤه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فاما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فبكال الاشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الإخفاء ، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والإشعار إظهار العمل الصالح لأن الذى يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سمة التقليد مع كتمان العمل ، وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضا . وإما أن يقال إن التقليد جملة علما لكونها هديا حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها

١١٤ - باب من اشترى هديه من الطريق وقَلدها

١٧٠٨ - حدثنا إبراهيم بن الزبير حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى بن عُقبة عن نافع قال « أراد ابن عمر رضى الله عنهما الحج ، عام حجة الحُرورية في عهد ابن الزبير رضى الله عنهما ، فقيل له : إنَّ الناس كانوا يبتغيهم فقال ونخاف أن يصدؤك ، فقال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنى أوجبتُ عمره . حتى إذا كان بظاهر البداء قال : ما شأنُ الحجِّ والعمره إلا واحد ، أشهدكم أنى جمعتُ حجةً مع عمره . وأهدى هدياً مُدلاً اشتراء ، حتى قدِمَ فطاف بالبيت وبالصفا ، ولم يزدْ على ذلك ولم يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فحَقَّقَ ونَحَرَ ، ورأى أن قد قضى طوافه للحجِّ والعمره بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي ﷺ »

قوله (باب من اشترى هديه من الطريق وقَلدها) تقدم قبل ثمانية أبواب من اشترى الهدى من الطريق ، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في باب من قلده القلائد بيده ، وحديث ابن عمر يأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر ان شاء الله تعالى . لكن قوله في هذه الرواية « عام حجة الحُرورية » وفي رواية الكشميهني « حج الحُرورية في عهد ابن الزبير » مغاير لقوله في « باب طواف القارن » من رواية الليث عن نافع « عام نزول الحجاج بابن الزبير » ، لأن حجة الحُرورية كانت في السنة التى مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فاما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حُرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في « باب من اشترى الهدى من الطريق » وسيأتى في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى

١١٥ - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٧٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحَسْبِ بَقَيْنٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا تَرَى إِلَّا الْحِجَّ ، فَلَمَّا دَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسَمِعَ بَيْنَ الصَّغَا وَالرَّوْدَةِ أَنْ يَجْلُ . قَالَتْ : فَذُخِّلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِأَمْرِ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُهُ فَلَقَامِسُ قَالَ : أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ »

قوله (باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن) أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى (أن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله « من غير أمرهن » فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه بغيرها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعا للاحتيال ، فيجوز أن يكون عليها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك . قوله (عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حدثتني عمرة . قوله (لا تری) بضم التاء أي لا تظن . وقوله (إلا الحج) تقدم القول فيه في الكلام على « باب التمتع والافراد والقران » . وقوله (فدخل علينا) بضم الدال على البناء للجهول . قوله (بلحم بقر) قال ابن بطال : أخذ بظاهره جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية ، ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة « أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة » فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا ولفظه أصرح من لفظ يونس قال « ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة » وروى النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة قال « ذبح رسول الله ﷺ عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة يدين ، صححه الحاكم ، وهو شاهد قوي لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حججنا بقرة واحدة » أخرجه النسائي أيضا فهو شاذ مخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر » ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ « أهدى » بدل « ذبح » ، والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر لحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن اعتمر من نسائه فتقويت رواية من رواه بلفظ « أهدى » وتبين أنه هدى التمتع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأضحايا على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية والله أعلم .

واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتيال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب .
قوله (قال يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى بالاسناد المذكور كله اليه . **قوله** (فذكرته للقاسم) يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** (فقال أتتك بالحديث على وجهه) أى ساقته لك سياقا تاما لم تختصر منه شيئا ، وكأنه يشير بذلك الى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما قدمت الإشارة إليها في هذا الباب

١١٦ - باب النحر في منحر النبي ﷺ

١٧١٠ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله رضى الله عنه كان ينحرف في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله ﷺ »

١٧١١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يبعث بهديه من جمع من آخر الليل - حتى يدخل به منحر النبي ﷺ مع محتاج فيهم الحر والمملوك »

قوله (باب النحر في منحر النبي ﷺ) (معنى) قال ابن التين : منحر النبي ﷺ عند الجرة الاولى التي تلى المسجد انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهي من طريق ابن جريج عن طاوس قال : كان منزل النبي ﷺ بمعى عن ينار المصلى . قال وقال غير طاوس من أشياخنا مثله وزاد ، وأمر بسائمه أن يزلان جنب الدار بمعى ، وأمر الأنصار أن يزلوا الشعب وراء الدار . قلت : والشعب هو عند الجرة المذكورة . قال ابن التين : وللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله ﷺ « هذا المنحر ، وكل منى منحر » انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم ، وهذا ظاهره أن نحره ﷺ بذلك المسكن وقع من اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الانباج . وقد روى عمر بن شبة في كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمعى » وحكى ابن بطل قول مالك في النحر بمعى للحاج والنحر بمكة للبعث ، وأطال في تقرير ذلك ورجحيه ، ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل . **قوله** (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه في مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم . **قوله** (قال عبيد الله) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع بإطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ . وقد روى المصنف هذا الحديث في الأضاحى أوضح من هذا ولفظه « حدثني محمد بن أبي بكر المقدى حدثنا خالد بن الحارث ، فذكر الحديث قال « قال عبيد الله بمعى منحر النبي ﷺ » ، ولهذا أوردته المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرفة بإضافة المنحر الى رسول الله ﷺ في نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وثبتت بعث الهدى الى المنحر وأنها من آخر الليل . وقوله « مع هيجاج ، بضم الهمة جمع حاج ، وقوله « فهم الحر والمملوك ، معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون الأرقاء ، وسيأتي في الأضاحى من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى ، وهذا يحول على الأضحية بالمدينة

١١٧ - باب من نحر هديه بيده

١٧١٢ - **حدثنا سهل بن بكثار** حدثنا **وهيب** عن **أيوب** عن **أبي فلابة** عن **أنس** - وذكر الحديث -
 قول « **ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياماً** ، وضجى بالمدينة كدشين أمسين أفرانين ، مختصراً »

قوله (باب من نحر هديه بيده) أورد فيه حديث أنس مختصراً وفيه ، **نحر النبي ﷺ بيده سبع بدن** ، وسيأتي بعد باب واحد بنجامة بالاسناد الذي ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لابي ذر عن المستمل وحده ، وفي نسخة الصغاني بعد الترجمة ما فصح « **حديث سهل بن بكار عن وهيب** ، فاكثني بالامارة

١١٨ - باب نحر الإبل مقيدة

١٧١٣ - **حدثنا عبد الله بن مسلمة** حدثنا **يزيد بن زريع** عن **يونس** عن **زياد بن جبيرة** قال « **رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أتيا على رجل قد أنخ بدنته ينحرها** ، قال : **ابنتها قياماً مقيدة سنة محمد ﷺ** »
 وقال **شعبة** عن **يونس** : أخبرني **زياد**

قوله (باب نحر الإبل مقيدة) أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له . **قوله** (عن يونس) هو ابن عبيد ، في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن عبد الأعلى عن **يزيد بن زريع** ، أخبرنا **يونس** ، والاسناد سوى الصحابي كلهم بصريون . **قوله** (عن زياد بن جبيرة) بجيم وموحدة مصغر بصري تابعي ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في التذو بهذا الاسناد وأخرجه في الصوم - ناد آخر إلى **يونس** ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق **زيد بن جبيرة** عن **ابن عمر** . وهو غير **زياد بن جبيرة** هذا وليس أحاله أيضا لأن **زياداً طائ كوثي** و **زياداً ثقي بصري** لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن **ابن عمر** . **قوله** (أتيا على رجل) لم أقف على اسمه . **قوله** (قد أنخ بدنته ينحرها) زاد أحمد عن **اسماعيل بن علية** عن **يونس** « **لينحرها بجني** » . **قوله** (ابنتها) أي أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرها . **قوله** (قياماً) أي عن قيام وقياما مصدر بمعنى قائمة وهي حال مقدرة ، أو قوله « **ابنتها** » أي أقفا ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند **الاسماعيل** « **انحرها قائمة** » . **قوله** (مقيدة) أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها ، ولا بد داود من حديث **جابر** . ان النبي ﷺ واجباه كالأر ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها . وقال **سعيد** **ابن منصور** وحدثنا **شبيب** أخبرنا **أبو بشر** عن **سعيد بن جبيرة** رأيت **ابن عمر** ينحر بدنته وهي معقولة إحدى يديها . **قوله** (سنة محمد) بنصب سنة بعامل مضمر كالاختصاص ، أو التقدير متبعا سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية **الطبري** في المناسك بلفظ « **وقال له انحرها قائمة فانها سنة محمد** » وفي هذا الحديث استعجاب **نحر** الإبل على الصفة المذكورة ، وعن **الحنفية** يستوى منحرا قائمة وبأركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم الكوث على مخالفة السنة وإن كان مباحا ، وفيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث

في صحيحهما . **قوله** (وقال شعبة عن يونس أخبرني زياد) هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال : أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحرها فقال : قياما مقيدة سنة محمد ﷺ ، وقد نسب مغلطى ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخرج إبراهيم الحربي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فرأجت فوجدته فيه عن يونس عن زياد باللعنة ، وليس في ذلك وفاة بمقصود البخاري ، فانه أخرج طريق شعبة لبيان سماح يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غنند عن شعبة باللعنة

١١٩ - باب نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : سنة محمد ﷺ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (صواف) قياما ١٧١٤ - **حدثنا سهل بن بكر** حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهمل ويصبح . فلما علا على البيداء أتى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يملؤا ، ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياماً ، وضحي بالمدينة كبشين أحمرين »

١٧١٥ - **حدثنا مسدد** حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين » . وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه « ثم بات حتى أصبح فصلى الصبح ، ثم ركب راحلته ، حتى إذا استوت به البيداء أهل بعرة وحجة » **قوله** (باب نحر البدن قائمة) في رواية الكشميني قياماً . **قوله** (وقال ابن عمر سنة محمد) يشير إلى حديثه في الباب الذي قبله . **قوله** (وقال ابن عباس صواف قياماً) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله ابن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى (اذكروا اسم الله عليها صواف) قال : قياماً ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله صواف ، بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في مستدرک الحاكم ، من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى صواف ، أى قياماً على ثلاث قوائم معقولة ، وهي قراءة ابن مسعود وصواف ، بكسر الفاء بعدها نون جمع صافة وهي التي رفعت لإحدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب . **قوله** (حدثنا سهل بن بكر) الإسناد إلى آخره بصريون . **قوله** (فبات بها فلما أصبح) في رواية الكشميني فبات بها حتى أصبح . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله د ونحر بيده سبع بدن قياماً ، كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن^(١) فقيل في توجيهها أراد أبعرة فلذا ألحق بها الهاء ، واجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسياًق بيان ما نحره وعدده في حديث علي إن شاء الله تعالى قريباً ، ويأتي الكلام على حديث التضحية بالكبشين في كتاب الاضاحي . **قوله** في الطريق الثانية (وعن أيوب عن رجل عن أنس)

(١) التي في الضلعاني : وفي رواية غير أبي ذر : سبع بدن ، بدون تاء

المراد به بيان اختلاف اسماعيل بن علي ووهيب على أيوب فيه ، فساقه ووهيب عنه بأسناد واحد وفصل اسماعيل بعضه فقال « عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس » وقال في بعضه « عن أيوب عن رجل عن أنس » قال الدادري : لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أبهمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون اسماعيل شك فيه أو نسيه ، ووهيب ثقة فقد جزم بان جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في « باب التسييح والتحميد » في أوائل الحج . (تنبيه) : حكى ابن بطال عن المهلب أنه وقع عنده هنا « فلما أهلكنا جميعا » قال ومعناه أمر من أهل بالقرآن لانه هو كان مفردا ، فعنى « أهل لنا » أى أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمرا وتعلينا لهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى « لنا » في هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر . ولما الذي في أصولنا « فلما علا على البيداء لي بهما جميعا » ولعله وقع في نسخته « فلما علا على البيداء أهل » وفي أخرى « لي » فكتبت « لي » بألف فصارت صورتها « لنا » بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت « أهل لنا » ولا وجود لذلك في شيء من الطرق

١٢٠ - باب لا يعطى الجزاء من الهدى شيئا

١٧١٦ - **عز** محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال أخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « **بم**عنى النبي ﷺ فقت على البدن » فأمرني فقت لحومها ثم أمرني فقت جلاها وجلودها »

١٧١٦ م - قال سفيان وحديثي عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « **أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن »** ولا أعطى عليها شيئا في جزائها »

قوله (باب لا يعطى الجزاء من الهدى شيئا) فاعل « يعطى » محذوف أى صاحب الهدى ، والجزاء منصوب على المفعولية وروى بفتح الطاء والجزاء بالرفع . **قوله** (أخبرنا سفيان) هو الثوري . **قوله** (عن عبد الرحمن) سياق في الباب الذي بعده التصريح بالاخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلي . **قوله** (وقال سفيان) هو المذكور بالاسناد المذكور وليس معلقا ، وقد وصله النسائي قال « أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان » ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده . **قوله** (فقت على البدن) أى إلى أرودها للهدى ، وفي الرواية الأخرى « أن أقوم على البدن » أى عند نحرها إترحفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أى على مصالحها في علفها ورعها وسقيها وغير ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبي داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ونحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة ، وأمرني فقت سائرهما ، وأصح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه « ثم انصرف النبي ﷺ إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة » ثم أعطى عليا فنحر ما غير وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من خها وشرابا من مرقتها ، فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي ﷺ نحر منها ثلاثا وستين ونحر على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه ﷺ نحر ثلاثين ثم أمر

علياً أن ينحر فنحر سبعة وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين ، فإن ساغ هذا الجمع وإلا فسا في الصحيح أصح . قوله (ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظهره مع ذلك غير مراد بل بين الناس في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فإن صححت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعمالة وزناً ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالحجامة والخيطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعمالة ما يأخذ الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته

١٢١ - باب يصدق بجلود المذنب

١٧١٧ - حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهدًا أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً رضي الله عنه أخبره « أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بذنه ، وأن يقيم بذنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً »

قوله (باب يصدق بجلود الهدى) أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد وقال نحن نعطيه من عندنا . قوله (وأن يقسم بذنه) يسكن الدال المهملة ويجوز ضمها . قوله (لحومها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » . قوله (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) زاد مسلم وابن خزيمة « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة بيضعة قطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوي في شرح السنة ، قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالتباس الجواز ، ولكن لإطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة ثلاثاً تقع مساعة في الأجرة لأجل ما يأخذ فيرجع إلى المعاوضة ، قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطافها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازة الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف منه مصرف الأضحية . واستدل أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الاتفاح به ، وكل ما جاز الاتفاح به جاز بيعه ، وعورض بانفاقهم على جواز

الأكل من لحم هدى التطوع ، ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه ، وسيأتى الكلام على الأكل منها في الباب الذى بعده ، وأقوى من ذلك فى رد قوله ما أخرجه أحمد فى حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً « لا تبيعوا لحوم الأضاحى والهدى ، وتصرفوا وكلوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوا ، وإن أطعتم من لحومها فكلوا إن شئتم »

١٢٢ - باب يتصدق بجلال البدن

١٧١٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهداً يقول **حدثنى** ابن أبي ليلى أن علياً رضى الله عنه **حدثه** قال « أهدى النبى ﷺ مائة بدنة ، فأمرنى بلحومها فقسمتها ، ثم أمرنى بجلالها فقسمتها ، ثم بجلودها فقسمتها »

قوله (باب يتصدق بجلال البدن) أورد فيه حديث على من طريق أخرى عن مجاهد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب فى باب الجلال والبدن . وفى حديث على من الفوائد سوق الهدى ، والوكالة فى نحر الهدى ، والاستئجار عليه ، والقيام عليه وتفرقة والإشراك فيه ، وإن من وجب عليه شئ لله فله تخايصه ، ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئاً من نفقته على المساكين

١٢٣ - **باب** « وإذ بؤنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك فى شيئاً ، وطهر بيوت الطائفتين والقبائين وأرجع الشجود . وأذن فى الناس بالحج ياتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فجٍ حقيق ، يشهدوا منافع لهم ، ويذكروا اسم الله فى آياتهم مملوءات على مارزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ، ثم لينضوا أنفسهم وليؤفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق . ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه » [الحج ٢٦ - ٣٠]

١٢٤ - باب ما يأكل من البدن وما يتصدق

وقال عبيد الله أخبرنى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل لنا سوى ذلك . وقال عطاء : يأكل ويعلم من النعمة

١٧١٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن ابن جريج **حدثنا** عطاء سمع جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول « كنا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى ، فرخص لنا النبى ﷺ فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا » قلت لعطاء : أقال حتى جئنا المدينة ؟ قال : لا

[الحديث ١٧١٩ - أطرافه فى : ٢٩٨٠ ، ٥٤٢٤ ، ٥٥٦٧]

١٧٢٠ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان قال **حدثنى** يحيى قال **حدثنى** حمرة قالت : سمعت عائشة رضى الله عنها تقول « خرجنا مع رسول الله ﷺ لحس بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا الحج ، حتى إذا دنونا

من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل . قالت عائشة رضي الله عنها : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه ، قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أنتك بالحديث على وجهه

قوله (باب : واذا بوا أنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا ، وطهر يدي للطائفين والقائمين والركع السجود . وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا) وقوله (الى قوله : خير له عند ربه) وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة ، والمراد منها هنا قوله تعالى ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ولذلك عطفت عليها في الترجمة « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، أى بيان المراد من الآية . **قوله** (وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمرى (أخبرنى نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبي شيبة عن ابن نمير عنه بمناه قال : اذا عطيت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها ، إلا أن تكون نذرا أو جزاء صيد . ورواه الطبري من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور ، وهذا القول لإحدى الروابطين عن أحمد ، وهو قول مالك وزاد لإفادة الأذى . والرواية الأخرى عن أحمد : ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران ، وهو قول الحنفية بشاء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نسك لا دم جبران . **قوله** (وقال عطاء : يأكل ويطعم من التمتع) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للسكاكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية . ويؤكل مما سوى ذلك . وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه : إن شاء أكل من الهدى والأخية وإن شاء لم يأكل . ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فان حاصلها ما دل عليه الاثر الثانى . وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعى تفرد بمنع الأكل من دم التمتع . (تنبيه) : وقع في رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربه » وقبل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق » لفظ « باب » وسقط من رواية أبي ذر وهو الصواب . **قوله** (كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث الى منى وسبأى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى فى أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على نسخه . **قوله** (سليمان) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الانصارى ، والاسناد كله مدينون ، وغالد وإن كان أصله كوفيا فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا فى « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله فى رواية سليمان هذه « حتى إذا دونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل ، كذا للاكثر من طريق الفربرى ، وكذا وقع فى رواية النسفى ، لكن جعل على قوله « ثم » ضبة . ووقع فى رواية أبي ذر بلفظه « ان » بدل ثم ولا اشكال فيها . وكذا أخرجه مسلم عن القعنبي عن سليمان بن بلال بلفظه « ان يحل » وزاد قبلها « اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة » وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم » فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويجوز أن يكون جواب من ثم محذوف ، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش فى قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا اليه ﴾ ثم تاب عليهم (ان تاب جواب حتى اذا قلت : وكله تكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التغير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله فى رواية أبي ذر الطروى ، وتقدمت رواية مالك قريبا ومثلا فى الجهاد ، وكذا للاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب

١٢٥ - باب الذبح قبل الحلق

١٧٢١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** هشيم أخبرنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « **سئل النبي ﷺ** عن حلق قبل أن يذبح ونحوه فقال : لا حرج ، لا حرج »

١٧٢٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس أخبرنا أبو بكر عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « قال رجل للنبي ﷺ : زرت قبل أن أرى ، قال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : لا حرج . قال : ذبحت قبل أن أرى ، قال : لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خثيم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال عفان أراه عن وهيب **حدثنا** ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال حماد عن قيس بن سعيد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

١٧٢٣ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « **سئل النبي ﷺ** فقال : رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أنحر ، قال : لا حرج »

١٧٢٤ - **حدثنا** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « **قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء** فقال : أحجبت ؟ قلت : نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لببكت باهلال كإهلال النبي ﷺ . قال : أحسنت ، انظرن فطاف بالبيت وبالصفا والمروة . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس فقلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فسكنت أفنى به الناس حتى خلافة عمر رضي الله عنه ، فذكرته له فقال : إن نأخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام ، وأن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ فان رسول الله ﷺ لم يبل حتى بلغ الهدى تحله »

قوله (باب الذبح قبل الحلق) أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فاما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » ، والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عباس عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والحلق قبل الذبح والذبح قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه »

والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء . قوله (وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم)^(١) وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعلقة وصلها الاسماعيلى من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالميت قبل أن أرى . قال : ارم ولا حرج ، وصله الطبرانى فى د الأوسط ، من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الاشعثى عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال ، والرواية التى تلى هذه ترد عليه . وعرف بهذا أن مراد البخارى أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق . قوله (وقال القاسم بن يحيى حدثنى ابن خثيم) لم أقف على طريقه موصولة . قوله (وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) الفائل د أراه ، هو البخارى ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه : جاء رجل فقال : يا رسول الله ، حلقته ولم أنحر . قال : لا حرج فأنحر . وجاءه آخر فقال : يا رسول الله ، نحرته قبل أن أرى . قال : فارم ولا حرج ، وزعم خلف أن البخارى قال فيه د حدثنا عفان ، والمراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذى يدين من صنيع البخارى ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذى يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإرادته بيان الاختلاف . وفى رواية عفان هذه الدلالة على تعدد الساتلين عن الاحكام المذكورة . قوله (وقال حماد) يعنى ابن سلة الخ . هذه الطريق وصلها النسائى والطحاوى والاسماعيلى وابن حبان من طرق عن حماد بن سلة به نحو سياق عبد العزيز بن ربيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس . قوله (عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الخذاء ، وكان البخارى استظهر به لما وقع فى طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلا آخر . وفى طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرى بعد المساء فان فيه إشعارا بأن الاصل فى الرى أن يكون ، نهارا ، وسيأتى الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبى موسى فقد تقدم الكلام عليه . باب الفتح والقرآن ، ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه د لم يحل حتى بلغ الهدى عمله ، لان بلوغ الهدى عمله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلا قبل بلوغ الهدى عمله ، وهذا هو الاصل ، وهو تقدم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتى . قوله (فقلت) بقاء التعقيب بعدها فاه ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مشاة أى تقيمت القمل منه

١٢٦ - باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٧٢٥ - **حَرَّشَ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا بِعُمَرَةَ وَلَمْ يَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرِكَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي وَقُلْتُ كَذْبِي ، فَلَا أَيْلَ حَتَّى أَنْحَرَ »

قوله (باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق) أى بعد ذلك عند الاحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فقل ابن بطلان عن الجمهور تعين ذلك حتى عن الشافعى ، وقال أهل الارأى

(١) كذا بلسن النسخ ، قال مصحح طبعة بولاق : ولعله رواية للشاذ

لا يتعين بل إن شاء قصر اه ، وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للاول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما ساقى في
اللباس عن عمر ، من صفر رأسه فليحلق ، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة ، فيه « اني لبنت رأسي ،
وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله عليه السلام أنه حلق رأسه في حجه . وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابن
عمر كما في أول الباب الذي بعده ، وأردفه ابن بطان بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لمنااسبة الترجمة ، وقد قلت
غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة بل اذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم
الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقران ،

١٧٢٧ - باب الحلق والتقصير عند الإحلال

١٧٢٦ - **حدثنا أبو البيان** أخبرنا **شعيب بن أبي حمزة** قال **نافع** كان **ابن عمر** رضي الله عنهما يقول
« **حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته** »

[الحديث ١٧٢٦ - طريقه في : ٤١٠ ، ٤١١]

١٧٢٧ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا **مالك** عن **نافع** عن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما « **إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا :
والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين** » . وقال **الليث** حدثني **نافع** « **أرحم الله المحلقين مرة أو مرتين** » .
قال : وقال **عبيد الله** حدثني **نافع** « وقال في الرابعة والمقصرين »

١٧٢٨ - **حدثنا عياش بن الوليد** حدثنا **محمد بن فضيل** حدثنا **عمارة بن القزعة** عن **أبي زرعة** عن **أبي
هريرة** رضي الله عنه قال « **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قال : اللهم اغفر
للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قلنا ثلاثا : قال : والمقصرين** »

١٧٢٩ - **حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء** حدثنا **جويرية بن أسماء** عن **نافع** أن **عبد الله** قال « **حلق
النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم** »

١٧٣٠ - **حدثنا أبو عاصم** عن **ابن جريج** عن **الحسن بن مسلم** عن **طاووس** عن **ابن عباس** عن **معاوية**
رضي الله عنهم قال « **قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيشخص** »

قوله (باب الحلق والتقصير عند الإحلال) قال **ابن المنير** في الحاشية : أقدم البخاري بهذه الترجمة ، أن الحلق
نفس لقوله ، عند الإحلال ، وما يضح عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه صلى الله عليه وسلم
لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات ، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير
يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل ، والقول بأن الحلق نفس قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه
استباحة محظورة ، وقد أومح كلام **ابن المنذر** أن الشافعي تفرد بها ، لكن حكيت أيضا عن **عطاء** وعن **أبي يوسف**
وهي رواية عن **أحمد** وعن بعض المالكية ، وسيأتي ما فيه بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة

أحاديث ولابن هريرة حديثا ولابن عباس حديثا . فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال : قال نافع « كان ابن عمر يقول : حلق رسول الله ﷺ في حجته ، وهذا طرف من حديث طويل أوله « لما نزل الحجاج بابن الزبير ، الحديث ، نبهه على ذلك الاسماعيل . والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمحلقين وسيأتي بسطه . والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال « حلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ، وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بحلق الدعاء للمحلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة حلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « حلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم » وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال « رحم الله المحلقين » فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلا بالمتن المذكور قال « وزعموا أن الذي حلقه معمر بن عبد الله بن نضلة ، وبين أبو مسعود في الاطراف ، أن قاتل « وزعموا ، ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة . قوله (قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله « والمقصرون ، معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وارسم المقصرون ، وهو يسمى العطف التلقيني ، وفي قوله ﷺ « والمقصرون ، إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تداخل بينهما السكوت لغير عذر . قوله (قال والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمحلقين مرتين ، وعطف المقصرون عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية « الموطأ » ، بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في « التقصي » وأغفله في « التمهيد » بل قال فيه : انهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في « التقصي » . قوله (وقال الليث) وصله مسلم ولفظه « رحم الله المحلقين مرة أو مرتين ، قالوا : والمقصرون ، قال : والمقصرون ، والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك . قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري ، وأخرجه أيضا عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ « رحم الله المحلقين . قالوا : والمقصرون » فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد « قال رحم الله المحلقين . قالوا : والمقصرون يا رسول الله ، قال : والمقصرون ، وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله والمقصرون معطوف على مقدم تقديره رحم الله المحلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمحلقين ثلاث مرات صريحا فيكون دطاه للمقصرون في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ « قال في الثالثة والمقصرون ، والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعلى ما شرعناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله « والمقصرون ، معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان ﷺ لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحد من طريق أيوب عن نافع بلفظ « اللهم اغفر للمحلقين . قالوا : والمقصرون - حتى قالنا ثلاثا أو أربعاً - ثم قال : والمقصرون » ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك . قوله (حدثنا عياش بن الوليد)

هو الرقام بالتحناية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالوحدة والمهمله ، وقال أبو علي الجبائي : الأول أرجح بل هو الصواب ، وكان القابسي يشك عن أبي زيد فيه فحمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس - بالوحدة والمهمله - ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسيه في كل منهما «الترسي» ، أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازی والثالث في الفتن ذكره معلقا قال «وقال عباس الترمي» ، وأما الذي بالتحناية والمعجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم . قوله (قلها ثلاثا) أي قوله «اللهم اغفر للحقنين» ، وهذه الرواية شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الرواية . (تنبيه) : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الاسناد في جميع ما وقفت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفراد عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسن لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم . واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جناد وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لاهل الحديبية للحقنين ثلاثا وللقصيرين مرة» ، وحديث ابن عباس بلفظ «خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون» . فقال رسول الله ﷺ : رحم الله الخلقين ، الحديث ، وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسن لفظه بل قال «فذكر معناه» ، وتجاوز في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرق التصريح بسماحه لذلك من النبي ﷺ ، ولو وقع لفظنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ، ولم يسن ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ، ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يوصي إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضا الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شيبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق «حدثني ابن أبي نجيم عن مجاهد عنه ، وهو عند ابن إسحق في المغازی بهذا الاسناد وأن ذلك كان بالحديبية» وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حبشي بن جناد فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه «عن حبشي وكان من شهد حجة الوداع» ، فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر «فهم» فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في «السنن» ومن طريق الطبراني في «الوسط» ، ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في «المغازي» ، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وأصح إسنادا ولهذا قال الترمذي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم

الحسين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية لإسم الحرمين في « النهاية » ، ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضوعين انتهى . وقال عياض : كان في الموضوعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضوعين كما قدمناه ، إلا أن السبب في الموضوعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك بخلافهم النبي ﷺ وصالح قريننا على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأت في مكانها . فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل ، فقبضوه لخلق بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الحل أسرع إلى امتثال الأمر عن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم ، قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكروا ، . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » : كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يستل الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحللوا رؤوسهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحل ففعله أكثرهم ، فرجع النبي ﷺ فحل من حلقت لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحل في الحج إذا كان ما بين النسكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقه كذلك . والاولى ما قاله الخطابي وغيره : أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والزين به ، وكان الحل فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الاعاجم ، فذلك كرهوا الحل واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يحزى عن الحل ، وهو يجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصري أن الحل يتعين في أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التمرىض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه . قال ابن أبي شيبة : حدثنا حيد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حل أو شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حل ، فإن حج أخرى فإن شاء حل أو شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا لزوم . نعم عند المالكية والخنابلة أن محل تعيين الحل والتقصير أن لا يكون المحرم لبس شعره أو ضفره أو قصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفاقا للحنفية : لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن قصه أو لم يكن له شعر فبصر موسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الحل لمن لبس ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الحل أفضل من التقصير ، ووجه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والنزلة وأدل على صدق التوبة ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئا مما يترين به ، بخلاف الحلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء لقاء الشعوب عند التوبة والله أعلم . وأما قول النووي تبعا لغيره في تعليل ذلك بأن التقصير يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الحل إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقشف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « المحلقين » على مشروعية حل جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حل جميعه مالك وأحمد

واستحب السكونيون والثاني ، ويجزئ البعض عندهم ، واختفوا فيه فعن الخفية الربع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الشافعي : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتقصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأتمة ، وإن اقتصر على دونها أجزأ ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه : ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير ، وللتزمذي من حديث علي بن نهش أن تحتل المرأة رأسها ، وقال جمهور الشافعية : لو حلفت أجزأها ويكره ، وقال الناضيان أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل الزاجع من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحا . قوله (عن الحسن بن مسلم) في رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج : حدثني الحسن بن مسلم ، أخرجه مسلم ، والاسناد سوى أبي عاصم مكيون ، وفيه رواية مجاهد عن مجاهد . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور . قوله (عن معاوية) في رواية مسلم : ان معاوية بن أبي سفيان أخبره . قوله (قصرت) أي أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كاف في نفسك ، إما في حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمرأة ولفظه : قصرت عن رسول الله ﷺ بمقص وهو على المرأة ، أو : رأيته يقصر عنه بمقص وهو على المرأة ، وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجمرة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بلفظ : أما علمت أني قصرت عن رسول الله ﷺ بمقص وهو على المرأة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك ، وبين المراد من ذلك في رواية الثاني فقال بدل قوله : فقلت له لا الخ ، يقول ابن عباس : وهذه على معاوية أن ينهي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله ﷺ ، ولا أحد من وجه آخر عن طائفة عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله ﷺ حتى مات ، الحديث وقال : وأول من نهى عنها معاوية . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمقص ، انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية : ان هذه حجة عليك ، اذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء : ان معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام البصر بمقص معي وهو محرم ، وفي كونه في حجة الوداع نظر ، لأن النبي ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدى غله فكيف يقصر عنه على المرأة . وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجمرة لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قائداً وثبت أنه حلق بمجي و فرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حله أيضا على عمرة اقتضاء الوانعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي ﷺ كان متمماً لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له : ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبنت رأسي وقادت هدي فلا أحل حتى أنحر . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن

يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية واقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أبوه ، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظرونه وأصحابه يطوفون بالبيت ، ففعل معاوية كل ما يمكنه من تخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فقلنا ما - يعني العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش ، بضمين يعني بيوت مكة ، يشير الى معاوية لانه يحمل على أنه أخبر بما استصعبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويعكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجمرات أن النبي ﷺ ركب من الجمرات بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحدا معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع الى الجمرات فأصبح بها كباث ، تخفيت عمرته على كثير من الناس .

كذا أخرجه الترمذي وغيره ، ولم يمد معاوية فيمن صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في « الإكليل » في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجمرات أبو هند عبد بنى بياضة ، فان ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمرءة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لانه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا ما فتح الله عليه في هذا الفتح والله الحمد ثم لله الحمد أبدا . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه الى يوم التمر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجمرات ففسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجة انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتصريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عنها : والناس ينكرون ذلك انتهى . وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقه له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعبه صاحب « الهدى » ، بأن الحالى لا يبقى شعرا يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشعرة والشعرتين ، وأيضا فهو ﷺ لم يسع بين الصفا والمروة إلا سميا واحدا في أول ما قدم فإذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما قدم ، وقد أشار النووي الى ترجيح كونه في الجمرات وصوبه المحب الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لانه جاء أنه حلق في الجمرات ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس بعيد . قوله (بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهجلة ، قال القرطبي : هو فصل عريض يرمى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد والله أعلم

١٢٨ - باب تقصير المتمتع بعد العمرة

١٧٣١ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى بن عتبة أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لا قدم النبي ﷺ مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا »

قوله (باب تقصير المتمتع بعد العمرة) أى عند الإحلال منها . قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي ، وفضيل شيخه بالتقصير . قوله (ثم حلوا ويحلقوا أو يقصروا) فيه التخيير بين الحل والتقصير للمتمتع ، وهو على التفصيل الذي قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحل وإلا فالتقصير يقع له الحل في الحج . والله أعلم

١٢٩ - باب الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما « أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل »

ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى »

١٧٣٢ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه طاف طوافاً واحداً ، ثم يقبل ، ثم يأتي منى » يعنى يوم النحر . ورفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله

١٧٣٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر ، فحاضت صفية ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله ، فقلت : يا رسول الله إنها حائض . قال : حائضت هي ؟ قالوا : يا رسول الله أفاضت يوم النحر . قال : اخرجوا »

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة رضي الله عنها « أفاضت صفية يوم النحر »

قوله (باب الزيارة يوم النحر) أى زيارة الحاج البيت للطواف به ، وهو طواف الأفاضة ، ويسمى أيضاً طواف الصدر وطواف الركن . قوله (وقال أبو الزبير الخ) وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي الزبير به ، قال ابن القطان القاسم : هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهاراً انتهى . فكان البخاري عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك ، فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام . قوله (ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى) وصله الطبراني من طريق قتادة عنه ، وقال ابن الدبيني في « العلل » ، روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام ، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام منى ، وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة ؟ فذكر هذا الحديث فقال : كتبه من كتاب معاذ ، قلت :

فان هنا إنسانا يزعم أنه سمعه من معاذ ، فأنكر ذلك . وأشار الأثرم بذلك انى إبراهيم بن محمد بن عرعة فان من طريقه أخرجه الطبرانى بهذا الاسناد ، وأبو حسان ٤٥٠ مسلم بن عبد الله قد أخرجه له مسلم حديثا غير هذا عن ابن عباس ، وليس هو من شرط البخارى . ورواية أبى حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبى شيبه عن ابن عيينة وحدثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قال يفيض كل ليلة . قوله (وقال لنا أبو نعيم الخ) ثم قال (رغمه عبد الرزاق حدثنا عبيد الله) وصله ابن خزيمة والإسماعيل من طريق عبد الرزاق بلفظ أبى نعيم وزاد فى آخره «ويذكر - أبى ابن عمر - أن النبي ﷺ فعله ، وفيه التنصيص على الرجوع الى منى بعد القيلولة في يوم النحر ، ومقتضاه أن يكون خرج منها الى مكة لأجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبى سلمة أن عائشة قالت «حججنا مع رسول الله ﷺ وأفضنا يوم النحر ، أى أطفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفية وسيأتى الكلام عليه فى «باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، قريبا . قوله (ويذكر عن الناسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفية يوم النحر) وغرضه بهذا أن أباسلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يجرم به لأن بعضهم أوردوه بالمعنى كما نفيته ، أما طريق الناسم فهى عند مسلم من طريق أفلح بن حميد عنه عن عائشة قالت «كنا نتخوف أن تحبض صفية قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله ﷺ فقال : أحابستنا صفية ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا اذا ، ورواه أحمد من وجه آخر عن الناسم عنها «ان صفية حاضت بمنى وكانت قد أفاضت ، الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف فى المغازى من طريق شعيب عن الزهرى عنه عن عائشة «ان صفية حاضت بعد ما أفاضت ، وأخرجه الطحاوى عقب رواية الاسود عن عائشة بلفظ «أكنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم ، أخرجه من طريق بونس عن الزهرى به وقال نحوه ، وأما طريق الاسود فوصلها المصنف فى «باب الادلاج من المحصب ، بلفظ «حاضت صفية ، الحديث وفيه «أطافت يوم النحر ؟ فقيل نعم ،

١٣٠ - باب إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسيا أو جاهلا

١٧٣٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما «ان النبي ﷺ قيل له فى الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير قال : لا حرج»
 ١٧٣٥ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول : لا حرج ، فأنه رجل قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . وقال : رميت بعد ما أمست ، قال : لا حرج»

قوله (باب اذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا) (أورد فيه حديث ابن عباس فى ذلك ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى بعده ، ولم يبين الحكم فى الترجمة لإشارة منه الى أن الحكم يرفع المخرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيجتمل اختصاصهما بذلك ، أو الى أن نفي المخرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل الى ما ورد فى بعض طرق الحديث كما يأتى بيانه أيضا فى الباب الذى يليه . وأما قوله اذا رمى بعد ما أمسى ، فنتزع من

حديث ابن عباس في الباب قال « رمت بعد ما أمسيت ، أى بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال الى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين ليكون الرمي المذكور كان بالليل

١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجرة

١٧٣٦ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَةِ الْوُدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ ، فَقَالَ رَجُلٌ : لَمْ أَشْرُ لَخَلْقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، قَالَ : اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . فَبَاءَ آخَرُ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَفَعَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، قَالَ : ارْمِ وَلَا حَرَجَ ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدْ مَّ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ : افْعَلْ وَلَا حَرَجَ »

١٧٣٧ - **حَرْش** سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : افْعَلْ وَلَا حَرَجَ لَهْنُ كُلِّهِنَّ ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ : افْعَلْ وَلَا حَرَجَ »

١٧٣٨ - **حَرْش** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ . . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . تَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ »

قوله (باب الفتيا على الدابة عند الجرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ د باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها ، ثم قال بعد أبواب كثيرة د باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار ، وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادرا ، وقد اعترض عليه الاسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجلا ، ثم قال الاسماعيلي : فان ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله د جلس ، على أنه ركبها وجلس عليها . قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ د وقف على راحلته ، وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقة و فرس وبغل وحمار ، فاذا ثبت في الراحلة كان الحسك في البقية كذلك . ثم قال الاسماعيلي : ان صالح بن كيسان تفرد بقوله د وقف على راحلته ، وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله د تابعه معمر ، أى في قوله د وقف على راحلته ، ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع في بعض نسخ العملة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أى ابن الخطاب ، وأورده

المصنف من أربعة طرق عن الزهرى عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الاسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهرى عليه في سياقه ، وأتهم عنه سياقا صالح بن كيسان وهى الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهى عند أحمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهرى عند مسلم بزيادة أيضا سنيها . قوله (مالك عن ابن شهاب) كذا في «الموطأ» ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك «حدثني الزهرى» . قوله (عن عيسى) في رواية صالح «حدثني عيسى» . قوله (عن عبد الله) في رواية صالح «أنه سمع عبد الله» ، وفي رواية ابن جريج وهى الثانية «أن عبد الله حدثه» . قوله في الثانية (حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي . قوله في الطريق الثالثة (حدثني إسحق) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو علي بن السكن فقال «إسحق بن منصور» ، وأورده أبو نعيم في «المستخرج» من «مسند إسحق بن راهويه» ، وهو المترجح عندى لتعبيره بقوله «أخبرنا يعقوب» ، لأن إسحق بن راهويه لا يتحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحق بن منصور فيقول «حدثنا» . قوله (وقف في حجة الوداع) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك «بني» ، وكذا في رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهرى «عند الجرة» وفي رواية ابن جريج وهى الطريق الثانية هنا «يخطب يوم النحر» وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم «على راحلته» قال عباس : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أى علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب ، والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بق عليهم من مناسكهم . و صوب الذوى هذا الاحتمال الثاني . فان قيل لا منافاة بين هذا الذى صوبه وبين الذى قبله فانه ليس في شيء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذى خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن في رواية ابن عباس «ان بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت» وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكان السائل علم أن السنة للحاج أن يرى الجرة أول ما يقدم مخفى فلما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهرى هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهرى ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجرة ، واذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازا عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذى يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجرات فذكر خطبته ، ففعل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع الى منى . قوله (فقال رجل) لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد من سأل في هذه القصة ، وسأبين أنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم . قوله (لم أشعر) أى لم أظن ، يقال شعرت بالشيء شعورا إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم تفصح في رواية مالك بمعلق الشعور ، وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه «لم

أشعر أن الرى قبل النحر فنحرت قبل أن أرى ، وقال آخر : لم أشعر أن النحر قبل الخلق خلقت قبل أن أنحر ، وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشبه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم : خلقت قبل أن أرى ، وقال آخر : أقضت الى البيت قبل أن أرى ، وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرى أيضا ، لحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الخلق قبل الذبح ، والخلق قبل الرى ، والنحر قبل الرى ، والإفاضة قبل الرى ، والاوليان في حديث ابن عباس أيضا كما مضى ، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا السؤال عن الخلق قبل الرى ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عند الطحاوى ، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق ، وفي حديثه عند الطحاوى السؤال عن الرى والإفاضة معا قبل الخلق ، وفي حديث جابر الذى علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعى قبل الطواف . قوله (اذبح ولا حرج) أى لا ضيق عليك في ذلك ، وقد تقدم في باب الذبح قبل الخلق ، تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رى حمرة العقبه ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الخلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين « ان النبي ﷺ أتى منى فأتى الجرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر ، وقال للحاق خذ ، ولأبي داود : رى ثم نحر ثم حلق ، وقد أجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القانن فقال : لا يخلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمره يتأخر فيها الخلق عن الطواف ، ورد عليه النووي بالإجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في « المغنى » ، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئا على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبيرة وقادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأى انتهى . وفي نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأى فطر ، فانهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتى . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله بالسائل « لا حرج » فهو ظاهر في رفع الإثم والتفدية معا ، لأن اسم الضيق يشملها . قال الطحاوى : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله « لا حرج » أى لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسيا أو جاهلا ، وأما من تعدد المخالفة فتجب عليه التدية ، وتقرب بأن وجوب التدية يحتاج الى دليل ، ولو كان واجبا لبيته ﷺ حينئذ لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجرى لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضمان عن المرة الحكم الذى يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرى ونحوه فانه لا يأثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الإعادة . والعجب من يحمل قوله « ولا حرج » على نفي الإثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعمم الشارع الجميع بنى الحرج . وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الخلق على غيره بقوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ قال : فن حلق قبل الذبح اهراق دما عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذى يحل ذبحه فيه وقد حصل ،

ولما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تتحروا . واحتج الطحاوي أيضا بقول ابن عباس : من قدم شيئا من فسكه أو أخره فلهرق لذلك دما ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنبي الحرج نفي الإثم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبة أخرجه وفيها لإبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصه بالخلق قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقا قبل وجود التحالين ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظورة ؟ فإن قلنا إنه فسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظورة فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكا أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يثاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي أهرق دما . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطلال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكان مالكا لم يحفظ ذلك عن الزهري . قوله (فما سئل النبي ﷺ عن شيء قدم ولا أخر) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد ، فما سمعته سئل يومئذ عن أمر ما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج ، واحتج به وبقوله في رواية مالك « لم أشعر » بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن تمعد ، قال صاحب « المغني » قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث « لم أشعر » . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجبا لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصديق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحد وعطاء فقالا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المروية في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج . وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخاة ، وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه بالحاق العمد به إذ لا يساويه ، وأما التمسك بقول الراوي « فما سئل عن شيء الخ » فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى ، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد والله أعلم . قوله في رواية ابن جريج (فقال النبي ﷺ لمن كهن : افعل ولا حرج) قال الكرماني : اللام في قوله « لمن » متعلقة بقال ، أي قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أي قال يوم النحر لأجلهم أو بقوله « لا حرج » أي لا حرج لأجلهم انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي قال

عنهن كلهن . (تكميل) : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضى رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما بمعنى المذكورتين في رواية مالك لأنه خرج جوابا للسؤال ولا يدخل فيه غيره انتهى . وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث ، فما سئل عن شيء قدم ولا أخر ، وكأنه حمل ما أجمع فيه على ما ذكر ، لكن قوله في رواية ابن جريج « وأشباه ذلك » ، رد عليه ، وقد تقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصارا وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة ، منها صورة الترتيب المتفق عليها والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحة للحاجة ، ووجوب اتباع أفعال النبي ﷺ لكون الذين خالفوها لما علوا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخاري على أن من حلف على شيء ففعله ناسيا أن لا شيء عليه كما سيأتي في الأيمان والتذور إن شاء الله تعالى . قوله (وقف النبي) في رواية ابن جريج « انه شهد النبي ﷺ » . قوله (تابعه معمر عن الزهري) قد سبق أن أحد وصله

١٣٢ - باب الخطبة أيام نفي

١٧٣٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثني يحيى بن سعيد حدثنا فضيل بن قزوان حدثنا عكرمة بن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس ، أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . قال : فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام . قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام . قال : فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كعمرية يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . فأعادها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ قال ابن عباس رضي الله عنهما : فوالذي نفسى بيده ، إنها لو صيته إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

[الحديث ١٧٣٩ - طرفه في : ٧٠٧٩]

١٧٤٠ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبه قال أخبرني عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو

[الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في : ١٨١٢ ، ١٨٤١ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣]

١٧٤١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا قرة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكره ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكره رضي الله عنه قال « خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أي بلد هذا ؟ قلنا :

اللهُ ورسوله أعلم، فسكتَ حتى ظننَّا أنه سيُسبِّه بغير اسمه، قال: أليستَ بالبلدةِ الحرام؟ قلنا: بلى. قال: فإنَّ دماءكم وأموالكم عليكم حرامٌ كحرمةِ يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فربُّ مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم بعضاً

١٧٤٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعَثَ : أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَقَالَ : فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ . أَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : بَلَدٌ حَرَامٌ . أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : شَهْرٌ حَرَامٌ . قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحَرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا » وَقَالَ هِشَامُ بْنُ النَّازِ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ بِهَا ، وَقَالَ : هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ . فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اشْهَدْ . وَودَّعَ النَّاسَ فَقَالُوا : هَذِهِ حَجَّةُ الْوَدَاعِ »**

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في : ٤٤٠٣ ، ٦٠٤٣ ، ٦١٦٦ ، ٦٧٨٥ ، ٦٨٦٨ ، ٧٠٧٧]

قوله (باب الخطبة أيام منى) أى مشروعيها خلافا لمن قال إنها لا تشرع لأحاديث الباب صريحة في ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثانی أحاديث الباب ، فإن فيه التقييد بالخطبة بعرفات ، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتى . وأيام منى أربعة يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وليس في شيء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود فى أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبى أمامة كلاهما عند أبى داود ، وحديث جابر ابن عبد الله عند أحمد وخطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال : أى يوم أعظم حرمة ، الحديث ، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر ، وأما قوله فى حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيتعين يوم النحر ، فقل المصنف أشار الى ما ورد فى بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبى حرة الرقاشى عن عمه فقال « كنت أخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ فى أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس ، فذكر نحو حديث أبى بكره ، قوله « فى أوسط أيام التشريق » يدل أيضا على وقوع ذلك أيضا فى اليوم الثانى أو الثالث . وفى حديث سراء بنت نهان عند أبى داود وخطبنا النبي ﷺ يوم الرموس فقال : أى يوم هذا ؟ أليس أوسط أيام التشريق . وفى الباب عن كعب بن عاصم عند الدارقطى ، وعن ابن أبى نعيم عن رجلين من بنى بكر عند أبى داود ، وعن أبى نضرة عن سمع خطبة النبي ﷺ عند أحمد ، قال ابن المنير فى الحاشية : أراد البخارى الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج ، وأن المذكور فى هذا الحديث من فيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج ، فأراد البخارى أن يبين أن الراوى قد سماها خطبة كما سمى التى وقعت فى عرفات خطبة ، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه ألحق المختلف فيه بالمتفق عليه انتهى والله أعلم . وسنذكر قلى الاختلاف فى

مشروعية الخطبة يوم النحر في آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور في الإسناد الاول هو ابن المديني ويحيى بن سعيد هو التطان وفضيل بالتصغير وغزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي . قوله (فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام) كذا في حديث ابن عباس هذا ، وفي حديث أبي بكرة ثالث أحاديث الباب ، أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى ، وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه ، فسكت الخ ، بل فيه بعد قولهم أعلم ، قال هذا يوم حرام ، فقيل في الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشئ ، لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما ان ذلك كان يوم النحر ، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم بادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل في الجمع إنهم فوضوا أولا كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أحلب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلطفين ، فلما كان في حديث أبي بكرة غمامة ليست في الاول لقوله فيه ، أتدرون ، سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار الى ذلك الكرماني . وقيل : في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في ، باب قوله رب مبلغ أوعى من سامع . قوله (يوم حرام) أي يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتي الكلام على قوله لا ترجعوا بعدي كفاراً ، في كتاب الفتن مستوعباً إن شاء الله تعالى . قوله (فأعادها مراراً) لم أقف على عددها صريحاً ويثبه أن يكون ثلاثاً كمادته ﷺ . قوله (ثم رفع رأسه) زاد الاسماعيلي من هذا الوجه ، الى السماء . قوله (قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله ﷺ ، فليبلغ الشاهد الغائب ، الى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نعيم عن فضيل بإسناد الباب بلفظ ، ثم قال ألا فليبلغ الخ ، وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . قوله (الى أمته) في رواية أحمد عن ابن نعيم ، أنها لوصيته الى ربه ، وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدسي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما . (تنبيه) : لست أيام متوالية من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادي عشر القدر ، والثاني عشر النفر الاول ، والثالث عشر النفر الثاني . وذكر مكى بن أبي طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأنكره النووي . قوله في الحديث الثاني (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار . وقوله (يخطف بعرفات) هو طرف من حديث سيأتي في ، باب لبس الخفين للحرم ، عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الاسناد وبعده متصلاً : يخطف بعرفات بقوله : من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين ، الحديث وذكره بعده يباب عن آدم عن شعبة بلفظ ، خطبنا النبي ﷺ بعرفات فقال : من لم يجد ، فذكر الحديث . قوله (تابعه ابن عيينة عن عمرو) أي ان سفيان بن عيينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه ، سمعت النبي ﷺ يخطف يقول : من لم يجد ، فذكره فلم يمين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك . قوله في الحديث الثالث (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وأبو عامر هو العقدي ، وقررة هو ابن خالد ، ومحمد بن عبد الرحمن هو الحميري ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حميد زاهداً . قوله (أليس يوم النحر) ينصب يوم

على أنه خبر ليس والتقدير أليس اليوم يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والاول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثاني قوله ، أليس ذو الحجة ، أى أليس ذو الحجة هذا الشهر . قوله (بالبلدة الحرام) كذا فيه بتأنيث البلد وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسما ، قال الخطابي : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى (إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة) وقال الطيبي : المطلق محمول على السكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للسكال ، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك . وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوريشى . قوله (الى يوم تلقون) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبت به الرواية . قوله (اللهم اشهد) تقدم أنه أعاد ذلك فى حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه . والمبلغ ، بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى فى آخر الزمان من يكون له من الفهم فى العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون فى الأقل لأن درج ، موضوعة للتقليل . قلت : هى فى الأصل كذلك إلا أنها استعملت فى التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الاول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع فى رواية أخرى تقدمت فى العلم بلفظ . دعى أن يبلغ من هو أوصى له منه ، وفى الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفى الحديث من الفوائد أيضا وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين فى حق بعض الناس ، وفيه تأكيد التحريم وتقليلته بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل والحق النظر بالنظر ليكون أوضح السامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هناك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب ، وإنما قدم السؤال عنها تذكارا لحرمتها وتقريرا لما ثبت فى نفوسهم لينبئ عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد . قوله (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرويته عن جده . قوله (أقتدرون) فى رواية الاسماعيل عن القاسم الطرز عن محمد بن المثنى شيخ البخارى قال د أو تدرون ، قوله (وقال هشام بن الغاز) بالعين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام ، وأخرجه الطبرانى عن أحمد بن المولى ، والاسماعيل عن جابر بن عبد الله بن عمار ، وعن جعفر الفريانى عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود . قوله (بين الجرات) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التى وقف فيها ، كما أن فى الرواية التى قبلها تعيين المكان ، كما أن فى حديث ابن عباس وأبى بكر تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم فى رواية رافع بن عمر والزنى عند أبى داود والنسائى ولفظه (رأيت النبي ﷺ يخطب الناس بمى حين ارتفع الضحى ، الحديث . قوله (فى الحجة التى حج) هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع فى رواية الكشميهنى (فى حجة التى حج) والطبرانى (فى حجة الوداع) . قوله (بهذا) أى بالحديث الذى تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فان فى طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقوله د الله ورسوله أعلم ، وفى هذا عند ابن ماجه وغيره فى أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . وجميع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكت أجابوا بالملوب . وأغرب الكرماني فقال : قوله د بهذا

أى وقف متلبس بهذا السلام . قوله (وقال هذا يوم الحج الأكبر) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتي البحث فيه في أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى . قوله (فطلق) في رواية ابن ماجه وغيره بين قوله « يوم الحج الأكبر » وبين قوله « فطلق » من الزيادة « ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمه هذا البلد في هذا اليوم » وقد وقع معنى ذلك في طريق محمد بن زيد أيضا . قوله (فودع الناس) وقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه « أنزلت » (إذا جاء فصر الله وافتتح) على رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصور فرحلت له فركب ، فوقف بالعقب واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس ، فذكر الحديث ، وفي هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والخنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثاني يوم النحر . معنى . ووافقهم الشافعي إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه لأنه أول النفر ، وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرى والدبح والحلق والطواف . وتعبه الطحاوى بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئا من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئا من الذى يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذى اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذى رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمستن لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم لإياها يوم عرفة . هـ . وأجيب بأنه نية ﷺ في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التزوية جميع ما يأتى بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهرى - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثاني يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبي شيبة « حدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهرى قال : كان النبي ﷺ بخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد » وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانية ، وأما قول الطحاوى إنه لم ينقل أنه علمهم شيئا من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك أو شيئا منه في نفس الأمر ، بل قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم في الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ بخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عرب تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ الطحاوى هذا التنبى المطلق مع روايته هو الحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضا في بعض طرق أحاديث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ « خذوا عني مناسككم » فكأنه وعظهم بما وعظهم به وأحال في تعليمهم على تلقى ذلك من أقواله . وما يرد به على تأويل الطحاوى ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا » الحديث ، ونحوه للطبراني في الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحمر بخطب « فسمعه يقول : أى يوم أحمر ؟ هو : هذا اليوم . قال فأى بلد أحمر »

الحديث ، ونحوه لأحمد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذى وقع فى الصحيح أنه ﷺ خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التى وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه ﷺ خطب يوم النحر غير ما تقدم ، فيها حديث الهرماس بن زياد أخرجه أبو داود ولفظه « رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الاضحية ، وحديث أبي امامة « سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر ، أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ « خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ، أخرجه (١) وحديث رافع بن عمرو « رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى ، أخرجه (٢) وأخرج من مرسل مسروق « ان النبي ﷺ خطب يوم النحر ، والله أعلم

١٣٣ - باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ؟

١٧٤٣ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ ... » ح

١٧٤٤ - **حَرْشُ** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ ... » ح

١٧٤٥ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَتَ بِمَكَّةَ لَيْسَالَى مِنْى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ، فَأَذِنَ لَهُ » . تَابِعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَعُقَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو ضَمْرَةَ

قوله (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالحطابين والرعاء . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى . قوله (رخص رسول الله ﷺ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند الاسماعيل من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور فى الاسناد « ان رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته » . قوله فى طريق ابن جريج (ان النبي ﷺ أذن) كذا اقتصر عليه أيضا وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند أحمد فى مسنده عن محمد بن بكر المذكور فى الاسناد « أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية » . قوله (تابعه أبو أسامة) أى تابع ابن نمير ، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير . قوله (وعقبه بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة فى مسنده عنه . قوله (وأبو ضمرة) يعنى أنس بن عياض ، وقد تقدم فى « باب سقاية الحاج » فى أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير ، والنسكته فى استظهار البخارى بهذه المتابعات بعد إرادته له من ثلاثة طرق لشك وقع فى رواية يحيى بن سعيد القطان فى وصله ،

(١) يابض بالأصل (٢) يابض بالأصل وبإضافة القمطاني تهديد أن الذى أخرجه حديث رافع بن عمرو هو أبو داود والنسائي

فقد أخرجه أحد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال : ولا أعلمه إلا عن ابن عمر ، قال الاسماعيل : وقد وصله أيضا بغير شك موسى بن عقبة والدارردي وعلى بن مسهر ومحمد بن قليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله ، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله . قلت : الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان ، وكأنه كان في أكثر أحواله يحزم بوصله بدليل رواية الجماعة ، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج لأن التعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع لليلة المذكورة ، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالوجوب قال الجمهور ، وفي قول الشافعى ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، وجوب الدم بتركه مبنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المتبعة في هذا الحكم ؟ فقليل يختص بالحكم بالعباس وهو جود ، وقيل بدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضا يختص بالحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرض لصاحبها في المبيت لأجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، واليلة في ذلك إحداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق بما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بالحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بالحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحمد واختاره ابن المنذر ، أعنى الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المنى ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعى : عن كل ليلة لإطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدم وعن الثلاث دم وهى رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضا استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام ويدرأ من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر والثين بعده ، ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بمنى ، وكأنه عنى ليلة الحادى عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذى يليه وهو الحادى عشر . والله أعلم

١٣٤ - باب رمى الجمار

وقال جابر : رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال

١٧٤٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر عن وبرة قال « سألت ابن عمر رضى الله عنهما : متى أرمى الجمار ؟ قال : إذا رمى إمامك قارمة . فأعدت عليه المسألة ، قال : كنتا نتحن ، فإذا زالت الشمس رمينا » قوله (باب رمى الجمار) أى وقت رميها أو حكم الرمي ، وقد اختلف فيه : فالجمهور على أنه واجب يحجر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر . وعندهم رواية أن رمى جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلته قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظا للتكبير فإن تركه وكبر أجزاء حكاة ابن جبر عن عائشة وغيرها . قوله (وقال جابر رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى . الحديث) وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله ﷺ رمى الجرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس »

ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس ، ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا ، فذكره . قوله (عن وبرة) بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن السلمي بضم الميم وسكون المهملة بمدّها لام كوفي ثقة ، وروى الاسناد الى ابن عمر كوفيون . قوله (متى أرى الجمار) يعني في غير يوم الأضحية . قوله (فارمه) بهاء ساكنة للسكت ، وقوله (إذا رمى إمامك فارمه) يعني الأمير الذي على الحج ، وكان ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر فلما أعاد عليه المسألة لم يسمعه الكتمان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الاسناد فقال فيه « فقلت له أرايت إن أخر إمامي ، أي الرمي فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمير في مسنده عنه ومن طريقه الاسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس قحلا : يجوز قبل الزوال مطلقا ، وروى الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال ، وقال إسحق : إن رمى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه

١٣٥ - باب رمي الجمار من بطن الوادي

١٧٤٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال « رمى عبد الله من بطن الوادي ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفيان حدثنا الأعشى بهذا

[الحديث ١٧٤٧ - أخرجه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠]

قوله (باب رمي الجمار من بطن الوادي) كأنه أشار بذلك الى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء « أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة ، لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي ترمى من بطن الوادي هي جرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخرين ، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رمى جرة العقبة » وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « أنه رمى جرة العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادي » ومن طريق الاسود « رأيت عمر رمى جرة العقبة من فوقها ، وفي إسناد هذا الثاني حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسند ذكر بقية الكلام عليه هناك . قوله (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني هكذا روينا موصولا في « جامع سفيان الثوري » ورواية العدني عنه من طريق عبد الرحمن بن منده بإسناده الى عبد الله بن الوليد ، وقائمة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأضحية . وتمايز جرة العقبة عن الجمرتين الأخرين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترى ضحى ، ومن أسفلها استحبابا

١٣٦ - باب رمي الجمار بسبع حصيات . ذكره ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٤٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله

رضى الله عنه « أنه انتهى إلى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

١٣٧ - باب من رمى جرة العقبة فجعل البيت عن يساره

١٧٤٩ - **حديث** آدم حدثنا شعبه حدثنا الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد « أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه فرأه يرمي الجرة الكبرى بسبع حصيات ، فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة »

قوله (باب رمى الجمار بسبع حصيات ، ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ) يشير بذلك الى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد ما بين ويأتى الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة الى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال : ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع ، وأن ابن عباس أنكرك ذلك ، وقاتدة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة ، وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يحبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كاسيأتى الكلام عليه في الباب الذي يليه

١٣٨ - باب يُكَبَّرُ مع كل حصاة . قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٥٠ - **حديث** مسدد عن عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « سمعت الحجاج يقول على المنبر : السورة التي يذكر فيها البقرة . والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها النساء . قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حين رمى جرة العقبة ، فاستبطن الوادي ، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات ، يُكَبَّرُ مع كل حصاة ، ثم قال : من ها هنا . والذي لا إله غيره . قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

قوله (باب يكبر مع كل حصاة ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) يأتي الكلام عليه بعد باب . قوله (عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري . قوله (سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن رجوع إليه في ذلك ، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة الى الأسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز . قوله (جرة العقبة) هي الجرة الكبرى ، وليست من منى بل هي حد من منى جهة مكة ، وهي التي بايع النبي ﷺ الانصار عندها على الهجرة ، والجرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال تجمر بنو فلان اذا

اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جارا قسمت تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحسبه جمر بين يديه أى أسرع فسميت بذلك . قوله (فاستبطن الوادى) فى رواية أبى معاوية عن الأعمش قد قيل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناسا يرمونها من فوقها ، الحديث أخرجه مسلم . قوله (حاذى) بهمة وبالدال المعجمة من المخاذاة ، وقوله (اعترضها) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجمرة ، وقد روى ابن أبى شبة عن الثقفى عن أيوب قال « رأيت القاسم وسالما وناظرا يرمون من الشجرة ، ومن طريق عبد الرحمن ابن الأسود « انه كان إذا جاوز الشجرة رعى العقبة من تحت غصن من أغصانها » . وقوله (فرمى) أى الجمرة ، وفى رواية الحكم عن إبراهيم فى الباب الذى قبله « جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ووقع فى رواية أبى صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد « لما أتى عبد الله جمر العقبة استبطن الوادى واستقبل القبلة » أخرجه الترمذى ، والذى قبله هو الصحيح ، وهذا شاذ فى إسناده المسعودى وقد اختلط ، وبالأول قال الجمهور ، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجمرة ويستدبر القبلة ، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمرة عن يمينه ، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف فى الأفضل . قوله (مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التى ذكر الله فيها الرمى ، فأشار الى أن فعله ﷺ مبين لمراد كتاب الله تعالى . قلت : ولم أعرف موضع ذكر الرمى من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول ان كثيرا من أفعال الحج مذكورة فيها فكانه قال هذا مقام الذى أنزلت عليه أحكام المناسك ، منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك الى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة وأنه أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمى الجرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » ، وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو روى السبع دفعة واحدة أجزاءه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ فى كل حركة وهيئة ولا سيما فى أعمال الحج ، وفيه التذكير عند رمى حصى الجمار ، وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه . (فائدة) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن أبيه فى هذا الحديث عن ابن مسعود « انه لما فرغ من رمى جمر العقبة قال : اللهم أجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفورا »

١٣٩ - باب من رمى جمر العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

قوله (باب من رمى جمر العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) سيأتى موصولا فى الباب الذى بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا تعرف فيه خلافا

١٤٠ - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبلا القبلة ويسهل

١٧٥١ - حدثنا عثمان بن أبى شبة حدثنا طلحة بن يحيى حدثنا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن

عمر رضى الله عنهما « انه كان يرى الجمرات الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبلا القبلة ، فيقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرى الوُسْعى ، ثم يأخذ ذات الشمال

فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو ، وَرَفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرَى جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عَنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ »

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣]

قوله (باب إذا رأى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجمرتين ما سوى جمرَةِ الْعَقَبَةِ ، وهى التى يبدأ بها فى الرى فى أول يوم ثم تصير أخيرة فى كل يوم بعد ذلك . قوله (حدثنا طلحة بن يحيى) أى ابن النعمان بن أبى عياش الزرقى الأنصارى المدنى نزيل بغداد ، وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث . قلت : لكننى لم يحتج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال فى الباب الذى بعده : وبتابعة عثمان بن عمر أيضا كلاهما عن يونس كما سياتى بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الاستماع . قوله (الجمرَةُ الدُّنْيَا) بضم الدال وبكسرهما أى القرية الى جهة مسجد الخيف ، وهى أول الجمرات التى ترى من ثمانى يوم النحر . قوله (يسهل) بضم أوله وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذى لا ارتفاع فيه . قوله (ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى الى جهة شماله (فيقوم طويلا) فى رواية سليمان ، فيقوم قياما طويلا ، وسيأتى الكلام فيه بعد باب . قوله (ويرفع يديه) أى فى الدعاء . قوله (ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى ليقف داعيا فى مكان لا يصيبه الرى ، وفى رواية سليمان ، ثم يرى الجمرَةَ الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال ، وفى رواية عثمان ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادى فيقف مستقبل القبلة . قوله (ثم يرى جمرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ) هو نحو « يا نساء المؤمنات ، أى يأتى الجمرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ ، وثبت كذلك فى رواية سليمان ، وفى رواية عثمان بن عمر ، ثم يأتى الجمرَةَ التى عند الْعَقَبَةِ . قوله (ثم ينصرف) فى رواية سليمان ، ولا يقف عندها ،

١٤١ - باب رفع اليدين عند جمرَةِ الدُّنْيَا والوُسْطَى

١٧٥٢ - حَرْشَانِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ زَيْدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَرَى الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَمْعِ حَصِيصَةٍ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ عَلَى لُتْرٍ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَقْدُمُ فَيُسْهَلُ ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَرَفَعُ يَدَيْهِ . ثُمَّ يَرَى الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهَلُ ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَرَفَعُ يَدَيْهِ . ثُمَّ يَرَى الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عَنْدَهَا ، وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ »

قوله (باب رفع اليدين عند جمرَةِ الدُّنْيَا والوُسْطَى) قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا غالفا إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رى الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجمرَةِ إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك انتهى ، ورده ابن المنذر بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذى رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة فى زمانه ، وأبنه

سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان

١٤٢ - باب الدعاء عند الجزتين

١٧٥٣ - وقال محمد حَدَّثَنَا عثمان بن عمر أَخْبَرَنَا يونس عن الزهري « أن رسول الله ﷺ كان إذا رُمي الجمرة التي تلي مسجد منى برميها بسبع حصيات ، يكبرُ كما رُمي بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مُستقبل القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان يُطيل الوقوف . ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كما رُمي بحصاة ، ثم يتحدر ذات اليسار مما يلي الوادي ، فيقف مُستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو . ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ عند كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها » قال الزهري « سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه عن النبي ﷺ ، وكان ابن عمر يقول »

قوله (باب الدعاء عند الجزتين) أى ويأتى مقداره . **قوله** (وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر) قال أبو علي الجياني : اختلف في محمد هذا فنسبه أبو علي بن السكن فقال : محمد بن يشار . قلت : وهو المعتمد . وقال السكاكيني : هو محمد بن يشار أو محمد بن المثني . وجزم غيره بأنه النحلي . **قوله** (قال الزهري سمعت الخ) هو بالاسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الاسناد يمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا في جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري ، ولا يصير بما ذكره آخرًا مسندًا لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد الحديث بقوله في هذا « بمثله ، إلا نفسه ، وهو كما لو ساق المتن باسناد ثم عقبه باسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمثناه » خلافاً لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقد أخرج الحديث المذكور الاسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثني وغيره عن عثمان بن عمر وقال في آخره « قال الزهري سمعت سالمًا يحدث بهذا عن أبيه عن النبي ﷺ » ، فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب . وفي الحديث مشروعية التكبير عند رمي كل حصاة ، وقد أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا الثوري فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب إلى . وعلى الرمي يسبح وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرمي والقيام طويلاً . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجزتين مقدماً ما يقرأ سورة البقرة ، وفيه التباعد من موضع الرمي عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رمي غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين في الدعاء ، وترك الدعاء والقيام عند جمره العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الرمي في المشي والركوب ، وقد روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشي إلى الجمار مقبلاً ومدبراً ، وعن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة »

١٤٣ - باب الطيب بعد رمي الجمار ، والحق قبل الإفاضة

١٧٥٤ - حَدَّثَنَا علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سفيان حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع أباه - وكان أفضل

أهل زمانه - يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم ، ولحله حين أحل قبل أن يطوف . وبسّطت يديها »

قوله (باب الطيب بعد رمى الجمار والخلق قبل الإفاحنة) أورد فيه حديث عائشة د طيبت رسول الله ﷺ بيدي حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف ، الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مساريته ، وقد ثبت أنه استمر راكباً الى أن رمى جمره العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الخلق قبل الإفاحنة فلأنه ﷺ خلق رأسه بمعى لما رجع من الرمي ، وأخذ من حديث الباب من جهة التطيب فانه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الاول يقع بأمرين من ثلاثة : الرمي والخلق والطواف ، فلو لا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من محظورات الاحرام بعد التحلل الاول ، ومنعه مالك ، وذوى عن عمر وابن عمر وغيرهما ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في « باب الطيب عند الاحرام ، وأحلت على هذا السياق هناك . (تنبيه) : قوله « حين أحرم ، أى حين أواد الاحرام ، وقوله « حين أحل ، أى لما وقع الإحلال ، وانما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوح الإحرام لا يجوز ، والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب . والله أعلم

١٤٤ - باب طواف الوداع

١٧٥٥ - **عنه** مسددٌ حدثنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أمرَ الناسُ أن يكون آخرُ عهدٍ بالبيت ، إلا أنه خُفِّفَ عن الخائفِ »

١٧٥٦ - **عنه** أصبغ بن الفرج أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه « أن النبي ﷺ صلى الظهرَ والمصرَ والغربَ والعشاءَ ، ثم رقدَ رَقْدَةً بالحصبِ ، ثم ركبَ الى البيتِ طَافَ بِهِ . تابعه الليثُ حدثني خالدٌ عن سعيدٍ عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٧٥٦ - طرقة في : ١٧٦٤]

قوله (باب طواف الوداع) قال النووي : طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه انتهى والذي رأيته في الاوسط ، لابن المنذر أنه واجب للامر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء . **قوله** (أمر الناس) كذا في رواية عبد الله بن طائوس عن أبيه عن النبي ﷺ لما لم يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ ، وكذا قوله « خفف » ، وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الاحول عن طائوس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالاسنادين فرقهما ، فكأن طائوساً حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في

رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . قوله (عن قتادة) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، ويأتي الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره « ثم ركب إلى البيت فطاف به » . قوله (تابعه الليث) أى تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وغالد شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنس غير هذا الحديث

١٤٥ - باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت

١٧٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : أحاسيتن؟ قالوا : إنما قد أفاضت ، قال : فلا إذا »

١٧٥٨ ، ١٧٥٩ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة « أن أهل المدينة سألو ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم : تنفرو ، قالوا : لا نأخذ بقولك ونذع قول زيد ، قال : إذا قديمتم المدينة فسألو . فقدموا المدينة فسألو ، فكان فيمن سألو أم سلمة ، فذكرت حديث صفية » رواه خالد وقاتدة عن عكرمة

١٧٦٠ - **حدثنا** مسلمٌ حدثنا وهيبٌ حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « رخص للحنائ أن تنفرو إذا أفاضت »

١٧٦١ - قال « وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفرو ، ثم سمعته يقول بعد : إن النبي ﷺ رخص لهن »

١٧٦٢ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج ، فقيدم النبي ﷺ فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يمل ، وكان معه الهدى فطاف من كان معه من نسائه وأصحابه ، وحل منهم لم يكن معه الهدى ، فحاضت هي ، فنسكننا مناسكنا من حجتنا . فلما كان ليلة الحصى ليلة النفر قالت : يا رسول الله كل أصحابك يرجع بجمع وعرية غيري . قال : ما كنت أعولفين بالبيت ليالي قديمنا ؟ قلت : لا . قال : فاعرجي مع أخيك إلى التيمم فأهلي بعرية ، وموعدك مكان كذا وكذا . فخرجت مع عبد الرحمن إلى التيمم فأهلت بعرية . وحاضت صفية بنت حيي ، فقال النبي ﷺ : عرجي حلتى ، إنك لحاسيتنا ، أما كنت طقت يوم النحر ؟ قالت : بلى . قال : فلا

بأس اشرى . فَلَقِيْتَهُ مُضْعِداً عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبَةٌ ، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبٌ . وَقَالَ مُسَدِّدٌ « قُلْتُ : لا . » . تَابِعُهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ « لا »

قوله (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أى هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط ، وإذا وجب هل يجب بدم أم لا ؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ « باب المرأة تحيض بعد الإفاضة » قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالامصار : ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع ، وكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذا لم حاضت قبله لم يسقط عنها . ثم أسند عن عمر بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر قال « طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت ، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت » قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، وبقي عمر مخالفاً لثبوت حديث عائشة . يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب . وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم بن محمد « كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ، إلا عمر فإنه كان يقول : يكون آخر عهدها بالبيت » وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره ، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي - واللفظ لإبي داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال « أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليسكن آخر عهدها بالبيت . فقال الحارث كذلك أفتاني - وفي رواية أبي داود هكذا حدثني - رسول الله ﷺ » واستدل الطحاوي بحديث عائشة ومحدث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض . **قوله (حاضت)** أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في « باب الزيارة يوم النحر » . **قوله (فذكر)** كذا في هذه الرواية بضم الذاًل على البناء للجمهور ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هي التي ذكرت له ذلك . **قوله (أحابستنا)** أى ما نعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف الإفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها ، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني . **قوله (قالوا)** سيأتي في الطريق التي في آخر الباب أن صفية هي قالت « بلى » وفي رواية الأخرج عن أبي سبله عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر « حججنا فافضنا يوم النحر ، لحاضت صفية ، فأودا النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض » الحديث ، وهذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحابستنا هي ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ؟ ويجب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن أسأذنه نسأفه في طواف الإفاضة فأذن لها فسكن باناً على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعه من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت مهن فزال عنه ما خشيه من ذلك والله أعلم . وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لم « أهلنا تحبسنا ، ألم تكن طافت ممكن ؟ قالوا : بلى ، وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى . **قوله (فلا إذا)** أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته . **قوله (حماد)** هو ابن زيد . **قوله (إن أهل المدينة)** أى

بعض أهلها وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ «أرأيت ناسا من أهل المدينة ،
قوله (قال لم تنفر) زاد الثقفي ، فقالوا : لا نبالي أقيمتنا أو لم تقمتنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفر ، **قوله** (فكان
 فيمن سألوا أم سليم) في رواية الثقفي ، فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفة ، كذا ذكره مختصرا ، وسأله الثقفي
 بتامه قال ، فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية : أفي الحية أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله ﷺ : ما ذاك ؟
 قالت عائشة : صغيفة حاضت ، قيل إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما
 حدثتنا . **قوله** (رواه خالد) يعني الحذاء (وقتادة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها اليه من طريق معلى بن
 منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر ، وقال زيد بن ثابت
 « لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس : اني وجدت الذي قلت كما قلت ،
 وأما رواية قتادة فوصلها أبو داود الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو المستوفى عن قتادة عن عكرمة قال
 « اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر
 عهدا بالبيت ، وقال ابن عباس : تنفر إن شئت ، فقالت الانصار : لا تتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا ،
 فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوه - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن
 أنفر ، وحاضت صغيفة فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفر ، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب
 المناسك الذي رواه من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قتادة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه
 « لا تتابعك إذا خالفت زيد بن ثابت ، وقال فيه « وأنبئت أن صغيفة بنت حبي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم
 النحر فقالت لها عائشة : الحية لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفر ، وهكذا أخرجه إسحق في مسنده
 عن عبدة عن سعيد وفي آخره « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضا . » (تنبيه) : طريق قتادة هذه هي المحفوظة ،
 وقد شد عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصرا في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي
 من طريقه انتهى . ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جدا ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فلهذا أخذ
 على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصصة طائفة عن ابن عباس متابعا لصكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي
 والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس « كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تفتي أن تصدق
 الخائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي ﷺ ؟
 قال فرجع إليه فقال : ما أراك إلا قه صدقت ، لفظ مسلم ، والنسائي « كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت
 أنت الذي تفتي ، وقال فيه « فسألها ، ثم رجعت وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثتني ، وللإسماعيلي بعد قوله أنت
 الذي الخ قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال : فسل فلانة ، والباقي نحوه سياق مسلم . وزاد في استاده عن ابن
 جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه « فقال ابن عباس سل أم سليم وصواحبها هل
 أمرهن رسول الله ﷺ بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك ، وقد عرف برواية عكرمة الماضية
 أن الانصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهيب
 هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله ﷺ قوله (وخص) بضم الزاء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى
 ابن حسان عن وهيب عند النسائي « وخص رسول الله ﷺ ، قوله (قال وسمعت ابن عمر) القائل ذلك هو طاوس

بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة . قوله (ثم سمعته يقول بعد) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام . قوله (أن النبي ﷺ رخص لمن) هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه والحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيز رخص لمن رسول الله ﷺ ، فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن سيرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريبا من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : أنه رخص للنساء . وله والطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء إذا حضن قبل النفرة وقد أفطن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكرهن رسول الله ﷺ رخصة لمن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع ، قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من السلام على هذا الحديث في أواخر الحيز . قوله (عن منصور) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو التيمي والأسود هو خاله وهو نفي أيضا ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في باب تقضي الحائض المناسك إلا الطواف ، ويأتي الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة . قوله (ليلة الحصة) في رواية المستملى « ليلة الحصباء » وقوله بعده « ليلة النفر » عطف بيان لليلة الحصباء ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفر من مئى قبلها فهي شبيهة بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك . قوله فيه (ما كنت تقوفين بالبيت لئلا قدمنا مكة ؟ قلت لا) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملى « قلت بلى » وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف . قوله (وحاضنت صفة) أى في أيام مئى ، وسيأتي في أبواب الإللاج من الحصب أن حصبها كان ليلة النفر ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم « لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفة على باب خيائها كثيفة حمزية » فقال : عقرى ، الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من مئى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقا على الوقت الذي رآها فيه على باب خيائها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعا من الإرادة المذكورة . قوله (عقرى حلق) بالفتح فيها ثم السكون وبالقصر بفسير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدماء بالعقر والحلق ، كما يقال سقيا ورعيا ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله أى جرحها وقيل جعلها عاقرا لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلقى حلق شعرها وهو ذينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أى أهلكتهم . وحكى القرطبي أنها كتبه قولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقتهما كما قالوا فأنه الله وتربت يداه ونحو ذلك ، قال القرطبي وغيره : شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفة . قلت : وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلفت الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسما على ما فاتها من النسك فسلها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من

أهله فأبدت المانع فتناسب كلا منهما ما خاطها به في تلك الحالة . قوله (فلا بأس انفرى) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا اذا » وفي رواية أبي سلمة « قال أخرجوا » وفي رواية عمرة « قال أخرجى » وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي « فلتنفر » ومعانيها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من معنى الى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض عن لم تطف للافاضة ، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته ^{بأن} تأخير الرحيل لإكراما لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة سرفوعا « أميران وليسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج أو تنصر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحا ، فإن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجمل أن يحبس لها الى انقضائه أكثر مدة الحيض ، وكذا على النساء . واستشكله ابن المراز بأن فيها تعريضا للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم . قوله (وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة » فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما ؟ قلت : لا ، وأما رواية جرير فوصلها المصنف في « باب التمتع والقران » عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما مكة ؟ قلت : لا ، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملى حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه

١٤٦ - باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح

١٧٦٣ - **حدثنا محمد بن المثنى** حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان الثوري عن عبد العزيز بن رفيع قال « سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء علقته عن النبي ^ﷺ ابن صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بئى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح ، أفعل كما يفعل أمراؤك »

١٧٦٤ - **حدثنا عبد المتعال بن طالب** حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة حدثه عن أنس بن مالك رضى الله عنه حدثه عن النبي ^ﷺ أنه « صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركع رقدة بالمحصب ، ثم ركب الى البيت فطاف به »

قوله (باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) أى البطحاء التى بين مكة ومنى ، وهى ما انبطح من الوادى واتسع . وهى التى يقال لها المحصب والمعرس ، وحدها ما بين الجبلين الى المقرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول في « باب أين يصلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفي سياق حديث أنس الثانى ما يشعر بأنه صلى بالأبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء ووقد ، ثم ركب الى البيت فطاف به أى طواف

الوداع ، وأما قوله فيه « انه صلى الظهر ، فلا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لانه رمى فنفر فنزل المحصب فصلى الظهر به

١٤٧ - باب المحصب

١٧٦٥ - **حَرْش** أبو نعيم حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « إنما كان مَنَزَلٌ يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَمْسَحَ لَخْرُوجِهِ » يعنى بالابطح

١٧٦٦ - **حَرْش** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ليس التحصيب بشيء ، إنما هو مَنَزَلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب المحصب) بمهملتين ثم موحدة بوزن دهمد ، أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، وفي رواية الاسماعيلى من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام . قوله (إنما كان منزلاً) في رواية مسلم من طريق عبد الله بن عمير عن هشام « نزول الابطح ليس بسنة إنما نزله ، الحديث . قوله (أمسح) أى أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى في ذلك البطيء والمتعذر ، ويكون ميّتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة . قوله (تعنى بالابطح) في رواية الكشميضى « تعنى الابطح ، بحذف الموحدة ، وفي رواية مسلم المذكورة « كان أمسح لخروجه اذا خرج » . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، قال الدارقطني : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه في مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو ، وكذلك أخرجه الاسماعيلى من طريق أبي خيثمة عن سفيان فانتفت تهمة تدليس . قوله (ليس التحصيب بشيء) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر ، وقد روى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل الحصبه قالت : والله ما نزها إلا من أجل » ، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال « لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل الابطح حين خرج من منى ولكن جئت ففرضت قبته فجاء فنزل ، اهـ لكن لما نزل النبي ﷺ كان النزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يزلون الابطح ، وسيأتى للوصف في الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبي بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حسب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، فالخلاف أن من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبتته كابن عمر أراد دخوله في عموم التأسي بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلّى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، ويأتى نحوه من حديث ابن عمر في الباب الذى يليه

١٤٨ - باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة

والتنزيل بالبطحاء التى بذي الحليفة إذا رجع من مكة

١٧٦٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبِيتُ بَذَى طَوًى بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ . وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُبْغِ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا : ثَلَاثًا سَمِيًّا ، وَأَرْبَعًا مَسِيًّا . ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعَمَرَةِ أُنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْحَلِيفَةُ الَّتِي كَانَ الدَّبِيُّ ﷺ يُبْغِ بِهَا »

١٧٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصَّبِ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عَمْرٍ »

وعن نافعٍ « إِنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَحْسِبُهُ قَالَ : وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ : لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ ، وَيَرْجِعُ هَجْمَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

قوله (باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة) أى قبل أن يدخل المدينة ، والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه ﷺ في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب ، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل الحج ، والنزول ببطحاء ذى الحليفة صريح في حديث الباب . قوله (بذى الطوى) كذا للمستعمل والرخسى بإثبات الالف واللام ولغيرهما بحذفها . قوله (بين الثنيتين) أى التي بين الثنيتين . قوله (لم يَبْغِ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ) أى إذا بات بذى طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم يَبْغِهَا إِلَّا بِبَابِ الْمَسْجِدِ . قوله (فيصلي سجدتين) وفي رواية الكشميهني ركعتين . قوله (وكان إذا صعد) أى رجع متوجها نحو المدينة . قوله (سئل عبيد الله) يعنى ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري . قوله (نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر) هو عن النبي ﷺ مرسل وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول ، به عمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجميع موصولا وبدل عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذي قبله . قوله (وعن نافع) هو معطوف على الأسناد الذي قبله وليس بمطلق ، وقد رواه البيهقي من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله . قوله (يصلي بها يعنى المحصب) قيل فسر الضمير المؤنث بلفظ مذكر وأراد البقعة ، ولأن من أسمائها البطحاء . قوله (قال خالد) هو ابن الحارث راوى أصل الإسناد وهو مؤيد للمطف الذي قبله . قوله (لا أشك في العشاء) يريد أنه شك في ذكر المغرب ، وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك في المغرب ولا غيرها عن أيوب ، وعن عبيد الله بن عمر جميعا عن نافع ، أن ابن عمر كان يصلي بالابلح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يرجع هجمة ، أخرجه الاسماعيلي ، وهو عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر

١٤٩ - باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة

١٧٦٩ - وقال محمد بن عيسى ' حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ إِذَا

أَقْبَلَ بَنَاتُ بَنِي طُؤَى ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِبَنِي طُؤَى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى بُصْبَحَ . وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ ،

قوله (باب من نزل بنى طوى إذا رجع من مكة) تقدم السلام على النزول بنى طوى والمبيت بها إلى الصبح إن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضا للراجع من مكة ، وغفل الداودى فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائرا إلى أن يصل إلى ذى طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . **قوله** (وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطابع أخو إسحق البصرى . حدثنا (حماد) اختلف في حماد هذا فحزم الإسماعيل بأنه ابن سلة ، وحزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلة في شيوخ محمد ابن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لى رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيل وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفا من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم في «باب الاغتسال لدخول مكة» من طريق إسماعيل بن علي عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيل هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد ابن سلة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لى صحة ما قال ان حمادا في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلة ، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا في البخارى سوى هذا الموضوع وآخر في كتاب الأدب سياق بسط القول فيه ان شاء الله تعالى . **قوله** (وإذا نفر من بنى طوى) في رواية الكشميهني «وإذا نفر من ذى طوى الخ» قال ابن بطال : وليس هذا أيضا من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله ﷺ ليتأذى به فيها ، اذ لا يخلو شيء من أهله عن حكمة

١٥٠ - باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية

١٧٧٠ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ مَتَجَرَّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كِرَاهَا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ [البقرة : ١٩٨] : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ» [الحديث ١٧٧٠ - أطرافه في : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٠١٩]

قوله (باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية) أى جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهملة قال الأزهري سمي بذلك لأنه محل يجتمع إليه الناس مشتق من السمة وهى السلامة ، وذكر في حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سذكهما إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال عمرو بن دينار) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار . **قوله** (عن ابن عباس) هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيل عن المنيعي عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو بن ابن الزبير ، قال الإسماعيل : كذا في كتابي وعليه صح . قلت : وهو وم من بعض رواياته كأنه دخل عليه حديث في حديث ، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي زيد عنه وهو أخصر

من سباق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الاسماعيلى من وجه آخر عن ابن أبي زائدة . **قوله** (كان ذو الحجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مثالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو وكاسياني في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة د ومجنة ، وهى بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون . **قوله** (متجر الناس في الجاهلية) أى مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة د أسواق في الجاهلية ، فأما ذو الحجاز فذكر الفاكهى من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة الى جانبها ، وعند الازرقى من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بمرقة ولا منى ، لكن سيأتى عن تخريج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها قبا بين نخلة والطائف الى بلد يقال له الملتق بضم الفاء والمثناة بعدها قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء ، وكانت لقيس وثقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران الى جبل يقال له الاصفر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربى البيضاء وكانت لكنانة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضا حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوقى بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون مقصورة من مكة الى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب ، قال الفاكهى : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الاسلام الى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسى في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فإنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس د انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين الى سوق عكاظ ، الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتى في التفسير . وروى الزبير ابن بكار في كتاب النسب ، من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صبح هلال ذى القعدة الى أن يمضى عشرون يوما ، قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام الى هلال ذى الحجة ، ثم يقوم سوق ذى الحجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون الى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر د ان النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه ، الحديث أخرجه أحمد وغيره . **قوله** (كأنهم) أى المسلمين . **قوله** (كرهوا ذلك) في رواية ابن عيينة د فكأنهم تأموا ، أى خشوا من الوقوع في الاثم للاشتغال في أيام النسل بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس د ان الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذى الحجاز ومواسم الحج ، يخافوا البيع وهم حرم ، فأُنزل الله تعالى (لا جناح عليكم أن تنبتوا فضلا من ربكم) في مواسم الحج ، قال لخدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولابن داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس د كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة اذا أفاضوا من عرفات ، وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ د كانوا يمنعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فزلت ، وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس د كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة

حتى نزلت ، . قوله (حتى نزلت الخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها . قوله (في مواسم الحج) قال الكرمانى : هو كلام الراوى ذكره تفسيرا انتهى . وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عينة في البيوع « قرأها ابن عباس ، ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عينة وقال في آخره » وكذلك كان ابن عباس يقرأها ، وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للبعثكف قياسا على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبز إذا لم يجد من يكفيه ، وكذا كرهه عطاء ومجاهد والزهري ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله . والله أعلم

١٥١ - باب الأدلاج من المحصب

١٧٧١ - حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفَرِ قَالَتْ : مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَرَأْتُ حَلْقِي ، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَبِلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْفِرِي »

١٧٧٢ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفَرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْجٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : حَلْقِي عَفْرَى ، مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ طَلُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْفِرِي . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلْتُ . قَالَ : فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنَعُّمِ . فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا ، فَاتَيْنَاهُ مُدْجِلًا . فَقَالَ : مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا »

قوله (باب الأدلاج من المحصب) وقع في رواية لأبي ذر الأدلاج بسكون الدال . والصواب تشديدها فانه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرا وهو الواقع في قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتدافانها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلامم وأن السير من هناك من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريبا في أبواب العمرة . قوله (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث والإسناد كله الى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، ولما أشار الى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة ، وقد تقدم الكلام على قصة صفية قريبا . قوله (وزادني محمد) وقع في رواية أبي علي بن السكن « محمد بن سلام » ومخاض بضم الميم وحاء مهمل خفيفة وبعد الالف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخارى في كتابه إلا تعليقا ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « نخرج منها أخوها » هو عبد الرحمن بن أبي بكر كاسياني ، وقوله فيه « فلقيناه » أي انهما لقيا النبي ﷺ (مدلجا)

هو بتشديد الدال أى سائرا من آخر الليل ، فانهما لما رجعا الى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادقا النبي ﷺ متوجها الى طواف الوداع ، وقوله « موعدا كذا وكذا » أى موضع المنزل كما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى (عائشة) اشتمل كتاب الحج من أوله الى أبواب العمرة على ثلثمائة وأثنى عشر حديثا ، المطلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مئتي مائة وأحد وتسعون حديثا ، والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث جابر في « الإلهال اذا استقلت الراحة » وحديث أنس في « الحج على وحل رث » وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وحديث ابن عباس في نزول « وتزودوا فان خير الزاد التقوى » ، وحديث عمر « حد لاهل نجد قرنا » وحديثه « وقل عمرة في حجة » وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبي سعيد « ليحجن البيت وليعتمرن بعد يأجوج ومأجوج » وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الاسود ، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » وحديث الزهري المرسل « لم يطف إلا صلى ركعتين » وحديث ابن عباس « قدم قطاف وسعى » وحديث عائشة في صكراه الطواف بعد الصبح ، وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية العباس ، وحديث ابن عمر في تصجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالإيضاح » وحديثه في تقديم الضعفة ، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان في الهدى ، وحديث ابن عمر في النحر في المنحر ، وحديث جابر في السؤال عن الخلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « خلق في حجته » وحديث ابن عباس « آخر الزيارة الى الليل » وحديث عائشة في ذلك ، وحديث جابر في رمي جمرة العقبة ضحى وبعده ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر في هذا المعنى ، وحديثه « كان يرى الجرة الدنيا ببيع ويكبر مع كل حصاة » وحديثه في نزول المحصب ، وحديث ابن عباس « كان ذو الجاز وعكاظ » ، وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أمرا أكثرها معلق . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ - كتاب العمرة

١ - باب العمرة . وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ليس أحد إلا وعليه حجة وعمره

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها لقرينتها في كتاب الله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة ١٩٦]

١٧٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها) سقطت البسمة لأبي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنه من غيره « أبواب العمرة » ، وثبت لأبي نعيم في المستخرج وكتاب العمرة ، وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من حارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تقطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحجاج بن أوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن أعرابي أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تكثر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن طهية عن عطاء عن جابر مرفوعا « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدي ، وابن طهية ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأهلون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكتوبين على فأهلت بهما » فقال له : هديت لسنة نبيك ، أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام فوقع فيه « وان تحج وتتم » وأسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ، وبأحاديث أخر غير ما ذكر ، وبقوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي أتمموها . وزعم الطحاوي أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أي وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وأن وجبت على غيرهم . قوله (وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وحرمة واجبتان من استطاع سبيلا ، فمن زاد شيئا فهو خير وتقطوع » وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » . قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن

منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عباس يقول : والله إنها لقريبتا في كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله ، ولعناكم من طريق عطاء عن ابن عباس : والحج والعمرة فريضتان ، وإسناده ضعيف ، والضمير في قوله : لقريبتا ، للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقريبتا لأن المراد الحج . قوله (عن سمي) قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتجاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكان سهيلا لم يسمع من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح . قوله (العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ، ثم بالغ في الإنكار عليه . وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتقائرا من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضلها فإنه واضح ، وكان المصنف والله أعلم أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا : تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خيث الحديد . وليس للحجة المبرورة ثواب الا الجنة ، فإن ظاهره التقوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس : إنها لقريبتا في كتاب الله ، وأما إذا اتصف الحج بكونه مبرورا فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج . ووقع عند أحد وغيره من حديث جابر مرفوعا : الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، ففي هذا تفسير المراد بالبر في الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المهم في حديث أبي هريرة ، وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتار خلافا لقول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كلما لكتية ولمن قال مرة في الشهر من غيرهم ، واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة الى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته ، وقد ندب الى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد . وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأثر عن أحد : إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك الى عشرة أيام لم يكن حلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله : العمرة الى العمرة ، يحتمل أن تكون الى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضا إشارة الى جواز الاعتار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا اليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

٢ - باب من اعتمر قبل الحج

١٧٧٤ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج : « أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن المرأة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي ﷺ قبل أن

يُحجُّ . وقال إبراهيم بن سعيد عن ابن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد « سألت ابن عمر . . مثله »

حديثنا — عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال نكرومة بن خالد « سألت ابن عمر رضي الله عنهما . . مثله »

قوله (باب من اعتمر قبل الحج) أى هل تجزئه العمرة أم لا ؟ قوله (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (ان عكرمة بن خالد) هو الخزومي . قوله (سألت) هذا السياق يقتضى أن هذا الاسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ، ولهذا استظهر البخارى بالتعليق عن ابن إسحق المصرح بالاتصال ثم بالاسناد الآخر عن ابن جريج ، فهو يرفع هذا الاشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال « قال عكرمة ، فان قيل ان ابن جريج ربما دلس فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « قال عكرمة بن خالد ، فذكره . قوله (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة « فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج » . قوله (قال عكرمة) هو ابن خالد بالاسناد المذكور . قوله (وقال إبراهيم بن سعد الخ) وصله أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالاسناد المذكور ولفظه « حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي الخزومي قال : قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت : إنا لم نخرج قط ، أفنعتمر من المدينة ؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك ؟ فقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حججه . قال فاعتمرنا ، قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل اعتباره ، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي ، وهذا يدل على أنه على التراخي ، قال : وكذلك أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج الى العمرة دال على ذلك انتهى . وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفى الفورية فيه . وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج ، وسأني الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذى يليه ، ومن الصريح فى الترجمة الاثر المذكور فى آخر الباب الذى يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا « اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج ، وحديث البراء فى ذلك أيضا

٣ - باب كم اعتمر النبي ﷺ ؟

١٧٧٥ - **حديثنا** فتبينة حدثنا جريز عن منصور عن مجاهد قال « دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فاذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون فى المسجد صلاة الضحى ، قال فسلأناه عن صلاتهم فقال : بدعة . ثم قال له : كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال : أربعا ، إحداهن فى رجب . فسكرهنا أن نرد عليه »

[الحديث ١٨٧٥ - طرقة فى : ٤٢٥٣]

١٧٧٦ - قال وسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَجَرَةِ فَقَالَ عُرْوَةُ : يَا أُمُّهُ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : مَا يَقُولُ ؟ قَالَ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَب . قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا اعْتَمَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدٌ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ »

[الحديث ١٧٧٦ - طرفه في : ١٧٧٧ ، ٤٢٥٤]

١٧٧٧ - **حدثنا** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير قال « سألت عائشة رضي الله عنها قالت : ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب »

١٧٧٨ - **حدثنا** حسان بن حسان حدثنا هشام عن قتادة « سألت أنسا رضي الله عنه : كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال أربع : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجيرة إذ قسم غنيمة - أراه - حنين . قلت : كم حج ؟ قال : واحدة » [الحديث ١٧٧٨ - طرفه في ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨]

١٧٧٩ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا هشام عن قتادة قال « سألت أنسا رضي الله عنه فقال « اعتمر النبي ﷺ حيث رده ، ومن القابل عمرة الحديبية ، وعمرة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته »

١٧٨٠ - **حدثنا** هذبة حدثنا هشام وقال « اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ، إلا التي اعتمر مع حجته : عمرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجيرة حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته »

١٧٨١ - **حدثنا** أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسلة حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال « سألت مسروقاً وعطاء ومجاهداً فقالوا : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج . وقال : سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما يقول : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين »

قوله (باب كم اعتمر النبي ﷺ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً ، وكذا حديث أنس ، وختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين ، والجمع بينهما وبين أحاديثهم أنه لم بعد العمرة التي قربها بحجته لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو بعدها ولم يعد عمرة الجيرة لخصاؤها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبى فيما أخرجه الترمذي . وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي ، وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة قال « اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة ، وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر ، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة « ان النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر : عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال ، أسناده قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مراسلاً . لكن قولها « في شوال » مغاير لقول غيرها « في ذي القعدة » وجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، وبؤيده ما رواه ابن ماجه بأسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة » . **قوله** (حدثنا جريز) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المتمر . **قوله** (المسجد) يعني مسجد المدينة النبوية . **قوله** (جالس الى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد « فإذا ابن عمر مستند الى حجرة عائشة » .

قوله (واذا أناس) في رواية الكشميني ، فاذا ناس ، بغير ألف . قوله (فقال بدعة) . تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع . قوله (ثم قال له) يعني عروة ، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهويه عن جرير . قوله (قال أربع) كذا للكثر ولأبي ذر ، قال أربعاً ، أى اعتمر أربعاً . قال ابن مالك : الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى ، وقد يكتفى بالمعنى ، فن الأول قوله تعالى (قال هي عصا) في جواب (وما تلك بيمينك يا موسى) ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام : أربعين ، في جواب قولهم : كم يلبث ، فأخبر يلبث وفص به أربعين ، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون ، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع ، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع ، إلا أن النصب أقيس وأكثر فائزاً . قوله (لإحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد ، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر ، قال : اعتمر النبي ﷺ مرتين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : اعتمر أربع عمر ، أخرجه أحمد وأبو داود فاختلفا ، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتار ، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرجع إليها ، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتها . ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه . وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال : سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي ﷺ ؟ قال : في رجب . . قوله (فكرهنا أن نرد عليه) زاد إسحق في روايته : ونكذبه . . قوله (وسمعا استئان عائشة) أى حص مرور السواك على أسنانها ، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم : وإنما للسمع ضربها بالسواك تسن . . قوله (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث . قوله (يا أماء) كذا للكثر يسكون الهاء ، ولأبي ذر : يا أمه ، يسكون الهاء أيضاً بغير ألف ، وقول عروة لهذا بالمعنى الأخص لكونها خالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين . قوله (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعته له إشادة إلى أنه نسي ، وقولها (ما اعتمر) أى رسول الله ﷺ (عمره إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه ، وقالت ذلك مبالغة في نسبة إلى النسيان ، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله لإحداهن في رجب . قوله (وما اعتمر في رجب قط) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره : قال وابن عمر يسمع ، فما قال لا ولا نعم ، سكبت . . قوله (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحو ما رواه مجاهد ، إلا أنه لم يقل فيه : كم اعتمر ، وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة ، وأغرب الاسماعيل فقال : هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اهـ ، وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى ، وإنما أورده هذه لينبه على الخلاف في السياق . قوله (وعمره الجعراة اذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا ينصب غنيمة بغير تنوين ، وكأن الراوى طرأ عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ : أراه ، وهو بضم الهمزة أى أظنه ، وقد رواه مسلم عن هذبة عن همام بغير شك فقال : حيث قسم غنائم حنين ، وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة ، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله : وعمره مع حبيته ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام ، فتبين هذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري . وقال الكرماني : العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتعا فالعمرة حاصلة أو مفرداً ، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة ، ورسول الله ﷺ لا يترك الأفضل انتهى . وليس

ما ادعى أنه الأفضل متفقا عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك الى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتج به إذا نسب لاحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه . قوله في رواية أبي الوليد : اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، قال ابن التين هذا أراه وأما لان التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لان كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله حيث ردوه . قوله (حدثنا هبة حدثنا همام وقال اعتمر) أى بالاسناد المذكور وهو « عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجته ، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذاب بن خالد وهو هبة المذكور ، وقوله « إلا التي مع حجته » استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذى القعدة عمرة من الحديبية الحديث ، قال : وقد عدت التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولا ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأنه قال في ذى القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذى الحجة . قوله (شرح بن مسلمة) بمجمة أوله ومهملة آخره ، وإبراهيم بن يوسف أى ابن إسحق بن أبي إسحق السليبي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه وتقدم الكلام على الخلاف فيما كان ﷺ به محرما في حجته واجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأعفى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفردا وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارنا ، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارنا مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارنا لأنه لم ينقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمعا لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى ، واحتجاج ابن بطلال الى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة اليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعلمت بحضرتها لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتعسف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة الى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافا للحنفية ، ولو كانت عمرة القضية بدلا عن عمرة الحديبية لسكانا واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريشا فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لسكانا عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الاعتار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المسكين الشديد الملازمة للنبي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والنسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشدبه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على ربه وأنه رجع لقولها ، وقد تصف من قال : ان ابن عمر أراد بقوله « اعتمر في رجب » عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملا لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردما عليه لكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمنعه أن يفصح بمراده فيرجع الاشكال ؟ وأيضا فان قول هذا القائل لأن قريشا كانوا يعتمرون في رجب يحتاج الى نقل ، وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟

٤ - باب عمرة في رمضان

١٧٨٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يخبرنا يقول « قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سماها ابن عباس - فسئلت اسمها - ما منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : كان لنا ناضح ، فركبه أبو فلان وابنه - لزوجها وابنها - وترك ناضحاً ننضح عليه . قال : فإذا كان رمضان اعتمرى فيه ، فإن عمرة في رمضان حجة » أو نحوها مما قال [الحديث ١٧٨٢ - طريقه في : ١٨٦٣]

قوله (باب عمرة في رمضان) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار الى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت ، الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجمرات لكى في ذى القعدة كما تقدم بيانه قريباً ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر الى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان . قوله (حدثنا يحيى) هو التطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج ، وأخبرني عطاء . قوله (لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فسئلت اسمها) القائل فسئلت اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر الى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسماها ولفظه « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لامرأة من الأنصارية : ما منعك من الحج ، الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان تاسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكرها له لما حدث به حبيباً ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي ، أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة ، وتابعها معقل الجوزي لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم » فذكر الحديث دون القصة ، فهو لاء ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فلعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح « عن سعيد بن جبيرة عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج ، فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهة هذه القصة لام معقل أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت : أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن هجرة في رمضان تعدل حجة ، وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة ، فذكره مرسلًا وأيهما ، ورواه النسائي أيضاً من طريق حمارة بن حمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ، والذي

يظهر لي أنها قصتان وقتا لمرأتين ، فمئذ أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت : لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جل لجملة أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جئت فقال : ما منعك أن تحجج معنا ؟ فذكرت ذلك له قال : فهلا حججت عليه ، فإن الحج من سبيل الله ، فاما إذا فاتك فاعتمرى في رمضان فانها كحجة ، ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن منده في « الصحابة » والدولابي في « الكنى » من طريق طلق بن حبيب « أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جل وناقة - أعطني جملك أحج عليه ، قال : جلي حبيس في سبيل الله ، قالت : لأنه في سبيل الله أن أحج عليه ، فذكر الحديث وفيه « فقال رسول الله ﷺ صدقت أم طليق » وفيه « ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان ، وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي ﷺ وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صغار التابعين فدل على تغاير المرأتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضا ، ولا معدل عن تفسير المهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سلم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فانها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضا والله أعلم . قوله (أن تحجج) في رواية كريمة والاصلي « أن تحججن » بزيادة النون وهي لغة . قوله (ناضح) بضاد معجمة ثم مهملة أى بعير ، قال ابن بطال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقي عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصرُّفه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملا ، وفي رواية حبيب المذكورة « وكان لنا ناخنان » وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لاني فلان زوجها » . قوله (وابنه) إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سنانا ، وإن كانت هي أم سلم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يحجج سوى أفس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه مجازا . قوله (تنضح عليه) بكسر الضاد . قوله (فاذا كان رمضان) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشميهني « فاذا كان في رمضان » . قوله (فإن عمرة في رمضان حجة) وفي رواية مسلم « فإن عمرة فيه تعدل حجة » ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحو ما قال » قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا الذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذي نذهب إليه كان تطوعا لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقب ابن المنير بأن الحججة المذكورة هي حجة الوداع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضا ، لأن حج أبي بكر كان إنذارا . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم مما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما بحثه ابن بطال . فالخلاص أنه أهلها أن العمرة في رمضان تعدل الحججة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتبار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت

كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد حمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمره نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ، ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها . ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها قال فكانت تقول : الحج حجة والعمره حمرة ، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي ، فأدري إلى خاصة ، تعني أو للناس عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استشكل ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم

(فصل) لم يعتصر النبي ﷺ إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أنزل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعونه ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب الهدى : يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أم من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته إذ لو اعتصر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشيًا أن يفرض على أمته وخوفًا من المشقة عليهم

٥ - باب العمرة ليلة الحصة وغيرها

١٧٨٢ - **عز** ش محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين لهلالي ذي الحجة ، فقال لنا : من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهل ، ومن أحب أن يهمل بعمره فليهل بعمره ، فلوأني أهديت لأهلي بعمره . قالت : ففنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج ، وكنت ممن أهل بعمره ، فأظلمني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال : ارفضي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهلت بعمره مكان عمرني »

(قوله) (باب العمرة ليلة الحصة وغيرها) الحصة بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة المبيت بالحنصب . وقد سبق الكلام على التحصيل في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه دلالة على أن ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، قال ابن بطال : فانه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتصر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحصة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال : سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال علي بنحوه . وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة ، انتهى وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتي تقرير ذلك بعد بإيجاز ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب . ومحمد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام

٦ - باب عمرة التمتع

١٧٨٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمِيعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَدِّفَ عَائِشَةَ وَيُعِمِّرَهَا مِنَ التَّمَتُّعِ ». قَالَ سَفْيَانُ مَرَّةً : سَمِعْتُهُ عَمْرًا ، كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو

[الحديث ١٧٨٤ - طرفه في : ٧٩٨٥]

١٧٨٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبِيدِ عَنْ حَبِيبِ الْعَلَمِ عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلًا وَأَحْبَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَبِسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ ، وَكَانَ عَلَى قَدَمٍ مِنَ الْبَنِي وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ : أَهَلَتْ بِنَا أَهْلٌ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَحْبَابِهِ أَنْ يَمْلُكُوا عَمْرَةَ يَطْلُفُوا بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مِنْ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : فَتَطْلِقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُوا أَحَدًا يَقْطُرُ . فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ . وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَتَسَكَّتِ لِلنَّاسِكَ كُلِّهَا ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُفَ بِالْبَيْتِ . قَالَ : فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْتَ تَطْلِقُونَ بَعْرَةَ وَحُجَّةً وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّمَتُّعِ ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ . وَأَنَّ مُرَافَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جُنَيْشٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْبَقْعَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَسَ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبَدِ »

قوله (باب عمرة التمتع) يعني هل تتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم تتعين هل لها فضل على الاعتبار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب الهدى : لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعتبار في السنة أكثر من مرة ، فكرهه مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ، واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البات بمعنى لرى أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقا كقول الجمهور والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال « بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع ، ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع أو إلى الجمرات فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقاتا من مواقيت الحج . قال الطحاوي : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت إلى الحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة

بالاحرام من التنعيم لانه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت « وكان ألدنا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه ، قال ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء . قوله (عن عمرو) هو ابن دينار . قوله (سمع عمرو بن أوس) يعنى أنه سمع ، ولفظ « أنه ، بما يحذف من الاسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظتى » قال ، . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الحيدى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار ، قال سفيان ، هذا بما يعجب شعبة ، يعنى التصريح بالإخبار في جميع الاسناد . قوله (ويعمرها من التنعيم) معطوف على قوله « أمره أن يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التنعيم كان بأمر النبي ﷺ . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال « يا عبد الرحمن أردف أختك عائشة فأعمرها من التنعيم » الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلنى النبي ﷺ مع عبد الرحمن الى التنعيم ، ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذهبى مع أخيك الى التنعيم ، وسأبقى بصد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعا عنها بلفظ « فأخرجى الى التنعيم » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ . وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ « أخرج بأختك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل الى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : احملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها الى الجمرات ولا الى التنعيم » فهى رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخراز الراوى له عن ابن أبي مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله الخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » ، لكن الروايات المقيدة بالتنعيم مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدنا والله أعلم . (فائدة :) زاد أبو داود في روايته بعد قوله « الى التنعيم » : « فاذا هبطت بها من الأكمة فنتحرم فانها عمرة مقبلة ، وزاد أحمد في رواية له « وذلك ليلة الصدر » وهو بفتح المهملة والذال أى الرجوع من منى ، وفي قوله « فاذا هبطت بها » إشارة الى المكان الذى أحرمت منه عائشة . والتنعيم بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة الى جهة المدينة كما نقله الفاكهى ، وقال المحب الطبرى : التنعيم أبعد من أدنى الحل الى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز . قلت : أو أراد بالنسبة الى بقية الجهات . وروى الفاكهى من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التنعيم لأن الجليل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذى عن اليسار يقال له منعم ، والوادى نعمان . وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة قال فأشار الى الموضع الذى ابنتى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الخرب . ونقل الفاكهى عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذى اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الجراء ، ورجحه المحب الطبرى . وقال الفاكهى : لا أعلم إلا أنى سمعت ابن أبي عمر يذكر عن أشياءه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا ، وإرداف الحرم محرمه معه . واستدل به على تبين الخروج الى الحل لمن أراد العمرة بمن كان بمكة ، وهو أحد قول العلماء . والثانى تصح العمرة ويجب عليه دم ترك الميتات ، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن

أفضل جهات الحل التمتع ، وتمتع بأن إحرام عائشة من التمتع إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتي إيضاح هذا في باب أجر العمرة على قدر التمتع . **قوله** (عن عطاء) هو ابن أبي رباح . **قوله** (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة) هذا يخالف لما رواه أحد مسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار ، وسيأتي بعد ما بين المصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ : ورجال من أصحابه ذوى قوة ، ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضا من طريق مسلم القرشي وهو بضم القاف وتشديد الزاء عن ابن عباس في هذا الحديث : وكان طلحة من ساقى الهدي فلم يحل ، وهذا شاهد لحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم ينفرد بذلك ودخل في قولها ، وذوي اليسار ، ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدي . **قوله** (وكان على قدم من الين) في رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم ، من سعائته ، وسيأتي بيان ذلك في أواخر المغازي . **قوله** (بما أهل به رسول الله ﷺ) في رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث عند المصنف في الشركة : فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدي ، وقد تقدم بيان ذلك في باب من أهل في زمن النبي ﷺ بأهلل النبي ﷺ ، في أوائل الحج . **قوله** (وان النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يحملوها عمرة) زاد ابن جريج عن عطاء فيه : وأصيبوا النساء ، قال عطاء . ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم ، يعني اثنيان النساء ، لأن من لازم الإحلال إباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر باب التمتع والقرآن . **قوله** (وان عائشة حاضت) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان يسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها : وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى ، وله من طريقه : فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فطهرت ، ثم طفنا بالبيت ، الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في شرح مسلم ، على القول عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذ ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهي بعرفة ولم تنهيا للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى والله أعلم . **قوله** (وأطلق بالحج) تمسك به من قال ان عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في باب التمتع والقرآن . **قوله** (وان سراقا لقي النبي ﷺ بالمعقة وهو يرميها) يعني وهو يرمي جرة المعقة ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب الفتي : وهو يرمي جرة المعقة ، هذا فيه بيان المكان الذي سأل فيه سراقا عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسيأتي مسلم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضي أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يحملوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المسالكين . **قوله** (ألكم هذه حاصة يا رسول الله ؟ قال : لا ، بل للإبد) في رواية يزيد بن زريع : ألتنا هذه حاصة ، وفي رواية

بمصر هند مسلم وقام سراقه فقال : يا رسول الله ، ألعائنا هذه أم للابد ؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للابد أبدا ، قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القران أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لانه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج الى العمرة ، قال : وهو ضعيف ، وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أهم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث . والله أعلم

٧ - باب الاعتار بعد الحج بغير هدى

١٧٨٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِحَجَّةٍ فَلْيُهْلَ ، وَلَوْ لَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهَلْتُ بِعُمْرَةٍ . فَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ ، وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، فَخِضْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْخَلَ مَكَّةَ ، فَأَذَرَ كَنَى يَوْمَ عَرَّةٍ وَأَنَا حَائِضٌ ، فَشَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : دَعَى عَمْرَتِكَ ، وَاتَّقِ رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، فَتَمَعْتُ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةَ الْخَصِيبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَرَدْتُهَا ، فَأَهَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عَمْرَتِهَا ، فَقَفَى اللَّهُ حَبْطًا وَعَمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ »**

قوله (باب الاعتار بعد الحج بغير هدى) كأنه يشير بذلك الى أن اللزام من قول من قال ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكافة كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الثاقلاني أيضا ، ومن أطلق أن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك . قوله (خرجنا موافين لهلال ذي الحجة) أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت (خرجنا لحس بقين من ذي القعدة ، والخمس قريبة من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة . قوله (لأهلت بعمره) في رواية السرخسي « لاحلت » ، بالخاء المهملة أى من الحج . قوله (أرسل معي عبد الرحمن الى التنعيم ، فأردفها) فيه التفات ، لان السياق يقتضى أن يقول فأردفتي . قوله (مكان عمرتها) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته الى العمرة لما فسخ الصحابة ، وعلى هذا يتنزل قول عروة عنها « أحرمت بعمره » فلما حاضت وتعددت عليها التحال من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج الى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة ، واستمرت الى أن تحللت ، وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك

يسلك لحجك وعمرتك ، وأما قوله لها : هذه مكان عمرتك ، فعناء العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشئوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان . وكذا قولها : يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة ، وأما قوله في هذا الحديث : فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ، فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم بن طريق ابن عيمير والاسماعيل من طريق علي بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره : قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ ، فتبين أنه في رواية يحيى القطان ومن واقته مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحادين عن هشام ، ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك : فقضى الله حجها وعمرتها ، فقد بين أحد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع بياناً شافياً فانه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه : فساق الحديث بنحوه ، وقال في آخره : قال عروة فقضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة ، وساقه الجوزقي من طريق مسلم بهذا الاسناد بتمامه بغير حوالة ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الاسود عن عروة بدون الزيادة ، قال ابن بطال : قوله : فقضى الله حجها وعمرتها ، الى آخر الحديث ليس من قول عائشة وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا في العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن ، وحمل قوله لها : ارفضى عمرتك ، على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضي ما قرناه ، وقد ثبت عن عائشة أنها التي ﷺ صلى عن نساءه بالبركا تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر أن النبي ﷺ أهدى عنها ، فيحمل على أنه ﷺ أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا عليها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث : ولم يكن في ذلك هدى ، على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه الى عمرة فنمها من ذلك حيضها فرجعت الى الحج فأكلته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى ، قال : وكان عياض لم يسمع قولها : كنت ممن أهل بعمرة ، ولا قوله ﷺ لها : طوافك يسلك لحجك وعمرتك ، والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفي ذلك بحسب عليه ، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله : لم يكن في ذلك هدى ، أى لم تسلك له بل قام به عنها انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى ، أى في تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها في الحج ، ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن والله أعلم

٨ - باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٨٧ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن عوف عن القاسم بن محمد ، وعن ابن عوف عن إبراهيم عن الأسود ، قال : « قالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله ، يصدرك الناس بنسكين وأصدرك بنسك ؟ فقيل لها : انظري ، فإذا طهرت فاخرجي إلى التمتع فأهلي ، ثم آتيتنا بمكان كذا ، ولكنها على قدر قفئك ، أو نصيبك »

قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهمله أى التعب . قوله (وعن ابن عون) هو مقطوف على الإسناد المذكور ، وقد بينه أحمد ومسلم من رواية ابن علية عن ابن عون بالاسنادين وقال فيه : يحدثان ذلك عن أم المؤمنين ، ولم يسمها . قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا ، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عائشة وأنها روي ذلك عنها بخلاف سياق يزيد . قوله (يصدق الناس) أى يرجعون . قوله (بمكان كذا . كذا) (١) فى رواية اسماعيل ، بجعل كذا ، وضبطه فى صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة ، لكن أخرجه الاسماعيل من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهملة يعنى وإسكان الموحدة ، والمكان المهم هنا هو الأبطح كما تبين فى غير هذا الطريق . قوله (على قدر نفقتك أو نصيبك) قال الكرماني «أو» ، إما التوزيع فى كلام النبي ﷺ وإما شك من الراوى ، والمعنى أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة ، والمراد النصب الذى لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي انتهى . ووقع فى رواية الاسماعيل من طريق أحد بن منيع عن اسماعيل ، على قدر نصيبك أو على قدر تعبك ، وهذا يؤيد أنه من شك الراوى ، وفى روايته من طريق حسين بن حسن ، على قدر نفقتك أو نصيبك ، أو كما قال رسول الله ﷺ . وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «ان لك من الاجر على قدر نصيبك ونفقتك» ، وبإو العطف ، وهذا يؤيد الاحتمال الأول . وقوله فى رواية ابن علية «لا أعرف حديث ذا من حديث ذا» ، قد أخرج الدارقطنى والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم ، فانهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها فى عمرتها «انما أحرأك فى عمرتك على قدر نفقتك» ، واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقال الشافعى فى «الإملاء» : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعراة لأن النبي ﷺ أحرم منها ، ثم التنعيم لأنها أذن لعائشة منها . قال : وإذا تنحى عن هذين الموضوعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب الى . وحكى الموفق فى «المغنى» عن أحمد أن المكي كلما تباعد فى العمرة كان أعظم لأجره ، وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار للتنعيم ، ووافقه بعض الشافعية والحنابلة . ووجه ماقدماه أنه لم ينقل أن أحدا من الصحابة فى عهد النبي ﷺ خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة . وأما اعتباره ﷺ من الجعراة فكان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل فى زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . وقال النووي : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل فى العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد : فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للسكان كصلاة ركعتين فى المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات فى غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة الباقلة ، وكدرهم من اركاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع . أشار إلى ذلك ابن عبد السلام فى «القواعد» ، قال : وقد كانت الصلاة قرعة عين النبي ﷺ وهى شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقا . والله أعلم

(١) الذى فى المتن «بمكان كذا» من غير تكرار

٩ - باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع؟

١٧٨٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **أفلح بن محمد** عن **القاسم** عن **عائشة** رضى الله عنها قالت «خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وحرم الحج، فزلنا بسرف، فقال النبي ﷺ لأصحابه: من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليعمل، ومن كان معه هدى فلا. وكان مع النبي ﷺ ورجال من أصحابه ذوى قوة الهدى فلم تكن لهم عمرة. فدخل على النبي ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلت: سمعتك تقول لأصحابك ما قلت، ففُتعت العمرة. قال: وما شأنك؟ قلت: لا أصلي. قال، فلا يفرك، أنت من بنات آدم، كتب عليك ما كذب عليهن، فسكوني في حجبتك، عسى الله أن يرزقكها. قالت: فسكنت حتى قرنا من بني فزلنا المحصب، فدعا عبد الرحمن فقال: اخرج بأختك من الحرم فلتكمل بعمرة، ثم افرغا من طوافكما، أنتظرا كما هاهنا. فأتينا في جوف الليل، فقال: فرغنا؟ قلت: نعم. فنادى بالرحيل في أصحابه، فارتحل الناس، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح، ثم خرج موجها إلى المدينة»

قوله (باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع) أورد فيه حديث عائشة في عمرتها من التمتع، وفيه قوله ﷺ لعبد الرحمن «اخرج بأختك من الحرم فلتكمل بعمرة ثم افرغا من طوافكما»، الحديث. قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أن المعتبر إذا طاف فخرج إلى بلده أنه يجزئهُ من طواف الوداع، كما فعلت عائشة. انتهى. وكان البخارى لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يبت الحكم في الترجمة، وأيضاً فإن قياسه يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا. ويستفاد من قصة عائشة أن السعي إذا وقع بعد طواف الركن - إن قلنا إن طواف الركن يغنى عن طواف الوداع - أن تخلل السعي بين الطواف والخروج لا يقطع اجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معا. **قوله** في الحديث (فزنا بسرف) في رواية أبي ذر وأبي الوقت «سرف» بحذف الباء، وكذا لمسلم من طريق إسحق ابن عيسى بن الطباع عن أفلح. **قوله** (لأصحابه من لم يكن معه هدى) ظاهره أن أمره ﷺ لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة، ويحتمل التعدد. **قوله** (قلت لا أصلي) كنت بذلك عن الحيض، وهى من لطيف الكتابات. **قوله** (كتب عليك) كذا للأكثر على البناء لما لم يسم فاعله، ولأبي ذر «كتب الله عليك»، وكذا لمسلم. **قوله** (فسكوني في حجبتك) في رواية أبي ذر «في حجك»، وكذا لمسلم. **قوله** (حتى نفرنا من منى فزلنا المحصب) في هذا السياق اختصار بيئته رواية مسلم بلفظ «حتى زلنا منى قطهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله ﷺ المحصب». **قوله** (فدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم «عبد الرحمن بن أبي بكر»، **قوله** (اخرج بأختك الحرم) في رواية الكشمي «من الحرم»، وهى أوضح، وكذا لمسلم. **قوله** (فأتينا في جوف الليل) في رواية الاسماعيل «من آخر الليل»، وهى أوفق لبقية الروايات، وظاهرها أنها أتت إلى النبي ﷺ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت «فلقمته وأنا منهبطة وهو مصعد»

أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي . قوله (فارتحل الناس ومن طاف بالبيت) هو من عطف الخاص على العام لأن
 و الناس ، أعم من الطائفين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الوصول صفة
 الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى ﴿ لَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾
 وقد أجاز سيدي به نحو مرتد يزيد وصاحبه إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ،
 والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب . فارتحل الناس ثم طاف بالبيت الخ ، وكذا وقع عند أبي
 داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح بلفظ : فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف
 به حين خرج ، ثم انصرف متوجها إلى المدينة ، وفي رواية مسلم : فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف
 به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة ، وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ : فارتحل الناس ، فر متوجها
 إلى المدينة ، أخرجه في باب الحج أشهر معلومات ، قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه : فجئنا رسول الله
 ﷺ وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل ، وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في
 و باب إذا حاضت بعد ما أفاضت : « فلفقني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة أو أنا مصعدة وهو
 منهبط منها ، وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم : فاقبلنا حتى أتيناها وهو بالحسبة ، وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما
 موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في باب طواف الوداع ، أنه ﷺ رقد رقة المحصب ثم ركب إلى البيت فطاف
 به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله و فر بالبيت فطاف به ، بعد أن قال لعائشة : أفرغت ؟ قالت نعم ، مع
 قولها في الرواية الأخرى انه توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به ، قال فيحتمل أنه أعاد
 طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فكانه لما توجه طالبا
 للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فسكر الطواف ليكون آخر عهد به بالبيت انتهى ، والتاضي في هذا معذور
 لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ،
 وليس كذلك كما شاهده من عاينه ، بل الزاحل من منزله بالأبطح يمر مجتازا من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة
 المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلا ، قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيلي في البخاري
 و نخرج رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت ، قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف . فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع
 وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس بآناخته بالبطحاء فرحل
 حتى أتاه على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها ، قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه
 السكان الذي عنته في رواية الأسود بقوله لها : موعدك بمكان كذا وكذا ، ثم طاف . بعد ذلك طواف الوداع
 انتهى . وهذا التأويل حسن ، وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها ،
 وقد بينا أن الصواب فيها و فر بالبيت فطاف به ، بدل قوله ومن طاف بالبيت ، ثم في عزو عياض ذلك إلى
 الأصيلي وحده نظر ، فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حسي رواية لإبراهيم بن معقل النسفي
 عن البخاري والله أعلم . قوله (موجها) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم ، وفي رواية ابن عساكر
 متوجها بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريبا

١٠ - باب يَقُولُ بِالْعُمَةِ مَا يَقُولُ بِالْحَجِّ

١٧٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِيهِ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْمِعْرَةِ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ - أَوْ قَالَ صُفْرَةٌ - فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَرَّ بِثَوْبٍ ، وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . فَقَالَ عُمَرُ : تَعَالَى ، إِبْرَاهِيمُ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ ، فَظَنَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ : كَقَطِيطِ الْبَكْرِ - فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ الْعُمَةِ ؟ أَخْلَعَ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ أَثَرُ الْخُلُقِ عَنْكَ وَأَقِ الصُّفْرَةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ »

١٧٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ « قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ - أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَّا ، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا ، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَدَثًا قَدِيدًا ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطَّوَّفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ زَادَ سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ « مَا أَنْتُمْ إِلَّا حِجَّ أَسْرَى وَلَا عُمَرَتَهُ لَمْ يَطَّوَّفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرَّةِ »

قوله (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستملى ، يفعل في العمرة ، وللكشميني « ما يفعل في الحج ، أى من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه . قوله (كيف تأمرني أن أصنع في عمري ، فأنزله الله على النبي ﷺ) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدلت به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا يتل ، لكن وقع عند الطبراني في « الأردسط » من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وَاتَّبَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ ﴾ ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الأمر بالإتمام ، فإنه يتناول الهيئات والصفات والله أعلم . قوله (وأق الصفرة) بفتح الهمزة وسكون النون ، ووقع للمستمل هنا بهمة وصل ومثناة مشددة من التقوى ، قال صاحب « المطالع » : وحى أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن « اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة » ، والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿ فمن حج البيت أو اعتمر ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في « باب وجوب الصفا والمروة » في أثناء الحج . وقوله « أن لا

يطوف بهما ، في رواية الكشميني « بينهما » . قوله (زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة قوله (ما أتم الله حج امرئ الخ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقوف فقط وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفا أيضا ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة وبحث في الباب المشار اليه

١١ - باب متى يحل العتمر ؟ وقال عطاة عن جابر رضي الله عنه :
« أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ، ثم يفصروا ويحلقوا »

١٧٩١ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف وطأنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتيناهما معه ، وكنا نستتره من أهل مكة أن يرويه أحد . فقال له صاحب لي : أكان دخل الكعبة ؟ قال : لا »

١٧٩٢ - قال لحدثنا ما قال لخديجة قال « بشرُوا خديجة ببيت في الجنة من قصب ، لا صخب فيه ولا نصب »

[الحديث ١٧٩٢ - طرفه في : ٣٨١٩]

١٧٩٣ - **حديث** الحميدي قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار قال « سألتنا ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يصف بين الصفا والمروة ، أتى امرأته ؟ فقال : قدّم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، وطاف بين الصفا والمروة سبعا ، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة »

١٧٩٤ - قال : وسألنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فقال « لا يقرّبنها حتى يَطُوفَ بين الصفا والمروة »

١٧٩٥ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا حدثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قدّم على النبي ﷺ بالبطحاء وهو متبجّ فقال : أحجبت ؟ قلت : نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لكيبك بإهلال كاهلال الذي ﷺ . قال : أحسنت ، طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحل . فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فكنت أفقي به . حتى كان في خلافة عمر قال : إن أخذنا بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتميم ، وإن أخذنا بقول النبي ﷺ فإنه لم يحل حتى يبتلع الحصى بحله »

١٧٩٦ - **حديث** أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء تقول كلما سرت بالحجون: صلى الله على محمد، لقد رزنا معه هاهنا ونحن يومئذ خفاف، قليل ظهرونا، قليلة أزوادنا. فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلسا مسننا البيت أهلكنا من العشي بالحج»

قوله (باب متى يحل المعتمر) أشار بهذه الترجمة الى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه، قال ابن بطال: لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى، إلا ما شذ به ابن عباس فقال: يحل من العمرة بالطواف، ووافقه إسحق بن راهويه، ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب الى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع، وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم، ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي بالميت في حق الحاج، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ: لأنه لا يحصل له التحلل بالإجماع. **قوله** (وقال عطاء عن جابر الخ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في باب عمرة التنعيم، وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية: يطوفوا، أي بالبيت وبين الصفا والمروة، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: أولها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث. **قوله** (حدثنا إسحق بن إبراهيم عن جرير) إسحق هو ابن راهويه، وقد أورده في مسنده بلفظ: أخبرنا جرير، وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى، وتقدم الكلام على قوله: أدخل الكعبة، في باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج، وقوله: لا، في جواب: أدخل الكعبة، معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة. الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعن جابر موقوفا. **قوله** (عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ: حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار، فعبر بالحديث هناك والنعنة هنا وساق الإسناد والمتن جميعا بغير زيادة، ووقع مثل هذا نادر جدا. **قوله** (عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر: عن رجل طاف في عمرته، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار الى اتباعه وأن جابرا أقتاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ما روي عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف. ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال: وهو سنة، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به. **قوله** (أيأتى امرأته) أي يجامعها، والمراء هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعي أم لا؟ وقوله: لا يقربها، بنون التأكيد المراد نهى المباينة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها. **قوله** (وطاف بين الصفا والمروة) أي سعى، وإطلاق الطواف على السعي إما للشكالة وإما لكونه نوعا من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت. **قوله** (أسوة) بكسر الهمزة وبجوز ضمه. **قوله** (وسألنا جابرا) القائل هو عمرو بن دينار، وقد تقدم هذا الحديث في باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام، من طريق شعبة وفي باب السعي، من طريق ابن جرير كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون

السؤالين لابن عمر ولجابر ، وفي الحديث أن السعي واجب في العمرة ، وكذا صلاة ركعتي الطواف ، وفي تعيينهما خلف المقام خلف سبق في باب المشار اليه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالكا ذكرهما في الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبي موسى في إلهاله كاهلال النبي ﷺ ، وشاهد الترجمة منه قوله « طف بالبيت وبالوصفا والمروة ثم أحل ، فانه يقتضى تأخير الإحلال عن السعي ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب من أهل في زمن النبي ﷺ » . قوله (يأمرنا بالتقام) في رواية الكشميني « يأمر » . قوله (حتى يبلغ) في رواية الكشميني « بلغ » ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله في أوله « أحججت » أى هل أحرمت بالحج أو توبت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك « يا أهلك ، أى يا أحرمت ، أى ييج أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر . قوله (حدثنا أحمد) كذا الأكثر غير منسوب وفي رواية كريمة « حدثنا أحمد بن عيسى » ، وفي رواية أبي ذر « حدثنا أحمد بن صالح » ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد ابن عيسى عن ابن وهب . قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا في « باب من قدم ضعفة أهل » ، وليس له عنده غيرهما . وهذا الاسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون . قوله (بالحجون) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره في الاشعار ، وعنده القبرة المروقة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة وبين الخارج منها إلى منى ، وهذا الذي ذكرنا يحصل ما قاله الأزرقي والفاكهى وغيرهما من اللباء ، وأغرب السهيلي فقال : الحجون على فرسخ وثلاث من مكة ، وهو غلط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكري : الحجون الجبل المشرف بحذاء المسجد الذي يسكنه شعب الجرادين ، وقال أبو عبد الله القالي : الحجون تبة المدينين - أى من يقدم من المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرادين انتهى . ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر :

منفيك ما أرى ثبير مسكانه وما دام جارا للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصي بن كلاب لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين ذلك وأكرم

والجرادين التي تقدم جمع جرار بجمع وراء نقيلة ذكرها الرضى الشاطي وكتب على الرأ ص صح ، وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر . قلت : قد جهل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه الشعب فعله هو . قوله (ونحن يومئذ خفاف) زاد مسلم في روايته خفاف الحفائب ، والحفائب جمع حقبة بفتح المهملة وبالقاف وبالموحدة وهى ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف ، قوله (فاعتمرت أنا وأختي) أى بعد أن فسخوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء . وقد سماع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقيم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معي هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فان قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدى ، فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها صح الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار اليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى

أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفة بنت شيبه ، وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف . ويقوى صنع البخارى ما تقدم في د باب الطواف على وضوء ، من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الاسود المذكور في هذا الاسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثا وفي آخره د وقد أخبرتنى أى أنها أهلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا ، والقائل د أخبرتنى ، عروة المذكور ، وأمه هى أسماء بنت أبي بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وقبه لإشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي ﷺ ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التى وقعت لهم في حجة الوداع ، والقول فيها وقع من ذلك في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء ، وقد قال عياض في الكلام عليه : ليس هو على عمومه ، فارت المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التى فعلتها من التمتع ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أدت عمرة أخرى في غير التى في حجة الوداع ، وخطأه ولم يرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك . قوله (وفلان وفلان) كأنها ست بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك . قوله (فما مسحنا البيت) أى طفنا بالبيت فاستلمنا الركن ، وقد تقدم في د باب الطواف على غير وضوء ، من حديث عائشة بلفظ د مسحنا الركن ، وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يحسب الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر ابن أبي ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أى طاف من هو طائف ، قال عياض . ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السعى اختصارا لما كان موطا بالطواف ، قال : ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يوجب السعى لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد جاء مفسرا من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيجعل ما أجل على ما بين والله أعلم ، واستدل به على أن الحلق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بانه فسك بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله ، فان القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصدر بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شئ عليه ، وقال الشافعى : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبرى على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شئ عليه ، بخلاف من قال عليه دم

١٢ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الفزوة ؟

١٧٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما د أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزوة أو حج أو عمرة يسكب على كل ثمر من الأرض ثلاث تسكيرات ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أله الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير . آيئون ، تائبون ،

عابدون ، ساجدون ، لرَبَّنَا حامدون . صدَّقَ اللهُ وَعْدَهُ ، ونَصَرَ عَبْدَهُ ، وهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ »

[الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في : ٢٩٩٥ ، ٣٠٨٤ ، ٤١١٦ ، ٦٣٨٥]

قوله (باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأدب الراجع من السفر لتعلق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاقي ، وقد ترجم لحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفرا أو رجع ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

١٧٩٨ - **حدثنا** مُعَلَّى بْنُ أُسَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ «لَا قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أَغْيَلُهُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَحْمَلٌ وَاحِدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرُ خَلْفَهُ»

[الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في : ٥٩٦٥ ، ٥٩٦٦]

قوله (باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حككين ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ استقبله أغيلة بني عبد المطلب أي صبيانهم ، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة ، وقد أفردنا بالذكر قبيل كتاب الادب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، وبيان أسماء من حله من بني عبد المطلب ، وقوله « أغيلة » تصغير غلبة بكسر الغين المعجمة وغلبة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو . وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للفرقد وللجمع ، وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج ، والحديث دال على تلقى القادم للحج إيس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . والله أعلم

١٤ - باب التقدوم بالنداة

١٧٩٩ - **حدثنا** أَحْمَدُ بْنُ الْحَبَّاجِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ هِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِيْعَتِ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبَحَ »

قوله (باب التقدوم بالنداة) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ إلى مكة من طريق الشجرة ومبيته بذى الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج

١٥ - باب الدخول بالمشي

١٨٠٠ - **حدثنا** موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَاشِمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدْوَةً أَوْ عَشِيَّةً»

قوله (باب الدخول بالمشي) قال الجوهرى : المشية من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هي من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه ليبين أن الدخول في النداة لا يتمين ، وإنما المنهى عنه

الدخول ليلاً ، وقد بين صالة ذلك في حديث جابر حيث قال : « لثمة شط الشعثة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح

١٦ - باب لا يطرق أهلُه إذا بلغ المدينة

١٨٠١ - **حَرْش** مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا »

قوله (باب لا يطرق أهلُه) أى لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر ، يقال طرق يطرق بضم الواو ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده « أن يطرق أهلُه ليلاً » فالتأكيـد لاجل رفع الجواز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز . قوله (إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسي « إذا دخل » والمراد بالمدينة البلد الذى يقصد دخولها ، والحكمة في هذا النهى مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أورده مطولاً في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٧ - باب من أسرع نأفته إذا بلغ المدينة

١٨٠٢ - **حَرْش** سَيْدُ بْنُ أَبِي سَرِيمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَافَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَكَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُيَيْرٍ عَنْ حُمَيْدٍ « حَرَكَهَا مِنْ حَبِّهَا »

حَرْش قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « جُدُرَات » . تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُيَيْرٍ

[الحديث ١٨٠٢ - طرنه في : ١٨٨٦]

قوله (باب من أسرع نأفته إذا بلغ المدينة) قال الاسماعيل ، قوله « أسرع نأفته » ليس بصحيح ، والصواب أسرع نفاقته يعنى أنه لا يمتدى بنفسه وإنما يمتدى بالباء . وفيما قاله نظر . فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يمتدى بنفسه ويمتدى بحرف الجر ، وقال الكرماني : قول البخاري « أسرع نأفته » أصله أسرع نفاقته فنصب بنزع الخافض . قوله (محمد بن جعفر) أى ابن أبي كثير المدنى أخو اسماعيل . قوله (فأبصر درجات) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للاكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستملى « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة جمع دوحه وهى الشجرة العظيمة ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد « جدرات » بضم الجيم والدال كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جدر بضمين جمع جدار ، وقد رواه الاسماعيل من هذا الوجه بلفظ « جسدان » بسكون الدال وآخره نون جمع جدار ، وله من رواية أبي ضمرة عن حميد بلفظ « جدر » قال صاحب « المطالع » : جدرات أرجح من دوحات ومن درجات . قلت : وهى رواية الترمذى من طريق اسماعيل بن جعفر أيضا . قوله (أوضح) أى أسرع السير . قوله (زاد الحارث بن عير عن حميد) يعنى عن أنس (من حبها) وهو يتعلق بقوله حركها أى حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا قتيبة حدثنا اسماعيل جعفر بن ابن جعفر عن حميد عن أنس قال جدرات »

تابعه الحارث بن عمير ، يعني في قوله « جدرات » ، ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدرات المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حركها من حياها ، وأخرجه أبو يعين في « المستخرج » من طريق خالد ابن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير والحارث بن عمير جميعاً عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتبية المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع في نسخه الصفاني « و زاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد ، وقد نهت على من رواه كذلك موافقاً للحارث بن عمير في الزيادة المذكورة . وفي الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه

١٨ - باب قول الله تعالى [١٨٩ البقرة] : « وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا »

١٨٠٣ - **قوله** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه يقول « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَبَيَّنَّا ، كَانَتِ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجَّوْا إِجَاءُوا لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ قَبْلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ ، وَلَسَكُنْ مِنْ ظُهُورِهَا ، لَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ مِنْ قَبْلِ بَابِهِ ، فَسَكَتُ لَهُ عِبْرٌ بِذَلِكَ ، فَزَكَّاتُ (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ، وَلَسَكُنْ الْبِرُّ مِنْ أَمْتِي) ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا » [الحديث ١٨٠٣ - طرقة في : ٥١٧]

قوله (باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها) أى بيان نزول هذه الآية . **قوله** (عن أبي إسحق) هو السليبي . **قوله** (كانت الأنصار إذا حجوا إجاءوا) هذا ظاهر في اختصاص ذلك بالأنصار ، لكن سياق في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك الاقريش ، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس نحوه . **قوله** (إذا حجوا) سياق في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحق بلفظ « إذا أحرموا في الجاهلية » . **قوله** (لجاء رجل من الأنصار) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمل بعدها موحدة ابن عامر بن حنيفة بمهمات وزن كبيرة الأنصارى الخزرجى السلى كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : كانت قريش تذهى الحس ، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله ﷺ في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصارى ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فانه خرج معك من الباب . فقال : ما حلك على ذلك ؟ فقال رأيتك فعلته ففعلت كما فعلت ، قال : إني أحسى ، قال فان ديني دينك ، فأنزل الله الآية ، وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف في وصله على الأعمش عن أبي سفيان فرواه عبد ابن حميد عنه فلم يذكر جابراً أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه ، وكذا سماه السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره . وجزم البغوى وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه بن تابوت ، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند « عن قيس بن جبير النهشلي قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيتاً من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت الحس تفعله ، فدخل رسول الله ﷺ حافظاً فأنبه رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحس ، فذكر القصة . وهذا

مرسل ، والذي قبله أقوى اسنادا فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظرا من وجه آخر ، لان رفاعه بن تابوت معدود في المتأقين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهما في صحيح مسلم ومفسرا في غيره من حديث جابر ، فان لم يحمل على أنها رجلان توافق اسمها واسم أبيها وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري ، فدخل رجل من الأنصار من بني سلمة ، وقطبة من بني سلمة بخلاف رفاعه ، ويدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فان في حديث جابر : فقالوا إن قطبة رجل فاجر ، وفي مرسل قيس بن جبير : فقالوا يارسول الله تافق رفاعه ، لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة ، وفي أسناده ضعف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضا أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذ من قوله : كانوا إذا حجوا ، لكن وقع في رواية الطبري : كانوا إذا أحرموا ، فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صنيعهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحمل بينهم وبين السماء شيئا فكان الرجل إذا أهل فبطل له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء ، واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بأسناد صحيح عن الحسن قال : كان الرجل من الجاهلية بهم بالشئ يصنع فيحسب عن ذلك فلا يأتي بيتا من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به ، فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال : كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلت ، أخرجه ابن أبي حاتم بأسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فحرم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الخمس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال : كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ : ما شأنك ؟ فقال : إني أحسى ، فقال : وأنا أحسى ، فزلت ، أخرجه الطبري

١٩ - باب السفر قطعة من العذاب

١٨٠٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « السفر قطعة من العذاب : يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه . فإذا قضي تهمة فليعجل إلى أهله »

[الحديث ١٨٠٤ - طرفاه في : ٣٠٠٦ ، ٤٢٩ هـ]

قوله (باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة انتهى ، وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بلفظ : إذا قضي أحدكم حجه فليعجل إلى أهله ، وسيأتي بيان من أخرجه . قوله (عن)

سمى) كذا لاكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو في الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى التيسابورى عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال : عن سهيل ، بدل سمي أخرجه ابن عدى ، وذكر الدارقطنى أن ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضا فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطنى : ان أبا علفمة القروى تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبرانى عن أحمد عن بشير الطيالسى عن محمد بن جعفر الوركانى عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركانى عن مالك عن سمي ، قال الدارقطنى حدثنا به دعلج عن موسى ، قال : والوهم في هذ من الطبرانى أو من شيخه ، وسمى هو المحفوظ في رواية مالك قاله ابن عدى ، وأخرجه الدارقطنى وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألوننى عن حديث د السفر قطعة من العذاب ، ؟ فقيل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي المضر عن أنى صالح ، وهم فيه أيضا على مالك أخرجه الطبرانى والدارقطنى ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فواد فيه اسنادا آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي بأسانده فذكره ، قال الدارقطنى أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلا وأن سمي لم ينفرد به ، وقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أنى هريرة ، وأخرجه ابن عدى من طريق جهمان عن أنى هريرة أيضا فلم ينفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بأسناد جيد فلم ينفرد به أبو هريرة ، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبى سعيد وجابر عند ابن عدى بأسانيد ضعيفة . قوله (السفر قطعة من العذاب) أى جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المؤلف . قوله (يمنع أحدكم) كأنه فصله عما قبله بيانا لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحدكم نومه الخ أى وجه التنبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبرى ولفظه : السفر قطعة من العذاب ، لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ، فذكر الحديث ، والمراد بالمنع في الأشياء المذكورة منع كالأمر لا أصلها ، وقد وقع عند الطبرانى بلفظه : لا يهتأ أحدكم بنومه ولا طعامه ولا شرابه ، وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى : وأنه ليس له دواء إلا سرعة السير ، قوله (نهمة) بفتح النون وسكون الهاء أى حاجته من وجهه أى من مقصده وبيانه في حديث ابن عدى بلفظه : اذا قضى أحدكم وطره من سفره ، وفي رواية رواد بن الجراح : فاذا فرغ أحدكم من حاجته ، قوله (فليعجل الى أهله) في رواية عتيق وسعيد المقبرى : فليعجل الرجوع الى أهله ، وفي رواية أبى مصعب : فليعجل السكرة الى أهله ، وفي حديث عائشة : فليعجل الرحلة الى أهله ، فانه أعظم لاجره ، قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هدية وان لم يجد الاحجار ، يعنى حجر الزناد ، قال : وهى زيادة منكرة ، وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستحباب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيقة بالغيبة ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطال : ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعا : « صافروا تصحوا » فانه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المحب للصحة وان كان في تناوله الكراهة ، واستنبط منه الخطأى تغريب الزانى لانه

قد أمر بتعذيبه - والسفر من حلة العذاب - ولا يخفى ما فيه . (لطيفة) : سئل إمام الحرمين حين جلس ووضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الأحباب

٢٠ - باب المسافر إذا جد به السير يُعجل إلى أهله

١٨٠٥ - **حدثنا** سعيد بن أبي مریم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال « كنت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرعه السير ، حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصللى المغرب والمعتمة - جمع بينهما - ثم قال : إني رأيت النبي ﷺ إذا جد به السير أخر المغرب وجمع بينهما »

قوله (باب المسافر إذا جد به السير ويعجل إلى أهله) أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو في رواية الكشميني وهي رواية النسفي ، وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه في أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق

(غائمة) : اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية واصله المكرر منها فيها وفيها مضى أحد وعشرون حديثاً واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الاعتار قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس في إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة واصله في ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ثم الجزء الثالث

وينبغي إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله (كتاب المحصر وجزاء الصيد)

تنبيه واعتذار

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله . أما بعد فلقد يسر الله وله الحمد والمنة إكمال مقابلة المجلد الأول والثاني من هذا الكتاب على قطعة من نسخة خطية في مكتبة شيخنا الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله ، وعلى النسخة المطبوعة في بولاق من هذا الكتاب وهي المشهورة بالأميرية كما سبق التنبيه على ذلك في المجلد الأول ، وكتبنا على المجلدين المذكورين ما تيسر من التعليقات والتنبيهات المفيدة ، وصححنا ما أمكن تصحيحه من الأخطاء ، ثم شرعنا في المجلد الثالث من هذا الكتاب مقابلة وتصحيحا وتعليقا كما تقدم حتى انتهينا إلى آخر الجناز ، فانتبهت القطعة الخطية المشار إليها وهي التي يشار إليها في الطبعة الجديدة بخطوطه الرياض ، ثم استمر التصحيح والمقابلة على طبعة بولاق ، وعلى نسخة خطية استحصلنا عليها من أخينا أحمد بن محمد القاصر من مكتبة المحفوظة في ضد من قرى جيزان ، حتى انتهينا إلى كتاب الحج . ثم رأينا بعد ذلك أن الاستمرار في التصحيح والمقابلة والتعليق على الطريقة المتقدمة يشق علينا كثيرا ، وبحول بيننا وبين أعمال هامة ، تتعلق بالمصالح العامة ، ولاسيما بعد إسناد أمر رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة إلينا بالنيابة عن سماحة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وقيامنا بالتدريس في المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم ، وظهر لنا أننا لن استمررتنا على ما تقدم من التصحيح والمقابلة والتعليق وعينا لذلك أوقاتا واسعة تليق بنظام الكتاب وطوله تعطل علينا مصالح كثيرة ، وإن عينا له أوقاتا لاتكفي تأخر الكتاب وطالت مدة طبعة ، والقراء والمساهمون في حاجة إلى إنجاز طبعة ، فلذلك رأينا الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق ، وأن يكل طبع المجلد الثالث وما بعده من الأجزاء على طبعة بولاق لكونها أصح الطباعات وأقلها أخطاء ، وأوصينا القائم بطبع الكتاب وهو أخونا ومحبونا في الله الشيخ العلامة محب الدين الخطيب أن يجتهد في إنجاز الكتاب وتصحيح ما أمكن تصحيحه وتعليق ما تيسر له تعليقه من الفوائد والتنبيهات ، لأنه وفقه الله عن له اليد الطولى في هذا الشأن ، وكتبه وتعليقاته المفيدة معلومة للقراء ، وأسأل الله أن يعينه على إكماله على ما يرام وأن يضاعف لنا وله ولكل من ساعد في تصحيح هذا الكتاب وإبرازه للقراء الأجر ، وأن ينفع به المسلمين ، إنه جواد كريم . وإن من أعظم ميزات هذه الطبعة ما يسر الله لها من التصحيح والتعليق والتنبيه على مواضع الأحاديث المكررة ، فالجهد لله على ذلك كله أولا وأخرا . وإني لأشكر شكرا كثيرا جميع الإخوان الذين ساعدوني في مقابلة وتصحيح ماضي من هذا الكتاب ، وأسأل الله أن يجزيهم عن ذلك خيرا ، وأن يمنحهم العلم النافع والعمل الصالح والمزيد من كل خير . وإني لأعتذر إلى القراء والمساهمين عما حصل من الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق على بقية المجلد الثالث وما بعده بالأعذار التي أسلفت ذكرها ، وأرجو أن يعذروني ، وأسأل الله لي ولهم صلاح النية والعمل ، والتوفيق لكل خير ، انه سميع قريب ، والحمد لله على كل حال ، وحلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

حرر في ١٧ / ٧ / ١٣٨١ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فهرس

الجزء الثالث من فتح الباري

(١٩ - كتاب التهجد)

رقم ١١٢٠ - ١١٨٧

صفحة	الباب
٤٣	٢٣ الضجئة على الشق الايمن بعد ركعتي الفجر
٤٣	٢٤ من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع
٤٨	٢٥ ما جاء في التطوع مشى مشى
٤٤	٢٦ الحديث بعد ركعتي الفجر
٤٥	٢٧ تعاهد ركعتي الفجر ومن سهاها تطوعا
٤٥	٢٨ ما يقرأ في ركعتي الفجر
٥٠	٢٩ التطوع بعد المكتوبة
٥١	٣٠ من لم يطوع بعد المكتوبة
٥١	٣١ صلاة الضحى في السفر
٥٥	٣٢ من لم يصل الضحى وراآه واسعا
٥٦	٣٣ صلاة الضحى في الحضر
٥٨	٣٤ الركعتان قبل الظهر
٥٩	٣٥ الصلاة قبل المغرب
٦٠	٣٦ صلاة التوافل جماعة
٦٢	٣٧ التطوع في البيت

(٢٠ - كتاب فضل الصلاة)

في مسجد مكة والمدينة

رقم ١١٨٨ - ١١٩٧

٦٣	١ فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٦٨	٢ مسجد قباء
٦٩	٣ من أتى مسجد قباء كل سبت
٦٩	٤ إتيان مسجد قباء ما شيا وراكبا
٧٠	٥ فضل ما بين القبر والنبر
٧٠	٦ مسجد بيت المقدس

(٢١ - كتاب العمل في الصلاة)

رقم ١١٩٨ - ١٢٣٣

استعانة اليد في الصلاة

صفحة	الباب
٣	١ التهجد بالليل
٦	٢ فضل قيام الليل
٧	٣ طول السجود في قيام الليل
٨	٤ ترك القيام للريض
٩	٥ تحريضه ﷺ على صلاة الليل والتوافل من غير إيجاب
١٤	٦ قيام النبي ﷺ بالليل حتى ترم قدماه
١٦	٧ من نام عند السحر
١٨	٨ من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح
١٩	٩ طول القيام في صلاة الليل
٢٠	١٠ كيف كان صلاته ﷺ وم كان يصلى من الليل
٢١	١١ قيامه ﷺ بالليل ونومه ، وما نسخ من قيام الليل
٢٤	١٢ عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم يصل بالليل
٢٨	١٣ اذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه
٢٩	١٤ الدعاء والصلاة من آخر الليل
٣٢	١٥ من نام أول الليل وأحيا آخره
٣٣	١٦ قيامه ﷺ بالليل في رمضان وغيره
٣٣	١٧ فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار
٣٦	١٨ ما يكره من التشديد في العبادة
٣٧	١٩ ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه
٣٨	٢٠ حديث «إن لنفسك حقا . . فسم وأفطر»
٣٩	٢١ فضل من تعار من الليل فصل
٤٢	٢٢ المدامعة على ركعتي الفجر

صفحة الباب		صفحة الباب
١٠٤ ٧	السهو في الفرض والتطوع	٧٢ ٢
١٠٥ ٨	إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع	٧٥ ٣
١٠٧ ٩	الإشارة في الصلاة	٧٦ ٤
	(٢٣ - كتاب الجنائز)	
١٢٣٧ - ١٢٩٤	رم	٧٧ ٥
١٠٩ ١	في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله	٧٧ ٦
١١٢ ٢	الأمر باتباع الجنائز	
١١٣ ٣	الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه	٧٨ ٧
١١٦ ٤	الرجل ينشئ إلى أهل الميت بنفسه	٧٩ ٨
١١٧ ٥	الأذن بالجنائز	٨٠ ٩
١١٨ ٦	فضل من مات له ولد فاحتسب	٨٠ ١٠
١٢٥ ٧	قول الرجل للبرأة عند القبر أصبري	٨١ ١١
١٢٥ ٨	غسل الميت وضوؤه بالماء والسدر	٨٣ ١٢
١٣٠ ٩	ما يستحب أن ينسل وترأ	٨٥ ١٣
١٣٠ ١٠	يبدأ بيمين الميت	
١٣١ ١١	مواضع الوضوء من الميت	٨٦ ١٤
١٣١ ١٢	هل تكفن المرأة في إزار الرجل	٨٦ ١٥
١٣١ ١٣	يجعل الكافور في الأخيرة	٨٧ ١٦
١٣٢ ١٤	تقضى شعر المرأة	٨٨ ١٧
١٣٣ ١٥	كيف الإشعار للبيت	٨٩ ١٨
١٣٣ ١٦	يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون	
١٣٤ ١٧	يلقى شعر المرأة خلفها	
١٣٥ ١٨	الثياب البيض للكفن	
١٣٥ ١٩	الكفن في ثوبين	٩٢ ١
١٣٦ ٢٠	الحنوط للميت	٩٣ ٢
١٣٧ ٢١	كيف يكفن المحرم	٩٦ ٣
١٣٨ ٢٢	الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف	
	ومن كفن بغير قميص	٩٧ ٤
١٤٠ ٢٣	الكفن بغير قميص	٩٩ ٥
١٤٠ ٢٤	الكفن بلا عمامة	١٠٣ ٦
١٤٠ ٢٥	الكفن من جميع المال	
	(٢٢ - كتاب السهو)	
١٣٣٦ - ١٣٣٦	رم	
١٣٥ ١	ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة	٩٢ ١
١٣٦ ٢	إذا صلى خمسا	٩٣ ٢
١٣٧ ٣	إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدة	٩٦ ٣
	مثل سجود الصلاة أو أطول	
١٣٧ ٤	من لم يشهد في سجدة السهو	٩٧ ٤
١٣٧ ٥	من يكبر في سجدة السهو	٩٩ ٥
١٤٠ ٦	إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربع سجدة	١٠٣ ٦
	سجدة نيت وهو جالس	

صفحة الباب	صفحة الباب
١٤١ ٢٦ اذا لم يوجد إلا ثوب واحد	١٨٦ ٥٣ من صف صفيين أو ثلاثة على الجنائزة خلف الإمام
١٤٢ ٢٧ اذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو	١٨٦ ٥٤ الصفوف على الجنائزة
١٤٣ ٢٨ قدمه غطى رأسه	١٨٩ ٥٥ صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز
١٤٣ ٢٨ من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم	١٨٩ ٥٦ سنة الصلاة على الجنائز
١٤٤ ٢٩ ينكر عليه	١٩٢ ٥٧ فضل اتباع الجنائز
١٤٤ ٢٩ اتباع النساء الجنائز	١٩٦ ٥٨ من انتظر حتى تدفن
١٤٥ ٣٠ إحداث المرأة على غير زوجها	١٩٨ ٥٩ صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز
١٤٨ ٣١ زيارة القبور	١٩٨ ٦٠ الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد
١٥٠ ٣٢ قوله ﷺ يعذب الميت بيمض بكاء أهله عليه	٢٠٠ ٦١ ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور
١٦٠ ٣٣ ما يكره من النياحة على الميت	٢٠١ ٦٢ الصلاة على النفساء اذا ماتت في نفاسها
١٦٣ ٣٤ حديث جابر في استشهاد أبيه يوم أحد	٢٠١ ٦٣ أين يقوم من المرأة والرجل
١٦٣ ٣٥ ليس منا من شق الجيوب	٢٠٢ ٦٤ التكبير على الجنائزة أربعا
١٦٤ ٣٦ رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة	٢٠٣ ٦٥ قراءة فاتحة الكتاب على الجنائزة
١٦٥ ٣٧ ما ينهى عن الحلق عند المصيبة	٢٠٤ ٦٦ الصلاة على القبر بعد ما يدفن
١٦٦ ٣٨ ليس منا من ضرب الخدود	٢٠٥ ٦٧ الميت يسمع خفق النعال
١٦٦ ٣٩ ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة	٢٠٦ ٦٨ من أحب الدفن في الارض المقدسة أو نحوها
١٦٦ ٤٠ من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن	٢٠٧ ٦٩ الدفن بالليل
١٦٩ ٤١ من لم يظهر حزنه عند المصيبة	٢٠٨ ٧٠ بناء المسجد على القبر
١٧١ ٤٢ الصبر عند الصدمة الأولى	٢٠٨ ٧١ من يدخل قبر المرأة
١٧٢ ٤٣ قول النبي ﷺ «إنا بك لمحزونون»	٢٠٩ ٧٢ الصلاة على الشهيد
١٧٥ ٤٤ البكاء عند المريض	٢١١ ٧٣ دفن الرجلين والثلاثة في قبر
١٧٦ ٤٥ ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك	٢١٢ ٧٤ من لم ير غسل الشهداء
١٧٧ ٤٦ القيام للجنائزة	٢١٢ ٧٥ من يقدم في اللحد
١٧٨ ٤٧ متى يقعد اذا قام للجنائزة	٢١٣ ٧٦ الإذخر والحشيش في القبر
١٧٨ ٤٨ من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب	٢١٤ ٧٧ هل يخرج الميت من القبر والحد لعلة
١٧٩ ٤٩ الرجال ، فان قعد أمر بالقيام	٢١٧ ٧٨ اللحد والشق في القبر
١٨١ ٥٠ من قام لجنازة يهودى	٢١٨ ٧٩ اذا أسلم الصبي فات هل يصلى عليه ، وهل
١٨٢ ٥١ حمل الرجال الجنائزة دون النساء	٢١٨ ٨٠ يعرض على الصبي الاسلام
١٨٢ ٥١ السرعة بالجنائزة	٢٢٢ ٨٠ اذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله
١٨٤ ٥٢ قول الميت وهو على الجنائزة قدموني	٢٢٢ ٨١ الجريد على القبر

صفحة الباب	صفحة الباب
٢٢٥ ٨٢	موضة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله
٢٢٦ ٨٣	ما جاء في قاتل النفس
٢٢٨ ٨٤	ما يكره من الصلاة على المنافقين ، والاستغفار للشركين
٢٢٨ ٨٥	ثناء الناس على الميت
٢٣١ ٨٦	ما جاء في عذاب القبر
٢٤١ ٨٧	التعوذ من عذاب القبر
٢٤٢ ٨٨	عذاب القبر من الغيبة والبول
٢٤٣ ٨٩	الميت يعرض عليه مقعدة بالعداء والعشى
٢٤٤ ٩٠	كلام الميت على الجنائز
٢٤٤ ٩١	ما قيل في أولاد المسلمين
٢٤٥ ٩٢	ما قيل في أولاد المشركين
٢٥١ ٩٣	حديث روى بالنبي ﷺ إبراهيم وحوله أولاد الناس
٢٥٢ ٩٤	موت يوم الاثنين
٢٥٤ ٩٥	موت الفجاءة ، البغته
٢٥٥ ٩٦	ما جاء في قبره ﷺ وأبي بكر وعمر
٢٥٨ ٩٧	ما ينهى من سب الأموات
٢٥٩ ٩٨	ذكر شرار الموتى
(٢٤ - كتاب الزكاة)	
رم ١٢٩٥ - ١٥١٢	
٢٦ ١	وجوب الزكاة
٢٦٧ ٣	البينة على إيتاء الزكاة
٢٦٧ ٣	لثم مانع الزكاة
٢٧١ ٤	ما أدى زكاته فليس بكسب
٢٧٦ ٥	انفاق المال في حقه
٢٧٧ ٩	الربا في الصدقة
٢٧٧ ٧	لا يقبل الله صدقة من غلول
٢٧٧ ٨	الصدقة من كسب طيب
٢٨١ ٩	الصدقة قبل الرد
٢٨٢ ١٠	انقرا النار ولو بشق تمره
٢٨٤ ١١	فضل صدقة الشحيح الصحيح
٢٨٨ ١٢	صدقة العلافة
٢٨٨ ١٣	صدقة السر
٢٩٠ ١٤	إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم
٢٩١ ١٥	إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر
٢٩٢ ١٦	الصدقة باليمين
٢٩٣ ١٧	من أمر غادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه
٢٩٤ ١٨	لا صدقة إلا عن ظهر غنى
٢٩٨ ١٩	المان بما أعطى
٢٩٩ ٢٠	من أحب تسجيل الصدقة من يومها
٢٩٩ ٢١	التحرير على الصدقة والشفاعة فيها
٣٠١ ٢٢	الصدقة فيما استطاع
٣٠١ ٢٣	الصدقة تكفر الخطيئة
٣٠١ ٢٤	من تصدق في الشرك ثم أسلم
٣٠٢ ٢٥	أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد
٣٠٣ ٢٦	أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة
٣٠٤ ٢٧	(فأما من أعطى واتق وصدق بالحسن)
٣٠٥ ٢٨	مثل المتصدق والبخيل
٣٠٧ ٢٩	صدقة الكسب والتجارة
٣٠٧ ٣٠	على كل مسلم صدقة
٣٠٩ ٣١	قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة
٣١٠ ٣٢	زكاة الورق
٣١١ ٣٣	العرض في الزكاة
٣١٤ ٣٤	لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع
٣١٥ ٣٥	ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية
٣١٦ ٣٦	زكاة الأبل

صفحة الباب	صفحة الباب
من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده	٣٧ ٣١٦
زكاة الغنم	٣٨ ٣١٧
لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق	٣٩ ٣٢١
أخذ العناق في الصدقة	٤٠ ٣٢١
لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة	٤١ ٣٢٢
ليس فيما دون خمس ذود صدقة	٤٢ ٣٢٢
زكاة البقر	٤٣ ٣٢٣
الزكاة على الأقارب	٤٤ ٣٢٥
ليس على المسلم في فرسه صدقة	٤٥ ٣٢٦
ليس على المسلم في عبده صدقة	٤٦ ٣٢٧
الصدقة على يتامى	٤٧ ٣٢٧
الزكاة على الزوج واليتامى في الحجر	٤٨ ٣٢٨
(وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله)	٤٩ ٣٣١
الاستغفار عن المسألة	٥٠ ٣٣٥
من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس	٥١ ٣٣٧
من سأل الناس تكبرا	٥٢ ٣٣٨
(لا يسألون الناس إلحافا)	٥٣ ٣٤٠
خرص التمر	٥٤ ٣٤٣
العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري	٥٥ ٣٤٧
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	٥٦ ٣٥٠
أخذ صدقة التمر عند صرام النخل	٥٧ ٣٥٠
من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زوجه هل يشتري صدقته	٥٨ ٣٥١
ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ	٥٩ ٣٥٢
الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ	٦٠ ٣٥٤
إذا تحولت الصدقة	٦١ ٣٥٥
أخذ الصدقة من الاغنياء وترد في الفقراء	٦٢ ٣٥٦
	٦٣ ٣٥٧
حيث كانوا	
صلاة الامام ودعاؤه لصاحب الصدقة	٦٤ ٤٦١
ما يستخرج من البحر	٦٥ ٣٦٢
في الركاز الخمس	٦٦ ٣٦٣
(والعاملين عليها)	٦٧ ٣٦٥
استعمال إبل الصدقة وألبانها لا بناء السبيل	٦٨ ٣٦٦
وسم الامام إبل الصدقة بيده	٦٩ ٣٦٦
فرض صدقة الفطر	٧٠ ٣٦٧
صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين	٧١ ٣٦٩
صدقة الفطر صاع من شعير	٧٢ ٣٧١
صدقة الفطر صاعا من طعام	٧٣ ٣٧١
صدقة الفطر صاعا من تمر	٧٤ ٣٧١
صاع من زبيب	٧٥ ٣٧٢
الصدقة قبل العيد	٧٦ ٣٧٥
صدقة الفطر على الحر والمملوك	٧٧ ٣٧٥
صدقة الفطر على الصغير والكبير	٧٨ ٣٧٧
(٢٥ - كتاب الحج)	
رقم ١٥١٣ - ١٧٧٢	
وجوب الحج وفضله	١ ٣٧٨
(بأنوك رجلا وعلى كل ضامر بأثنين من كل فح عميق)	٢ ٣٧٩
الحج على الرجل	٣ ٣٨٠
فضل الحج المبرور	٤ ٣٨١
فرض مواقيت الحج والعمرة	٥ ٣٨٣
(وتزودوا فان خير الزاد التقوى)	٦ ٣٨٣
مهل أهل مكة للحج والعمرة	٧ ٣٨٤
ميتات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة	٨ ٣٨٧
مهل أهل الشام	٩ ٣٨٧
مهل أهل نجد	١٠ ٣٨٨

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٨٨	١١ مهل من كان دون المواقيت	٤٣٦	٤١ من أين يخرج من مكة
٢٨٨	١٢ مهل أهل اليمن	٤٣٨	٤٢ فضل مكة وبنائها
٢٨٩	١٣ ذات عرق لأهل العراق	٤٤٩	٤٣ فضل الحرم
٢٩١	١٤ أناخ ﷺ بالبطحاء بذي الحليفة فصلى بها	٤٥٠	٤٤ توريث دور مكة وبيعها وشراؤها
٢٩١	١٥ خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة	٤٥٢	٤٥ نزول النبي ﷺ مكة
٢٩٢	١٦ ألمعيق واد مبارك	٤٥٤	٤٦ (وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً)
٢٩٣	١٧ غسل الحلق ثلاث مرات من الثياب	٤٥٤	٤٧ (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس)
٢٩٥	١٨ الطيب عند الاحرام	٤٥٦	٤٨ كسوة الكعبة
٤٠٠	١٩ من أهل ملبدا	٤٦٠	٤٩ هدم الكعبة
٤٠٠	٢٠ الاهلال عند مسجد ذي الحليفة	٤٦٢	٥٠ ما ذكر في الحجر الأسود
٤٠١	٢١ ما لا يلبس المحرم من الثياب	٤٦٣	٥١ لإغلاق البيت ، ويصل في أى نواحي البيت شاء
٤٠٤	٢٢ الزكوب والارتداف في الحج	٤٦٧	٥٢ الصلاة في الكعبة
٤٠٥	٢٣ ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر	٤٦٧	٥٣ من لم يدخل الكعبة
٤٠٧	٢٤ من بات بذي الحليفة حتى أصبح	٤٦٨	٥٤ من كبر في نواحي الكعبة
٤٠٨	٢٥ رفع الصوت بالاهلال	٤٦٩	٥٥ كيف كان بدء الرمل
٤٠٨	٢٦ التلبية	٤٧٠	٥٦ استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ، ويرمل ثلاثاً
٤١١	٢٧ التحميد والتهليل والتكبير قبل الاهلال	٤٧٠	٥٧ الرمل في الحج والعمرة
٤١٢	٢٨ من أهل حين استوت به وراحته	٤٧٢	٥٨ استلام الركن بالحجر
٤١٢	٢٩ الاهلال مستقبل القبلة	٤٧٣	٥٩ من لم يستلم الا الركنين اليمانيين
٤١٤	٣٠ التلبية اذا انحدر في الوادي	٤٧٥	٦٠ تقبيل الحجر
٤١٥	٣١ كيف تهل الحائض والنفساء	٤٧٦	٦١ من أشار الى الركن اذا أتى عليه
٤١٦	٣٢ من أهل في زمن النبي ﷺ كاهلال النبي ﷺ	٤٧٦	٦٢ التكبير عند الركن
٤١٩	٣٣ (الحج أشهر معلومات)	٤٧٧	٦٣ من طاف بالبيت اذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته
٤٢١	٣٤ التمتع والقران والافراد بالحج	٤٧٩	٦٤ طواف النساء مع الرجال
٤٣٢	٣٥ من لبى بالحج وسماه	٤٨٢	٦٥ الكلام في الطواف
٤٣٢	٣٦ التمتع على عهد النبي ﷺ	٤٨٣	٦٦ اذا رأى سيرا أو شيئاً يكره في الطواف قطعاه
٤٣٣	٣٧ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام	٤٨٣	٦٧ لا يطوف بالبيت حريان ولا يصح مشرك
٤٣٥	٣٨ الاغتسال عند دخول مكة		
٤٣٦	٣٩ دخول مكة تباراً أو ليلاً		
٤٣٦	٤٠ من أين يدخل مكة		

صفحة الباب		صفحة الباب
٤٨٤ ٦٨	إذا وقف في الطواف	٥٢٣ ٩٥
٤٨٤ ٦٩	صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين	٥٢٣ ٩٦
٤٨٥ ٧٠	من لم يقرب السكينة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول	٥٢٤ ٩٧
٤٨٦ ٧١	من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد	٥٢٦ ٩٨
٤٨٧ ٧٢	من صلى ركعتي الطواف خلف المقام	٥٣٠ ٩٩
٤٨٨ ٧٣	الطواف بعد الصبح والمصر	٥٣١ ١٠٠
٤٩٠ ٧٤	المريض يطوف راكبا	٥٣٢ ١٠١
٤٩٠ ٧٥	سقاية الحاج	
٤٩٢ ٧٦	ما جاء في زمر	٥٣٣ ١٠٢
٤٩٣ ٧٧	طواف القارن	٥٣٥ ١٠٣
٤٩٦ ٧٨	الطواف على وضوء	٥٣٩ ١٠٤
٤٩٧ ٧٩	وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله	٥٤١ ١٠٥
٥٠١ ٨٠	ما جاء في السعي بين الصفا والمروة	٥٤٢ ١٠٦
٥٠٣ ٨١	تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٥٤٣ ١٠٧
٥٠٦ ٨٢	الاهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج	٥٤٥ ١٠٨
٥٠٧ ٨٣	إذا خرج إلى منى	٥٤٧ ١١٠
٥٠٩ ٨٤	أين يصلى الظهر يوم التروية	٥٤٨ ١١١
٥١٠ ٨٥	الصلاة بمنى	٥٤٨ ١١٢
٥١٠ ٨٦	صوم يوم عرفة	٥٤٩ ١١٣
٥١١ ٨٧	التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة	٥٥٠ ١١٤
٥١٢ ٨٨	التجديد بالرواح يوم عرفة	٥٥١ ١١٥
٥١٣ ٨٩	الوقوف على الدابة بعرفة	٥٥٢ ١١٦
٥١٤ ٩٠	الجمع بين الصلاتين بعرفة	٥٥٣ ١١٧
٥١٥ ٩١	قصر الخطبة بعرفة	٥٥٣ ١١٨
٥١٨ ٩٢	الوقوف بعرفة	٥٥٤ ١١٩
٥١٩ ٩٣	السير إذا دفع من عرفة	٥٥٥ ١٢٠
٥٢٢ ٩٤	الزول بين عرفة وجمع	٥٥٦ ١٢١
	أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الافاضة وإشارته	٥٥٧ ١٢٢
	باليهم بالسوط	
	الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة	
	من جمع بينهما ولم يتطوع	
	من أذن وأقام لكل واحدة منهما	
	من قدم ضمعة أهله ليل فبقفون بالمزدلفة	
	ويدعون ويقدم إذا غاب القمر	
	مق يصلى الفجر بجمع	
	مق يدفع من جمع	
	التلبية والتكبير غداة النحر حين يرى الجرة، والارتداد في السير	
	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فاستيسر من الهدى	
	ركوب البدن	
	من ساق البدن معه	
	من اشترى الهدى من الطريق	
	من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم	
	قتل القلائد للبدن والبقر	
	إشعار البدن	
	من قلد القلائد بيده	
	تقليد الغنم	
	القلائد من العمن	
	تقليد النعل	
	الجلال للبدن	
	من اشترى هديه من الطريق وقلدها	
	ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن	
	النحر في منحر النبي ﷺ بمنى	
	من نحر بيده	
	نحر الأبل مقيدة	
	نحر البدن قائمة	
	لا يعطى الجزاء من الهدى شيئا	
	يتصدق بجلود الهدى	
	يتصدق بجلال البدن	

صفحة الباب	الباب	صفحة الباب
١٢٣ ٥٥٧	(وإذا برأنا لإبراهيم مكان للبيت أن لا نشرك في شيئا)	١٤٨ ٥٩١
١٢٤ ٥٥٧	ما يأكل من البدن وما يتصدق به	١٤٩ ٥٩٢
١٢٥ ٥٥٩	الذبح قبل الحلق	١٥٠ ٥٩٣
١٢٦ ٥٦٠	من لبد رأسه عند الاحرام وحلق	١٥١ ٥٩٥
١٢٧ ٥٦١	الحلق والتقصير عند الاحلال	
١٢٨ ٥٦٧	تقصير المتنعم بعد العمرة	
١٢٩ ٥٦٧	الزيارة يوم النحر	
١٣٠ ٥٦٨	إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح	
	ناسيا أو جاهلا	
١٣١ ٥٦٩	الفتيا على الدابة عند الجرة	
١٣٢ ٥٧٣	الخطبة أيام منى	
١٣٣ ٥٧٨	هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة	
	ليالي منى	
١٣٤ ٥٧٩	رى الجمار	
١٣٥ ٥٨٠	رى الجمار من بطن الوادي	
١٣٦ ٥٨٠	رى الجمار بسمع حصيات	
١٣٧ ٥٨١	من رمى جمرة العقبة فجعل البيت عن يساره	
١٣٨ ٥٨١	يكبر مع كل حصاة	
١٣٩ ٥٨٢	من رمى جمرة العقبة ولم يقف	
١٤٠ ٥٨٢	إذا رمى الجمرتين يقوم ويسبل مستقبلا القبلة	
١٤١ ٥٨٣	رفع اليدين عند الجرة الدنيا والوسطى	
١٤٢ ٥٨٤	الدعاء عند الجمرتين	
١٤٣ ٥٨٤	الطيب بعد رى الجمار والحلق قبل الافاضة	
١٤٤ ٥٨٥	طواف الوداع	
١٤٥ ٥٨٦	إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت	
١٤٦ ٥٩٠	من صلى العصر يوم النفر بالآبطح	
١٤٧ ٥٩١	المحصب	
		٢٠ ٦٢٥
		١٩ ٦٢٢
		١٨ ٦٢١
		١٧ ٦٢٠
		١٦ ٦٢٠
		١٥ ٦١٩
		١٤ ٦١٩
		١٣ ٦١٩
		١٢ ٦١٨
		١١ ٦١٥
		١٠ ٦١٤
		٩ ٦١٢
		٨ ٦١٠
		٧ ٦٠٩
		٦ ٦٠٦
		٥ ٦٠٥
		٤ ٦٠٣
		٣ ٥٩٩
		٢ ٥٩٨
		١ ٥٩٧
		رقم ١٧٣٣ - ١٨٠٥
		(كتاب العمرة)
		الادلاج من المحصب
		التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية
		من نزل بنى طوى إذا رجع من مكة
		بالبطحاء التي بنى الحليفة إذا رجع من مكة
		الزول بنى طوى قبل أن يدخل مكة والنزول

تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٣	٢٥	خالصاً	خالصاً له	٥٩	٢٧	الأول	الأصول
٧	٢٦	شرة	عشرة	٦١	٤	خزير	خزير
٩	٣٠	صلاة الليل	قيام الليل	٦١	٤	الدار رسول	الدار أن رسول
١٠	٤	أخبر	أخبرني	٦٦	٢٢	سليمان	سليمان
١٤	٢٧	عمداً	عملاً	٧٠	١٩	إلا معها	إلا معها
١٥	٥	عن علي بن مسر عن علي بن الأقر	عن علي بن الأقر	٧٣	٢٧	لأبي عمر وسعيد	لأبي عمرو سعد
١٦	٢٣	إنما صارت	وإنما صارت	٧٦	١٠	لحاضرين	الحاضرين
٢٠	١٣	عبيد الله	عبيد الله بن موسى	٧٨	١٠	صومعة	صومعة
٢١	٢٢	بالليل ونومه	بالليل ونومه	٨٠	١٨	رض	عرض
٢١	٢٨	قال ابن عباس قال أبو عبد الله قال ابن عباس	قال ابن عباس قال أبو عبد الله قال ابن عباس	٨٠	٢١	العين	العين
٢٣	٥	روى مسلم	وروى مسلم	٨١	١٢	وثمان	وثمانياً
٢٣	١٦	بجاهد أشد	بجاهد قال أشد	٨١	١٣	أراجع	أراجع
٢٤	١٠	يصل الليل	يصل بالليل	٨١	١٣	رجع	ترجع
٢٦	١	على الثلاثة	على الثلاث	٨١	٢٣	واحدة	واحد
٢٧	٢٢	ونحوه ذلك	ونحو ذلك	٨٦	١٤	وجوز التريص	وجواز التريص
٢٩	١٦	عن عباس	عن ابن عباس	١٠٥	١٨	بصريون	مصريون
٣٠	١٤	من الدليل	ومن الدليل	١٠٧	١١	كرب	كريب
٣٤	٩	ابن عمر	ابن عمرو	١١٣	١٨	نزل	نزل
٣٧	٢٤	أبو سلة مثله	أبو سلة بهذا مثله	١١٨	١٤	١٣٨٢	١٣٨١
٤٢	٢٥	خالف الليث	خالفه الليث	١٤٣	٨	٢٠٩٣ ، ٦٠٣٦	٢٠٩٣ ، ٥٨١٠ ، ٦٠٣٦
٤٣	٢٤	إذا صلى فان	إذا صلى سنة الفجر فان	١٨٠	٩	قلنا ذهبتا	قلنا ذهبتا
٤٨	١٥	أرضني	أرضني به	١٩٣	١١	الوجه بلفظ الافراد	الوجه بلفظ الافراد
٤٩	٧	ركعتي	بركعتي	٢٠٥	٢٩	[الحديث ١٣٣٨ - طرفه	[الحديث ١٣٣٨ - طرفه
٥٦	٢٧	ويوم	وفوم	٢٠٧	٢	[الحديث ١٣٣٩ - طرفه	[الحديث ١٣٣٩ - طرفه
٥٧	٣	ابن جارود	ابن الجارود	٢١١	١٧	٣٧ -	٧٣ -
٥٨	١١	باب الركعتان	باب الركعتين	٢٥٥	٩	٦٩ -	٩٦ -
٥٨	١٤	كانت	وكانت	٢٨١	١٣	بهم رب	بهم رب
٥٩	١٨	أع بك	أعجبك				

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٨٢	٢٧	أية	آية	٤٠٥	٢٣	كانت	وكانت
٢٨٣	١	١٤١٦	١٤١٦	٤٤١	٢٥	اليت	البيت
٣٠٥	٢٢	تُدَيِّها	تُدَيِّها	٤٥٣	٥	سلامه	سلامة
٣١١		٢١١	٣١١	٤٧٠	١٣	أصغ	أصغ
٣١٢		٢١٢	٣١٢	٤٨٤	٢٤	لبوعه	لسبوعه
٣١٢	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٤٨٥	٢٧ و ٢٥	يقرَّب	يقرَّب
٣٢٨	١٦	بنت أم سلمة	بنت أم سلمة عن أم سلمة	٤٩٩	٩	الإيم	الإيم
٣٤٨	٤	ميسره	ميسره	٥٠٦	٦	مُهل	مُهل
٣٦٤	٢	البئر	والبئر	٥٠٩	١٦	أحبرني	أحبرني
٣٦٤	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس	٥٤٥	٧	زباد	زباد
٣٦٦	١٦	في الخبر	في الخبر	٥٧٣	٢١	١٨٤١، ١٨١٢	١٨٤٣، ١٨٤١
٣٧٢	٢٦	التخيير	التخيير	٦٠٠	١٥		[الحديث ١٧٨١ - أطرافه في: ١٨٤٤، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٣١٨٤، ٤٢٥١
٣٧٥	٥	نخرج	نخرج				
٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد				
٣٨٤	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩				
٤٠٥	١٥	بغين	بغين				
٤٠٥	١٩	يحلوا	يحلوا				